أفكــار

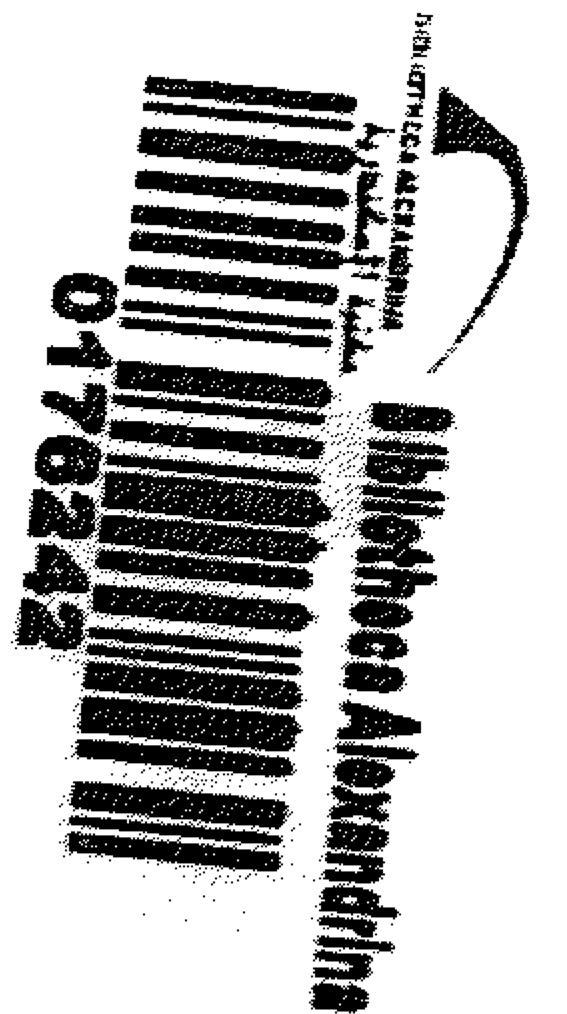


العالم الجديد
(٣)
الجزء الأول

قيام وسقوط القوى العظمى

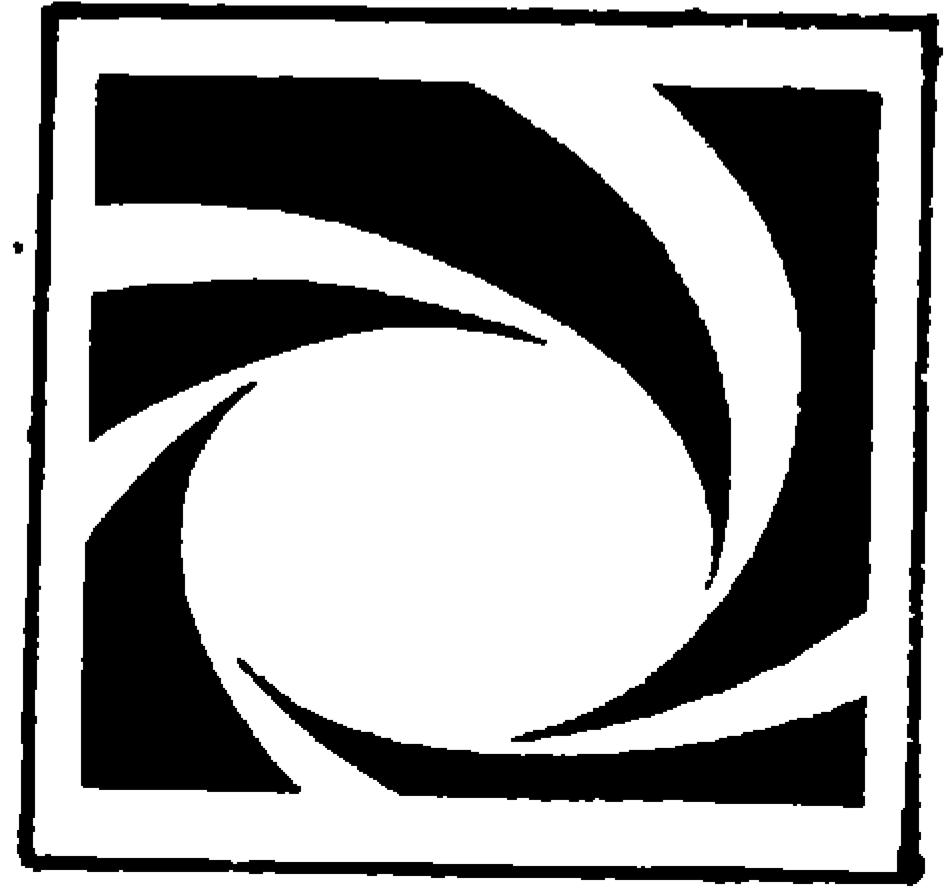
التغير الاقتصادى والصراع العسكرى
من عام ١٥٠٠م إلى عام ٢٠٠٠م

بول كينيدى



الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة ١٩٩٣

أفكـــار



العالم الجديد
(٣)

الجزء الأول

قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقتصادى والصراع العسكرى
من عام ١٥٠٠ م إلى عام ٢٠٠٠ م

بقلم **بول كينيدى**

ترجمة : السيد محرز خليفة
علي الحداد
محمد محمد سلامه

الهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة ١٩٩٢

المشرف على السلسلة :

أ. دكتور أنور عبد الملك

هذه الترجمة مأخوذة عن :

The Rise and Fall of the Great Powers
Economic Change and Military
Conflict from 1500 to 2000
By Paul Kennedy
Vintage Books
A Division of Random House
New York
1987

1987

فهـــــرس

(الجـــزء الاول)

صفحـــة

فهرس الخرائط (الجــزء الأول)

(تصدير)
بقلم الدكتور ممدوح البلتاجى
رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

« قيام وسقوط القوى العظمى » - هو العنوان الجديد الذى نلتقى حوله اليوم كثالث اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات فى اطار سلسلة « أفكار العالم الجديد » .

وكما سبق أن ذكرنا فى تقديمنا لأول اصدارات هذه السلسلة ، فاننا نحرص على اختيار الأعمال الفكرية العلمية ذات الطبيعة « التكوينية » والتى يمكن أن تشكل فواصل فى عملية المعرفة بكنه التطور فى العالم من حولنا وباتجاهات الريح فيه . . .

ويأتى هذا العمل العلمى الضخم - الذى نحن بصدده - لمؤلفه الأستاذ بول كيندى بمثابة مسح شامل « لمراكز القوة » فى العالم على مدى خمسة قرون كاملة منذ عام ١٥٠٠ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وكيف تركزت هذه المراكز وتبدلت ، وماذا كان وراء حركتها ، صعودا وهبوطا ، وجودا وانتهاء ، من مقومات أصيلة ذاتية ومقومات أخرى مساعدة خارجية .

دروس عديدة وعبر تتكشف مع مطالعة خمسمائة عام من تاريخ عالمنا - عبر صفحات المؤلَّف ، الذى يصدر فى جزأين متتابعين ، وتضع أيدينا على بعض المفاتيح الهامة - ولا نقول كل المفاتيح - فى معرض سعى الأمم دائما نحو النهضة ثم عادة نحو الهيمنة وبسط النفوذ .

ومع ان الكتاب يدور حول عدد من العناصر الذاتية والخارجية لقوة دولة ما ويحلل العلاقة التبادلية بين هذه العناصر كالاستراتيجية والاقتصاد ، والجغرافيا وطبيعة التحالفات المحتمل قيامها مع الغير ، وحالة التنظيم العسكرى وحجم القوات المسلحة والروح المعنوية الوطنية وكفاءة الأداء الاقتصادى ومستوى الانتاجية . . الخ ، فإن قيمته - فى رأينا - لا تقتصر على هذه المهمة ، التى نجدها متكررة فى عديد من الأدبيات السياسية والاستراتيجية التى تعنى بموضوع عناصر قوة الدولة بشكل عام . بل تكمن القيمة الحقيقية للكتاب فى تلك المساحة الزمنية التى يغطيها وهى مساحة سمحت لمؤلفه بدراسة العناصر سالفة الذكر فى تفاعلاتها وتطبيقاتها

العملية ، وما صاحب ذلك من مضاعفات تفاوتت من مرحلة زمنية الى أخرى . ولن يصعب على القارىء المدقق لهذا الكتاب اكتشاف ان المقومات المادية ، مهما تنوعت وتكاثرت ، لا تصنع وحدها أمة قوية ولو تمكنت من ذلك فى ظرف تاريخى معين ، فإنها لن تضمن لها استمرار القوة . فالتوسع الاستعمارى المعتمد على القوة يتغذى على حقوق الآخرين وعلى مواردهم وينتهى حتما الى التقلص والتراجع . والتحالفات التى يكون دافعها وهدفها هو مجرد الافتراس والاجتراء على حقوق الآخرين تنتهى الى افتراس أطرافها بعضهم لبعض فى معظم الأحيان . والارتكان الى القوة المسلحة ـ وحدها ـ مهما بلغ شأنها ـ لا يصنع الأمن والاستقرار لأمة من الأمم . فالقوة تدوم بالحق ، وبدونه لا تستقر أو يكتب لها البقاء .

عبرة حملتها قرون التاريخ ، ورأينا بعض تطبيقاتها فى الماضى القريب من حولنا ـ لتكون فى متناول عالمنا « المتغير » ونحن على أبواب قرن جديد .

الدكتور ممدوح البلتاجى

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

فى أصول تغيير العالم : ايجابية السلبية

تقـــديم :

تتزاحم المؤلفات المعنية بدراسة الدول الكبرى والعظمى وتأثيرها على مجريات الأمور ، وكذا مسألة ميزان أو موازين القوة العالمية ، بحيث تحتل هذه المكتبة ـ الرسائل الجامعية ، المحاولات التحليلية ، والمذكرات ، مجموعات الوثائق ، ـ الخ . . . درجة يصعب وصفها ، وبحيث ان المكتبات المتخصصة بمراكز دراسة العلاقات الدولية أو العلوم السياسية فى كبريات جامعات ومؤسسات البحث العلمى فى العالم أصبحت الآن مكتبات جامعة قائمة بذاتها تعنى بكافة المناطق ، والبلدان ، والنواحى والقطاعات العلمية والسياسية . بحر واسع قائم بذاته . والى جانبه القطاع الموازى فى المكتبات الوطنية الجامعة .

فى هذا السيل الذى لا ينقطع من المؤلفات ، يندر ان نعرف ايها أثر بالفعل ، ولايزال ، على مسار الأمور موضوع البحث . وقد رأينا ان نجمع فى هذه السلسلة ، « أفكار العالم الجديد » ، عددا من هذه المؤلفات ، حسب البرنامج الذى تحدد فى اطار الهيئة العامة للاستعلامات . كتاب اليوم ، الذى سيصدر فى جزأين متتاليين ، يحتل مكانا بارزا فى الصف الأول من هذه المؤلفات التى ذاع صيتها ، واعترف السواد الأعظم من الباحثين والنقاد بأثرها وتأثيرها على الفكر السياسى فى مجال العلاقات الدولية . الا ان الاتفاق يقف عند هذا الحد . فبينما رأى القسم الأكبر من الدارسين والناقدين ان مؤلف الأستاذ بول كيندى عن « قيام وسقوط القوة العظمى » يؤشر بانهيار الدولة الامريكية العظمى فى نهاية مرحلة القطبية الثنائية ، أى عام ١٩٨٨ ، ذهب عدد من زملائهم الى تحليل مغاير سنعرض له بعد قليل .

صورة الغلاف فى الطبعة الشعبية المتداولة تلفت النظر حقيقة : اللاعبون خمسة ، كل منهم يمثله شخص متعارف عليه . فبينما يمثل العم سام الولايات المتحدة الأمريكية ، تراه محاطا على اليمين بجون بول ممثل انجلترا ، وعلى اليسار بلينين قائد الثورة البلشفية السوفيتية ، ثم على الجناح الآخر من الصورة شاب صينى بالبدلة الزرقاء المميزة للمسيرة الطويلة ، والى جانبه لاعب سومو (النوع المميز للمصارعة فى اليابان) رمزاً لليابان . توصيف عام « للدول الكبرى » ؟ **أم انه توصيف للحظة التاريخية التى ظهر فيها هذا الكتاب الهام ، رغم انها تعنى بالمرحلة التاريخية**

بين عامى ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ ؟ أفلم يكن قبل هؤلاء الخمسة من دول عظمى أخرى ، مثل أسبانيا والبرتغال وفرنسا ؟ أو مواكبة وطالعة الآن نحو المقام الأول مثل ألمانيا ، قلب أوروبا التى تصبو الى الوحدة ؟ يبقى ان الرسم التصويرى ، على جودته المشوقة ، يعكس التفكير السائد منذ بداية مرحلة تغيير العالم ، وبالتحديد بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٧٣ .

رسم ، وتساؤلات . .

وجدير بنا ، بادىء ذى بدء ، أن نحدد اللحظة التاريخية لتأليف هذا العمل الكبير وصدوره فى الأسواق على أوسع نطاق وبالعديد من اللغات العالمية . ذلك ان التفكير التقليدى فى مرحلة ما بعد ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ يدور حول فكرة القطبية الثنائية الأمريكية ـ السوفيتية التى تأسست فى مؤتمرى يالطا وبوتسدام بعد كسر الجيوش النازية والفاشية العسكرية . وهى ، اذ تمكنت حول هذه القطبية الثنائية ، أهملت ، الى حد بعيد ، عناصر التجديد والتغيير ، ايمانا منها بأن « النظام العالمى » قد استقر لمرحلة تاريخية كاملة لم تعرف التجديد أو التبدل ولا نقول التغير الشامل .

كتاب يبدأ بمسح شامل لصعود الغرب الى مكانة الهيمنة ، متمثلا فى أوروبا فى المقام الأول ، ثم ، فى مرحلة لاحقة ، الولايات المتحدة فى شمال أمريكا . وهذا المسح الشامل ، شأنه فى ذلك شأن كل العمليات التحليلية واسعة النطاق ، يصور فى المقام الأول العناصر والعوامل والعمليات التى يراها تكوينية ومؤثرة أكثر من غيرها ، وهى عند مؤلف هذا العمل المرجعى الكبير العوامل الاستراتيجية المرتكزة على القاعدة الاقتصادية . وهو يؤكد ان اتساع رقعة الهيمنة ، أى المنطقة الجغرافية الخاضعة للمركز أو المراكز المهيمنة ، يقتضى بالضرورة تكريس نسبة أكبر بكثير من الموارد الاقتصادية والمالية للابقاء على هذه الدائرة الامبراطورية الشاسعة . عامل طبيعى ولا شك . الا انه يقترن بأثر المعدلات المتباينة للنمو الاقتصادى ، الصناعى العلمى ، التكنولوجى للدول الوسيطة أو الكبيرة فى مناطق مختلفة ، مما يؤدى الى زلزلة الهيمنة المركزية ، وفى نهاية الأمر الى اضعافها من الداخل .

التحليل الذى يقدمه بول كيندى لصعود الغرب الى مكانة الهيمنة صحيح فى اتجاهه الرئيسى ، وان كان يحتاج الى أن نتنبه الى ناحيتين لم يدقق فيهما النظر بالقدر الكافى . الناحية الأولى ، تكمن فيما اتاحة هذا التقدم والصعود الى مكانة الهيمنة ، مما أسميناه بـ « فائض القيمة » من تراكم وتمركز الوسائل والمعانى المؤدية الى احداث تقدم هائل فى العلم والمعرفة بالمعنى الواسع فى المركز الأوروبى حول بدايات عصر النهضة ابتداء من عصر الكشوفات البحرية الكبرى ، حتى تأكد هيمنة المركز على الأطراف فى القرن الثامن عشر ، عصر الثورات السياسية ، ان أثر الثورة العلمية ، والتقدم العلمى الهائل بعد عصر الكشوفات البحرية ، هو الذى مكن أوروبا من خوض غمار الثورتين الصناعية ، ثم السياسية بنجاح ، مؤكدة بذلك أولويتها فى النظام العالمى الذى بدأ يتشكل فى هذه المرحلة الحديثة .

وكذا ، ومن ناحية أخرى ، كان من المهم ، ومن الواجب ، بيان ان الجزء الأكبر من الشرق الحضارى ـ الصين ـ كان متقدما على أوروبا حتى بداية القرن السادس عشر ، كما أثبت ذلك العمل الموسوعى العظيم الرائد الذى وضعه العلامة المفكر جوزيف نيتهام فى موسوعته « العلم والحضارة فى الصين » والتى توازى فى الأهمية الموسوعات التقليدية المعنية فى الأساس بالعالم الغربى ،

وفى صدرها « الموسوعة البريطانية » . كان من الواجب أن يعنى المؤلف بدراسة أسباب هذا التقدم ، وكذا أسباب انقطاعه فى نهاية القرن السادس عشر عندما بدأت الصين تحت حكم أسرة الـ « مينـج » تدخل فى مرحلة الأفول الذى بدأت تصحو منه فى القرن التاسع عشر ، وكذا ، كان من الممكن أن يتنبه المؤلف الى أهمية النهضة الحضارية الكبرى فى عصر بزوغ وازدهار الحضارة الاســلامية عبر القارتين الأفريقية والآسيوية ، حول الدائرة المركزية العربية ـ والفارسية وقد اعترف المؤلف بأن هذين القطاعين الواسعين كانا خارج دائرة تخصصه المباشر ، وان حاول الالمام بنتائج البحوث المتخصصة القائمة فيه .

ثم صدر الكتاب . وقامت زوبعة ، بين المؤيدين والمعارضين المتخوفين . . وهنا يجدر بالذكر ان القيادة السياسية الأمريكية تنبهت الى أهمية مثل هذا العمل الضخم الرائد الذى صدر من قلب الطليعة الفكرية ـ العلمية الأمريكية لا تنديدا بالولايات المتحدة ، وانما حرصا على زعامتها وريادتها فى عالم اليوم والغد ، وكأنه انذار بما يمكن أن تكون عليه الأمور لو تركت دون ضبط وتصحيح . كان فى وسع القيادة الأمريكية أن تهمل هذا العمل ، وأن تسلك مسلك العديد من القيادات المتخلفة فكريا والتى لا تعير البحوث الرائدة الا أهمية هامشية ، على اعتبار ان النقد الجذرى يمثل معاداة الأنظمة القائمة ، وان التحليل المتعمق فى مغاور وأركان البريق الظاهر يمثل الخطر والتهديد .

نقول : كان من فضل القيادة السياسية الأمريكية أن تنبهت الى أهمية الكتاب الموسوعى الكبير ، فأقامت سلسلة من « السمنارات » والندوات والنقاشات فى المؤسسات السياسية المركزية ، وكذا كوكبة مراكز البحوث والجامعات الطليعية ، بحيث أمكن ادراك نفاذ رؤية المؤلف فى وقت سريع . فان كان التحليل على حق يصبح السؤال ـ التساؤل : ما العمل ؟ ان كان الانحدار النسبى هو المصير فكيف يمكن تفاديه ؟ ان كان العالم لا بد وأن يدخل مرحلة التغيير ، فكيف يمكن الابقاء على المركز الأمريكى أمام كافة التحديات والعوامل السلبية المؤثرة ؟ .

وكان القرار الأمريكى على الوجه الحاسم الذى شاهدناه ، خاصة بعد أن دخل القطب الثانى ، الاتحاد السوفيتى ، مرحلة التفكك المتعجل والانزواء السياسى بدءا من عام ١٩٨٩ . نقول كان القرار هو العمل بسرعة فائقة وبكل ما تملكه الولايات المتحدة من قوة للسيطرة على المنطقة المركزية من حيث الموارد ، منطقة النفط ، وذلك ردعا لكل من القوتين الصاعدتين الرائدتين فى المجال الاقتصادى ـ التكنولوجى ، اليابان ، وألمانيا . فاليابان بوصفه الدولة الأولى ماليا ، صناعيا ، تكنولوجيا ، القادمة ، وأيضا المحدث الأول للصين ، ربع المعمورة ، وقائد صعود كوكبة دول آسيا الشرقية والجنوب شرقية الى المقام الأول من النمو الاقتصادى . وألمانيا وخاصة بعد توحدها ، بوصفها المحرك الأول لكوكبة دول أوربا المتقدمة الساعية الى اتحاد فيدرالى أو الكونفيدرالى ، أوعلى أقل تقدير ، الى قدر عضوى متقدم من الترابط والوحدة .

وقد كانت المرحلة الأولى من هذا التحرك الهائل قد بدأت على صورة حرب الخليج الأولى بين ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ ، التى أضعفت اركان الثورة الايرانية ، وتركت أثرا هاما على قوة العراق . ثم جاءت حرب الخليج الثانية ، بعد أن أتاح غزو الكويت المسوغ للولايات المتحدة وحلفائها لتوجيه ضربة مدمرة للعراق جيشا ودولة ، ولتعزيز الوجود الأمريكى بالقرب من مصادر النفط .

حرب الخليج الثانية التى كانت تهدف ، كما قبل انذاك ، الى ارساء الركائز الأولى لما أطلق عليه « النظام العالمى الجديد » : زوال القطبية الثنائية ، اضعاف الاشتراكية بعد زلزالها فى القطاع الأوربى من النظام الاشتراكى ، سيادة قيام السوق ، بروز نمط التعددية الليبرالية بوصفها النمط الأمثل للديمقراطية ، أى فى كلمة : الهيمنة المطلقة للغرب حول مركزه الأوحد ، الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أباح لمفكر أمريكى من أصل يابانى ، استنادا على هذه الانجازات ، أن ينادى بـ « نهاية التاريخ » ، أى أن يقدم الرد الرادع لأفكار بول كيندى ومن ذهب مذهبه .

نحن اذا أمام عمل فكرى تاريخى ـ سياسى ذو طموح موسوعى . وهو أيضا عمل تنقيبى لعب وسيلعب دورا مباشرا فى مركز اتخاذ القرار وتوجيه دفة الأمور فى قلب القطب المهيمن الأمريكى فى المرحلة الراهنة .

عمل ذو دلالة تاريخية اذا ، يلعب هذا الدور « الايجابى » رغم كونه فى الظاهر ، نقد ، أى عمل « سلبى » . وفى عبارة موجزة : نحن أمام برهان جديد على امكان تحقق ايجابية السلبية ، أى امكان ، وضرورة ، استعمال ما يبدو انه « سالب » للتوجه الى ما يراد أن يكون « ايجابيا » . علنا نفيد من هذا الدرس ، فننظر الى بواطن الأمور بمنظورنا المصرى ، العربى ، نتبين معانى القوة الكامنة ، ندرك مسالك الممكن المتاح ، لنعبىء على أوسع نطاق طاقاتنا المتناقضة ظاهريا ، والتى يجب أن تتوحد فى بوتقة واسعة رحبة ، تجمع بين ما هو فعال آنى ، وما هو كامن ومهمش ـ علنا نستطيع أن نفيد ونستفيد ونتحرك صوب تحريك الأمور من خلال منهج العمل لتحقيق ايجابية السلبية .

القاهرة فى نوفمبر ١٩٩١ **أ ـ د أنور عبد الملك**

قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقتصادى والصراع العسكرى
من عام ١٥٠٠م إلى عام ٢٠٠٠م

بقلم ● بول كيندى

مقدمـــــة

يدور هذا الكتاب حول القوة الوطنية والدولية فى العصر « الحديث » أى فى فترة ما بعد عصر النهضة . وهو يسعى الى تتبع وتفسير كيفية قيام وسقوط مختلف القوى الكبرى ، بمقارنة كل منها بالأخرى على مدى القرون الخمسة منذ تكوين « الملكيات الجديدة » فى أوروبا الغربية وبدايات النظام العالمى للدول عبر المحيطات . ويعنى الكتاب ، بالضرورة ، الى حد كبير بالحروب . وبصفة خاصة ، بتلك الصراعات الكبرى الطويلة التى خاضتها ائتلافات من القوى الكبرى ، وكان لها تأثير كبير على النظام الدولى ، ولكنه ليس كتابا عن التاريخ العسكرى المحض . ويعنى الكتاب كذلك باقتفاء أثر التغيرات التى حدثت فى الموازين الاقتصادية العالمية منذ عام ١٥٠٠م ، غير انه ليس مجرد عمل خاص بالتاريخ الاقتصادى ، بشكل مباشر على الأقل . ذلك أن ما يركز عليه هو التفاعل بين الاقتصاديات والاستراتيجية ، خلال سعى كل دولة قيادية فى النظام الدولى بشكل دؤوب الى زيادة ثروتها وقوتها كى تصبح (أو تبقى) غنية وقوية .

« الصراع العسكرى » المشار اليه فى العنوان الفرعى للكتاب ، يتم بحثه دائما فى اطار « التغير الاقتصادى » . وقد كان انتصار أية قوة كبرى فى هذا العصر ، أو أنهيار قوة أخرى ، هو دائما نتيجة قتال طويل قامت به قواتها المسلحة ، كما كان أيضا نتيجة الاستغلال الفعال بشكل نسبى لموارد الدولة الاقتصادية المنتجة فى وقت الحرب ، وكذلك نتيجة الطريقة التى كان اقتصاد الدولة ينهض بها أو يهوى بعيدا عن الأنظار ، بالمقارنة بالأمم القيادية الأخرى فى العقود السابقة على الصراع الفعلى ، ولهذا السبب ، كانت الكيفية التى يتغير بها ، باطراد ، وضع القوة الكبرى فى وقت السلم لا يقل أهمية فى هذه الدراسة عن الكيفية التى تحارب بها فى زمن الحرب .

والفكرة التى يتم تقديمها هنا ستحظى بالكثير من التحليل المستفيض فى سياق الكتاب ، ولكن يمكن تلخيصها بشكل موجز على النحو التالى :

ان مواطن القوة النسبية للأمم القيادية فى الشئون العالمية لا تبقى ثابتة أبدا ، والسبب أساسا هو المعدل المتفاوت للنمو بين المجتمعات المختلفة والانجازات (التكنولوجية) والتنظيمية المفاجئة التى تحقق لمجتمع ما ، ميزة أكبر مما تحققه لمجتمع آخر . وعلى سبيل المثال : ظهور السفن ذات المدافع بعيدة المدى ونهوض التجارة فى الأطلنطى بعد عام ١٥٠٠م ، لم يكن مفيدا بشكل متماثل لجميع دول أوروبا ــ ولكنه أفاد البعض بدرجة أكبر مما أفاد البعض الآخر . وبنفس الشكل : استحداث الطاقة البخارية فيما بعد وموارد الفحم والمعادن التى اعتمدت عليها بدرجة

كبيرة ، أدى إلى زيادة القوة النسبية لأمم معينة ، ومن ثم قلل من القوة النسبية لأمم أخرى . وبمجرد أن تزداد الطاقة الانتاجية للدول ، تجد من الأسهل عليها ـ عادة ـ تحمل أعباء الانفاق على برامج تسلح كبيرة فى وقت السلم ، والاحتفاظ بجيوش وأساطيل كبيرة فى وقت الحرب . وقد يبدو الأمر ذا طابع تجارى بحت عندما نعبر عنه بهذه الطريقة ، غير أن الثروة مطلوبة فى العادة لدعم القوة العسكرية ، والقوة العسكرية مطلوبة فى العادة لجلب الثروة وحمايتها . بيد أنه اذا تم تحويل نسبة كبيرة للغاية من موارد الدولة وتخصيصها للأغراض العسكرية بدلا من تخصيصها لتحقيق الثروة ، فانه من المرجح أن يؤدى ذلك الى اضعاف القوة الوطنية على المدى الأطول . وبنفس الشكل : إذا وسعت الدولة رقعتها بشكل مبالغ فيه من الناحية الاستراتيجية ـ بان تغزو ، مثلا ، أراض شاسعة أو بأن تشن حربا باهظة التكاليف ـ فانها تتعرض لخطر زيادة التكاليف الباهظة عن المنافع المحتملة من التوسع الخارجي ـ وهى معضلة تصير حادة اذا دخلت الدولة المعنية فترة من التدهور الاقتصادى النسبى . ويظهر تاريخ قيام ثم سقوط الدول القيادية فى نظام القوى الكبرى منذ ظهور التقدم فى غرب أوروبا فى القرن السادس عشر ـ أى منذ قيام وسقوط أمم مثل أسبانيا وهولندا وفرنسا والامبراطورية البريطانية وحاليا الولايات المتحدة ـ يظهر هذا التاريخ وجود ارتباط هام للغاية على المدى الأطول بين الطاقات الانتاجية وتحقيق الدخل من ناحية وبين القوة العسكرية من ناحية أخرى .

ويمكننا هنا تلخيص قصة « قيام وسقوط القوى الكبرى » التى تعرضها الفصول القادمة . فالفصل الأول يهيىء المسرح لكل ما يليه بدراسة أحوال العالم حوالى عام ١٥٠٠م ، وبتحليل نقاط القوه ونقاط الضعف لكل من « مراكز القوة » فى ذلك الوقت ـ الصين فى عهد المينج ، والأمبراطورية العثمانية وامتدادها الاسلامى فى الهند ، والامبراطورية المغولية ، وروسيا ، واليابان فى عهد توكوجاوا ، ومجموعة الدول فى غربى وسط أوروبا . وفى بداية القرن السادس عشر لم يكن واضحا بأية حال أن المنطقة الأخيرة مقدر لها أن تنهض فوق كل ما سواها . فمهما كان يبدو من تنظيم ومهابة بعض تلك الامبراطوريات الشرقية بالمقارنة بأوروبا ، فإنها كانت جميعا تعانى من آثار وجود سلطة مركزية بها تتمسك بشكل واحد من المعتقدات والممارسات ، ليس فقط بالنسبة للدين الرسمى للدولة ، ولكن أيضا بالنسبة لمجالات أخرى مثل الأنشطة التجارية وتطوير الأسلحة . أما عدم وجود مثل هذه السلطة العليا فى أوروبا ، ووجود المنافسات شبه الحربية بين مختلف الممالك والدول ـ المدن بها ، فقد كان حافزا للسعى المستمر لتحقيق التقدم العسكرى الذى تفاعل بشكل مثمر مع التكنولوجيات الأحدث ومجالات التقدم التجارية التى أدخلت كذلك فى هذه البيئة المتنافسة والعملية . ودخلت المجتمعات الأوروبية ، التى لم يكن أمامها سوى عقبات أقل لتغييرها ، فى عملية تصاعدية مستمرة من النمو الاقتصادى والفعالية العسكرية المتزايدة التى جعلت هذه المجتمعات ، بمرور الوقت ، تسبق كافة المناطق الأخرى فى العالم .

وفى حين قادت آلية التغير التكنولوجى والتنافس العسكرى أوروبا الى الأمام ، فى طريقها التنافسى التعددى المعتاد ، ظلت هناك امكانية حصول احدى الدول المتنافسة على موارد كافية تجعلها تسبق الدول الأخرى ، ومن ثم تهيمن على القارة . ولمدة تصل الى حوالى ١٥٠ عاما بعد عام ١٥٠٠م ، بدا أن كتلة أسرية دينية فى ظل حكم/أسرة الهابسبيرج الأسبانية ـ النمساوية ، تهدد بأن تفعل ذلك ، وتحتل جهود الدول الأوروبية الرئيسية الأخرى لوقف « سعى أسرة الهابسبيرج

للسيادة (كل الفصل الثانى) . وكما هو الحال فى مختلف فصول هذا الكتاب ، يتم تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف فى كل من القوى القيادية بشكل مقارن ، وفى ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الأوسع التى تؤثر على المجتمع الغربى ككل ، حتى يتفهم القارىء بصورة أفضل نتيجة الحروب العديدة التى شهدتها هذه الفترة . والموضوع الرئيسى فى هذا الفصل ، هو أنه على الرغم من الموارد الكبيرة التى كان يمتلكها ملوك الهابسبيرج ، كانوا دائما يتجاوزون حدودهم خلال الصراعات المتكررة وأصبحوا يشكلون عبئا عسكريا ثقيلا بالنسبة لقاعدتهم الاقتصادية المتدهورة . واذا كانت القوى الأوروبية الكبرى الأخرى قد عانت بدرجة هائلة كذلك فى هذه الحروب الطويلة ، فإنها نجحت ، ولو بشكل محدود ، فى الحفاظ على التوازن بين مواردها المادية وقوتها العسكرية بشكل أفضل مما فعل أعداؤها من أسرة الهابسبيرج .

ولا يمكن أن نوجز بسهولة صراعات القوى الكبرى التى حدثت فيما بين عام ١٦٦٠م وعام ١٨١٥م ، والتى يتناولها الفصل الثالث ، باعتبارها صراعا بين كتلة كبيرة ومنافسين عديدين لها . فقد حدث فى هذه الفترة المعقدة أنه بينما كانت قوى كبرى سابقة مثل أسبانيا وهولندا تهوى الى المرتبة الثانية ، كانت خمس دول كبرى أخرى يبزغ نجمها باطراد (فرنسا ، وبريطانيا ، روسيا ، النمسا وبروسيا) ، وأصبحت تهيمن على الدبلوماسية والحرب فى أوروبا القرن الثامن عشر ، وتشترك فى سلسلة من الحروب الائتلافية الطويلة التى تميزت بالتحالفات سريعة التبدل . وفى هذه الفترة أصبحت فرنسا ، فى عهد لويس الرابع عشر أولا وبعد ذلك فى عهد نابليون ، قاب قوسين من السيطرة على أوروبا أكثر من أى وقت مضى ، غير أن محاولاتها كان يتم وقفها دائما ، على الأقل فى مآلها الأخير ، بواسطة مجموعة من القوى الكبرى الأخرى . ولما كانت نفقات الجيوش النظامية والأساطيل الوطنية قد أصبحت هائلة بشكل مفزع فى أوائل القرن الثامن عشر ، فإن الدولة التى كانت تتمكن من إيجاد نظام متقدم للأعمال المصرفية والائتمانية (مثلما فعلت بريطانيا) كانت تتمتع بمزايا عديدة تتفوق بها على المنافسين المختلفين ماليا . غير أن عامل الموقع الجغرافى كانت له أهمية كبيرة أيضا فى تقرير مصير القوى فى صراعاتها العديدة كثيرة التغير ـ وهو عامل يساعد فى تفسير السبب فى أن دولتين تقعان على « الأطراف الجغرافية » ، وهما روسيا وبريطانيا ، أصبحتا أكثر أهمية بحلول عام ١٨١٥م . فقد احتفظت كلتا الدولتين بالقدرة على التدخل فى صراعات غربى وسط أوروبا مع الاحتماء جغرافيا من هذه الصراعات ، وتوسعت كلتاهما فيما وراء العالم الأوروبى مع مرور سنوات القرن الثامن عشر ، حتى مع حرصهما على ضمان الحفاظ على توازن القوى القارى . وأخيرا ، ومع العقود المتأخرة من القرن ، كانت الثورة الصناعية تسير على قدم وساق فى بريطانيا وتزيد من قدرة تلك الدولة على الاستعمار فيما وراء البحار ، واحباط سعى نابليون للسيادة على أوروبا .

وعلى النقيض من ذلك ، وعلى مدى قرن كامل بعد عام ١٨١٥ م ، اختفت بدرجة كبيرة الحروب الائتلافية الطويلة ، وساد توازن استراتيجى ساندته القوى القيادية فى منظومة أوروبا ، بحيث لم تكن دولة واحدة لتستطيع أو لترغب فى السعى الى الهيمنة . وانصبت اهتمامات الحكم الرئيسية فى تلك العقود التالية لعام ١٨١٥ ، على عدم الاستقرار الداخلى وكذلك (كما فى حالة روسيا والولايات المتحدة) على المزيد من التوسع عبر امتدادها الأرضى القارى . وقد أتاح المسرح الدولى المستقر نسبيا للامبراطورية البريطانية ان تصل الى أوجها كقوة عالمية ، من الناحية البحرية

والاستعمارية والتجارية ، وان تتفاعل بشكل موات أيضا مع احتكارها الفعلى للانتاج الصناعى الذى تسيره قوة البخار . غير انه ، بحلول النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان التصنيع يمتد الى مناطق معينة أخرى ، وبدأ فى امالة موازين القوة الدولية بعيدا عن الأمم القيادية الأقدم نحو البلدان التى توفرت لها الموارد والتنظيم لاستغلال الوسائل الأحدث للانتاج والتكنولوجيا . وكانت الصراعات الكبرى القليلة فى تلك الحقبة ــ حرب القرم (١) الى حد ما ، ولكن بشكل أخص الحرب الأهلية الأمريكية (٢) والحرب البروسية ــ الفرنسية (٣) ــ تجر الهزيمة ــ بالفعل على تلك المجتمعات التى أخفقت فى تحديث أنظمتها العسكرية ، والتى افتقرت الى البنية الأساسية الصناعية واسعة النطاق ، لدعم الجيوش الكبيرة والأسلحة الأكثر تكلفة وتعقيدا والتى تغير طبيعة الحرب الآن .

ومع اقتراب القرن العشرين ، نجد ان سرعة التغير التكنولوجى والمعدلات المتفاوتة للنمو ، جعلت النظام الدولى أكثر تعقيدا واضطرابا مما كان عليه قبل ذلك بخمسين عاما . وقد تجلى ذلك فى التنافس الشديد بعد عام ١٨٨٠م بين القوى الكبرى من أجل الحصول على المزيد من الأراضى المستعمرة فى افريقيا واسيا والباسيفيكى لتحقيق مكاسب من ناحية وللخشية من ان يأفل نجمها من ناحية أخرى . كما تجلى ذلك أيضا فى العدد المتزايد لسباقات التسلح سواء فى البر أو البحر ، وفى خلق تحالفات عسكرية ثابتة ، حتى فى وقت السلم ، مع سعى مختلف الحكومات الى البحث عن شركاء لأية حرب محتملة مستقبلا . غير انه وراء المنازعات الاستعمارية المتكررة والأزمات الدولية فى فترة ما قبل ١٩١٤م ، كانت مؤشرات القوة الاقتصادية فى كل عقد تدل على حدوث تحولات أكثر جذرية فى الموازين العالمية ــ وتشير بالفعل الى زوال ما كان يعتبر ، بشكل أساسى ولأكثر من ثلاثة قرون ، نظاما عالميا يتمركز حول أوروبا . فقد كانت القوى الكبرى الأوروبية التقليدية مثل فرنسا والنمسا ــ المجر وإيطاليا الموحدة حديثا ، تخرج من حلبة السباق ، رغم أقصى ما لديها من جهود . وفى المقابل ، كانت الدول القارية هائلة الاتساع ، كالولايات المتحدة وروسيا ، تتحرك نحو المقدمة ، وذلك رغم انعدام فعالية الدولة القيصرية . ومن المحتمل أن المانيا كانت ــ من بين الأمم الأوروبية الغربية ، هى الدولة الوحيدة التى لديها القدرة على شق طريقها نحو المجموعة المنتقاة للقوى العالمية المستقبلية . وكانت اليابان ، من ناحية أخرى ، عاقدة العزم على ان تظل لها الهيمنة فى شرق آسيا ، ولكن ليس بعيداً عن هذا النطاق . وهكذا كان من المحتم أن تفرض كل هذه التغيرات مشكلات كبيرة ، لا يمكن تذليلها فى النهاية ، بالنسبة للامبراطورية البريطانية التى وجدت عندئذ أن دفاعها عن مصالحها العالمية بات أكثر صعوبة عما كان قبل ذلك بنصف قرن .

والتطور الرئيسى فى الخمسين عاما التالية لعام ١٩٠٠ م ، يمكن أن ينظر إليه على أنه ظهور العالم ثنائى القطب ، مع ما ترتب على ذلك من أزمة للقوى « المتوسطة » (كما هو مشار إليه فى الفصلين الخامس والسادس) ومع ذلك لم يكن هذا التحول فى النظام كله ، تحولا سهلا بأية

---

(١) استمرت من ١٨٥٤ إلى ١٨٥٦ ، وخاضتها تركيا وانجلترا وفرنسا وسردينيا ضد روسيا . (المترجم)
(٢) دارت من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥ بين اتحادى ولايات الشمال وولايات الجنوب الأمريكى (المترجم)
(٣) دارت من ١٨٧٠ الى ١٨٧١ بين بروسيا وفرنسا وانتهت بمعاهدة فرساى ١٨٧١ (المترجم)

حال . فعلى العكس من ذلك ، نجد المعارك الكبرى الدموية والطاحنة فى الحرب العالمية الأولى ، أعطت لألمانيا الامبريالية ـ بتشجيع التنظيم الصناعى والكفاءة الوطنية ـ مزايا مؤكدة تفوقت بها على روسيا القيصرية التى كانت تمر بعملية تحديث سريعة ، لكنها كانت لا تزال متخلفة . غير انه فى غضون أشهر قليلة من انتصار المانيا فى الجبهة الشرقية وجدت المانيا نفسها تواجه هزيمة فى الغرب ، بينما كان حلفاؤها ينهارون بشكل مماثل فى مسارح العمليات الحربية الايطالية والبلقانية وفى الشرق الأدنى . وبسبب الاضافة المتأخرة للمساعدة العسكرية الأمريكية ، وبصفة خاصة بسبب المعونة الاقتصادية ، امتلك التحالف الغربى فى النهاية الموارد اللازمة للتفوق على الائتلاف المنافس له . غير انه كان صراعا منهكا لجميع الأطراف الأصلية المتحاربة . فقد انتهت النمسا ـ المجر ، واندلعت الثورة فى روسيا ، وانهزمت ألمانيا ، كما عانت فرنسا وايطاليا وحتى بريطانيا كذلك بدرجة كبيرة فى انتظارها . وكان الاستثناءان الوحيدان هما اليابان ، التى زادت من تعزيز مركزها فى الباسيفيكى ، وبطبيعة الحال الولايات المتحدة ، التى كانت بحلول عام ١٩١٨م أقوى دولة فى العالم بلا منازع .

وقد أدى الانسحاب الأمريكى السريع بعد عام ١٩١٩ من أية ارتباطات خارجية ، والنزعة الانعزالية الروسية المشابهة فى ظل النظام البلشفى أدى ذلك الى ظهور نظام دولى منفصل عن الأوضاع الاقتصادية الأساسية ربما بدرجة أكبر من أى وقت خلال القرون الخمسة التى يغطيها هذا الكتاب . فقد كانت بريطانيا وفرنسا ، رغم اضعافهما ، لاتزالان فى بؤرة الساحة الدبلوماسية ،غير انه بحلول الثلاثينيات بدأ وضعهما يتعرض للتحدى من جانب دول تسودها نزعة تطويرية عسكرية ، هى ايطاليا واليابان والمانيا ـ مع تطلع الأخيرة الى تحقيق الهيمنة على اوروبا بعزيمة أقوى مما كانت عليه حتى فى عام ١٩١٤ . بيد انه فى خلفية كل ذلك ، ظلت الولايات المتحدة أقوى أمة صناعية فى العالم ، وكانت روسيا (ستالين) تحول نفسها بسرعة الى قوة صناعية عظمى .ونتيجة لذلك ، كانت معضلة القوى « المتوسطة » التطويرية هى ضرورة ان تتوسع بسرعة اذا كانت لا ترغب فى ان يطمسها العملاقان القاديان . كما كانت معضلة القوى المتوسطة فى واقع الأمر تكمن فى أنها بمجابهتها للتحديات الالمانية واليابانية ستضعف على الأرجح من نفسها أيضا . وقد أكدت الحرب العالمية الثانية ، بكل تقلباتها ، هذه المخاوف من التدهور بشكل أساسى . فعلى الرغم من الانتصارات الباهرة المبكرة ، لم تتمكن دول المحور فى النهاية من النجاح فى ظل الخلل فى الموارد الانتاجية ، الذى كان أكبر بكثير من ذلك الخلل إبان حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨م . وكل ما حققته دول المحور هو أفول نجم فرنسا واضعاف بريطانيا بشكل يتعذر اصلاحه ـ قبل ان تطغى على هذه الدول ذاتها قوة أكثر تفوقا . وبحلول عام ١٩٤٣م ، كان العالم ثنائى القطب ـ الذى كان متوقعا قبل ذلك بعقود ـ قد تحقق فى نهاية الأمر ، وكان الميزان العسكرى قد مال من جديد الى التوزيع العالمى للموارد الاقتصادية .

ويتناول الفصلان الأخيران من هذا الكتاب ، السنوات التى بدا فيها العالم ثنائى القطب ، قائما بالفعل ، اقتصاديا ، وعسكريا ، و (ايديولوچيا) ومنعكسا على المستوى السياسى فى الأزمات العديدة للحرب الباردة . وقد بدا كذلك أن مركز الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ـ كقوتين من طراز خاص بهما ـ قد تعزز ، بظهور الأسلحة النووية ونظم اطلاق الأسلحة لمسافات طويلة ، وهو

ما أشار الى ان الخريطة الاستراتيجية وكذلك الدبلوماسية قد أصبحت الآن مختلفة كلية عما كانت عليه عام ١٩٠٠ ، ناهيك عن عام ١٨٠٠م .

غير ان عملية النهوض والسقوط بين القوى الكبرى ـ أى التفاوت فى معدلات النمو والتغير التكنولوجى ، المؤدى الى التحولات فى الموازين الاقتصادية العالمية ، والمؤثر بدوره تدريجيا فى الموازين السياسية والعسكرية ـ لم تتوقف . فمن الناحية العسكرية ، بقيت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى المقدمة مع انسلاخ الستينيات وحلول السبعينيات والثمانينيات . وبالفعل ، وبسبب تفسير الدولتين للمشكلات الدولية وفق مفاهيم القطبية الثنائية ، وغالبا وفق فلسفة ازدواجية ـ بسبب هذا التفسير قادهما تنافسهما الى سباق تسلح متصاعد دائما لم تتمكن أى من القوى الأخرى من مجاراتهما فيه . ومع ذلك ، وعلى مدى نفس تلك العقود القليلة ، كانت الموازين الانتاجية العالمية تتغير بصورة أسرع من أى وقت مضى . فقد زاد نصيب العالم الثالث فى الناتج الصناعى الكلى وفى الناتج القومى الاجمالى ، الذى هبط الى أدنى مستوى له فى العقد التالى لعام ١٩٤٥م ، بشكل مطرد منذ ذلك الوقت . واستعادت أوروبا عافيتها بعد الضربات التى لحقت بها زمن الحرب وأصبحت ـ فى شكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ـ أكبر وحدة تجارية فى العالم . وتقفز جمهورية الصين الشعبية الى الأمام بمعدل مذهل . وأصبح النمو الاقتصادى اليابانى بعد الحرب جليا ، الى حد ان بعض التقديرات تذكر ان اليابان قد تخطت روسيا أخيرا فى مجموع الناتج القومى الاجمالى . وفى المقابل ، أصبحت معدلات النمو الامريكية والروسية أكثر تباطؤا ، كما تقلص نصيب الدولتين فى ثروة وانتاج العالم بصورة كبيرة منذ الستينيات . ولذلك ، اذا نحينا كل الدول الأصغر جانبا فاننا نلاحظ بوضوح وجود عالم متعدد الأقطاب بالفعل مرة أخرى ، وذلك اذا أخذنا بالمؤشرات الاقتصادية وحدها . وفى ضوء اهتمام هذا الكتاب بالتفاعل بين الاستراتيجية والاقتصاد ، بدا من المناسب تقديم فصل (وان كان تأمليا بالضرورة) لبحث الانفصال الحالى بين الموازين العسكرية والموازين الانتاجية فيما بين القوى الكبرى ، وللاشارة الى المشكلات والفرص التى تواجه « مراكز القوة » السياسية ـ الاقتصادية الخمسة الكبرى اليوم الصين واليابان ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ذاتها ـ وهى تتشبث بمهمتها الأزلية فى ربط الوسائل الوطنية بالغايات الوطنية . ذلك ان تاريخ قيام وسقوط القوى الكبرى لم يتوقف تماما بأية حال .

ونطاق هذا الكتاب بالغ الاتساع ، ومن الواضح أن أناسا مختلفين سيقرأونه لأغراض مختلفة . وسوف يجد بعض القراء هنا ما كانوا يأملون فيه : دراسة شاملة ومفصلة بقدر معقول لسياسات القوى الكبرى على مدى القرون الخمسة الماضية ، وللطريقة التى أثر بها التغير الاقتصادى والتكنولوجى فى الوضع النسبى لكل من الدول القيادية ، وللتفاعل المستمر بين الاستراتيجية والاقتصاد ، سواء فى أوقات السلم أو فى اختبارات الحرب . والكتاب بطبيعته لا يتناول القوى الصغيرة أو الحروب الصغيرة الثنائية (عادة) . كما ان الكتاب بطبيعته أيضا يركز بدرجة كبيرة على أوروبا ، ولاسيما فى فصوله الوسطى . ولكن ذلك أمر عادى عند معالجة مثل هذا الموضوع .

وبالنسبة لقراء آخرين ـ وربما بشكل خاص بالنسبة لعلماء السياسة المهتمين الآن بوضع قواعد عامة تتعلق بـ « الأنظمة العالمية » أو بالنمط المتواتر للحروب ـ قد تقدم هذه الدراسة ما هو

أقل مما يرغبون فيه . ولتلافى أى لبس ، يتعين أن نوضح عند هذا الحد ان الكتاب لايتناول مثلا النظرية الخاصة بان الحروب الكبرى (أو « العامة ») يمكن ربطها بدورات (كوندراتييف) للمنحنيات الاقتصادية الصاعدة والهابطة . ويضاف الى ذلك ، ان هذا الكتاب لا يعنى بشكل أساسى بالنظريات العامة عن أسباب الحروب ، وما اذا كانت تنشب غالبا ـ بـ « قيام » أو « سقوط » القوى الكبرى . وليس الكتاب خاصا بنظريات الامبراطورية أو بكيفية حدوث السيطرة الامبريالية (مثلما يتم فى كتاب مايكل دويل الأخير عن « الامبراطوريات ») . أو ما إذا كانت الامبراطوريات تسهم فى القوة الوطنية . وأخيرا ، لايقدم الكتاب أية نظرية عامة بشأن أى أنواع المجتمعات أو التنظيمات الاجتماعية الحكومية يكون أكثر فعالية فى جلب الموارد فى زمن الحرب .

ومن ناحية أخرى ، يتضح ان هذا الكتاب يحوى ثروة من المعلومات لأولئك الدارسين الراغبين فى التوصل الى مثل هذه التعميمات . غير ان المشكلة التى تواجه المؤرخين ـ على عكس علماء السياسة ـ فى التشبث بالنظريات العامة ، هى أن قرائن الماضى غالبا ما تتنوع بشكل دائم الى حد لا يسمح باستخلاص نتائج علمية « قاطعة » . وهكذا ، اذا كانت توجد بعض الحروب (عام ١٩٣٩م مثلا) التى يمكن ربطها بمخاوف صانعى القرار من التحولات التى تحدث فى الموازين العامة للقوة ، فان ذلك لن يكون مفيدا فى تفسير الصراعات التى بدأت فى عام ١٧٧٦م (الحرب الثورية الأمريكية) أو عام ١٧٩٢م (الثورة الفرنسية) أو عام ١٨٥٤م (حرب القرم) . وبنفس الشكل ، اذا كان يمكن للمرء ان يشير الى النمسا ـ المجر فى عام ١٩١٤م كمثال جيد لقوة كبرى « هابطة » تساعد على اشعال فتيل حرب كبرى ، فان ذلك يترك المنظر بحاجة الى تناول الأدوار التى لها نفس القدر من الأهمية والتى قامت بها عندئذ قوى كبرى « ناهضة » ، هى المانيا وروسيا . وبشكل مماثل ، فان أية نظرية عامة بشأن ما اذا كانت الامبراطوريات شيئا مفيدا ، أو ما اذا كانت السيطرة الامبريالية تتأثر بنسبة يمكن قياسها بـ « القوة : المسافة » ـ ان اية نظرية عامة بشأن ذلك من المحتمل ـ حسب الدلائل المتضاربة المتاحة ـ ان تسفر عن الاجابة المعتادة ، وهى نعم أحيانا ، ولا أحيانا .

وعلى الرغم من ذلك ، نجد انه اذا نحى المرء جانبا النظريات البدهية ونظر الى السجل التاريخى لـ« قيام وسقوط القوى الكبرى » على مدى القرون الخمسة الماضية ، فانه سيتضح ان بالامكان استخلاص بعض النتائج السليمة بشكل عام ـ مع الاعتراف دائما بانه قد توجد استثناءات فردية . وعلى سبيل المثال ، فان هناك علاقة عرضية يمكن كشفها ، بين التحولات التى حدثت بمرور الوقت فى الموازين الاقتصادية والانتاجية العامة وبين المركز الذى كانت تحتله مختلف القوى كل على حدة فى النظام الدولى . ومن الأمثلة الجيدة فى هذا الصدد ، انتقال الحركة التجارية من البحر المتوسط الى المحيط الأطلنطى وشمال غربى أوروبا منذ القرن السادس عشر فصاعدا ، أو اعادة توزيع الأنصبة من الناتج الصناعى العالمى بعيدا عن أوروبا الغربية فى العقود التالية لعام ١٨٩٠م . وفى كلتا الحالتين ، كانت التحولات الاقتصادية تبشر بنهوض قوى كبرى جديدة كان لها ذات يوم أثر حاسم على النظام العسكرى ـ الاقليمى . وهذا هو السبب فى ان انتقال الموازين الانتاجية العالمية الى « حافة الباسيفيكى » ، الذى حدث على مدى العقود القليلة الماضية ،لا يمكن ان يكون موضع اهتمام الاقتصاديين فقط .

وبالمثل ، يشير السجل التاريخى الى وجود صلة واضحة تماما ، فى المدى الطويل ، بين النهوض والسقوط الاقتصادى للقوة الكبرى وبين نموها وتدهورها كقوة عسكرية هامة (أو امبراطورية عالمية) . ولا يثير ذلك ايضا الكثير من الدهشة طالما انه ينبع من حقيقتين مرتبطتين . الحقيقة الأولى هى ان الموارد الاقتصادية ضرورية لمساندة البناء العسكرى ذى الحجم الكبير . والثانية هى أنه بالنسبة للنظام الدولى توجد صلة دائما بين الثروة والقوة ، ويجب ان ينظر اليهما على هذا الأساس . ومنذ ثلاثمائة عام مضت كتب المؤلف الالمانى ذو النزعة التجارية (فون هورنيك) يقول : « ان كون أمة ما قوية وغنية اليوم ، من عدمه ، لا يعتمد على وفرة أو تأمين قوتها وثرواتها ، ولكنه يعتمد أساسا على ما اذا كان جيرانها يمتلكون أكثر أو أقل مما تمتلك » .

وفى الفصول التالية سوف تتأكد هذه الملاحظة المرة تلو الأخرى . فقد كانت هولندا فى منتصف القرن الثامن عشر أغنى ، بالمفاهيم المطلقة ، مما كانت عليه قبل ذلك بمائة عام ، ولكنها فى تلك المرحلة كانت تمثل قوة كبرى أقل شأنا بكثير ، لان جيرانا ، مثل فرنسا وبريطانيا ، كانوا يمتلكون « أكثر » (أى قوة وثروات أكثر) . وكانت فرنسا عام ١٩١٤م أكثر قوة ، بشكل مطلق ، مما كانت عليه عام ١٨٥٠ ــ غير ان ذلك لم يشفع لها كثيرا عندما طغى عليها وجود المانيا الأقوى . وتمتلك بريطانيا اليوم ثروة أكبر كثيرا ، وبحوزة قواتها المسلحة أسلحة أقوى بكثير مما كان عليه الحال فى أوج عمرها (الفيكتورى) ، ولم يفدها ذلك كثيرا عندما تقلص نصيبها فى الناتج العالمى من حوالى ٢٥٪ الى حوالى ٣٪ . ان الأمة كلما كان لديها « قدر أكبر » (مما يتطلبه النهوض) كانت أحوالها على ما يرام ، وكلما كان لديها « قدر أقل » ظهرت لديها المشكلات .

غير ان ذلك لا يعنى ان القوة العسكرية والاقتصادية النسبية للأمة تنهض وتسقط بشكل متواز . فمعظم الأمثلة التاريخية المشمولة بالدراسة هنا تدل على وجود « فجوة زمنية » ملحوظة بين منحنى القوة الاقتصادية النسبية للدولة ومنحنى نفوذها العسكرى / الاقليمى . ومرة أخرى ليس من الصعب ادراك سبب ذلك . فالدولة التى تتوسع من الناحية الاقتصادية ــ كبريطانيا فى ستينيات القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة فى تسعينيات ذات القرن ، واليابان الآن ــ قد تفضل ان تصبح ثرية بدلا من ان تسرف فى الانفاق على التسلح . وبعد ذلك بنصف قرن ، ربما تتغير لديها الأولويات تماما . فالتوسع الاقتصادى الأسبق يجلب معه التزامات خارجية (الاعتماد على أسواق ومواد خام خارجية ، وتحالفات عسكرية ، وربما قواعد ومستعمرات) . وعندها ، تقوم القوى المتنافسة الأخرى بالتوسع اقتصاديا بمعدل أسرع ، وتود بدورها ان تمد نفوذها الى الخارج . فقد أصبح العالم يتسم بتنافس أكبر ، وأصبحت الأنصبة فى السوق تتعرض للتآكل . ويتحدث المراقبون المتشائمون عن الانحدار ، بينما يدعو رجال الدولة الوطنيون الى « التجديد » . وفى ظل هذه الظروف الأكثر اضطرابا . يكون من المرجح ان تجد القوة الكبرى نفسها تنفق على الدفاع اكثر مما تنفق عليه قبل ذلك بجيلين ، ومع ذلك تكتشف ان العلم بات يشكل بيئة اقل أمنا ــ لا لشىء الا لأن قوى أخرى تنمو بصورة أسرع وتصبح أقوى بشكل مستمر . وقد أنفقت أسبانيا الامبراطورية على جيشها فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن السابع عشر أكثر مما أنفقت عليه فى ثمانينيات القرن السادس عشر ، وذلك عندما كان الاقتصاد الأسبانى أقوى . وكانت نفقات الدفاع فى بريطانيا فى عهد ادوارد السابع أكبر كثيرا فى عام ١٩١٠م عماا كانت عليه ، مثلا ، فى وقت وفاة (بالمرستون) فى عام ١٨٦٥م ، عندما كان الاقتصاد البريطانى فى أوج ازدهاره نسبيا ، ولكن مَن من البريطانيين شعر فى

التاريخ اللاحق بانه أكثر أمنا ؟ وسوف نناقش فيما بعد ان نفس المشكلة يبدو انها تواجه كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى اليوم . فالقوى الكبرى التى تمر بفترة هبوط نسبى ، تواجه ذلك بشكل تلقائى بانفاق أكبر على « الأمن » ، وبذلك تحول الموارد المتاحةعن « الاستثمار » وتزيد من معضلتها طويلة الأمد .

وهناك نتيجة عامة أخرى يمكن استخلاصها من سجل القرون الخمسة المعروض هنا ، وهى أنه يوجد ارتباط قوى للغاية بين النتيجة النهائية لحروب التحالفات الكبرى لتحقيق السيادة الأوروبية أو العالمية وبين مقدار الموارد الانتاجية المعبأة بواسطة كل جانب . ويصدق ذلك على الصراعات التى شنت ضد أسرة الهابسبيرج الأسبانية ــ النمساوية ، وعلى الصراعات الكبرى فى القرن الثامن عشر ، مثل حرب الخلافة الأسبانية ، وحرب السنوات السبع ، والحرب النابليونية ، والحربين العالميتين فى هذا القرن . فالحرب الطاحنة الطويلة تتحول فى النهاية الى اختبار للطاقات النسبية لكل ائتلاف . ويصبح كون كل طرف ما يمتلك « أكثر » أو « أقل » (مما يتطلبه النهوض) أمراً هاماً بشكل متزايد مع تزايد أمد الصراع .

وعلى أية حال ، يمكن للمرء أن يقوم بهذه التعميمات دون الوقوع فى فخ الحتمية الاقتصادية الفجة . والكتاب يلتزم بالاهتمام بتتبع أثر « الاتجاهات الأعم » فى الشئون العالمية على مدى القرون الخمسة الماضية ، ورغم ذلك لا يوحى الكتاب بأن الاقتصاد يحدد كل حدث أو أنه السبب الوحيد فى نجاح أو فشل أية أمة . والأمر ببساطة هو أن هناك شواهد كثيرة تشير الى أشياء أخرى : كالجغرافيا ، والتنظيم العسكرى ، والروح المعنوية الوطنية ، ونظام التحالف ، والعديد من العوامل الأخرى التى يمكنها جميعا أن تؤثر على القوة النسبية لأعضاء النظام الدولى . ففى القرن الثامن عشر ، على سبيل المثال ، كانت المقاطعات المتحدة هى أغنى مناطق أوروبا ، وكانت روسيا أفقرها ــ ومع ذلك سقط الهولنديون ونهض الروس . كذلك يصعب على الحماقة الفردية (مثل حماقة هتلر) والكفاءة القتالية العالية للغاية (سواء تلك الخاصة بالأنساق العسكرية الأسبانية فى القرن السادس عشر أو بالمشاة الألمان فى هذا القرن) أن تفسر الانتصارات والهزائم كل على حدة . غير أن ما يبدو أنه لا جدال فيه هو ان النصر فى حروب القوى الكبرى طويلة الأمد (التى تعتمد عادة على التحالفات) كان بشكل متكرر حليفا للجانب الذى يمتلك قاعدة انتاجية أكثر ازدهارا ــ أوحسبما اعتاد القادة الأسبان أن يقولوا : « النصر حليف من يملك الاسكود) (*) الأخير . وسوف يؤكد الكثير مما سيأتى ذكره ، هذا الحكم النفعى ، والصحيح أيضا بشكل أساسى . وعلى وجه التحديد ، ولان مركز القوة للأمم القيادية كان يسير فى خط مواز لمركزها الاقتصادى النسبى على مدى القرون الخمسة الماضية ، يبدو من الأهمية بمكان أن نتساءل عما قد يكون للاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية من آثار على ميزان القوى الراهنة . ولا ينبغى ذلك ان الرجال يصنعون تاريخهم ، غير أنهم يصنعونه فى ظل ظرف تاريخى يستطيع أن يقيد (وكذلك أن يطلق) الامكانيات .

(★) عملة أسبانية أو برتغالية . (المترجم)

وهناك نموذج سابق لهذا الكتاب جسدته مقالة نشرت عام ١٨٣٣ م للمؤرخ (البروسى) الشهير (ليوبولد فون رانكى) عن « القوى الكبرى » ، قام فيها بدراسة مسحية لحالات الصعود والهبوط فى موازين القوة الدولية منذ انحدار أسبانيا ، وحاول ان يوضح لماذا برزت بلدان معينة ثم أفل نجمها . وختم (رانكى) مقالته بتحليل للعالم الذى عاصره وما كان يحدث فيه فى أعقاب هزيمة السعى الفرنسى للسيادة ابان الحرب النابليونية . وعند بحثه فى « التوقعات » الخاصة بكل من القوى الكبرى ، ابتعد (رانكى) أيضا عن مهنة المؤرخ ليدخل فى العالم المجهول الخاص بالتكهن بالمستقبل .

ان كتابة مقالة عن « القوى الكبرى » ، شىء ، وسرد الموضوع فى شكل كتاب ، شىء آخر . وقد كان هدفى الأصلى أن أضع كتابا مختصراً « له طابع المقالات » ، مفترضا أن القراء يعرفون (ولو بقدر غير كبير من الوضوح) الخلفية التفصيلية عن معدلات النمو المتغيرة ، أو المشكلات (الجيو ـ ستراتيچية) المعينة التى تواجه هذه القوى الكبرى أو تلك . وعندما بدأت فى اخراج الفصول الأولى من هذا الكتاب للتعليق عليها ، أو الحديث بشكل تجريبى عن بعض موضوعاتها ، بدا واضحا لى بشكل متزايد أن افتراضى كان خاطئا : فقد كان ما يريده معظم القراء والمستمعين هو المزيد من التفاصيل ، والمزيد من التغطية لخلفية (الأحداث) ، وذلك ببساطة لأنه لا توجد دراسة متاحة تحكى قصة التحولات التى حدثت فى موازين القوة الاقتصادية والاستراتيچية . وبشكل محدد ، نجد انه لا المؤرخون الاقتصاديون ولا المؤرخون العسكريون اقتحموا هذا المجال ، فقد عانى الموضوع ذاته من الاهمال . وإذا كان للتفصيلات الوفيرة فى هذا الكتاب من مبرر ، فهو سد هذه الفجوة الخطيرة فى تاريخ قيام وسقوط القوى الكبرى .

الاستراتيجية والاقتصاد
فى عالم ما قبل الصناعة

ـ ١ ـ

قيام العالم الغربى

فى عام ١٥٠٠م ، وهو التاريخ الذى اختاره باحثون عديديون كحد فاصل بين العصر الحديث وبين ما قبله من العصور ، لم يكن من الواضح لسكان أوروبا بأية حال أن قارتهم كانت مهيأة للهيمنة على كثير من بقية الكرة الأرضية . وكانت المعرفة التى توفرت للمعاصرين عن حضارات الشرق العظيمة معرفة متناثرة وخاطئة فى الغالب الأعم ، وتستند الى روايات الرحالة التى كانت تروى بصورة متواترة . غير أن الصورة التى علقت على نطاق واسع بالاذهان عن الامبراطوريات الشرقية الشاسعة التى تمتلك ثروات هائلة وجيوشا جرارة ، كانت صورة دقيقة الى حد كبير ، وعند الاحتكاك الأول كان لابد أن تبدو تلك المجتمعات (أوفر حظا بكثير من شعوب ودول أوروبا الغربية .) والحقيقة أنه عندما كانت أوروبا تقارن بهذه المراكز الأخرى العظيمة للنشاط الثقافى والاقتصادى ، كانت مواطن ضعفها النسبية أكثر وضوحا من مواطن قوتها . وكبداية ، لم تكن أوروبا هى الأرض الأكثر خصبا أو الأكثر سكانا فى العالم ، فى حين أن الصين والهند كانتا تحظيان بشرف امتلاك الأمرين . ومن ناحية الجغرافيا السياسية ، كان شكل « قارة » أوروبا غير موات ، فهى محاطة بالجليد والماء من الشمال والغرب ، ومفتوحة أمام الغزو البرى المتكرر من الشرق ، ومعرضة للتطويق الاستراتيجى من الجنوب . وفى عام ١٥٠٠م ، ولوقت طويل قبل هذا العام وبعده ، لم تكن كل هذه ، مجرد اعتبارات مطلقة . فقد حدث قبل ذلك بثمانى سنوات فقط أن استسلمت غرناطة ، آخر الاقاليم الاسلامية فى أسبانيا ، لجيوش فردنياند وإيزابيلا ، غير أن ذلك كان يعنى نهاية حملة إقليمية ، وليس نهاية الصراع الأكبر بين العالم المسيحى وبين القوات الاسلامية . وكانت صدمة سقوط القسطنطينية فى عام ١٤٥٣م ، لا تزال تخيم على كثير من أرجاء العالم الغربى ، وهو حدث بدا أنه يحمل وراءه الكثير لأنه لم يضع بأية حال حدودا لتقدم تركيا العثمانية . وبحلول نهاية القرن ، كانت تركيا قد استولت على اليونان والجزر الأيونية ، والبوسنة ، وألبانيا ، وكثير من بقية البلقان ، وكان ما هو أسوأ ، بسبيله الى الوقوع فى عشرينيات القرن السادس عشر عندما ولّت جيوش الاتراك الانكشارية الهائلة وجهها شطر بودابست وڤيينا . وفى الجنوب ، حيث أغارت السفن العثمانية على موانىء إيطاليا ، تملّك البابوات الخوف من أن يكون مصير روما مماثلا لمصير القسطنطينية .

وبينما بدت هذه الأخطار جزءا من استراتيجية كبرى متكاملة يوجهها السلطان محمد الثانى وخلفاؤه ، كان رد فعل الأوروبيين مفككا ومتقطعا . وعلى عكس الامبراطوريتين العثمانية

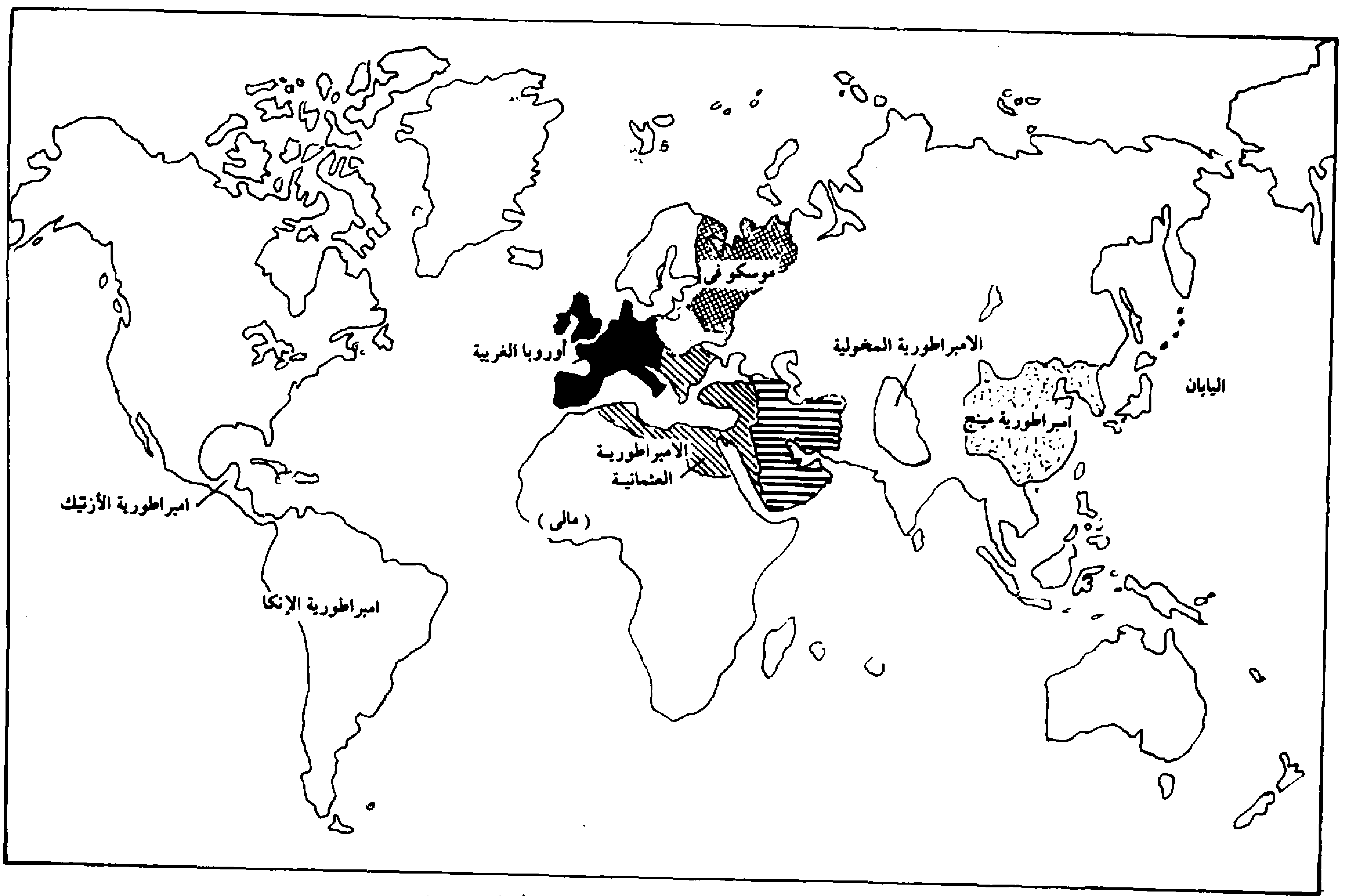
والصينية ، وعلى عكس الحكم الذى كان المغول على وشك اقامته فى الهند ، لم تكن هناك مطلقا أوروبا موحدة اجتمعت فيها كل الأجزاء حول قائد دينى أو علمانى واحد . وبدلا من ذلك ، كانت أوروبا خليطا من الممالك والامارات الصغيرة ، واللورديات والدول ـ المدن المتجاورة . وكانت بعض الممالك الأكثر قوة تنهض فى الغرب ، وبصفة خاصة أسبانيا وفرنسا وانجلترا ، غير أن أيا منها لم يكن خاليا من التوترات الداخلية ، وكانت جميعها تعتبر الآخرين منافسين وليسوا حلفاء فى الصراع ضد الإسلام .

كما لا يمكن القول بأن أوروبا أظهرت تفوقا فى مجالات الثقافة أو الرياضيات أو الهندسة أو الملاحة أو غيرها من (التقنيات) لدى مقارنتها بالحضارات العظيمة الأخرى فى آسيا . وعلى أية حال ، كان جانب كبير من التراث الثقافى والعلمى الأوروبى « منقولا » عن الاسلام ، مثلما نقلت المجتمعات الاسلامية لقرون عديدة عن الصين عن طريق التبادل التجارى ، والغزو ، والتوطن . وبالقاء نظرة الى الوراء ، يمكن للمرء أن يرى أن أوروبا كانت ترقى سريعا من الناحيتين التجارية و (التكنولوچية) بحلول أواخر القرن الخامس عشر ، ولكن القول العام الأكثر انصافا هو ان كلا من المراكز الكبرى للحضارة العالمية فى ذلك الوقت تقريبا كان فى مرحلة مماثلة من التقدم ، وكانت بعض المراكز أكثر تقدما فى أحد المجالات وأقل تقدما فى مجالات أخرى . ومن الناحية (التكنولوچية) من الناحية العسكرية ، كانت الامبراطورية العثمانية والصين فى عهد أسرة المينج ، وبعد ذلك بقليل شمال الهند فى عهد المغول ، ومنظومة الدول الأوروبية وفيها الامتداد الروسى ، كانت كلها أرقى كثيرا من المجتمعات المتفرقة فى افريقيا وأمريكا وأوقيانوسيا . واذا كان ذلك يعنى أن أوروبا فى عام ١٥٠٠م كانت واحدة من أكثر مراكز القوة الثقافية ، فأنه لم يكن من الواضح على الاطلاق أنها ستبرز ذات يوم وتحتل مكان الصدارة . ولذلك ، كان من الضرورى قبل أن نبحث أسباب نهوض أوروبا ، أن ندرس مواطن القوة ومواطن الضعف فى منافسيها الآخرين .

الصين فى عهد أسرة المينج

من بين جميع الحضارات فيما قبل العصور الحديثة ، لم تبد حضارة أكثر تقدما أو شعورا بأنها أكثر تفوقا ، من حضارة الصين . فالحجم الكبير لسكانها ، البالغ ١٠٠ ـ ١٣٠ مليونا ـ بالمقارنة بـ ٥٠ ـ ٥٥ مليونا فى أوروبا فى القرن الخامس عشر ـ وثقافتها الرائعة ، وسهولها عالية الخصوبة ، سهلة الرى المتصلة بنظام رائع لقنوات الرى منذ القرن الحادى عشر ، وادارتها الموحدة المتسلسلة التى تسيرها ادارة كونفوشية مثقفة بشكل جيد ، كل ذلك هيأ للمجتمع الصينى قدرا من التماسك والتطور جعله موطن اعجاب زائريه الأجانب . صحيح أن تلك الحضارة تعرضت لتمزق خطير من جانب جحافل المغول ، وللهيمنة بعد غزوات قبلاى خان (*) . ولكن الصين كانت قد اعتادت تغيير غزاتها أكثر مما كانوا هم يغيرونها ، وعندما ظهرت أسرة المينج فى عام ١٣٦٨م لاعادة توحيد الامبراطورية وهزيمة المغول فى نهاية الأمر ، بقى الكثير من النظام ومن التعليم القديم .

(*) أمبراطور مغولى (١٢١٥ ـ ١٢٩٤) حفيد جنكيز خان . وقد فتح الصين وأخضع كوريا وبورما (المترجم) .



خريطة ١ مراكز القوى العالمية فى القرن السادس عشر

وبالنسبة للقراء الذين شبوا على احترام العلم « الغربى » ، نجد النضوج التكنولوچى المبكر هو أكثر ملامح الحضارة الصينية اثارة للاعجاب . فقد نشأت مكتبات ضخمة منذ وقت مبكر . وظهرت الطباعة بالحروف المتحركة بالفعل فى الصين فى القرن الحادى عشر ، وسرعان ما ظهرت أعداد كبيرة من الكتب . وكانت التجارة والصناعة ، التى شجعها شق القنوات والضغوط السكانية ، متقدمة بنفس القدر . وكانت المدن الصينية أكبر كثيرا من مثيلاتها فى أوروبا العصور الوسطى ، ولم تكن طرقها التجارية أقل اتساعا . وعجلت النقود الورقية قبل ذلك بتدفق التجارة وبنمو الأسواق . وبحلول العُقود الأخيرة للقرن الحادى عشر ، كانت توجد صناعة حديد ضخمة فى شمال الصين ، تنتج حوالى ١٢٥ ألف طن كل عام للاستخدام العسكرى والحكومى أساسا وكان الجيش المكون من أكثر من مليون فرد ، على سبيل المثال ، يمثل سوقا ضخمة للسلع المصنوعة من الحديد . وجدير بالملاحظة أن هذا الرقم من الانتاج كان أكبر كثيرا من منتج الحديد البريطانى فى المراحل الأولى للثورة الصناعية ، بعد ذلك بسبعة قرون (٧٠٠ سنة) . وربما كان الصينيون أيضا هم أول من اخترع البارود الحقيقى ، وكان المينج يستخدمون المدافع للاطاحة بحكامهم المغول فى أواخر القرن الرابع عشر .

وفى ضوء هذه الشواهد على التقدم الثقافى والتكنولوجى ، ليس من المثير للدهشة كذلك أن نعلم أن الصينيين قد تحولوا الى الاستكشاف والتجارة فيما وراء البحار . وكانت البوصلة المغناطيسية اختراعا صينيا آخر ، وكانت بعض السفن الشراعية الصينية فى حجم السفن الأسبانية (الغليون) التى ظهرت فى وقت لاحق ، وكانت التجارة مع جزر الهند وجزر المحيط الهادى من الممكن أن تكون مفيدة بنفس قدر فائدة التجارة المعتمدة على طرق القوافل . ونشبت الحروب البحرية فى نهر اليانجتسى قبل ذلك بعقود عديدة ـ ومن أجل اخضاع سفن الصين فى عهد أسرة الصنج (★) فى عشرينيات القرن الثالث عشر ، اضطر (قبلاى خان) إلى بناء أسطول كبير خاص به يضم سفنا مقاتلة مجهزة بآلات اطلاق القذائف ـ وكانت تجارة الحبوب على السواحل مزدهرة فى أوائل القرن الرابع عشر . وفى عام ١٤٢٠م ، ثبت أن بحرية المينج تمتلك ١٣٥٠ سفينة حربية وفى ذلك ٤٠٠ حصن عائم كبير ، و٢٥٠ سفينة مصممة للابحار لمسافات بعيدة . وقد توارت هذه القوة ، ولكن ذلك لم يشمل العديد من السفن التى كان يديرها الأفراد ، والتى كانت بالفعل تقوم بالتجارة مع كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا وحتى شرق أفريقيا فى ذلك الوقت ، وتجلب العائد للدولة الصينية التى كانت تفرض الضرائب على هذه التجارة البحرية .

ومن أشهر الحملات الرسمية فيما وراء البحار ، الرحلات السبع الطويلة التى قام بها (الأدميرال : تشينج هو) فيما بين عامى ١٤٠٥ و ١٤٣٣م . فقد كانت الأساطيل تتكون فى بعض الأحيان من مئات السفن وعشرات الآلاف من الرجال وتزور الموانىء من (ملقه) و (سيلان) الى مداخل البحر الأحمر وزنجبار . وبمنح الهبات للحكام المحليين المتجاوبين من ناحية ، كانوا يجبرون الحكام المتمردين على الاعتراف ببكين من ناحية أخرى . وقد عادت إحدى السفن وعلى ظهرها عدد من الزرافات من شرق افريقيا لتسلية الأمبراطور الصينى ، وعادت أخرى بأحد حكام سيلان لأنه كان من الحمق بحيث لم يعترف بسيادة ابن السماء . (ويتعين أن نلاحظ ، مع ذلك ،

(★) أسرة حكمت الصين (٩٦٠م ـ ١٢٨٠م) وتميز عهدها بازدهار الثقافة والفلسفة والأدب . (المترجم) .

أنه من الواضح أن الصينيين لم ينهبوا ولم يقتلوا أبدا ، على عكس البرتغاليين والهولنديين والغزاة الأوروبيين الآخرين للمحيط الهندى) . ومما يخبرنا به المؤرخون وعلماء الآثار عن حجم وقوة أسطول (تشينج هو) وقدرته على الابحار ، ان بعض السفن الأثرية الضخمة كان يبلغ طولها حوالى ٤٠٠ قدم وكانت تحمل أكثر من ١٥٠٠ طن ، وربما كانت قادرة على الأبحار حول افريقيا و « اكتشاف » البرتغال قبل أن تبدأ رحلات (هنرى) الملاح فى التوجه بجدية جنوب سبته ★ بعدة عقود .

غير ان الحملة الصينية التى تمت فى عام ١٤٣٣م كانت الأخيرة ، وبعدها بثلاث سنوات حظر رسوم امبراطورى بناء السفن البحرية ، وبعد ذلك أيضا صدر أمر محدد بمنع وجود السفن التى تزيد صواريها عن اثنتين . وكان على أفراد الأسطول ان يعملوا منذ ذلك الحين على سفن أصغر فى القناة الكبرى . وتم وقف السفن الحربية العظيمة التى بناها (تشينج هو) حتى أتى عليها العفن . وعلى الرغم من الفرص المغرية فيما وراء البحار ، قررت الصين أن تدير ظهرها للعالم .

ولاشك انه كان هناك سبب استراتيجى معقول لهذا القرار . فقد كانت الحدود الشمالية للامبراطورية تتعرض من جديد لبعض الضغوط من جانب المغول ، وربما بدا انه من الحكمة ان يتم تركيز الموارد العسكرية فى هذه المنطقة المعرضة بدرجة أكبر للخطر . وفى ظل مثل هذه الظروف كان الاحتفاظ بأسطول ضخم من باب الترف باهظ التكلفة ، وعلى أية حال ، كانت محاولة الصين التوسع فى اتجاه الجنوب الى أنام (ڤيتنام) كانت تبدو انها مكلفة وغير مجدية . لكن هذا التبرير المعقول تماما لايبدو انه أعيد النظر فيه عندما أصبحت أضرار تخفيض الأسطول البحرى جليه فيما بعد . ففى غضون قرن أو ما يقرب من ذلك ، كان الساحل الصينى بل حتى المدن الواقعة على نهر (اليانجتسى) تتعرض لهجمات القراصنة اليابانيين ، ولكن لم تحدث عملية اعادة بناء جادة لأسطول امبراطورى . وحتى الظهور المتكرر للسفن البرتغالية فى مواجهة الساحل الصينى لم يدفع الصينيين الى اعادة تقويم الأمر . ★ وكان الدفاع البرى هو كل المطلوب كما كان يرى الصينيون . ألم تحظر كل أشكال التجارة البحرية على الرعايا الصينيين فى كل الأحوال ؟

ولذلك ، وبغض النظر عن التكاليف والعوامل غير المشجعة الأخرى ، نجد ان احد العناصر الرئيسية فى تراجع الصين ، تمثل فى النزعة المحافظة المحضة للادارة الكونفوشية — وهى نزعة تجلت فى عهد المينج فى رفض التغيرات التى سبق ان فرضت عليهم بواسطة المغول . وفى ظل مناخ « الاحياء » هذا ، كانت كافة المؤسسات الرسمية الهامة معنية بالحفاظ على الماضى واسترجاعه ، وليس بإيجاد مستقبل أفضل يقوم على التجارة والتوسع فيما وراء البحار . وطبقا للعقيدة الكونفوشية ، كانت الحرب ذاتها عملا يبعث على الأسى ، وكانت القوات المسلحة ضرورية فقط بسبب الخوف من الهجمات البربرية أو الثورات الداخلية . واقترنت كراهية الصينيين

(★) مدينة وميناء شمال المغرب قبالة جبل طارق (المترجم) .

★ لفترة قصيرة خلال تسعينيات القرن السادس عشر ، حدث أن أسطولا ساحليا صينيا جرى احيازه ، ساعد ، الى حد ما ، الكوريين، على مقاومة محاولتى غزو يابانيتين ، ولكنى حتى هذه البقية من أسطول المينج تدهورت فيما

القدماء للجيش (وللأسطول البحرى) بالتشكك فى التاجر . وكانت عمليات تراكم رأس المال الخاص ، وممارسة الشراء بسعر رخيص ثم البيع بسعر مرتفع ، وتفاخر التاجر محدث الثراء ، كلها أمور تثير استياء الصفوة ، والاداريين المثقفين ـ بنفس قدر اثارتها لاستياء الجماهير الكادحة . وفى الوقت الذى لم يكن يريد فيه الصينيون الوصول باقتصاد السوق كله الى حالة من التوقف ، كانوا غالبا ما يتدخلون ضد التجار الفرادى لمصادرة ممتلكاتهم أو لحظر أعمالهم . ولابد ان التجارة الخارجية بواسطة الرعايا الصينيين كان ينظر اليها حتى بتشكك أكبر من جانب حكام الصين ، لمجرد أنها لا تخضع لسيطرتهم الا بدرجة أقل .

ولا تتعارض كراهية التجارة ورأس المال الخاص مع الانجازات (التكنولوچية) الضخمة المذكورة آنفا . فاعادة بناء (المينج) لسور الصين العظيم ، وتطوير نظام الرى بالقنوات ، ومصانع الحديد ، والبحرية الامبراطورية ، كلها كانت تخدم أغراض الدولة ، لأن الاداريين كانوا ينصحون الامبراطور بأن كل ذلك كان ضروريا . ولكن مثلما كانت هناك قدرة على بدء هذه المشروعات ، كانت هناك أيضا قدرة على اهمالها . فقد تركت القنوات للتدهور ، وكانت تأتى على الجيش فترات لا يجد فيها معدات جديدة ، وأهملت الساعات الفلكية (التى شيدت فى حوالى ١٠٩٠م) وتعطلت تدريجيا مصانع الحديد . ولم تكن هذه هى وحدها معوقات النمو الاقتصادى . فالطباعة كانت مقتصرة على الأعمال الدراسية ولم توظف لنشر المعرفة العملية على نطاق واسع أو للنقد الاجتماعى . وتوقف استخدام العملة الورقية . ولم يسمح للمدن الصينية مطلقا بأن تدار ذاتيا مثل مدن الغرب . ولم يكن يوجد مواطنون صينيون ، بكل ما ينطوى عليه هذا الاسم من معنى ، وعندما كان يتم تغيير موقع بلاط الامبراطور كان يتم تغيير موقع العاصمة كذلك . ولذلك بدون التشجيع الرسمى ، لم يكن بمقدور التجار وغيرهم من أصحاب الأعمال ان ينتعشوا ، وحتى أولئك الذين كانوا يحققون الثروة كانوا يتجهون الى انفاقها فى الاراضى والتعليم ، بدلا من استثمارها فى التنمية الصناعية الأولية . وبنفس الطريقة ، قضى حظر الصيد والتجارة فيما وراء البحار على حافز ممكن آخر من حوافز الاستمرار فى التوسع الاقتصادى ، وكانت مثل هذه التجارة الخارجية تتم ـ مثلما حدث مع البرتغاليين والهولنديين فى القرون اللاحقة ـ فى السلع الترفية ، وكانت تخضع لسيطرة المسئولين (رغم وجود تجاوزات عديدة بلاريب) .

ونتيجة لذلك ، كانت الصين فى عهد (المينج) أقل نشاطا واستثمارا مما كانت عليه فى عهد أسرة الصنج ، قبل ذلك بأربعة قرون (٤٠٠ سنة) . ومما لا شك فيه انه كانت هناك أساليب زراعية متطورة فى عهد المينج ، ولكن بعد فترة من الزمن ، وجدت حتى هذه الزراعة الأكثر كثافة وهذا الاستغلال للأراضى التخومية انه بات من الأصعب مواكبة الزيادة السكانية التى لم يكن هناك من سبيل لكبحها إلا بوسائل (مالثوسى)* المتمثلة فى الأوبئة والفيضانات والحروب ، وجميعها كان من الصعب التصدى لها . وحتى عندما استبدل بالمينج المانشو ** الأكثر نشاطا بعد عام ١٦٤٤م ، لم يحل ذلك دون التدهور النسبى المستمر . وهناك معلومة أخيرة يمكن أن تلخص هذه

---

* عالم اقتصاد انجليزى ، دعا الى ضرورة كبح الزيادة السكانية . عاش فيما بين (١٧٦٦م ـ ١٨٣٤) (المترجم)

** شعب منشوريا الذى غزا الصين وأسس بها سلالة حاكمة عام ١٦٤٤ (المترجم)

الرواية . ففى عام ١٧٣٦ ــ عندما كانت مصانع (أبراهام داربى) للحديد تبدأ فى الازدهار فى (كولبروكديل) ــ كانت أفران الصهر وأفران الكوك فى (هونان) و (هوبى) قد هجرت تماما . وقد كانت أفرانا عظيمة قبل أن يطأ الغازى أرض « هاستنجز » . ولكنها لم تستأنف الانتاج حتى القرن العشرين .

العالم الإسلامى

ربما يكون حتى أوائل البحارة الأوروبيين الذين زاروا الصين فى أوائل القرن السادس عشر قد لاحظوا ــ على الرغم من انبهارهم بحجم الصين وسكانها وثرواتها ــ أنها بلد انكفأ على نفسه . ومن المؤكد أن تلك الملاحظة ما كانت لتطلق عندئذ على الامبراطورية العثمانية التى كانت ، فى ذلك الوقت ، فى المراحل الوسطى من توسعها ، وكانت تشكل تهديدا أكبر للعالم المسيحى نتيجة كونها أقرب الى عقر دار ذلك العالم . والواقع اننا اذا نظرنا من منظور تاريخى وجغرافى أوسع ، فانه سيكون من الانصاف القول بأن الدول الاسلامية كانت تمثل قوة التوسع الأكثر سرعة فى الشئون العالمية خلال القرن السادس عشر . ولم يكن الأتراك العثمانيون يندفعون فى اتجاه الغرب فحسب ، ولكن الأسرة الصفوية فى فارس كانت هى الأخرى تنعم بازدهار القوة والرخاء والثقافة الراقية ، وخصوصا فى ظل ولاية اسماعيل الأول (١٥٠٠م ــ ١٥٢٤م) وعباس الأول (١٥٨٧م ــ ١٦٢٩م) ، وكانت سلسلة من الولايات الاسلامية القوية لاتزال تسيطر على طريق (الحرير) القديم ، عبر (كاشجار) و (طورفان) حتى الصين ، على غرار سلسلة دول إسلامية أخرى فى غرب أفريقيا مثل بورنو ، وسوكوتو ، وتمبوكتو . وكانت الامبراطورية الهندوسية فى جاوة قد أطيح بها على يد القوات الاسلامية فى أوائل القرن السادس عشر ، وقام ملك كابول ، « بابور » ، الذى دخل الهند عن طريق الغزو من الشمال الغربى ، بتأسيس الامبراطورية المغولية فى عام ١٥٢٦ . وقد كانت قبضة السيطرة على الهند مهتزة فى البداية ، لكنها تعززت بشكل ناجح على يد « أكبر » (١٥٥٦م ــ ١٦٠٥) حفيد (بابور) الذى أقام امبراطورية فى شمال الهند تمتد من بلوخستان فى الغرب الى البنغال فى الشرق . وخلال القرن السابع عشر ، قام خلفاء (أكبر) بمد نفوذهم أكثر الى الجنوب على حساب (المرثانيين)★ الهندوس ، فى نفس الوقت الذى كان الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون يدخلون شبه القارة الهندية من البحر ، بشكل أقل قوة الى حد كبير . ويتعين أن يضيف المرء الى هذه الشواهد الدنيوية على النمو الاسلامى ، الزيادة الواسعة فى أعداد المؤمنين فى أفريقيا وجزر الهند ، وهو نمو بدت عمليات التنصير التى تقوم بها البعثات المسيحية باهتة بالنسبة له .

غير ان أكبر تحد اسلامى لأوروبا فى بداية عصرها الحديث ، تمثل بطبيعة الحال فى الأتراك العثمانيين ، أو بالأحرى ، فى جيشهم الهائل وفى أفضل نظم الحصار فى ذلك العصر . فمع بداية

★ شعب اقليم وسط جنوب شبه القارة الهندية (المترجم)

القرن السادس عشر ، امتدت مناطق نفوذهم بالفعل من القرم (حيث تغلبوا على المراكز التجارية لأهالى جنوة) ومناطق بحر إيجه (حيث قطعوا أوصال امبراطورية البندقية) الى الشرق . وبحلول عام ١٥١٦ ، كانت القوات العثمانية قد استولت على دمشق ، ودخلت مصر فى العام التالى بعد أن دحرت قوات المماليك باستخدام المدفع التركى . ولما أغلقوا بذلك طريق التوابل القادمة من جزر الهند ، تحركوا صوب أعالى النيل واندفعوا من خلال البحر الاحمر الى المحيط الهندى متصدين للغزوات البرتغالية هناك . واذا كان ذلك قد أقلق البحارة الايبيريين ، فانه لم يكن شيئا الى جانب الفزع الذى سببه الأتراك لأمراء وشعوب شرقى وجنوبى أوروبا . فقد استولى الأتراك بالفعل على بلغاريا والصرب ، وكانوا يشكلون النفوذ المهيمن فى (ولاشيا)* وجميع المناطق المحيطة بالبحر الأسود ، ولكن فى أعقاب التقدم جنوبا ضد مصر وشبه الجزيرة العربية ، أستأنف السلطان العثمانى سليمان (١٥٢٠م ـ ١٥٦٦م) الضغط على أوروبا . ولم يكن بمقدور المجر ، وهى حصن شبرقى عظيم للعالم المسيحى فى تلك السنوات ، أن تصمد أمام الجيوش التركية المتفوقة ، وتم اجتياحها بعد معركة (موهاكس)** فى عام ١٥٢٦م ـ وتصادف ان كان ذلك هو نفس العام الذى حقق فيه (بابور) النصر فى (بانيبات) *** وهو النصر الذى تأسست بعده الامبراطورية المغولية . فهل كانت أوروبا كلها ستلقى سريعا نفس مصير شمال الهند ؟ انه بحلول عام ١٥٢٩ ومع محاصرة الأتراك لڤيينا ، كان لابد أن يبدو ذلك أمرا ممكنا بالنسبة للبعض . غير انه فى الواقع الفعلى كانت الأمور قد استقرت عندئذ فى شمال المجر ، وتم الحفاظ على الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ولكن ظل الأتراك فيما بعد يشكلون خطرا مستمرا ، ويمارسون ضغطا عسكريا لايمكن تجاهله تماما . فحتى فى عام ١٦٨٣ ، كان الأتراك يحاصرون ڤيينا من جديد .

وكان توسع القوة البحرية العثمانية ينذر بالخطر بنفس القدر . ومثلما فعل (قبلاى خان) فى الصين ، طور الأتراك أسطولا بحريا ، لا لشىء الا لاسقاط قلعة بحرية معادية ـ وهى فى هذه الحالة القسطنطينية ، التى حاصرها السلطان محمد ، بسفن ضخمة وبمئات من الزوارق الأصغر للمساعدة فى هجوم عام ١٤٥٣ . وبعد ذلك أستخدمت أساطيل ضخمة فى العمليات عبر البحر الأسود ، وفى الاندفاع فى اتجاه الجنوب نحو سوريا ومصر ، وفى سلسلة طويلة من الاشتباكات مع البندقية من أجل السيطرة على جزر بحر ايجه ، ورودس ، وكريت ، وقبر ص . وقد تمكنت أساطيل البندقية وجنوة والهابسبيرج من اتقاء شر القوة البحرية العثمانية لبعض العقود فى أوائل القرن السادس عشر ، ولكن مع حلول منتصف القرن ، ازداد نشاط القوات البحرية الاسلامية على طول ساحل شمال أفريقيا ، وأخذت تغير على الموانىء فى ايطاليا وأسبانيا وجزر البليار * ، وأخيرا نجحت فى الاستيلاء على قبرص فى عام ١٥٧٠/١٥٧١م قبل ان يتم وقفها فى موقعة (ليبانتو) .

وكانت الامبراطورية العثمانية ـ بطبيعة الحال ـ أكثر من مجرد آلة عسكرية . فمثل (المانشو) فى الصين ، كان العثمانيون يمثلون صفوة غازية ويؤسسون وحدة للعقيدة الرسمية ،

---

* اقليم جنوب رومانيا بين جبال الألب والدانوب ، وبه مدينة بوخارست (المترجم)

** مدينة جنوب المجر (المترجم)

*** مدينة شمال غرب الهند (المترجم)

* جزر فى غرب البحر المتوسط والى الشرق من أسبانيا (المترجم)

والثقافة ، واللغة على امتداد منطقة أكبر من الامبراطورية الرومانية وعلى أعداد كبيرة من رعايا الشعوب . وقد كان العالم الاسلامى قبل عام ١٥٠٠ بقرون ، متقدما على أوروبا ثقافيا و (تكنولوچيا) . وكانت مدنه كبيرة ، ومضاءة بشكل جيد وبها صرف صحى ، وكان فى بعض هذه المدن جامعات ومكتبات ومساجد آية فى الجمال . وكانت للمسلمين الريادة فى الرياضيات ، وعلم الخرائط ، والطب وفى مجالات عديدة أخرى من العلم والصناعة ــ وكذلك فى اقامة المطاحن ، وصناعة المدافع ، والمنائر ، وتربية الخيول ، وأسفر النظام العثمانى لتجنيد (الانكشارية) من الشباب المسيحى فى البلقان ، عن قيام جيش من الجنود النظاميين المتفرغين . وأدى التسامح مع الأجناس الأخرى إلى دخول العديد من اليونانيين واليهود وغير اليهود فى خدمة السلطان ــ وكان أحد المجريين هو كبير صانعى المدافع للسلطان محمد ، خلال حصار القسطنطينية . وفى ظل قائد ناجح مثل سليمان الأول ، كانت هناك ادارة قوية تشرف على أربعة عشر مليونا من الرعية ــ وذلك فى وقت كل سكان أسبانيا ٥ ملايين نسمة ، وكان سكان انجلترا مليونين ونصف مليون فقط . وكانت القسطنطينية ، وهى فى أوج مجدها ، أكبر من أية مدينة أوروبية ، وكان بها أكثر من نصف مليون ساكن فى عام ١٦٠٠م .

غير أنه ، كان على الأتراك العثمانيين أيضا أن يتداعوا وان ينكمشوا الى الداخل ، وان يفقدوا فرصة الهيمنة العالمية ، على الرغم من ان ذلك لم يظهر جليا الا بعد قرن من الزمان بعد التدهور المذهل المماثل للمينج فى الصين . ويمكن القول ، الى حد ما ، بأن هذه العملية كانت نتيجة عادية للنجاحات التركية السابقة : فربما كان الجيش العثمانى جيد التدريب وقادرا على أية حال على الحفاظ على الحدود الطويلة ، ولكنه كان من الصعب عليه أن يتوسع الى مدى أبعد دون تكلفة باهظة من المال والرجال ، كما أن النزعة الامبراطورية العثمانية ــ على عكس الأسبانية والهولندية وفيما بعد الانجليزية ــ لم تحقق الكثير من المكاسب الاقتصادية . وبحلول النصف الثانى من القرن السادس عشر ، كانت تبدو على الامبراطورية علامات الافراط فى التوسع من الناحية الاستراتيچية ، مع وجود جيش كبير متمركز فى وسط أوروبا ، وبحرية باهظة التكاليف تعمل فى البحر المتوسط ، وقوات متورطة فى شمال أفريقيا ومنطقة بحر ايجه وقبرص والبحر الأحمر ، وتعزيزات للحفاظ على بلاد القرم فى مواجهة قوة روسية ناهضة . وحتى فى الشرق الأدنى ، لم تكن هناك جبهة هادئة ، نتيجة لوجود انشقاق دينى خطير فى العالم الاسلامى ، وهو ما حدث عندما تحدى الشيعة المتمركزون فى العراق ثم فى فارس ، الممارسات والتعاليم السنية السائدة . وفى بعض الأوقات ، لم يكن الوضع يختلف عن الصراعات الدينية المعاصرة فى المانيا ، ولم يكن السلطان يستطيع الحفاظ على هيمنته إلا بسحق المعارضين الشيعة بالقوة . وعلى أية حال ، كانت مملكة الشيعة فى فارس فى ظل حكم عباس الأكبر ، مستعدة تماما عبر الحدود للتحالف مع الدول الأوروبية ، ضد العثمانيين ، مثلما فعلت فرنسا مع تركيا « الكافرة » ضد الأمبراطورية الرومانية المقدسة . ومع هذا العدد المتباين من الخصوم ، كانت الأمبراطورية العثمانية فى حاجة الى قيادة بارزة لتبقى على نموها ، ولكن بعد عام ١٥٦٦م تولى الخلافة ثلاثة عشر سلطانا غير أكفاء على التوالى .

غير أن الأعداء الخارجيين والاخفاقات الشخصية لا تقدم التفسير الكامل لذلك . فقد كان النظام ككل ، مثله مثل نظام المينج فى الصين ، يعانى بشكل متزايد من بعض عيوب كونه نظاما

مركزيا ، استبداديا ومتشددا بدرجة كبيرة فى موقفه تجاه روح المبادرة والمعارضة والتجارة . وكان بمقدور سلطان أحمق أن يشل حركة الامبراطورية العثمانية بطريقة لم يكن ليفعلها أبدا أحد البابوات أو الأباطرة الرومان المقدسين فى أوروبا كلها . فبدون أوامر عليا ، كانت تتصلب شرايين الادارة بتفضيل النزعة المحافظة على التغيير ، ويخنق الميل الى الابتكار . وقد تسبب توقف التوسع الاقليمى وما يصاحبه من غنائم بعد عام ١٥٥٠م ، وكذلك الزيادة الكبيرة فى الأسعار ، فى تحول جنود الانكشارية الساخطين الى عمليات النهب الداخلية . ووجد التجار وأصحاب الأعمال (وكانوا جميعا تقريبا من الأجانب) أنفسهم خاضعين لضرائب لم تكن فى حسبانهم ولعمليات مصادرة لممتلكاتهم دون سابق انذار ، بعد ان كان يتم تشجيعهم فى السابق . وتسببت الرسوم التى ارتفعت بشكل لم يسبق له مثيل فى القضاء على التجارة وفى هجر السكان للمدن . وربما كان الفلاحون هم الأكثر تضررا ، فقد كان الجنود يقومون بنهب أراضيهم وممتلكاتهم . ومع تدهور الأوضاع ، تحول الموظفون المدنيون أيضا الى السلب ، بطلب الرشاوى ومصادرة المخزون من البضائع . وأدت نفقات الحرب وفقدان التجارة الأسيوية خلال الصراع مع فارس ، الى ان تبحث الحكومة ، بدأب ، عن عوائد جديدة ، وهو ما أعطى بدوره سلطات أكبر لملتزمى الضرائب المجردين من الضـ

وقد عكس رد الفعل العنيف على التحدى الدينى الشيعى ، وعجل بشكل واضح ، تصلب المواقف الرسمية تجاه كافة أشكال حرية الفكر . وتم حظر الصحافة المطبوعة خشية أن تنتشر الآراء الخطرة . وظلت الأفكار الاقتصادية بدائية : فاستيراد السلع الغربية كان مرغوبا فيه ولكن الصادرات كانت محظورة ، وتمت مساندة النقابات المهنية فى جهودها لتقييد الابتكار ولمنع ظهور منتجين « رأسماليين » ، وتكثف الانتقاد الدينى للتجار . وامتنع الاتراك ، المتعالون على الافكار والممارسات الاوروبية ، عن اتباع الأساليب الحديثة فى احتواء الاوبئة ، ومن ثم كان سكان بلادهم يعانون بدرجة أكبر من الأوبئة الخطيرة . وفى احدى العمليات المتخلفة والغريبة بحق ، قامت قوة من جنود الانكشارية بتدمير أحد مراصد الدولة فى عام ١٥٨٠ ، بزعم انه تسبب فى احد الأوبئة . وأصبحت القوات المسلحة بالفعل حصنا للنزعة المحافظة . وعلى الرغم من ملاحظة جنود الانكشارية للأسلحة الأحدث لدى القوات الأوروبية ، بل معاناتهم أحيانا منها ، لم يطور الأتراك أنفسهم إلا ببطء . ومدافعهم الضخمة لم يستبدلوا بها مدافع حديدية مصبوبة أخف وزنا . وبعد الهزيمة فى (ليبانتو) لم يقوموا ببناء سفن على (الطراز) الأوروبى الأكبر . وفى الجنوب ، أمرت الأساطيل الا سلامية بأن تبقى ببساطة فى المياه الأهدأ فى البحر الأحمر والخليج الفارسى ، لتجنب الحاجة الى بناء سفن تجوب المحيطات على الطراز البرتغالى . وربما تساعد الأسباب الفنية فى تفسير هذه القرارات ، غير ان النزعة المحافظة ثقافيا و (تكنولوجيا) لعبت دورها كذلك (وفى المقابل ، تبنى القراصنة البربر غير النظاميين ، بسرعة ، نمط الفرقاطة ، فى بناء السفن الحربية) .

ان الملاحظات السابقة عن النزعة المحافظة يمكن ان تنسحب بنفس القدر ، وربما بدرجة أكبر ، على الامبراطورية المغولية ، فعلى الرغم من حجم المملكة فى أوج مجدها ومن العبقرية العسكرية لبعض أباطرتها ، وعلى الرغم من روعة قصور بلاطها وبراعة صنع محتوياتها الترفيهية ، بل على الرغم من الشبكة المصرفية والائتمانية المتقدمة ــ كان النظام ضعيفا فى جوهره ــ فقد كانت هناك صفوة مسلمة غازية على رأس طبقة عريضة من الفلاحين الفقراء المتمسكين أساسا

بالديانة الهندوسية . وفى المدن ذاتها كانت هناك أعداد كبيرة جدا من التجار ، والاسواق الرائجة ، وتوجه نحو الصناعة والتجارة وعمليات الائتمان بين أسر رجال الاعمال الهندوس مما جعل من هذه الأسر نماذج ممتازة للأخلاق البروتستانتية كما تحدث عنها (ويبر)* . وفى مواجهة هذه الصورة للمجتمع المنظم المستعد « للانطلاق » الاقتصادى قبل ان يصبح ضحية للامبريالية البريطانية ، كانت هناك الصور الأكثر كآبة للعديد من العوامل الفطرية المعوقة فى الحياة الهندية . فقد وقف جمود المحظورات الدينية الهندوسية بشدة أمام عملية التحديث : فلم يكن من الممكن قتل القوارض والحشرات ، وبذلك كانت تفقد كميات كبيرة من المواد الغذائية ، وأدت العادات الاجتماعية فى التعامل مع النفايات والفضلات الى خلق ظروف غير صحية بشكل دائم والى تهيئة التربة لأمراض الطاعون الدامية ، وأدى نظام الطوائف الاجتماعية المغلقة الى خنق روح المبادرة والى تكريس الطقوس وتقييد السوق ، وكان النفوذ الذى يمارسه كهنة البراهمة على الحكام الهنود المحليين يعنى أن هذا المعوق كان فعالا فى أعلى المستويات . وهنا كانت توجد أعمق أنواع المعوقات الاجتماعية لأية محاولات للتغيير الجذرى . ولا عجب أن العديد من البريطانيين بعد ذلك وقعوا فى حيرة فى البداية ، ثم حاولوا أن يحكموا الهند طبقا لمبادىء نفعية ، وفى النهاية غادروا الهند ولديهم شعور بأنها لا تزال سرا بالنسبة لهم .

ولكن حكم المغول لا يمكن مقارنته بادارة الجهاز المدنى الهندى . فقد كانت قصور البلاط الفخمة مراكز للاستهلاك الواضح على نطاق ربما جعل ملك الشمس فى فرساى يعتقد بأنه مفرط . ولم يكن بالامكان دفع أجور آلاف الخدم والمتطفلين ، وتكلفة الملابس والمجوهرات الفخمة وأقسام الحريم وساحات الوحوش ، والأصناف العديدة من الحراس الخصوصيين الا بايجاد جهاز للنهب المنظم . فقام جامعوالضرائب ، الذين كان عليهم أن يقدموا لسادتهم مبالغ محددة ، بنهب الفلاحين والتجار على السواء بلا رحمة ، بغض النظر عن حالة المحصول أو التجارة . فقد كان من المحتم أن يتم دفع المال . ولم تكن هناك رقابة تشريعية أو قيود من أى نوع آخر على هذا السلب والنهب ــ اللهم الا بالتمرد ، ولذلك ــ ولا عجب فى هذا ــ كانت عملية جباية الضرائب معروفة باسم عملية « الأكل » . ولم يكن السكان يحصلون على شىء فى مقابل هذه الجزية السنوية الثقيلة . فلم يحدث سوى تحسن بسيط فى الاتصالات ، ولم تكن هناك وسيلة للمساعدة فى ظروف المجاعة أو الفيضان أو الأوبئة ، التى كانت تحدث بشكل منتظم بطبيعة الحال . وكل ذلك يجعل أسرة (المينج) تبدو أكثر اعتدالا وتقدما ، عند المقارنة . ومن الناحية العملية ، كان لابد لامبراطورية المغول ان تنحدر بعد أن أصبح من الصعب عليها بشكل متزايد أن تحافظ على نفسها فى مواجهة المرثانيين فى الجنوب ، والأفغان فى الشمال ، وأخيرا شركة الهند الشرقية . والواقع ، أن أسباب تحلل هذه الامبراطورية كانت داخلية أكثر منها خارجية .

طرفان خارجيان : اليابان وروسيا

بحلول القرن السادس عشر ، كانت هناك دولتان أخريان تظهران ــ على الرغم من أنهما لم تكونا بأية حال فى نفس حجم وسكان امبراطوريات المينج والعثمانيين والمغول ــ علامات على التماسك السياسى والنمو الاقتصادى . ففى الشرق الأقصى ، كانت اليابان تتخذ خطوات الى الأمام

فى نفس الوقت الذى بدأت جارتها الكبيرة ، الصين ، فى الضمور . وقد هيأت الجغرافيا رصيدا استراتيجيا كبيرا لليابانيين (مثلما فعلت مع البريطانيين) ، ذلك ان طبيعة الجزر حالت دون تعرضهم للغزو البرى ، وهو ما لم يتوفر للصين . غير ان الفجوة بين جزر اليابان والأرض الآسيوية لم تكن كاملة بأية حال ، وكان جانب كبير من الثقافة والدين اليابانى مستمدا من الحضارة الأقدم . ولكن فى حين كانت تدير الصين ادارة موحدة ، كانت السلطة فى اليابان مستقرة فى أيدى امارات اقطاعية عشرية (قبلية) ولم يكن الامبراطور الا مجرد رمز . وحلت محل الحكم المركزى الذى كان سائدا فى القرن الرابع عشر ، نزاعات مستمرة بين العشائر ـ أشبه بالنزاعات التى كانت سائدة بين العشائر المناظرة فى سكوتلندا . ولم يكن ذلك هو الوضع المثالى بالنسبة للتجار ، ولكنه لم يمنع وجود قدر هام جدا من النشاط الاقتصادى . ففى البحر ، كما فى البر ، كان أصحاب الأعمال يتنافسون مع سادة الحرب والمغامرين العسكريين ، الذين كان يسعى كل منهم الى تحقيق المكاسب من التجارة البحرية فى شرق آسيا . وكان القراصنة اليابانيون يطوفون بسواحل الصين وكوريا من أجل السلب والنهب ، بينما كان غيرهم من اليابانيين يرحبون فى نفس الوقت بفرص تبادل البضائع مع الزوار البرتغاليين والهولنديين القادمين من الغرب . وتغلغلت البعثات المسيحية والسلع الأوروبية فى المجتمع اليابانى بصورة أيسر كثيرا مما حدث مع امبراطورية المينج المتعالية والمتحفظة .

وسرعان ما تغير هذا الوضع المتسم بالحيوية ، رغم اضطرابه ، مع تزايد استخدام الأسلحة الأوروبية المستوردة . وكما كان يحدث فى كل مكان آخر من العالم ، كانت السلطة تدين لأولئك الأفراد أو الجماعات التى تمتلك الموارد لتجنيد جيش كبير مسلح بالبنادق ، والأهم من كل شىء ، بالمدافع . وفى اليابان ، كانت النتيجة هى توطيد السلطة فى ظل القائد العسكرى العظيم (هايديوشى) ، الذى قادته تطلعاته فى النهاية إلى أن يحاول غزو كوريا مرتين . وعندما فشلت المحاولتان ومات هايديوشى فى عام ١٥٩٨م ، هددت الفتنة الأهلية اليابان من جديد ، ولكن فى غضون سنوات قليلة تركزت كل مقاليد السلطة فى أيدى (اياسو) ورفاقه (الشوجن) من عشيرة (توكوجاوا) . وفى هذه المرة لم يكن بالامكان زعزعة الحكم العسكرى المركزى .

ومن عدة وجوه ، امتلكت اليابان فى ظل حكم توكوجاوا خصائص « الملكيات الجديدة » التى نهضت فى الغرب خلال القرن السابق . وكان الفارق الأساسى هو تخلى الشوجن عن التوسع فيما وراء البحار ، أو فى الواقع عن اتصال بالعالم الخارجى . وفى عام ١٦٣٦م ، توقف بناء السفن التى تجوب المحيطات وحظر على الرعايا اليابانيين الابحار فى أعالى البحار . واقتصرت التجارة مع الأوروبيين على السماح برسو السفن الهولندية فى (ديشيما) بميناء (نجازاكى) ، أما غيرها فقد كان مستبعدا . وحتى فى وقت سابق ، كان جميع المسيحيين بالفعل (من أجانب وسكان أصليين) يتم قتلهم بلا رحمة بناء على أوامر الشوجن . ومن الواضح أن الدافع الرئيسى وراء هذه الاجراءات الحاسمة ، كان عزم عشيرة توكوجاوا على تحقيق السيطرة بلا منازع ، ولذلك أعتبر الأجانب والمسيحيون عناصر يمكن أن تكون مخربة . ولكن كان ذلك ينسحب أيضا على السادة الاقطاعيين ، وهو ما يفسر لماذا كان مطلوبا منهم أن يمضوا نصف عام فى العاصمة ، ولماذا كان يتعين على أسرهم أن تبقى فى ييدو (طوكيو) كرهائن بالفعل خلال الأشهر الستة الأخرى التى يسمح لهم فيها بالتواجد فى اقطاعياتهم .

ولم يؤد هذا التماثل المفروض ، بذاته ، الى خنق التنمية الاقتصادية كما أنه لم يحل دون تحقيق انجازات فنية باهرة . فالسلام العام فى ربوع البلاد كان مواتيا للتجارة ، وكانت المدن والسكان بشكل عام فى حالة نمو ، وأدى الاستخدام المتزايد للمدفوعات النقدية الى جعل التجار والمصرفيين أكثر أهمية . ومع ذلك لم يسمح أبدا لهذه الفئة الأخيرة بالبروز الاجتماعى والسياسى الذى حققته فى ايطاليا وهولندا وبريطانيا ، وكان من الواضح أن اليابانيين لم يستطيعوا ان يعرفوا ويتبنوا التطورات (التكنولوجية) والصناعية التى كانت تقع فى أماكن أخرى من العالم . ومثل أسرة المينج ، أختار (شوجم التوكوجاوا) وأعوانه ، عن عمد ، مع استثناءات قليلة ، أن يعزلوا أنفسهم عن بقية العالم . وقد لا يكون ذلك قد أعاق الأنشطة الاقتصادية فى اليابان ذاتها ، ولكنه أضر بالقوة النسبية للدولة اليابانية . وعاش المحاربون (الساموراى) ــ بترفعهم عن المشاركة فى التجارة ومنعهم من السفر أو عرض أسلحتهم اللهم الا فى مناسبات احتفالية ــ عاش المحاربون (الساموراى) المرتبطون بسادتهم حياة الشعائر الرتيبة . وتحجر النظام العسكرى بكامله لمدة قرنين الى حد أنه عندما وصلت « السفن السوداء » الشهيرة الخاصة بالقائد البحرى (بيرى) فى عام ١٨٥٢م ، لم يكن أمام الحكومة اليابانية الفزعة ، ما تفعله غير أن تستجيب للطلب الأمريكى بالتزود بالفحم وبتسهيلات أخرى .

وبدت روسيا ــ فى بداية فترة تماسكها ونموها السياسى ــ بدت مشابهة لليابان فى جوانب معينة . فمن الناحية الجغرافية ، كانت بعيدة جدا عن الغرب ــ ويرجع ذلك جزئيا الى المواصلات السيئة ، كما يرجع جزئيا أيضا الى المصادمات المتكررة مع ليتوانيا وبولندا والسويد والامبراطورية العثمانية ، التى أدت الى اعتراض الطرق التى كانت قائمة ــ ومع ذلك نجد المملكة الموسكوفية (الروسية)تأثرت بشدة بميراثها الأوروبى ، وكان ذلك ، بقدر ليس باليسير ، من خلال الكنيسة الروسية الأرثوذكسية . وعلاوة على ذلك ، كان قد أتى من الغرب الحل الدائم لمشكلة تعرض روسيا لخطر فرسان السهول الآسيوية : البنادق والمدافع . فقد كان بامكان موسكو ، بهذه الأسلحة الجديدة ، أن تؤسس نفسها كواحدة من « أمبراطوريات البارود » وبذلك تستطيع أن تتوسع . وكان الاندفاع فى اتجاه الغرب صعبا اذا أخذنا فى الاعتبار ان السويديين والبولنديين كانوا يمتلكون مثل هذه الأسلحة أيضا ، ولكن التوسع الاستعمارى ضد القبائل والأقاليم المحلية فى الجنوب والشرق كان أيسر كثيرا بفضل هذه الميزة العسكرية ــ (التكنولوجية) . وبحلول عام ١٥٥٦م ، على سبيل المثال ، وصل الجنود الروس الى بحر قزوين . وقد صاحب هذه النزعة التوسعية العسكرية ، وغالبا ما طغى عليها ، المستكشفون والرواد الذين اندفعوا باستمرار الى شرق الأورال عبر سيبيريا ، ووصلوا بالفعل الى ساحل المحيط الهادى فى عام ١٦٣٨م . وبغض النظر عن التفوق العسكرى الذى حققته الامبراطورية الروسية بصعوبة على الفرسان المنغوليين ، لم يكن هناك شىء سهل أو محتوم بالنسبة لنمو هذه الامبراطورية . فكلما زادت الشعوب التى تم غزوها ، كان احتمال حدوث ثورة ومعارضة داخلية ــ أكبر . وغالبا ما كان النبلاء متذمرين فى وطنهم حتى بعد عملية التطهير التى قام بها (أيفان) الرهيب . * وظل الخان التتارى فى بلاد القرم خصما قويا ، وقام جنوده بنهب

---

* هو أيفان فازيليفيتش الرابع . حاكم روسى (١٥٣٣م ــ ١٥٨٤ م) وهو غير أيفان فازيليفيتش الثالث والذى يلقب بـ ايفان الأكبر الذى كان دوقا لموسكو (١٤٦٢م ــ ١٥٠٥م) . (المترجم)

موسكو فى عام ١٥٧١م ، وبقى إقليمه مستقلا حتى أواخر القرن الثامن عشر . وكانت التحديات من الغرب أكثر خطورة ، فعلى سبيل المثال ، قام البولنديون باحتلال موسكو فيما بين عام ١٦٠٨م و١٦١٣م .

ومن نقاط الضعف الأخرى أنه على الرغم من قيام روسيا بعمليات نقل معينة عن الغرب ، بقيت روسيا متخلفة (تكنولوجيا) واقتصاديا . وربما كان مرجع ذلك جزئيا الى قسوة الظروف المناخية والمسافات الهائلة وسوء المواصلات ، ولكن المساوىء الاجتماعية الخطيرة لعبت دورها كذلك : كالاستبداد العسكرى للقياصرة ، واحتكار التعليم فى أيدى الكنيسة الأرثوذكسية ، وفساد وتقلبات الادارة وترسيخ نظام السخرة الذى جعل الزراعة اقطاعية وجامدة . غير انه بالرغم من هذا التخلف النسبى ، وبالرغم من الانتكاسات ، واصلت روسيا توسعها ، فارضة على أراضيها الجديدة نفس القوة العسكرية ونفس الحكم الفردى الذى استخدم فى تحقيق طاعة (الموسكوفيين) . وقد تم نقل الكثير عن أوروبا لاعطاء النظام القوة المسلحة التى يحافظ بها على نفسه ، فى حين جرت مقاومة كل امكانية لدخول « التحديث » الاجتماعى والسياسى الغربى بكل حزم ، وعلى سبيل المثال ، تم عزل الأجانب فى روسيا عن السكان الأصليين للحيلولة دون حدوث أية تأثيرات مدمرة . وعلى عكس أشكال الاستبداد الأخرى التى ذُكرت فى هذا الفصل ، كان مقدرا لامبراطورية القياصرة ان تنجح فى البقاء ، ولروسيا أن تنمو ذات يوم لتصبح قوة عالمية . لكن ، فى عام ١٥٠٠ ، وحتى بعد ذلك فى عام ١٦٥٠ ، لم يكن ذلك واضحا بما فيه الكفاية للعديد من الفرنسيين والهولنديين والانجليز ، الذين ربما كانوا يعرفون عن الحاكم الروسى نفس قدر معرفتهم عن القديس يوحنا الأسطورى .

المعجزة الأوروبية

لماذا حدثت بين الشعوب المبعثرة وغير المتقدمة نسبيا والتى تسكن الأجزاء الغربية من أراضى (أوراسيا) الشاسعة ، عملية تنمية اقتصادية وابتكار (تكنولوچى) لا تتوقف ، جعلت منها وبشكل مطرد الرائدة العسكرية والتجارية فى الشئون العالمية ؟ لقد شغل هذا السؤال الباحثين وغيرهم من المراقبين لعدة قرون ، وبوسع الفقرات التالية أن تقدم مزيجا للمعرفة المتوفرة . وأيا ما كانت بساطة مثل هذا العرض الموجز ، فانه يحظى بميزة استعراض التيارات الرئيسية للموضوع الذى يتخلل هذا الكتاب كله : وهو بالتحديد ، أنه كانت هناك آلية تتحرك أساسا بفعل جوانب التقدم (التكنولوچية) والاقتصادية ، رغم أنها تتفاعل دائما مع متغيرات أخرى مثل البناء الاجتماعى والجغرافيا والأحداث العارضة ، وأنه ، لكى نفهم مسار السياسة العالمية ، من الضرورى أن نركز الاهتمام على العناصر المادية والعناصر طويلة الأمد ، بدلا من الأهواء الشخصية ، أو التحولات التى تحدث من أسبوع لآخر ، فى الدبلوماسية والممارسات السياسية ، وان القوة شىء نسبى يمكن ان يوصف ويقاس من خلال المقارنات المتكررة بين دول ومجتمعات مختلفة ليس إلا .

ان خاصية أوروبا التى تقع عليها العين لأول وهلة عند النظر الى خريطة « مراكز القوة » فى العالم فى القرن السادس عشر هى تفتتها السياسى (أنظر الخريطة ١ والخريطة ٢) . ولم يكن هذا التفتت حالة عارضة أو قصيرة الأمد ، مثلما كان يحدث لفترة وجيزة فى الصين بعد انهيار احدى الامبراطوريات وقبل تمكن الأسرة التى تخلفها فى الحكم من جمع خيوط السلطة المركزية من جديد . فقد كانت أوروبا مفتتة سياسيا وبشكل دائم ، حتى على الرغم من الجهود التى بذلها الرومان ، الذين لم يفلحوا فى التوغل كثيرا الى شمال الراين والدانوب ، وبعد سقوط روما بألف عام ، كانت وحدة السلطة السياسية الاساسيه صغيرة ومحلية ، على عكس التوسع المستمر للديانة والثقافة المسيحية . ولم تكن حالات تمركز السلطة العارضة ، مثلما حدث فى ظل حكم (شارلمان) فى الغرب أو عندما كانت (كييف) مركز السلطة الروسية فى الشرق ، الا حالات مؤقتة تنتهى بتغير الحاكم أو بالتمرد الداخلى أو بالغزوات الخارجية .

وكان على أوروبا أن تدين بالفضل لطبيعتها الجغرافية التى هيأت لها هذا التنوع السياسى . فلم تكن هناك سهول شاسعة يمكن أن تفرض عليها امبراطورية من الفرسان هيمنتها السريعة ، كما لم تكن هناك مناطق أنهار شاسعة وخصبة مثل تلك التى وجدت حول نهر الجانج أو نهر النيل أو دجلة والفرات أو النهر الأصغر (هونج هو) شمال الصين ، أو يانجتسى ، وهى المناطق التى وفرت الغذاء لجموع من الفلاحين الكادحين الذين يسهل غزوهم . فقد كانت طبيعة أوروبا أكثر تقطعا ، مع وجود سلاسل جبلية وغابات كبيرة تفصل بين المراكز السكانية المبعثرة فى الوديان ، كما تفاوت مناخها بدرجة كبيرة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب . وكان لهذا عدد من النتائج الهامة . وبادىء ذى بدء ، جعل ذلك من الصعب تأسيس سلطة موحدة على يد أى قائد حربى قوى ذى عزيمة ، كما قلل من امكانية اجتياح القارة بواسطة أية قوة خارجية مثل جحافل المغول . وفى المقابل شجعت هذه الطليعة المتنوعة على نمو واستمرار وجود السلطة غير المركزية ، مع وجود ممالك محلية ، وامارات حدود ، وعشائر فى الأراضى المرتفعة ، ومجموعات من المدن فى الأراضى المنخفضة ، مما جعل الخريطة السياسية لأوروبا فى أى وقت ، بعد سقوط روما ، أشبه بغطاء مصنوع من قماش متعدد الأشكال والألوان . وربما كانت طراز ذلك الغطاء تختلف من قرن لآخر ، ولكن لم يكن بالامكان أبدا استخدام لون واحد للدلالة على امبراطورية موحدة .

كما أدى تنوع مناخ أوروبا الى تنوع منتجاتها ، وهو ما كان مناسبا للتبادل التجارى ، ومع تطور العلاقات التجارية ، كانت البضائع تنقل بواسطة الأنهار أو الممرات التى تشق عبر الغابات بين منطقة استيطان ، والمنطقة المجاورة لها . وربما كانت أهم خصائص هذه التجارة أنها تكونت أساسا من منتجات كبيرة الحجم ــ كالأخشاب والحبوب والخمور والصوف وأسماك الرنجة وغيرها ، وذلك لتلبية احتياجات التزايد السكانى فى أوروبا فى القرن الخامس عشر ، ولم تكن كالمنتجات الترفية التى كانت تحملها القوافل الشرقية . وهنا لعبت الجغرافيا من جديد دورا حيويا ، حيث أن النقل النهرى لهذه البضائع كان اقتصاديا بدرجة أكبر كثيرا ، وكانت فى أوروبا عدة أنهار ملاحية . وكانت إحاطة أوروبا بالبحار ، حافزا آخر على صناعة بناء السفن ، وهى صناعة حيوية ، وبحلول أواخر العصور الوسطى كانت تجارة بحرية مزدهرة تتم بين بحار البلطيق والأسود والمتوسط وبحر الشمال . وقد كانت تتعطل هذه التجارة ، كما هو متوقع ، جزئيا بسبب الحروب ، كما كانت تتأثر بالكوارث المحلية مثل الأوبئة وهلاك المحاصيل ، ولكنها ، بشكل عام ، استمرت فى التوسع

وأدت الى زيادة رخاء أوروبا واثراء غذائها ، وكذلك الى وجود مراكز جديدة للثروة مثل مدن (الهانسا) ★ والمدن الايطالية . وشجع التبادل المنتظم للسلع عبر مسافات طويلة بدوره على تطور نظام (الكمبيالات) ونظام الائتمان والصرافة ، على نطاق دولى . وكان مجرد وجود الائتمان التجارى وبعد ذلك (بوالص) التأمين ، يشير الى وجود قدرة أساسية على التنبؤ بالظروف الاقتصادية نادرا ما تمتع بها تجار القطاع الخاص حتى ذلك الحين فى أى مكان فى العالم ، اذا كانوا قد تمتعوا بها على الاطلاق .

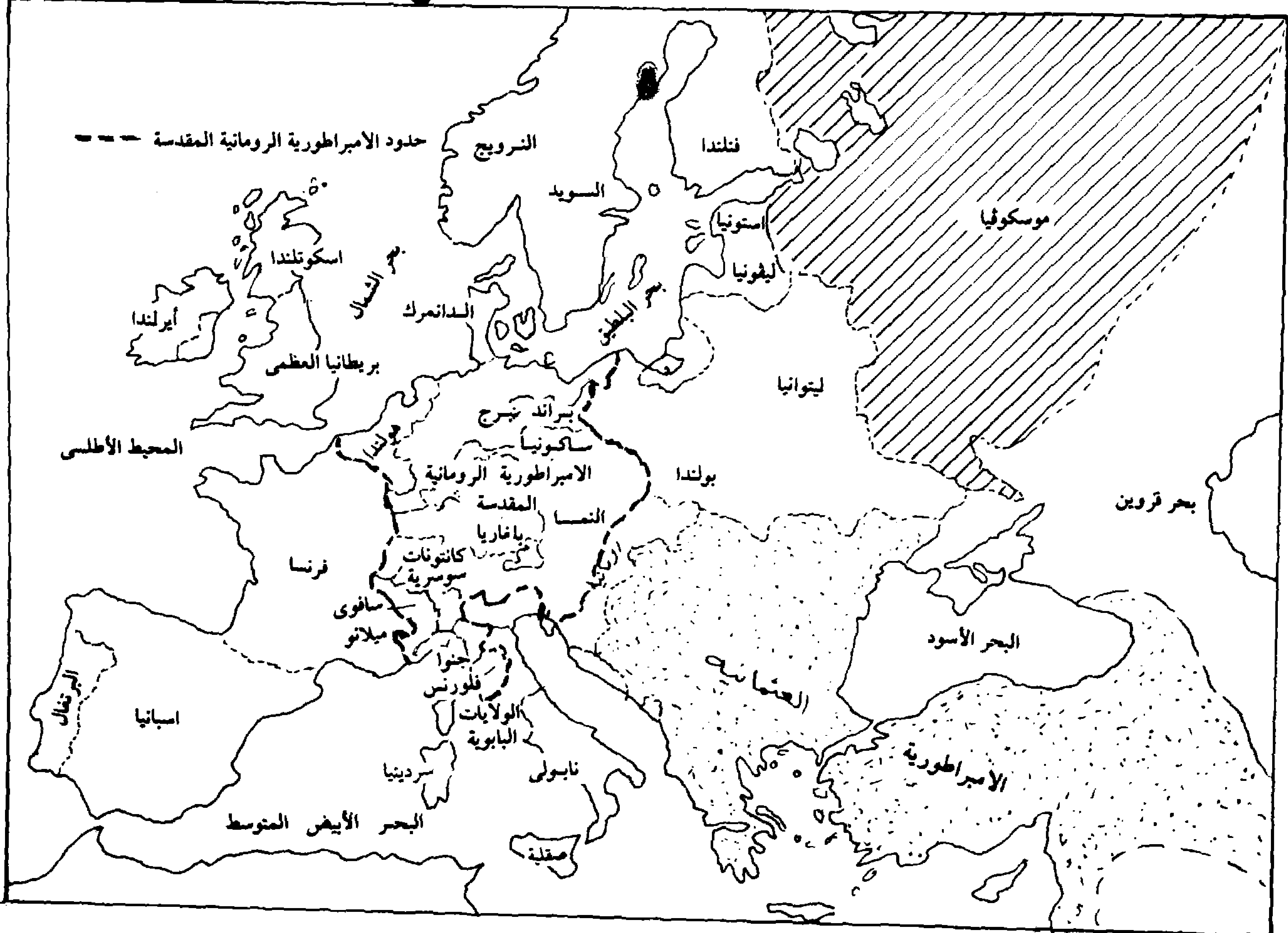
يضاف الى ذلك ، انه نظرا لأن الكثير من هذه التجارة كان يتم عبر المياه الهائجة فى بحر الشمال وفى خليج (بسكاى) ، ولان الصيد على مسافات طويلة أصبح مصدرا هاما للغذاء والثروة ـ نظرا لذلك كله اضطر صناع السفن الى بناء سفن قوية (و ان كانت بطيئة وغير أنيقة بعض الشىء) قادرة على نقل حملات كبيرة ومعتمدة فى حركتها على قوة الرياح فقط . ورغم أن هذه السفن عرفت المزيد من الأشرعة والصوارى والدفاف القوية بمرور الوقت ، ومن ثم أصبحت قدرتها على المناورة أكبر ـ رغم هذا لم تبد تلك السفن مدهشة بنفس القدر الذى أظهرته الزوارق الأخف التى كانت تجوب شواطىء شرق البحر المتوسط والمحيط الهندى ، ولكنها ، كما سنرى فيما بعد ، كانت تتمتع بمزايا واضحة على المدى البعيد .

وقد كانت الآثار السياسية والاجتماعية لهذا النمو ، غير المركزى وغير الخاضع للاشراف الى حد كبير ، للتجارة والتجار والموانىء والأسواق على أكبر قدر من الأهمية ، ففى المقام الأول ، لم يكن هناك سبيل الى كبح هذه التطورات الاقتصادية كلية . وليس معنى ذلك أن نهوض قوى السوق لم يكن يزعج العديدين ممن هم فى السلطة . فغالبا ما كان السادة الاقطاعيون ، الذين كانوا يخشون من تحول المدن الى مراكز للمعارضة ومحميات للعبيد ، يحاولون حجب الامتيازات . وكما حدث فى كل مكان آخر ، كان التجار يتعرضون بشكل متكرر للاستغلال ، ولسرقة بضائعهم والاستيلاء على ممتلكاتهم . وكانت البيانات البابوية بشأن الاغتصاب ، تكريرا ، بأشكال عدة ، للكراهية الكونفوشية للربح الذى يحققه الوسطاء ومقرضو المال . ولكن الحقيقة الأساسية هى أنه لم توجد سلطة موحدة فى أوروبا يمكنها أن توقف بشكل فعال هذا التطور التجارى أو ذاك ، كما لم توجد حكومة مركزية يمكن ان يتسبب تغيير أولوياتها فى نهوض أو سقوط صناعة معينة ، ولم يوجد نهب منظم وشامل لرجال الأعمال والمهنيين على أيدى جامعى الضرائب ، وهو ما أعاق كثيرا اقتصاد الهند المغولية . واذا أخذنا مثالا محددا وواضحا ، نجد انه لم يكن من المتصور ، فى ظروف التمزق السياسى فى أوروبا ، ابان الاصلاح الدينى (البروتستانتى فى القرن السادس عشر) ، أن يعترف كل شخص بتقسيم البابا عالم ما وراء البحار عام ١٤٩٤م الى مناطق أسبانية وأخرى برتغالية ـ بل كان على الأقل تصورا أن يكون لأى أمر بحظر التجارة فيما وراء البحار (مماثل لذلك الذى أعلن فى الصين فى عهد المينج وفى اليابان فى عهد توكوجاوا) أى أثر يذكر .

والحقيقة أنه كان يوجد فى أوروبا دائما بعض الأمراء والسادة المحليين المستعدين للتسامح مع التجار ومع أساليبهم حتى عندما كان آخرون يسلبونهم ويطردونهم ، وأن التجار اليهود

★ رابطة للتجار أساسا نشأت فى العصور الوسطى لتوفير وحماية امتيازات التجارة (المترجم)

خريطة ٢ : التقسيمات السياسية لأوروبا فى القرن السادس عشر



المضطهدين وعمال النسيج (الفلمنكيين) المضارين والهوجونوت (البروتستانت) المضطهدين ، كما يوضح سجل التاريخ ، كانوا يتنقلون ويحملون معهم خبرتهم . وكان (بارون) أرض (الراين) الذى يبالغ فى تحصيل الضرائب من المسافرين التجار ، يجد أن طرق التجارة قد تحولت الى مكان آخر ومعها العوائد التى كان يحصل عليها . وكان الملك الذى يتنكر لديونه ، يجد صعوبة هائلة فى الحصول على قرض عندما يلوح خطر حرب جديدة ويكون المال مطلوبا بسرعة لتجهيز جيوشه وأساطيله . كذلك كان الصيارفة وتجار السلاح والحرفيون أعضاء أساسيين ، وليسوا هامشيين ، فى المجتمع . ودخلت نظم الحكم فى أوروبا بشكل تدريجى ، ومتفاوت ، فى علاقة تكافلية مع اقتصاد السوق ، بتوفير التنظيم المحلى والنظام القانونى غير المتعسف (حتى بالنسبة للأجانب) ، وبالحصول على حصة من الأرباح المتزايدة من التجارة فى شكل ضرائب . وقبل ان يكتب (آدم سميث) * كلماته بوقت طويل ، كان بعض حكام مجتمعات غرب أوروبا يعترفون بشكل ضمنى أنه « لاشىء يعمل على رفع الدولة من أدنى درجات البربرية إلى أعلى درجات الثراء سوى السلام ، والضرائب الميسرة ، وادارة القضاء بشكل متسامح . . » . ومن وقت لآخر ، كان قادة أقل فهما ــ مثل المديرين الأسبان لـ (قشتاله) ** أو ملك عارض من ملوك (البوربون) فى فرنسا يقتلون بالفعل (الأوزة) التى تبيض لهم ذهبا ، غير ان التقلص المترتب على ذلك فى الثروة ، ومن ثم فى القوة العسكرية ، سرعان ما بدا جليا للجميع باستثناء من به عمى .

وربما كان العامل الوحيد الذى كان من الممكن ان يؤدى الى مركزية السلطة ، هو حدوث تحول فى (تكنولوچيا) الاسلحة النارية ، فى دولة ما الى حد يسحق جميع الخصوم أو يرهبهم . وفى ظل المعدل السريع للتطور الاقتصادى و (التقنى) الذى حدث فى أوروبا فى القرن الخامس عشر ، مع نقاهة سكان القارة من وباء الطاعون وازدهار النهضة الايطالية ، لم يكن ذلك [1] مستحيلا بأية حال . فقد حدث فى هذه الفترة الطويلة من ١٤٥٠م الى ١٦٠٠م ، كما أشرنا سابقا ، أن تأسست « امبراطوريات البارود » فى كل مكان . ونجد فى موسكو ، واليابان فى ظل توكوجاوا ، والهند المغولية ، أمثلة جيدة للكيفية التى كانت الدول الكبرى تتشكل بها على أيدى زعماء وفروا الأسلحة النارية والمدافع التى أجبروا بها جميع الخصوم على الطاعة .

يضاف الى ذلك ، انه لما كانت الأساليب الجديدة فى الحرب قد حدثت فى أوروبا فى أواخر العصر الوسيط وأوائل العصر الحديث بشكل أكثر تواترا عما حدث فى أى مكان آخر ، فانه لم يكن من غير المعقول ان يمكن تحول من هذا النوع ، دولة معينة من السيطرة على منافسيها . وقد أشارت الدلائل بالفعل الى وجود تركيز متزايد فى القوة العسكرية . ففى ايطاليا ، أدى استخدام فصائل من مستخدمى الأقواس التى يحميها عند الضرورة جنود يستخدمون الرماح ، الى انتهاء عصر الفارس الذى يمتطى صهوة الجواد وتابعه المجند الاقطاعى سيىء التدريب ، غير انه كان من الواضح ايضا ان الدول الأغنى فقط مثل (البندقية) و (ميلانو) هى التى كان بمقدورها تحمل نفقات الجيوش الجديدة التى كان ضباطها من المرتزقة المشهورين . وبالاضافة الى ذلك ،

---

* عالم اقتصاد اسكتلندى (١٧٢٣م ــ ١٧٩٠م) (المترجم)

** اقليم ومملكة قديمة فى وسط وشمال أسبانيا (المترجم)   (١) أى مركزية السلطة

وبحلول عام ١٥٠٠م ، كان ملوك فرنسا وانجلترا قد حققوا احتكارا للمدفعية فى أوطانهم ، وكانوا بذلك قادرين ، كلما دعت الضرورة ، على سحق أى تابع مفرط القوة حتى ولو كان هذا الأخير محتميا وراء أسوار احدى القلاع الحصينة . ولكن ألم يكن هذا الاتجاه سيؤدى فى النهاية الى احتكار أوسع يتجاوز الحدود القومية ويمتد عبر أوروبا ؟ لابد أن العديدين أثاروا هذا السؤال فى حوالى عام ١٥٥٠م ، وقد لاحظوا التركيز الكبير للأراضى والجيوش فى ظل حكم الامبراطور شارل الخامس .

وسوف يعرض الفصل القادم مناقشة أشمل لهذه المحاولة المحددة من جانب (الهابسبيرج) لتحقيق السيادة على أوروبا وفشلهم فى ذلك . غير أن السبب الأكثر عمومية وراء استحالة فرض الوحدة عبر القارة يمكن لنا ان نعرضه بايجاز هنا . فمن جديد ، نجد أن وجود مجموعة متنوعة من مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية كان أمرا أساسيا . ولم يكن بمقدور أية دولة ــ مدنية ايطالية ان تسعى الى تعزيز مركزها بدون تدخل غيرها للحفاظ على ميزان القوى ، ولم تتمكن أية « مملكة جديدة » من زيادة مناطق نفوذها بدون استثارة الخصوم للسعى الى التفوق . ومع حلول وقت الاصلاح الدينى (البروتستانتى) ، أضيفت العداوات الدينية الى المنافسات التقليدية الخاصة بميزان القوة ، مما جعل احتمالات تركيز السلطة السياسية أكثر ابتعادا . وعموما ، يعد التفسير الحقيقى أعمق من ذلك بعض الشىء ، فوجود المتنافسين ومشاعر المرارة بين الجماعات المتحاربة ، كانت واضحة فى اليابان والهند وغيرهما ، ولكن ذلك فى حد ذاته لم يحل دون التوحد النهائى . وكانت أوروبا مختلفة من حيث أن كل قوة من القوى المتنافسة كانت قادرة على الحصول على الوسائل العسكرية الجديدة ، ومن ثم لم تحقق قوة واحدة أبدا ، ميزة امتلاك العنصر الحاسم . وعلى سبيل المثال ، كانت خدمات المرتزقة السويسريين وغيرهم متاحة لكل من يستطيع ان يدفع . ولم يكن هناك مركز واحد لانتاج أقواس الرمى ، أو لانتاج المدافع سواء المدافع البرونزية الأولى او المدافع الحديدية المصبوبة فيما بعد ذلك ، وانما كانت مثل هذه الأسلحة تصنع بالقرب من مستودعات الخام فى الغابات ، ووسط أوروبا ، و (ملقه) و (ميلانو) ، و (لييج) ، وفيما بعد فى السويد . وبنفس الشكل ، نجد ان انتشار مهارات صناعة السفن فى موانىء مختلفة من البلطيق وحتى البحر الأسود جعل من الصعوبة بمكان ، على اية دولة ، ان تحتكر القوة البحرية ، وهو ما ساعد بدوره على الحيلولة دون غزو المراكز المنافسة لانتاج الأسلحة الموجودة فيما وراء البحر والقضاء عليها . ولذلك ، لم يكن القول بان النظام غير المركزى للدول فى اوروبا كان هو العقبة الرئيسية لتحقيق المركزية ، لم يكن من نافلة القول . فسبب وجود عدد من الكيانات السياسية المتنافسة التى امتلك معظمها أو تمكن من شراء الوسائل العسكرية اللازمة للحفاظ على استقلاله ــ لم يستطع أبدا أى منها تحقيق الطفرة اللازمة للسيادة على القارة .

وبينما يفسر هذا التفاعل التنافسى بين الدول الأوروبية ، على ما يبدو ، غياب « أمبراطورية بارود » موحدة هناك ، نجده لايقدم للوهلة الأولى ، تفسيرا للنهوض المطرد لأوروبا ، لتولى قيادة العالم . ومع ذلك ، ألم تكن القوات التى كانت فى حوزة الملوك فى عام ١٥٠٠ ستبدو ضئيلة اذا ما انتشرت فى مواجهة الجيوش الجرارة للسلطان ، والجحافل الحاشدة لامبراطورية المينج ؟ لقد كان ذلك صحيحا فى أوائل القرن السادس عشر وحتى ، فى بعض المجالات ، فى القرن السابع عشر ، غير انه فى الفترة الأخيرة (القرن السابع عشر) كان ميزان القوة يميل بسرعة لصالح الغرب .

ولتفسير هذا التحول ، يتعين على المرء ان يشير من جديد الى عدم مركزية السلطة فى أوروبا . ان ما أدى اليه ذلك فى المقام الأول هو انه خلق شكلا بدائيا لسباق التسلح بين (الدول ـ المدن) وبعد ذلك بين الممالك الأكبر . والى حد ما ، ربما كان لهذا جذور اقتصادية ـ اجتماعية . فبمجرد ان توقف تشكيل الجيوش المتنازعة فى ايطاليا من الفرسان الاقطاعيين وأتباعهم ليحل محلهم رماة الرماح ورماة الأسهم والفرسان (المحيطون بهم) والذين يدفع التجار أجورهم ويشرف عليهم حكام مدينة معينة ، كان من المحتم ان يطلب أولئك الحكام مقابلا لما يدفعونه من مال ـ رغم مناورات المرتزقة لعدم جعل أنفسهم زائدين عن الحاجة ، وكانت المدن تحتاج ، بعبارة أخرى ، الى نوع من الأسلحة والتكتيكات التى تحقق انتصارا سريعا ، حتى يمكن تقليل نفقات الحرب . وبالمثل ، فانه بمجرد أن توفر للملوك الفرنسيين فى أواخر القرن الخامس عشر جيش « وطنى » تحت سيطرتهم المباشرة ويمولونه بأنفسهم ، أصبحوا تواقين الى ان تسفر هذه القوة عن نتائج حاسمة .

وبنفس الشكيل ، لم يجبر هذا النظام للسوق الحرة ، المرتزقة العديدين على التنافس على العقود فقط ، ولكنه شجع أيضا الحرفيين والمخترعين على تحسين منتجاتهم حتى يحصلوا على طلبيات جديدة . وبينما يمكن رؤية هذا التطور فى الأسلحة ، فى صناعة أقواس الرمى والدروع فى أوائل القرن الخامس عشر ، يمتد المبدأ الى تجربة أسلحة البارود فى الأعوام الخمسين التالية . ومن المهم ان نتذكر هنا انه عندما استخدمت المدافع للمرة الاولى ، ولم يكن هناك سوى اختلاف بسيط بين الغرب وبين آسيا فى تصميمها وكفاءتها . ومن الواضح أن أنابيب الحديد المطاوع الضخمة التى كانت تطلق كرات حجرية وتحدث ضوضاء هائلة ، كانت تبدو مدهشة وتسفر عن نتائج فى بعض الأحيان ، وكانت من ذلك النوع الذى استخدمه الاتراك لقصف أسوار القسطنطينية فى عام ١٤٥٣م . غير انه يبدو ان الحافز على ادخال تحسينات مستمرة لم يوجد الا فى أوروبا : وهى تحسينات فى حبيبات البارود ، وفى صب مدافع أصغر (لها نفس القوة) من سبائك البرونز والقصدير ، وفى شكل وبنية الماسورة والمقذوف ، وفى حمل المدفع ورفعه . وقد عزز كل ذلك بدرجة كبيرة قوة وسهولة نقل المدفعية وأعطى لمالك مثل هذه الأسلحة القدرة على تدمير أقوى القلاع مثلما روعت (الدول ـ المدن) الايطالية بما قام به جيش فرنسى مجهز بمدافع برونزية ـ مذهلة لدى غزو ايطاليا عام ١٤٩٤م ولذلك ، لم يكن من المثير لكثير من الدهشة ان يتم تشجيع المخترعين والكتاب على تصميم مضادات لهذه المدافع (والأقل اثارة للدهشة ان مذكرات (ليوناردو) عن هذا الوقت تحتوى على رسوم لمدفع (أتوماتيكى) ، ودبابة بدائية ومدفع يعمل بالبخار) .

وليس معنى ذلك ، القول بأن الحضارات الأخرى لم تطور أسلحتها الأولى ذات التصميمات البدائية ، فبعض تلك الحضارات فعل ذلك ، وكان يتم عادة بنسخ النماذج الأوروبية أو باقناع الزوار الأوروبيين (مثل الجيزويت فى الصين) بأن يقدموا خبرتهم . ولكن نظرا لان حكومة المينج كانت تحتكر المدفع ، ولان قادة روسيا واليابان والهند المغولية المتحمسين سرعان ما حققوا احتكارا ايضا ، نظرا لذلك كله ، صار الحافز على تحسين مثل هذه الأسلحة اقل كثيرا بمجرد ان دانت لهم السلطة وأهمل الصينيون واليابانيون ، بسبب نزعتهم الانعزالية ، تطوير انتاج الأسلحة . واستنكف جنود الانكشارية فى الاسلام الاهتمام بالمدفعية بسبب تمسكهم بطرقهم التقليدية فى القتال حتى أصبح الوقت متأخرا للحاق بركب أوروبا . ولم يجد القادة العسكريون الروس والمغول أية حاجة

ملحة لتحسين أسلحتهم لأنهم كانوا يواجهون شعوبا أقل تقدما ، وطالما ان ما امتلكوه من اسلحة كان كفيلا بالفعل بارهاب خصومهم . ومثلما حدث فى المجال الاقتصادى ، نجد انه فى هذا المجال المحدد الخاص (بالتكنولوجيا) العسكرية ، أحرزت أوروبا ، بما شهدت من تجارة سلاح مزدهرة ، قصب السبق ، وتقدمت على مراكز القوة والحضارات الأخرى .

وتبرز الحاجة الى التنويه هنا بنتيجتين أخريين لهذا التقدم فى التسلح . احداهما كفلت التعددية السياسية فى أوروبا ، والأخرى كفلت سيادتها البحرية فى نهاية الأمر . أما الأولى فهى بسيطة ويمكن تناولها بايجاز . ففى غضون ربع قرن من الغزو الفرنسى فى عام ١٤٩٤م ، وحتى قبل ذلك الوقت فى بعض المجالات ، اكتشف بعض الايطاليين ان السدود الترابية العالية داخل أسوار المدينة يمكن ان تقلل كثيرا من آثار القصف المدفعى ، فعندما تصطدم قذائف المدافع بأكوام التراب المكدسة ، تفقد أثرها التدميرى الذى تحدثه فى الأسوار الخارجية . واذا كان أمام هذه المتاريس الترابية خندق شديد الانحدار (وفيما بعد ، سلسلة متقدمة من الحصون المحمية التى يمكن للبنادق والمدافع ان تصب من خلالها وابلا من النيران) فانها تشكل عقبة يكاد يستحيل على المشاة القائمين بالحصار التغلب عليها . وقد أدى ذلك الى ان تسترد (الدول ـ المدن) الايطالية أمنها ، أو على الاقل أمن تلك التى لم تسقط فى أيدى غاز أجنبى والتى لديها أعداد كبيرة من الأيدى العاملة اللازمة لبناء وحماية مثل هذه التحصينات المعقدة . كما أعطى ذلك أيضا ميزة للجيوش المشتركة فى التصدى للأتراك ، حسبما اكتشفت على الفور الحاميات المسيحية فى مالطة وفى شمال المجر . وفوق كل شىء ، كان ذلك يعرقل الغزو السهل للمتمردين أو المنافسين بواسطة قوة مزهوة بنفسها فى أوروبا ، كما أثبت الحصار العسكرى الطويل الذى صاحب ثورة هولندا . ولم يكن من المستطاع جعل الانتصارات فى ميدان القتال ـ كالتى حققها مثلا المشاة الأسبان ـ انتصارات حاسمة اذا كان الخصم يمتلك قواعد جيدة التحصين يمكنه التراجع اليها . ولم نجد فى الغرب صورة مكررة للسلطة التى كان يمتلكها (شوجن توكوجاوا) أو (أكبر) فى الهند ، من خلال البارود ، بل ان الغرب استمر متسما بالتعددية السياسية وما يلازمها من سباق تسلح منهك .

وكان أثر « ثورة البارود » فى البحر أوسع نطاقا . وكما حدث من قبل ، يندهش المرء من التشابه النسبى لبناء السفن والقوة البحرية التى وجدت فى أواخر العصور الوسطى فى شمال غرب اوروبا ، وفى العالم الاسلامى ، وفى الشرق الأقصى . واذا كانت الرحلات العظيمة التى قام بها (تشينج هو) والتقدم السريع للأساطيل التركية فى البحر الاسود وشرقى البحر المتوسط ـ تدل المراقب فيما بين عام ١٤٠٠م وعام ١٤٥٠م على شىء ، فهو ان مستقبل التطور البحرى كان فى يد هاتين القوتين . ويعتقد المرء انه لم يكن هناك سوى تفاوت قليل بين المناطق الثلاث فيما يتعلق بعلم الخرائط وعلم الفلك واستخدام الأدوات مثل البوصلة والاسطرلاب * والمزولة ، ** وان ما كان مختلفا هو التنظيم المستمر ، أو حسبما يقول البروفيسور جونز ، « اذا أخذنا فى الاعتبار

---

* آلة فلكية لقياس أرتفاع الشمس أو النجوم (المترجم)

** آلة لقياس الزوايا

المسافات التى قطعها الملاحون ـ من جزر وسط وجنوب المحيط الهادى مثلا ـ فان الرحلات (الأيبيرية) تعتبر أقل ابهارا من قدرة أوروبا على ترشيد هذه الرحلات وعلى تنمية الموارد التى فى متناول يدها » . وقد جسد الجمع المنتظم للبيانات الجغرافية بواسطة البرتغاليين ، والاستعداد المتكرر من جانب البيوت التجارية فى جنوة لتمويل المغامرات الأطلنطية التى ربما عوضت فى النهاية خسارتها لتجارة البحر الاسود ، والى مسافة أبعد فى الشمال ـ وتمويل تطوير أساليب مصايد أسماك (القد) فى (نيوفوند لاند) ، كل ذلك جسد استعدادا دائما للتوسع الخارجى ، وهو ما لم يكن واضحا فى مجتمعات أخرى فى ذلك الوقت .

غير أن أكثر أعمال « الترشيد » أهمية ، ربما كان هو التحسن المستمر فى تسليح السفن . وكان وضع مدفع على سفن الابحار تطورا عاديا بالقدر الكافى ، فى وقت شابهت فيه الحرب البحرية الحرب التى تجرى على البر ، ومثلما ضمت قلاع العصور الوسطى رماة أسهم على طول الأسوار والأبراج من اجل صد أى جيش محاصر ، كانت السفن التجارية الكبيرة لتجارة جنوة والبندقية وأراجون كانت تستخدم الرجال المسلحين بالأقواس والمتمركزين فى مقدمة ومؤخرة السفن « القلاع » لحماية أنفسهم من القراصنة المسلمين فى البحر المتوسط . وكان يمكن ان يؤدى ذلك الى خسائر كبيرة بين أطقم السفن ، رغم انها لم تكن بالضرورة كافية لانقاذ سفينة تم ايقافها اذا كان مهاجموها حازمين بالفعل . وعلى أية حال ، وبمجرد أن أدرك البحارة التحسينات التى أدخلت على تصميم المدافع على الأرض ـ وان المدفع البرونزى الأحدث أصغر كثيرا ، واكثر قوة واقل خطورة على طاقم المدفع بالمقارنة بقصف المدفع الضخم المصنوع من الحديد المطاوع ـ كان من الممكن توقع ان يتم تركيب مثل هذه الأسلحة على ظهور السفن . ومع ذلك ، كان المنجنيق وغيره من أدوات اطلاق القذائف كان مركبا بالفعل على ظهور السفن الحربية فى الصين وفى الغرب . وحتى عندما أصبح المدفع أقل تأثيرا وخطورة على طاقمه ، ظل المدفع يفرض مشكلات جمة ، ففى ضوء وجود بارود أكثر فعالية ، كان من الممكن أن يصبح دفع الارتداد قويا بحيث يتحرك المدفع الى الخلف عبر سطح السفينة اذا لم يتم التحكم فيه ، كما كانت هذه الاسلحة لاتزال ثقيلة الى حد يفقد السفينة توزانها اذا ما وضع عدد كبير منها على ظهرها (لاسيما على الطوابى) وكان ذلك هو الممكن الحقيقى الذى يميز السفن متينة البناء ، مدورة الجسم ، ذات الصوارى الثلاث التى تمكنها من الابحار فى كل طقس ، من السفن الصغيرة ذات المجاديف التى تبحر فى المياه الداخلية فى بحار : المتوسط والبلطيق والأسود ، ويميزها عن (الدهو) العربية و (الينك) الصينية ★ . فقد كانت تلك السفن تستطيع فى كل حال أن تطلق من جوانبها نيرانا أكبر وهى ثابتة على الرغم من ان الكورات كانت تقع بطبيعة الحال من وقت لآخر ، ولكن بمجرد ادراك ان وضع مثل هذه الأسلحة فى وسط السفن بدلا من الطوابى يوفر منصة أكثر سلامة لاطلاقها ، أصبحت القوة الممكنة لهذه المراكب و (الغليونات) هائلة . وبالمقارنة ، كانت الزوارق الأخف تعانى من العيب المزدوج والخاص بالقدرة الأقل على حمل المدافع والامكانية الأكبر للتعرض لخطر قذائف المدفعية .

★ الدهو : مركب شراعى مألوف فى شواطىء الجزيرة العربية وشرق افريقيا ، والينك : سفينة شراعية صينية (المترجم)

ويجد المرء لزاما عليه أن يؤكد على عبارة « القوة الممكنة » ، لأن تطوير سفن الاحار ذات المدافع طويلة المدى كان تطورا بطيئا ومتفاوتا فى الغالب . وقد تم انشاء العد من الأنواع المخلطة ، بعضها يحمل صوارى متعددة ، ومدافع ، وصفوف مجاديف . وكانت السفن من النوع الشراعى لاتزال ترُى فى القنال الإنجليزى فى القرن السادس عشر . وعلاوة على ذلك ، كانت هناك مبررات كثيرة فى صالح الاستمرار فى نشر السفن الشراعية فى البحر المتوسط والبحر الأسود ، فقد كانت أسرع فى مناسبات عديدة ، وأكثر قدرة على المناورة فى المياه القريبة من الشاطىء ، ومن ثم كانت أسهل فى استخدامها مقترنة بالعمليات البرية على طول الساحل ـ وهو ما تغلب ، بالنسبة للأتراك ، على عيوب سفنهم ذات المدى القصير وغير القادرة على العمل فى أعالى البحار .

وبنفس الشكل تماماً ، يجب ألا نتصور أنه بمجرد أن دارت السفن البرتغالية الأولى حول رأس الرجاء الصالح ، بدأ عصر الهيمنة الغربية التى لا منازع لها . فما يشير اليه المؤرخون أن « عهد فاسكوداجاما »* و « عصر كولومبس »** ـ أى القرون الثلاثة أو الأربعة للهيمنة الأوروبية بعد عام ١٥٠٠ ـ كان عملية تدريجية للغاية . وربما وصل المستكشفون البرتغاليون الى شواطىء الهند بحلول تسعينيات القرن الخامس عشر ، غير أن سفنهم كانت لا تزال صغيرة (غالباً ٣٠٠ طن فقط) ولم تكن جميعاً جيدة التسليح ـ وبالتأكيد لا تقارن بالسفن التجارية الهولندية القوية فى جزر الهند الشرقية والتى أبحرت فى تلك المياه بعد ذلك بقرن من الزمان . وفى الحقيقة ، لم يتمكن البرتغاليون من اختراق البحر الأحمر لفترة طويلة ، وتحقق ذلك بشكل غير مستتب فيما بعد ، كما لم يتمكنوا من تثبيت أقدامهم فى الصين ، وفى أواخر القرن السادس عشر فقدوا بعض مواقعهم فى شرق افريقيا خلال هجوم عربى مضاد .

وسيكون من الخطأ أيضاً أن نفترض أن القوى غير الأوروبية سقطت ببساطة كأوراق الخريف مع أولى دلائل النزعة التوسعية الغربية . وكان ذلك هو ما حدث بالضبط فى المكسيك وبيرو وفى المجتمعات الأخرى الأقل تقدماً فى العالم الجديد عندما وصل اليها المغامرون الأسبان . أما فى الأماكن الأخرى ، فقد كانت القصة مختلفة تماماً . فمنذ أدارت الحكومة الصينية طواعية ظهرها للتجارة البحرية ، نجدها لم تهتم فعلياً بما إذا كانت تلك التجارة قد وقعت فى أيدى البرابرة ، بل حتى المركز التجارى شبه الرسمى الذى أقامه البرتغاليون فى (ماكاو) فى عام ١٥٥٧ ، والذى كان مربحاً لتجار الحرير المحليين والمديرين المتواطئين معهم ، لا يبدو أنه قد أثر فى ثبات موقف بكين . وكان اليابانيون من جانبهم أكثر جرأة . فعندما أرسل البرتغاليون بعثة فى عام ١٦٤٠ للاحتجاج على طرد الأجانب ، تم قتل كافة أعضائها تقريباً ، ولم يكن بإمكان لشبونة أن تقوم بأية محاولة للانتقام . وأخيراً ، كانت القوة البحرية العثمانية محتفظة بمركزها فى شرقى البحر المتوسط ، وظلت القوة البرية العثمانية تشكل تهديداً خطيراً لوسط أوروبا . وفى القرن السادس

---

* ملاح ومستكشف برتغالى ، قام بأول رحلة بحرية الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٧ ـ ١٤٩٨)
** ملاح ايطالى اكتشف أمريكا دون قصد عام ١٤٩٢ . (المترجم)

عشر بالفعل « كانت خسارة المجر بالنسبة لمعظم رجال الدولة الأوروبيين أكثر أهمية من اقامة المصانع فى الشرق ، وكان التهديد لفيينا أكثر أهمية من تحدياتهم فى (عدن) و (جوا) و (ملقة) ، ولم تتجاهل هذه الحقيقة سوى الحكومات المتاخمة للأطلنطى مثلما فعل مؤرخوها فيما بعد » .

غير أنه عندما يتم تسجيل كل هذه التحفظات ، لا يوجد شك فى أن استحداث السفينة الشراعية المسلحة بأسلحة بعيدة المدى كان يبشر بتقدم أساسى فى مركز أوروبا فى العالم . فمع ظهور هذه السفن ، كانت القوى البحرية فى الغرب فى وضع يسمح لها بالسيطرة على طرق التجارة فى المحيطات وبإرهاب كل المجتمعات المعرضة لخطر عمليات القوة البحرية . وحتى المصادمات الأولى الكبيرة بين البرتغاليين وخصومهم المسلمين فى المحيط الهندى ، جعلت هذا الأمر واضحاً . وتؤدى قراءة كتابات وتقارير (داجاما) و (البوكيرك) ، وهى مبالغ فيها بلا شك ، عن الكيفية التى شقت بها سفنهما الحربية طريقها وسط أساطيل المراكب الشراعية العربية المحتشدة وغيرها من الزوارق الخفيفة التى واجهتهما قبالة ساحل (ملبار) وفى طرق (هرمز) و (ملقة) — تؤدى قراءة هذه الكتابات والتقارير الى خلق انطباع بأن قوة غير أرضية خارقة قد هبطت على خصومهما تعساء الحظ . وكانت أطقم السفن البرتغالية — وقد انتهجت (تكتيكاً) جديداً « بألا يركبوا سفن الأعداء بأية حال بل يحاربون بالمدفعية » كانت هذه الأطقم لا يمكن قهرها فى البحر . أما على البر فقد كان الأمر مختلفاً تماماً كما أوضحت المعارك الشرسة (والهزائم أحياناً) فى (عدن) و (جدة) و (جوا) وغيرها ، غير أن هؤلاء الغزاة الغربيين كانوا من العزم والقوة الى حد أنهم أقاموا لأنفسهم ، بحلول منتصف القرن السادس عشر ، سلسلة من المواقع الحصينة من خليج غينيا حتى بحر الصين الجنوبى . وعلى الرغم من أن البرتغاليين لم يحتكروا مطلقاً تجارة التوابل من الجزر الهندية — والتى استمر كثير منها فى التدفق عبر القنوات التقليدية الى البندقية — على الرغم من ذلك كان المؤكد أنهم سيطروا على نسب كبيرة من تلك التجارة واستفادوا كثيراً من ريادتهم المبكرة فى السباق لتكوين امبراطورية .

وكانت شواهد المكاسب أكثر وضوحاً ، بطبيعة الحال ، فى الامبراطورية مترامية الأطراف التى أسسها الفاتحون بسرعة فى نصف الكرة الغربى . وانطلاقاً من المستوطنات المبكرة فى (هسبانيولا) و (كوبا) ، اندفعت الحملات الأسبانية نحو الأراضى الرئيسية ، وغزت المكسيك فى عشرينيات القرن السادس عشر و (بيرو) فى ثلاثينيات ذلك القرن . وفى غضون عقود قليلة ، امتد نطاق الهيمنة من نهر (بلات) فى الجنوب حتى (ريوجراندى) فى الشمال . وكانت (الغليونات) الأسبانية التى تجوب البحر على طول الساحل الغربى قد اتصلت بالسفن القادمة من الفلبين وهى تحمل الحرير الصينى لمقايضته بالفضة الموجودة فى (بيرو) . وقد أوضح الأسبان فى « عالمهم الجديد » أنهم ذهبوا الى هناك ليبقوا ، ويؤسسوا ادارة امبريالية ، ويبنوا الكنائس ، وينخرطوا فى اقامة مزارع الماشية وأعمال التعدين . وبإستغلالهم للموارد الموجودة فى الطبيعة — والكثير من العمالة الوطنية — فى هذه الأراضى ، كان الغزاة يرسلون الى موطنهم الأصلى سيلاً مستمراً من السكر والقرمز والجلود وغيرها . وفوق كل شىء ، كانوا يرسلون الفضة المستخرجة من منجم (بوتوزى) الذى كان أكبر مستودع لهذا المعدن فى العالم على مدى أكثر من قرن . وقد أدى

كل ذلك الى « نمو سريع للتجارة عبر الأطلنطى ، حيث زاد حجمها ثمانية أضعاف ، فيما بين ١٥١٠ و ١٥٥٠ وثلاثة أضعاف أخرى ، فيما بين ١٥٥٠ و ١٦١٠ » .

ولذلك كانت جميع الدلائل تشير الى أن هذه النزعة الأمبريالية قصد بها أن تكون دائمة . وعلى عكس الزيارات البحرية التى قام بها (تشينج هو) ، كانت تصرفات المستكشفين البرتغاليين والأسبان ترمز الى الالتزام بتغيير الموازين الاقتصادية والسياسية فى العالم . وقد تمكنوا من القيام بذلك تماماً بسفنهم التى تحمل المدافع وجنودهم الذين يحملون البنادق . وبإسترجاع ما حدث ، يبدو أحياناً من الصعب ادراك أن بلداً محدود السكان والموارد كالبرتغال أمكنه الوصول الى هذا الحد والحصول على هذا الكم . غير أن ذلك لم يكن مستحيلاً بأية حال فى ظل الظروف الخاصة بالتفوق العسكرى والبحر الأوروبى الذى شرحناه آنفاً . وبمجرد أن تحقق ذلك ، أدت المكاسب الواضحة للامبراطورية والرغبة فى المزيد من هذه المكاسب الى الاسراع بعملية التوسع .

وهناك عناصر فى هذه الرواية عن « توسع أوروبا » جرى تجاهلها أو لم تذكر إلا بإختصار حتى الآن . فالجانب الشخصى لم يدرس ، غير أنه كان متوفراً بكثرة ــ مثلما هو الحال فى كافة الجهود العظيمة : فى تشجيع رجال مثل هنرى الملاح ، وفى ابداع صناع السفن والدروع ، ورجال الفكر ، وفى مشروعات التجار ، وفوق كل شىء فى شجاعة أولئك الذين شاركوا فى الرحلات فيما وراء البحار وتحملوا الأمواج العاتية والظروف المناخية غير المواتية والبيئات الموحشة ، والخصوم الشرسين الذين كانوا يعترضون طريقهم . وفى مزيج مركب من الدوافع ــ المكسب الشخصى والمجد الوطنى والحماس الدينى ، وربما حب المغامرة ــ كان الرجال على استعداد للمخاطرة بكل شىء ، كما فعلوا فى العديد من الحالات ، كما لم يكن هناك كثير من التفكير فى المآسى المروعة التى أنزلها الغزاة الأوروبيون بالعديد من ضحاياهم فى أفريقيا وآسيا وأمريكا . وإذا لم يرد ذكر هذه الجوانب هنا إلا ضئيلاً فالسبب هو أن مجتمعات عديدة أطلقت فى زمانها أفراداً وجماعات ممن لديهم الجرأة والاستعداد لعمل أى شىء من أجل أن يدين العالم لها . والذى ميز (قباطنة) و (أطلقم) ومستكشفى أوروبا ، هو أنهم امتلكوا السفن والقوة النارية التى مكنتهم من تحقيق طموحاتهم ، وأنهم أتوا من بيئة سياسية سادت فيها المنافسة والمخاطرة والمغامرة .

وكانت المنافع الناشئة عن توسع أوروبا ، كبيرة ودائمة ــ وأهم من كل ذلك ــ أنها ساعدت على الاسراع بآلية كانت موجودة بالفعل . ويجب ألا يحجب التركيز على حيازة الذهب والفضة والمعادن النفيسة والتوابل ، نظرنا ــ رغم ما لمثل هذه الأشياء من أهمية ــ عن قيمة الأشياء الأقل جاذبية والتى تدفقت على موانىء أوروبا بمجرد أن اخترق بحارتها الحدود المحيطية . فالوصول الى مصايد (نيو فوند لاند) وفَرَ مدداً لا ينقطع من الغذاء ، كما وفر المحيط الأطلنطى أيضاً زيت الحوت وزيت الفقمة (عجل البحر) اللازم للاضاءة والتشحيم ولأغراض عديدة أخرى .

وساهمت أشياء مثل السكر والنيلة والتبغ والأرز والفراء والأخشاب والنباتات الجديدة مثل البطاطس والأذرة ، فى زيادة رفاهية القارة وثروتها الاجمالية ، وبعد ذلك بطبيعة الحال ، جاء دور تدفق الحبوب واللحوم والقطن . ولا يحتاج المرء الى أن يفكر سلفاً فى الاقتصاد العالمى واسع النطاق فى القرن التاسع عشر اللاحق ، ليفهم أن المستكشفين البرتغاليين والأسبان كانوا ، فى

غضون عدة عقود ، ذوى أهمية عظمى ومتزايدة فى تعزيز رخاء وقوة الأجزاء الغربية من القارة . فقد وظفت تجارة الجملة ـ مثلها مثل المصايد ـ أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة سواء فى الصيد أو فى التوزيع ، وهو ما أعطى المزيد من قوة الدفع لاقتصاد السوق . وأعطى كل ذلك أكبر حافز لصناعة بناء السفن الأوروبية ، وجذب حول موانىء (لندن) و (بريستول) و (أنتويرب) و (امستردام) وكثير غيرها ، مجموعات كثيرة من الحرفيين والموردين والتجار ورجال التأمين . وكان الأثر النهائى لكل ذلك هو اعطاء نسبة كبيرة من سكان أوروبا الغربية ـ وليس فقط اعطاء الصفوة القليلة ـ مصلحة مادية ثابتة ، من ثمار تجارة ما وراء البحار .

وعندما يضيف المرء الى قائمة السلع هذه ، التجارة التى صاحبت التوسع البرى لروسيا ـ الفراء والجلود والأخشاب والقنب والملح والحبوب التى وردت من هناك الى أوروبا الغربية ـ يكون لدى الباحثين عندئذ ما يبرر وصف ذلك بأنه بداية « نظام عالمى حديث » . ذلك أن ما بدا فى شكل عدد من عمليات التوسع المنفصلة ، كان يتحول بشكل مطرد الى كل متشابك ، فقد استخدم ذهب ساحل غينيا وفضة (بيرو) بواسطة البرتغاليين والأسبان والايطاليين فى دفع ثمن التوابل والحرير المستجلب من الشرق ، وساعدت أخشاب روسيا فى شراء المدافع الحديدية من انجلترا ، ومرت الحبوب القادمة من (البلطيق) عبر (أمستردام) فى طريقها الى البحر المتوسط . وقد ولَّد كل ذلك تفاعلاً مستمراً ، فالمزيد من التوسع الأوروبى أتى باستكشافات جديدة ، ومن ثم أتى بفرص تجارية أسفرت عن مكاسب اضافية ، حفزت بدورها على المزيد من التوسع . ولم يكن ذلك بالضرورة عملية تقدم سهل الى الأمام ، فنشوب حرب كبيرة فى أوروبا أو حدوث قلاقل مدنية كان يترتب عليه انخفاض حاد فى الأنشطة فيما وراء البحار . غير أن القوى الاستعمارية نادراً ما كانت تتخلى عن مكتسباتها ، إذا كانت قد تخلت على الاطلاق ، وفى غضون فترة قصيرة ، كانت تبدأ موجة جديدة من التوسع والاستكشاف . ورغم كل شىء ، وفى حالة عدم استغلال الأمم الامبريالية الراسخة لمراكزها ، كانت أمم أخرى مستعدة للقيام بذلك بدلاً منها .

وأخيراً ، كان ذلك هو السبب الأكبر الذى يفسر لماذا ظلت هذه الآلية تعمل بنفس الطريقة التى كانت تعمل بها ، وهى أن المنافسات متعددة الجوانب للدول الأوروبية والتى كانت حادة بالفعل ، ظلت تنتشر وتمتد الى مناطق النفوذ عبر المحيطات . وببساطة لم تتمكن أسبانيا والبرتغال ، رغم محاولاتهما ، من الحفاظ على احتكارهما البابوى للعالم الخارجى والاستئثار به لنفسيهما ، خصوصاً عندما أدرك الناس أنه لا يوجد ممر شمالى شرقى ، أو شمالى غربى من أوروبا الى (كاثاى)* . وبحلول ستينيات القرن السادس عشر الميلادى ، كانت السفن الهولندية والفرنسية والانجليزية تجوب الأطلنطى ، وبعد ذلك بقليل جابت المحيطين الهادى والهندى ـ وهى عملية أدى الى الاسراع بها تدهور تجارة الأقمشة الانجليزية ، والثورة فى هولندا . ومع وجود مؤيدين ملكيين و (ارستقراط) ومع توفر التمويل من كبار تجار (أمستردام) و (لندن) . ومع كل الحماس الدينى والوطنى الذى أفرزه الاصلاح الدينى والتيارات المضادة له ـ بدأت حملات جديدة للتجارة والنهب من شمال غرب أوروبا ، لضمان نصيب فى الاسلاب . وكان هناك احتمال

* اسم قديم للصين (المترجم)

الحصول على المجد والثروة ، وضرب أحد الخصوم وزيادة موارد البلاد ، وكذلك احتمال تحويل أفراد الى العقيدة الحقة الواحدة ، فأية مبررات مضادة كان بوسعها أن تقف فى طريق القيام بمثل هذه المغامرات ؟ .

وكان الجانب الأفضل فى هذا التنافس التجارى والاستعمارى المتزايد هو الرقى السوازى له فى المعرفة ــ في العلم و (التكنولوچيا) . فمما لا شك فيه أن العديد من أوجه التقدم فى ذلك الوقت كانت نتاجاً لسباق التسلح وللتدافع من أجل التجارة فيما وراء البحار ، غير أن المنافع النهائية تجاوزت أصولها غير النبيلة . فقد ساعدت التحسينات فى علم الخرائط ، وفى الجداول الملاحية ، والأدوات الجديدة مثل (التلسكوب) و (البارومتر) والمقياس المدرج و (البوصلة) الأفقية ، والطرق الأفضل فى بناء السفن ، ساعدت هذه الأشياء على جعل السفر بطريق البحر أقل غموضاً . ولم تجلب المحاصيل والنباتات الجديدة ، نوعاً أفضل من التغذية فحسب ، بل أنها كانت أيضاً بمثابة حافز لعلوم التشريح والزراعة . وحققت مهارات خبراء المعادن ، وصناعة الحديد ككل ، تقدماً سريعاً ، وحدث نفس الشىء بالنسبة لأساليب التعدين فى الأعماق . واستفادت علوم الفلك والطب والفيزياء والهندسة كذلك من النمو الاقتصادى المتسارع ومن تعزيز قيمة العلم . وكانت العقلية المتسائلة الرشيدة تراقب بقدر أكبر ، وتجرب أكثر ، وكانت المطابع تنشر هذه الاكتشافات الى جانب طباعة الكتاب المقدس باللغات الدارجة ، والأبحاث السياسية . وكان الأثر التراكمى لهذا الانفجار فى عالم المعرفة يزيد من تعزيز تفوق أوروبا (التكنولوچى) ــ وبالتالى العسكرى ــ بدرجة أكبر . وكان حتى العثمانيون الأقوياء ، أو على الأقل جنودهم وملاحوهم فى خطوط المواجهة ، يشعرون بآثار ذلك بحلول نهاية القرن السادس عشر . وفى المجتمعات الأخرى الأقل نشاطاً ، كانت هذه الآثار أكثر خطورة . ويبقى محل شك ما إذا كانت دول معنية فى آسيا ستنطلق فى اتجاه ثورة تجارية وصناعية ذاتية إذا كانت قد تركت لشأنها ، غير أن ما كان واضحاً هو أنه كان من الصعوبة بمكان على مجتمعات أخرى أن تصعد سلم القوة العالمية عندما احتلت الدول الأوروبية الأكثر تقدماً كافة درجاته العليا .

ويبدو من الانصاف القول بأن هذه الصعوبة كانت مضاعفة ، لأن التحرك الى أعلى السلم لم يكن ينطوى على مجرد حيازة المعدات الأوروبية أو حتى الأساليب الأوروبية ، بل كان ينطوى أيضاً على النقل الكامل للسمات العامة التى ميزت مجتمعات الغرب من غيرها من المجتمعات الأخرى . وكان ذلك يعنى قيام اقتصاد السوق ، ان لم يكن الى الحد الذى يراه (آدم سميث) ، فعلى الأقل الى الحد الذى لا يجعل التجار وأصحاب الأعمال عرضة للاحباط والعرقلة والاستغلال المستمر . كما كان يعنى وجود تعدد فى مراكز القوة ، التى يكون لكل منها ، ان أمكن ، قاعدته الاقتصادية ، بحيث لا يكون هناك احتمال لوجود مركزية مفروضة لنظام استبدادى على النمط الشرقي ــ بينما تكون كل الاحتمالات ، للمنافسة ، مفتوحة أمام الحافز النشط ، وان كان عنيفاً وأحياناً قاسياً .

واستطراداً لذلك ، ينطوى غياب الجمهور السياسى والاقتصادى ينطوى بكشل مماثل على غياب النزعة الثقافية و (الايديولوچية) المتزمتة ــ بمعنى حرية الاستفسار ، وحرية الاختلاف ، والتجريب ، والاعتقاد فى امكانيات التقدم ، والاهتمام بالجوانب العملية بدلاً من الجوانب

المجردة ، والعقلانية التى تتحدى القوانين المنمقة ، والعقائد الدينية الراسخة والمأثورات الشعبية التقليدية . وفى معظم الحالات ، لم تكن العملية تنطوى على كثير من العناصر الايجابية ، ولكن على تقليص عدد المعوقات التى تحد من النمو الاقتصادى والتعددية السياسية . وقد كانت أكبر مزايا أوروبا هى أن عيوبها كانت أقل من عيوب الحضارات الأخرى .

ورغم صعوبة اثبات ذلك ، يعتقد المرء أن هذه السمات العامة المختلفة والمتنوعة كان يرتبط بعضها بالبعض الآخر بشىء من المنطق الداخلى ، وانها جميعاً كانت ضرورية . فقد كانت مزيجاً من الحرية الاقتصادية والتعددية السياسية والعسكرية والحرية الثقافية ـ أياً كانت بدائية كل عنصر عند مقارنته بما حدث فى عصور لاحقة ـ وكانت مزيجاً فى حالة تفاعل مستمر لافراز « المعجزة الأوروبية » . ولما كانت المعجزة فريدة من الناحية التاريخية ، فإنه يبدو من المنطقى أن نفترض أن تكرارها فى مكان آخر من العالم لم يكن ليحدث إلا بتقليد كافة العناصر المكونة لها . ولأن خليط العناصر الأساسية لم يكن موجوداً فى الصين فى عهد المينج ، أو فى الامبراطوريات الاسلامية فى الشرق الأوسط وآسيا ، أو فى أى من المجتمعات الأخرى التى درست آنفاً لأن هذا الخليط لم يكن موجوداً ، بدت جميعاً جامدة فى مكانها ، بينما تقدمت أوروبا لتتوسط الساحة العالمية .

ـ ٢ ـ
سعى الهابسبيرج للسيادة
١٥١٩م ـ ١٦٥٩م

بحلول القرن السادس عشر كانت صراعات القوة فى داخل أوروبا حينذاك تساعدها أيضاً على أن تنهض ، اقتصادياً وعسكرياً ، وأن تسبق المناطق الأخرى فى العالم . غير أن ما لم يكن قد تحدد بعد ، هو ما إذا كانت أية دولة من الدول الأوروبية المتنافسة ستتمكن من تجميع موارد كافية لجعلها تتفوق على بقية الدول ومن ثم تهيمن عليها . ولمدة تقرب من قرن ونصف ، بعد عام ١٥٠٠ ، هددت مجموعة من الممالك والدوقيات والمقاطعات التى كان يحكمها أفراد أسرة الهابسبيرج الأسبانية والنمساوية والتى كانت تمتد على اتساع القارة ، بأن تصبح السلطة المهيمنة سياسياً ودينياً فى أوروبا . وتشكل قصة الصراع الطويل ، والهزيمة النهائية لطموحات الهابسبيرج على أيدى ائتلاف من الدول الأوروبية الأخرى ، لب هذا الفصل . فبحلول عام ١٦٥٩ ، عندما اعترفت أسبانيا أخيراً بالهزيمة فى اتفاقية البرانس ، كانت التعددية السياسية لأوروبا ـ المكونة من خمس أو ست دول رئيسية ودول أخرى صغيرة مختلفة ـ قد أصبحت من الحقائق التى لا خلاف عليها . أما مسألة أى هذه الدول القيادية كانت بسبيلها الى الاستفادة بدرجة أكبر من التحولات الأخرى فى ميزان القوى الكبرى ، فيمكن تركها الى الفصل التالى ، غير أن ما كان واضحاً على الأقل بحلول منتصف القرن السابع عشر ، أن أياً من الكتل العسكرية ، ذات العلاقة بالأسر الحاكمة ، لم تكن بقادرة على أن تصبح سيدة أوروبا ، مثلما بدا محتملاً فى مناسبات مختلفة على مدى العقود السابقة .

وتختلف الحملات المتشابكة من أجل الهيمنة على أوروبا والتى اتسم بها هذا القرن والنصف ، فى كل من الدرجة والنوع ، عن الحروب التى نشبت فى الفترة السابقة على ١٥٠٠ . فالصراعات التى أقلقت سلام أوروبا على مدى الأعوام المائة السابقة كانت صراعات محلية ، ومن الأمثلة على ذلك ، الاشتباكات بين مختلف الدويلات الايطالية ، والتنافس بين العروش الانجليزية والفرنسية ، وحروب الفرسان التيوتونيين (الجرمان) ضد اللتيوانيين والبولنديين . غير أنه مع دخول القرن السادس عشر ، كانت هذه الصراعات الاقليمية التقليدية فى أوروبا قد دخلت فى اطار ، أو طغى عليها ، ما بدا للمعاصرين أنه صراع أكبر كثيراً من صراع السيادة على القارة .

معنى الصراع وتسلسله الزمنى

على الرغمَ من أنه كانت هناك دائماً أسباب محددة تفسر دخول أية دول بعينها فى هذا الاطار الأكبر ، نجد أن سببين عامين آخرين كانا مسئولين بشكل أساسى عن هذا التحول سواء فى كثافة الحرب الأوروبية أو فى نطاقها الجغرافى . وكان أولهما ظهور حركة الاصلاح الدينى ـ التى بدأت بثورة (مارتن لوثر) على صكوك الغفران البابوية فى عام ١٥١٧م ـ وهو ما أضاف بسرعة بعداً جديداً عنيفاً الى الصراعات التقليدية بين الأسر الحاكمة فى أوروبا . ولأسباب اقتصادية ـ اجتماعية محددة ، اتجه ظهور الاصلاح الدينى البروتستانتى ـ والرد عليه فى شكل الاصلاح الكاثوليكى المضاد للبدع ـ الى فصل النصف الجنوبى لأوروبا عن الشمال ، والى ظهور الطبقات المتوسطة المتمركزة فى المدن من بين النظم الاقطاعية ، على الرغم من وجود العديد من الاستثناءات من مثل هذه الخطوط العامة بطبيعة الحال . غير أن النقطة الأساسية هى أن « العالم المسيحى » قد انقسم ، وأن القارة باتت حينذاك تضم أعداداً كبيرة من الأفراد الذين انخرطوا فى صراع « انتقالى » بشأن المعتقد الدينى . ولم يحدث إلا فى منتصف القرن السابع عشر ـ عندما أفاق الناس على تجاوزات الحروب الدينية وانعدام جدواها ـ ان جاء الاعتراف العام ، وان كان على مضض ، بانقسام أوروبا دينياً .

أما السبب الثانى لنمط الحرب الأكثر اتساعاً وتشابكاً بعد عام ١٥٠٠ ، فقد كان قيام تجمع أسرى حاكم ، من أسرة الهابسبيرج ، لتشكيل شبكة من المناطق التى امتدت من جبل طارق الى المجر ، ومن صقلية الى أمستردام ، وهو ما تجاوز من حيث الحجم أى تجمع شهدته أوروبا منذ عصر شارلمان قبل ذلك بسبعمائة عام . وقد نجح حكام الهابسبيرج المنحدرون أصلاً من النمسا فى أن يضمنوا لأنفسهم الانتخاب المنتظم لمنصب الامبراطور الرومانى المقدس ـ وهو لقب تقلص نفوذه الفعلى كثيراً منذ أوائل العصور الوسطى ، غير أن الأمراء كانوا يسعون اليه لتطلعهم الى أن يلعبوا دوراً أكبر فى شئون ألمانيا والشئون الأوروبية عامة .

وبشكل عملى أكبر ، لم يكن للهابسبيرج نظير فى زيادة مساحات أراضيهم من خلال عمليات التزاوج والتوارث . وقد أدت خطوة واحدة فى هذا الصدد قام بها ماكسميليان الأول ملك النمسا (١٤٩٣م ـ ١٥١٩م) ، والامبراطور الرومانى المقدس من ١٥٠٨م الى ١٥١٩) ، الى اضافة أراضى برغنديا الخصبة الموروثة ومعها أراضى هولندا فى عام ١٤٧٧م . وأدت خطوة أخرى ، فى أعقاب عقد زواج تم فى عام ١٥١٥م ، الى اضافة المناطق الهامة فى المجر وبوهيميا ، على الرغم من أن المجر لم تكن داخل اطار الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وكانت تتمتع بحريات عديدة ، وقد وضع ذلك فى أيدى الهابسبيرج كتلة كبيرة من الأراضى عبر وسط أوروبا . غير أن أكبر خطوة قام بها ماكسميليان فى اطار ربط الأسر الحاكمة بالمصاهرة ، تمثلت فى زواج ابنة فيليب من جوان ابنة فرديناند وايزابيلا ملك وملكة أسبانيا ، اللذين كان زواجهما أصلاً قد جمع فى ملكية واحدة أملاك قشتالة وأراجون (التى اشتملت على نابولى وصقلية) . وكان « وارث تركة » كل هذه الزيجات هو تشارلز ، أكبر أبناء فيليب وجوان . فبعد مولده عام ١٥٠٠ ، أصبح دوقا لبرغنديا وعمره خمسة عشر عاماً ، وأصبح تشارلز الأول ملكاً لأسبانيا بعد ذلك بعام واحد ـ ثم فى عام ١٥١٩ ـ خلف جده ماكسميليان الأول كامبراطور رومانى مقدس وكحاكم لأراضى الهابسبيرج الموروثة فى

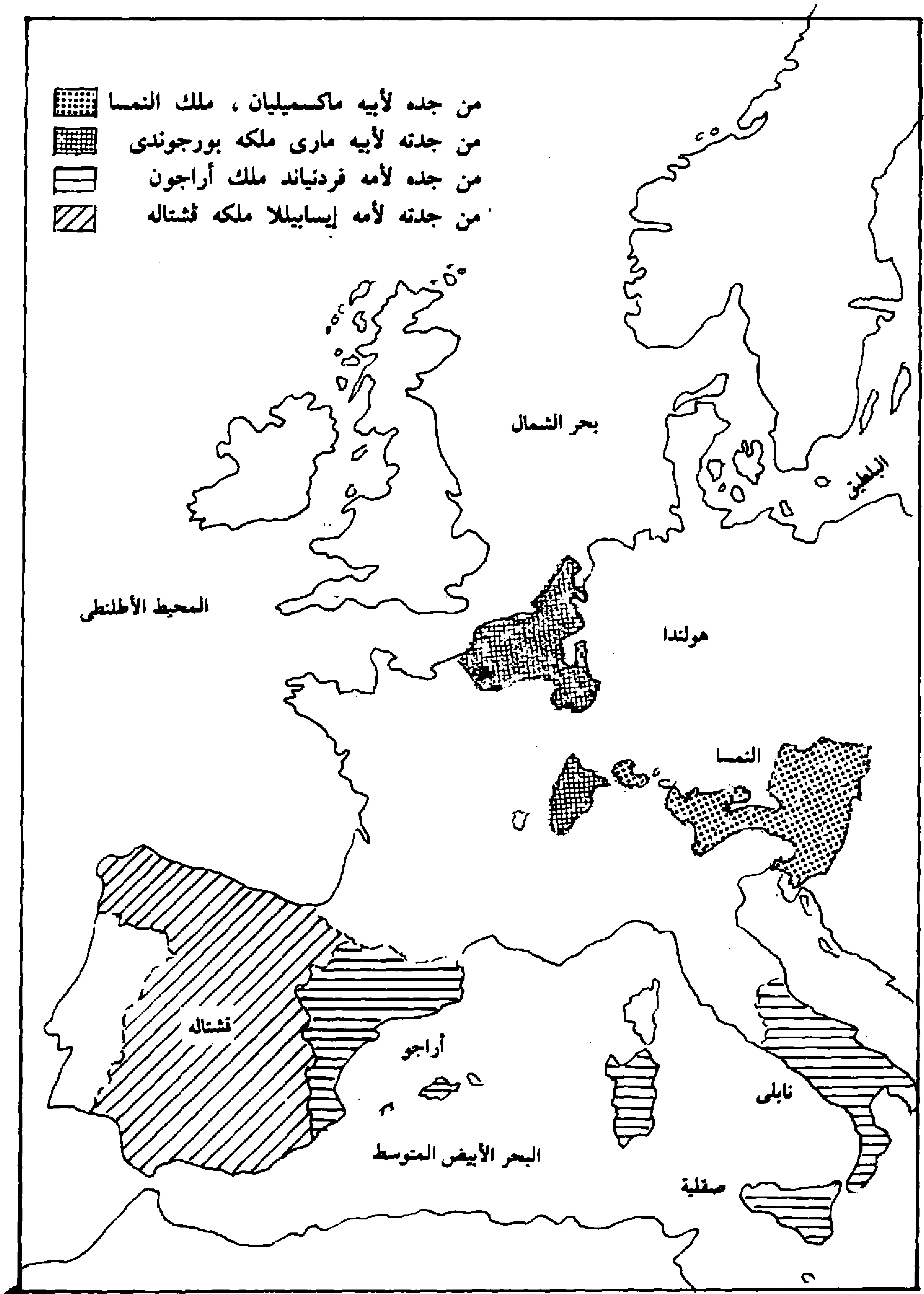
النمسا . وبصفته الامبراطور تشارلز الخامس ، جسد الموروثات الأربعة حتى تنازله عن العرش فى ١٥٥٥ ــ ١٥٥٦ (أنظر الخريطة ٣) . وبعد ذلك بسنوات قليلة فقط ، وفى عام ١٥٢٦ ، أتاحت وفاة الملك لويس ملك المجر ، الذى كان عديم الذرية ، فى معركة موهاكس ضد الأتراك ، للملك تشارلز أن يطالب بعرشى المجر وبوهيميا .

وقد يشير مجرد تباين وانتشار هذه الأراضى ، وهو ما سنقوم بدراسته بمزيد من التفصيل فيما بعد ، الى أن سلطة الهابسبيرج لم يكن من الممكن مطلقاً أن تكون ندا حقيقياً لامبراطوريات آسيا المركزية والموحدة . وحتى فى عشرينيات القرن السادس عشر ، كان تشارلز يسلم أخاه الأصغر فرديناند ادارة الأراضى النمساوية الموروثة والسيادة الأميرية عليها ، وكذلك الممتلكات الجديدة فى المجر وبوهيميا ــ وهو اعتراف قبل تنازل تشارلز عن العرش ، بأن الموروثات الأسبانية والنمساوية لم يكن من الممكن أن تحكم بفاعلية بواسطة شخص واحد . غير أنه لم تكن تلك هى الكيفية التى كان ينظر بها الأمراء والدول الأخرى الى التكتل القوى لدولة الهابسبيرج . فبالنسبة لملوك أسرة الفالواز* فى فرنسا ــ الذين كانوا قد انتهوا لتوهم من تعزيز سلطتهم داخلياً وكانوا يتطلعون الى التوسع فى شبه الجزيرة الايطالية الغنية ــ بدت ممتلكات تشارلز الخامس وقد حاصرت الدولة الفرنسية ــ وليس من قبيل المبالغة القول بأن هدف الفرنسيين الرئيسى فى أوروبا على مدى القرنين التاليين كان هو العمل على كسر شوكة الهابسبيرج . وبالمثل ، نجد أن الأمراء الألمان والأمراء الذين كانوا ينتخبون الامبراطور الرومانى المقدس ، والذين ناضلوا طويلاً ضد تمتع الامبراطور بأية سلطة حقيقية فى داخل ألمانيا ذاتها ، هؤلاء الأمراء تملكهم الذعر عندما رأوا أن مركز تشارلز الخامس قد تعزز بضمه أراضى كثيرة اضافية ، ربما أعطته فى ذلك الوقت الموارد اللازمة لفرض ارادته . وقد كره العديد من البابوات كذلك ، هذا التراكم فى قوة الهابسبيرج ، حتى على الرغم من أنه كان مطلوباً فى الغالب لمحاربة الأتراك والليتوانيين وغيرهم من الخصوم .

ولذلك ، إذا أخذنا فى الاعتبار المنافسات الدائمة التى تملكت منظومة الدول الأوروبية ، نجد أنه كان من غير المحتمل أن يبقى الهابسبيرج دون أن يتحداهم أحد . وقد أدى تزامن هذه الامكانية للصراع فى النزاعات الدينية التى نشأت عن حركة الاصلاح الدينى ، الى تحويل هذه الامكانية الى واقع مرير وممتد لفترة طويلة . ذلك أن الحقيقة هى أن أكثر ملوك الهابسبيرج نفوذاً وقوة على مدى هذا القرن والنصف ــ الامبراطور تشارلز الخامس نفسه وخليفته ، وفرديناند الثانى (١٦١٩م ــ ١٦٣٧م) ، والملكان الأسبانيان فيليب الثانى (١٥٥٦م ــ ١٥٩٨م) وفيليب الرابع (١٦٢١م ــ ١٦٦٥م) أكثر ملوك الهابسبيرج كانوا أيضاً هم الأكثر تشدداً فى الدفاع عن الكاثوليكية . ونتيجة لذلك ، أصبح من غير الممكن بالفعل فصل القوة السياسية عن التيارات الدينية الخاصة بالمنافسات الأوروبية التى اجتاحت القارة فى هذه الفترة . وكما يمكن أن يدرك أى شخص معاصر ، لو كان تشارلز الخامس قد نجح فى سحق أمراء ألمانيا البروتستانت فى أواخر أربعينيات القرن السادس عشر ، لكان ذلك سيعتبر انتصاراً ليس فقط للعقيدة الكاثوليكية ولكن لنفوذ الهابسبيرج أيضاً ــ وكان نفس الشىء يصدق على جهود فيليب الثانى فى قمع القلاقل الدينية فى

---

* بيت ملكى فرنسى حكم من ١٣٢٨ ــ ١٥٨٩ (المترجم)



خريطة ـ ٣ ميراث تشارلز الخامس ـ ١٥١٩

هولندا بعد عام ١٥٦٦ ، كما يصدق ، لهذا الغرض ، على ارسال الاسطول الأسبانى (الأرمادا) لغزو انجلترا فى عام ١٥٨٨ . والخلاصة هى أن المنافسات الوطنية والأسرية الملكية ، قد اختلطت حينذاك بالحماس الدينى وجعلت الرجال يحاربون فى مجالات ربما كانوا يميلون الى الحلول الوسط فيها قبل ذلك .

وحتى والأمر كذلك ، ربما يبدو استخدام عنوان « سعى الهابسبيرج للسيادة » لوصف كامل الفترة منذ تنصيب تشارلز الخامس كامبراطور رومانى مقدس فى ١٥١٩م حتى الاعتراف الأسبانى بالهزيمة فى اتفاقية البرانس فى ١٦٥٩م ، ربما يبدو استخدام هذا العنوان أمراً ينطوى على التعسف . فمن الواضح أن أعداء ملوك الهابسبيرج كانوا يعتقدون بشكل راسخ بأن هؤلاء الأخيرين يسعون الى الهيمنة المطلقة . وهكذا استطاع الكاتب الاليزابيثى فرنسيس بيكون فى عام ١٥٩٥ أن يصف بشكل مثير « طموح وقمع أسبانيا » ، قائلاً :

« ان فرنسا انقلبت رأساً على عقب . . . وتم اغتصاب البرتغال . . . وجرت الاغارة على البلدان الواطئة . . . وفى هذا اليوم جرت محاولة نفس الشىء مع أراجون . . . وتحول الهنود الفقراء من رجال أحرار الى عبيد » .

غير أنه على الرغم من مبالغات بعض وزراء الهابسبيرج الكلامية أحياناً بشأن « المملكة العالمية » ــ لم تكن هناك خطة واعية للهيمنة على أوروبا بطريقة نابليون أو هتلر . فقد كانت بعض عمليات الزواج والخلافة فى أسرة الهابسبيرج المالكة محظوظة ، أو على الأكثر ملهمة ، وليست دليلًا على وجود مخطط طويل الأجل لتوسيع الممتلكات الأقليمية . وفى حالات معينة ــ وعلى سبيل المثال الغزوات الفرنسية المتكررة لشمال ايطاليا ــ كان حكام الهابسبيرج يستفزون ، أكثر من أن يكونوا هم مصدر الاستفزاز . وفى البحر المتوسط بعد أربعينيات القرن السادس عشر ، كانت القوات الأسبانية والامبراطورية توضع مراراً فى حالة دفاع أمام عمليات القوات الاسلامية النشطة .

وعلى الرغم من ذلك ، تبقى حقيقة أنه لو كان حكام الهابسبيرج قد حققوا جميع أهدافهم الاقليمية المحدودة ــ حتى أهدافهم « الدفاعية » ــ لكانت السيادة على أوروبا ستئول اليهم بالفعل . وكانت الامبراطورية العثمانية ستتراجع على طول الساحل الافريقى الشمالى والى خارج شرقى البحر المتوسط . وكانت الهرطقة سيتم قمعها فى داخل ألمانيا . وكانت الثورة فى هولندا سيتم سحقها . وكانت نظم الحكم الموالية ستبقى فى فرنسا وانجلترا . ولم يكن سيبقى خارج نطاق سلطة ونفوذ الهابسبيرج سوى اسكندنافيا وبولندا وروسيا والأراضى التى كانت لا تزال تحت الحكم العثمانى ــ وانتصار الاصلاح الدينى المضاد المصاحب لذلك . وعلى الرغم من أن أوروبا لم تكن ستقترب حتى عندئذ من نمط الوحدة الذى كانت تتمتع به الصين فى عهد المينج ، على الرغم من ذلك كانت المبادىء السياسية والدينية المفضلة لدى المركزين التوأم للهابسبيرج فى مدريد وفيينا ، كانت ستؤدى بدرجة كبيرة الى تآكل التعددية التى ظلت أهم سمات القارة لفترة طويلة .

ويمكن أن نلخص تسلسل الأحداث فى هذا القرن والنصف من الحروب بشكل موجز فى عمل تحليلى كالكتاب الذى بين أيدينا . وربما نجد أن ما يلفت نظر القارىء الحديث أكثر من

أسماء ونتائج المعارك المختلفة (بافيا ، ولوتزن ، وغيرها) هو الأمد الزمنى الطويل للغاية لهذه الصراعات . فقد مضى الصراع ضد الأتراك من عقد الى عقد ، كما استمرت محاولة أسبانيا سحق الثورة فى هولندا من ستينيات القرن السادس عشر وحتى عام ١٦٤٨ ، مع وجود فترة توقف قصيرة فقط ، ويشار الى هذه الحرب فى بعض الكتب على أنها حرب الأعوام الثمانية ، بينما عرف الصراع الكبير متعدد الأبعاد الذى جرى بين الهابسبيرج الأسبان والنمساويين ضد الائتلافات المتعاقبة من الدول المعادية خلال الفترة من ١٦١٨ وحتى اتفاقية سلام (ويستفاليا) عام ١٦٤٨ ، عرف هذا الصراع بأنه حرب الأعوام الثلاثين . وقد أدى ذلك الى تركيز كبير واضح على القدرات النسبية للدول المختلفة على تحمل أعباء الحرب ، سنة بعد سنة ، وعقداً بعد عقد . كما كان ينظر الى أهمية الأسس المادية والمالية للحرب باعتبارها الأكثر حيوية ، وذلك بفعل حقيقة أنه حدثت فى هذه الفترة « ثورة عسكرية » غيرت طبيعة القتال وجعلته أكثر تكلفة عما كان عليه من قبل . أما أسباب هذا التغير وملامحه الرئيسية ، فسوف نناقشها بعد قليل . ولكن حتى قبل الانتقال الى رسم اطار موجز للأحداث ، علينا أن نعرف أيضاً أن المواجهات العسكرية التى حدثت فى عشرينيات القرن السادس عشر (مثلاً) ستبدو صغيرة النطاق جداً ــ فيما يتعلق بالرجال والأموال المستخدمة ــ إذا ما قورنت بتلك المواجهات التى حدثت فى ثلاثينيات القرن السابع عشر .

وقد تركزت السلسلة الأولى من الحروب الرئيسية على ايطاليا ، التى أغرت ثروتها وضعف دويلاتها الملوك الفرنسيين ــ بغزوها مبكراً فى عام ١٤٩٤ ــ وأسفرت ، بنفس القدر من القدرة على التنبؤ ، عن ائتلافات مختلفة للقوى المتنافسة : (أسبانيا ــ الهابسبيرج النمساويون وحتى انجلترا) لاجبار الفرنسيين على الانسحاب . وفى عام ١٥١٩ ، كانت أسبانيا وفرنسا لاتزالان تتعاركان بشأن مطالب الأخيرة فى ميلانو عندما وصلت أنباء انتخاب تشارلز الخامس كامبراطور رومانى مقدس ووراثته لكل الأراضى الأسبانية والنمساوية الخاصة بأسرة الهابسبيرج . وقد دفع هذا التراكم فى ألقاب الخصم العنيد للملك الفرنسى الطموح فرنسيس الأول (١٥١٥ ــ ١٥٤٧) بالأخير الى القيام بسلسلة من التحركات المضادة ، ليس فقط فى ايطاليا ذاتها ، ولكن أيضاً على امتداد حدود برغنديا ، وجنوب هولندا ، وأسبانيا . وقد انتهى انغماس فرنسيس الأول فى ايطاليا بهزيمته وأسره فى معركة بافيا (١٥٢٥) ، ولكن فى غضون أربع سنوات أخرى كان الملك الفرنسى يقود من جديد جيشاً الى ايطاليا ــ وتم التصدى له مرة أخرى من جانب قوات الهابسبيرج . وإذا كان فرنسيس قد تخلى من جديد عن مطالبه فى ايطاليا فى اتفاقية كامبراى عام ١٥٢٩ ، فإنه كان فى حالة حرب مع تشارلز الخامس بشأن تلك المطالب فى ثلاثينيات ، وكذلك أربعينيات القرن السادس عشر .

وبالنظر الى عدم التوازن فى القوات بين فرنسا وبين ممتلكات الهابسبيرج فى ذلك الوقت ، يبدو أنه ربما لم يكن من الصعب على تشارلز الخامس أن يستمر فى سد الطريق أمام هذه المحاولات الفرنسية للتوسع . غير أن هذه المهمة أصبحت أكثر صعوبة ، لأنه مع حمله للقب الامبراطور الرومانى المقدس ، ورث العديد من الخصوم الآخرين . وكان أقوى هؤلاء الخصوم ، الى حد كبير ، هم الأتراك ، الذين لم يتوسعوا فقط عبر السهل المجرى فى عشرينيات القرن السادس عشر (وكانوا يحاصرون ڤيينا فى ١٥٢٩م) ، بل شكلوا أيضاً تهديداً بحرياً لايطاليا ، كما

شكلوا بالاضافة الى القراصنة البربر فى شمال افريقيا تهديداً لسواحل أسبانيا ذاتها . ومما زاد الموقف خطورة كذلك ، التحالف الضمنى غير المقدس الذى قام فى تلك العقود بين السلطان العثمانى وفرنسيس الأول ضد الهابسبيرج ، ففى عام ١٥٤٢م اشترك الاسطولان الفرنسى والعثمانى بالفعل فى الهجوم على نيس .

ومن المناطق الأخرى التى شكلت صعوبة بالنسبة لتشارلز الخامس ، ألمانيا التى تمزقت إرباً بحركة الاصلاح الدينى ، وحيث كان تحدى (لوثر) للنظام القديم يلقى دعماً حينذاك من جانب عصبة من الامارات البروتستانتية . وبالنظر الى مشكلات تشارلز الأخرى ، لا يكون من المثير للدهشة أن تشارلز الخامس لم يتمكن من تركيز طاقاته ، على التحدى الذى شكله لوثر فى ألمانيا حتى بعد منتصف أربعينيات القرن السادس عشر . وعندما قام بذلك ، كان ناجحاً تماماً فى البداية ، وبصفة خاصة عندما قام بهزيمة جيوش الأمراء البروتستانت الرئيسيين فى معركة موهلبرج (١٥٤٧م) . غير أن أى تعزيز لسلطة الهابسبيرج والسلطة الامبراطورية ، كان دائماً يثير قلق منافسى تشارلز الخامس ، الى حد أن أمراء شمال ألمانيا ، والأتراك وهنرى الثانى فى فرنسا (١٥٤٧م ــ ١٥٥٩م) ، بل وحتى الهيئة البابوية سعوا جميعاً الى اضعاف مركزه . وبحلول ١٥٥٢م ، تحركت الجيوش الفرنسية الى داخل ألمانيا لمساندة الولايات البروتستانتية ، التى كانت نتيجة لذلك قادرة على مقاومة الاتجاهات المركزية للامبراطور . وقد تم الاعتراف بذلك فى معاهدة سلام أوجسبيرج (١٥٥٥م) ، التى وضعت نهاية بشكل مؤقت للحروب الدينية فى ألمانيا ، وفى معاهدة كاتوكامبريسيس (١٥٥٩) ، التى أنهت الصراع الفرنسى ــ الأسبانى . كما تم الاعتراف بذلك أيضاً بتنازلات تشارلز الخامس نفسه ــ عام ١٥٥٥م عن منصب الامبراطور الرومانى المقدس لأخيه فرديناند الأول (امبراطور من ١٥٥٥ ــ ١٥٦٤) ، وتنازل تشارلز الخامس فى عام ١٥٥٦ كملك لأسبانيا لابنه فيليب الثانى (١٥٥٦ ــ ١٥٩٨) . وإذا كانت الفروع النمساوية والأسبانية (للهابسبيرج) قد ظلت متصلة بشكل وثيق بعد هذا الوقت ، فان الحال عندئذ أصبح (كما وصفه المؤرخ ماماتى) « من الآن فصاعداً ، ومثل النسر الأسود ذى الرأسين المرسوم فى شعار النبالة الامبراطورى ، أصبح للهابسبيرج رأسان فى فيينا وفى مدريد ، ينظران الى الشرق والى الغرب » .

وفى حين تمتع الفرع الشرقى فى ظل فرديناند الأول وخليفته ما كسميليان الثانى (امبراطور من ١٥٦٤ الى ١٥٧٦) بالسلام النسبى فيما تحت يده من ممتلكات (باستثناء هجوم تركى من ١٥٦٦ الى ١٥٦٧) ، كان الفرع الغربى فى ظل فيليب الثانى فى أسبانيا ، كان أقل حظاً بكثير . فقد كان القراصنة البربر يهاجمون سواحل البرتغال وقشتالة ، ووراءهم كان الأتراك يستأنفون صراعهم من أجل السيطرة على البحر المتوسط . ونتيجة لذلك ، وجدت أسبانيا نفسها ملتزمة مراراً وتكراراً بالدخول فى حروب كبيرة جديدة ضد الامبراطورية العثمانية القوية من حملة ١٥٦٠ الى جربة ، مروراً بالصراع على مالطة فى عام ١٥٦٥ ، وحملة ليبانتو عام ١٥٧١ ، والمعركة الشرسة للسيطرة على تونس ، وحتى الهدنة النهائية فى عام ١٥٨١ . غير أنه فى نفس الوقت بالفعل ، كانت سياسات فيليب الخاصة بعدم التسامح الدينى وبزيادة الضرائب قد أشعلت حالة من السخط فى هولندا التى يملكها الهابسبيرج وحولتها الى ثورة علنية . وقد وُجِه سقوط السلطة الأسبانية هناك ، بحلول منتصف ستينيات القرن السادس عشر ، بإرسال جيش بإتجاه الشمال تحت قيادة دوق

(ألبا) ، ويفرض نوع من التسلط العسكرى ــ وهو ما أثار بدوره مقاومة شاملة فى الأقاليم المحاطة بالبحر والتى يمكن الدفاع عنها فى هولندا وزيلندا ، وأثار قلقاً فى انجلترا وفرنسا وشمال ألمانيا بشأن النوايا الأسبانية . وحتى الانجليز كانوا أكثر اضطراباً عندما ضم فيليب الثانى البرتغالى المجاورة له عام ١٥٨٠ ، بمستعمراتها وبإسطولها . ومع ذلك ، وكما هو الحال مع كل محاولات الهابسبيرج الأخرى لتأكيد (أو لبسط) سلطتهم ، كانت النتيجة المتوقعة هى أن منافسيهم العديدين كانوا يشعرون بالاضطرار الى التدخل لمنع ميزان القوة من الاختلال بدرجة كبيرة . وبحلول ثمانينيات القرن السادس عشر ، اتسع نطاق ما كان فى السابق مجرد تمرد محلى بواسطة الألمان البروتستانت ضد الحكم الأسبانى ، ليصبح صراعاً دولياً جديداً . وفى هولندا ذاتها ، استمرت حرب الحصار ومقاومة الحصار بدون نتائج حاسمة . وعبر القنال الانجليزى ، وفى انجلترا ، تصدت الملكة اليزابيث الأولى لأية تهديدات داخلية (سواء كانت أسبانية أو تحظى بمساندة بابوية) لسلطتها ، وكانت تقدم المساندة العسكرية للمتمردين الهولنديين . وفى فرنسا أدى اضعاف الملكية الى اندلاع حرب أهلية دينية مريرة تصارعت فيها العصبة الكاثوليكية (بمساندة من أسبانيا) ومنافسوها الهوجونوت (بمساندة من اليزابيث والهولنديين) من أجل السيادة . وفى البحر ، قام القراصنة الهولنديون والانجليز بعرقلة خط الامداد الأسبانى الى هولندا ، ونقلوا الحرب بعيداً الى غرب افريقيا و (الكاريبى) .

وفى بعض فترات الصراع ، وخصوصاً فى أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن السادس عشر ، بدا الأمر وكأن الحملة الأسبانية القوية ستنجح ، ففى سبتمبر ١٥٩٠ ، على سبيل المثال ، كانت الجيوش الأسبانية تعمل فى لانجودوك* وبريتانى** ، وكان جيش آخر تحت قيادة القائد الشهير (دوق : بارما) يزحف على باريس من الشمال . وعلى الرغم من ذلك ، كانت خطوط القوات المضادة للأسبان قد تماسكت ، حتى أمام هذا النوع من الضغط . فقد كان هنرى (الثالث) ملك نافارى ــ وهو هوجونوت فرنسى ذو شخصية جذابة وكان يطالب بعرش فرنسا ــ (كان هنرى) مرناً (الى حد أنه) تحول من البروتستانتية الى الكاثوليكية لكى يعزز مطالبه ــ وقاد بعد ذلك جانباً متزايداً من الأمة الفرنسية ضد الغزاة الأسبان وضد العصبة الكاثوليكية التى اهتزت الثقة فيها . وبحلول عام ١٥٩٨ ، وفى معاهدة سلام (فيرفين) ــ فى عام وفاة فيليب الثانى ملك أسبانيا ــ وافقت مدريد على التخلى عن كل تدخل فى فرنسا . وفى ذلك الوقت أيضاً كانت انجلترا آمنة أيضاً فى ظل حكم اليزابيث . وفشل الاسطول العظيم (الأرمادا) فى عام ١٥٨٨ ، وكذلك محاولتان أسبانيتان لاحقتان للغزو ، فشلاً ذريعاً ــ مثلما فشلت محاولة استغلال تمرد كاثوليكى فى أيرلندا ، التى كانت جيوش اليزابيث تعيد غزوها بشكل مستمر . وفى عام ١٦٠٤ ، وبعد وفاة كل من فيليب الثانى واليزابيث ، توصلت أسبانيا وانجلترا الى سلام توفيقى . واستغرق الأمر خمس سنوات أخرى حتى هدنة ١٦٠٩ ، قبل أن تتفاوض مدريد مع المتمردين الهولنديين من أجل السلام ، ولكن قبل ذلك بوقت طويل كان واضحاً أن القوة الأسبانية غير كافية لسحق هولندا ، سواء

---

* اقليم ومقاطعة سابقة فى جنوب فرنسا (المترجم)

** اقليم ومقاطعة سابقة شمال غرب فرنسا (المترجم)

بالبحر أو من خلال الدفاعات الأرضية (والمائية) القوية المجهزة بجيش (موريس) أمير ناسو* الهولندى الكفء . وقد أكد من جديد الوجود المستمر للدول الثلاث ، فرنسا وانجلترا والمقاطعات المتحدة لهولندا ، واستعداد كل منها للتصدى لمطالب الهابسبيرج فى المستقبل ، ان أوروبا عام ١٦٠٠ م سوف تتكون من أمم عديدة وليس من أمة واحدة مهيمنة .

وحدثت الموجة الرئيسية الثالثة للحروب التى هزت أوروبا فى هذه الفترة بعد عام ١٦١٨ ، وكانت وطأتها ثقيلة على ألمانيا . لقد تجنبت أراضى ألمانيا صراعاً دينياً شاملاً فى أواخر القرن السادس عشر ، ولم يكن ذلك إلا بسبب ضعف سلطة وفطنة رودلف الثانى (الامبراطور الرومانى المقدس من ١٥٧٦ الى ١٦١٢) وتجدد التهديد التركى فى حوض الدانوب (١٥٩٣ ــ ١٦٠٦) . غير أنه وراء واجهة الوحدة الألمانية ، كانت القوى الكاثوليكية والبروتستانتية المتنافسة تناور لكى يعزز كل منها مركزه ويضعف مركز خصومه . وبحلول القرن السابع عشر ، زادت حدة التنافس بين الاتحاد الانجيلى (البروتستانتى) الذى تأسس عام ١٦٠٨ وبين العصبة الكاثوليكية (١٦٠٩) . وبالاضافة الى ذلك ، وبسبب أن الهابسبيرج الأسبان كانوا يساندون بقوة أبناء عمومتهم النمساويين ، وبسبب أن رئيس الاتحاد الانجيلى ، الناخب الامبراطورى فريدريك الرابع ، كانت له روابط مع كل من انجلترا وهولندا ، بسبب ذلك بدت معظم دول أوروبا وكأنها تستعد لتسوية نهائية لعداواتها السياسية ــ الدينية .

ولذلك نجد أن ثورة ١٦١٨ التى قامت بها الاقطاعيات البروتستانتية فى بوهيميا ضد حاكمها الكاثوليكى الجديد فرديناند الثانى (الامبراطور من ١٦١٩ ــ ١٦٣٧) ، أعطت الشرارة اللازمة لبدء جولة جديدة من الصراعات الدينية الشرسة : حرب الثلاثين عاماً من ١٦١٨ ــ ١٦٤٨ . وفى المراحل الأولى من هذا الصراع ، حققت قوات الامبراطور نجاحاً طيباً ، وساعدها بشكل بارع جيش أسبانى تابع للهابسبيرج بقيادة الجنرال سبنيولا . ولكن ، وكنتيجة لذلك ، دخلت مجموعة قوات دينية وغير دينية متغايرة الأصول الى حلبة الصراع ، وكان ذلك من جديد من أجل تعديل الموازين فى الاتجاه المعاكس . ودخل الهولنديون الذين أنهوا هدنة ١٦٠٩ مع أسبانيا فى عام ١٦٢١ ، الى أراضى الراين لمواجهة جيش سبنيولا . وفى عام ١٦٢٦ ، قامت قوة دانماركية بقيادة الملك كريستيان الرابع بغزو ألمانيا من الشمال . ومن وراء الستار سعى رجل الدولة الفرنسى ذو النفوذ ، الكاردينال ريتشيليو الى خلق المتاعب للهابسبيرج حيثما استطاع . غير أنه لم تحقق أى من هذه التحركات العسكرية أو الدبلوماسية المضادة نجاحاً كبيراً ، وفى أواخر عشرينيات القرن السابع عشر ، بدا أن وولينشتاين ، الملازم القوى للامبراطور فرديناند ، فى طريقه الى فرض سلطة مركزية شاملة على ألمانيا ، تمتد شمالاً حتى شواطىء البلطيق .

ومع ذلك ، لم يؤد هذا التراكم السريع للسلطة الامبراطورية إلاّ الى دفع الأعداء الكثيرين لأسرة الهابسبيرج الحاكمة الى بذل أقصى ما بوسعهم . وفى أوائل ثلاثينيات القرن السابع عشر ، كان أكثر هؤلاء حسماً هو الملك السويدى الجذاب والقوى جوستاف أدولف الثانى

---

* أمير هولندى ، جنرال ورجل دولة (١٥٦٧م ــ ١٦٢٥م) .

(١٦١١ ـ ١٦٣٢) ، الذى دخل جيشه جيد التدريب الى شمال ألمانيا عام ١٦٣٠ ، ثم اندفع بعد ذلك جنوباً الى أرض الراين وبافاريا فى العام التالى . وعلى الرغم من أن جوستاف نفسه قد قتل فى معركة لوتزين فى ١٦٣٢ ، لم يقلص ذلك بأية حال من الدور السويدى الهام فى ألمانيا ـ أو الأبعاد الكلية للحرب بالفعل . وبالعكس ، نجد أنه بحلول عام ١٦٣٤ ، قرر الأسبان ، فى عهد فيليب الرابع (١٦٢١ ـ ١٦٦٥) ووزيره الأول الكونت ـ دوق أوليفارز ، أن يساعدوا أبناء عمومتهم النمساويين بصورة أكبر من ذى قبل ، غير أن ارسالهم جيشاً أسبانياً قوياً الى أرض الراين بقيادة الجنرال كاردينال انفانتى ، أجبر بدوره ريتشيليو على أن يقرر التدخل الفرنسى المباشر ، وأن يأمر قواته بعبور مختلف الحدود عام ١٦٣٥ . وكانت فرنسا ، لسنوات عديدة سابقة ، تتزعم بشكل ضمنى وغير مباشر الائتلاف المضاد للهابسبيرج ، وترسل الدعم لكل من يحارب القوات الأسبانية والامبراطورية . والآن صار الصراع مكشوفاً ، وبدأ كل ائتلاف فى تعبئة المزيد من الجنود والأسلحة والأموال . ومن ثم أصبحت لغة التخاطب أكثر صرامة . وقد كتب أوليفارز فى عام ١٦٣٥ ، وهو يخطط للغزو الثلاثى لفرنسا فى العام التالى ، يقول : « اما أن نخسر كل شىء أو تصبح قشتالة سيدة العالم » .

بيد أن غزو مساحة كبيرة كفرنسا كان يفوق القدرات العسكرية لقوات الهابسبيرج ، التى اقتربت لفترة قصيرة من باريس لكنها سرعان ما انتشرت بصعوبة عبر أوروبا . وكانت القوات السويدية والألمانية تضغط على الجيوش الامبراطورية فى الشمال . وكان الهولنديون والفرنسيون يحيطون (كالكماشة) بهولندا الأسبانية . وعلاوة على ذلك ، أدت ثورة قام بها البرتغاليون فى عام ١٦٤٠ الى تحويل سيل مستمر من القوات والموارد الأسبانية من شمال أوروبا الى مناطق أقرب الى الوطن ، رغم أنها لم تكن كافية أبداً لتحقيق اعادة توحيد شبه الجزيرة . وبالفعل ، ومع وجود تمرد مواز لذلك قام به سكان كتالونيا ـ وساعده الفرنسيون بكل ترحاب ـ كان خطر حدوث تفكك فى الوطن الأسبانى قائماً بحلول أوائل أربعينيات القرن السابع عشر . وفيما وراء البحار ، وجهت الحملات البحرية الهولندية ضرباتها الى البرازيل ، وأنجولا ، وسيلان محولة الصراع الى ما وصفه بعض المؤرخين بأنه أول حرب عالمية . وإذا كانت هذه الأعمال الأخيرة قد حققت مكاسب لهولندا ، فإن معظم المتحاربين الآخرين كانوا يعانون كثيراً فى ذلك الوقت من المجهود الحربى المستمر لسنوات طويلة ، وأصبحت جيوش أربعينيات القرن السابع عشر أصغر من جيوش ثلاثينيات نفس القرن ، وكانت المتطلبات المالية للحكومات هى الأكثر الحاحاً ، كما كان صبر الناس ينفد بدرجة أكبر واحتجاجاتهم تأخذ صورة أكثر عنفاً . ومع ذلك ، وبسبب الطبيعة المتشابكة للصراع على وجه التحديد ، كان من الصعب على أى مشارك فيه أن ينسحب . وكانت ولايات ألمانية بروتستانتية عديدة ستفعل ذلك ، إذا ما تأكدت أن الجيوش السويدية ستوقف اطلاق النار هى الأخرى وتعود الى وطنها ، وكان (أوليفارز) ورجال الدولة الأسبان الآخرون سيتفاوضون على عقد هدنة مع فرنسا ، غير أن الأخيرة لم تكن لتتخلى عن الهولنديين . وسارت عدة مفاوضات سلام سرية على مستويات مختلفة فى خط مواز للحملات العسكرية على الجبهات المختلفة ، وكانت كل دولة تطمئن نفسها بفكرة أن انتصاراً آخر سوف يعزز مطالبها فى التسوية العامة .

وكانت نهاية حرب الثلاثين عاماً ، لذلك ، مسألة غير مرتبة . فقد دخلت أسبانيا فجأة فى سلام مع الهولنديين فى أوائل ١٦٤٨ ، معترفة فى النهاية باستقلالهم ، ولكن تم ذلك بحرمان فرنسا من حليف لها ، واستمر الصراع بين الفرنسيين والهابسبيرج . وأصبح الصراع فرنسياً ـ أسبانياً محضاً فى وقت لاحق من نفس العام عندما حققت معاهدة سلام ويستفاليا فى (١٦٤٨) الهدوء لألمانيا ، وأتاحت للهابسبيرج النمساويين الخروج من الصراع . وبينما حققت دول وحكام فرادى مكاسب معينة (وعانوا من خسائر معينة) ، نجد أن جوهر تسوية ويستفاليا كان هو الاعتراف بالتوازن الدينى والسياسى فى داخل الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ومن ثم تأكيد الحدود المفروضة على السلطة الامبراطورية . وقد ترك ذلك أسبانيا وفرنسا منهمكتين فى حرب ذات صلة تامة بالمنافسات الوطنية وليست لها أية صلة بالدين ـ مثلما أظهر الوزير الفرنسى مازارين ، خليفة ريتشيليو ، بوضوح فى عام ١٦٥٥ بتحالفه مع انجلترا البروتستانتية فى عهد كرومويل لتوجيه الضربات التى أجبرت الأسبان فى النهاية على الجنوح الى السلام . ولم تكن شروط معاهدة البرانس (١٦٥٩) قاسية بشكل خاص ، غير أن اجبارها أسبانيا على التفاهم مع عدوها الرئيسى ، جعلها تكشف أن عصر هيمنة الهابسبيرج فى أوروبا قد ولى . وكان كل ما بقى « كهدف حرب » بالنسبة لحكومة فيليب الرابع حينئذ هو الحفاظ على الوحدة الأيبيرية ، بل وحتى ذلك ، تم التخلى عنه فى عام ١٦٦٨ ، عندما تم الاعتراف رسمياً باستقلال البرتغال . وهكذا بقى التفتت السياسى للقارة على ما كان عليه الى حد كبير عند ولاية تشارلز الخامس فى ١٥١٩ ، رغم أن أسبانيا ذاتها كان مقدراً لها أن تعانى من المزيد من عمليات التمرد وفقدان الأراضى مع وصول القرن السابع عشر الى نهايته (أنظر خريطة ٤) ـ دافعة بذلك ثمن توسعها الاستراتيجى المبالغ فيه منذ البداية .

مواطن القوة ومواطن الضعف فى كتلة الهابسبيرج

لماذا فشل الهابسبيرج ؟ . ان هذا الموضوع واسع جداً ، وكانت العملية طويلة الى حد أنه لا يفيد كثيراً أن نبحث عن أسباب شخصية مثل جنون الامبراطور رودلف الثانى ، أو عدم كفاءة فيليب الثالث ملك أسبانيا . ومن الصعب أيضاً القول بأن أسرة الهابسبيرج الحاكمة وكبار المسئولين فيها كانوا غير أكفاء ، وبصفة خاصة عندما ينظر المرء الى اخفاقات العديد من الملوك الانجليز والفرنسيين المعاصرين ، والى فساد وحماقة بعض الأمراء الألمان . وتبدو المعضلة أصعب عندما يتذكر المرء التراكم الضخم للقوة المادية المتاحة لأسرة الهابسبيرج .

وراثة تشارلز الخامس لعروش أربع أسر حاكمة : قشتالة وأراجون وبرغنديا والنمسا ، وما أعقب ذلك من حيازة أسرته لعروش بوهيميا والمجر والبرتغال ، بل وحتى انجلترا لفترة قصيرة ـ وتزامن هذه الأحداث مع غزو أسبانيا واستغلالها للعالم الجديد ـ كل ذلك أتاح لأسرة الهابسبيرج ثروة من الموارد لم تتوفر لأية دولة أوروبية أخرى .

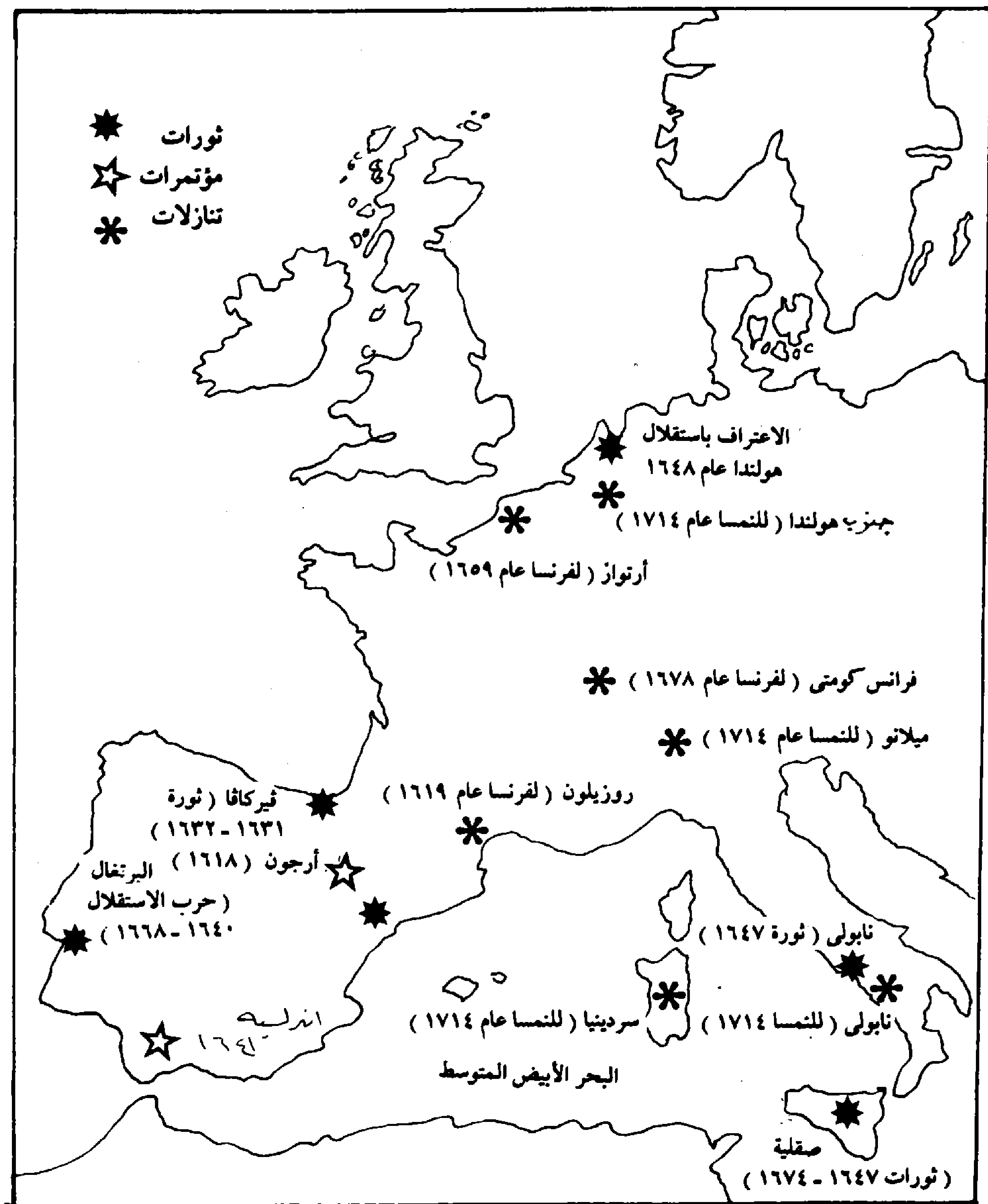
وإذا أخذنا فى الاعتبار الثغرات والأخطاء العديدة فى الاحصاءات المتاحة ، فإنه يجب على المرء ألا يعول كثيراً على الأرقام السكانية لهذه الفترة ، ولكن سيكون من الانصاف أن نفترض أن حوالى ربع سكان أوروبا الحديثة فى أوائل عهدها كانوا يعيشون فى أراضى يحكمها الهابسبيرج .

ومع ذلك ، تعد مثل هذه الاجماليات التقريبية* ، أقل أهمية من ثروة الأقاليم المعينة ، حيث يبدو هنا أن ميراث الأسرة الحاكمة كان موفور الحظ من الثروة .

وقد كانت هناك خمسة مصادر رئيسية للموارد المالية للهابسبيرج ، الى جانب العديد من المصادر الأصغر . وحتى ذلك الوقت ، كان المصدر الأكثر أهمية هو ميراث قشتالة الأسبانية ، حيث كانت تحكم حكماً مباشراً وكانت الضرائب المنتظمة من مختلف الأنواع (ضريبة المبيعات ، والضريبة « الصليبية » على الممتلكات الدينية) تتنازل عنها الهيئة التشريعية والكنيسة لصالح التاج . وبالاضافة الى ذلك ، كانت هناك أغنى منطقتين تجاريتين فى أوروبا ــ الولايات الايطالية والأراضى الواطئة ــ وكان بمقدورها توفير أموال كثيرة نسبياً من ثروتهما التجارية ورأس المال المنقول . وكان المصدر الرابع ، الذى زادت أهميته بمرور الوقت ، هو العائد من الامبراطورية الأمريكية . وقد وفر « الخمس الملكى » من معدنى : الفضة والذهب المستخرجين من هناك ، وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية والأموال التى تجبيها الكنيسة فى العالم الجديد ، وفر كل ذلك ربحاً كبيراً لملوك أسبانيا ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، حيث كانت الثروات الأمريكية التى تقع فى أيدى الأفراد ، سواء الأسبانيون أو الفلمنكيون أو الايطاليون ، تساعد هؤلاء الأفراد على رفع الضرائب الرسمية المتزايدة المفروضة عليهم ، وفى أوقات الطوراىء كان الملك يستطيع دائماً أن يقترض بكثرة من الصيارفة على أمل أن يسدد ديونه عندما يصل اسطول الفضة . ولابد أن نضع فى الحسبان حقيقة أن أراضى الهابسبيرج كانت تضم البيوت المالية والتجارية الرئيسية ــ بجنوب ألمانيا وبمدن ايطالية معينة وبمنطقة أنتويرب ــ بإعتبارها ميزة اضافية ومصدراً رئيسياً خامساً للدخل . وقد كان ذلك المصدر بالتأكيد أقرب الى النوال من العوائد القادمة من ألمانيا مثلاً ، حيث لم يكن الأمراء والمدن الحرة الممثلة فى الرايخستاج تقر ارسال أموال الى الامبراطور إلا إذا كان الأتراك على الأبواب .

وفى عصر ما بعد الاقطاع ، حيث لم يعد من المتوقع قيام الفرسان بخدمة عسكرية فردية (فى معظم البلدان على الأقل) أو قيام المدن الساحلية بتوفير أية سفينة ، كان توفر المبالغ النقدية السائلة وحيازة أرصدة جيدة أمراً أساسياً للغاية لأية دولة منغمسة فى الحرب . فلم يكن بالمستطاع تعبئة السفن اللازمة والمواد المستخدمة فيها ، والأسلحة والمواد الغذائية فى اطار اقتصاديات السوق لتجهيز أسطول للقتال إلا بالتحويل المباشر (أو بالوعد بالدفع) ، ولم يكن من الممكن ابعاد الجنود التابعين لأى شخص عن التمرد وتوجيه طاقاتهم نحو الخصم إلا بتوفير المؤن والأجور لهم على أساس منتظم بدرجة معقولة . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من أن هذا العصر كان يعتبر بشكل عام عصر نشوء « الدولة ــ القومية » فى أوروبا الغربية ، نجد أن جميع الحكومات كانت تعتمد بشكل مكثف على المرتزقة الأجانب لزيادة حجم جيوشها . وكان حظ الهابسبيرج فى هذا الشأن موفوراً أيضاً ، فقد تمكنوا من تجنيد الأفراد بسهولة فى ايطاليا والأراضى الواطئة ، وكذلك فى أسبانيا وألمانيا ، وعلى سبيل المثال : جيش الفلاندرز الشهير ، كان يتكون من ست جنسيات

* كرقم تقريبى ، يكون ربع السكان هو حوالى ٢٥ ملايين من اجمالى سكان أوروبا البالغ ١٠٥ مليوناً فى عام ١٦٠٠ .



الخريطة رقم ٤ - انهيار سلطة الحكم الاسبانى فى أوروبا .

رئيسية موالية بدرجة كبيرة للقضية الكاثوليكية ، لكنها كانت تحتاج مع ذلك الى دفع المرتبات بشكل منتظم . وفيما يتعلق بالمجال البحرى ، كان بامكان ميراث الهابسبيرج أن يفرز تجمعاً ضخماً من السفن المقاتلة ، ففى أواخر سنوات فيليب الثانى مثلاً ، تمكنت السفن الشراعية الخاصة بالبحر المتوسط ، والسفن الضخمة من جنوة ونابولى ، والأسطول البرتغالى الكبير ، من تعزيز أساطيل قشتالة وأراجون .

بيد أنه ربما كانت أكبر ميزة عسكرية يمتلكها الهابسبيرج خلال تلك الأعوام المائة والأربعين ، تتمثل فى المشاة المدربين فى أسبانيا . فقد جعل البنيان الاجتماعى والمناخ الفكرى من قشتالة منطقة مثالية للتجنيد ، فهناك ، كما يذكر (لينش) « أصبحت الجندية مهنة رائجة ومربحة ليس فقط للطبقة الأرستقراطية ولكن للسكان ككل » . وبالاضافة الى ذلك ، أدخل جونزالو قائد قرطبة ، المعروف بإسم « الكابتن العظيم » ، تغييرات في تنظيم المشاة فى أوائل القرن السادس عشر ، ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف حرب الثلاثين عاماً ، كانت وحدة المشاة الأسبانية هى أكثر الوحدات فعالية فى ميادين القتال فى أوروبا . وبهذه الانساق المتكاملة المكون كل منها من ثلاثة آلاف من حملة الرماح وحملة السيوف وحملة البنادق ، المدربين لتوفير المساندة المتبادلة ـ اكتسح الجيش الأسبانى خصوماً لا يمكن حصرهم وقلص كثيراً من شهرة ـ وفعالية ـ سلاح الفرسان الفرنسى وكتائب حملة الرماح السويسرية . وحتى وقوع معركة نورد لينجن (١٦٣٤) ، قاومت مشاه الكاردنيال ـ انفانتى ، خمسة عشر هجوماً للجيش السويدى الرهيب ، وبعد ذلك تقدمت ـ مثل جنود ويلينجتون فى ووترلو ـ الى الأمام لسحق أعدائها . وفى روكروا (١٦٤٣) حارب الأسبان حتى الموت رغم أن الفرنسيين كانوا يحاصرونهم . وهنا بالفعل كانت توجد واحدة من أقوى الدعامات فى صرح الهابسبيرج ، والمهم هو أن القوة الأسبانية لم تنكسر بشكل واضح إلا فى منتصف القرن السابع عشر عندما كان جيشها يتكون أساساً من المرتزقة الألمان والايطاليين والأيرلنديين مع عدد أقل كثيراً من المحاربين القادمين من قشتالة .

غير أنه مع كل هذه المزايا ، لم يتمكن تحالف الأسرة المالكة الأسبانية ـ النمساوية من السيادة مطلقاً . فرغم أن مواردها المالية والعسكرية كانت ضخمة بالنسبة لمعاصريها ، لم تكن هذه الموارد كافية أبداً لتلبية الاحتياجات الضرورية . وكان هذا النقص الخطير نفسه راجعاً الى ثلاثة عوامل تفاعلت فيما بينها طوال الفترة بكاملها ـ ولذا تعتبر نتيجة ، تقدم دروساً رئيسية لدراسة الصراع المسلح .

وكان أول هذه العوامل ، والذى ذكر باختصار من قبل ، هو « الثورة العسكرية » فى بداية عهد أوروبا الحديثة ، أى الزيادة الهائلة فى نطاق ونفقات وتنظيم الحروب التى حدثت فى المائة والخمسين عاماً التى أعقبت عشرينيات القرن السادس عشر تقريباً . وكان هذا التغير ذاته ، نتيجة لعوامل (تكتيكية) وسياسية و (ديموغرافية) مختلفة ومتداخلة . وكان معنى الضربات التى وجهت الى هيمنة الفرسان على ميدان القتال ـ أولاً من جانب حملة الرماح السويسريين وبعد ذلك من جانب التشكيلات المختلطة من حملة الرماح وحملة السيوف وأقواس الرمى والبنادق ـ كان معنى ذلك أن المشاة أصبحت تشكل الجزء الأكبر والأكثر أهمية فى أى جيش . وتعززت هذه النتيجة باستحداث (الخط الايطالى) ، وهو ذلك النظام المتطور لتحصينات المدن والحصون المذكور فى

الفصل السابق . وكان تجهيز مثل هذه الأنظمة الدفاعية بالرجال ، أو محاصرتها ، يتطلب عدداً كبيراً جداً من الجنود . وبطبيعة الحال ، وفى أية حملة كبرى ، كان القائد حسن التنظيم ، يستخدم ، بنجاح ، أعداداً كبيرة من الفرسان والمدفعية أيضاً ، غير أن هذين السلاحين كانا أقل تواجداً فى كل وقت وفى كل مكان ، من أنساق الجنود الراجلين ، ولم يحدث عندئذ أن قامت الأمم بالغاء قوات الفرسان فيها ، ولكن نسبة المشاة فى جيوشها ارتفعت بصورة ملحوظة ، ولأن الجنود الراجلين كان من الأرخص تجهيزهم وتغذيتهم ، كان بالامكان تجنيدهم بأعداد أكبر ، وخصوصاً فى ظل تزايد سكان أوروبا . وكل ذلك قد وضع قيوداً تنظيمية كبيرة أمام الحكومات ، غير أنها لم تكن هائلة الى حد أن تطغى بالضرورة على ادارات « الملكيات الجديدة » فى الغرب ــ تماماً مثلما أن الزيادة الكبيرة فى حجم الجيوش لم تكن بالضرورة تجعل مهمة القائد العسكرى مستحيلة ، شريطة أن يكون لقواته هيكل قيادة جيد وأن تكون هذه القوات مدربة تدريباً جيداً .

وربما يقدم جيش امبراطورية أسبانيا أفضل مثال على « الثورة العسكرية » فى التطبيق . وكما يقول مؤرخها : « ليس هناك دليل على أن أية دولة واحدة تمكنت من نشر أكثر من ٣٠ ألف جندى فى الصراع الفرنسى ــ الأسبانى على ايطاليا قبل عام ١٥٢٩ ، ولكن : فى ١٥٣٦ ــ ١٥٣٧ ، قام الامبراطور تشارلز الخامس بتعبئة ٦٠ ألف رجل فى لومبارديا وحدها للدفاع عن غزوه الحديث لميلانو ومن أجل غزو منطقة بروفانس الفرنسية . وفى عام ١٥٥٢ ، وفى هجوم على جميع الجبهات فى وقت واحد ــ فى ايطاليا ، وألمانيا وهولندا وأسبانيا ، وفى الأطلنطى والبحر المتوسط ــ جمع تشارلز الخامس ١٠٩ آلاف رجل فى ألمانيا وهولندا ، و ٢٤ ألفاً آخرين فى لومبارديا وأكثر من ذلك فى صقلية ونابولى وأسبانيا . ولابد أن الامبراطور كان يوجد تحت قيادته ، ومن ثم كان ينفق على حوالى ١٥٠ ألف رجل . واستمر الاتجاه فى التصاعد . ففى عام ١٥٧٤ ، بلغ عدد جيش الفلاندرز الأسبانى وحده ٨٦ ألف رجل ، بينما أمكن لفيليب الرابع بعد ذلك بنصف قرن فقط أن يعلن بفخر أن القوات المسلحة الموجودة تحت امرته فى عام ١٦٢٥ بلغت ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف رجل . وفى جميع هذه الجيوش كانت الزيادة الفعلية فى الأعداد تحدث فى المشاة ، وبصفة خاصة فى حملة الرماح .

وكان ما يحدث على البر ، يحدث ما يوازيه الى حد كبير فى البحر ، فقد تفاعلت عملية التوسع فى التجارة البحرية (لاسيما عبر المحيطات) ، والمنافسات بين الأساطيل المختلفة فى القنال الانجليزى ، والمحيط الهندى أو قبالة أسبانيا ، والتهديدات التى فرضها القراصنة البربر ، وأساطيل السفن العثمانية ، تفاعلت جميعاً مع (تكنولوجيا) بناء السفن الجديدة ، لصناعة سفن أكبر ومسلحة بشكل أفضل . وفى تلك الأيام ، لم يكن هناك فصل تام بين سفينة حربية وسفينة تجارية ، وبالفعل كانت جميع السفن التجارية كبيرة الحجم تحمل مدافع من أجل التصدى للقراصنة وغيرهم من المشتغلين بالسلب والنهب . غير أنه كان هناك اتجاه الى بناء أساطيل ملكية ، بحيث يمتلك الملك على الأقل عدداً من السفن الحربية بشكل منتظم تشكل القلب الذى يلتف حوله أسطول كبير من السفن التجارية والسفن الحربية الشراعية والقوارب الصغيرة فى زمن الحرب . وقد قدم الملك هنرى الثامن ملك انجلترا مساندة كبيرة لهذا المخطط ، بينما كان تشارلز الخامس يميل الى تجنيد الغليونات والسفن الكبيرة المملوكة ملكية خاصة فى ممتلكاته الأسبانية

والايطالية بدلاً من بناء أسطول خاص به . ولم يكن بمقدور فيليب الثانى أن يتحمل هذا الترف وقد تعرض لضغط أشد فى البحر المتوسط ومن بعده فى الاطلنطى . واضطر الى أن ينظم برنامجاً ضخماً لبناء السفن الشراعية الكبيرة فى برشلونة ونابولى وصقلية وأن ينفق عليه ، وبحلول عام ١٥٧٤ ، كان فيليب الثانى يدعم ما اجماليه ١٤٦ سفينة ، وهو عدد يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل ذلك باثنى عشر عاماً . وقد استلزم اندلاع الحرب فى الأطلنطى خلال العقد اللاحق ، جهداً أكبر هناك : فقد تطلب الأمر سفناً حربية تجوب المحيط لحماية الطرق الى جزر الهند الغربية ، والى الشرق (بعد استيعاب البرتغال فى ١٥٨٠) ، ولحماية الساحل الأسبانى من الغارات الانجليزية ، وأخيراً لارسال جيش غازٍ للجزر البريطانية . وبعد الصلح الانجليزى ـ الأسبانى فى ١٦٠٤ ، كانت أسبانيا لا تزال تحتاج الى اسطول كبير لصد الهجمات الهولندية فى أعالى البحار وللابقاء على الاتصالات مع الفلاندرز . وعقداً بعد عقد ، أصبحت مثل هذه السفن الحربية أثقل تسليحاً وأكثر تكلفة .

وكانت هذه النفقات المتزايدة للحرب هى التى كشفت عن الضعف الحقيقى لنظام الهابسبيرج . وكان التضخم العام ـ الذى شهد ارتفاع أسعار الغذاء خمسة أضعاف وأسعار المواد الصناعية ثلاثة أضعاف فيما بين ١٥٠٠ و ١٦٣٠ ـ كان هذا التضخم بمثابة ضربة شديدة للغاية ، للتمويل الحكومى ، وتفاقم الأمر بمضاعفة حجم الجيوش والأساطيل مرات عديدة . ونتيجة لذلك ، انخرط الهابسبيرج فى صراع مستمر تقريباً من أجل الوفاء بمتطلباتهم . وقد وجد تشارلز الخامس ، فى أعقاب حملاته المختلفة فى أربعينيات القرن السادس عشر ضد الجزائريين والفرنسيين والبروتستانت الألمان ، أن دخله المعتاد والاستثنائى لا يمكن أن يغطى هذه النفقات بأية حال ، فكان يرهن عوائده لسنوات قادمة لدى الصيارفة . ولم يكن بالامكان تدبير الأموال اللازمة للحرب ضد الأمراء البروتستانت إلا بإجراء يائس لمصادرة الثروة فى جزر الهند والاستيلاء على كل العملة النقدية فى أسبانيا . وقد تكلفت حملة تشارلز الخامس فى ميتز عام ١٥٥٢ وحدها ٢٫٥ مليون بندقى* ـ وهو ما يوازى حوالى عشرة أمثال الدخل المعتاد للامبراطور من الأمريكتين فى ذلك الوقت . ولا عجب أنه لجأ مراراً الى جمع قروض جديدة بشروط أسوأ دائماً ، فمع تدهور الائتمان الخاص بالتاج ، ارتفعت أسعار الفائدة التى يحصلها الصيارفة ، الى حد أن الكثير من العائد العادى كان يستخدم فى مجرد دفع الفائدة المستحقة على ديون سابقة . وعندما تنازل تشارلز عن العرش ، أورث فيليب الثانى دينا أسبانيا رسمياً قدره حوالى ٢٠ مليون بندقى .

وقد ورث فيليب أيضاً حالة حرب مع فرنسا ، غير أنها كانت حرباً مكلفة للغاية الى حد أن التاج الأسبانى اضطر الى اعلان افلاسه ، وعند هذا الحد ، انهارت أيضاً بيوت صرافة كبرى مثل الـ (فوجرز) . ولم يكن هناك عزاء كبير فى أن فرنسا اضطرت هى الأخرى الى الاعتراف بافلاسها فى نفس العام ـ وهو السبب الرئيسى فى موافقة الطرفين على التفاوض فى كاتو ـ كامبريسيس فى عام ١٥٥٩ ـ لأن فيليب اضطر بعد ذلك الى أن يجابه فى الحال الخصم التركى القوى . وقد دفعت حرب العشرين عاماً فى البحر المتوسط ، والحملة ضد مسلمى غرناطة ، وبعد ذلك الجهد

* عملة ذهبية أوروبية قديمة (المترجم)

العسكرى المتشابك فى هولندا وشمال فرنسا والقنال الانجليزى ، دفعت حرب العشرين عاماً وغيرها التاج الى البحث عن جميع مصادر الدخل الممكنة . وقد تضاعفت عوائد تشارلز الخامس ثلاث مرات فى عهده ، غير أن عوائد فيليب الثانى « تضاعفت مرة أخرى فى الفترة من ١٥٥٦ ـ ١٥٧٣ وحدها ثم وصلت الى أكثر من الضعف بحلول نهاية حكمه » .

وعلى أية حال ، كانت نفقاته أكبر بكثير . ومن المعتقد أنه فى حملة ليبانتو (١٥٧١) كانت صيانة الأساطيل المسيحية ونفقات الجنود تصل الى أكثر من ٤ ملايين بندقى سنوياً ، على الرغم من أن قسطاً كبيراً من هذا العبء كانت تشارك فيه البندقية والهيئة البابوية . وكانت المدفوعات لجيش الفلاندرز ضخمة بالفعل بحلول سبعينيات القرن السادس عشر ، ودائماً ما كانت تتم بعد تاريخ استحقاقها ، وهو ما كان يثير بدوره ثورات الجنود ، وبصفة خاصة بعد قيام فيليب فى ١٥٧٥ بالتوقف عن دفع الفوائد المستحقة للصيارفة فى جنوة . وقد أنقذ تدفق الدخل بصورة أكبر من المناجم الأمريكية ـ حوالى مليونى بندقى سنوياً فى ثمانينيات القرن السادس عشر بالمقارنة بعشر هذا المبلغ قبل ذلك بأربعة عقود ـ أنقذ تدفق الدخل موارد وائتمانات التاج بشكل مؤقت ، غير أن أسطول ١٥٨٨ ، تكلف ١٠ ملايين بندقى ، وشكلت نهايته الحزينة كارثة مالية الى جانب كونها كارثة بحرية . وبحلول عام ١٥٩٦ ، وبعد طرح القروض بسعر أسطورى تخلف فيليب من جديد عن سداد الديون . ولدى مؤته بعد ذلك بعامين ، كانت ديونه قد وصلت الى اجمالى ضخم حجمه ١٠٠ مليون بندقى ، وكانت أقساط الفائدة على هذا المبلغ تعادل حوالى ثلثى كل العائدات . وعلى الرغم من أن السلام مع فرنسا وانجلترا أعقب ذلك على الفور ، استمرت الحرب ضد الهولنديين بضراوة حتى هدنة عام ١٦٠٩ ، التى دفعت اليها أصلاً عمليات التمرد فى الجيش الأسبانى وظهور المزيد من الافلاس فى عام ١٦٠٧ .

وفى أثناء سنوات السلام القليلة التى أعقبت ذلك ، لم يكن هناك أى خفض كبير فى النفقات الحكومية الأسبانية . وبغض النظر عن أقساط الفائدة الضخمة ، كان لا يزال هناك توتر فى البحر المتوسط (يتطلب عملاً كبيراً لانشاء تحصينات ساحلية) ، كما كانت الامبراطورية الأسبانية المترامية لا تزال عرضة لعمليات السلب التى يقوم بها القراصنة (وهو ما تطلب نفقات دفاعية كبيرة فى الفلبين والكاريبى وكذلك نفقات على أسطول أعالى البحار) . ولم تشر حال الهدنة المسلحة فى أوروبا بعد عام ١٦١٠ الى أن قادة أسبانيا الفخورين بأنفسهم ، كان بوسعهم تخفيض نفقات التسلح . ولذلك كان كل ما فعله اندلاع حرب الثلاثين عاماً فى ١٦١٨ ، هو تحويل الحرب الباردة الى حرب ساخنة ، وارسال سيل متزايد من الجنود والأموال الأسبانية الى الفلاندرز وألمانيا . ومن المهم أن نلاحظ أن الانتصارات المبكرة للهابسبيرج فى أوروبا ، والدفاع الناجح عن الأمريكتين فى هذه الفترة تزامنت معه وعززته الى حد كبير ، الزيادات الكبيرة فى شحنات السبائك القادمة من العالم الجديد . ولكن بنفس الطريقة ، تسبب انخفاض متحصلات الخزانة بعد ١٦٢٦ ، واعلان الافلاس فى السنة التالية ، والنجاح الهولندى الضخم فى الاستيلاء على أسطول الفضة فى ١٦٢٨ (وهو ما كلف أسبانيا وسكانها ما يقدر بـ ١٠ ملايين بندقى) ، تسبب كل ذلك فى ارهاق

المجهود الحربى لبعض الوقت . وعلى الرغم من التحالف مع الامبراطور ، لم يكن هناك من سبيل الى جعل العوائد الألمانية تعوض هذا النقص الأسبانى (إلا فى خلال الفترة القصيرة التى سيطر فيها ولينشتاين) .

وقد أصبح ذلك ، فيما بعد ، نمطاً أسبانياً على مدى سنوات الحرب الثلاثين التالية . فعن طريق جمع قروض جديدة ، وفرض ضرائب جديدة والاستفادة من كل كسب يأتى من الأمريكتين ، أمكن دعم مجهود حربى كبير يشبه ، على سبيل المثال ، تدخل الكاردنيال انفانتى فى ألمانيا فى ٤ ــ ١٦٣٥ ، غير أن التكاليف الباهظة للحرب كانت تأتى فى النهاية على هذه المكاسب قصيرة الأجل ، وفى غضون سنوات قليلة أخرى ، كان الموقف المالى أسوأ مما كان عليه فى أى وقت سابق . وبحلول أربعينيات القرن السابع عشر ، وفى أعقاب الثورات الكاتالونية والبرتغالية ، ومع تقلص العائد من الثروة الأمريكية بدرجة أكبر ، كان حدوث تدهور طويل وبطىء أمراً محتوماً . وما هو المصير الآخر الذى كان ينتظر أمة توجهها ــ رغم توفيرها لمحاربين أشداء ــ حكومات كانت تنفق باستمرار ما يزيد مرتين أو ثلاث مرات عن عوائدها المعتادة المتاحة ؟ .

ولابد أن السبب الرئيسى الثانى للفشل الأسبانى والنمساوى قد اتضح من السرد السابق : فالهابسبيرج كانوا ببساطة مطالبين بعمل كثير يفوق طاقتهم ، وكان لهم أعداء من الكثرة بحيث تصعب محاربتهم ، وجبهات عديدة يصعب الدفاع عنها . ولم تستطع صلابة الجنود الأسبان فى المعارك أن تواجه حقيقة أن هذه القوات كانت مضطرة الى الانتشار فى حاميات فى الوطن ، وفى شمال أفريقيا ، وفى صقلية وايطاليا ، وفى العالم الجديد ، وكذلك فى هولندا . ومثل الامبراطورية البريطانية بعد ذلك بثلاثة قرون ، كانت كتلة الهابسبيرج عبارة عن تجمع من المناطق المبعثرة على نطاق واسع ، وكان تحقيق انجاز سياسى فذ يتطلب موارد مادية دائمة وضخمة وجهداً عبقرياً للحفاظ عليه . وبهذه المثابة ، تقدم أعظم الأمثلة فى التاريخ على المبالغة فى الانتشار الاستراتيجى ، ذلك أن ثمن امتلاك هذه المناطق الكثيرة ، كان وجود العديد من الخصوم ، وهو عبء كانت تحمله أيضاً الامبراطورية العثمانية حينذاك .

وترتبط بذلك ، المسألة الهامة للغاية والخاصة بالتسلسل الزمنى لحروب الهابسبيرج . فقد كانت الصراعات الأوروبية فى تلك الفترة متكررة بلا شك ، وكانت نفقاتها تشكل عبئاً ثقيلاً على كل المجتمعات . غير أن كل الدول الأخرى ــ فرنسا وانجلترا والسويد ، وحتى الامبراطورية العثمانية كانت تتمتع بفترات معينة من السلام والانتعاش . وكان قدر الهابسبيرج ــ وبشكل أخص قدر أسبانيا ــ أن تضطر الى التحول مباشرة من الصراع ضد عدو الى صراع جديد ضد عدو آخر ، فقد أعقبت السلام مع فرنسا ، الحرب مع الأتراك ، وجاء فى أعقاب الهدنة فى البحر المتوسط ، صراع طويل فى الأطلنطى ، ثم أعقب ذلك صراع على شمال غرب أوروبا . وخلال بعض هذه الفترات المروعة ، كانت أسبانيا تحارب على ثلاث جبهات فى ذات الوقت ، وكان أعداؤها يساعد كل منهم الآخر دبلوماسياً ، وتجارياً ، ان لم يكن عسكرياً . وبالمفاهيم المعاصرة ، كانت أسبانيا تعد بمثابة دب ضخم فى حفرة أكثر قوة من أى من الكلاب التى تهاجمه ، ولكنه عاجز عن التعامل مع خصومه جميعاً ويزداد انهاكه تدريجياً فى خلال ذلك .

ومع ذلك ، كيف تمكن الهابسبيرج من الخروج من هذه الحلقة المفرغة ؟ لقد أشار المؤرخون الى التشتيت المستمر للطاقات ، وذكروا أن تشارلز الخامس وخلفاءه كان يتعين عليهم أن يقوموا بصياغة مجموعة واضحة من أولويات الدفاع . ومعنى ذلك أن بعض المناطق كان يمكن التخلى عنها ، ولكن أية مناطق ؟ .

وإذا عدنا الى الوراء ، فإنه يمكن للمرء أن يقول إن الهابسبيرج النمساويين ، وبصفة خاصة فرديناند الثانى ، كانوا سيصبحون أكثر حكمة لو أنهم توقفوا عن المضى فى الحركة المضادة للاصلاح الدينى فى شمال ألمانيا ، لأن ذلك جلب خسائر ولم يحقق سوى مكاسب قليلة . ومع ذلك كان الامبراطور سيبقى فى حاجة الى الاحتفاظ بجيش كبير فى ألمانيا لكبح النزعة المصلحية الذاتية للأمراء ، ومكائد الفرنسيين ، والطموح السويدى ، وكذلك لم يكن بالمستطاع اجراء أى تخفيض فى هذه القوة المسلحة التابعة للهابسبيرج طالما بقى الأتراك فى مواجهة المجر ، على مسافة ١٥٠ ميلاً فقط من فيينا . ولم تستطع الحكومة الأسبانية من جانبها أن تسمح بزوال أبناء عمومتها النمساويين سواء على يد الفرنسيين واللوثريين أو على يد الأتراك ، بسبب ما قد ينطوى عليه ذلك بالنسبة لمركز أسبانيا ذاتها فى أوروبا . غير أن هذا الحساب لا يبدو أنه ينطبق فى الاتجاه العكسى . فبعد تقاعد تشارلز الخامس فى ١٥٥٦ ، لم تشعر الامبراطورية عادة بأنها ملتزمة بمساعدة مدريد فى حروبها فى أوروبا الغربية وفيما وراء البحار ، غير أن أسبانيا من منطلق وعيها بالمخاطر الكبيرة ، كانت تقف الى جانب الامبراطورية . ان النتائج طويلة الأمد لهذا التفاوت فى المشاعر وفى الالتزام تعتبر على جانب كبير من الأهمية . ذلك أن اخفاق أهداف الهابسبيرج الأسبان فى أوروبا بحلول منتصف القرن السابع عشر ، كان يرتبط بشكل واضح بمشكلات أسبانيا الداخلية وبالتدهور الاقتصادى النسبى ، فبعد أن أرهقت نفسها فى كل الاتجاهات ، كانت أسبانيا قد أصبحت ضعيفة فى الداخل . أما فى حالة الهابسبيرج النمساويين ، من ناحية أخرى ، فعلى الرغم من فشلهم فى هزيمة البروتستانتية فى ألمانيا ، حققت النمسا عملية اندماج للسلطات فى أراضى الأسرة الحاكمة (النمسا وبوهيميا وغيرها) الى حد أن امبراطورية الهابسبيرج ــ استناداً الى هذه القاعدة الاقليمية الكبيرة وما أعقب ذلك من اقامة جيش عامل محترف ــ كانت قادرة على معاودة الظهور كقوة أوروبية كبرى فى العقود اللاحقة من القرن السابع عشر ، فى وقت كانت تدخل فيه أسبانيا فترة تدهور أكثر حدة . وعلى أية حال ، لم يكن تحسن حال النمسا ، فى تلك المرحلة بمثابة مواساة كبيرة لرجال الدولة فى مدريد ، الذين أحسوا أنهم بحاجة الى البحث عن حلفاء فى مكان آخر .

ومن السهل أن نرى لماذا كانت الممتلكات فى العالم الجديد مسألة ذات أهمية حيوية لأسبانيا . فعلى مدى أكثر من قرن ، وفرت هذه الممتلكات اضافة منتظمة لثروة أسبانيا ، ومن ثم لقوتها العسكرية ، وهى اضافة لم يكن لمجهود الهابسبيرج أن يبقى بدونها بهذا الشكل المكثف . وحتى عندما استلزمت الهجمات الانجليزية والهولندية على الامبراطورية الاستعمارية الأسبانية ــ البرتغالية عندما استلزمت هذه الهجمات انفاقاً متزايداً على الدوام على الأساطيل والتحصينات فيما وراء البحار ، ظلت مكاسب التاج الأسبانى ــ المباشرة وغير المباشرة ــ من تلك الأراضى ، كبيرة . ولم يكن هناك مجال للتفكير فى التخلى عن مثل هذه الممتلكات .

وقد ترك ذلك ممتلكات الهابسبيرج فى ايطاليا والفلاندرز محل نظر . ومن بين المنطقتين لم يكن للانسحاب من ايطاليا الكثير مما يسوغه . ففى النصف الأول من القرن السادس عشر ، كان الفرنسيون سيملأون فراغ القوة الكبرى هناك ويستخدمون ثروة ايطاليا فى أغراضهم الخاصة ــ وفى غير مصلحة الهابسبيرج ــ وفى النصف الثانى من ذلك القرن كانت ايطاليا ، جِرْفيا ، بمثابة حصن الأمان لأسبانيا فى مواجهة التوسع العثمانى غرباً . وبغض النظر عن الضربة التى أصابت المكانة الأسبانية والديانة المسيحية والتى لابد أنها صاحبت الهجوم التركى على صقلية ، ونابولى وروما ، كان فقدان مثل هذا الحصن سيعتبر انتكاسة استراتيجية خطيرة . فقد كان سيتحتم على أسبانيا عندئذ أن تنفق المزيد والمزيد من الأموال على التحصينات الساحلية وأساطيل السفن ، وهو ما كان يستهلك ، على كل حال ، الجزء الأكبر من ميزانية التسلح فى العقود الأولى من عهد فيليب الثانى . ولذلك ، كان تفكيراً سليماً من الناحية العسكرية أن يعهد الى القوات الموجودة بالدفاع النشط الخاص بوسط البحر المتوسط ، لأن ذلك كان يبقى العدو التركى على مسافة بعيدة ، وكان لذلك ميزة أخرى تتعلق بكون تكاليف مثل هذا المجهود يشارك فيها الهابسبيرج وممتلكاتهم فى ايطاليا ، والهيئة البابوية ، وفى بعض الأحيان البندقية . وكان الانسحاب من هذه الجبهة لا يجلب أية مزايا ، بل يجلب العديد من الأخطار المحتملة .

ومن ثم ــ وباستثناء ذلك ــ كانت هولندا هى المنطقة الوحيدة التى ربما أمكن تقليص خسائر الهابسبيرج فيها ، ومع ذلك ، كانت تكاليف جيش الفلاندرز فى « حرب الثمانين عاماً » ضد الهولنديين ، كانت ضخمة ، نتيجة صعوبات الطبيعة الجغرافية والتقدم الذى تحقق فى التحصينات ــ وتجاوزت هذه التكاليف ، بدرجة كبيرة ، التكاليف على أية جبهة أخرى . وحتى فى ذروة حرب الثلاثين عاماً ، تم تخصيص أموال لحامية الفلاندرز تقدر بخمسة أو ستة أضعاف تلك التى خصصت للقوات فى ألمانيا . وقد ذكر أحد المستشارين الأسبان : « ان الحرب فى هولندا كانت بمثابة الدمار الكامل لهذه المملكة » . والحقيقة أن أسبانيا أرسلت فيما بين ١٥٦٦ و ١٦٥٤ مبلغ ٢١٨ مليون بندقى على الأقل الى الخزانة العسكرية فى هولندا ، وهو مبلغ يزيد كثيراً على المبلغ الاجمالى لعوائد التاج من بلاد الهند والمقدر بـ ١٢١ مليون بندقى . ومن الناحية الاستراتيجية أيضاً ، كان من الأصعب الدفاع عن الفلاندرز : مثلما ظهر بشكل واضح عندما سحق الادميرال الهولندى (ترومب) أسطولاً أسبانياً يحمل تعزيزات من الجنود فى عام ١٦٣٩ ــ غير أن « الطريق الأسبانى » من (لومبارديا) عبر الوديان السويسرية أو (سافوى) و (فرانش ــ كومتى) حتى الحدود الشرقية لفرنسا و (الراين الأدنى) ، كان يضم أيضاً عدداً من نقاط الاختناق المكشوفة بدرجة كبيرة . فهل كان الأمر يستحق الاستمرار فى محاولة السيطرة على مليونين من الهولنديين المتمردين والمتواجدين على مسافة بعيدة ، ويمثل هذه النفقات الباهظة ؟ ولماذا لم يترك المتمردون يتفسخون بـ (هرطقتهم) على حد ما ذكره ، بخبث ، نواب المجلس التشريعى (الكوريتس) فى قشتالة ، الذين كانوا يدفعون الكثير من الضرائب ؟ لقد كانت عقوبة السماء ستحل بهم ، ولم تكن أسبانيا بحاجة الى أن تحمل العبء لمزيد من الوقت .

ولم تكن الأسباب التى أعطيت لمنع التراجع الامبراطورى من الساحة ، لتقنع أولئك الذين كانوا يشكون من تبديد الموارد ، غير أنها كانت تتمتع بوجاهة معينة . ففى المقام الأول ، إذا تخلت

أسبانيا عن ملكية الفلاندرز ، فإن الأخيرة ستخضع اما لفرنسا أو للمقاطعات المتحدة ومن ثم تزيد من قوة ومكانة أحد هذين الخصمين العنيدين للهابسبيرج ، وكانت الفكرة فى حد ذاتها لا تروق لموجهى السياسة الأسبانية ، الذين كانت « السمعة » أهم لديهم من أى شىء آخر . وثانياً ، كانت هناك الحجة التى طرحها فيليب الرابع ومستشاروه ، ومفادها أن المواجهة فى ذلك الاقليم كانت تشغل على الأقل القوات المعادية عن المناطق الأكثر حساسية : « الحرب التى خضناها فى هولندا أنهكت خزانتنا وأجبرتنا على الاستدانة ، لكنها أيضاً شغلت ـ على الرغم من ذلك ـ انتباه أعدائنا فى تلك المناطق الى حد أنه لو لم يكن ذلك قد حدث ، لكان من المؤكد أن نخوض حرباً فى أسبانيا أو فى مكان آخر أقرب اليها » . وأخيراً ، كانت هناك « نظرية الدومينو » ـ فلو فقدت هولندا ، لكانت قضية الهابسبيرج فى ألمانيا ستفقد أيضاً ، الى جانب ممتلكات أصغر مثل فرانش ـ كومتى وربما ايطاليا أيضاً . وكانت تلك بطبيعة الحال ، مسائل افتراضية ، غير أن المهم هنا هو أن رجال الدولة فى مدريد وقادة جيشهم فى بروكسل كانوا يتصورون كيانا استراتيجياً مترابطاً ككل ، يمكن أن يتهاوى إذا سقط منه أحد أجزائه .

ان أول وأعظم الأخطار (هكذا كان التبرير فى سنة ١٦٣٥ الحاسمة) هى تلك التى تهدد لومبارديا ، وهولندا ، وألمانيا . وحدوث هزيمة فى أى من هذه المناطق الثلاث يعتبر أمراً قاتلاً لهذه المملكة الى حد أنه إذا حدثت هزيمة كبيرة فى تلك الأجزاء فإن بقية المملكة سوف تنهار ، حيث أن ألمانيا ستعقبها ايطاليا وهولندا ، وهولندا ستعقبها أمريكا ، ولومبارديا ستعقبها نابولى وصقلية ، دون امكانية الدفاع عن أى من هذه المناطق .

وبقبول هذا المنطق ، الزم التاج الأسبانى نفسه بحرب استنزاف واسعة النطاق ، كان من الممكن أن تستمر الى أن يتحقق النصر أو يتم التوصل الى سلام توفيقى ، أو يتم انهاك النظام بكامله .

وربما يكون كافياً أن نوضح أن تكاليف الحروب المستمرة ، والاصرار على عدم التخلى عن أى من الجبهات الأربع الرئيسية ، كان كفيلاً بتقويض الطموحات الأسبانية ـ الامبراطورية على أية حال . غير أن الدلائل تشير الى أنه كان هناك سبب ثالث مرتبط بالموضوع : وهو ـ تحديداً ـ أن الحكومة الأسبانية على وجه الخصوص فشلت فى تعبئة الموارد المتاحة بأكثر الطرق كفاءة ، كما ساعدت ـ بالتصرفات المتسمة بالسفه الاقتصادى على تآكل قوتها الذاتية .

وعلى الرغم من أن الأجانب كثيراً ما كانوا يعتبرون امبراطورية تشارلز الخامس أو فيليب الثانى امبراطورية متناسقة ومنظمة ، كانت هذه الامبراطورية ، فى الحقيقة ، بمثابة كتلة من المناطق ، لكل منها مزاياها الخاصة بها ، وتفخر كل منها بتميزها الخاص . ولم تكن هناك ادارة مركزية (ناهيك عن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية) . وكانت الرابطة الوحيدة التى تربط بينهما هى الملك نفسه . وقد جعل غياب مثل هذه المؤسسات التى ربما كانت ستدعم الاحساس بالوحدة ، كذلك وحقيقة أن الحاكم ربما لا يزور بلداً ما أبدا ، كل هذا جعل من الصعب على الملك أن يجمع الأموال من جزء ما من المناطق التى يسيطر عليها من أجل أن يحارب جزءاً آخر . وكان دافعو الضرائب فى صقلية ونابولى مستعدين للدفع من أجل بناء أسطول لمقاومة الأتراك ، غير أنهم كانوا يشكون بمرارة من فكرة تمويل الصراع الأسبانى فى هولندا ، وكان البرتغاليون مقتنعين بجدوى

مساندة الدفاع عن العالم الجديد ، ولكن لم يكن لديهم أى حماس بالنسبة للحروب الألمانية . وقد أسهمت هذه المحلية الزائدة ، وظهرت بوضوح ، فى التمسك الشديد بالحقوق المالية . ففى صقلية على سبيل المثال ، قاومت الاقطاعيات ، المحاولات الأولى للهابسبيرج لزيادة الضرائب وهبت ضد نائب الملك الأسبانى فى ١٥١٦ و ١٥١٧ ، ونظراً لأن صقلية كانت فقيرة وتسودها الفوضى وبها برلمان ، كان من غير المحتمل الى حد بعيد أن تقدم الكثير للدفاع العام عن مصالح الهابسبيرج . وفى مملكة نابولى ، وكذلك فى ميلانو ، التى تم الاستحواذ عليها أخيراً ، كانت هناك عقبات تشريعية أقل ، أمام المديرين الأسبان الذين كانوا يقومون تحت ضغط من مدريد بالبحث عن أموال جديدة . ولذلك تمكنت المنطقتان من تقديم مساعدة مالية كبيرة خلال حكم تشارلز الخامس ، ولكن من الناحية العملية ، كان الصراع من أجل الاحتفاظ بميلانو ، والحروب ضد الأتراك تعنى أن هذا التدفق المالى كان يسير فى اتجاه معاكس فى العادة . ولكى تحتفظ أسبانيا « بحصنها » فى البحر المتوسط ، اضطرت الى أن ترسل أموالاً بالملايين الى ايطاليا ، اضافة الى الأموال التى كانت تجمع هناك . وخلال حرب الثلاثين عاماً ، انعكس هذا النمط من جديد ، وساعدت الضرائب الايطالية فى تمويل الحروب فى ألمانيا وهولندا ، ولكن إذا نظرنا الى هذه الفترة ككل ١٥١٩ ــ ١٦٥٩ ، فإنه يصعب أن نصدق أن ممتلكات الهابسبيرج فى ايطاليا فى التمويل العام بشكل أكبر مما كانت تخصصه للدفاع عن نفسها ، ان كانت قد اسهمت فى ذلك التمويل .

وقد أصبحت هولندا ، بطبيعة الحال ، عبئاً أكبر على العوائد الامبراطورية العامة . ففى الفترة الأولى من حكم تشارلز الخامس ، وفرت السلطة التشريعية الهولندية كمية متزايدة من الضرائب ، على الرغم من المساومات التى كانت تحدث دائماً بشأن الكمية والاصرار على الاعتراف بامتيازاتها . وبحلول السنوات الأخيرة للامبراطور ، نجد أن الاستياء من المنح الاستثنائية المتكررة التى كانت تطلب للحروب فى ايطاليا وألمانيا ، اجتمع مع السخط الدينى والصعوبات التجارية لخلق شعور عارم ضد الحكم الاسبانى . وبحلول عام ١٥٦٥ ، وصل الدين الرسمى للاراضى الواطئة ١٠ ملايين فلورين ، وتجاوزت أقساط الدين وتكاليف الادارة المعتادة ، العائدات الى حد انه لم يكن هناك بد من قيام أسبانيا بتغطية العجز . وعندما تحولت حالة الاستياء المحلية الى ثورة علنية ــ بعد عقد آخر من سوء الادارة من جانب مدريد ــ أصبحت هولندا بمثابة عبء ضخم على الموارد الامبراطورية ، مع استهلاك جيش الفلاندرز المكون من ٦٥ ألف جندى أو أكثر ، لما يمثل ربع اجمالى انفاق الحكومة الأسبانية عقداً بعد عقد .

غير أن أسوأ حالات الفشل فى تعبئة الموارد ، كانت موجودة فى أسبانيا ذاتها ، حيث كانت الحقوق المالية للتاج محدودة للغاية فى حقيقة الأمر . وكانت للممالك الثلاث التاج أراجون (وهى أراجون ، وكتالونيا ، وفالينسيا) قوانين ، ونظم ضرائب ، خاصة بها هيأت لها استقلالاً ذاتياً بدرجة ملحوظة . والواقع أن العائد الوحيد المضمون للملك كان يأتى من الممتلكات الملكية ، وكانت بعض المنح الاضافية تتم نادراً ، مصحوبة بحالة من التذمر . وعلى سبيل المثال ، عندما سعى حاكم يائس مثل فيليب الرابع فى عام ١٦٤٠ الى حمل كاتالونيا على دفع أجور الجنود الذين أرسلوا الى هناك للدفاع عن الحدود الأسبانية ، كان كل ما أدى اليه ذلك ، هو اثارة ثورة شهيرة وطويلة . وكانت البرتغال ــ رغم السيطرة عليها من عام ١٥٨٠ وحتى تمردها عام ١٦٤٠ ــ مستقلة ذاتياً

بالكامل فيما يتعلق بالمسائل المالية ولم تسهم بشكل منتظم بأية أموال فى قضية الهابسبيرج العامة . ولم يترك هذا الوضع سوى قشتالة لتكون بالفعل هى « البقرة الحلوب » فى نظام الضرائب الأسبانى ، رغم أن أقاليم الباسك كانت معفاة منها . وكانت الطبقة العليا من ملاك الأراضى ـ والتى كانت ممثلة بشكل قوى فى برلمان قشتالة ـ على استعداد فى العادة لاقرار الضرائب التى تكون هى معفاة منها . وعلاوة على ذلك ، استهدفت ضرائب مثل ضريبة القبالة (وهى ضريبة مبيعات تقدر بـ ١٠٪) ، ورسوم الجمارك ، التى كانت بمثابة العوائد المعتادة ، وكذلك الخدمات (وهى منح يقدمها البرلمان) ، والمكوس (وهى ضريبة على المواد الغذائية يقدمها البرلمان أيضاً) ، ومختلف مخصصات الكنيسة ، التى كانت بمثابة العوائد الرئيسية الاستثنائية ـ استهدفت كلها ، التجارة ، ومقايضات السلع ، والفقراء ، ولذلك أدت الى انتشار الفقر والسخط ، والى نزوح السكان (بالهجرة) .

والى أن جلب تدفق الفضة الأمريكية عوائد اضافية ضخمة للتاج الاسبانى (من ستينيات القرن السادس عشر تقريباً الى أواخر ثلاثينيات القرن السابع عشر) ، كان عبء المجهود الحربى للهابسبيرج يقع أساساً على كاهل الفلاحين والتجار القشتاليين ، وحتى عندما وصل الدخل الملكى القادم من ثروات العالم الجديد الى ذروته ، لم يكن يشكل سوى ما بين ربع وثلث ذلك الدخل المحصل من قشتالة بسكانها البالغ عددهم ستة ملايين نسمة . وقد كان ذلك بالفعل سيظل يمثل قاعدة صغيرة للغاية لامداد ودعم النفقات العسكرية المذهلة فى ذلك العصر ، ما لم ـ والى أن ـ يتم تقسيم أعباء الضرائب بصورة أكثر عدالة فى داخل تلك المملكة وعبر ممتلكات الهابسبيرج بالكامل فى حقيقة الأمر .

ومما جعل هذا النقص فى الموارد مؤكداً بشكل قاطع ، تلك الاجراءات الاقتصادية المعاكسة التى صاحبت استغلال دافعى الضرائب القشتاليين . فالروح الاجتماعية العامة للمملكة لم تكن مشجعة تماماً للتجارة ، ولكن فى أوائل القرن السادس عشر أصبحت البلاد ميسورة نسبياً ، وكانت تفخر بزيادة سكانها وببعض الصناعات الهامة فيها . غير أن ظهور الحركة المضادة للاصلاح الدينى وحروب الهابسبيرج العديدة ، شجعت العناصر الدينية والعسكرية فى المجتمع الاسبانى بينما أضعفت العناصر التجارية . وكانت الحوافز الاقتصادية الموجودة فى هذا المجتمع تؤكد حكمة الحصول على رتبة كنسية أو شراء لقب نبالة صغير . وكان هناك نقص مزمن فى الحرفيين المهرة ـ على سبيل المثال ، فى صناعة الأسلحة ـ وتعثرت قدرة العمال على الحركة والمرونة فى العمل بسبب النقابات . وحتى تطوير الزراعة ، تعثر بسبب الامتيازات الخاصة بالـ (ميستا) ، وهى النقابة الشهيرة لملاك الأغنام ، والتى كان يسمح لأغنام أعضائها بأن ترعى على نطاق واسع فى أنحاء المملكة ، ومع الزيادة السكانية فى أسبانيا فى النصف الأول من القرن السادس عشر ، أدى ذلك ببساطة الى وجود حاجة متزايدة الى استيراد الحبوب . ولما كانت مدفوعات نقابة ملاك الأغنام مقابل حقوق الرعى تذهب الى الخزانة الملكية ، وكان الغاء ذلك سيغضب بعض أقوى مؤيدى التاج ، فانه لم يكن هناك أمل فى تعديل النظام . وأخيراً ، وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات الملحوظة ـ مثل التجار المشتغلين فى تجارة الصوف ، والممول سيمون رويز ،

والاقليم المحيط بسيفيل* بمدينة اشبيلية ــ نجد أن الاقتصاد القشتالى ككل ، كان معتمداً كذلك وبدرجة كبيرة على واردات الصناع الأجانب وعلى الخدمات التى يقدمها غير الاسبان ، وبصفة خاصة أهل جنوة ، والبرتغاليون ، والمقاولون الفلمنك . وكان الاقتصاد معتمداً كذلك على الهولنديين ، حتى فى أثناء الصراعات ، « فبحلول عام ١٦٤٠ ، كان ثلاثة أرباع البضائع الموجودة فى الموانىء الأسبانية يتم تسليمها بواسطة سفن هولندية » ، وهو ما كان يفيد أقوى خصوم الدولة . ولا عجب فى أن أسبانيا كانت تعانى من خلل تجارى مستمر ، لم يتم تحسينه الا باعادة تصدير الذهب والفضة الأمريكيين .

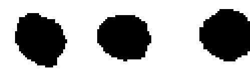
والنفقات الباهظة لمائة وأربعين عاماً من الحروب فرضت على مجتمع كان من الناحية الاقتصادية غير مؤهل لتحملها . ولما عجز ملوك الهابسبيرج عن زيادة العوائد بأكثر السبل فعالية ، لجأوا الى مجموعة متنوعة من الوسائل التى كانت سهلة فى الأمد القصير ، ولكنها كانت بمثابة كارثة على البلاد فى الأمد الطويل . وقد حدثت زيادات مطردة فى الضرائب بكل الطرق والأساليب ، غير أنها نادراً ما كانت تقع على عاتق أولئك الذين كان بإمكانهم تحملها بسهولة ، وغالباً ما كانت هذه الزيادات تؤدى الى الاضرار بالتجارة . وكانت الحكومة المتعطشة الى الأموال السائلة الجاهزة تبيع الامتيازات المختلفة والاحتكارات . ونشأ شكل بدائى من أشكال تمويل العجز ، كان التمويل يتم فى جزء منه بواسطة الاقتراض المكثف من الصيارفة بضمان الضرائب القشتالية المستقبلية أو الثروة الأمريكية ، وفى جزء آخر بواسطة بيع سندات حكومية ذات فائدة (جوروس) ، وهو ما اجتذب أموالاً كان يمكن ، لولا ذلك ، أن تستثمر فى التجارة والصناعة . غير أن سياسة الاستدانة الحكومية كانت تعتمد دائماً على أسلوب الاستهلاك السريع ، من اليد الى الفم ، دون مراعاة لحدود السلوك القويم ، وبدون الرقابة التى كان يمكن أن يقوم بها بنك مركزى . وحتى مع حلول المراحل الأخيرة من حكم تشارلز الخامس ، كانت عوائد الحكومة مرهونة لعدة سنوات قادمة ، وفى عام ١٥٤٣ تطلب الأمر انفاق ٦٥ فى المائة من العوائد المعتادة على الفائدة المستحقة على السندات الحكومية التى أصدرت بالفعل . وكلما كان يزداد حجم الانفاق من الدخل « المعتاد » للتاج ، كان سعى التاج الملح يزداد أيضاً للبحث عن عوائد استثنائية وضرائب جديدة . وعلى سبيل المثال ، كانت العملة الفضية كثيراً ما يعاد سبكها مع النحاس . وفى بعض الأحيان ، كانت الحكومة تستولى ببساطة على الفضة الأمريكية القادمة للأفراد وتجبرهم على قبول السندات الحكومية كتعويض عنها ، وفى أحيان أخرى ، كما ذكرنا آنفاً ، كان الملوك الاسبان يتوقفون عن دفع أقساط الفائدة ويشهرون افلاسهم مؤقتاً . وإذا كان هذا التصرف الأخير لم يقوض أركان البيوت المالية ذاتها دائماً ، فمن المؤكد انه قلل من الثقة الائتمانية فى مدريد بالنسبة للمستقبل .

وحتى إذا لم تكن بعض الضربات الى أصابت الاقتصاد القشتالى فى تلك السنوات من صنع الانسان ، فإن أثرها كان أكبر بسبب السفه البشرى . فالأوبئة التى أدت الى نزوح سكان الكثير من المناطق الريفية فى حوالى بداية القرن السابع عشر ، لم يكن بالامكان توقعها ، غير أنها أضيفت الى الأسباب الأخرى ــ كالايجارات الباهظة ، وتصرفات (الميستا) ، والخدمة العسكرية ــ التى

* منطقة ومدينة فى جنوب غرب أسبانيا (المترجم) .

كانت تضر بالزراعة بالفعل . وكان تدفق الفضة الامريكية يسبب مشكلات اقتصادية (لاسيما تضخم الأسعار) لم تكن تتوفر لأى مجتمع فى ذلك الوقت الخبرة اللازمة لمعالجتها ، غير أن الظروف السائدة فى أسبانيا كانت تعنى أن هذه الظاهرة تضر بالطبقات المنتجة أكثر من اضرارها بالطبقات غير المنتجة ، وأن الفضة كانت تتدفق بسرعة من اشبيليه الى أيدى الصيارفة الأجانب وتجار السلاح ، وأن هذه المصادر الجديدة للثروة عبر الأطلنطى كانت تستغل من جانب التاج بطريقة كانت تعمل ضد « التمويل السليم » بدلاً من أن تعمل لصالحه . وقد قيل ان تدفق المعادن الثمينة من جزر الهند كان لأسبانيا مثل الماء الساقط فوق سطح منزل ـ فهو يصب على السطح ، ثم يصرف بعيداً على الفور .

ولذلك نجد ، فى جوهر التدهور الأسبانى ، الفشل فى الاعتراف بأهمية الحفاظ على الأسس الاقتصادية للآلة العسكرية القوية . فقد تم تبنى اجراءات خاطئة مراراً وتكراراً . فطرد اليهود ثم المسلمين الأسبان ، ووقف الاتصالات بالجامعات الأجنبية ، وقرار الحكومة بأن تركز الترسانات البحرية فى (بسكاى) على بناء السفن الحربية الكبيرة بشكل كاد يقضى على السفن الأصغر والسفن التجارية الأكثر فائدة ، وبيع حقوق الاحتكار التى قيدت التجارة ، والضرائب الثقيلة على صادرات الصوف مما جعلها غير قادرة على المنافسة فى الأسواق الأجنبية ، والحواجز الجمركية (الداخلية) بين مختلف الممالك الأسبانية بشكل أضر بالتجارة وأدى الى ارتفاع الأسعار ـ هذه كلها تعد بعضاً من القرارات التى لم تدرس جيداً ، والتى أثرت بدرجة خطيرة ، فى المدى الطويل ، على قدرة أسبانيا على النهوض بالدور العسكرى الكبير ، الذى اختصت نفسها به فى الشئون الأوروبية (وغير الأوروبية) . وتدهور القوة الأسبانية لم يكشف عن نفسه كلية حتى أربعينيات القرن السابع عشر ، لكن أسبابه كانت قائمة قبل ذلك بعدة عقود .



مقارنة دولية

من الأهمية بمكان أن نؤكد أن فشل الهابسبيرج كان ، رغم ذلك ، فشلاً نسبياً . وإذا تركنا هذا الموضوع بدون دراسة تجارب الدول الأوروبية الأخرى ، فإن التحليل سيكون غير مكتمل . فالحرب ، حسبما قال أحد المؤرخين ، « كانت فى ذلك التاريخ أشد اختبار يواجه دول القرن السادس عشر » . فقد فرضت التغييرات فى الأساليب العسكرية التى سمحت بزيادة كبيرة فى حجم الجيوش ويتطور متزامن تقريباً فى الصراع البحرى واسع النطاق ، فرضت هذه التغييرات ضغوطاً جديدة ضخمة على المجتمعات المنظمة فى الغرب . فكل دولة محاربة كان عليها أن تتعلم كيف تنشىء هيكلاً ادارياً مواتياً لمواجهة « الثورة العسكرية » ، وبنفس القدر من الأهمية ، كان عليها أيضاً أن تستنبط سبلاً جديدة لتغطية التكاليف المتزايدة للحرب . وربما كانت الضغوط التى فرضت على حكام الهابسبيرج ورعاياهم ، ضغوطاً غير عادية ، بسبب عدد السنوات التى أمضتها جيوشهم فى القتال ، ولكن ـ كما يوضح الجدول (١) ـ كان التحدى الخاص بالاشراف على قوات مسلحة أكبر وتمويلها كان تحدياً مشتركاً بين جميع الدول ، التى بدا أن العديد منها كان يملك من الموارد ما يقل كثيراً عما كانت تمتلكه أسبانيا الامبراطورية . فكيف اجتازت تلك الدول ، الاختبار ؟

جدول (١) ـ الزيادة فى عدد أفراد القوات المسلحة ، ١٤٧٠ ـ ١٦٦٠ م

التاريخ	أسبانيا	المقاطعات المتحدة	فرنسا	انجلترا	السويد
١٤٧٠ ـ ١٤٧٩	٢٠,٠٠٠	ـ	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	ـ
١٥٥٠ ـ ١٥٥٩	١٥٠,٠٠٠	ـ	٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	ـ
١٥٩٠ ـ ١٥٩٩	٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
١٦٣٠ ـ ١٦٣٩	٣٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	ـ	٤٥,٠٠٠
١٦٥٠ ـ ١٦٥٩	١٠٠,٠٠٠	ـ	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠

ويغيب عن هذه الاحصائية المختصرة ذكر أحد أشد خصوم الهابسبيرج عزماً وتهديداً ، وهى الامبراطورية العثمانية ، ويرجع ذلك أساساً الى أن نقاط قوة وضعف هذه الامبراطورية نوقشت فى الفصل السابق ، ولكن يجدر هنا أن نتذكر أن المشكلات العديدة وأوجه النقص التى كان على الحكام الأتراك أن يجابهوها ــ مثل زيادة الانتشار الاستراتيجى ، والفشل فى التحكم فى الموارد بشكل فعال ، واقحام مسألة التنظيم التجارى فى قضية العقيدة الدينية أو المكانة العسكرية ــ هذه المشكلات العديدة وغيرها ، تبدو مشابهة لتلك التى كانت تزعج فيليب الثانى وخلفاءه . كذلك حذفت من هذه الاحصائية روسيا وبروسيا ، باعتبارهما أمتين لم يكن قد حان بعد أوان بروزهما كقوتين كبيرتين فى السياسات الأوروبية ، وكذلك بولندا ــ ليتوانيا التى كانت رغم امتدادها الاقليمى متعثرة للغاية بسبب التعدد العرقى وقيود النظام الاقطاعى (العبودية ، والاقتصاد المتخلف ، والملكية الانتخابية ، « وفوضى الارستقراطية التى كانت تجعل منها نموذجاً لعدم الكفاءة السياسية ») وذلك التعثر لم يمكنها من أن تنطلق كى تصبح دولة ــ قومية حديثة . وبذلك ، تكون البلدان التى سندرسها هى « الملكيات الجديدة » فى فرنسا وانجلترا والسويد و « الجمهورية البورجوازية » فى المقاطعات المتحدة .

ولأن فرنسا كانت هى الدولة التى حلت فى نهاية الأمر محل أسبانيا كأكبر قوة عسكرية ، كان ، من الطبيعى ، أن يركز المؤرخون على المزايا العديدة للدولة السابقة (أسبانيا) . غير أنه من الخطأ أن نرجع فترة الهيمنة الفرنسية الى تاريخ سابق ، ففى خلال معظم السنوات التى يغطيها هذا الفصل ، بدت فرنسا ــ وقد كانت بلا جدال ــ أضعف من جارتها الجنوبية . وفى العقود القليلة التى أعقبت حرب الأعوام المائة ، كان تماسك اراضى التاج فى مواجهة انجلترا ، وبرجاندى ، وبريتانى ، وكذلك استمرار جمع الضرائب المباشرة (لا سيما ضريبة الرؤوس) التى لم تكن تطبق على البرلمان ، والعمل الادارى المطرد للادارات الجديدة للدولة ، ووجود جيش « ملكى » مزود بمدفعية قوية ـ كان كل ذلك قد جعل فرنسا تبدو مملكة ناجحة ، موحدة تعيش عصر ما بعد الاقطاع . غير ان ضعف هذا الكيان كان لا بد ان يظهر سريعا . فقد كانت الحروب الايطالية باهظة التكاليف ، الى جانب اظهارها كيف كانت الجهود الفرنسية لكسب النفوذ فى شبه الجزيرة (حتى عند التحالف مع البندقية او الاتراك) قصيرة العمر ومدمرة ، ولم يكن ملوك الهابسبيرج فقط هم الذين اضطروا الى اشهار الافلاس ، ولكن التاج الفرنسى كذلك اضطر الى فعل نفس الشىء فى سنة ١٥٥٧ المصيرية . وقبل حدوث هذا التصدع ، وعلى الرغم من كل الزيادات التى ادخلت على ضريبة الرؤوس وعلى الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الملح* والجمارك كان الملك الفرنسى قد لجأ بالفعل الى الاقتراض بشكل مكثف من الممولين بمعدلات فائدة مرتفعة (١٠ ــ ١٦٪) والى اساليب مشكوك فيها مثل بيع الوظائف الحكومية . والاسوأ من ذلك ، انه حدثت فى فرنسا ، وليس فى اسبانيا وانجلترا منافسات دينية تفاعلت مع طموحات بيوت النبلاء الكبار لتتمخض عن حرب اهلية دموية طويلة الامد . وبعيدا عن كونها قوة كبرى فى الشئون الدولية ، ظهر خطر ان

---

* الغيت ضريبة الملح من القانون الانجليزى والفرنسى القديم فى عام ١٧٩٠ (المترجم)

تصبح فرنسا بعد عام ١٥٦٠ ساحة القتال الجديدة لأوروبا ، ربما لكى تقسم بشكل دائم على اسس دينية مثلما كان مصير هولندا وألمانيا .

ولم تتحسن الاحوال الا بعد تنصيب هنرى ، امير (نافار) ــ على العرش الفرنسى بصفته هنرى الرابع (١٥٨٩ ــ ١٦١٠) وفى ظل سياساته المتسمة بالوفاق الداخلى وبالعمل العسكرى الخارجى ضد اسبانيا . وكان للسلام الذى حققه مع مدريد فى عام ١٥٩٨ ، ميزة كبرى فى الحفاظ على فرنسا كقوة مستقلة . غير ان فرنسا كانت دولة اضعفتها بشدة الحرب الاهلية وعمليات النهب والاسعار المرتفعة ، وتعثر التجارة والزراعة ، ونظامها المالى الممزق . وفى عام ١٥٩٦ ، كان الدين القومى يبلغ ٣٠٠ مليون جنيه تقريبا ، وتم اقتطاع أربعة أخماس عائد تلك السنة البالغ ٣١ مليون جنيه وتجنيبه . وكانت فرنسا لمدة طويلة بعد ذلك ، بمثابة مجتمع يحاول استرداد عافيته . غير ان مواردها العادية كانت ، عند المقارنة ، هائلة . وكان سكانها البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة تقريبا ، يمثلون ضعف سكان اسبانيا واربعة اضعاف سكان انجلترا . وبينما لم تكن فرنسا فى نفس درجة تقدم هولندا او شمال ايطاليا واقليم لندن فيما يتعلق بالتحضر والتجارة والتمويل ، كانت زراعتها متنوعة ومزدهرة ، وحظيت البلاد بشكل معتاد بفائض غذائى . وقد ظهرت ثروة فرنسا الكامنة بوضوح فى بداية القرن السابع عشر عندما كان (سولى) ـ الوزير العظيم لهنرى الرابع ــ يشرف على الاقتصاد وعمليات التمويل فى الدولة . وبغض النظر عن نظم الوظائف (التى كانت تقضى ببيع الوظائف الموروثة وتحصيل الضرائب عليها) لم يدخل سولى أية آليات مالية جديدة ، وكان كل ما فعله هو انه اصلح جهاز جباية الضرائب ، وتخلص من الآف الافراد الذين كانوا يزعمون لانفسهم الاعفاء من الضرائب بشكل غير قانونى ، واستعاد أراضى التاج ودخله ، واعاد التفاوض بشأن اسعار الفائدة على الدين الوطنى . وفى غضون سنوات قليلة بعد عام ١٦٠٠ ، كانت ميزانية الدولة قد توازنت ، وعلاوة على ذلك ، حاول سولى ــ متقدما على كولبرت وزير لويس الرابع عشر ــ ان يدعم الصناعة والزراعة بسبل مختلفة بخفض ضريبة الرؤوس ، وبناء الجسور ، والطرق ، والقنوات ، للمساعدة فى نقل البضائع وتشجيع انتاج الملابس واقامة المصانع الملكية لانتاج السلع الترفيهية التى تحل محل الواردات ، وهكذا ولم تصل كل هذه الاجراءات الى الحد المأمول فيه ، غير ان الفارق بين فرنسا واسبانيا فى ظل فيليب الثالث كان ملحوظا .

ومن الصعب القول بأن هذا العمل الاصلاحى كان سيستمر اذا لم يكن هنرى الرابع قد اغتيل فى عام ١٦١٠ . غير ان ما كان واضحا هو ان ايا من الملوك الجدد لم يكن بمقدوره ان يعمل بشكل سليم بدون قيادة كافية ، وفيما بين وفاة هنرى الرابع ودمج (ريتشيلو) للسلطة الملكية فى ثلاثينيات القرن السابع عشر ، اضعفت السياسات الداخلية فى فرنسا وسخط الهوجونوت ، واتجاه طبقة النبلاء الى التآمر ، قدرة فرنسا على التصرف كقوة اوروبية كبرى . وعلاوة على ذلك ، عندما اشتركت فرنسا فى نهاية الامر بشكل علنى فى حرب الثلاثين عاما ، لم تكن قوة متعافية موحدة ، مثلما حاول بعض المؤرخين تصويرها ولكنها كانت بلدا لا يزال يعانى من العديد من الامراض القديمة . فقد ظل تآمر الارستقراطية قويا ، ووصل الى ذروته فيما بين ١٦٤٨ و ١٦٥٣ ، وادت انتفاضات الفلاحين ، والعمال المتعطلين فى الحضر ، والهوجونوت ، وكذلك النزعة التعويقية لدى الموظفين المحليين ــ الى عرقلة الاداء الوظفى السليم للحكومة ، ولم يكن الاقتصاد ، الذى تأثر

بنقص عام فى عدد السكان ، وبالظروف المناخية الاصعب ، وبتقلص المنتج الزراعى ، وبزيادة حدوث الاوبئة التى يبدو انها أصابت الكثير من مناطق اوروبا فى هذا الوقت ، لم يكن هذا الاقتصاد فى وضع يسمح له بتمويل حرب كبرى .

ولذلك ، ومنذ عام ١٦٣٥ فصاعدا ، اقتضى الامر زيادة الضرائب الفرنسية بعدة سبل مختلفة ، فقد تزايد معدل بيع الوظائف ، وزيدت ضريبة الرؤوس ، التى كانت قد خفضت فى سنوات سابقة ، بدرجة كبيرة الى حد ان ريعها السنوى تضاعف بحلول عام ١٦٤٣ . بل ان ذلك لم يكن ليغطى تكاليف الصراع ضد الهابسبيرج ، سواء للدعم العسكرى المباشر لمساندة جيش قوامه ١٥٠ ألف رجل او للدعم المقدم للحلفاء . وفى عام ١٦٤٣ ، وهو عام الانتصار العسكرى الفرنسى الكبير على اسبانيا فى روكروا ، كان الانفاق الحكومى ضعف الدخل الحكومى تقريبا ، واضطر (ما زارين) خليفة (ريتشيلو) ــ الى بيع المزيد من الوظائف الحكومية ، والى السيطرة بشكل اكبر على ضريبة الرؤوس ، وكلا الامرين كان يفتقر الى الشعبية الى حد كبير . ولم يكن مصادفة ، ان تمرد عام ١٦٤٨ بدأ باضراب يتصل بالضرائب ــ وكان الاضراب ضد التدابير المالية الجديدة لمازارين ــ وان مثل هذه القلاقل سرعان ما أدت الى الخسارة فى ائتمانات الحكومة والى اشهارها ، على مضض ، للافلاس .

ونتيجة لذلك ، وخلال الاحد عشر عاما من الحرب الفرنسية ــ الاسبانية التى استمرت بعد صلح ويستفاليا العام فى ١٦٤٨ ، كانت الدولتان المتصارعتان أشبه بملاكمين منهكين يمسك كل منهما بالآخر وقد عجز عن تسديد الضربة القاضية . فقد كانت كلتاهما تعانى من التمرد الداخلى ، ومن الفقر واسع النطاق وكراهية الحرب ، وتقف على شفا الانهيار المالى ، صحيح ان الجيش الفرنسى . بما لديه من جنرالات مثل (دينجيان) و (تورين) ومن مصلحين عسكريين من امثال (لوتيلير) كان يبرز ببطء ليصبح أقوى جيوش أوروبا ، غير ان قوة فرنسا البحرية التى بناها ريتشيلو ، سرعان ما تفككت بسبب متطلبات الحرب البرية ، وكانت الدولة لا تزال فى حاجة الى قاعدة اقتصادية متينة . وحدث ان كان حظ فرنسا مواتيا ، وذلك لان انجلترا ، التى برزت بقوتها البحرية والعسكرية فى ظل (كرومويل) اختارت ان تنضم الى الصراع ، ومن ثم جعلت الميزان يميل ضد اسبانيا المكروبة . ومعاهدة (البرانس) التى اعقبت ذلك أشارت الى عظمة فرنسا اشارة أقل من اشارتها الى التدهور النسبى لجارتها الجنوبية التى بالغت فى انتشارها ، وظلت تحارب بعناد ملحوظ .

وبعبارة اخرى ، كانت كل واحدة من القوى الاوروبية تمتلك مزيجا من عناصر القوة وعناصر الضعف ، وكان المطلوب هو الحيلولة دون ان تطغى الأخيرة على الاولى . وكان ذلك يصدق بالتأكيد على قوى « التخوم » فى الغرب والشمال انجلترا والسويد التى ساعد تدخلها على كبح طموحات الهابسبيرج فى عدة ظروف دقيقة . وعلى سبيل المثال ، لم يكن حال انجلترا هو حال الدولة التى تهيأت ووقفت مستعدة لصراع قارى خلال هذه السنوات المائة والاربعين . وكان مفتاح انتعاش انجلترا فى أعقاب حروب الورود ، هو تركيز هنرى السابع على الاستقرار المحلى والترشيد المالى ، على الاقل بعد السلام مع فرنسا فى عام ١٤٩٢ . وعن طريق خفض النفقات ، ودفع الديون ، وتشجيع تجارة الصوف والصيد والتجارة بوجه عام ، أتاح أول ملوك أسرة (تيودور) فترة

لالتقاط الانفاس كانت البلاد التى تعانى من الحرب الاهلية وعدم الاستقرار فى أمس الحاجة اليها . وتكفلت القدرة الانتاجية العادية للزراعة ، وتجارة الصوف المزدهرة الى الاراضى الواطئة ، والاستخدام المتزايد للمصائد الغنية البعيدة عن الشواطىء ، والنشاط العام للتجارة الساحلية ، تكفل كل ذلك ببقية المهمة . وفى مجال التمويل القومى ، اجتمع استرداد الملك لاراضى التاج والاستيلاء على الاراضى التابعة للمتمردين والخصوم المتنافسين على العرش ، وعائد الجمارك من التجارة المتزايدة ، والارباح المحققة من قاعة النجوم* وغيرها من المحاكم ، اجتمع كل ذلك ليحقق توازنا سليما .

غير ان الاستقرار السياسى والمالى لم يكن بالضرورة يساوى القوة . فبالمقارنة بعدد سكان فرنسا وأسبانيا الاكبر كثيرا ، لم يكن عدد سكان انجلترا ويلز البالغ ما بين ٣ و ٤ ملايين يبدو كبيرا . وكانت المؤسسات المالية فى انجلترا ـ وكذلك البنيات الاساسية التجارية ـ بدائية بالمقارنة بتلك الموجودة فى ايطاليا وجنوب ألمانيا والبلدان الواطئة ، على الرغم من حدوث نمو صناعى كبير خلال « القرن التيودورى » وعلى المستوى العسكرى كانت الفجوة أوسع كثيرا . فبمجرد اعتلاء هنرى السابع العرش قام بتسريح جانب كبير من جيشه وحظر تكوين جيوش خاصة للاقطاب البارزين (مع استثناءات قليلة) وبغض النظر عن « رجال الحرس الملكى » وبعض جنود الحاميات لم يكن هناك جيش نظامى عامل فى انجلترا خلال تلك الفترة التى كانت الحروب الفرنسية مع الهابسبيرج فى ايطاليا تغير فيها طبيعة وأبعاد الصراع العسكرى . ونتيجة لذلك ، كانت مثل هذه القوات التى وجدت فى عهد ملوك أسرة تيودور الاوائل لا تزال مجهزة بأسلحة تقليدية (القوس الطويل ، والمنجل) كما انها نشأت على الاسلوب التقليدى (ميليشيات المقاطعات ، وسرايا المتطوعين وهكذا) ومع ذلك ، لم يمنع هذا التخلف ، خلفه هنرى الثامن ، من القتال ضد الاسكتلنديين ولم يوقفه حتى عن القيام بعمليات التدخل فى عام ١٥١٣ و ١٥٢٢ ـ ١٥٢٣ ضد فرنسا ـ حيث كان بامكان الملك الانجليزى استئجار اعداد كبيرة من الجنود المتطورين ـ من حملة الرماح وحملة البنادق والفرسان ذوى الاسلحة الثقيلة ـ من ألمانيا .

واذا كانت هذه العمليات الانجليزية المبكرة فى فرنسا ، وكذلك الغزوتان اللاحقتان فى ١٥٢٨ و ١٥٤٤ ، لم تنته الى كارثة عسكرية ـ وان كانت بالفعل قد اجبرت الملك الفرنسى فى الغالب على شراء سكوت المغيرين الانجليز المزعجين ـ فمن المؤكد انها خلفت نتائج مالية ملمرة . فمن بين اجمالى نفقات الخزانة الانجليزية البالغة ٧٠٠ الف جنيه استرلينى فى عام ١٥١٣ ، على سبيل المثال ، كان ٦٣٢ الفا مخصصة لأجور الجنود والذخيرة ، والسفن الحربية وغير ذلك من المصروفات العسكرية* وسرعان ما انفقت كل احتياطات هنرى السابع المتراكمة

---

* محكمة انجليزية الغيت عام ١٦٤١ واشتهرت بمحاكمتها السرية الظالمة (المترجم)

* يحذرنى زميلى (البروفيسور روبرت اشتون) من ان أية ارقام معلنة عن العوائد والنفقات الانجليزية (المفترض انه تنسحب على الدول الاخرى) فى هذه الفترة بكاملها ، يجب ان تعتبر ارقاما شكلية فالمبالغ التى كان يخصصها الموظفون ، وكذلك الرشاوى والفساد والنظام غير الفعال لامساك (الدفاتر) كانت تخفض الى حد كبير من المخصصات المثبتة للجيش وللبحرية . وبنفس الطريقة الى حد كبير ، لم يكن الملك يحصل ابدا الا على نسبة مما يخصه من دخل ولذلك تعد الاحصاءات الواردة هنا هى مجرد مؤشرات وليست احصاءات جازمة .

بواسطة وريثه الطموح ، وكان (وولسى) الوزير الاول لهنرى الثامن ـ يثير شكاوى واسعة النطاق بمحاولاته الحصول على اموال فى شكل قروض اجبارية ، « وتبرعات الزامية » وغير ذلك من الاساليب التعسفية . ولم ينفرج الوضع المالى الا بهجوم توماس كرومويل على اراضى الكنيسة فى ثلاثينيات القرن السادس عشر والحقيقة ، ان حركة الاصلاح الدينى الانجليزية أدت الى مضاعفة العوائد الملكية . وسمحت بانفاق واسع النطاق على مشروعات عسكرية دفاعية : قلاع على طول ساحل القنال الانجليزى والحدود الاسكتلندية ، وبناء سفن حربية قوية وجديدة للبحرية الملكية ، وقمع اعمال التمرد فى أيرلندا . غير ان الحروب المدمرة ضد فرنسا واسكتلندا فى اربعينيات القرن السادس عشر تكلفت مبلغا ضخما بلغ مليونين ومائة وخمسة وثلاثين الف جنيه استرلينى ، وهو ما كان يمثل حوالى عشرة أضعاف الدخل المعتاد للتاج . وقد اضطر ذلك وزراء الملك الى اللجوء الى اكثر السبل الحاحا : مثل بيع الممتلكات الدينية بأسعار منخفضة ، والاستيلاء على اراضى النبلاء بتوجيه التهم الملفقة اليهم ، وتكرار القروض الاجبارية ، وتزييف العملات المعدنية على نطاق كبير ، واخيرا اللجوء الى مصارف (الفوجرز) وغيرها من المصارف الاجنبية . ولذلك كانت تسوية خلافات انجلترا مع فرنسا فى عام ١٥٥٠ ، كانت بمثابة تنفس الصعداء . بالنسبة لحكومة على شفا الافلاس .

وقد كان كل ذلك يدل بالتالى على الحدود الفعلية المفروضة على قوة انجلترا فى النصف الاول من القرن السادس عشر . فقد كانت انجلترا دولة مركزية ومتجانسة نسبيا ـ رغم انها لم تكن كذلك الا بدرجة اقل كثيرا فى مناطق الحدود وفى ايرلندا ـ بشكل كان يشتت دائما الانتباه والموارد الملكية . وبفضل اهتمام هنرى الثامن أساسا ، كانت انجلترا قوية من الناحية الدفاعية ، ولديها بعض القلاع الحديثة والمدفعية والموانىء وصناعة اسلحة ذات شأن ، وبحرية مجهزة تجهيزا جيدا ، غير ان التخلف من الناحية العسكرية ، كان فى نوعية جيشها ، كما ان مواردها المالية لم تكن تستطيع تمويل حرب ذات نطاق كبير . وعندما اصبحت اليزابيث الاولى ملكة فى عام ١٥٥٨ ، كانت من الحصافة بحيث اعترفت بهذه الحدود وعملت على تحقيق غاياتها دون ان تتجاوزها . وفى السنوات الخطيرة التى جاءت بعد ١٥٧٠ ، عندما كانت حركة الاصلاح الدينى المضادة فى ذروتها ، وكان الجنود الاسبان نشطين فى هولندا ، كانت تلك مهمة صعبة التحقيق . ولما لم تكن بلادها ندا لأى من « القوى العظمى » الحقيقية فى اوروبا سعت الملكة اليزابيث الى الحفاظ على استقلال انجلترا بالدبلوماسية وحتى عندما ساءت العلاقات الانجليزية ـ الاسبانية ، عملت على ان تجرى « الحرب الباردة » ضد فيليب الثانى فى البحر ، وهو ما كان يعد تصرفا اقتصادى التكلفة على الاقل ومربحا فى بعض الاحيان . وعلى الرغم من احتياج اليزابيث الى المال لتأمين الاجناب الاسكتلندية والايرلندية ولتقديم المعونة للمتمردين الهولنديين فى اواخر سبعينيات القرن السادس عشر ، نجحت هى ووزراؤها فى تحقيق فائض جيد خلال السنوات الخمس والعشرين الاولى من حكمها ، وهو ما كان امرا طيبا ، لأن الملكة كانت فى حاجة ماسة الى « صندوق حرب » لدى اتخاذ القرار فى عام ١٥٨٥ بإرسال حملة الى هولندا تحت قيادة (ليشتر) .

وقد فرض الصراع مع اسبانيا بعد عام ١٥٨٥ متطلبات استراتيجية ومالية على حكومة اليزابيث . ويتضمن الاستراتيجية التى كان من الافضل ان تستخدمها انجلترا نجد ان هناك قادة بحريين مثل (هوكينز) و (رالى)و (دريك) وغيرهم حثوا الملكة على انتهاج سياسة اعتراض

تجارة الفضة الاسبانية والاغارة على سواحل العدو ومستعمراته وبشكل عام استغلال مزايا القوة البحرية لشن حرب غير مكلفة ـ وهو خيار جذاب من الناحية النظرية ، رغم انه يصعب تنفيذه في الواقع العملي غالبا . غير انه كانت هناك ايضا الحاجة الى ارسال جنود الى هولندا وشمال فرنسا لمساعدة اولئك الذين يحاربون الجيش الاسباني ـ وهى استراتيجية لم يتم تبنيها حبا فى المتمردين الهولنديين او فى البروتستانت الفرنسيين ، ولكن لانه ببساطة حسبما ذكرت اليزابيث وقتما يحين يوم فرنسا الاخير سيكون ذلك ايضا هو عشية دمار انجلترا ولذلك كان من الحيوى الحفاظ على التوازن الاوروبي بالتدخل النشط اذا دعت الحاجة ، واستمر ذلك الالتزام القارى حتى اوائل القرن السابع عشر ، على صعيد شخصى على الاقل ، لان العديد من الجنود الانجليز بقوا عندما اندمجت قوة الحملة فى جيش المقاطعات المتحدة فى عام ١٥٩٤ .

وبأدائهم للمهمة المزدوجة الخاصة بوقف مخططات فيليب الثانى فى البر وازعاج امبراطوريته فى البحر ، قدم الانجليز مساهمتهم فى الحفاظ على التعددية السياسية لأوروبا . غير ان عبء دعم ثمانية آلاف رجل فى الخارج كان عبئا ثقيلا . فقد بلغت الاموال التى ارسلت الى هولندا عام ١٥٨٦ اكثر من ١٠٠ الف جنيه استرلينى ، وفى عام ١٥٨٧ وصل المبلغ الى ١٧٥ الف جنيه استرلينى ، وكان كل رقم من الرقمين يشكل حوالى نصف اجمالى المصروفات للسنة الخاصة به ، وفى عام (الارمادا) تجاوزت مخصصات الاسطول مبلغ ١٥٠ الف جنيه استرلينى . ونتيجة لذلك ، كانت المصروفات السنوية لاليزابيث فى اواخر ثمانينيات القرن السادس عشر تشكل ما بين ضعفين وثلاثة اضعاف مصروفات أوائل ذلك العقد . وأثناء العقد التالى ، كان التاج ينفق اكثر من ٣٥٠ الف جنيه استرلينى كل عام وأوصلت الحملة الايرلندية المتوسط السنوى الى اكثر من ٥٠٠ الف جنيه استرلينى فى السنوات الأربع الاخيرة للملكة . وفى محاولة الحكومة جمع الاموال من مصادر أخرى ـ مثل بيع أراضى التاج ، والاحتكارات ـ لم يكن لديها بديل غير عقد مجلس العموم فى العديد من المناسبات لطلب المزيد من المنح . وكان توفير هذه المنح (التى بلغت حوالى مليونى جنيه استرلينى) وعدم اعلان الحكومة عن افلاسها او عن اخفاقها فى دفع رواتب جنودها ، بمثابة برهان على مهارة وحسن تصرف الملكة ومستشاريها ، غير ان سنوات الحرب كانت بمثابة اختبار للنظام بكامله ، وتركت الديون لأول ملوك اسرة (ستيوارت) ووضعته هو ومن خلفه فى وضع المعتمد على مجلس العموم المتشكك وعلى سوق المال الحذرة فى لندن .

ولا مجال هنا فى هذا السياق لدراسة الصراع المتصاعد بين التاج والبرلمان الذى كان مقدرا له ان يهيمن على السياسات الانجليزية لأربعة عقود (٤٠ سنة) بعد عام ١٦٠٣ ، والذى كان موضوع التمويل يلعب فيه دورا مركزيا . ولم يكن لعمليات التدخل العرضية غير الفعالة من جانب القوات الانجليزية فى الصراع الاوروبى الكبير فى عشرينيات القرن السابع عشر رغم ارتفاع تكلفة القيام بها ـ لم يكن لعمليات التدخل هذه ، إلا تأثير قليل على مجرى حرب الثلاثين عاما . فقد نمت التجارة والسكان والمستعمرات فيما وراء البحار والثروة العامة لانجلترا فى هذه الفترة ، غير ان أيا من ذلك لم يكن يستطيع توفير أساس مضمون لقوة الدولة بدون وجود تجانس داخلى ، وسرعان ما ادت الخلافات على الضرائب مثل ضريبة السفن ـ التى كان يمكنها من الناحية النظرية ان تزيد من القوة المسلحة للأمة ـ سرعان ما ادت بالتاج والبرلمان الى حرب اهلية عرقلت دور انجلترا

كعنصر فى السياسات الاوروبية خلال معظم أربعينيات القرن السابع عشر . وعندما عاودت انجلترا الظهور كان ذلك من اجل تحدى الهولنديين فى حرب تجارية شرسة (١٦٥٢ ــ ١٦٥٤) لم يكن لها تأثير كبير على الميزان الاوروبى العام ، بغض النظر عن أغراض كل من الجانبين المتحاربين .

ومع ذلك تمكنت انجلترا فى عهد (كرومويل) فى خمسينيات القرن السابع عشر من ان تلعب دور القوة الكبرى بنجاح أكبر ، مما تحقق فى ظل أية حكومة سابقة . فقد كان جيشه النموذجى الجديد ، الذى خرج من الحرب الاهلية ، قد سد اخيرا الفجوة التى كانت موجودة عادة بين الجنود الانجليز ونظرائهم الاوروبيين . وكان من الممكن الزج بالجيش الانجليزى ــ الذى تم تنظيمه وتدريبه وفق الاساليب الحديثة التى وضعها موريس أمير (ناسو) و(جوستاف ادولف) قوّت شكيمته سنوات الصراع وانضبط بصورة جيدة وحصل جنوده على رواتبهم بصورة منتظمة (عادة) كان من الممكن الزج بالجيش الانجليزى فى التوازن الاوروبى ، بقدر من التأثير مثلما كان واضحا من هزيمته للقوات الاسبانية فى معركة (الدونز) فى عام ١٦٥٨ . وعلاوة على ذلك كانت بحرية (الكومنولث) اكثر تقدما بالنسبة للعصر . وكان مجلس العموم منحازا للاسطول لأنه بشكل عام اتخذ موقفا مضادا لتشارلز الاول خلال الحرب الاهلية ، ولذا شهد الاسطول نهضة فى اواخر اربعينيات القرن السابع عشر ، فقد زاد حجمه اكثر من الضعف من ٣٩ سفينة (١٦٤٩) الى ثمانين (١٦٥١) وتحسنت فيه الاجور وظروف العمل ، وصارت الموانىء والدعم التموينى افضل وكانت الاعتمادات اللازمة لكل ذلك يقرها بشكل منتظم مجلس عموم يؤمن بأن الربح والقوة أمران متلازمان . وكان ذلك امرا طبيا تماما لان الاسطول فى اول حرب يخوضها ضد الهولنديين كان يتحدى قوة لا تقل عنه ضخامة ويقودها قواد ــ مثل (ترومب) و (دى رويتر) على نفس درجة كفاءة قادة مثل (بليك) و (مونك) وعندما اطلق للجيش العنان ضد الامبراطورية الاسبانية بعد عام ١٦٥٥ ، لم يكن من الغريب ان يحرز عدة نجاحات ، بالاستيلاء على أكاديا (نوفا سكوتيا) و (جامايكا) ــ بعد اخفاقه فى (هسبانيولا) والاستيلاء على جزء من اسطول الكنز الاسبانى فى ١٦٥٦ ، وحصار (كاديز) وتدمير بعض سفن الاسطول الاسبانى فى (سانتا كروز) فى عام ١٦٥٧ .

وفى الوقت الذى ادت فيه هذه الانجازات الانجليزية اخيرا الى امالة الميزان واجبار اسبانيا على انهاء حربها مع فرنسا فى عام ١٦٥٩ لم يتحقق ذلك دون توترات داخلية . فقد تم فقدان التجارة الاسبانية المربحة لصالح هولندا المحايدة فى سنوات ما بعد عام ١٦٥٥ وجنى القراصنة المعادون حصادا ثريا من السفن التجارية الانجليزية على طول خطوط الاطلنطى والبحر المتوسط . وفوق كل شىء كان الانفاق على جيش قوامه ٧٠ الف رجل وعلى اسطول كبير كان عملا مكلفا ويشير احد التقديرات الى انه من بين اجمالى الانفاق الحكومى وقدره ٢٨٧٨٠٠٠ جنيه استرلينى فى عام ١٦٥٧ ، تم انفاق اكثر من ١٩٠٠ر٠٠٠ جنيه على الجيش و ٧٤٢٠٠٠ على الاسطول وفرضت الضرائب وتمت جبايتها بشكل فعال بمعدل لم يسبق له مثيل ومع ذلك لم تكن كافية قط لحكومة تنفق اربعة اضعاف ما كان يعتقد انه انفاق لا يمكن احتماله فى عهد تشارلز الاول قبل الثورة الانجليزية . وقد زادت الديون بشكل مطرد وتخلف دفع رواتب الجنود والملاحين . ومما لا شك فيه ان هذه السنوات القليلة من الحرب الاسبانية قد زادت من السخط العام على حكم (كرومويل)

ودفعت غالبية طبقات التجار الى طلب السلام . وبطبيعة الحال ، لم يحدث ان دمرت انجلترا بالكامل نتيجة هذا الصراع ـ على الرغم من ان ذلك كان سيحدث بلا شك اذا ما انخرطت فى صراعات القوى الكبرى لمدة مماثلة لتلك التى انخرطت فيها اسبانيا . وكان نمو تجارة انجلترا الداخلية والخارجية ، وكذلك الارباح من المستعمرات واعمال الشحن قد بدأت فى توفير اساس اقتصادى صلب يمكن للحكومات فى لندن ان تعتمد عليه فيما لو نشبت حرب أخرى ، ونظرا لان انجلترا بالتحديد ـ ومعها المقاطعات المتحدة فى هولندا ـ قد استحدثت اقتصاد سوق فعال لذلك حققت انجلترا الانجاز النادر الخاص بالجمع بين مستوى معيشى متصاعد وبين التزايد السكانى . غير انه كان لا يزال من الحيوى ان يتم الحفاظ على التوازن السليم بين المجهود العسكرى والبحرى للدولة من جهة وبين دعم الثروة القومية من جهة اخرى ، فمع نهاية فترة حكم آل (كروموبل) اصبح ذلك التوازن مشكوكا فيه بعض الشىء .

ويتجلى هذا الدرس الهام فى فن الحكم بوضوح اكبر عندما يقارن المرء نهوض انجلترا بنهوض قوة اخرى من قوى « التخوم » هى السويد ففى خلال القرن السادس عشر . كانت التوقعات بالنسبة لهذه المملكة الشمالية تبدو سيئة . فالسويد التى كانت محاطة بلوبيك* و (بصفة خاصة) بالدنمارك بشكل يمنعها من حرية الانطلاق الى غرب اوروبا والتى كانت مشغولة بصراعات متعاقبة على جانبها الشرقى مع روسيا والتى كثيرا ما كانت مضطربة فى علاقتها مع بولندا لم يكن لديها ما تفعله سوى الحفاظ على نفسها ، وبالفعل كانت هزيمتها القاسية من الدنمارك فى حرب ١٦١١ ـ ١٦١٣ كانت تشير الى ان التدهور وليس التوسع ، سيكون مصيرها . وبالاضافة الى ذلك كانت السويد تعانى من تمزقات داخلية اساسية اكثر منها دينية ، تمخضت عن تأكيد الامتيازات الكبيرة لطبقة النبلاء . غير ان اكبر نقاط ضعف السويد كانت تتمثل فى قاعدتها الاقتصادية . فالكثير من اراضيها الواسعة كان عبارة عن خلاء قطبى او غابات ، وكان المزارعون المبعثرون المكتفون ذاتيا الى حد كبير . يشكلون حوالى ٩٥ فى المائة من اجمالى السكان البالغ ٩٠٠ الف نسمة واذا اضيف الى ذلك فنلندا بسكانها البالغين مليونا وربع مليون فان ذلك يكون اقل من سكان العديد من الدويلات الايطالية . وكانت هناك مدن قليلة وصناعة بسيطة واوشكت ألا توجد فيها طبقة متوسطة وكانت مقايضة السلع والخدمات لا تزال هى الشكل الرئيسى للتبادل ولذلك كانت السويد من الناحيتين العسكرية والاقتصادية مجرد قزم عندما نجح الشاب (جوستاف ادولف) فى اعتلاء العرش فى عام ١٦١١ .

وهناك عاملان ، احدهما خارجى والآخر داخلى ، ساعدا السويد على النمو السريع انطلاقا من هذه الظروف غير الواعدة ، وكان العامل الاول هو اصحاب الاعمال (المستثمرون) الاجانب ، وبصفة خاصة الهولنديون وكذلك الالمان والولونيون* الذين كانت السويد بالنسبة لهم ارضا مبشرة غير مستغلة غنية بالمواد الاولية مثل الاخشاب وخامات النحاس والحديد . وكان أشهر هؤلاء

---

* مدينة تقع فى شمال شرقى المانيا . (المترجم)

* افراد شعب يقطن الاجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من بلجيكا والمناطق الفرنسية المجاورة لها . (المترجم)

المستثمرين هو (لويس دى جير) الذى لم يكن يبيع فقط المنتجات المصنعة للسويديين ولكنه كان يشترى أيضا الخامات الاولية منهم . كما انه بمرور الوقت اقام مصانع ومسابك و(ورشا) للاخشاب ، وقدم قروضا للملك وادخل السويد فى النظام العالمى التجارى اعتمادا على (امستردام) بشكل رئيسى وسرعان ما اصبحت السويد اكبر منتج للحديد والنحاس فى اوروبا ، وجلبت هذه الصادرات العملة الاجنبية التى سرعان ما ساعدت على تغطية نفقات القوات المسلحة . وعلاوة على ذلك ، اصبحت السويد مكتفية ذاتيا فى الاسلحة وهو انجاز نادر وذلك بفضل الاستثمار والخبرة الاجنبية .

اما العامل الداخلى فقد كان السلسلة المعروفة من الاصلاحات التى ادخلها جوستاف ادولف ومساعدوه . ولم تكن المحاكم والخزانة ونظام الضرائب والادارة المركزية للقضاء والتعليم الا بعض المجالات التى ذادت كفاءتها وانتاجيتها فى هذه الفترة وتم تحويل طبقة النبلاء من مجرد طائفة مميزة الى طائفة فى خدمة الدولة . وتم ترسيخ التضامن الدينى ، وبدا ان الادارة المحلية والحكومية المركزية تعملان بشكل منتظم . وفوق هذه الاسس المتينة ، تمكن جوستاف من بناء اسطول سويدى لحماية السواحل من المنافسين الدانماركيين والبولنديين ولضمان سلامة مرور الجنود السويديين عبر البلطيق . ومع ذلك ، ارتكزت شهرة الملك قبل كل شىء على اصلاحاته العسكرية العظيمة : التى تمثلت فى استحداث جيش نظامى وطنى يعتمد على شكل من اشكال التجنيد ، وفى تدريب جنوده وفق اساليب ميدانية جديدة ، وفى تطويره لسلاح الفرسان وادخال المدفعية الخفيفة والمتحركة ، واخيرا فى الانضباط والروح المعنوية العالية التى استمدها الجيش من قيادته ، وبهذا وجد جوستاف تحت إمرته ربما افضل قوة مقاتلة فى العالم عندما تحرك الى شمال المانيا لمساندة القضية البروتستانتية خلال صيف ١٦٣٠ .

وقد كانت مثل هذه المزايا ضرورية ، طالما أن أبعاد الصراع الاوروبى كانت اكبر والتكاليف اكثر ارتفاعا مما عرف خلال الحروب المحلية السابقة ضد جيران السويد . وبحلول نهاية ١٦٣٠ كان جوستاف يقود اكثر من ٤٢ الف رجل ، وبعد ذلك بإثنى عشر شهرا ، كان تحت إمرته ضعف هذا العدد ، وقبيل معركة (لوتزين) المصيرية ، كانت قواته قد وصلت الى ما يقدر بـ ١٥٠ الف رجل . وبينما كان الجنود السويديون يشكلون سلاح الصفوة فى كل المعارك الرئيسية ، ويتم استخدامهم كذلك لحماية النقاط الاستراتيجية الهامة نجد ان عددهم لم يكن كافيا لتشكيل جيش بذلك الحجم ، وبالفعل كان اربعة اخماس ذلك الجيش السويدى المكون من ١٥٠ الفا عبارة عن مرتزقة اجانب ، اسكتلنديين وانجليز ، والمان ، ذوى تكلفة عالية ، وحتى الصراعات ضد بولندا فى عشرينيات القرن السابع عشر ، انهكت التمويل العام السويدى غير ان الحرب الالمانية اثبتت انها أعلى تكلفة بكثير ، بيد ان السويديين نجحوا بشكل ملحوظ فى ان يجعلوا الآخرين يتحملون العبء والدعم الاجنبى ــ لا سيما ذلك الذى كانت تدفعه فرنسا ــ معروف جيدا ، غير انه لم يكن يغطى سوى نسبة قليلة من التكاليف . اما المصدر الفعلى فقد كانت المانيا ذاتها ، فالدويلات المختلفة التى يحكمها الامراء . وكذلك المدن الحرة كان يطلب منها المساهمة فى القضية اذا كانت صديقة ، اما اذا كانت معادية فقد كان عليها ان تدفع جزية لكى تتجنب السلب والنهب . وعلاوة على ذلك ، كان هذا الجيش الكبير الذى تسيطر عليه السويد كان يغتصب المأوى والغذاء

والعلف من الاراضى التى كان يعسكر فيها ولا شك ان هذا النظام قد اكتمل بالفعل بوجود (الليفتنانت وولينشتاين) بجانب الامبراطور ، الذى ادت سياسته الخاصة بإنتزاع المساهمات الى تمويل جيش امبراطورى يزيد تعداده على مائة الف رجل ، غير ان المهم هنا هو ان السويديين لم ينفقوا هم على القوة الكبيرة التى ساعدت فى كبح الهابسبيرج من عام ١٦٣٠ حتى عام ١٦٤٨ . وفى نفس شهر ابرام صلح (ويستفاليا) كان الجيش السويدى يقوم بالسلب والنهب فى بوهيميا ، وكان من المناسب تماما انه لم ينسحب الا بعد دفع « تعويض » كبير .

وذلك كان انجازا كبيرا من جانب السويديين ـ الا أنه أعطى ـ بأشكال عديدة ـ صورة زائفة للوضع الحقيقى للسويد فى اوروبا . لقد كانت آلة الحرب السويدية الرهيبة طفيلية الى حد كبير فقد كان على الجيش السويدى فى المانيا ان يسلب لكى يعيش ـ والا فان الجنود سيتمردون وهو ما يضر اكثر بالألمان ومن الطبيعى كان على السويديين انفسهم ان ينفقوا على الاسطول ، وعلى الدفاعات عن السويد وعلى القوات المنتشرة فى كل مكان آخر غير المانيا وكما هو الحال فى كل الدول الاخرى ، تسبب ذلك فى ارهاق التمويل الحكومى ، مما ادى الى الاسراع ببيع أراضى التاج وعوائده ، لطبقة النبلاء ومن ثم ادى الى تقليل الدخل طويل الاجل . وكان لحرب الثلاثين عاما ايضا ثمنها الباهظ من الارواح البشرية وارهقت الضرائب الاستثنائية كاهل الفلاحين وبالاضافة الى ذلك جلبت انتصارات السويد العسكرية مجموعة متنوعة من الممتلكات عبر البلطيق ـ استونيا ، ليفونيا بريمين ومعظم بوميرانيا ـ جلبت بدورها منافع تجارية ومالية غير ان تكاليف الاحتفاظ بها فى زمن السلم او الدفاع عنها فى زمن الحرب من المنافسين الغيورين القت على كاهل الدولة السويدية تكاليف اعلى كثيرا من تكاليف الحملة الكبرى عبر المانيا فى ثلاثينيات واربعينيات القرن السابع عشر .

وقد بقيت السويد قوة ذات شأن حتى بعد عام ١٦٤٨ ، غيران ذلك كان على المستوى الاقليمى فقط . وبالفعل كانت فى عهد تشارلز العاشر (١٦٥٤ ـ ١٦٦٠) وتشارلز الحادى عشر (١٦٦٠ ـ ١٦٩٧) فى ذروتها بشكل يثير الجدل فى الساحة البلطيقية ، حيث تصدت مرارا للدنماركيين وصمدت فى مواجهة بولندا ، وروسيا وبروسيا الناهضة وأدى التحول الى النزعة الاستبدادية فى عهد تشارلز الحادى عشر الى زيادة الموارد المالية الملكية ، ومن ثم سمح بالحفاظ على جيش نظامى كبير فى وقت السلم . غير ان تلك كانت مجرد تدابير لتقوية السويد وهى تبتعد ببطء عن الصفوف الاولى . وعلى حد تعبير البروفيسور روبرتس طوال جيل كامل ظلت السويد منتشية بالنصر ومختالة بالغنيمة ، وقد ارجعها تشارلز الحادى عشر الى ارض الواقع ، وصاغ لها سياسات مناسبة لمواردها ولمصالحها الفعلية ، وجهزها لتنفيذ هذه السياسات ، واعد لها مستقبلا تكون فيه ذات وزن وكرامة كقوة من الطراز الثانى .

ولم تكن تلك انجازات متواضعة ، غير انها كانت ذات اهمية محدودة فى الاطار الاوروبى الاكبر ، ومن المهم ان نلاحظ المدى الذى كان يتأثر به ميزان القوى فى البلطيق ، الذى اعتمدت عليه السويد بدرجة لا تقل عن اعتماد الدنمارك وبولندا وبراندنبرج ، فى النصف الثانى من القرن السابع عشر وكذلك المدى الذى خضع فيه هذا الميزان « للتلاعب » من جانب الفرنسيين والهولنديين وحتى الانجليز ، لتحقيق اهدافهم عن طريق الدعم والتدخلات الدبلوماسية ،

والاسطول الهولندى فى عام ١٦٤٤ و ١٦٥٩ . واخيرا ، وبينما لا يمكن مطلقا ان نصف السويد بانها دولة « ألعوبة » فى هذه اللعبة الدبلوماسية الكبيرة ، نجدها ظلت قزما اقتصاديا بالمقارنة بالقوى الناهضة فى الغرب ، ومالت الى الاعتماد على دعم تلك القوى . وكانت تجارتها الخارجية فى حوالى عام ١٧٠٠ لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من تجارة المقاطعات المتحدة او تجارة انجلترا وربما كان انفاقها الحكومى لا يزيد على « خمس »١/٥ الانفاق الفرنسى . واعتمادا على هذه القاعدة المادية غير الكافية وبدون امكانية الوصول الى مستعمرات فيما وراء البحار ، لم تتوفر للسويد فرصة كبيرة ــ رغم استقرارها الاجتماعى والادارى المثير الاعجاب ــ للاحتفاظ بالهيمنة العسكرية التى تحققت لها لفترة قصيرة فى عهد جوستاف أدولف . وفى الحقيقة كان عليها فى العقود التالية ان تبذل جهدها لمجرد محاولة وقف تقدم بروسيا فى الجنوب وروسيا فى الشرق .

ويقدم المثال الأخير ، وهو القوة الهولندية فى هذه الفترة حالة مناقضة بدرجة ملحوظة لحالة السويد . فهنا كانت توجد أمة نشأت فى ظل الظروف المضطربة للثورة ، عبارة عن مجموعة من سبع مقاطعات متغايرة الخواص ، تفصلها حدود غير منتظمة عن بقية هولندا المملوكة للهابسبيرج ، اى مجرد جزء من جزء من امبراطورية شاسعة تحت اسرة حاكمة ، محدود السكان والامتداد الاقليمى ، اصبح بسرعة قوة كبرى فى داخل (وفى خارج) اوروبا لمدة قرن كامل تقريبا . وقد اختلفت هذه الدولة عن الدول الاخرى ــ باستثناء منافستها الايطالية البندقية ــ فى امتلاكها لشكل جمهورى اوليجاركى* من اشكال الحكومة غير ان اكثر ملامحها تميزا هو ان اسس قوتها كانت راسخة فى دنيا التجارة والصناعة والتمويل وكانت بلا ريب قوة عسكرية هائلة فى مجال الدفاع على الاقل ، وكانت اكثر القوى البحرية فعالية الى ان طغت عليها انجلترا فى اواخر القرن السابع عشر . غير ان هذه المظاهر للقوة العسكرية ، كانت بمثابة النتائج وليست الجوهر للقوة والنفوذ الهولنديين .

وبطبيعة الحال ، لم يكن المتمردون الهولنديون البالغ عددهم مايقرب من ٧٠ الفا ليشكلوا ثقلا كبيرا فى الشئون الاوروبية فى السنوات الاولى لثورتهم ، وبالفعل لم يعتبروا انفسهم بمثابة أمة مستقلة على الاطلاق لعدة عقود . كما لم تشكل الحدود بأية حال حتى اوائل القرن السابع عشر . وكان ما يسمى بثورة هولندا فى البداية عملية متقطعة حاربت خلالها فئات اجتماعية واقاليم مختلفة بعضها ضد البعض الآخر الى جانب معارضة ــ واحيانا مهادنة ــ حكامها من الهابسبيرج ، وكانت هناك اوقات مختلفة فى ثمانينيات القرن السادس عشر بدا فيها ان سياسة استعادة الاراضى لاسبانيا ــ التى نفذها (دوق بارما) بشكل ممتاز ــ على وشك النجاح . ولولا الدعم و المعونة العسكرية من انجلترا والدول البروتستانتية الاخرى ، واستيراد اعداد كبيرة من المدافع الانجليزية ، والتوجه المتكرر للجيوش الاسبانية الى فرنسا . لولا ذلك كله لأمكن عندئذ وضع حد للتمرد . غير انه نظرا لأن الموانىء والترسانات البحرية لهولندا كانت فى قبضة المتمردين تقريبا ، ووجدت اسبانيا أنه يستحيل عليها السيطرة على البحر ، نظرا لذلك لم يتمكن (بارما) من اعادة الغزو الابعمليات حصار بطيئة باتجاه البر كانت تفقد قوة دفعها كلما كانت تصدر اليه الاوامر بالزحف بجيوشه الى فرنسا .

---

* شكل من اشكال الحكم تهيمن عليه الاقلية . (المترجم)

وبحلول تسعينيات القرن السادس عشر ، تمكنت المقاطعات المتحدة حينذاك من البقاء وأعادت في الحقيقة غزو معظم المقاطعات والمدن التى كانت قد فقدت فى الشرق وكان جيشها فى هذه المرحلة جيد التدريب وكان يقوده (موريس) امير (ناسو) الذى جعلت منه ابتكاراته واستغلاله للارض المحاطة بالمياه ، واحدا من اعظم قادة عصره . ولو اننا سمينا ذلك الجيش بانه جيش هولندى لكان ذلك خطأ : ففى عام ١٦٠٠ كان الجيش مكونا من ٤٣ سرية انجليزية ، و٣٢ سرية فرنسية ، و٢٠ سرية اسكتلندية ، و١١ سرية وولونية و ٩ سرايا المانية و١٧ سرية هولندية فقط . على الرغم من هذه التشكيلة الكبيرة من الجنسيات (والتى لم تكن غير نموذجية بأية حال) تمكن موريس من صهر قواته فى كيان موحد ومتماسك . غير انه مما لا شك فيه ان الدعم المالى الذى كانت تقدمه الحكومة الهولندية ساعده فى هذا الشأن ، كما ان جيشه كان يحصل على رواتبه بانتظام ـ اكثر مما كان يحدث فى معظم جيوش اوروبا ـ مثلما كانت الحكومة توفر الصيانة المستمرة لاسطولها الكبير .

ولن يكون من الحكمة ان نبالغ فى ثروة الجمهورية الهولندية او فى استقرارها المالى ، او ان نقول انها وجدت من اليسير عليها ان تنفق على الصراع الطويل ، لا سيما فى مراحله الاولى . ففى الاجزاء الشرقية والجنوبية من المقاطعات المتحدة تسببت الحرب فى حدوث دمار كبير وفى فقدان التجارة وفى تناقص عدد السكان وحتى مقاطعة هولندا الميسورة الحال ، وجدت ان اعباء الضريبة عليها ضخمة ، ففى عام ١٥٧٩ اضطرت الى تقديم ٩٦٠ الف فلورين من اجل الحرب ، وفى ١٥٩٩ قدمت ما يقرب من ٥ر٥ ملايين فلورين . وبحلول اوائل القرن السابع عشر . ومع ارتفاع تكاليف الحرب ضد اسبانيا الى ١٠ ملايين فلورين تساءل الكثيرون الى اى مدى يمكن ان يستمر الصراع بدون ان يحدث اضطراب مالى . ومن حسن حظ الهولنديين ان اقتصاد اسبانيا ـ وقدرته على الانفاق على جيش الفلاندرز الميال الى التمرد ـ كان يعانى بدرجة اكبر ، وتسبب فى النهاية فى ان توافق مدريد على الهدنة فى عام ١٦٠٩ .

غير انه اذا كان الصراع قد شكل اختبارا للموارد الهولندية ، فانه لم يستنفد هذه الموارد ، والحقيقة انه منذ تسعينيات القرن السادس عشر فصاعدا ، كان اقتصاد هولندا ينمو بسرعة ومن ثم هيأ اساسا صلبا « للائتمان » عندما لجأت الحكومة ـ مثلما لجأت كل الدول المحاربة ـ الى سوق المال . وكان أحد الاسباب الواضحة لهذا الرخاء تفاعل التزايد السكانى مع المزيد من الروح الاستثمارية بعد اسدال الستار على حكم الهابسبيرج . وعلاوة على الزيادة العادية فى عدد السكان . كان هناك عشرات (وربما مئات) الآلاف من اللاجئين من الجنوب ، وكثيرون غيرهم من اماكن اخرى فى اوروبا . ويبدو من الواضح ان العديد من هؤلاء المهاجرين كانوا عمالا مهرة ومدرسين وحرفيين واصحاب رؤوس أموال ممن لديهم الكثير ليقدموه . وقد اعطى نهب (انتويرب) على يد الجنود الاسبان فى عام ١٥٧٦ ، دفعة لفرص (امستردام) فى النظام التجارى الدولى ، غير انه كان من الصحيح ايضا ان الهولنديين كانوا ينتهزون كل فرصة تحقق لهم تقدما تجاريا . وقد هيأت لهم سيطرتهم على تجارة الرنجة واستصلاحهم للاراضى المتاخمة للبحر ، مصادر اضافية للثروة ، وحقق لهم اسطولهم التجارى الكبير ـ وبصفة خاصة سفن الشحن الصغيرة والقوية ـ الفوز بتجارة الشحن لكثير من دول اوروبا بحلول عام ١٦٠٠ ، فالاخشاب والحبوب والملابس ،

الملح ، والرنجة كانت جميعها تنقل بواسطة سفن هولندية على طول كل طريق بحرى . وكان تجار امستردام يوردون مثل هذه السلع لعدوهم اللدود اسبانيا اذ كانت الارباح تفوق المخاطر ، رغم ان ذلك لم يكن يروق لحلفائهم الانجليز وللكثيرين من المتدينين والهولنديين الكالفينيين* وفى الداخل كان يتم استيراد المواد الخام بكميات كبيرة ثم يجرى « تجهيزها » بعد ذلك بواسطة شركات تجارية مختلفة فى (امستردام) و (ديلفت) و (ليدن) وغيرها . ولما كانت صناعات تكرير السكر والصهر والتقطير والتخمير وتجهيز التبغ وغزل الحرير والخزف والزجاج وصناعة الاسلحة والطباعة وصناعة الورق من بين الصناعات الرئيسية لم يكن من المستغرب ان يعيش حوالى ٥٦ فى المائة من سكان هولندا البالغين ٦٧٠ الفا ، فى مدن متوسطة الحجم بحلول عام ١٦٢٢ . ولا بد ان كل منطقة أخرى فى العالم كانت تبدو متخلفة اقتصاديا عند المقارنة .

وهناك جانبان آخران للاقتصاد الهولندى أديا الى تعزيز قوة هولندا العسكرية . وكان الجانب الاول هو توسع التجارة الهولندية فيما وراء البحار . فعلى الرغم من ان هذه التجارة لم تكن تقارن بالتجارة كبيرة الحجم الاكثر تواضعا ، وان كانت اكثر اتساعا ، فى المياه الاوروبية ، على الرغم من ذلك كانت هذه التجارة اضافة اخرى الى موارد الجمهورية . وفيما بين ١٥٩٨ و ١٦٠٥ كانت تبحر ٢٥ سفينة فى المتوسط الى غرب افريقيا ، وعشرون سفينة الى البرازيل وعشر سفن الى جزر الهند الشرقية و١٥٠ سفينة الى الكاريبى كل عام . وتمت اقامة مستعمرات ذات سيادة فى (امبوينا) فى عام ١٦٠٥ وفى (تيرنيت) فى ١٦٠٧ وتأسست المصانع والمراكز التجارية حول المحيط الهندى ، وبالقرب من مصب (الامازون) و (فى عام ١٦٠٩) فى اليابان ومثل انجلترا اصبحت المقاطعات المتحدة تستفيد من هذا التحول البطىء فى الموازين الاقتصادية من البحر المتوسط الى عالم الاطلنطى الذى كان يشكل واحداً من التيارات العلمانية الرئيسية فى الفترة من ١٥٠٠ الى ١٧٠٠ ، والذى كان يثير انتباه المجتمعات الافضل استعداداً لاستخلاص ارباح التجارة العالمية بعد ان كان يعمل فى السابق لصالح البرتغال واسبانيا .

اما الجانب الثانى ، فكان دور (امستردام) المتزايد كمركز للتمويل الدولى ، وهو امر عادى ملازم لدور الجمهورية التى تقوم بمهمة الشاحن والمقايض وتاجر السلع لأوروبا . ولم يكن يختلف ما كان يقدمه ممولوها ومؤسساتها (تلقى الودائع ذات الفائدة ، وتحويل النقود ومنح الائتمان وتخليص (الفواتير) وتعويم القروض عن الممارسات التى كانت موجودة بالفعل فى البندقية ، وجنوة على سبيل المثال ، غير انها كانت تتم على نطاق اوسع وبدرجة اكبر من الثقة ، تعكس الثروة التجارية للمقاطعات المتحدة فى هولندا خاصة ان المستثمرين الرئيسيين كانوا جزءاً من الحكومة ، وكانوا يريدون تدعيم مبادىء الاستثمار السليم للاموال والائتمان المأمون والتسديد المنتظم للديون . ونتيجة لكل ذلك كانت توجد دائما اموال متاحة للقروض الحكومية وهو ما اعطى الجمهورية الهولندية ميزة كبيرة لم تتوفر لمنافسيها ، وطالما ان درجة الثقة فى الحكومة كانت عالية فى تسديد ديونها على الفور ، كان بمقدورها ان تقترض بأسعار أرخص من أية حكومة اخرى — وهى ميزة كبرى فى القرن السابع عشر بل هى ميزة بالفعل فى كل العصور .

---

* نسبة الى كالفن اللاهوتى الفرنسى البروتستانتى (١٩٠٥ — ١٥٦٤) القائل بان قدر الانسان مرسوم منذ ولادته .
(المترجم)

وقد كانت هذه القدرة على الحصول على القروض بسهولة هى الاكثر اهمية بعد استئناف الاشتبكات مع اسبانيا فى عام ١٦٢١ ، لأن تكلفة القوات المسلحة ارتفعت بشكل مطرد من ١٣ر٤ ملايين فلورين (١٦٢٢) الى ١٨ر٨ ملايين فلورين (١٦٤٠) وقد كانت تعتبر هذه المبالغ كبيرة حتى بالنسبة لقدرة شعب غنى على التحمل ، خاصة ان التجارة الهولندية فيما وراء البحار كانت تضار بسبب الحرب ، اما من خلال الخسائرالمباشرة أو من جراء تحويل التجارة الى اطراف محايدة . ولذلك كان من الاسهل من الناحية السياسية ان يسمح بتمويل اكبر جزء ممكن من الحرب عن طريق القروض العامة وعلى الرغم من ان ذلك ادى الى زيادة كبيرة فى الدين الرسمى ـ حيث بلغ دين مقاطعة هولندا ١٥٣ مليون فلورين عام ١٦٥١ ـ نجد ان القوة الاقتصادية للدولة ، والحرص الذى كانت تسدد به الفائدة ، كان يعنى إن النظام الائتمانى لم يتعرض ابدا لخطر الانهيار . وبينما كان ذلك يوضح انه حتى الدول الثرية كانت تخشى عبء النفقات العسكرية ، كان يؤكد ايضا انه ما دام النجاح فى الحرب يعتمد على حجم الثروة المتوفرة للدولة ، فان من المرجح دائما أن يصمد الهولنديون مدة أطول من الآخرين .

الحرب والمال والدولة القومية

لنلخص الآن الاستنتاجات الرئيسية لهذا الفصل . لقد كان شن الحرب بعد عام ١٤٥٠ مرتبطا بشكل وثيق بـ « ميلاد الدولة ــ القومية » فيما بين اواخر القرن الخامس عشر واواخر القرن السادس عشر ، شهدت معظم البلدان الاوروبية تركيزا للسلطة السياسية والعسكرية فى يد الملك عادة (ولكن فى بعض الاماكن فى يد الامير المحلى او الاقلية التجارية) تصحبه سلطات واساليب متزايدة لنظام الضرائب فى الدولة ، ويتم تنفيذه بواسطة جهاز ادارى اكثر تطورا مما كان موجودا عندما كان الملوك يفترض انهم « يعتمدون على انفسهم » وكانت الجيوش الوطنية تمول بجباية اقطاعية .

وكانت هناك اسباب مختلفة لهذا التطور الذى حدث للدولة ــ القومية الاوروبية . فقد قوض التغير الاقتصادى ، بالفعل الكثير من جوانب النظام الاقطاعى القديم واتصلت المجموعات الاجتماعية المختلفة بعضها ببعض من خلال أشكال احدث للتعامل والالتزام . وادت حركة الاصلاح الدينى ــ بتقسيمها العالم المسيحى على اساس ان دين الاقليم هو دين الحاكم اى وفق الافضليات الدينية للحكام ــ ادت الى دمج السلطة المدنية والسلطة الدينية ، ومن ثم نشر النزعة العلمانية على اساس قومى وابرز تدهور اللغة اللاتينية والاستخدام المتزايد للغة الدارجة من جانب السياسيين والمحامين والموظفين والشعراء هذا الاتجاه العلمانى وجعل تحسن المواصلات ، وانتشار تبادل السلع على نطاق اوسع واختراع الطباعة والاكتشافات المحيطية ، جعل ذلك كله الانسان اكثر دراية ليس فقط بالشعوب الاخرى ولكن ايضا بالاختلافات فى اللغة والذوق والعادات الثقافية والدين . وفى مثل هذه الظروف ، ليس غريبا ان الكثير من الفلاسفة وغيرهم من الكتاب فى ذلك الوقت كانوا يرون ان الدولة ــ القومية هى الشكل الطبيعى والافضل للمجتمع المدنى ، وان سلطاتها يجب ان تدعم وان مصالحها ينبغى الدفاع عنها ، وان حكامها ومحكوميها يحتاجون ــ ايا كان الشكل الدستورى المحدود الذى يتوفر لهم ــ الى العمل بشكل منسجم من اجل الصالح القومى العام .

غير ان الحرب ، وتداعياتالحرب هى التى هيأت ضغطا مستمرا من اجل بناء الامة يفوق فى الحاحه هذه الاعتبارات الفلسفية والاتجاهات الاجتماعية التى كانت تتطور ببطء وقد اتاحت القوة العسكرية العديد من الاسر الاوروبية الحاكمة ، أن تظل متفوقة على ذوى النفوذ فى اراضيها ، وان

تؤمن الوحدة والسلطة السياسية (وان كان ذلك غالبا بتقديم تنازلات لطبقة النبلاء) وساعدت العوامل العسكرية ـ او بالاحرى العوامل الجيو ـ ستراتيجية على تشكيل الحدود الاقليمية لهذه الدول القومية الجديدة ، فى حين ايقظت الحروب المتكررة الوعى القومى ، بطريقة سلبية على الاقل ، بمعنى ان الانجليز تعلموا ان يكرهوا الاسبان والسويديون تعلموا ان يكرهوا الدانماركيين والمتمردون الهولنديون تعلموا ان يكرهوا اسيادهم السابقين من الهابسبيرج . وفوق كل شىء ، كانت الحرب ـ وبصفة خاصة الاساليب الجديدة التى كانت تحبذ نمو جيوش المشاة والاساطيل والتحصينات المكلفة ـ هى التى اجبرت الدول المتحاربة على انفاق المزيد من الاموال اكثر من ذى قبل وعلى ان تبحث عن مبالغ مساوية لذلك فى شكل عوائد . وتبقى كافة الملاحظات بشأن الارتفاع العام فى الانفاق الحكومى ، او بشأن المؤسسات الجديدة لتحصيل العوائد او بشأن العلاقة المتغيرة بين الملوك والاقطاعيات فى بداية اوروبا الحديثة تبقى كافة الملاحظات بشأن ذلك ، ملاحظات مجردة الى ان يرد ذكر الاهمية المركزية للصراع العسكرى . ففى السنوات القليلة الاخيرة من عهد اليزابيث فى انجلترا ، او فى اسبانيا فى عهد فيليب الثانى ، كان ما يقدر بثلاثة ارباع اجمالى الانفاق الحكومى يكرس للحرب او لسداد الديون المترتبة على حروب سابقة . وربما لم تكن الجهود العسكرية والبحرية دائما هى سبب قيام الدول ـ القومية الجديدة ، ولكنها كانت بالتأكيد اكثر انشطة تلك الدول الحاحا وتكلفة .

غير انه سيكون من الخطأ الافتراض بأن عمليات جمع العوائد ودعم الجيوش ، وتجهيز الاساطيل وارسال التعليمات وتوجيه الحملات العسكرية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يتم تنفيذها بالطريقة التى اتسم بها مثلا غزو نورماندى فى ١٩٤٤ . ولابد ان التحليل السابق قد اظهر ان الآلات العسكرية فى اوائل عهد اوروبا الحديثة مرهقة وغير فعالة ، وكان تجميع جيش والسيطرة عليه فى هذه الفترة عملا صعبا بصورة مفزعة : جنود رعاع ، ومرتزقة يمكن ان يكونوا غير موالين وامدادات غير كافية ، ومشكلات نقل واسلحة غير موحدة ـ كل ذلك كان مصدر إستياء معظم القادة . وحتى عندما كان يتم تخصيص أموال كافية للأغراض العسكرية ، كان الفساد والتبديد يلعبان دورهما .

ولذلك ، لم تكن القوات المسلحة بمثابة ادوات للدولة يمكن الاعتماد عليها او التنبؤ بتصرفاتها . فكثيرا ما كانت تقوم مجموعات كبيرة من الجنود بالانشقاق والخروج عن نطاق السيطرة بسبب نقص الامدادات او التأخر فى دفع الرواتب ، وهو ما كان أكثر خطورة . وقد قام جيش الفلاندرز بما لا يقل عن ٤٦ تمردا فيما بين عام ١٥٧٢ و ١٦٠٧ ، وفعلت نفس الشىء وان كان بعدد اقل من المرات قوات لا تقل حجما مثل السويديين فى ألمانيا او الجيش النموذجى الجديد لكرومويل . وكان ريتشيليوا هو الذى قال بغضب فى « شهادته السياسية »

يعرف التاريخ جيوشا دمرتها الحاجة وعدم النظام اكثر من تلك التى دمرتها مجهودات اعدائها ، وقد شاهدت كيف كانت جميع المشروعات التى شرع فى تنفيذها فى عهدى ناقصة لذلك السبب وحده .

لقد كانت مشكلة دفع الرواتب والامدادات تؤثر فى الاداء العسكرى بكل انواع الطرق : وقد اظهر احد المؤرخين ان الحملات المتحركة المذهلة التى قام بها جوستاف ادولف فى المانيا ، بدلا

من ان يمليها التخطيط الاستراتيجى ـ العسكرى وفق ما يرى كلاوزفيتر* كانت تعكس مجرد سعى بسيط ولكنه اضطرارى للبحث عن الغذاء والعلف اللازمين لقواته الضخمة وقبل ان يطلق نابليون حكمته المأثورة بوقت طويل ، عرف القادة ان اى جيش يزحف إنما على معدته .

غير ان هذه القيود المادية كانت تنطبق ايضا على المستوى القومى وبصفة خاصة فى عملية جمع الاموال من اجل الحرب فلم تكن اى دولة فى هذه الفترة ايا كانت درجة رخائها ، تستطيع تسديد تكاليف اى صراع طويل بشكل فورى ، وبغض النظر عن اية ضرائب جديدة كان يتم جمعها ، كانت هناك دائما فجوة بين دخل الحكومة وانفاقها لم يكن يمكن سدها الا بالقروض ـ سواء من الصيارفة فى القطاع الخاص مثل الفوجرز ، او فيما بعد ، من خلال سوق نقد منظمة رسميا وتتعامل فى السندات الحكومية . ومع ذلك حدث مرارا وتكرارا ان اضطرت التكاليف المتصاعدة للحرب الملوك الى التخلف عن سداد اقساط الديون ، او انقاص وزن النقود أو اتخاذ اى إجراء يائس آخر لايجاد متنفس فى الاجل القصير ، وان كان يخلو من النفع فى الاجل الطويل . وقد انغمست الحكومات الحديثة الاولى ـ مثل قادتها الساعين بحماس شديد الى حفظ النظام بين جنودهم وتغذية خيولهم ـ فى سياسة من اليد الى الفم المحفوفة بالمخاطر وكانت عمليات مضايقة الاقطاعيات لمنح المزيد من الضرائب الاستثنائية والضغط على الاثرياء والكنائس من اجل التبرعات الالزامية ومساومة الصيارفة وموردى الذخائر والاستيلاء على سفن الثروات الاجنبية والتحفظ على العلاقة مع الدائنين . انشطة دائمة تقريبا ، مفروضة على الحكام وعلى مسئوليهم فى هذه السنوات .

ولذلك كانت القضية فى هذا الفصل لا تتمثل فى ان الهابسبيرج فشلوا كلية فى فعل ما قامت قوى اخرى بانجازه بشكل رائع . اذ انه ليست هناك تناقضات كبيرة فيما يقوم هنا من دليل ، فالنجاح والفشل يتعين قياسهما بفروق ضيقة للغاية . وقد تعرضت جميع الدول ، بما فى ذلك المقاطعات المتحدة ، لضغط شديد بسبب الاستنزاف المستمر لمواردها من اجل الحملات العسكرية والبحرية . وشهدت جميع الدول صعوبات مالية وعمليات تمرد قام بها الجنود ونقص فى الامدادت ومعارضة داخلية لزيادة الضرائب ومثلما حدث فى الحرب العالمية الاولى ، شهدت هذه السنوات ايضا صراعات القدرة على التحمل ودفع الدول المتحاربة اكثر واكثر نحو الانهاك وبحلول العقد الاخير من حرب الثلاثين عاما ، كان واضحا ان اى تحالف لم يكن بوسعه نشر جيوش فى حجم تلك التى قادها جوستاف او وولينشتاين لأن كل طرف كان قد نفد معينه من الرجال والنقود ، وعندئذ كان انتصار القوى المناهضة للهابسبيرج هامشيا ونسبيا . فقد نجحت هذه القوى وبمشقة بالغة فى الحفاظ على التوازن بين قاعدتها المادية وقوتها العسكرية بشكل افضل مما فعل خصومها من الهابسبيرج وقد وجد بعض المتصرين على الاقل ان مصادر الثروة القومية فى حاجة الى ان تستغل بحرص وليس بتهور خلال اى صراع طويل . وربما اعترفوا ايضا ولو بتردد بان التاجر والصانع والمزارع لا يقلون أهمية عن ضابط الفرسان او حامل الرمح . غير ان هامش تفوقهم واستخدامهم الافضل للعناصر الاقتصادية كان ضيقا . وكان الامر حسب كلمات (دوق ولينجتون) الاخيرة سباقا متقاربا للغاية ومعظم الصراعات الكبرى هى كذلك بالفعل .

---

* جنرال ومنظر عسكرى بروسى (۱۷۸۰ ـ ۱۸۳۱) . (المترجم)

التمويل ، والجغرافيا ، وكسب الحروب
١٦٦٠ ــ ١٨١٥م

لم يؤد التوقيع على معاهدة البرانس ، بطبيعة الحال ، الى انهاء منافسات القوى الاوروبية الكبرى ، كما لم يضع حدا لدأبها على تسوية هذه المنافسات من خلال الحرب . غير ان القرن ونصف القرن ، من الصراع الدولى الذى حدث بعد عام ١٦٦٠ كان مختلفا فى بعض الجوانب الهامة للغاية ، عما حدث فى الاعوام المائة السابقة ، وبذلك عكست هذه التغيرات مرحلة اخرى فى تطور السياسات الدولية .

ولعل اكثر ملامح ساحة القوى الكبرى اهمية بعد عام ١٦٦٠ ، كان نضوج نظام حقيقى لتعدد الاقطاب بين الدول الاوروبية التى بدأت تتجه كل واحدة منها بشكل متزايد الى اتخاذ قرارات الحرب والسلام على اساس « المصالح القومية » اكثر من اتخاذها لأسباب دينية تتخطى الحدود القومية . ولم يكن ذلك ، بلا ريب تغيرا سريعا او مطلقا ، فمن المؤكد ان الدول الاوروبية قبل ١٦٦٠ كانت تناور ومصالحها العلمانية نصب اعينها ، كما كانت الاهواء الدينية لاتزال تغذى العديد من المنازعات الدولية فى القرن الثامن عشر . وعلى الرغم من ذلك ، كانت السمة الرئيسية لحقبة ١٥١٩ ــ ١٦٥٩ اى محور قوى الهابسبيرج النمساوية الاسبانية التى كانت تحارب إئتلاف الدول البروتستانتية ، علاوة على فرنسا ــ كانت هذه السمة قد اختفت الآن وحل محلهانظام اكثر تفككا من التحالفات المتقلبة قصيرة الامد . وغالبا ما كانت الدول المتخاصمة فى احدى الحروب ، تجد نفسها حليفة فى الحرب القادمة ، وهو ماجعل التركيز ينصب على السياسة الواقعية اكثر من التركيز على القناعة الدينية التى تتمسك بها الدولة بشدة فى تقرير السياسة .

وكانت التقلبات فى كل من الدبلوماسية والحرب ، (كانت طبيعية فى هذا النظام الهش متعدد الاقطاب) قد تعقدت بشىء لم يكن جديدا ولكنه كان شائعا فى جميع العصور : وهو نهوض بعض الدول وانهيار البعض الآخر . فخلال هذا القرن ونصف القرن ، من التنافس الدولى فيما بين اضطلاع لويس الرابع عشر بالسلطة الكاملة فى فرنسا فى ١٦٦٠ ــ ١٦٦١ واستسلام نابليون بونابرت بعد معركة ووترلو عام ١٨١٥ ، هبطت أمم قيادية معينة فى الفترة السابقة (الامبراطورية العثمانية ، واسبانيا وهولندا ، والسويد) الى المرتبة الثانية ، وأفل نجم بولندا كلية . وعمل الهابسبيرج النمساويون ــ من خلال تعديلات اقليمية هيكلية معينة فى الاراضى الموروثة ــ على البقاء ضمن قوى الطراز الاول . وفى شمال المانيا ، نهضت (براندنبيرج ــ بروسيا) بنفسها الى

ذلك المركز رغم بداياتها غير الواعدة . وفى الغرب توسعت فرنسا بعد عام ١٦٦٠ بشكل سريع فى قواتها العسكرية لكى تصبح اقوى الدول الاوروبية ، وبدت للعديد من المراقبين ، فى نفس القوة والسطوة التى بدت بها قوات الهابسبيرج قبل ذلك بنصف قرن . ولم يكبح قدرة فرنسا على السيطرة على (غرب وسط اوروبا) الا مجموعة من الجيران البحريين والقاريين خلال سلسلة من الحروب الطويلة (١٦٨٩ ــ ١٦٩٧ ــ ، ١٧٠٢ ــ ١٧١٤ ــ ١٧٣٩ ــ ١٧٤٨ ــ ١٧٥٦ ــ ١٧٦٣) ولكنها استردت انفاسها فى الحقبة النابليونية لتحقق سلسلة طويلة من الانتصارات العسكرية الفرنسية لم يوقفها سوى ائتلاف من اربع قوى كبرى اخرى . وحتى فى غمار هزيمتها عام ١٨١٥ ، ظلت فرنسا واحدة من الدول القيادية . ولذلك قام فيما بينها فى الغرب وبين البلدين الالمانيين (بروسيا وامبراطورية الهابسبيرج) فى الشرق توازن ثلاثى بدائى ، نما ببطء فى قلب القارة الاوروبية مع بداية القرن الثامن عشر .

غير ان التغيرات الهامة فعلا فى نظام القوى الكبرى خلال ذلك القرن ، حدثت فى جوانب اوروبا وحتى فى مناطق بعيدة عنها فقد قامت دول معينة من اوروبا الغربية بتحويل ممتلكاتها الصغيرة الضيقة فى المناطق المدارية الى مناطق نفوذ اوسع واكبر ، وبصفة خاصة فى الهند وجزر الهند الشرقية وجنوب افريقيا وبعيدا فى استراليا . وكانت بريطانيا هى اكثر الامم الاستعمارية نجاحا ، فقد كانت قد استقرت داخليا بعد ان استبدل بجيمس الثانى وليم ومارى فى عام ١٦٨٨ ، وحققت بشكل مطرد الامكانيات التى ظهرت فى عهد اليزابيث لتصير اعظم الامبراطوريات الاوروبية . وحتى فقدانها للسيطرة على مستعمرات امريكا الشمالية الغنية فى سبعينيات القرن الثامن عشر ــ وهى المستعمرات التى ظهرت منها ولايات متحدة مستقلة ذات قوة دفاعية هائلة وقوة اقتصادية كبيرة ــ لم يعطل الا ، بشكل مؤقت هذا النمو فى النفوذ البريطانى العالمى . ولم تقل انجازات الدولة الروسية اهمية ، بعد ان توسعت شرقا وجنوبا عبر سهول آسيا ، خلال القرن الثامن عشر . وعلاوة على ذلك وعلى الرغم من موقعهما على التخوم الغربية والشرقية لاوروبا كانت كل من بريطانيا وروسيا تبدى اهتماما بمصير وسط اوروبا ، فانخرطت بريطانيا فى الشئون الالمانية بسبب روابطها الاسرية مع هانوفر (فى اعقاب تنصيب جورج الاول فى عام ١٧١٤) وكانت لروسيا الصوت الاعلى فى تقرير مصير بولندا المجاورة . وبشكل اكثر عمومية ، كانت الحكومتان فى (لندن) و (سان بطرسبيرج) تريدان توازنا للقوى فى القارة الاوروبية ، وكانتا على استعداد للتدخل مرارا للحفاظ على توازن يتفق مع مصالحهما . وبعبارة اخرى ، كان النظام الدولى الاوروبى آخذاً فى التحول الى نظام من خمس قوى كبرى ــ هى فرنسا ، وامبراطورية الهابسبيرج ، وبروسيا ، وبريطانيا ، وروسيا ــ علاوة على بلاد اقل شأنا مثل سافوى ، ودول فى حالة تدهور مثل اسبانيا .

فلماذا كانت تلك القوى الخمس على وجه التحديد قادرة ــ وهى لا تملك بشكل واضح نفس عناصر القوة ــ على ان تبقى فى (او ان تدخل الى) عصبة الدول الكبرى ؟ إن التفسيرات العسكرية المحضة لن تقدم لنا الكثير . فمن الصعب على سبيل المثال ان نعتقد ان قيام وسقوط القوى الكبرى فى هذه الفترة حدث بشكل رئيسى بسبب التغيرات فى (التكنولوجيا) العسكرية

والبحرية بشكل ربما أفاد دولة اكثر من غيرها* وقد حدث بطبيعة الحال العديد من التحسينات على نطاق صغير فى الاسلحة : فقد ادت البندقية ذات الزند (والحربة المستديرة) الى الغاء حملة الرماح من ارض المعركة ، واصبحت المدفعية اكثر خفة فى الحركة وبصفة خاصة بعد ظهور الانواع الجديدة التى صممها « جريبوفال » فى فرنسا خلال ستينيات القرن الثامن عشر ، كما ادى المدفع البحرى القصير ذو المدى الاقصر ـ المعروف باسم (الكارونيد) والذى قامت بصنعه اولا شركة كارون فى اسكتلندا اواخر سبعينيات القرن الثامن عشر ادى هذا المدفع الى تعزيز القوة التدميرية للسفن الحربية . وكانت هناك تحسينات ايضا فى الفكر (التكتيكى) وفى خلفية ذلك كانت توجد زيادات فى السكان وفى المنتج الزراعى ، مما سمح بتنظيم وحدات عسكرية اكبر (الفرقة والسلاح) ودعمها بشكل ايسر بمنتجات المزارع الغنية مع حلول القرن الثامن عشر . ومن الانصاف القول بان جيش ولينجتون فى عام ١٨١٥ لم يكن يختلف كثيرا عن جيش مارلبورو فى عام ١٧١٠ كما لم يكن اسطول نيلسون اكثر تقدما من الناحية (التكنولوجية) من ذلك الاسطول الذى واجه السفن الحربية للويس الرابع عشر .

ولعل اكثر التغيرات اهمية بالفعل فى المجال العسكرى والبحرى فى القرن الثامن عشر كانت فى التنظيم الناجم عن النشاط الزائد للدولة . ونموذج ذلك هو بلا شك فرنسا فى ظل لويس الرابع عشر (١٦٦١ ــ ١٧١٥) حيث عكف وزراء مثل كولبرت ، ولوتيلييه وغيرهما على زيادة سلطات الملك فى الداخل علاوة على زيادة امجاده فى الخارج . وادى انشاء وزراة للحربية الفرنسية ، ووجود محافظين يشرفون على التمويل والامداد وتنظيم الجنود ، وفرض المفتش العام مارتينيه معايير جديدة للتدريب والانضباط وتشييد الثكنات والمستشفيات وميادين الاستعراض ومستودعات من كل نوع على الارض لدعم الجيش الضخم لملك الشمس * وكذلك انشاء اسطول ضخم فى البحر منظم بشكل مركزى ــ ادى كل ذلك بالقوى الاخرى الى ان تحذو حذو فرنسا ، اذا كانت لا تريد ان يأفل نجمها . ومن الواضح ان عملية احتكار وادارة القوة المسلحة بواسطة الدولة ، تعد جزءا رئيسيا فى موضوع بناء الدولة فقد كانت العملية متبادلة حيث كانت سلطة وموارد الدولة تعطى بدورها لقواتها المسلحة درجة من الاستمرارية لم تكن موجودة فى الغالب قبل ذلك بقرن من الزمان . ولم تكن توجد فقط جيوش محترفة واساطيل ملكية ولكن كانت هناك كذلك بنية اساسية اكثر تطورا لـ (اكاديميات) عسكرية وثكنات وترسانات لاصلاح السفن وما شابه ذلك ومديرون مسئولون عن ادارة كل ذلك . واصبحت القوة الآن قوة وطنية سواء تم التعبير عنها من خلال النظم الاستبدادية المستنيرة فى اوروبا الشرقية او من خلال الضوابط البرلمانية فى بريطانيا او القوى الغوغائية بعد ذلك فى فرنسا الثورية . ومن ناحية اخرى امكن بسرعة تقليد مثل هذه التحسينات التنظيمية بواسطة دول اخرى (واكثر الامثلة وضوحا هنا ما قام به بطرس الاكبر من تغيير فى جيوش روسيا فى غضون

---

* على سبيل المثال ، بما يشبه الطريقة التى استفادت بها بريطانيا من السفن الحربية التى تسير بالبخار فى عام ١٨٦٠ (وقد كانت بريطانيا تملك الكثير من الفحم) محققة ميزة على فرنسا (التى كان بحوزتها القليل منه) .

* أحد ألقاب الملك الفرنسى لويس الرابع عشر . (المترجم)

عقدين بعد عام ١٦٩٨) ولم تقدم هذه التحسينات فى حد ذاتها ضمانا بالحفاظ على بلد ما فى مركز القوة الكبرى .

والاكثر اهمية من اى من هذه التحسينات العسكرية المحددة فى تفسير المركز النسبى الذى شغلته القوى الكبرى فى السنوات من ١٦٦٠ الى ١٨١٥ عاملان آخران هما : المال والجغرافيا . واذا اخذنا العاملين معا ـ حيث انهما كثيرا ما يتداخلان ـ امكننا ان نكون فكرة افضل عما يبدو لأول وهلة انه نمط محير للنجاحات والاخفاقات التى افرزتها الحروب العديدة فى هذه الفترة .

الثـورة المالية

كانت أهمية الموارد المالية والقاعدة الاقتصادية الانتاجية التى كانت تجلب عائدات للدولة ، واضحة بالفعل لأمراء النهضة ، كما اوضح الفصل السابق وادى اهتمام ملكيات النظام القديم فى القرن الثامن عشر بمؤسساتها العسكرية الكبيرة واساطيلها من السفن الحربية الى زيادة حاجة الحكومة الى تقوية الاقتصاد والى ايجاد مؤسسات مالية تجمع وتدير الاموال اللازمة . وعلاوة على ذلك ومثلما حدث فى الحرب العالمية الاولى كانت الصراعات مثل الحروب السبع الانجليزية ـ الفرنسية الرئيسية التى نشبت فيما بين ١٦٨٩ و ١٨١٥ بمثابة صراعات للقدرة على التحمل . ولذلك كان الانتصار حليف القوة ـ او بالاحرى طالما ان كلا من بريطانيا وفرنسا كان لهما حلفاء كان الانتصار حليف ائتلاف القوى الكبرى ـ التى كانت تتمتع بقدرة اكبر على الاحتفاظ برصيد دائن وعلى مواصلة جمع الامدادات وادت حقيقة ان تلك الحروب كانت حروب ائتلافات الى زيادة فترة دوامها طالما ان الطرف المحارب الذى كانت تنضب موارده كان يتطلع الى حليف اكثر قوة للحصول على القروض والتعزيزات كى يتمكن من الاستمرار فى القتال . وفى ضوء مثل هذه الصراعات المكلفة والمنهكة كان الشىء الذى كان كل طرف فى امس الحاجة اليه ـ حسب المثل القديم هو المال والمال ثم المزيد من المال وكانت هذه الحاجة هى التى شكلت خلفية ما عرف بـ الثورة المالية فى اواخر القرن السابع عشر واوائل القرن الثامن عشر عندما طورت بلدان اوروبية غربية معينة نظاما متطورا نسبيا للاعمال المصرفية والائتمان من اجل دفع نفقات حروبها .

صحيح انه كان هناك سبب آخر غير عسكرى للتغيرات المالية فى ذلك الوقت . وكان ذلك السبب هو النقص المزمن فى العملة خاصة فى سنوات ما قبل اكتشافات الذهب فى البرازيل البرتغالية فى عام ١٦٩٣ وكانت التجارة الاوروبية مع الشرق كلما تطورت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر تدفقت الفضة تدفقا كبيرا لتغطية الاختلالات التجارية الامر الذى كان يجعل التجار والمتعاملين فى كل مكان يشكون من ندرة العملة . وبالاضافة الى ذلك ، نجد أن الزيادات المستمرة فى التجارة الأوروبية ، لاسيما فى المنتجات الأساسية مثل الأقمشة والمواد المستخدمة فى السفن ، وكذلك الاتجاه الى تغيير الأسواق الموسمية التى عرفت فى أوروبا العصور الوسطى ، وأن تستبدل بها مراكز دائمة للتبادل ، ان ذلك كله أدى الى انتظام متزايد للتسويات المالية والقدرة على التنبؤ بها ، ومن ثم أدى الى زيادة استخدام (الكمبيالات) ، واشعارات الاضافة . ونشأت فى (أمستردام) بوجه خاص ، وكذلك فى (لندن) و (ليونز) و (فرانكفورت) ومدن أخرى ،

مجموعة كاملة من مقرضى الأموال والمتعاملين فى السلع والصاغة (الذين كانوا يتعاملون غالباً فى القروض) وتجار الأوراق المالية والمتعاملين فى أسهم الشركات المساهمة التى تزايدت أعدادها . وبتبنى الممارسات المصرفية التى كانت معروفة بالفعل فى ايطاليا عصر النهضة ، أوجد هؤلاء الأفراد والبيوت المالية بشكل مطرد هيكلاً وطنياً ودولياً للائتمان ليرتكز عليه الاقتصاد العالمى الحديث فى أوائل عهده .

وعلى الرغم من ذلك ، والى حد بعيد كانت الدفعة الأكبر والأكثر استمراراً « للثورة المالية » فى أوروبا ، ناجمة عن الحرب . فحتى إذا كان الفارق بين الأعباء المالية فى عهد فيليب الثانى وبينها فى عهد نابليون فارقاً فى الدرجة ، فإنه كان لا يزال فارقاً كبيراً . ذلك أن تكلفة الحرب فى القرن السادس عشر كان يمكن حسابها بملايين الجنيهات ، وبحلول أواخر القرن السابع عشر ، ارتفعت التكلفة الى « عشرات » الملايين من الجنيهات ، وفى ختام الحرب النابليونية ، وصلت نفقات المتحاربين الرئيسيين فى بعض الأحيان الى مائة مليون جنيه سنوياً . ولا يمكننا أبدا أن نحل بشكل مرض مسألة ما إذا كانت هذه الصدمات الطويلة والمتكررة بين القوى الكبرى ـ عندما نترجمها الى مفاهيم اقتصادية ـ مفيدة للنهوض التجارى والصناعى للغرب أكثر من كونها معرقلة لذلك النهوض . وتعتمد الاجابة الى حد كبير على ما إذا كان المرء يحاول أن يقدر قيمة النمو « المطلق » لبلد ما ، بالمقارنة برخائها وقوتها « النسبية قبل وبعد صراع طويل . والواضح هو أنه حتى أكثر دول القرن الثامن عشر ازدهاراً و « حداثة » لم تكن تتمكن من تغطية نفقات حروب هذه الفترة بشكل فورى من عائدها المعتاد . وفضلاً عن ذلك ، كانت الزيادات الكبيرة فى الضرائب يمكن أن تؤدى ، حتى لو توفرت أجهزة جمعها ، الى اثارة القلاقل الداخلية التى كانت جميع الأنظمة تخشاها ـ خصوصاً عندما كانت تواجه خصوماً أجانب فى نفس الوقت .

ونتيجة لذلك ، كانت الوسيلة الوحيدة أمام أية حكومة لتمويل الحرب بصورة كافية ، هى الاقتراض ببيع السندات والوظائف ، أو بشكل أفضل ، الحصول على ودائع طويلة الأجل ودفع فائدة لكل من يقدم المال للدولة . وعندما كان المسئولون يطمئنون الى وجود تدفق للأموال ، كانوا عندئذ يصرحون بدفع مستحقات المتعاقدين مع الجيش ، وتجار التوريد ، وشركات بناء السفن ، والقوات المسلحة ذاتها . كل هذا النظام المزدوج لجمع وانفاق مبالغ ضخمة من النقود فى « نفس الوقت » بمثابة « منفاخ » ، يؤدى الى اذكاء تطور الرأسمالية الغربية وتطور الدولة القومية ذاتها .

غير انه كل ذلك يبدو عاديا للمتأمل فيما بعد فانه من المهم ان نؤكد ان نجاح مثل هذا النظام كان يعتمد على عاملين هامين : جهاز فعال بدرجة معقولة لجمع القروض والحفاظ على الثقة فى الحكومة فى الاسواق المالية وفى كلا الامرين كانت المقاطعات المتحدة هى الاسبق ولا غرابة فى ذلك حيث ان التجار هناك كانوا جزءا من الحكومة وكانوا راغبين فى رؤية شئون الدولة تدار طبقا لنفس المبادىء المالية السليمة كما هى مطبقة مثلا فى شركة مساهمة ولذلك كان من المناسب ان يحدد برلمان هولندا الذى كان يجمع الضرائب بشكل منتظم وفعال لتغطية النفقات الحكومية أسعار منخفضة للغاية ، وبذلك كانت اقساط سداد الدين منخفضة وسرعان ما اعطى هذا النظام ـ الذى عززته بشكل ممتاز الانشطة العديدة لمدينة امستردام ـ للمقاطعات المتحدة سمعة دولية فى تسوية (الكمبيالات) واستبدال العملة وتوفير الائتمان وهو ما اوجد بشكل عادى هيكلا ـ ومناخا ـ كان

يعتبر فيه دين الدولة الذى يمول على اجل طويل امرا عاديا تماما . وهكذا نجحت أمستردام فى ان تصبح مركزا لفائض رأس المال الهولندى الى حد انها كانت تقوم باستثمار رأسمال الشركات الاجنبية ، والأهم من كل ذلك ، انها كانت تشارك فى مجموعة متنوعة من القروض التى كانت تطلبها الحكومات الأجنبية ، خاصة فى زمن الحرب .

ولا حاجة بنا الآن لدراسة أثر هذه الأنشطة على اقتصاد المقاطعات المتحدة ، رغم أنه من الواضح أن امستردام ما كانت لتصبح العاصمة المالية للقارة ما لم تكن قد دعمت بقاعدة تجارية وانتاجية فى المقام الأول . وعلاوة على ذلك ، ربما كانت النتيجة الأطول أجلاً غير مواتية ، حيث أن العوائد المستمدة من القروض الحكومية أبعدت اقتصاد المقاطعات المتحدة أكثر فأكثر عن أن يكون اقتصاداً تصنيعياً وجعلته اقتصاد عوائد ، أحجم المصرفيون فيه ، بحلول أواخر القرن الثامن عشر ، بعض الشىء ، عن المخاطرة برأس المال فى مشروعات صناعية كبيرة الحجم ، فى حين أن السهولة التى كان يمكن بها جمع القروض أرهقت الحكومة الهولندية فى نهاية الأمر بعبء ضخم من الديون ، التى كان يتم تسديدها برسوم ضرائب أدت الى زيادة الأجور والأسعار على السواء الى مستويات قياسية .

والاكثر اهمية بالنسبة للقضية التى نحن بصددها ، هو انه بالاشتراك فى قروض لحكومات اجنبية ، كان الهولنديون اقل اهتماما بالنسبة لديانة او (ايديولوجية) عملائهم ، من اهتمامهم بالاستقرار المالى وامكانية الاعتماد على اولئك العملاء . ومن ثم يمكن النظر الى الشروط التى كان يتم وضعها على قروض الدول الاوروبية مثل روسيا ، واسبانيا والنمسا وبولندا والسويد باعتبارها مقياسا للقدرة الاقتصادية لكل دولة وللضمانات الاضافية التى تقدمها الى المصرفيين ولسجلها فى تسديد الفائدة واقساط الدين ، واخيرا احتمالات خروجها بنجاح من اية حرب تشارك فيها القوى الكبرى . وهكذا كان هبوط الرصيد الحكومى البولندى فى اواخر القرن الثامن عشر ، وفى المقابل القوة الملحوظة ــ التى كثيرا ما تم تجاهلها ــ للائتمان النمساوى ، عقدا بعد عقد كان ذلك يعكس قدرة تلك الدول النسبية على الاستمرار .

غير ان افضل مثال على هذه العلاقة الهامة بين القوة المالية وبين سياسات القوة يتعلق باكبر قوتين متنافستين فى هذه الفترة وهما : بريطانيا وفرنسا . لان نتيجة صراعهما اثرت على التوازن الاوروبى كله ، ولذا يستحق الامر دراسة تجربتها بشىء من التفصيل ، ان الفكرة القديمة القائلة بان بريطانيا العظمى فى القرن الثامن عشر ، اظهرت قوة صناعية وتجارية صلبة ومتنامية بشكل كبير ، وقاعدة ائتمانية مالية راسخة وهيكلا اجتماعيا مرنا دائم الارتقاء ــ بالمقارنة بالنظام القديم الذى اقامته فرنسا على رمال غير ثابته من الغرور العسكرى ، والتخلف الاقتصادى والنظام الطبقى الجامد ــ ان هذه الفكرة يبدو انها لم تعد فكرة قابلة للصمود . فبشكل ما ، كان نظام الضرائب الفرنسى اقل تنازلية من النظام البريطانى . وبشكل ما ايضا كان اقتصاد فرنسا فى القرن الثامن عشر يظهر علامات التحرك باتجاه الانطلاق الى ثورة صناعية على الرغم من انه لم يتوفر له سوى مخزون محدود من مادة حيوية مثل الفحم . وكان انتاج فرنسا من الاسلحة كبيرا ، وتوفر لها العديد من الحرفيين المهرة وبعض اصحاب الاعمال المتميزين . وكانت فرنسا ــ بعدد سكانها الاكبر

وزراعتها الاكثر كثافة ـ اكثر ثراء من جارتها الجزيرة (بريطانيا) كما ان عائداتها الحكومية وحجم جيشها كان يتضاءل بجواره جيش وعائدات اية دولة اوروبية غربية منافسة وبدا ان النظام الموجه بالمقارنة بالممارسات السياسية المعتمدة على الاحزاب فى (ويستمنستر) يعطى لفرنسا درجة اكبر من التماسك وامكانية التنبؤ ونتيجة لذلك ، كان بريطانيو القرن الثامن عشر على دراية بنقاط الضعف النسبية لبلدهم اكثر من درايتهم بنقاط قوتها كلما جالوا ببصرهم عبر القنال الانجليزى .

ونظرا لكل ذلك ، كان النظام الانجليزى يتمتع بمزايا رئيسية فى المجال المالى الذى كان يعزز قوة البلاد فى زمن الحرب وقوى استقرارها السياسى ونموها الاقتصادى فى زمن السلم . واذا كان من الصحيح ان نظام بريطانيا العام ، للضريبة كان اكثر تنازلية من النظام الفرنسى ـ بمعنى انه كان يعتمد على الضرائب غير المباشرة اكثر من اعتماده على الضرائب المباشرة ـ فان الملامح المحددة لهذا النظام يبدو انها جعلت العامة اقل استياء منه . وعلى سبيل المثال لم يكن فى بريطانيا مثل ذلك الحشد المتنوع من دافعى الضرائب الفرنسيين وجامعيها وغيرهم من الوسطاء ، فقد كان العديد من الرسوم البريطانية غير منظورة (وكان رسم الضريبة يفرض على عدد قليل من المنتجات الاساسية) او كانت تبدو وكأنها تستهدف الاجنبى (الجمارك) ولم تكن هناك رسوم متحصلة داخلية مثل تلك التى كانت تضايق التجار الفرنسيين وكانت احد العوامل غير المشجعة للتجارة المحلية ، ولم تكن ضريبة الاراضى البريطانية ـ وهى الضريبة الرئيسية المباشرة بالنسبة لمعظم فترات القرن الثامن عشر ـ تسمح باية امتيازات استثنائية ، وكانت غير منظورة كذلك بالنسبة للجانب الاكبر من المجتمع ، وكانت هذه الضرائب المختلفة تتم مناقشتها ثم التصريح بها بواسطة مجلس منتخب كان يبدو رغم كل نقائصه اكثر تمثيلا من النظام القديم فى فرنسا وعندما يضيف المرء الى ذلك النقطة الهامة الخاصة بان نصيب الفرد من الدخل كان بالفعل اعلى بعض الشىء فى بريطانيا منه فى فرنسا حتى بحلول عام ١٧٠٠ ، فانه لا يكون من الغريب كلية ان السكان فى بريطانيا كانوا مستعدين وقادرين على دفع ضرائب اكبر نسبيا . واخيرا يمكن القول رغم ان اثبات ذلك احصائيا يعد اكثر صعوبة ـ بان العبء الخفيف نسبيا للضرائب المباشرة فى بريطانيا لم يؤد فقط الى زيادة الميل الى الادخار بين من هم ايسر حالا فى المجتمع (وهو ما كان يسمح بتراكم رأس المال الاستثمارى خلال سنوات السلم) ولكنه اسفر ايضا عن وجود احتياطى كبير من الثروة التى يمكن فرض الضرائب فيها فى زمن الحرب ، عندما فرضت ضرائب اعلى على الاراضى وادخلت الضريبة المباشرة على الدخل فى عام ١٧٩٩ لمواجهة حالة الطوارىء الوطنية . وهكذا بحلول فترة الحرب النابليونية ، وعلى الرغم من ان سكان بريطانيا اقل من نصف تعداد سكان فرنسا ، كانت بريطانيا تجمع دخلا سنويا من الضرائب يفوق ـ بالمفاهيم المطلقة ـ ما كانت تجمعه جارتها الاكبر حجما .

غير انه ايا كانت اهمية هذا الانجاز ، فان هذه الاهمية يطغى عليها الاختلاف الاكثر اهمية بين نظامى الائتمان العام البريطانى والفرنسى . فالحقيقة هى انه خلال معظم صراعات القرن الثامن عشر كانت ثلاثة ارباع التمويل الاضافى تقريبا ، والذى كان يجمع لدعم النفقات الاضافية فى زمن الحرب ، كانت تأتى من القروض . وهنا اكثر من اى مجال آخر ـ كانت المزايا البريطانية حاسمة . وقد تمثلت الميزة الاولى فى نشوء اطار تنظيمى سمح بجمع قروض طويلة الاجل بطريقة فعالة .

وفى نفس الوقت رتب للتسديد المنتظم للفائدة (ولرأس المال) على الديون المستحقة . وادى انشاء بنك انجلترا فى عام ١٦٩٤ (فى البداية كأداة لازمة لزمن الحرب) والتنظيم الذى اعقب ذلك بوقت قصير للدين الوطنى ، من ناحية وازدهار بورصة الاوراق المالية ونمو البنوك الريفية من ناحية اخرى ـ ادى كل ذلك الى تعزيز المعروض من النقود المتاحة لكل من الحكومة ورجال الاعمال . وجلب هذا النمو فى العملة الورقية باشكالها المختلفة ، بدون حدوث تضخم خطير او فقدان للائتمان ، جلب العديد من المزايا فى عصر كان يتوق الى العملة . غير ان « الثورة المالية » ذاتها ماكان لها ان تنجح حتى بتلك الصعوبة البالغة ـ ما لم تكن التزامات الدولة قد ضمنتها البرلمانات المتعاقبة بسلطاتها الخاصة بجمع الضرائب الاضافية وما لم يكن الوزراء ـ ابتداء من « وولبول »* وحتى « بيت »** قد عملوا بجدية لاقناع المصرفيين على وجه الخصوص والجمهور بشكل عام بانهم ايضا كانوا الأصغر يعملون بموجب المبادىء المالية السليمة ومبادىء الحكومة «الاقتصادية » ، وما لم يكن التوسع المستمر والكبير أحياناً فى التجارة والصناعة قد أتاح زيادات مصاحبة له فى الدخل المتحقق من الجمارك والضرائب . وحتى نشوب الحرب لم يكن يعرقل مثل هذه الزيادات ، على أساس أن البحرية الملكية كانت تقوم بحماية التجارة الخارجية للبلاد فى الوقت الذى تقوم فيه بتضييق الخناق على تجارة خصومها . ولقد ارتكز « ائتمان » بريطانيا على هذه الأسس الصلبة ، على الرغم من الشكوك الاولى ، والمعارضة السياسية الكبيرة ، وشبه الكارثة المالية التى حدثت عند انهيار المشروع الوهمى الشهير فى بحار الجنوب فى عام ١٧٢٠ وقد ذكر مؤرخ هذا الحدث انه على الرغم من كل العيوب فى تناول التمويل الانجليزى العام ، ظل هذا التمويل بقية القرن اكثر نزاهة وكذلك اكثر فاعلية مما كان عليه الحال فى اية دولة اوروبية اخرى .

وقد كانت نتيجة كل ذلك ليس فقط هبوط اسعار الفائدة بشكل مطرد* ولكن ايضا زيادة جاذبية سندات الحكومة البريطانية للمستثمرين الاجانب ، وبخاصة الهولنديون منهم . وهكذا اصبح التعامل المنتظم فى هذه الاوراق المالية فى سوق امستردام جزءا هاما من ترابط العلاقات التجارية والمالية الانجلو ـ هولندية ، بما كان لذلك من آثار هامة على اقتصاديات البلدين . وبمفاهيم القوة السياسية ، تكمن قيمة ذلك فى الطريقة التى كانت تبادر بها موارد المقاطعات المتحدة بشكل متكرر لمساعدة المجهود الحربى البريطانى ، حتى عندما حل حياد غير مستقر محل التحالف الهولندى فى الصراع ضد فرنسا . ولم يحدث الا فى وقت الحرب الثورية الامريكية ـ وهو الصراع الهام الذى ظهرت فيه نقاط الضعف البريطانية العسكرية والبحرية والدبلوماسية والتجارية ، بجلاء ومن ثم وصلت الثقة الإئتمانية فى بريطانيا الى ادنى مستوى ـ لم يحدث ان مالت الموارد المالية الهولندية الى النضوب ، بالرغم من اسعار الفائدة الاعلى التى كانت لندن مستعدة لتقديمها . غير انه بحلول عام ١٧٨٠ ، عندما دخل الهولنديون الحرب الى جانب فرنسا وجدت الحكومة البريطانية ان قوة

---

* هو السير روبرت وولبول رئيس وزراء بريطانيا فيما بين ١٧٢١ و١٧٤٢ . (المترجم)

** هو وليام بيت رئيس وزراء بريطانيا (١٧٥٦م - ١٧٦١م) . (المترجم)

(١٧٥٦) ـ ١٧٦١

*بحلول وقت حرب الخلافة النمساوية (١٧٣٩ ـ ١٧٤٧) . كانت الحكومة قادرة على اقتراض مبالغ كبيرة بسعرالفائدة الذى كان سائداً فى عصر (مارلبورو بسعر ٣ او ٤ ٪) .

اقتصادها وتوفر رأس المال المحلى قد وصل الى حد ان قروضها كان يمكن ان يقوم بتسديدها بالكامل تقريبا مستثمرون محليون .

ويمكن تلخيص الابعاد المطلقة ـ والنجاح النهائى ـ لقدرة بريطانيا على جمع القروض للحرب فى جدول (٢)

جدول (٢) الانفاق والدخل البريطانيين زمن الحرب
١٦٨٨ ـ ١٨١٥ (بالجنيهات)

السنوات المعنية	الانفاق الاجمالى	الدخل الاجمالى	المبلغ المدبر بطريقة القروض	القروض كنسبة مئوية من الانفاق ٪
١٦٨٨ ـ ١٦٩٧	٤٩٣٢٠١٤٥	٣٢٧٦٦٧٥٤	١٦٥٥٣٣٩١	٣٣ر٦
١٧٠٢ ـ ١٧١٣	٩٣٦٤٤٥٦٠	٦٤٢٣٩٤٧٧	٢٩٤٠٥٠٨٣	٣١ر٤
١٧٣٩ ـ ١٧٤٨	٩٥٦٢٨١٥٩	٦٥٩٠٣٩٦٤	٢٩٧٢٤١٩٥	٣١ر١
١٧٥٦ ـ ١٧٦٣	١٦٠٥٧٣٣٦٦	١٠٠٥٥٥١٢٣	٦٠٠١٨٢٤٣	٣٧ر٤
١٧٧٦ ـ ١٧٨٣	٢٣٦٤٦٢٦٨٩	١٤١٩٠٢٦٢٠	٩٤٥٦٠٠٦٩	٣٩ر٩
١٧٩٣ ـ ١٨١٥	١٦٥٧٨٥٤٥١٨	١٢١٧٥٥٦٤٣٩	٤٤٠٢٩٨٠٧٩	٢٦ر٦
الاجمالى	٢٢٩٣٤٨٣٤٣٧	١٦٢٢٩٢٤٣٧٧	٦٧٠٥٥٩٠٦٠	٣٣ر٣

والنتيجة الاستراتيجية لهذه الارقام هى ان بريطانيا تمكنت بذلك من ان تنفق على الحرب بما يتجاوز دخلها من الضرائب ، وان تلقى فى الصراع مع فرنسا وحلفائها ، بالتفوق الحاسم فى السفن والرجال والذى بدونه ربما كانت الموارد التى تم الالتزام بها فى السابق قد تم الالتزام بها بلا جدوى . وعلى الرغم من العديد من المعلقين البريطانيين خلال القرن الثامن عشر قد اذهلهم مجرد حجم الدين الوطنى وتبعاته المحتملة ـ على الرغم من أن ذلك تبقى حقيقة ان الائتمان كان (حسب تعبير الاسقف بيركلى) الميزة الرئيسية التى تفوقت بها انجلترا على فرنسا . واخيرا ادى النمو الكبير فى نفقات الدولة والطلب الضخم والمستمر الذى اوجدته التعاقدات مع البحرية بالنسبة للحديد والاخشاب والاقمشة وغيرها من السلع ادى الى « مردود » ساعد الانتاج الصناعى البريطانى ودفع سلسلة الانجازات (التكنولوجية) التى اعطت للبلاد ميزة اخرى تفوقت بها على الفرنسيين .

ومن السهل الآن ان نرى لماذا اخفق الفرنسيون فى مجاراة هذه الانجازات البريطانية . انه لم يكن هناك ، بداية ، نظام سليم للتمويل العام فمنذ العصور الوسطى فصاعدا ، كانت العمليات

المالية للملكية الفرنسية « تدار » بواسطة مجموعة من الهيئات ــ المجالس البلدية ، ورجال الدين واقطاعيات الاقاليم ، وبشكل متزايد ملتزمو الضرائب ــ كانت تجمع العائدات وتشرف على احتكارات التاج فى مقابل نسبة من المتحصلات ، وتقدم فى نفس الوقت الاموال الى الحكومة الفرنسية ــ اسعار فائدة جيدة ــ بضمان الدخل المتوقع من هذه العمليات ولم يكن ينطبق فساد هذا النظام فقط على كبير ملتزمى الضرائب الذى كان يجمع رسوم الملح والتبغ ، ولكنه كان ينطبق ايضا على سلسلة محصلى الضرائب فى (الابرشيات) ومتلقيها فى المقاطعات وكبير المتلقين الاقليميين الذى كان مسئولا عن الضرائب المباشرة مثل ضريبة الرؤوس وكان كل من هؤلاء يستقطع نصيبه قبل ان يسلم الاموال للمستوى الاعلى وكان كل منهم ايضا يحصل على فائدة قدرها ٥ فى المائة على الثمن الذى دفعه من اجل المنصب فى المقام الاول ، وكان العديد من المسئولين الأعلى مرتبة ، تتم محاسبتهم بدفع مبالغ ، بصورة مباشرة لمتعهدى الحكومة او فى شكل اجور ، دون ان يسلموا اولا الى الخزانة الملكية ما تم توريده اليهم . وقد كان هؤلاء الرجال ايضا يقرضون الاموال للتاج بفائدة .

وقد كان مثل هذا التنظيم المهلهل والاعتباطى ، فاسدا بشكل متأصل حيث كان الكثير من اموال دافعى الضرائب ينتهى الى الجيوب الخاصة . وفى بعض الحالات ، وبصفة خاصة بعد الحروب كانت تجرى تحقيقات مع المموليين الذين كان الكثيرون منهم يضطرون لدفع « تعويضات » او لقبول اسعار فائدة اقل ، غير ان مثل هذه التصرفات كانت مجرد قشور . ويقول احد المؤرخين ان المتهم الحقيقى كان هو النظام ذاته والنتيجة الثانية لمثل هذا القصور تمثلت فى انه لم يكن هناك ــ حتى ادخال اصلاحات « نيكر » فى سبعينيات القرن الثامن عشر على الاقل ــ احساس عام بالمحاسبة الوطنية ، ونادرا ما كان يتم التفكير فى مسائل الدخل والانفاق السنويين او فى مشكلة العجز باعتبارها مسائل هامة . فطالما كان الملك بمقدوره جمع الاموال من اجل الاحتياجات العاجلة للجيش والبلاط ، لم يكن لتصاعد الدين الوطنى اهمية كبيرة .

وبينما كان آل (ستيوارت) قد اظهروا نوعا مشابها من عدم المسئولية ، كانت الحقيقة هى ان بريطانيا طورت بحلول القرن الثامن عشر شكلا من اشكال التمويل العام الذى يسيطر عليه البرلمان والذى اعطاها مزايا عديدة فى الصراع من اجل السيادة . ومن هذه المزايا انه بينما لم يضر الارتفاع فى الانفاق الحكومى وفى الدين الوطنى ، الاستثمار ، البريطانى فى التجارة والصناعة (وربما يكون قد عززه بالفعل) بينما كان ذلك فى بريطانيا ، كانت الظروف السائدة فى فرنسا فيما يبدو تشجع اولئك الذين توفر لهم رأسمال فائض ، على شراء المناصب او ضمان ريع سنوى بدلا من الاستثمار فى المشروعات . صحيح انه كانت هناك فى بعض الاحيان ، محاولات لتزويد فرنسا ببنك وطنى ، بحيث تدار الديون بطريقة سليمة ، ويتم تدبير الائتمان بشكل سهل ، غير ان مثل هذه المحاولات كان يقاومها كل من كانت له مصلحة فى بقاء النظام القائم . ولذلك كانت السياسة المالية للحكومة الفرنسية ــ اذا كانت بالفعل تستحق هذا الاسم ــ تقوم دائما على تدبير الاحتياجات الآنية .

وقد كان النمو التجارى لفرنسا يعانى كذلك من عدة وجوه . ومن المهم ان نلاحظ مثلا العيوب التى كان يعمل فى ظلها ميناء فرنسى مثل « لاروتشيل » بالمقارنة بما كان يجرى فى

« ليفربول » او جلاسجو فالموانىء الثلاثة كانت مهيأة لاستغلال الاقتصاد الاطلنطى المزدهر فى القرن الثامن عشر وكان لاروتشيل على وجه الخصوص فى موقع جيد بالنسبة للتجارة المثلثة الى غرب افريقيا وجزر الهند الغربية ، ولسوء حظ هذه التطلعات التجارية ، كان الميناء الفرنسى يعانى من عمليات النهب المتكررة للتاج ، الذى كان شرها فى مطالبه المالية ، وقاسيا فى بحثة عن موارد جديدة ومتزايدة للدخل وادت مجموعة كبيرة من الضرائب الباهظة التعسفية وغير العادلة التى فرضت بشكل مباشر وغير مباشر على التجارة ، الى عرقلة النمو الاقتصادى ، كما ان بيع الوظائف حول رأس المال المحلى عن الاستثمار فى التجارة ، وعززت الرسوم التى يحصلها اصحاب الوظائف الفاسدون ذلك الاتجاه وحدت الشركات الاحتكارية من الاستثمار الحر . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من أن التاج اجبر سكان روتشيل على بناء ترسانة كبيرة ومكلفة فى ستينيات القرن الثامن عشر (والا تم الاستيلاء على كافة عائدات المدينة) لم يقدم التاج تعويضا عندما وقعت الحروب . ولأن الحكومة الفرنسية كانت تركز عادة على الاهداف العسكرية اكثر من الاهداف البحرية ، كانت الصراعات المتكررة مع البحرية الملكية المتفوقة كانت بمثابة كارثة لميناء (لاروتشيل) الذى تم الاستيلاء على سفنه التجارية ، وتعثرت تجارته المربحة فى الرقيق ، وانتهت اسواقه الخارجية فى كندا لويزيانا ، وكل ذلك فى وقت كانت تتصاعد فيه اسعار التأمين البحرى ، ويتم فيه فرض ضرائب الطوارىء . وكضربة قاضية ، كانت الحكومة الفرنسية غالبا ما تشعر بالاضطرار الى السماح لسكان مستعمراتها فيما وراء البحار ، بالاتجار بسفن محايدة فى زمن الحرب غير ان ذلك كان يجعل استعادة تلك الاسواق لدى حلول السلام مسألة اكثر صعوبة . وفى المقابل ، كان القطاع الاطلنطى فى الاقتصاد البريطانى ينمو بشكل مطرد فى خلال القرن الثامن عشر ، واستفاد فى زمن الحرب (رغم هجمات القراصنة الفرنسيين) من سياسات حكومة كانت مقتنعة بأن الربح والقوة ، والتجارة والنفوذ لا يمكن الفصل بينها .

وقدكانت اسوأ نتائج النضج المالى لفرنسا هى ان مجهودها العسكرى والبحرى كان يتأكل زمن الحرب بعدة طرق . فبسبب عدم فاعلية النظام وعدم القدرة على الاعتماد عليه ، كان الأمر يستغرق وقتا اطول لتوفير المواد المستخدمة فى السفن مثلا ، بينما كان المتعهدون فى حاجة مستمرة الى ان يطلبوا اسعارا اعلى مما كان عليه الحال بالنسبة للبحريتين البريطانية او الهولندية ، وكان جمع مبالغ كبيرة فى زمن الحرب يشكل دائما مشكلة بالنسبة للملكية الفرنسية ، حتى عندما لجأت بشكل متزايد الى الأموال الهولندية فى سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر ، ذلك لأن تاريخها الطويل فى اعادة تقويم العملة ، وتنكرها لأجزاء من الدين وتصرفاتها التعسفية الاخرى ضد حملة (الكمبيالات) قصيرة وطويلة الاجل ، دفع المصرفيين الى ان يطلبوا ــ كما دفع الدولة الفرنسية اليائسة الى الموافقة على ــ اسعار فائدة اعلى كثيرا من تلك التى كانت تطلب من الحكومة البريطانية ومن العديد من الحكومات الاوروبية الاخرى* . غير انه حتى هذا الاستعداد لدفع أسعار فائدة اعلى لم يسمح لملوك البوربون بتدبير المبالغ التى كانت لازمة لدعم مجهود عسكرى شامل فى حرب طويلة .

---

* فى المقابل نجد أنه فى السنوات الأولى للويس الرابع عشر ، كانت فرنسا قادرة على الاقتراض بأسعار فائدة أقل مما كان يدفعه آل ستيوارت أو حتى وليم الثالث .
البحرية الملكية كانت تقوم بحماية التجارة الخارجية للبلاد

وقد قام افضل برهان على هذا الضعف الفرنسى النسبى فى السنوات التالية للحرب الثورية الامريكية . فلم يكن ما حدث صراعا مجيدا بالنسبة للبريطانيين الذين خسروا اكبر مستعمرة لديهم ورآوا دينهم الوطنى يرتفع الى حوالى ٢٢٠ مليونا من الجنيهات ، غير انه لما كانت تلك المبالغ قد تم إقتراضها اساسا بسعر فائدة ٣ فى المائة فقط ، كانت اقساط السداد السنوية قد وصل اجماليها الى ٧ر٣٣ مليون جنيه فقط . وكانت التكاليف الفعلية للحرب بالنسبة لفرنسا اقل بدرجة كبيرة . فقد دخلت الصراع على كل حال فى منتصفه فى اعقاب محاولات نيكر موازنة الميزانية ، ولم تكن بحاجة الى نشر جيش ضخم . ورغم ذلك كلفت الحرب الحكومة الفرنسية بليون جنيه على الاقل ، تم دفعها كلها بالفعل بواسطة طرح قروض بأسعار فائدة تشكل على الاقل ضعف الاسعار المتاحة للحكومة البريطانية . وفى كلتا الدولتين ، استهلك عبء خدمة الدين نصف النفقات السنوية للدولة ، ولكن بعد عام ١٧٨٣ ، قام البريطانيون على الفور باتخاذ سلسلة من الاجراءات (صندوق استهلاك القروض ، صندوق تعزيز الدخل ، وتحسين الحسابات العامة) من اجل تثبيت هذا الاجمالى وتعزيز الائتمان ـ وربما كان ذلك أعظم انجازات « بيت » الاصغر وعلى الجانب الفرنسى ، فى المقابل كانت تطرح قروض كبيرة جديدة كل عام ، حيث ان العائدات المعتادة لم تكن تكفى حتى النفقات فى زمن السلم ، ومع نمو العجز السنوى اصبح ائتمان الحكومة يعانى من الضعف بصورة اكبر .

وكانت النتيجة الاحصائية البارزة ، هى انه بحلول أواخر ثمانينيات القرن الثامن عشر ، ربما كان الدين الوطنى لفرنسا قد وصل الى نفس حجم دين بريطانيا تقريبا ـ اى حوالى ٢١٥ مليون جنيه استرلينى ـ غير ان مدفوعات الفائدة السنوية ، كانت تمثل الضعف تقريبا (١٤ مليون جنيه) والاسوأ من ذلك ، ان جهود وزراء المالية المتعاقبين لجمع ضرائب جديدة كانت تواجه بمقاومة متصلبة من جانب العامة . ومع ذلك كانت الاصلاحات التى اقترحها « كالونى » والتى تتعلق بالضرائب ، والتى ادت الى اقامة مجلس الوجهاء ، والى تحركات ضد البرلمانات وكذلك توقف الخزانة عن دفع المستحقات ، وبعد ذلك (ولاول مرة منذ ١٦١٤) استدعاء البرلمان ، هى التى اطلقت شرارة الانهيار النهائى للنظام القديم فى فرنسا . وقد كان الارتباط بين الافلاس القومى والثورة واضحا تماما وفى الظروف اليائسة التى اعقبت ذلك ، اصدرت الحكومة المزيد من العملة الورقية (بقيمة مائة مليون جنيه فى عام ١٧٨٩ ، و٢٠٠ مليون جنيه فى عام ١٧٩٠) وهى وسيلة حل محلها لجوء المجلس التأسيسى الى الاستيلاء على اراضى الكنيسة واصدار عملة ورقية بالقيمة المقدرة لها . وقد ادى كل ذلك الى المزيد من التضخم ، الذى تسبب فى تفاقمه قرار الحرب عام ١٧٩٢ . وفى حين نجد انه من الصحيح ان الاصلاحات الادارية اللاحقة فى داخل الخزانة ذاتها واصرار النظام الثورى على معرفة الامور قد اسفر عن قيام هيكل موحد (بيروقراطى) يدر دخلا مماثلا لذلك الموجود فى بريطانيا وغيرها ، نجد ايضا ان الاضطرابات الداخلية والمبالغة فى التوسع الخارجى ، وهى امور استمرت حتى عام ١٨١٥ ، تسببت فى ان يتخلف الاقتصاد الفرنسى بدرجة اكبر عن اقتصاد اكبر منافسى فرنسا .

لقد شغلت مشكلة جمع الدخول لتغطية نفقات الحروب الحالية ـ والسابقة جميع نظم الحكم ورجال الدولة . وحتى فى زمن السلم ، كان الابقاء على القوات المسلحة يستهلك ٤٠ او

٥٠ فى المائة من نفقات الدولة ، وفى زمن الحرب كان يمكن ان ترتفع هذه النسبة الى ٨٠ او حتى ٩٠ فى المائة من الاجمالى الاكبر بكثير . وايا ما كانت الدساتير الداخلية ، فان الامبراطوريات الاوتوقراطية ، والملكيات المقيدة والجمهوريات البورجوازية فى انحاء اوروبا كانت تواجه نفس الصعوبة فبعد كل جولة قتال (وخصوصا بعد عام ١٧١٤ وعام ١٧٦٣) كانت معظم البلدان تحتاج بشدة الى ان تلتقط انفاسها ، وان تنتعش بعد انهاكها الاقتصادى ، وان تجابه حالات الاستياء الداخلى التى غالبا ما كانت الحرب والضرائب الاعلى تثيرها . غير ان الطبيعة التنافسية المتسمة بالغرور لنظام الدول الاوروبية ، كانت تعنى ان السلام طويل الامد امر غير مألوف ، وانه فى غضون سنوات قليلة اخرى كانت الاستعدادات تجرى لمزيد من العراك . ومع ذلك اذا كانت اغنى ثلاثة شعوب فى اوروبا وهى الشعب الفرنسى والشعب الهولندى والشعب البريطانى لم تستطع الا بمشقة بالغة ، تحمل الاعباء المالية فكيف كانت دول اوروبا الاكثر فقرا تستطيع تحمل هذه الاعباء .

ان الاجابة البسيطة على هذا السؤال هى ان تلك الدول لم تستطع . وحتى بروسيا فى عهد فريدريك الاكبر ، والتى جلبت الكثير من عائداتها من الاحتكارات والاملاك الملكية الكبيرة التى كانت تستغل بشكل جيد ، لم تتمكن من تلبية الاحتياجات الكبيرة لحرب الخلافة النمساوية وحرب السنوات السبع دون اللجوء الى ثلاثة مصادر « استثنائية » للدخل : الارباح من انقاص قيمة العملة ، والسلب من الدول المجاورة مثل سكسونيا وميكلنبيرج وبعد عام ١٧٥٧ الحصول على كميات كبيرة من الدعم من حليفتها الاغنى ، بريطانيا . وبالنسبة لامبراطورية الهابسبيرج الاقل كفاءة والاكثر (عدم مركزية) كانت مشكلات الانفاق على الحرب مشكلات ضخمة ، ولكن من الصعب الاعتقاد بان الوضع كان افضل حالا بأى شكل فى روسيا او فى اسبانيا ، حيث كانت التوقعات الخاصة بجمع الاموال ـ اللهم الا بفرض المزيد من الضغوط على الفلاحين والطبقات المتوسطة غير المتطورة ـ توقعات غير مبشرة . ومع وجود طبقات عديدة تطالب بالاعفاءات (مثل طبقة النبلاء المجريين ورجال الدين الاسبان) بموجب النظم القديمة ، نجد انه حتى ابتكار ضرائب متطورة غير مباشرة ، وانقاص قيمة العملة النقدية ، وطباعة نقود ورقية لم تكن كافية للحفاظ على الجيوش والبلاط فى زمن السلم ، وبينما كان نشوب الحرب يؤدى الى اتخاذ تدابير مالية استثنائية من اجل حالة الطوارىء الوطنية ، كان ذلك يعنى ايضا انه لابد من الاعتماد بشكل متزايد على اسواق المال الاوروبية الغربية ، او ربما بصورة افضل على الدعم المباشر من لندن او امستردام او باريس والذى كان يمكن استخدامه فى ذلك الوقت فى شراء المرتزقة والامدادات . وربما كان تعبير بدون نقود ، لا يوجد سويسريون شعاراً الامراء النهضة غير انه كان لا يزال يمثل احدى حقائق الحياة حتى فى العصور الفريديكية والنابليونية .

وعلى أية حال ، ليس معنى هذا القول ان العنصر المالى كان يقرر « دائما » مصير الامم فى تلك الحروب التى جرت فى القرن الثامن عشر . فقد كانت امستردام لمدة طويلة من هذه الفترة اكبر مركز مالى فى العالم ، ولكن ذلك وحده لم يحل دون زوال المقاطعات المتحدة كقوة قيادية ، وعلى العكس من ذلك ، كانت روسيا متخلفة اقتصاديا وحكومتها مفتقرة نسبيا الى رأس المال ، ومع ذلك فقد نمت قوتها ونفوذها فى الشئون الاوروبية بشكل مطرد . ولتفسير هذا التناقض الظاهر كان من الضرورى ان نولى اهتماما مماثلا للعامل الثانى الهام واللازم . وهو تأثير الجغرافيا على الاستراتيجية الوطنية

الجغرافيا السياسية

بسبب الطبيعة التنافسية المتأصلة فى سياسات القوة الاوروبية والعلاقات التحالفية المتقلبة طوال القرن الثامن عشر ، كانت الدول المتنافسة تواجه فى الغالب ظروفا مختلفة بدرجة ملحوظة ـ وفى بعض الاحيان تغيرات بالغة فى المصير ـ من صراع رئيسى الى آخر . وكانت الاتفاقيات السرية والثورات الدبلوماسية تسفر عن تكتلات متغيرة بين الدول ومن ثم عن تحولات متكررة فى التوازن الاوروبى ، سواء العسكرى أو البحرى . وفى حين كان ذلك يؤدى بشكل عادى الى ان يكون الاعتماد الاكبر على خبرة الدبلوماسيين فى الدولة ، ناهيك عن فاعلية قواتها المسلحة ، كان يشير كذلك الى اهمية العامل الجغرافى . والمقصود بهذا الاصطلاح هنا . ليس فقط عناصر مثل مناخ البلاد ، والمواد الخام وخصوبة الزراعة والوصول الى الطرق التجارية ـ رغم اهمية كل ذلك لرخاء الدولة العام ـ ولكن أيضاً المسألة الحيوية الخاصة بالموقع الاستراتيجى اثناء هذه الحروب متعددة الاطراف : هل كانت الدولة تستطيع ان تركز طاقاتها على جبهة واحدة ، ام انها كانت تضطر الى ان تحارب على جبهات عديدة ؟ وهل كانت لها حدود مشتركة مع دول ضعيفة أم مع دول قوية ؟ وهل كانت الدولة اساسا تشكل قوة برية أم قوة بحرية أم خليطا من الاثنتين ـ وما هى المزايا والعيوب المترتبة على ذلك ؟ وهل كان بوسعها ان تنسحب بسهولة من حرب كبرى فى وسط اوروبا اذا رغبت فى ذلك ؟ وهل كان بوسعها تأمين الحصول على موارد اضافية من وراء البحار ؟

ويقدم مصير المقاطعات المتحدة فى هذه الفترة مثالا جيدا لتأثيرات الجغرافيا على الممارسات السياسية . ففى اوائل القرن السابع عشر ، كانت المقاطعات المتحدة تمتلك العديد من العناصر المحلية اللازمة للنمو الوطنى ـ اقتصاد مزدهر واستقرار اجتماعى وجيش جيد التدريب واسطول قوى ـ ولم يكن يبدو عندئذ ان الجغرافيا تشكل عبئا بالنسبة لها . بل على العكس ، كانت شبكة الأنهار بها توفر حاجزا (الى حد ما على الأقل) فى مواجهة القوات الأسبانية ، كما كان موقعها على بحر الشمال يتيح لها الوصول بسهولة الى مصائد أسماك الرنجة

الغنية . ولكن بعد قرن من الزمان ، كان الهولنديون يصارعون من أجل البقاء فى مواجهة عدد من المنافسين . فقد أدى تبنى سياسات ذات نزعة تجارية بواسطة « كرومويل » فى إنجلترا و « كولبرت » فى فرنسا الى الاضرار بالتجارة والشحن الهولندى . وبسبب الذكاء (التكتيكى) لقادة مثل « ترومب » و « دى رويتر » ، كان التجار الهولنديون يضطرون فى وقت الحروب البحرية ضد انجلترا اما الى خوض غمار طريق القنال الانجليزى أو الى سلوك الطريق الأطول والأشد عواصف حول اسكتلندا ، والذى كان لايزال (مثل مصائدهم الخاصة بالرنجة) معرضا للهجوم عليه فى بحر الشمال ، وكانت الرياح الغربية السائدة توفر ميزة للقادة البحريين الانجليز ، كما كانت المياه الضحلة قبالة هولندا تحد من عمليات سحب السفن الحربية الهولندية ، ومن حجمها وقوتها فى نهاية الأمر . وبنفس الطريقة التى صارت بها تجارتها مع الامريكتين والجزر الهندية عرضة بشكل متزايد لممارسات القوة البحرية البريطانية ، كانت تجارتها الخاصة بالتخزين فى البلطيق — وهى احدى ركائز رخائها المبكر تلاشت على يد السويديين وغيرهم من المنافسين المحليين . وعلى الرغم من أن الهولنديين ربما كانوا يثبتون ذاتهم من جديد بصورة مؤقتة بارسال أسطول حربى كبير الى احدى النقاط التى تواجه التهديد ، برغم ذلك لم يكن هناك من سبيل يمكنهم من الاحتفاظ بشكل دائم بمصالحهم الواسعة والمعرضة للخطر فى البحار البعيدة .

وقد ازدادت هذه المعضلة سوءًا بسبب تعرض الهولنديين للتهديد البرى من جانب فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر منذ أواخر ستينيات القرن السابع عشر فصاعدا . وحيث ان هذا الخطر كان أكبر حتى من الخطر الذى فرضته أسبانيا قبل ذلك بقرن ، فان الهولنديين اضطروا الى التوسع فى جيشهم (فوصل الى ٩٣ ألف رجل بحلول عام ١٦٩٣م) والى تكريس موارد أكبر لتعزيز حاميات الحدود الجنوبية . وكان هذا الاستنزاف للطاقات الهولندية مزدوجا . فقد حول قدرا كبيرا من المال الى نفقات عسكرية مما أسفر عن تصاعد الديون العسكرية ، وأقساط الفائدة ، وزيادة الرسوم الضريبية ، وأرتفاع الأجور ، وهو ما قضى على القدرة التنافسية التجارية للدولة فى الأمد الطويل ، كما تسبب فى خسارة بشرية جسيمة خلال الحرب بين سكان يبلغون حوالى مليونين ، وكان تعدادهم ثابتا بشكل ملفت طوال هذه الفترة بكاملها . ومن ثم جاء التحذير — الذى له ما يبرره — أثناء المعارك الشرسة لحرب الخلافة الأسبانية (١٧٠٢م — ١٧١٣م) ، من خطر الخسائر الكبيرة المترتبة على استعداد « مارلبورو » للزج بالجيوش الأنجلو هولندية فى هجمات دموية مباشرة ضد الفرنسيين .

وقد كان التحالف الانجليزى الذى عززه وليم الثالث فى عام ١٦٨٩ بمثابة منقذ للمقاطعات المتحدة وعامل هام أسهم فى تدهورها كقوة كبرى مستقلة فى نفس الوقت — بنفس الطريقة التى أدى بها تقريبا قانون الاعارة والتأجير وتحالف الولايات المتحدة ، على مدى مائتى عام فيما بعد ، الى انقاذ وكذلك تقويض امبراطورية بريطانية كانت تحارب من أجل البقاء فى ظل (ونستون تشرشل) الذى يمت لمارلبورو بصلة قرابة بعيدة . وكان معنى عدم كفاية الموارد الهولندية فى الحروب المختلفة ضد فرنسا فيما بين ١٦٨٨م و ١٧٤٨م أن يوجه الهولنديون حوالى ثلاثة أرباع نفقاتهم العسكرية الى الجيش ، وبذلك تم اهمال الأسطول — فى حين اضطلع البريطانيون بنصيب متزايد من الحملات البحرية والاستعمارية ، وما ترتب عليها من منافع تجارية . واذا شئنا عدم

التنميق فى القول ، فانه مع ازدهار تجار لندن وبريستول ، كان تجار أمستردام يعانون . وأدت الى تفاقم هذا الوضع ، المحاولات البريطانية المتكررة لمنع كل أشكال التجارة مع فرنسا فى زمن الحرب ، على نقيض رغبة هولندا فى الابقاء على مثل هذه الروابط المربحة ــ وهو ما يوضح الى أى مدى كانت المقاطعات المتحدة منهمكة فى (ومن ثم معتمدة على) التجارة والتمويل الخارجى طوال هذه الفترة ، بينما كان الاقتصاد البريطانى لايزال يتمتع باكتفاء ذاتى نسبى . وحتى عندما لجأت المقاطعات المتحدة ، بحلول حرب السنوات السبع ، الى الحياد لم يفدها ذلك كثيرا ، لأن البحرية الملكية البريطانية التى كانت مزهوة بنفسها وترفض قبول مبدأ « حرية السفن ، وحرية البضائع » ، كانت مصممة على منع تجارة فرنسا فى أعالى البحار ، من المرور فى المياه المحايدة . وقد تكرر النزاع الدبلوماسى الأنجلو ــ هولندى فيما بين ١٧٥٨م و ١٧٥٩م حول هذه المسألة خلال السنوات الأولى للحرب الثورية الامريكية ، وأدى فى نهاية الامر الى اشتباكات صريحة بعد عام ١٧٨٠ ، وهو ما لم يخدم التجارة البحرية سواء لبريطانيا أو للمقاطعات المتحدة . وبحلول زمن الصراعات الثورية والنابليونية الفرنسية ، وجد الهولنديون أنفسهم مطحونين بدرجة أكبر بين بريطانيا وفرنسا ، يعانون من عمليات التنكر للديون على نطاق واسع بتأثير الانشقاقات المحلية ، ويفقدون المستعمرات والتجارة الخارجية فى صراع عالمى لم يكن بوسعهم تجنبه أو الاستفادة منه . وفى مثل هذه الظروف ، كانت الخبرة المالية والاعتماد على « فائض رأس المال » ــ ببساطة ــ أمورا غير كافية .

وبنفس الطريقة الى حد كبير ، وان كان على نطاق أوسع ، كانت فرنسا تعانى من كونها قوة مختلطة خلال القرن الثامن عشر ، موزعة طاقاتها بين الأهداف القارية من جهة وبين الطموحات البحرية والاستعمارية من جهة أخرى . وفى الجزء الأول من عهد لويس الرابع عشر ، لم يكن هذا التضارب الاستراتيجى شديد الوضوح . فقد ارتكزت قوة فرنسا بشدة على عوامل بيئية : أراضيها الشاسعة والمتجانسة نسبيا ، واكتفاؤها الذاتى زراعيا ، وسكانها البالغ عددهم حوالى عشرين مليونا ، وهو ما أتاح للويس الرابع عشر زيادة جيشه من ٣٠ ألفا فى عام ١٦٥٩م الى ٩٧ ألفا فى عام ١٦٦٦م ثم الى ٣٥٠ ألفا بحلول عام ١٧١٠م . كذلك كانت أهداف ملك الشمس فى مجال السياسة الخارجية تقليدية وواقعية : اضعاف مركز الهابسبيرج بدرجة أكبر ، بالقيام بتحركات فى الجنوب ضد أسبانيا ، وفى الشرق والشمال ضد الشريط الضعيف من أراضى الهابسبيرج ــ الأسبان والأراضى الألمانية ، وفرانش كومتى ، واللورين ، والألزاس ، ولوكسمبورج ، وجنوب هولندا ومع انهاك أسبانيا ، وانشغال النمساويين بالتهديد التركى ، واتخاذ الانجليز موقف المحايد أو الصديق فى البداية ، مع ذلك كله تمتع لويس بعقدين من النجاح الدبلوماسى ، ولكن بعد ذلك كانت المغالاة فى المطالب الفرنسية بمثابة تحذير للقوى الأخرى .

وقد كانت المشكلة الاستراتيجية الرئيسية بالنسبة لفرنسا هى أنه على الرغم من أنها كانت قوية للغاية بالمفاهيم الدفاعية ، كانت فى وضع أقل قوة لتنفيذ حملة غزو حاسمة : فقد كانت مطوقة من كل اتجاه ، جزئيا بحواجز جغرافية ، وجزئيا بالمطالب والمصالح القائمة لعدد من القوى الكبرى . وكان الهجوم على هولندا الجنوبية (التى كانت بحوزة الهابسبيرج) ، مثلا ، يعنى الدخول فى معارك طاحنة عبر أراض تنتشر بها الحصون والممرات المائية ، وكان ذلك من شأنه أن يثير رد فعل

ليس فقط من جانب قوى الهابسبيرج ذاتها ولكن أيضا من جانب المقاطعات المتحدة وانجلترا . وكانت الحملات العسكرية الفرنسية فى داخل المانيا مثيرة للمتاعب كذلك فاختراق الحدود كان أكثر سهولة ، غير ان خطوط المواصلات كانت أطول كثيرا ، وكان هناك مرة أخرى تحالف لا مفر من مواجهته ــ النمساويون ، والهولنديون ، والبريطانيون (لا سيما بعد الخلافة الهانوفرية عام ١٧١٤م) ، وبعد ذلك (البروسيون) . وحتى عندما كانت فرنسا على استعداد ، بحلول منتصف القرن الثامن عشر ، للسعى الى شريك المانى قوى ــ وهو اما النمسا أو بروسيا ــ كانت النتيجة التلقائية لأى تحالف بهذا الشكل هى ان القوة الالمانية الأخرى كانت تأخذ موقف المعارضة . والأكثر أهمية أنها كانت تسعى جاهدة الى الحصول على المساندة من بريطانيا وروسيا لتحييد الطموحات الفرنسية .

وعلاوة على ذلك ، كانت كل حرب ضد القوى البحرية ، تنطوى على تحويل قدر معين من طاقات وانتباه فرنسا بعيدا عن القارة ، وبذلك كان شن حملة برية ناجحة أقل احتمالا . وكثيرا ما أدت الاستراتيجية الفرنسية ــ التى كانت موزعة بين القتال فى (الفلاندرز) وألمانيا وشمال ايطاليا من جهة ، والقتال الانجليزى ، وجزر الهند الغربية ، وجنوبى كندا ، والمحيط الهندى من جهة أخرى ــ كثيرا ما أدت هذه الاستراتيجية الفرنسية الى « اضاعة فرص كثيرة سانحة » . وبينما لم تكن الحكومات الفرنسية المتعاقبة مستعدة أبدا للقيام بالجهد المالى الشامل اللازم لتحدى سيادة البحرية الملكية* ، كانت هذه الحكومات تخصص الأموال للبحرية التى كان يمكن ان تستخدم فى تعزيز الجيش ــ لو ان فرنسا كانت قوة برية فقط . ولم يحدث الا فى حرب ١٧٧٨م ــ ١٧٨٣م ، عن طريق مساندة المتمردين الامريكيين فى نصف الكرة الغربى والامتناع عن أية تدخلات فى المانيا ، ان نجحت فرنسا فى اذلال خصمها البريطانى . أما فى جميع حروبهم الأخرى ، فلم يتمتع الفرنسيون بميزة التركيز الاستراتيجى ــ وكانوا يعانون نتيجة لذلك .

وخلاصة القول ، ان فرنسا « النظام القديم » ظلت بحجمها وسكانها وثروتها أكبر الدول الاوروبية دائما ، غير انها لم تكن كبيرة أو منظمة بشكل فعال بدرجة تكفى لأن تكون « قوة عظمى » ، ومع محدودية حركتها فى البر وتشتتها فى البحر ، لم تتمكن من الانتصار فى مواجهة الائتلاف الذى حتمت طموحاتها ظهوره . وأكدت التصرفات الفرنسية ــ أكثر من تغير حال فرنسا للأسوأ ــ تعددية القوى فى أوروبا . ولم تتمكن فرنسا من فرض أفكارها على القارة لبعض الوقت الا عندما قامت الثورة باعادة توجيه طاقات فرنسا الوطنية ، ثم قام نابليون بعد ذلك بنشرها بذكاء . ولكن حتى فى هذا المجال كان نجاح فرنسا مؤقتا ، ولم يتمكن أى قدر من العبقرية العسكرية من ضمان السيطرة الفرنسية الدائمة على المانيا ، وايطاليا ، وأسبانيا ، ناهيك عن روسيا وبريطانيا .

---

* أثناء صراعات ١٦٨٩م ــ ١٦٩٧م ، و١٧٠٢ ــ ١٧١٤م ، على سبيل المثال ، خصصت فرنسا أقل من ١٠ فى المائة من اجمالى النفقات لبحريتها ، وما بين ٥٧ و ٦٥ فى المائة لجيشها . (وكانت الأرقام البريطانية المقابلة هى ٣٥ فى المائة للبحرية و٤٠ فى المائة للجيش) . وفى عام ١٧٦٠م حصلت البحرية الفرنسية على ربع المبالغ التى خصصت للجيش فقط . وحتى عندما كانت الأموال متوفرة ، كان موقع فرنسا الجغرافى يعنى انه من الصعوبة بمكان بالنسبة لها أن تحصل على المواد المستخدمة من البلطيق فى زمن الحرب ، للحفاظ على الأسطول فى حالة جيدة .

ولم تكن مشكلة فرنسا الجغرافية الاستراتيچية (الچيو ـ ستراتيچية) الخاصة بالاضطرار الى مواجهة خصوم متربصين على عدة جبهات مختلفة ، مشكلة فريدة ، حتى ولو كانت فرنسا قد جعلت الأمور أسوأ بالنسبة لنفسها بالنزوع المتكرر الى العدوان وبالفقدان المستمر للاتجاه . فقد كانت القوتان الألمانيتان الكبيرتان فى هذه الفترة ــ أمبراطورية الهابسبيرج ، وبراندينبورج ــ بروسيا ــ محكوما عليهما ، بحكم موقعهما الجغرافى ، ان تعانيا من نفس المشكلة . ولم يكن هذا الوضع جديدا بالنسبة للهابسبيرج النمساويين . فقد كانت كتلة الاراضى ذات الشكل غير الملائم التى حكمها الهابسبيرج (النمسا ، وبوهيميا ، وسيليزيا ، ومورافيا ، والمجر ، وميلانو ، ونابولى ، وصقلية ، وبعد عام ١٧١٤م جنوب هولندا ــ أنظر خريطة رقم ٥) وموقع القوى الأخرى بالنسبة لتلك الاراضى ــ كانت كتلة الاراضى هذه تتطلب عملا دبلوماسيا وعسكريا خارقا لمجرد الحفاظ على الميراث ، وكانت زيادة هذا الميراث تتطلب اما عبقرية أو حظا طيبا ، أو ربما الأمرين معا .

وهكذا ، وبينما أظهرت الحروب المختلفة ضد الأتراك (١٦٦٣م ــ ١٦٦٤ م ، ١٧١٦ ــ ١٧١٨م ، ١٧٣٧ ــ ١٧٣٩ م ، ١٧٨٨ ــ ١٧٩١م) جيوش الهابسبيرج وقد عززت مركزها فى البلقان بشكل عام ، كان هذا الصراع ضد الامبراطورية العثمانية المنهارة يستهلك معظم طاقات ڤيينا فى تلك الفترات المختارة . وعلى سبيل المثال ، كان ليوبولد الأول ، وقد وصل الأتراك الى أبواب عاصمته الامبراطورية فى عام ١٦٨٣م ، يميل الى البقاء على الحياد تجاه فرنسا على الرغم من استفزازات لويس الرابع عشر بـ اعادة توحيد الألزاس ولوكسمبورج فى نفس ذلك العام . وكان هذا التضارب النمساوى أقل وضوحا بعض الشىء خلال حرب السنوات التسع (١٧٠٢ ــ ١٧١٣ م) حيث كانت ڤيينا قد أصبحت منذ ذلك الوقت جزءا من تحالف عملاق مضاد للفرنسيين ، غير انه لم يختف بالكامل أبدا حتى فى ذلك الوقت . وبدا مسار العديد من الحروب اللاحقة فى القرن الثامن عشر أكثر تقلبا وغموضا ، سواء بالنسبة للدفاع عن المصالح العامة للهابسبيرج فى أوروبا أو بالنسبة للحفاظ بشكل محدد على تلك المصالح فى داخل المانيا ذاتها فى أعقاب نهوض بروسيا . ومنذ استيلاء بروسيا على اقليم سيليزيا فى عام ١٧٤٠م فصاعدا على الأقل ، كان على ڤيينا دائما ان تمارس سياساتها الخارجية والعسكرية وعينها على برلين بشكل مستمر ، وقد جعل ذلك بدوره دبلوماسية الهابسبيرج أكثر تطورا من ذى قبل : فمن أجل كبح بروسيا الناهضة فى داخل المانيا ، كان النمساويون فى حاجة الى طلب مُساعدة فرنسا فى الغرب ، وروسيا ، بصورة أكثر تكرارا ، فى الشرق ، ولكن فرنسا ذاتها لم يكن بالامكان التعويل عليها ، وتطلب الأمر بدوره العمل على كبحها بواسطة تحالف أنجلو ــ نمساوى فى بعض الأوقات (على سبيل المثال ، ١٧٤٤م ــ ١٧٤٨ م) . وعلاوة على ذلك ، كان نمو روسيا المطرد سببا آخر للقلق ، وبصفة خاصة عندما هددت النزعة التوسعية القيصرية السيطرة العثمانية على أراضى البلقان التى كانت ترغب فيها ڤيينا ، وأخيرا ، عندما شكلت النزعة الامبريالية النابليونية تحديا لاستقلال جميع القوى الأخرى فى أوروبا ، لم يكن أمام أمبراطورية الهابسبيرج من خيار سوى الانضمام الى أى تحالف موسع متاح ، للتصدى للهيمنة الفرنسية .

وربما لا تعطينا حرب التحالف ضد لويس الرابع عشر فى بداية القرن الثامن عشر والحروب التى نشبت ضد بونابرت فى نهايته ، فهما متعمقا للضعف النمساوى الا بدرجة أقل مما تعطينا

الحروب التى نشبت فيما بين هذين الوقتين . فقد كان الصراع الطويل ضد بروسيا بعد عام ١٧٤٠م ينم عن الكثير : فقد أظهر انه مع كل الاصلاحات العسكرية والمالية والادارية التى نفذت فى أراضى الهابسبيرج فى هذه الفترة ، لم تتمكن ڤيينا من الصمود فى مواجهة دولة المانية أخرى أصغر ، كانت الى حد كبير اكثر كفاءة فى جيشها ، وفى تحصيل دخلها ، وفى ادارتها . وعلاوة على ذلك ، أصبح واضحا بشكل متزايد ان القوى غير الالمانية مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا لم تكن ترغب فى الاجهاز النمساوى على بروسيا أو فى الاجهاز البروسى على النمسا . وفى النطاق الاوروبى الأكبر ، كانت امبراطورية الهابسبيرج قد أصبحت بالفعل احدى قوى الطراز الاول « الهامشية » ، وكان مقدرا لها ان تبقى كذلك حتى عام ١٩١٨ م . ومن المؤكد انها لم تتهاو بنفس درجة تهاوى أسبانيا والسويد ، كما تجنبت المصير الذى أصاب بولندا ، ولكن بسبب عدم مركزيتها ، وتنوعها العرقى ، وظروف تخلفها الاقتصادى ، استعصت على محاولات الادارات المتعاقبة فى ڤيينا لجعلها أعظم الدول الاوروبية . وبرغم ذلك ، توجد خطورة فى الحكم ، السابق لأوانه ، بهذا التدهور . وكما ذكر (أولوين هافتون) : « ان امتناع الامبراطورية النمساوية المستمر ، بل العنيد ، على التفكك بطريقة ملائمة » . يذكر بأنها كانت تتمتع بعناصر قوة خفية . فالكوارث كانت تعقبها غالبا فترات من الاصلاح ـ وعمليات اعادة البناء تكشف عن الموارد الكثيرة لدى الامبراطورية ، حتى وان كانت تظهر كذلك ، هذه الكوارث ، الصعوبات الكبيرة التى كانت تواجه ڤيينا دائما فى الحصول عليها . ويضطر كل مؤرخ لانهيار الهابسبيرج الى ان يفسر بشكل ما مقاومتهم العسكرية العنيدة ، وفى بعض الأحيان الباهرة للغاية ، للقوة (الديناميكية) للامبريالية الفرنسية لمدة أربعة عشر عاما تقريبا من ١٧٩٢م ـ حتى ١٨١٥ م .

وقد كان وضع بروسيا مشابها للغاية لوضع النمسا فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية السياسية (الچيو ـ ستراتيچية) على الرغم من اختلافهما التام فى الداخل . وأسباب النهوض السريع لذلك البلد ليصبح أقوى مملكة المانية شمالية تعتبر أسبابا معروفة تماما ولا تحتاج الا الى سردها هنا ، وهى : العبقرية العسكرية والتنظيمية لثلاثة قادة ، هم الناخب الأكبر (١٦٤٠ م ـ ١٦٨٨م) ، وفريدريك وليم (١٧١٣م ـ ١٧٤٠ م) ، وفريدريك « الأكبر » (١٧٤٠ ـ ١٧٨٦م) ، وكفاءة الجيش البروسى الذى كان يعتمد على الضباط الأراستقراطيين والذى كان ينفق عليه أربعة أخماس الموارد التى تستحق عليها ضرائب فى الدولة ، والاستقرار المالى (النسبى) المعتمد على الأملاك الملكية الكبيرة وتشجيع التجارة والصناعة ، والاستخدام الارادى للجنود والمتعهدين الأجانب ، والاداريون البروسيون المشهورون الذين كانوا يعملون تحت امرة المفوضية الحربية العامة . غير انه يبقى من الصحيح أيضا أن نهوض بروسيا تزامن مع تدهور قوة السويد ، ومع تفكك المملكة البولندية الضعيفة التى انتشرت بها الفوضى ، ومع الانشغال الذى فرضته الحروب العديدة والخلافة غير المؤكدة لامبراطورية الهابسبيرج على ڤيينا فى العقود الاولى من القرن الثامن عشر . فاذا كان الملوك البروسيون قد انتهزوا الفرص السانحة لهم ، فالحقيقة هى ان الفرص كانت مواتية وتنتظر من ينتهزها . وعلاوة على ذلك ، كانت دولة بروسيا ـ بملئها « فراغ القوة » الذى نشأ فى شمال وسط أوروبا بعد عام ١٧٧٠ ـ قد استفادت أيضا من موقعها فى مواجهة القوى الكبرى الأخرى . فنهوض روسيا ذاته ساعد فى الهاء (وتآكل) السويد وبولندا والامبراطورية العثمانية . وكانت فرنسا تقع

بعيدا فى الغرب بدرجة تكفى لعدم جعلها خطرا قاتلا على الدوام ، وبالفعل ، كانت فرنسا تقوم أحيانا بدور الحليف المفيد ضد النمسا . واذا كانت فرنسا ، من جهة أخرى ، قد اندفعت بعدوانية الى داخل المانيا ، فانه كان من المرجح ان تقف فى وجهها قوات الهابسبيرج ، وهانوفر (ومن ثم بريطانيا) وربما الهولنديون ، علاوة على بروسيا ذاتها . وأخيرا ، فانه اذا أخفق مثل هذا الائتلاف ، فان بروسيا كان بامكانها ان تسعى الى السلام مع باريس بسهولة أكبر مما كان عليه الحال بالنسبة للقوى الاخرى ، وفى بعض الأحيان كان التحالف المضاد لفرنسا مفيدا ، ولكنه لم يكن أمرا حتميا ، بالنسبة لبرلين .

وفى هذا الاطار الجغرافى والدبلوماسى المواتى ، أحسن ملوك بروسيا الاوائل القيام بدورهم . وكان الاستحواذ على سيليزيا ـ والتى وصفها البعض بأنها المنطقة الصناعية فى الشرق ـ دفعة قوية بوجه خاص للقدرة العسكرية ـ الاقتصادية للدولة . غير ان حدود قوة بروسيا الفعلية فى الشئون الاوروبية ، وهى حدود خاصة بالحجم وبالسكان ، انكشفت بشكل قاس فى حرب السنوات السبع ١٧٥٦م ـ ١٧٦٣ م ، عندما لم تعد الظروف الدبلوماسية مواتية بنفس القدر ، وصار جيران فريدريك الأقوياء الأكبر مصممين على معاقبته وعلى مراوغته . ولم يمكن فريدريك من تجنب الهزيمة فى مواجهة مثل هذا « الحصار » المرعب سوى جهوده الهائلة وجنوده المدربين جيدا ـ الذين ساعدهم نقص التنسيق بين خصوم الملك البروسى ، غير ان تكلفة هذه الحرب من الرجال والمعدات كانت ضخمة ، ومع تحجر الجيش البروسى بشكل مستمر من سبعينيات القرن الثامن عشر فصاعدا ، لم تكن برلين فى وضع يسمح لها بمقاومة الضغط الدبلوماسى من روسيا فيما بعد ، ناهيك عن مقاومة الهجوم الجرىء لنابليون عام ١٨٠٦م . وحتى الانتعاش اللاحق الذى قاده (شار نهورست) و (جنيسينا) ، وغيرهما من المصلحين العسكريين لم يكن بوسعه اخفاء الأسس التى كانت لاتزال غير كافية للقوة البروسية بحلول ١٨١٣م ـ ١٨١٥م . فقد كانت بروسيا بحلول ذلك الوقت قد طغت عليها روسيا عسكريا ، وكانت قد اعتمدت بشكل مكثف على الدعم من بريطانيا ، كبيرة ممولى الائتلاف ، ولم يكن بوسعها ان تتصدى لفرنسا بمفردها ، وكانت مملكة فريدريك وليم الثالث (١٧٩٧ ـ ١٨٤٠) مثل النمسا ـ من بين أقل القوى الكبرى شأنا وكان عليها ان تبقى كذلك حتى حدوث تحولها الصناعى والعسكرى فى ستينيات القرن التاسع عشر .

وفى المقابل ، كانت قوتان بعيدتان أخريان هما : روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تتمتعان بالحماية النسبية وبالتحرر من أوضاع التضارب الاستراتيجى التى أصابت دول وسط أوروبا فى القرن الثامن عشر . ويقينا ، كان لكل من هاتين القوتين العظميين المستقبلتين « حدود متعرجة » تحتاج الى المراقبة ، ولكن لم يحدث أن واجه التوسع الأمريكى عبر جبال الليجنى* والسهول الكبرى ، أو التوسع الروسى عبر السهول ـ مجتمعات متقدمة عسكريا تشكل خطرا على قاعدة الوطن الأم . ولذلك كانتا فى تعاملهما مع أوروبا الغربية تتوفر لهما ميزة وجود « جبهة » متجانسة نسبيا . وأمكن

---

* سلسلة جبال بالولايات المتحدة تمتد من كارولينا الشمالية الى بنسلفانيا ، وهى جزء من جبال آبالاتشى . (المترجم)

لكل منهما ان تفرض تحديا ــ أو على الأقل اهتماما بها ــ بالنسبة للقوى الكبرى الراسخة ، بينما كانتا تتمتعان بالحماية التى أتاحها لهما بعدهما عن المناطق الرئيسية للمعارك الأوروبية .

وبطبيعة الحال ، يكون من المهم ، فى التعامل مع فترة تمتد من ١٦٦٠م الى ١٨١٥م ، أن نؤكد على ان تأثير الولايات المتحدة وروسيا كان أكثر وضوحا فى نهاية هذه الحقبة عنه فى بدايتها . وبالفعل ، لم تكن « أمريكا » الأوروبية فى ستينيات وسبعينيات القرن السابع عشر ، أكثر من مجرد شريط من المستوطنات الساحلية المنعزلة ، فى حين كانت روسيا قبل عصر بطرس الأكبر (١٦٨٩م ــ ١٧٢٥م) بعيدة بنفس القدر تقريبا ، بل وأكثر تخلفا ، وبالمفاهيم التجارية ، كانت كل منهما دولة « نامية » ، تمثل مجرد منتج للأخشاب والقنب وغيرهما من المواد الخام ، ومشتر للسلع المصنعة من بريطانيا والمقاطعات المتحدة . وكانت القارة الأمريكية طوال معظم فترات هذا العصر ، مجرد شئ يتم التحارب عليه أكثر من كونها عنصر قوة فى حد ذاتها . وقد غير هذا الوضع ، النجاح البريطانى الساحق فى نهاية حرب السنوات السبع (١٧٦٣م) ، التى شهدت طرد فرنسا من كندا ونوفا سكوتيا ، وابعاد أسبانيا من غربى فلوريدا . وبعد ان تحرر المستعمرون الامريكيون من التهديدات الخارجية التى كانت تدفعهم الى الولاء لـ (ويستمنستر) حتى ذلك الحين ، أصبح بمقدورهم ان يصروا على الاحتفاظ بمجرد رابطة اسمية مع بريطانيا ، وأن ينخرطوا فى التمرد اذا أنكرت عليهم ذلك حكومة الامبراطورية ذات الأفكار المخالفة . وعلاوة على ذلك ، وبحلول عام ١٧٧٦م ، كانت مستعمرات امريكا الشمالية قد نمت بدرجة كبيرة : وكان السكان البالغ عددهم مليونين ، يتضاعفون عندئذ ، كل ثلاثين عاما ، وينتشرون باتجاه الغرب ، وكانوا فى حالة رخاء اقتصادى ، ويتمتعون باكتفاء ذاتى فى المواد الغذائية وكثير من السلع الأخرى . وكان معنى ذلك ــ كما اكتشف البريطانيون وكلفهم كثيرا على مدى السنوات السبع التالية ان الولايات المتمردة كانت منيعة تماما أمام مجرد العمليات البحرية وان اخضاعها بقوات برية مجلوبة من الجزيرة الأم الواقعة على بعد ٣ آلاف ميل يعتبر عملية باهظة التكلفة .

وبمرور الوقت ، كان لوجود الولايات المتحدة المستقلة نتيجتان رئيسيتان بالنسبة لقصة النمط المتغير للقوة العالمية . الأولى أنه منذ عام ١٧٨٣م فصاعدا ، وجد مركز هام غير أوروبى للانتاج والثروة وأخيرا للقوة العسكرية يمكنه ان يمارس تأثيرات طويلة الأمد على ميزان القوة العالمى بطرق لم تكن لتحدث فى مجتمعات غير أوروبية اخرى (لكنها تتدهور اقتصاديا) مثل الصين والهند . وبالفعل ، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر ، احتلت المستعمرات الامريكية مكانا هاما فى نمط التجارة البحرية وكانت تبدأ المراحل التجريبية الأولى للتصنيع وطبقاً لبعض الروايات ، كانت الأمة الأمريكية الناهضة تنتج فى عام ١٧٧٦م من الحديد المصبوب والحديد المسحوب أكثر مما تنتج بريطانيا العظمى كلها ، وبعد ذلك « زاد الناتج الصناعى حوالى ٥٠ مرة ، الى حد انه بحلول عام ١٨٣٠م ، أصبحت امريكا سادس قوة صناعية فى العالم المتقدم » . وفى ضوء هذا المعدل للنمو ، لم يكن من الغريب ان يتوقع المراقبون حتى فى تسعينيات القرن الثامن عشر ، دورا عظيما للولايات المتحدة فى غضون قرن آخر . وكان الاحساس بالنتيجة الثانية أسرع ، لاسيما من جانب بريطانيا ، التى تأثر دورها كقوة « متاخمة » فى السياسات الأوروبية ببروز دولة معادية محتملة على جبهتها الأطلنطية بشكل يهدد ممتلكاتها الكندية والهندية الغربية . ولم تكن تلك مشكلة مستديمة بطبيعة الحال ، اذ كانت مجرد المسافة الموجودة فضلا عن النزعة الانعزالية الامريكية ــ تعنى ان لندن لم

تكن بحاجة الى ان تنظر الى الامريكيين بنفس الجدية التى كانت ڤيينا ــ مثلا ــ تنظر بها الى الأتراك أو الروس فيما بعد . وعلى الرغم من ذلك ، كانت خبرات حروب ١٧٧٩م ــ ١٧٨٣م ، و ١٨١٢م ــ ١٨١٤م قد أظهرت بجلاء شديد ، كيف كان من الصعب على بريطانيا ان تنخرط كلية فى صراعات أوروبية اذا كانت الولايات المتحدة المعادية تتعقبها .

وقد كان لنهوض روسيا القيصرية أثر مباشر بدرجة أكبر على ميزان القوة الدولى . وقد نبهت هزيمة روسيا المذهلة للسويديين فى بولتافا (١٧٠٩م) القوى الأخرى الى حقيقة ان الدولة الموسكوفية ، التى كانت بعيدة حتى الآن وبربرية بعض الشىء . تعتزم ان تلعب دورا فى الشئون الاوربية . ومع اسراع أول قيصر طموح ، هو بطرس الأكبر ، باقامة أسطول لاستكمال مناطق نفوذه الجديدة فى البلطيق (كاريليا ، واستونيا ، وليفونيا) ، سرعان ما طلب السويديون مساعدة البحرية الملكية (البريطانية) لكى تحول دون اجتياحها بواسطة هذا العملاق الشرقى ، غير أن البولنديين والاتراك ، فى الحقيقة ، كانوا هم الذين عانوا أكثر من نهوض روسيا ، ومع وفاة كاترين العظيمة فى عام ١٧٩٦ ، كانت قد أضافت ٢٠٠ الف ميل مربع الى رقعة امبراطورية ضخمة بالفعل . والأكثر ابهارا ، مع ذلك ، هو تلك الحملات المؤقتة التى قامت بها القوات المسلحة الروسية باتجاه الغرب . وقد غيرت شراسة الجنود الروس وعنادهم الرهيب خلال حرب السنوات السبع ، واحتلالهم المؤقت لبرلين فى عام ١٧٦٠م ، رأى فريدريك الأكبر فى جارته . وبعد ذلك بأربعة عقود ، كانت القوات الروسية ، تحت قيادة الجنرال سافوروف ، ناشطة فى كل من الحملات الايطالية وفى جبال الألب خلال حرب الائتلاف الثانى (١٧٩٨م ــ ١٨٠٢ م) ــ وتلى عملية بعيدة كانت تنذر بتقدم عسكرى روسى عنيد من موسكو الى باريس ، وهو ما حدث فيما بين ١٨١٢م و ١٨١٤م .

ومن الصعب ان نحدد على وجه الدقة مرتبة روسيا بحلول القرن الثامن عشر الميلادى . فقد كان جيشها غالبا أكبر من جيش فرنسا ، وكانت تحرز تقدما كبيرا فى الصناعات الهامة (المنسوجات والحديد) . وكانت بلدا يصعب ، وربما يستحيل ، غزوه بواسطة أى من خصومة ــ على الأقل من ناحية الغرب ، وقد مكنتها مكانتها كـ « أمبراطورية بارود » من هزيمة القبائل المعتمدة على الخيول فى الشرق ، وبذلك تمكنت من الحصول على موارد اضافية من القوةالعاملة ، والمواد الخام ، والاراضى القابلة للاستزراع ، وهو ما عزز بدوره مكانة روسيا بين القوى الكبرى . وفى ظل التوجيه الحكومى ، كان من الواضح ان روسيا عاكفة على التحديث بطرق عديدة مختلفة ، على الرغم من المبالغة فى سرعة ونجاح هذه السياسة فى أغلب الاحيان . فقد كانت شواهد عديدة على التخلف لا تزال قائمة : الفقر المدقع والقسوة ، وتزايد انخفاض نصيب الفرد من الدخل ، وسوء المواصلات ، وقسوة المناخ ، والتخلف « التكنولوجى » والتعليمى ، ناهيك عن الطبيعة الرجعية ، والشخصية الضعيفة لكثير من حكام أسرة (رومانوف) ★ . وحتى الامبراطورة كاترين الرهيبة ، لم تكن ذات أثر يذكر عندما كان يتعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية والمالية .

★ أسرة روسية حاكمة أسسها القيصر ميخائيل عام ١٦١٣م ، وانتهت فى عام ١٩١٨م باعدام نيكولاس الثانى (المترجم)

ومع ذلك ، كان الاستقرار النسبى للتنظيم و (التكنيك) العسكرى الأوروبى فى القرن الثامن عشر قد أتاح لروسيا (عن طريق نقل الخبرة الاجنبية) اللحاق بالبلدان ذات الموارد الأقل ثم التفوق عليها ، ولم تكن هذه الميزة العادية للتفوق العددى لتتلاشى قبل ان تغير الثورة الصناعية نطاق وسرعة الحرب خلال القرن التالى . ففى الفترة السابقة على أربعينيات القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من العيوب المذكورة آنفا ، تمكن جيش روسيا فى بعض الاحيان من ان يكون بمثابة قوة هجوم مذهلة . وقد كرست موارد مالية كبيرة (ربما ثلاث ارباع موارد الدولة) للجيش ، وتحمل الجندى العادى بثبات الكثير من الصعوبات لدرجة ان الأنساق العسكرية الروسية تمكنت من شن عمليات على مدى بعيد لم تكن فى مقدور معظم جيوش القرن الثامن عشر الأخرى . صحيح ان قاعدة الإمدادات الروسية كانت فى الغالب غير كافية (سوء نوعية الخيول ، ونطاق الامداد غير الفعال ، والمسئولون غير الاكفاء) لدعم حملة كبيرة للجيش الروسى بذاته ـ فقد تمت حملة ١٨١٣م ـ ١٨١٤م على فرنسا عبر اراضى « صديقة » وحظيت بدعم بريطانى كبير ، غير ان هذه العمليات النادرة كانت كافية لاعطاء روسيا شهرة عريضة ومكانا متقدما فى مجالس اوروبا حتى فى وقت حرب السنوات السبع . فبالمفاهيم الاستراتيجية الاشمل ، كانت توجد هنا قوة أخرى يمكن اضافتها الى الميزان ، وبذلك تساعد على الاطمئنان الى ان الجهود الفرنسية للهيمنة على القارة خلال هذه الفترة سوف تفشل فى نهاية الأمر .

وعلى الرغم من ذلك ، كان كتاب أوائل القرن التسع عشر من أمثال « دى توكيفيل » يشيرون عادة الى المستقبل البعيد عندما يذكرون ان روسيا والولايات المتحدة تبدوان « مختارتين من قبل السماء للتحكم فى اقدار نصف العالم » ففى الفترة ما بين ١٦٦٠م و ١٨١٥م ، كانت أمة بحرية ، هى بريطانيا العظمى وليست هذين العملاقين القاريين ، هى التى حققت اكثر أشكال التقدم حسما ، وتمكنت اخيرا من نزع فرنسا من مكانها كأعظم القوى . وهنا ايضا لعبت الجغرافيا دورا حيويا ، وان لم يكن وحيدا ، وقد وصفت ميزة الموقع البريطانى منذ حوالى قرن فى كتاب « ماهان » « المعنون » تأثير القوة البحرية على التاريخ ـ ١٨٩٠م ـ

« . . . . اذا كان موقع امة ما بشكل لايجعلها مضطرة الى الدفاع عن نفسها بطريق البر أو تغرى بالسعى الى توسيع رقعة اراضيها بطريق البر ، فانها تحظى بسبب توحد هدفها وتركيزه على البحر ، بميزة ، بالمقارنة بأى شعب يكون أحد جوانب حدوده حدودا قارية » .

وتفترض عبارة ماهان ، بطبيعة الحال ، عددا من النقاط الأخرى . أولها أن الحكومة البريطانية لن يكون لديها أية شواغل على تخومها ـ التى كانت ، بعد غزو أيرلندا وقانون الاتحاد مع اسكوتلندا (١٧٠٧) ، تأخذ الشكل الصحيح أساسا ، رغم أنه من المهم أن نلاحظ تلك المحاولات الفرنسية اللاحقة لارباك بريطانيا على طول الأطراف السلتية★ ، وهو أمر كانت تنظر اليه لندن بجدية بالفعل . وكان حدوث تمرد أيرلندى أقرب الى عقر الدار البريطانية من الارباك الاستراتيجى الذى كان يسببه المتمردون الأمريكيون . ولحسن حظ البريطانيين ، لم يحدث أن استغل الخصوم نقطة الضعف هذه بشكل سليم .

★ نسبة إلى لغات الأوروبيين الأقدمين فى ايرلندا واسكوتلندا وويلز . (المترجم)

والافتراض الثانى فى عبارة ماهان هو تفوق مكانة الحرب البحرية والقوة البحرية على نظيرتها البرية . وكان ذلك اعتقادا تتمسك به بشدة ما يعرف بالمدرسة « البحرية » فى الاستراتيجية ، وبدا أن له ما يبرره تماما فى ضوء الاتجاهات السياسية والاقتصادية فى فترة ما بعد عام ١٥٠٠م ، والتحول المستمر للطرق التجارية الرئيسية من البحر المتوسط الى الأطلنطى والأرباح الكبيرة التى أمكن تحقيقها من المغامرات الاستعمارية والتجارية فى جزر الهند الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى ـ أفاد كل ذلك ، البلاد التى تتمركز قبالة الجانب الغربى للقارة الأوربية . وبدون شك ، تطلب الأمر كذلك وجود حكومة تدرك أهمية التجارة البحرية وتكون مستعدة للانفاق على أسطول حربى كبير . وطبقا لهذا الشرط السابق لغيره ، بدا أن الصفوة السياسية البريطانية ، اكتشفت بحلول القرن الثامن عشر أسلوبا ناجحا للنمو المستمر للثروة والنفوذ الوطنيين . فقد ساعدت التجارة المزدهرة فيما وراء البحار الاقتصاد البريطانى ، وشجعت ركوب البحر وبناء السفن ، ووفرت أموالا للخزانة الوطنية ، وكانت بمثابة شريان الحياة للمستعمرات . ولم تهيىء المستعمرات فقط منافذ للمنتجات البريطانية ، ولكنها وفرت ، كذلك العديد من المواد الخام بدءا بالمواد القيمة مثل السكر والتبغ والأقمشة القطنية وحتى المواد المستخدمة فى السفن ذات الأهمية المتزايدة فى أمريكا الشمالية . وكفلت البحرية الملكية احترام التجار البريطانيين فى أوقات السلم ، وقامت بحماية تجارتهم ، وكسبت المزيد من أراضى المستعمرات فى الحرب ، وهو ما حقق مكاسب سياسية واقتصادية لبريطانيا . وهكذا شكلت التجارة ، والمستعمرات ، والأسطول « مثلثا فعالا » ، تتلاقى أضلاعه بشكل متبادل بما يحقق لبريطانيا ميزة طويلة الأمد .

وبينما يعد هذا التفسير لنهوض بريطانيا سليما جزئيا ، نجده لا يمثل الحقيقة كاملة . فمثل العديد من الكتابات التى تعالج النزعة التجارية ، يميل كتاب « ماهان » الى التركيز على أهمية التجارة الخارجية لبريطانيا فى مقابل الانتاج المحلى ، والى المبالغة بوجه خاص فى أهمية تجارة « المستعمرات » . فقد ظلت الزراعة أساس الثروة البريطانية طوال القرن الثامن عشر ، وغالبا ما كانت الصادرات (التى ربما كانت نسبتها الى اجمالى الدخل القومى أقل من ١٠ فى المائة حتى ثمانينيات القرن الثامن عشر) عرضة للمنافسة الأجنبية القوية وللتعريفات الجمركية التى لم تكن لتعوضها أية درجة من القوة البحرية . كذلك كانت وجهة النظر (المحبذة للقوة البحرية) تميل الى تجاهل حقيقة أن التجارة البريطانية مع البلطيق ، وألمانيا ، ودول البحر المتوسط كانت لا تزال ذات أهمية اقتصادية كبيرة * رغم أنها كانت تنمو بدرجة أقل سرعة من نمو تجارة السكر ، والتوابل ، والعبيد ، بحيث أن فرنسا التى كانت مهيمنة بشكل دائم فى أوربا ربما أمكنها ، كما أظهرت أحداث ١٨٠٦ ـ ١٨١٢ ، توجيه ضربة شديدة للصناعة التحويلية البريطانية . وفى ظل مثل هذه الظروف ، فان النزعة الانعزالية عن سياسات القوة الأوربية كانت يمكن أن تكون حماقة اقتصادية .

وقد كان هناك أيضا بعد « قارى » بالغ الأهمية بالنسبة للاستراتيجية البريطانية الكبرى تجاهله أولئك الذين توجهوا بأنظارهم الى الخارج : الى جزر الهند الغربية ، وكندا ، والهند . فقد كان

---

* ناهيك عن الأهمية الاستراتيجية لمواد بناء السفن فى البلطيق التى اعتمدت عليها البحرية الملكية والبحرية التجارية ـ وهو اعتماد ظهر فى الارسال المتكرر للأسطول البريطانى إلى البلطيق للحفاظ على توازن القوة وحرية تدفق الأخشاب وثمار البلوط .

خوض حرب بحرية بحتة أمرا منطقيا تماما خلال الصراعات الأنجلو ـ هولندية فى ١٦٥٢ ـ ١٦٥٤ ، ١٦٦٥ ـ ١٦٦٧ ، ١٦٧٢ ـ ١٦٧٤ ، حيث كان التنافس التجارى بين القوتين البحريتين هو أساس العداء بينهما . غير انه بعد الثورة المجيدة فى عام ١٦٨٨م ، عندما اعتلى وليم أمير أورانج العرش الانجليزى ، تغير الموقف الاستراتيجى تماما . وكان التحدى الذى واجهته المصالح البريطانية خلال الحروب السبعة التى حدثت فيما بين ١٦٨٩م و ١٨١٥م مصدره أساسا قوة برية ، هى فرنسا . صحيح ان الفرنسيين نقلوا هذا الصراع الى نصف الكرة الغربى ، والى المحيط الهندى ، والى مصر ومناطق أخرى ، غير ان تلك الحملات ، رغم أهميتها لتجار لندن وليفربول ، لم تفرض تهديدا مباشرا على الأمن القومى البريطانى . وكان هذا الأخير يبرز فقط مع احتمال تحقيق انتصارات عسكرية فرنسية على الهولنديين ، والهانوفريين والبروسيين ، ومن ثم تكون فرنسا متفوقة فى غرب وسط أوروبا لفترة تكفى لتكديس الموارد الخاصة ببناء السفن بشكل يمكنه اضعاف السيادة البحرية البريطانية . ولذلك لم يكن الارتباط الشخصى وحده لوليم الثالث مع المقاطعات المتحدة ، أو روابطه فيما بعد مع الهانوفريين هى التى تسببت فى تدخل الحكومات البريطانية المتعاقبة عسكريا فى قارة أوروبا فى هذه العقود . وكانت هناك أيضا الحجة الملحة ـ التى تعد ترديدا لمخاوف اليزابيث الأولى بشأن أسبانيا ـ والخاصة بأن أعداء فرنسا يتعين مساعدتهم فى داخل أوروبا من أجل احتواء الطموحات البوربونية (والنابليونية) وبذلك يمكن الحفاظ على المصالح طويلة الأمد لبريطانيا . وطبقا لوجهة النظر هذه ، كانت الاستراتيجية « البحرية » والاستراتيجية « القارية » متكاملتين أكثر من ان تكونا متعارضتين . وقد عبر دوق نيوكاسل فى ١٧٤٢م عن جوهر هذا التفكير الاستراتيجى بشكل جيد ، قائلا : « ان فرنسا سوف تتفوق علينا فى البحر عندما لايكون لديها ما تخشاه فى البر . وقد كان رأيى دائما ان بحريتنا يجب ان تحمى تحالفاتنا فى القارة ، وذلك ، عن طريق تحويل مسار إنفاق فرنسا ، يمكننا الحفاظ على تفوقنا فى البحر » .

وقد أخذت هذه المساندة البريطانية للبلدان الراغبة فى « تحويل مسار انفاق فرنسا » شكلين رئيسيين . الأول هو العمليات العسكرية المباشرة ، سواء بالغارات على الاطراف لشغل انتباه الجيش الفرنسى أو بارسال حملة أكبر حجما لتحارب الى جانب أى حلفاء يكونون الى جانب بريطانيا فى ذلك الوقت . وقد بدت استراتيجية الاغارة أقل تكلفة وأكثر تفضيلا لدى بعض الوزراء ، ولكنها لم تكن لها فى العادة سوى آثار ضئيلة . وفى بعض الأحيان كانت تنتهى بكارثة (مثل الحملة الى ولشرين عام ١٨٠٩) . فقد كان تدبير جيش قارى أمرا أكثر تكلفة سواء من حيث الرجال أو المال ، ولكنه أيضا ، وحسبما أظهرت حملات (مارلبورو) و (ويلنجتون) ، كان أكثر فعالية فى المساعدة فى الحفاظ على التوازن الأوروبى .

وكان الشكل الثانى للمساعدة البريطانية ماليا ، سواء بشراء المرتزقة (من مواطنى ولاية هيس الالمانية) أو غيرهم بشكل مباشر للقتال ضد فرنسا ، أم باعطاء الدعم للحلفاء . وقد كان فريدريك الأكبر يحصل من بريطانيا ، على سبيل المثال ، على مبلغ كبير يقدر بـ ٦٧٥ الف جنيه استرلينى سنويا فى الفترة من ١٧٥٧م الى ١٧٦٠م ، وفى المراحل النهائية من الحرب النابليونية ، وصل تدفق الأموال البريطانية لمعدلات أعلى من ذلك بكثير (مثلا ، وصل الى ١١ مليونا من الجنيهات لمختلف الحلفاء فى عام ١٨١٣م وحده ، و٦٥ مليونا من أجل الحرب ككل) . ولكن لم يكن كل

ذلك ممكنا لولا التوسع فى التجارة البريطانية ، ولاسيما فى الأسواق المربحة فيما وراء البحار ، وهو التوسع الذى سمح للحكومة بجمع القروض والضرائب بمقادير لم يسبق لها مثيل دون مواجهة حالة من الافلاس الوطنى . وهكذا ، بينما كانت عملية تحويل مسار « ما تنفقه فرنسا » فى داخل أوروبا عملية مكلفة ، كانت تضمن ، فى العادة ، ان الفرنسيين لن يستطيعوا شن حرب طويلة ضد التجارة البحرية ولن يتمكنوا من الهيمنة على القارة الأوروبية بدرجة تجعلهم أحرارا فى ان يهددوا بغزو الجزر (البريطانية) ــ وهو ما كان يسمح للندن بدوره بتمويل حروبها ودعم حلفائها . وهكذا اجتمعت الميزة الجغرافية والمنفعة الاقتصادية لتمكين البريطانيين بشكل ممتاز من انتهاج استراتيجية ذات وجهين : « أحدهما متجه الى القارة فى محاولة للحفاظ على ميزان القوة بها والآخر متجه الى البحر لتعزيز هيمنة بريطانيا البحرية » .

وليس بوسع المرء أن يفهم تماما الاحصاءات الخاصة بالسكان المتزايدين ومواطن القوة العسكرية / البحرية للدول فى هذه الفترة إلا بعد أن يدرك أهمية العوامل المالية والجغرافية التى شرحناها عاليه (أنظر الجداول من ٣ ــ ٥) .

جدول ــ (٣) سكان الدول المختلفة
١٧٠٠ ــ ١٨٠٠م (بالمليون)

	١٧٠٠م	١٧٥٠م	١٨٠٠م
الجزر البريطانية	٩ر٠	١٠ر٥	١٦ر٠
فرنســـا	١٩ر٠	٢١ر٥	٢٨ر٠
أمبراطورية الهابسبيرج	٨ر٠	١٨ر٠	٢٨ر٠
بروسيا	٢ر٠	٦ر٠	٩ر٥
روسيا	١٧ر٥	٢٠ر٠	٣٧ر٠
أسبانيا	٦ر٠	٩ر٠	١١ر٠
السويد	—	١ر٧	٢ر٣
المقاطعات المتحدة	١ر٨	١ر٩	٢ر٠
الولايات المتحدة	—	٢ر٠	٤ر٠

جدول ـ (٤) حجم الجيوش
١٦٩٠ ـ ١٨١٤م بـ (ألف رجل)

	١٦٩٠م	١٧١٠م	٥٦ ـ ١٧٦٠م	١٧٧٨م	١٧٨٩م	١٢ ـ ١٨١٤م
بريطانيا	٧٠ (ألف رجل)	٧٥	٢٠٠	—	٤٠	٢٥٠
فرنسا	٤٠٠	٣٥٠	٣٣٠	١٧٠	١٨٠	٦٠٠
امبراطورية الهابسبيرج	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٢٥٠
بروسيا	٣٠	٣٩	١٩٥	١٦٠	١٩٠	٢٧٠
روسيا	١٧٠	٢٢٠	٣٣٠	—	٣٠٠	٥٠٠
أسبانيا	—	٣٠	—	—	٥٠	—
السويد	—	١١٠	—	—	—	—
المقاطعات المتحدة	٧٣	١٣٠	٤٠	—	—	—
الولايات المتحدة	—	—	—	٣٥	—	—

جدول ـ (٥) حجم الأساطيل البحرية
١٦٨٩م ـ ١٨١٥م (سفن قتال كبيرة)

	١٦٨٩م	١٧٣٩م	١٧٥٦م	١٧٧٩م	١٧٩٠م	١٨١٥م
بريطانيا	١٠٠	١٢٤	١٠٥	٩٠	١٩٥	٢١٤
الدانمارك	٢٩	—	—	—	٣٨	—
فرنسا	١٢٠	٥٠	٧٠	٦٣	٨١	٨٠
روسيا	—	٣٠	—	٤٠	٦٧	٤٠
أسبانيا	—	٣٤	—	٤٨	٧٢	٢٥
السويد	٤٠	—	—	—	٢٧	—
المقاطعات المتحدة	٦٦	٤٩	—	٢٠	٤٤	—

وكما سيعرف القراء ذوو الدراية بالاحصائيات ، يجب ، فى مثل هذه الأرقام التقريبية أن يتم تناولها بأقصى قدر من الحذر . فاجماليات عدد السكان ، لاسيما فى الفترة المبكرة ، هى مجرد تخمينات (وفى حالة روسيا يمكن ان يصل هامش الخطأ الى عدة ملايين) . وقد تذبذبت أحجام الجيوش بدرجة كبيرة ، اعتمادا على ما اذا كان التاريخ المختار يقع فى بداية أو وسط أو نهاية حرب معينة ، وغالبا ما تشتمل الأرقام الاجمالية على وحدات كبيرة من المرتزقة و (فى حالة نابليون) تشتمل حتى على جنود الحلفاء الذين دخلوا الحرب مترددين . ولم يوضح عدد سفن القتال ولا درجة استعداد هذه السفن للمعركة ولا مدى توافر الأطقم المدربة اللازمة لتجهيز السفن . وعلاوة على ذلك ، لا تأخذ الاحصاءات فى اعتبارها البراعة العسكرية أو البراعة الملاحية ، ولا تهتم بالمقدرة أو الاهمال ، ولا بالحمية الوطنية أو عدم الحماس . ومع ذلك ، قد يبدو ان الارقام المذكورة عاليه ، تعكس ، بشكل تقريبى على الاقل ، الاتجاهات السياسية ، العسكرية الرئيسية فى ذلك العصر : ففرنسا ، وكذلك روسيا بشكل متزايد ، تحتلان المقدمة من حيث السكان والقوة العسكرية ، وبريطانيا لا منافس لها عادة فى البحر ، وبروسيا تتفوق على أسبانيا والسويد والمقاطعات المتحدة وفرنسا تقترب من الهيمنة على اوروبا مع الجيوش الضخمة للويس الرابع عشر ونابليون ، بدرجة أكبر مما كانت فى أى وقت فى القرن الذى تخلل هذه الفترة .

وعلى أية حال ، بادراك الأبعاد المالية والجغرافية لهذه المائة والخمسين عاما من صراعات القوى الكبرى ، يمكن للمرء ان يرى ان الصورة التى ترسمها هذه الجداول الثلاثة فى حاجة الى المزيد من التدقيق . وعلى سبيل المثال : التدهور السريع للمقاطعات المتحدة بالمقارنة بالدول الأخرى فيما يتعلق بحجم الجيش لم يتكرر حدوثه فى مجال تمويل الحرب ، حيث كان دورها حاسما لمدة طويلة جدا . وتخفى الصورة غير العسكرية للولايات المتحدة حقيقة انها كان يمكن ان تشكل ارباكا استراتيجيا كبيرا . وتقلل الأرقام كذلك من المساهمة العسكرية لبريطانيا ، حيث ربما كان بمقدورها دعم ١٠٠ الف من جنود الحلفاء (٤٥٠ الفا فى عام ١٨١٣) علاوة على تدبير شئون الجيش الخاص بها ، وأفراد الأسطول البالغين ١٤٠ الفا فى ١٨١٣ ـ ١٨١٤م ، وفى المقابل ، نجد ان القوة الحقيقية لبروسيا وأمبراطورية الهابسبيرج ـ المعتمدتين على الدعم خلال معظم الحروب ـ ستكون مبالغا فيها اذا أخذ المرء فى اعتباره فقط جيوش الدولتين . وكما لاحظنا فيما سبق ، كانت المؤسسات العسكرية الفرنسية الضخمة أقل فاعلية بسبب نقاط ضعف مالية وعقبات (جيو ـ ستراتيجية) بينما ضعفت مؤسسات روسيا بسبب التخلف الاقتصادى وطول المسافات . وعلينا ان نضع فى أذهاننا نقاط القوة ونقاط الضعف لكل من هذه القوى مع انتقالنا الى بحث أكثر تفصيلا للحروب ذاتها .

كسب الحروب ، ١٦٦٠م – ١٧٦٣ م

عندما تولى لويس الرابع عشر التوجيه الكامل للحكومة الفرنسية فى مارس ١٦٦١م ، كانت الساحة الاوروبية مواتية بشكل خاص لملك مصمم على فرض آرائه عليها . ففى الجنوب ، كانت أسبانيا لاتزال تنهك نفسها فى المحاولة العقيمة لاستعادة البرتغال . وعبر القنال ، كانت ملكية عائدة فى ظل تشارلز الثانى تحاول ان ترسخ أقدامها ، وكان يوجد فى الأوساط التجارية الانجليزية قدر كبير من الغيرة من الهولنديين . وفى الشمال ، خلفت حرب حديثة كلا من السويد والدانمارك فى حالة ضعف . وفى المانيا كان الأمراء البروتستانت يترقبون بتشكك أية محاولة جديدة من جانب الهابسبيرج لتحسين مركزهم ، غير ان الحكومة الامبراطورية فى ڤيينا كان لديها ما يكفيها من المشاكل فى المجر وترانسيلفانيا ، ومع القوة العثمانية الناهضة بعد ذلك بوقت قصير . وكانت بولندا تذوى بالفعل تحت وطأة محاولتها التصدى للمغتصبين السويديين والموسكوفيين . وهكذا أمكن للدبلوماسية الفرنسية ، وفق أفضل أساليب ريتشيليو ، ان تستفيد بسهولة من هذه الظروف ، وان تضع البرتغاليين فى مواجهة أسبانيا ، والمجريين والاتراك والأمراء الالمان فى مواجهة النمسا ، والانجليز فى مواجهة الهولنديين – بينما كان يتم تعزيز مركز فرنسا الجغرافى – (وتعزيز التجنيد للجيش) من خلال المعاهدة الهامة فى عام ١٦٦٣م مع الولايات السويسرية . وقد اتاح ذلك للويس الرابع عشر وقتا كافيا لتثبيت اقدامه كملك مطلق آمن من التحديات الداخلية التى اصابت الحكومات الفرنسية خلال القرن السابق . والأكثر أهمية ، ان ذلك اعطى وزراء مثل « كولبرت » و « لوتيليه » ، وغيرهما من الوزراء البارزين ، الفرصة لاصلاح الادارة واغداق الاموال على الجيش والاسطول ، تهيئة لسعى ملك الشمس الى المجد .

ولذلك ، كان من السهولة بمكان على لويس ان يحاول « تأمين » حدود فرنسا فى المراحل الاولى لعهده ، وكان ذلك اكثر سهولة بشكل خاص منذ تدهورت العلاقات الانجلو – هولندية الى اشتباكات علنية بحلول ١٦٦٥م (الحرب الانجلو – هولندية الثانية) . وعلى الرغم من تعهد فرنسا بمساندة المقاطعات المتحدة ، لعبت دورا بسيطا بالفعل فى الحملات البحرية واعدت نفسها بدلا من ذلك لغزو جنوب هولندا ، الذى كان لايزال مملوكا لاسبانيا الضعيفة . وعندما قام الفرنسيون بغزوهم فى نهاية الامر ، فى مايو ١٦٦٧م ، سرعان ما سقطت المدن الواحدة تلو الاخرى فى ايديهم . وما حدث بعد ذلك كان بمثابة مثال مبكر للتحولات الدبلوماسية السريعة لهذه الفترة . فقد توصل الانجليز والهولنديون ، بعد ان انهكتهم حرب غير مجدية لكلا الطرفين ولخشيتهم من الطموحات الفرنسية ، الى سلام فيه (بريدا) فى يوليو ، وسعوا ، بعد ان انضمت اليهم السويد ،

الى « التوسط » فى النزاع الاسبانى ـ الفرنسى من اجل الحد من مكاسب لويس . وقد حققت معاهدة أيكس ـ لاشابيل عام ١٦٦٨م ذلك تماما ، ولكن على حساب اغضاب الملك الفرنسى ، الذى قرر فى نهاية الامر ان ينتقم من المقاطعات المتحدة ، التى رأى فيها العقبة الرئيسية فى وجه طموحاته . وعلى مدى السنوات القليلة التالية ، وبينما كان كولبرت يشن حرب التعريفة الجمركية ضد الهولنديين ، كان الجيش والاسطول الفرنسيان تتعزز قوتهم . واغرت الدبلوماسية السرية انجلترا والسويد بالخروج من تحالفهما مع المقاطعات المتحدة ، وهدأت مخاوف الدولتين النمساوية والالمانية . وبحلول عام ١٦٧٢م ، كانت الآلة الحربية الفرنسية ، تعاونها القوى الانجليزية فى البحر جاهزة للعمل .

واذا كانت لندن هى البادئة باعلان الحرب على المقاطعات المتحدة ، فإن المجهود الانجليزى المرهق فى الصراع الانجلو ـ هولندى الثالث فيما بين ١٦٧٢م ـ ١٦٧٤م يتطلب بعض المعالجة هنا . فقد واجهت حكومة تشارلز الثانى ـ بعد ان عرقلتها جهود « دي رويتر » الذكية فى البحر ، ومن ثم لم تتمكن من انجاز اى شىء على البر ـ واجهت انتقادات داخلية متزايدة : فمع وضوح الازدواجية السياسية وسوء الادارة المالية ، والكراهية الشديدة للتحالف مع حكومة (اوتوقراطية) ، تمكنت دولة كاثوليكية مثل فرنسا من جعل الحرب تفتقر الى الشعبية ومن اجبار الحكومة على الانسحاب منها بحلول عام ١٦٧٤م . وبالرجوع الى الوراء ، نجد ان ذلك يعتبر تذكرة بمدى عدم نضوج وعدم تأكد الأسس السياسية والمالية والادارية للقوة الانجليزية فى ظل ملوك آل ستيوارت الآخرين . وعلى أية حال ، كان تغيير سياسة لندن مسألة ذات اهمية دولية ، بمعنى انها عكست جزئيا القلق واسع النطاق الذى اثارته مخططات لويس الرابع عشر فى انحاء أوروبا . وفى غضون عام آخر ، وجدت الدبلوماسية ، والدعم ، الهولنديان ، العديد من الحلفاء الراغبين فى الدخول بثقلهم ضد الفرنسيين . وقد دخلت فى هذه المسألة الامارات الالمانية ، وبراندينبرج (التى هزمت الشريك الوحيد الباقى لفرنسا ، السويد ، فى فيربلين عام ١٦٧٥م) ، والدانمارك ، وأسبانيا ، وامبراطورية الهابسبيرج . ولم يكن هذا الائتلاف من الدول قويا بدرجة تكفى للتغلب على فرنسا ، فمعظم هذه الدول كانت تمتلك جيوشا صغيرة بعض الشىء ، وكانت لها شواغلها على حدودها ، وبقى جوهر التحالف المضاد لفرنسا متمثلا فى المقاطعات المتحدة فى ظل زعيمها الجديد وليم امير اورانج . غير ان الحاجز المائى فى الشمال وانكشاف خطوط الجيش الفرنسى امام مختلف الخصوم فى ارض الراين ، كان معناه ان لويس نفسه لم يكن بوسعه احراز مكاسب كبيرة . وكانت هناك عقبة مماثلة فى البحر ، فقد سيطرت البحرية الفرنسية على البحر المتوسط ، وسيطرت الاساطيل الهولندية والدانماركية على البلطيق ، ولم يكن بوسع اى من الطرفين تحقيق السيادة فى جزر الهند الغربية . وتأثرت التجارة الفرنسية والتجارة الهولندية بشكل سيىء فى هذه الحرب ، وهو ما افاد دول محايدة كبريطانيا بشكل غير مباشر . والواقع ، انه بحلول عام ١٦٧٨م ، دفعت فئات التجار فى امستردام حكومتها الى سلام منفصل مع فرنسا ، وهو ما كان يعنى بدوره ان الدويلات الألمانية (المعتمدة على الدعم الهولندى) لم تكن تستطيع ان تواصل القتال بذاتها .

وعلى الرغم من ان معاهدات سلام (نايميجن) ١٦٧٨ ـ ١٦٧٩ انهت القتال ، كانت رغبة لويس الرابع عشر الواضحة فى ان يؤمن حدود فرنسا الشمالية ، ومطلبه الخاص ن يكون هو « الحكم الخاص بأوروبا » ، والحقيقة المقلقة لاحتفاظه بجيش قوامه ٢٠٠ ألف جندى فى زمن السلم ، كانت كل هذه الأشياء تزعج الألمان والهولنديين والأسبان والانجليز على السواء . ولم يكن معنى ذلك العودة مباشرة إلى الحرب . فقد كان التجار الهولنديون يحبذون التجارة فى سلام ، وكان الأمراء الألمان ، مثل تشارلز الثانى فى انجلترا ، مرتبطين بالدعم من باريس ، وكانت امبراطورية الهابسبيرج منهمكة فى صراع يائس مع الأتراك . وعندما سعت أسبانيا إلى حماية أراضيها فى لوكسمبورج من فرنسا عام ١٦٨٣ ، كان عليها ان تحارب وحدها وتعانى من هزيمة لا مناص منها .

وعلى أية حال ، بدأت الأمور اعتبارا من ١٦٨٥ فى التحول إلى غير صالح فرنسا . فقد أصاب اضطهاد (الهوجونوت) أوروبا البروتستانتية بالصدمة . وفى غضون عامين آخرين ، كان الأتراك قد هزموا وطردوا من فيينا ، وتمكن الامبراطور ليوبولد ، بعد أن تعززت مكانته وقوته العسكرية ، من تحويل جانب من اهتمامه أخيرا الى الغرب . وبحلول سبتمبر ١٦٨٨ ، قرر الملك الفرنسى ، الذى كان غاضبا حينذاك ، أن يغزو ألمانيا ، محولا فى نهاية الأمر هذه الحرب الأوروبية « الباردة » الى حرب « ساخنة » ولم يؤد التصرف الفرنسى الى تحويل منافسات فرنسا القارية الى اشتباكات معنلة فقط ، ولكنه أيضا هيأ الفرصة لوليم أمير أورانج لكى يمرق عبر القنال ويحل محل جيمس الثانى ـ غير الموثوق فيه ـ على العرش الانجليزى .

ولذلك ، وبحلول نهاية ١٦٨٩م ، كانت فرنسا تقف بمفردها ضد المقاطعات المتحدة ، وانجلترا ، وأمبراطورية الهابسبيرج ، وأسبانيا ، وسافوى ، والولايات الالمانية الرئيسية . ولم يكن هذا التجمع مفزعا كما كان يبدو ، فقد كان « الجوهر الصلب » للتحالف الكبير مكونا بشكل أساسى من القوات الأنجلو ـ هولندية ومن الولايات الالمانية . ورغم أن هذا التجمع كان متباينا فى مجالات معينة ، كان يملك من العزم والموارد المالية والجيوش والأساطيل ما يكفى لموازنة قوة فرنسا فى عهد ملك الشمس . وربما كان بمقدور لويس أن يسود قبل ذلك بعشر سنوات ، غير أن التجارة والموارد المالية الفرنسية كانت قد أصبحت أقل وفاء بالمتطلبات بعد وفاة كولبرت ، ولم يكن الجيش أو الاسطول ـ رغم ضخامتهما العددية ـ مجهزين لقتال طويل على مسافة بعيدة . وكان بامكان هزيمة سريعة لواحد من الحلفاء الرئيسيين أن تفتح الطريق المسدود ، ولكن الى أين كان يجب توجيه هذا التحرك ، وهل كانت لدى لويس الارادة لاتخاذ تدابير شجاعة ؟ لقد تردد لمدة ثلاث سنوات ، وعندما جمع فى نهاية الأمر فى ١٦٩٢م قوة غزو قوامها ٢٤ الف جندى لارسالها عبر القنال ، كانت « القوى البحرية » قوية بدرجة تكفى لسحق السفن والزوارق الفرنسية فى (بارفلور ـ لاهوج) .

ومنذ عام ١٦٩٢ فصاعداً ، أصبح الصراع فى البحر بمثابة حرب بطيئة ، طاحنة ، ومدمرة بشكل متبادل ضد التجارة . وبتبنى الحكومة الفرنسية لاستراتيجية الاغارة على التجارة ، شجعت قراصنتها على نهب السفن الأنجلو ـ هولندية بينما قلصت المخصصات التى ترصدها لأسطول القتال . وسعت الأساطيل المتحالفة من جانبها الى زيادة الضغوط على الاقتصاد الفرنسى بضرب

حصار تجارى ، متخلية بذلك عما تعودت عليه هولندا من الاتجار مع العدو . ولم يؤد أى من الاجراءين الى اخضاع الخصم ، بل أدى كل منهما الى زيادة الأعباء الاقتصادية للحرب ، مما جعل الحرب غير مرغوبة شعبيا سواء من التجار أو من الفلاحين ، الذين كانوا يعانون بالفعل من سوء المحاصيل لسنوات متعاقبة ، وكانت الحملات البرية مكلفة كذلك ، وكانت تأخذ شكل صراعات بطيئة ضد القلاع وعبر مجارى المياة : وقد جعلت تحصينات (فوبان) فرنسا منيعة بالفعل ، غير أن نفس النوع من العوائق كان يحول دون احراز تقدم فرنسى سهل فى داخل هولندا أو البلاتينيت* . ومع احتفاظ كل جانب بأكثر من ٢٥٠ ألف مقاتل فى الميدان ، كانت التكاليف باهظة حتى بالنسبة لهذه البلدان الغنية . وكانت هناك حملات أوربية أخرى خارج أوربا (جزر الهند الغربية ، نيوفوندلاند ، أكاديا ، بوند يشيرى ، ولكن لم يكن لأى منها من الأهمية ما يكفى لتغيير الميزان القارى أو البحرى الأساسى . وهكذا ، بحلول ١٦٩٦ ، ومع شكوى الملاك الانجليز المحافظين وسكان أمستردام من الضرائب المفرطة ، ومع اصابة فرنسا بالمجاعة ، كان لدى كل من وليم ولويس ، سبب كاف للتوصل الى حل وسط .

ونتيجة لذلك ، نجد أنه فى حين سمحت معاهدة (رايسويك) (١٦٩٧)للملك لويس ببعض مكاسبه السابقة فى الحدود ، شهدت هذه المعاهدة العودة بشكل عام الى الوضع الذى كان قائما قبل الحرب . وعلى الرغم من ذلك ، لم تكن نتائج حرب السنوات التسع ١٦٨٩ ــ ١٦٩٧ غير ذات أهمية بالقدر الذى زعمه النقاد المعاصرون . فقد ترنحت الطموحات الفرنسية فى البر بكل تأكيد ، كما ضعفت القوة البحرية الفرنسية فى البحر . وتم دعم ثورة عام ١٦٨٨ المجيدة ، وقامت انجلترا بتأمين جبهتها الأيرلندية ، وعززت مؤسساتها المالية ، وأعادت بناء جيشها وأسطولها . وتم ترسيخ تقليد أنجلو ــ هولندى بابقاء فرنسا خارج أرض الفلاندرز وأرض الراين . وتأكدت من جديد التعددية السياسية لأوربا ، وان كان بتكلفة باهظة .

وفى ضوء حالة الارهاق من الحرب فى معظم العواصم ، كان تجديد الصراع أمرا يبدو نادر الاحتمال . غير أنه عندما عرض على حفيد لويس الولاية على العرش الأسبانى عام ١٧٠٠ ، رأى ملك الشمس فى ذلك فرصة مثالية لزيادة سلطان فرنسا . وبدلا من التفاهم مع منافسيه المحتملين ، سرعان ما قام باحتلال جنوب هولندا نيابة عن حفيده ، وحقق كذلك امتيازات تجارية خاصة للتجار الفرنسيين فى امبراطورية أسبانيا الكبيرة فى نصف الكرة الغربى . وبهذه الاستفزازات وبغيرها ، نبه الملك لويس البريطانيين والهولنديين بدرجة تكفى لجعلهم ينضمون الى النمسا فى عام ١٧٠١ فى صراع ائتلافى آخر لكبح طموحات لويس فى حرب الخلافة الأسبانية .

ومرة أخرى ، أشار الميزان العام للقوات والموارد القابلة لفرض الضرائب عليها الى أن كل تحالف يمكنه أن يضر كثيرا بالآخر ، ولكنه ليس بوسعه التغلب عليه . ففى بعض الجوانب كان لويس فى مركز أقوى مما كان عليه فى حرب ١٦٨٩ ــ ١٦٩٧ . فالأسبان كانوا مستعدين لقبول حفيده ، فيليب الرابع ، وأمكن لـ « قوى البوربون » أن تعمل معا فى ميادين عديدة ، واستفادت

---

* مقاطعتان المانيتان كان لكل منهما امير فى عهد الامبراطورية الرومانية المقدسة . [المترجم]

الموارد المالية الفرنسية بالتأكيد من استيراد الفضة الأسبانية . وعلاوة على ذلك ، كانت فرنسا مستعدة عسكريا ، الى حد أنها ، عند مستوى معين ، كانت قادرة على دعم ما يقرب من نصف مليون جندى . ومع ذلك ، كان النمساويون ، وقد قلت مشاكلهم على جبهة البلقان ، يلعبون دوراً فى هذه الحرب أكبر من دورهم فى الحرب السابقة . والأهم من كل ذلك ، كانت هناك حكومة بريطانية مصممة ومستعدة لتخصيص مواردها الوطنية الكبيرة فى شكل دعم ضخم للحلفاء الألمان ، وأسطولها المتفوق ، وجيش قارى كبير على غير العادة تحت القيادة الذكية لمارلبورو . وتمكن هذا الجيش الذى تراوح عدده بين ٤٠ ألفا و ٧٠ ألفا من الجنود البريطانيين والمرتزقة ، من الانضمام الى جيش هولندى ممتاز قوامه أكثر من ١٠٠ ألف رجل ، والى جيش الهابسبيرج الذى كان له حجم مماثل وذلك لاحباط محاولة لويس فرض رغباته على أوربا .

ومع ذلك ، لم يكن معنى هذا أن التحالف الكبير أمكنه فرض رغباته على فرنسا أو ، من أجل ذلك ، على أسبانيا . فمن الصحيح أنه خارج هاتين المملكتين تحولت الأحداث باستمرار لصالح الحلفاء . وقد أضر انتصار ماربورو الحاسم فى (بلنهايم عام ١٧٠٤) بالجيوش الفرنسية ـ البافارية ، وحرر النمسا من خطر غزو فرنسى . وأعطت معركة (راميليز) اللاحقة (١٧٠٦) للقوات الأنجلو ـ هولندية معظم جنوب هولندا ، كما أوقفت معركة (أودينادرى) (١٧٠٨) المحاولة الفرنسية لاعادة السيطرة على الأرض هناك .

وفى البحر ، ومع عدم وجود أسطول رئيسى معاد لمقاتلته بعد موقعة (ملقة ١٧٠٤م) ، تمكنت البحرية الملكية البريطانية ونظيرتها الهولندية المتدهورة ، من اظهار مرونه القوة البحرية المتفوقة . وأمكن مساندة الحليف الجديد ، البرتغال ، من البحر ، فى حين قدمت لشبونة بدورها قاعدة بحرية متقدمة ، كما كانت البرازيل مصدرا للذهب . وكان بالامكان ارسال القوات الى نصف الكرة الغربى لمهاجمة ممتلكات فرنسا فى جزر الهند الغربية وامريكا الشمالية ، وتمكنت التشكيلات المهاجمة من اصطياد أساطيل السبائك الاسبانية . ولم يعط الاستيلاء على جبل طارق للبحرية الملكية البريطانية قاعدة تتحكم فى مخرج البحر فقط ، ولكنه ادى ايضا الى انقسام القواعد والأساطيل الفرنسية ـ الاسبانية . وكفلت الأساطيل البريطانية الاستيلاء على (مينوركا) و (سردينيا) ، وقامت بحماية سافوى والسواحل الايطالية من الهجوم الفرنسى ، وعندما تحول الحلفاء الى الهجوم ، كانوا يقودون ويمولون غزو الجيوش الامبراطورية لأسبانيا ويساندون الهجوم على طولون .

غير انه لم يكن بمقدور هذا التفوق البحرى العام للحلفاء الحيلولة دون استئناف الغارات الفرنسية على التجارة ، وبحلول عام ١٧٠٨م اضطرت البحرية الملكية الى وضع نظام لمرافقة القوافل من اجل الحد من الخسائر فى التجارة البحرية . ومثلما لم تتمكن الفرقاطات البريطانية من منع القراصنة الفرنسيين من التسلل الى دنكيرك او جيروندى أو منهما ، كذلك كانت الفرقاطات غير قادرة على فرض حصار تجارى ، لان ذلك كان معناه نشر دوريات على الساحل الفرنسى ـ الاسبانى بكامله ، وحتى الاستيلاء على سفن الأذرة ، قبالة الموانىء الفرنسية ، خلال شتاء ١٧٠٩ القاسى لم يسفر عن اخضاع امبراطورية لويس التى كانت مكتفية ذاتيا الى حد كبير .

وقد كانت هذه القدرة على الاصابة ـ وليس القتل ـ من جانب الحلفاء أكثر وضوحا فى الحملات العسكرية ضد فرنسا وأسبانيا . فبحلول عام ١٧٠٩ كان الجيش المتحالف الغازى يتراجع بعد احتلاله مدريد لفترة وجيزة ولم يتمكن من الاحتفاظ بأسبانيا فى وجه هجوم أسبانى متزايد . وفى شمال فرنسا ، لم تجد الجيوش الأنجلو ـ هولندية أية فرصة أخرى لتحقيق انتصارات كالتى تحققت فى بلنهايم ، وبدلا من ذلك كانت الحرب طاحنة ، ودموية ، ومكلفة . وعلاوة على ذلك ، وبحلول عام ١٧١٠م ، وصلت وزارة محافظة الى السلطة فى (ويستمنستر) ، وكانت تتوق الى سلام يؤمن مصالح بريطانيا البحرية والامبراطورية ويقلل نفقاتها فى حرب قارية . وأخيرا ، نجح (الأرشيدوق تشارلز) ـ الذى كان مرشح الحلفاء لاعتلاء العرش الاسبانى ـ نجح بشكل غير متوقع كامبراطور ، وبذلك تسبب فى جعل شركائه يفقدون أى حماس لديهم لوضعه فى مركز السلطة فى أسبانيا كذلك . ومع خروج بريطانيا من جانب واحد من الحرب فى أوائل عام ١٧١٢م . وبعدها خروج الهولنديين ، نجد أنه حتى الامبراطور تشارلز ، المتطلع الى ان يكون « كارلوس الثالث » لاسبانيا ، رضخ لحاجته الى السلام بعد عام آخر من حرب غير مجدية .

وشروط السلام التى أنهت حرب الخلافة الاسبانية وضعت فى معاهدتى : (أوتريخت ١٧١٣م) و (راستاد ١٧١٤م) . وبالنظر الى التسوية ككل ، لم يكن هناك شك فى ان المستفيد الاكبر كان هو بريطانيا . فبرغم انها كسبت جبل طارق ، ومينوركا ، ونوفاسكوتيا ، ونيوفوندلاند وخليج هدسون ، وامتيازات تجارية فى ممتلكات اسبانيا فى العالم الجديد ، لم تتجاهل التسوية الميزان الأوروبى . وبالفعل ، نجد ان مجمل المعاهدات الاحدى عشرة المنفصلة التى شكلت التسوية فى ١٧١٣ ـ ١٧١٤ ، أسفر عن تعزيز متطور ومُرْض للتوازن الأوروبى . فقد كان على المملكتين الفرنسية والاسبانية ان تبقيا منفصلتين الى الابد ، بينما تم الاعتراف رسميا بالخلافة البروتستانتية فى بريطانيا . وتم اعطاء امبراطورية الهابسبيرج ، بعد فشلها فى اسبانيا ، جنوب هولندا ، وميلانو (وبهذا تم وضع عوائق اخرى امام فرنسا) ، بالاضافة الى نابولى وسردينيا . وتم الحفاظ على الاستقلال الهولندى ، ولكن المقاطعات المتحدة لم تعد تشكل مثل هذه القوة البحرية والتجارية الهائلة ، واضطرت الى تكريس الجزء الأكبر من طاقاتها لحماية حدودها الجنوبية . وقبل كل شىء ، تم كبح جماح لويس الرابع عشر بشكل حاسم ونهائى بالنسبة لطموحاته التوسعية ، وكانت التكاليف الباهظة للحرب ، التى أدت ، ضمن نتائج اخرى ، الى زيادة اجمالى الدين الحكومى الفرنسى سبعة أضعاف ـ كانت هذه التكاليف بمثابة عقاب للأمة الفرنسية . وتحقق توازن القوة فى البر بينما لم تجد بريطانيا من ينافسها فى البحر . ولا عجب فى ان « الهويج » الذين عادوا الى السلطة بولاية چورج الأول عام ١٧١٤م ، كانوا تواقين الى الحفاظ على تسوية (أوتريخت) بل كانوا مستعدين لقبول الاتفاق مع فرنسا بمجرد وفاة عدوهم اللدود لويس فى السنة التالية .

وقد كانت اعادة توزيع القوة بين دول أوروبا الغربية وفق ما حدث خلال نصف قرن من الحروب ، أقل اثارة من التغيرات التى حدثت فى الشرق . فالحدود هناك كانت أكثر مرونة منها فى الغرب ، وكانت مساحات شاسعة من الاراضى يسيطر عليها أمراء متجاورون ، وجنود كرواتيون غير نظاميين ، وجحافل القوزاق ، وليست الجيوش المحترفة لملك مستنير . وحتى عندما دخلت

الدول ــ القومية فى حروب ضد بعضها ، كثيرا ما كانت حملاتها تتم على مسافات بعيدة وتعتمد على استخدام الجنود غير النظاميين ، و (الهوصار)*

من اجل تحقيق ضربة استراتيجية كبيرة . وعلى عكس الحرب فى البلدان الواطئة ، كان الفشل او النجاح هنا يجلب معه انتقال مساحات شاسعة من الاراضى ، الأمر الذى كان يؤدى الى وجود حالات أكثر اثارة للنهوض والسقوط بين القوى . وعلى سبيل المثال ، شهدت هذه العقود القليلة وحدها ، فرض الأتراك آخر تهديداتهم العسكرية واسعة النطاق على فيينا ، ولكنهم بعد ذلك عانوا من هزيمة وتدهور سريعين . ولم تنقذ الاستجابة الأولية الملحوظة من جانب القوات النمساوية ، والالمانية ، والبولندية ، المدينة الامبراطورية فقط من جيش الغزو التركى فى ١٦٨٣ ، ولكنها أدت أيضا الى حملة اكثر كثافة بواسطة تحالف مقدس موسع . وبعد معركة كبيرة بالقرب من (هوماكس ١٦٨٧م) ، تم تدمير القوة التركية فى السهل المجرى الى الأبد ، واذا كانت الصفوف التركية قد تماسكت بعد ذلك بسبب الاستدعاء المتكرر للجنود الالمان وجنود الهابسبيرج للعمل ضد فرنسا خلال حرب ١٦٨٩ ــ ١٦٩٧م ، فان الهزائم الأخرى للجيش التركى فى (زالانكمين ١٦٩١م) و (زنيتا ١٦٩٧م) أكدت هذا الاتجاه . وأصبح بامكان امبراطورية الهابسبيرج ــ شريطة ان تتمكن من تركيز مواردها على جبهة البلقان وان يكون لديها قواد من طراز الأمير (يوجين) ــ ان تقف بمفردها فى مواجهة الاتراك . وبينما لم تتمكن من تنظيم أراضيها متغايرة الخواص بنفس كفاءة الملكيات الغربية ، كان مستقبلها ، رغم ذلك ، قد تأكد كواحدة من الدول الأوروبية الكبرى .

وباستخدام هذا المعيار فى القياس ، نجد ان السويد كانت اقل حظا . فبمجرد اعتلاء تشارلز الثانى عشر ، الشاب ، عرش السويد فى ١٦٩٧م ، ثارت غرائز الافتراس لدى الدول المجاورة ، وطمعت كل من الدانمارك ، وبولندا ، وروسيا فى الحصول على اجزاء من امبراطورية البلطيق السويدية المكشوفة ، واتفقت هذه الدول فى خريف ١٦٩٩م على الاجتماع ضد السويد . غير انه عندما بدأ القتال ، تم وقف امكانية سقوط السويد الواضح فى بادىء الأمر بالجيش السويدى الضخم ، وبوجود ملك يتمتع بذكاء عسكرى عظيم ، وبوجود مساندة بحرية أنجلو ــ هولندية . وقد أتاح اجتماع هذه العناصر الثلاثة للملك تشارلز ، تهديد (كوبنهاجن) واجبار الدانماركيين على الخروج من الحرب فى اغسطس ١٧٠٠م ، وفى اعقاب ذلك قام بنقل جيشه عبر البلطيق وحقق انتصارا باهرا على الروس فى (نارفا) بعد ذلك بثلاثة أشهر . وبعد ان تذوق تشارلز حلاوة الغزو والنصر ، أمضى السنوات التالية فى اجتياح بولندا والتحرك الى داخل سكسونيا .

وعند النظر الى الوراء ، رأى المؤرخون ان تركيز تشارلز الثانى عشر ، بغير تعقل ، على بولندا وسكسونيا ، ألهاه عن الاصلاحات التى كان بطرس الأكبر يدخلها فى روسيا بعد الهزيمة فى (نارفا) . فقد بنى بطرس ، بمساعدة عدد من المستشارين الاجانب وبفضل استعداده للاستفادة على نطاق كبير من الخبرة العسكرية للغرب جيشا هائلا وأسطولا بنفس الهمة التى بنى بها مدينة

جنود فى وحدة عسكرية اوروبية منظمة على طريقة سلاح الفرسان الهنغارى الخفيف فى القرن الخامس عشر (المترجم)

(سان بطرسبورج) فوق المستنقعات . وفى الوقت الذى توجه فيه تشارلز بقوة قوامها ٤٠ الف رجل للتعامل مع بطرس عام ١٧٠٨م ، كان الوقت ربما تأخر كثيرا بالفعل . وعلى الرغم من ان اداء الجيش السويدى كان افضل فى المعركة بشكل عام ، عانى الجيش السويدى من خسائر كبيرة ولم يكن بوسعه ابدا ان يسحق الجيش الروسى الرئيسى ، كما اعاقته الامدادات غير الكافية ، وقد زادت مثل هذه الصعوبات ، مع تحرك قوات تشارلز جنوبا الى أوكرانيا وتحملها شتاء قاسيا فى ١٧٠٩م ، وعندما وقعت المعركة الكبرى فى نهاية الأمر فى (بولتافا) فى يوليو ١٧٠٩ كان الجيش الروسى أكثر تفوقا فى العدد ، كما كان يحتل مواقع دفاعية جيدة . ولم تؤد هذه المجابهة الى اكتساح القوة السويدية فقط ، ولكن ما ترتب عليها من هروب تشارلز الى الاراضى التركية واتخاذه منها منفى لمدة طويلة اتاح كذلك لخصوم السويد الفرصة التى ينتظرونها . ومع عودة تشارلز فى نهاية الأمر الى السويد فى ديسمبر ١٧١٥م ، كانت كل ممتلكاته ، عبر البلطيق قد انتهت ، وكانت اجزاء من فنلندا قد سقطت فى ايدى الروس .

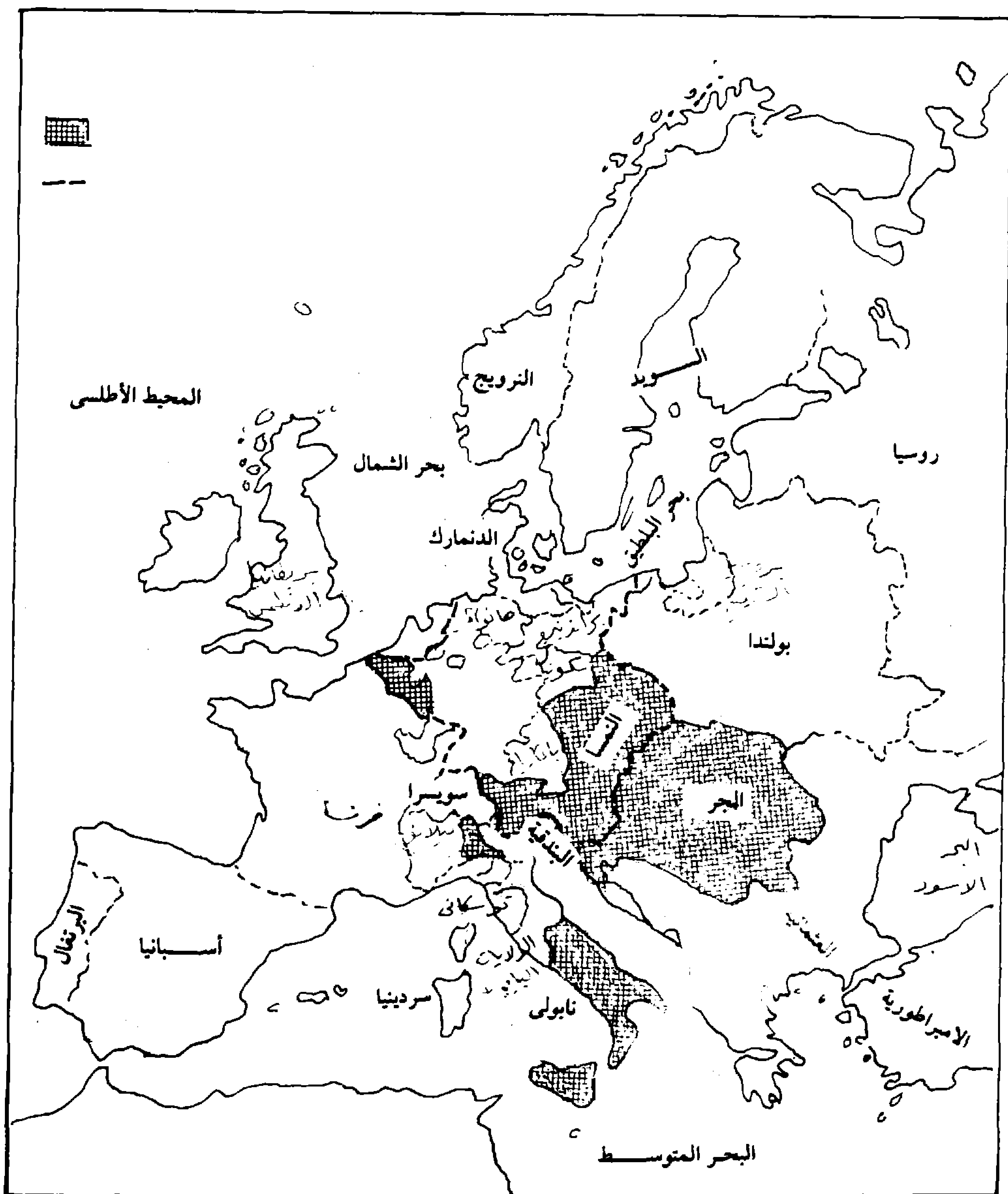
وبعد عدة سنوات اخرى من القتال (الذى قتل فيه تشارلز الثانى عشر خلال اشتباك آخر مع الدانماركيين فى ١٧١٨م) ، اضطرت السويد المنهكة والمعزولة الى الاعتراف اخيرا بفقدان معظم اقاليمها البلطيقية فى معاهدة سلام (نايستاد) فى عام ١٧٢١م . وهبطت السويد منذ ذلك الحين الى قوة من الطراز الثانى ، بينما اصبحت روسيا ضمن قوى الطراز الاول . ولتخليد الانتصار على السويد عام ١٧٢١ ، اطلق بطرس ، بحق ، على نفسه لقب الحاكم المطلق (امبراطور) . وعلى الرغم من التدهور اللاحق للاسطول القيصرى ، وعلى الرغم من التخلف الكبير للبلاد اظهرت روسيا بوضوح انها ، مثل فرنسا وبريطانيا ، (امتلكت القدرة على ان تتصرف منفردة كقوى كبرى بدون الاعتماد على مساندة من الخارج) . وهكذا اصبح هناك فى شرق اوروبا كما فى غربها ، حسب عبارة دهيو ، (ثقل معادل للتركز الموجود فى الوسط) .

وقد تعزز توازن القوة السياسى والعسكرى والاقتصادى فى اوروبا بشكل عام بوفاق أنجلو ـ فرنسى استمر ما يقرب من عقدين بعد عام ١٧١٥ . فقد كانت فرنسا بشكل خاص فى حاجة إلى أن تسترد أنفاسها بعد حرب أضرت بشدة بتجارتها الخارجية ، وأدت بالتالى إلى زيادة ديون الدولة بحيث تساوت مدفوعات الفائدة عليها ، وحدها ، مع الدخل المعتاد . وعلاوة على ذلك ، كانت الملكيتان فى لندن وباريس اللتان لم تكن خشيتهما قليلة بخصوص وراثتهما ، ترفضان أية محاولات لزعزعة الوضع القائم ، ووجدتا أنه من المفيد لهما معاً أن تتعاونا فى العديد من القضايا . وفى عام ١٧١٩ ، على سبيل المثال ، كانت كلتا الدولتين تستخدمان القوة لمنع أسبانيا من انتهاج سياسة توسعية فى ايطاليا . غير أنه بحلول ثلاثينيات القرن الثامن عشر ، كان نمط العلاقات الدولية يتغير من جديد . وفى هذه المرحلة ، كان الفرنسيون أنفسهم أقل حماساً للارتباط مع البريطانيين ، وبدلاً من ذلك كانوا يتطلعون إلى استعادة مركزهم القديم كأمة قيادية فى أوروبا . وكانت الخلافة قد تم تأمينها آنذاك فى فرنسا ، وساعدت سنوات السلام على تحقيق الرخاء ـ وأدت أيضاً إلى توسع كبير فى التجارة فيما وراء البحار ، فى تحد للقوى البحرية الأخرى . وفى حين قامت فرنسا فى ظل وزيرها (فلورى) بتحسين علاقاتها بسرعة مع أسبانيا ووسعت أنشطتها الدبلوماسية فى أوروبا الشرقية ، كانت بريطانيا فى ظل (وولبول) الحذر والانعزالى ، تسعى إلى البقاء بعيداً عن الشئون

القارية . فحتى الهجوم الفرنسى على الممتلكات النمساوية فى اللورين وميلانو عام ١٧٣٣ والتحرك الفرنسى إلى أرض الراين ، لم يؤد إلى استثارة أى رد فعل بريطانى . واضطرت فيينا ، التى لم تتمكن من الحصول على أى مساندة من (وولبول) الانعزالى أو من الهولنديين الخائفين ، إلى التفاوض مع باريس للتفاهم على سلام عام ١٧٣٨ . وتمتعت فرنسا حينذاك ، وقد تدعمت بنجاحات عسكرية ودبلوماسية فى غرب أوروبا وبالتحالف مع أسبانيا وباذعان المقاطعات المتحدة وبالتواطؤ المتزايد من جانب السويد وحتى من جانب النمسا ، تمتعت فرنسا ، بسبب ذلك كله ، بمكانة لم تدانها مكانة منذ العقود الأولى لعهد لويس الرابع عشر . وقد زاد ذلك وضوحاً فى السنة التالية ، عندما تفاوضت الدبلوماسية الفرنسية لوضع نهاية للحرب النمساوية ــ الروسية ضد الامبراطورية العثمانية (١٧٣٥ ــ ١٧٣٩) ، ومن ثم أعادت إلى الحيازة التركية العديد من الأراضى التى استولت عليها الملكيتان الشرقيتان .

وبينما كان البريطانيون فى عهد (وولبول) يميلون إلى تجاهل هذه الأحداث فى داخل أوروبا ، كان السياسيون المعارضون وأصحاب المصالح التجارية أكثر قلقاً ازاء العدد المتزايد من الاشتباكات مع أسبانيا ، حليفة فرنسا ، فى نصف الكرة الغربى . فهناك كانت التجارة الاستعمارية الرائجة والنزعات التوسعية المتضاربة للمستوطنين تهيىء أسباباً كثيرة للشجار . وربما ظلت الحرب الأنجلو ــ أسبانية التى دخلها وولبول متردداً فى اكتوبر ١٧٣٩ مجرد واحدة من سلسلة الصراعات الاقليمية الصغرى التى نشبت بين هاتين الدولتين فى القرن الثامن عشر ، لولا قرار فرنسا باعطاء كل أنواع المساعدة لأسبانيا ، ولا سيما « على مسافة بعيدة » فى (الكاريبى) . وبالمقارنة بحرب الخلافة الأسبانية فى الفترة من ١٧٠٢ ــ ١٧١٣ ، كانت سلطات البوربون فى وضع أفضل كثيراً للتنافس فيما وراء البحار ، خاصة أن بريطانيا وأسطولها لم يكونا مجهزين لغزو المستعمرات الأسبانية المفضلة لدى العليمين ببواطن الأمور فى الداخل .

وقد أدت وفاة الامبراطور تشارلز السادس ، وما أعقبها من خلافة (ماريا تيريزا) ، وبعد ذلك قرار فريدريك الأكبر بالاستفادة من هذا الوضع بالاستيلاء على (سيليزيا) فى شتاء ١٧٤٠ ــ ١٧٤١ ، أدت إلى تغيير الموقف كلية وتحويل الانتباه من جديد إلى القارة . ولما لم تكن (أوروبا) قادرة على كبح نفسها ، ساندت الدوائر المناهضة للنمسا فى فرنسا ، بشكل تام ، بروسيا وبافاريا فى هجومها على ميراث الهابسبيرج . غير أن ذلك أدى بدوره إلى تجديد التحالف الأنجلو ــ نمساوى القديم ، وجلب قدراً كبيراً من الدعم لماريا تيريزا ، المحاصرة . وقد خفت الحكومة البريطانية لمساعدة النمسا بعرضها تقديم المال وبتوسطها لاخراج بروسيا (مؤقتاً) وسكسونيا من الحرب ، وبقيامها بعمل عسكرى فى (ديتينجن) فى عام ١٧٤٣ ، كما انها بذلك حمت (هانوفر) وازاحت النفوذ الفرنسى من ألمانيا . ومع تحول العداء الأنجلو فرنسى إلى اشتباكات رسمية فى عام ١٧٤٤ ، زادت حدة الصراع . واندفع الجيش الفرنسى شمالاً ، عبر قلاع الحدود فى المناطق الهولندية الخاضعة للنمسا ، نحو هولندا التى أصابها الذهول . وفى البحر ، فرضت البحرية الملكية البريطانية ، التى لم تجابه تحدياً هاماً من أساطيل البوربون ، حصاراً محكماً بشكل متزايد على التجارة الفرنسية . وفيما وراء البحار ، استمرت الهجمات والهجمات المضادة فى جزر الهند الغربية وفى نهر (سان لورانس) وحول (مدراس) ، وعلى طول الطرق التجارية إلى الشرق . وتم



خريطة ٥ أوروبا فى عام ١٧٢١

اقناع بروسيا ، التى عادت إلى محاربة النمسا فى عام ١٧٤٣ ، بالخروج من الحرب من جديد بعد عامين . وأمكن استخدام الدعم البريطانى فى الحفاظ على تماسك النمساويين وفى شراء المرتزقة لحماية هانوفر ، بل وحتى لشراء جيش روسى للدفاع عن هولندا . وكانت تلك ، بمفاهيم القرن الثامن عشر ، وسيلة مكلفة لخوض الحرب ، وشكا العديد من البريطانيين من زيادة الضرائب ومن زيادة الدين الوطنى ثلاثة أضعاف ، ولكن ذلك كان يجبر فرنسا الأكثر انهاكاً ، بالتدريج ، على التحرك نحو تسوية سلمية .

وقد أجبرت الجغرافيا والموارد المالية ــ وهما العنصران الرئيسيان اللذان نوقشا من قبل ــ الحكومتين البريطانية والفرنسية على تسوية خلافاتهما فى معاهدة (ايكس ــ لاشابيل عام ١٧٤٨) . وبحلول ذلك الوقت ، كان الجيش الفرنسى يضع هولندا تحت رحمته ، ولكن هل كان ذلك سيعوض القبضة التى كانت تضيق بشكل مطرد على التجارة البحرية الفرنسية ، أو يعوض فقدان المستعمرات الرئيسية ؟ . وفى المقابل ، ماذا كانت فائدة استيلاء بريطانيا على (لويسبيرج) على نهر (سان لورانس) والانتصارات البحرية لـ (أنسون) و(هوك) اذا غزت فرنسا البلدان الواطئة ؟ . ونتيجة لذلك ، رتبت المباحثات الدبلوماسية للعودة بشكل عام إلى الوضع القائم فى الزمن السابق ، باستثناءغزو (فريدريك) لـ (سيليزيا) . وكانت معاهدة (ايكس ــ لاشابيل) فى حينها أو عند تذكرها ــ بمثابة هدنة أكثر منها تسوية دائمة . فقد تركت المعاهدة(ماريا تيريزا) وهى حريصة على الانتقام من بروسيا ، وفرنسا فى حالة تفكير فى الكيفية التى تحقق لها الانتصار فيما وراء البحار وكذلك فى البر ، وبريطانيا وهى تتطلع إلى ضمان أن عدوها الكبير سوف يهزم فى المرة القادمة فى حرب تجارية بنفس الدرجة التى يمكن بها هزيمته فى صراع بحرى / استعمارى .

وقد كان المستوطنون البريطانيون والفرنسيون فى مستعمرات أمريكا الشمالية يشتبكون بشكل متكرر (وكان الهنود وبعض الحاميات العسكرية المحلية تساعد كلا الجانبين) فى أوائل خمسينيات القرن الثامن عشر ، حتى أن كلمة « هدنة » كانت تعد تسمية خاطئة . فهناك ، كان من المستحيل تقريباً ان تسيطر الحكومات على القوات المشتركة فى الصراع ، خاصة أن « قوى الضغط الوطنية » فى كل من البلدين كانت تضغط من أجل مساندة المستعمرين التابعين لها وتشجيع الرأى القائل بأن صراعاً أساسياً كان يجرى ــ ليس فقط على مجرد منطقتى (أوهايو) ووادى (المسيسيبى) ولكن على كندا ، والكاريبى ، والهند ، بل على كل العالم غير الأوربى .

ومع ارسال كل جانب للمزيد من التعزيزات ووضع قواته البحرية فى حالة استعداد للحرب عام ١٧٥٥ ، بدأت الدول الأخرى تتهيأ لاحتمال نشوب صراع أنجلو ــ فرنسى آخر . وبالنسبة لأسبانيا والمقاطعات المتحدة ، اللتين كانتا حينذاك فى المرتبة الثانية وتخشيان من أن تسقطا بين هذين العملاقين فى الغرب ، كان الحياد هو الحل الوحيد ــ على الرغم من الصعوبات التى كان ينطوى عليها ذلك الحياد بالنسبة لتجار مثل التجار الهولنديين .

وبالنسبة للملكيات الشرقية فى النمسا ، وبروسيا ، وروسيا كان التخلف عن حرب انجلو ــ فرنسية فى منتصف خمسينيات القرن الثامن عشر أمراً مستحيلاً . والسبب الأول لذلك انه على الرغم من أن بعض الفرنسيين كانوا يرون أن الصراع يجب خوضه فى البحر وفى المستعمرات ،

كان الاتجاه العادى فى باريس يميل إلى مهاجمة بريطانيا عبر (هانوفر) وهى نقطة الضعف الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا . غير أن ذلك لم ينبه فقط الولايات الألمانية ، ولكنه أجبر البريطانيين أيضاً على البحث عن حلفاء عسكريين يتم تقديم الدعم اليهم لكبح الفرنسيين فى القارة . وكان السبب الثاني أكثر أهمية : فالنمساويون كانوا مصممين على استعادة (سيليزيا) من بروسيا ، وكان الروس أيضاً فى عهد القيصرة (اليزابيث) يتطلعون إلى فرصة لمعاقبة (فريدريك) الطموح الذى يكنون له الازدراء . وكانت كل من هذه الدول قد أنشأت جيشاً كبيراً (بروسيا أكثر من ١٥٠ ألف رجل ، والنمسا ٢٠٠ ألف تقريباً ، وروسيا ربما ٣٣٠ ألف رجل) وعكفت على حساب وقت توجيه الضربة ، ولكنها جميعاً كانت بحاجة إلى الدعم من الغرب لكى تحافظ على جيوشها عند هذا الحجم . وأخيراً ، كان من طبيعة الأمور أنه لو وجد أى من هؤلاء المتنافسين الشرقيين « شريكا » فى باريس أو فى لندن ، لكان الآخرون مجبرين على الانضمام إلى الجانب المضاد .

وهكذا ، بدت « الثورة الدبلوماسية » الشهيرة لعام ١٧٥٦ ، من الناحية الاستراتيجية ، وكأنها مجرد اعادة خلط للأوراق . فقد دفنت فرنسا خلافاتها مع الهابسبيرج وانضمت الى النمسا وروسيا فى حربهما ضد بروسيا ، فى حين حلت برلين محل فيينا كحليف قارى للندن ، وللوهلة الأولى ، بدا أن الائتلاف الفرنسى ـ النمساوى ـ الروسى هو الاتفاق الأفضل . وقد كان هذا الائتلاف أكبر بلاريب بالمفاهيم العسكرية ، وبحلول عام ١٧٥٧ كان فريدريك قد فقد كل مكاسبه الاقليمية الأولى واستسلم جيش، (دوق كمبرلاند) الأنجلو ـ ألمانى ، تاركاً مستقبل هانوفر ـ وبروسيا ذاتها ـ محل شك . وسقطت (مينوركا) فى أيدى الفرنسيين ، وفى الميادين الأكثر بعداً كانت فرنسا وحلفاؤها من السكان الأصليين يحققون مكاسب أيضاً . وبدا حينذاك أن اسقاط معاهدة (أوتريخت) ـ وفى حالة النمسا معاهدة (ايكس ـ لاشابيل) ـ أمر ممكن بلا ريب .

ولعله السبب فى أن ذلك لم يحدث ، هو أن التجمع الأنجلو ـ بروسى ظل متفوقاً فى ثلاثة جوانب حيوية : القيادة ، القوة المالية ، والخبرة العسكرية / البحرية . فلم يكن هناك مجال للشك فى الانجاز الذى حققه فريدريك فى تعبئة كامل طاقات بروسيا من أجل احراز النصر ، وفى كفاءته العسكرية فى ميدان المعركة . غير أن الجائزة ذهبت ، ربما ، الى « بيت » ، الذى لم يكن ملكاً مطلقاً على اية حال ، ولكنه كان واحداً من عدد من السياسيين الذين اضطروا الى المراوغة مع زملاء غيورين وحانقين ، ومع رأى عام متقلب ، وبعد ذلك مع ملك جديد ، وانتهجوا فى نفس الوقت استراتيجية عامة فعالة . ومقياس هذه الفاعلية لا يمكن أن يتمثل فى الاستيلاء على جزر هامة أو الاطاحة بحكام اقليميين تساندهم فرنسا ، لأن كل هذه المكاسب التى تتم فى المستعمرات ، مهما كانت قيمتها ، لن تكون إلا مكاسب مؤقتة إذا ما احتل الخصم (هانوفر) وأجهز على بروسيا . وكان الطريق الصحيح لتحقيق انتصار حاسم ، كما أدرك « بيت » تدريجياً ، هو استكمال الاستراتيجية « البحرية » الشهيرة ، بأستراتيجية « قارية » ، وتوفير الدعم على نطاق واسع لقوات فريدريك ، ودفع تكاليف « جيش مراقبة » كبير الحجم فى ألمانيا ، لحماية هانوفر والمساعدة فى احتواء الفرنسيين .

غير أن مثل هذه السياسة كانت بدورها تعتمد على امتلاك موارد كافية للاستمرار عاماً بعد عام فى الحرب الطاحنة . وقد استخدم فريدريك ومسئولو الضرائب لديه كل وسيلة ممكنة لجمع الأموال

خريطة ٦ : الامبراطوريات الأوروبية الاستعمارية ١٧٥٠

فى بروسيا ، غير أن قدرة بروسيا كانت ضعيفة بالمقارنة بقدرة بريطانيا على قوائم الأجور ، وكانت بريطانيا ،تمتلك فى ذروة الصراع اسطولاً من أكثر من ١٢٠ سفينة قتال كبيرة الحجم ، وأكثر من ٢٠٠ ألف جندى (بما فى ذلك المرتزقة الألمان) ، وكانت بريطانيا مع ذلك تدعم بروسيا . والواقع أن حرب السنوات السبع كلفت الخزانة البريطانية أكثر من ١٦٠ مليون جنيه استرلينى ، تم تدبير ٦٠ مليوناً منها (٣٧ فى المائة) من أسواق المال . وبينما كانت هذه الزيادة الكبيرة الجديدة فى الديون الوطنية تقلق زملاء « بيت » وتسهم فى سقوطه فى اكتوبر ١٧٦١ ، كانت تجارة البلاد فيما وراء البحار تزداد ، رغم ذلك ، فى كل عام ، وتحقق المزيد من العائدات الجمركية ومن الرخاء . وهنا كان يقوم مثل ممتاز للمكاسب التى يتم تحويلها الى قوة ، والقوة البحرية البريطانية التى تستخدم (فى جزر الهند الغربية مثلاً) لتحقيق المكاسب الوطنية . وقد أخطر السفير البريطانى فى بروسيا ، بانه يتعين علينا أن نكون تجاراً قبل أن نكون جنوداً . . . فالتجارة والقوة البحرية تعتمد كل منهما على الأخرى ، و . . . . الثروات التى تمثل الموارد الحقيقة لهذه البلاد تعتمد على تجارتها » . وفى المقابل ، كانت اقتصاديات كافة الأطراف التجارية الأخرى تعانى بشدة فى هذه الحرب ، وحتى فى داخل فرنسا اضطر الوزير « شوازيل » الى الاعتراف بأسى بأنه :

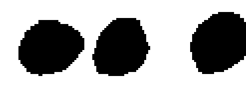
« فى الحالة الراهنة لأوروبا تعتبر المستعمرات ، والتجارة وبالتالى القوة البحرية ، هى التى تقرر ميزان القوة فى القارة ان الأسرة الحاكمة فى النمسا ، وروسيا ، وملك بروسيا هم مجرد قوى من المرتبة الثانية ، مثل كل تلك القوى التى لا يمكنها خوض الحرب ما لم تدعمها القوى التجارية » .

وقد أدت الخبرة العسكرية والبحرية التى أظهرت التحالف الأنجلو- بروسى ، على الأقل بعد الانتكاسات الأولى ، دورها على النحو التالى . ففى البحر ، قامت قوة كبيرة فى البحرية الملكية بتوجيه من (انسون) بفرض حصار مستمر على موانىء فرنسا الأطلنطية ، وكانت لديها القوة الكافية لعزل (طولون) واستعادة السيادة البحرية فى البحر المتوسط أيضاً . وعندما جرت عمليات للاسطول ـ فى قرطاجنة ، وقبالة لاجوس ، وعند تعقب هوك العاصف الذى لا مثيل له لاسطول كونفلانز فى خليج كويبرون ـ ظهر تفوق المهارة البحرية البريطانية المرة تلو الأخرى . والأكثر من ذلك ، أن سياسة الحصار هذه ـ التى استمرت فى جميع أحوال الطقس وفى ظل امداد قطع الاسطول بنظام امداد شامل ـ لم تخنق فقط الكثير من التجارة البحرية لفرنسا ، ومن ثم حمت تجارة بريطانيا وأمن أراضيها ، ولكنها حالت أيضاً دون ارسال تعزيزات كافية للجنود الفرنسيين فى جزر الهند الغربية ، وكندا ، والهند . وفى عام ١٧٥٩ ، وهو عام المعجزات ، كانت المستعمرات الفرنسية تسقط فى أيدى البريطانيين فى كل أنحاء البسيطة ، متممة ، بشكل طيب ، النصر الكبير للجنود الأنجلو- ألمان على جيشين فرنسيين فى (ميندين) . وعندما دخلت أسبانيا بغباء الحرب فى ١٧٦٢ ، نالت مستعمراتها فى الكاريبى والفلبين نفس المصير .

وفى نفس الوقت ، كانت الأسرة الحاكمة فى براندينبرج قد رأت بالفعل نصيبها من « المعجزات » ، وفى معارك روسباخ ، وليوثن ، لم يدمر فريدريك فقط جيشاً فرنسياً وآخر نمساوياً على التوالى ، ولكنه أحبط أيضاً تطلع فرنسا والنمسا الى غزو شمال المانيا ، وبعد أن تمكن فريدريك من النمساويين مرة أخرى ، فى ليجنيتز وتورجاو فى عام ١٧٦٠ ، كانت فيينا مفلسة

بالفعل . وعلى الرغم من ذلك ، كان مجرد تكاليف كل هذه الحروب يطحن القوة البروسية تدريجياً (تم فقدان ٦٠ ألف جندى فى عام ١٧٥٩ وحده) ، وأثبت الخصم الروسى أنه أكثر خطراً ـ ويرجع ذلك جزئياً الى كراهية القيصرة (اليزابيث) ـ ل (فريدريك) ، ويرجع أساساً الى أن كل مجابهة مع الجيش الروسى كانت بمثابة عملية دموية . غير أنه مع احساس الأطراف المتقاتلة الأخرى بذلك ، ومع حرص فرنسا على التفاهم مع حكومة بريطانية كانت تجنح كذلك الى السلم انذاك ، وجدت بروسيا أنها لا تزال تملك القوة لاحراج النمساويين والروس ، الى أن أنقذتهم وفاة اليزابيث فى ١٧٦٢ . وبعد هذا ، وعقب انسحاب القيصر الجديد بطرس بسرعة من الحرب ، لم يكن بمقدور النمسا أو فرنسا توقع أى شىء أفضل من تسوية سلمية على أساس العودة الى أوضاع ما قبل الحرب فى أوروبا ـ وهو ما كان ، فى الواقع ، هزيمة لأولئك الذين سعوا الى اخضاع بروسيا .

وقد كان المستفيد الواضح من تسويات ٦٢ ـ ١٧٦٣ هو من جديد بريطانيا العظمى . فحتى بعد اعادة أراض مختلفة الى فرنسا وأسبانيا بعد الاستيلاء عليها ، حققت بريطانيا تقدماً فى جزر الهند الغربية وغرب افريقيا ، وقضت بالفعل على النفوذ الفرنسى فى الهند ، والأهم من كل ذلك ، أنها أصبحت تسود معظم قارة أمريكا الشمالية . وهكذا تمكنت بريطانيا من الوصول الى أراض ذات امتداد وثروات محتملة أكبر كثيراً من (اللورين) و (سيليزيا) وتلك المناطق الأخرى التى تحاربت الدولة القارية عليها بمرارة شديدة . وبالاضافة الى ذلك ، ساعدت بريطانيا على كبح الطموحات الدبلوماسية والعسكرية لفرنسا فى داخل أوروبا ، وبذلك حافظت على التوازن العام للقوة . وبالمقارنة ، لم تخسر فرنسا فقط فيما وراء البحار بشكل مدمر ، ولكنها أخفقت أيضاً فى أوروبا ـ على عكس ما حدث عام ١٧٤٨ ، وبالفعل كان أداؤها العسكرى الضعيف يدل على أن مركز الجاذبية قد تحول من غربى أوروبا الى شرقها ، وهى حقيقة تأكدت بتجاهل رغبات فرنسا بشكل عام خلال التقسيم الأول لبولندا عام ١٧٧٢ . وقد كان كل ذلك يناسب بشكل جيد الدوائر البريطانية ، التى كانت قانعة بسيادتها خارج أوروبا ولم تكن راغبة فى التورط فى التزامات على أراض القارة الأوروبية .



كسب الحروب : ١٧٦٣ ـ ١٨١٥

لم تعط « فترة التقاط الأنفاس » التى امتدت أكثر من عقد من الزمن قبل المرحلة التالية من الصراع الأنجلو ـ فرنسى ، الا علامات قليلة على التحول الذى كان سيحدث فى المصير البريطانى . فقد أرهقت حرب السنوات السبع طاقة الضرائب والبنية الاجتماعية للقوى الكبرى الى حد أن معظم القادة تخلوا عن إنتهاج سياسة خارجية جريئة ، وأصبح التأنى والاصلاح هو النهج المتبع . وكانت تكاليف الحرب بالنسبة لبروسيا (نصف مليون قتيل من بينهم ١٨٠ ألف جندى) صدمة بالنسبة لفريدريك ، الذى فضل بعد ذلك ممارسة حياة أكثر هدوءاً . وعلى الرغم من أن امبراطورية الهابسبيرج خسرت ٣٠٠ ألف رجل لم يكن أداء جيش هذه الامبراطورية بالغ السوء ، غير أن النظام الحكومى الشامل كان من الواضح أنه يحتاج الى تغييرات .

وكانت تلك بلا ريب ستثير حالات استياء محلية (لا سيما بين المجريين) وتشتت اهتمامات وزراء (ماريا تيريزا) وفى روسيا ، كان على كاترين الثانية ان تواجه الاصلاحات التشريعية والادارية وان تقوم بعد ذلك بقمع ثورة (بوجاتشيف ١٧٧٣ ـ ١٧٧٥) ولم يمنع ذلك من حدوث المزيد من التوسع الروسى فى الجنوب او المناورات لتقليص استقلاق بولندا ، غير ان هذه الامور يمكن تصنيفها على انها مسائل محلية وبعيدة تماما عن التجمعات الاوروبية التى شغلت القوى المختلفة ابان حرب السنوات السبع . واصبحت الصلات مع الملكيات الغربية اقل اهمية .

وفى بريطانيا وفرنسا ايضا . إحتلت الشئون الداخلية بؤرة الاهتمام . فالارتفاع الضخم فى الديون الوطنية لكلتا الدولتين أدى الى البحث عن مصادر جديدة للدخل وعن الاصلاح الادارى ، مما اسفر عن قيام خلافات زادت من سوء العلاقات التى كانت سيئة بالفعل بين جورج الثالث والمعارضة ، وبين التاج والبرلمانات فى فرنسا . وقد حتمت هذه الشواغل ان تكون السياسة الخارجية البريطانية فى اوروبا اكثر اعتباطا وترددا عما كانت عليه فى عهد (بيت) وهو اتجاه تزايد بتفاقم الخلاف مع سكان المستعمرات الامريكية على الضرائب وتطبيق قوانين التجارة والملاحة . غير انه على الجانب الفرنسى ، لم تطغ الاهتمامات الداخلية على مسائل السياسة الخارجية بنفس هذا القدر . وبالفعل ، كان شوازيل وخلفاؤه ، بعد ان آلمتهم هزيمة ١٧٦٣ ، يتخذون التدابير لتعزيز مركز فرنسا فى المستقبل . وكانت البحرية الفرنسية تتعزز بشكل مطرد ، رغم الحاجة الملحة الى الاقتصاد فى النفقات ، كما تعمقت الرابطة الاسرية مع اسبانيا صحيح ان لويس الخامس عشر ازعجه تشجيع (شوازيل) القوى لاسبانيا ضد بريطانيا فى اشتباك ١٧٧٠ حول جزر (الفوكلاند) حيث ان حربا بين القوى الكبرى فى ذلك الوقت كانت تمثل كارثة من الناحية المالية . غير ان سياسة فرنسا ظلت مناهضة لبريطانيا بشكل واضح ، وحريصة على الاستفادة من اية مشاكل قد تواجهها بريطانيا فيما وراء البحار .

وقد كان معنى كل ذلك انه عندما تحولت خلافات لندن مع سكان المستعمرات الامريكية الى اشتباكات علنية ، كانت بريطانيا فى وضع اضعف كثيرا ، من نواح عديدة ، عما كانت عليه فى ١٧٣٩ او ١٧٥٦ . وكان جانب كبير من ذلك يرجع الى الشخصيات . فلم يكن بمقدور (نورث) او (شيلبورن) او اى سياسى آخر ان يوفر قيادة وطنية واستراتيجية شاملة متماسكة . وادى النزاع السياسى ، الذى زادت حدته بتدخلات جورج الثالث نفسه ، وبالجدل الشديد بشأن مدى وجاهة قضية سكان المستعمرات الامريكية ـ ادى الى انقسام الامة . وبالاضافة الى ذلك ضعفت الدعامتان الاساسيتان للقوة البريطانية ـ الاقتصاد والاسطول فى هذه السنوات . وهبطت الصادرات ـ التى ركدت فى اعقاب فترة الرواج حرب السنوات السبع ـ بشكل فعلى فى خلال سبعينيات القرن الثامن عشر ، وكان ذلك يرجع جزئيا الى مقاطعة سكان المستعمرات ، ثم بعد ذلك الى الصراع المتزايد مع فرنسا واسبانيا ، وهولندا . وضعفت البحرية الملكية بشكل مطرد خلال خمسة عشر عاما من السلام ، وكان بعض كبار الضباط فى الاسطول قد اصبحوا متخلفين عن العصر مثلهم مثل الاخشاب التى كانت تستخدم فى بناء السفن الحربية الكبيرة . وربما انقذ قرار التخلى عن استراتيجية الحصار المحكم عندما دخلت فرنسا الحرب فى عام ١٧٧٨ ـ ربما انقذ السفن البريطانية من التعرض للفناء ، غير ان بريطانيا كانت بالفعل تتخلى عن قيادة البحر : ولم تكن حملات الانقاذ الموجهة الى جبل طارق ، وجزر الهند الغربية ، والساحل الامريكى الشمالى بمثابة بديل فعلى للسيطرة الفعالة على المسالك الغربيةقبالة الساحل الفرنسى ، التى كانت تمنع ارسال اساطيل العدو الى تلك المناطق البعيدة فى اية حال . وعندما أعيد بناء القوة البحرية الملكية وتأكيد هيمنتها من جديد ، بانتصار (رودنى) فى جزر (السانتات) وانقاذ (هوى) لجبل طارق فى ١٧٨٢ ، كانت الحرب فى امريكا قد انتهت بالفعل .

غير انه حتى اذا كانت البحرية مجهزة بشكل افضل ، والامة لديها قيادة افضل ، فإن صراع ١٧٧٦ ـ ١٧٨٣ كان ينطوى على مشكلتين استراتيجيتين لم توجدا فى اى من حروب القرن الثامن عشر الاخرى التى خاضتها بريطانيا . اولاهما انه بمجرد انتشار التمرد الامريكى كان قمعه يتطلب قتالا قاريا على نطاق واسع تشارك فيه قوات بريطانية تبعد مسافة ٣ آلاف ميل عن قاعدتها فى الوطن الام . وعلى عكس آمال لندن فى المراحل الاولى ، لم يكن بوسع التفوق البحرى وحده ان يخضع سكان المستعمرات المكتفين ذاتيا الى حد كبير (رغم انه قد يكون قد خفض بشكل واضح تدفق ژالاسلحة والمجندين من اوروبا) وكان غزو كافة المناطق الشرقية لامريكا والسيطرة عليها سيكون مهمة صعبة لجيش نابليون العظيم ، ناهيك عن الجنود الذين كانت تقودهم بريطانيا فى سبعينيات القرن الثامن عشر . اذ لم تعرقل المسافات الطويلة وتأخر المواصلات ، التوجيه الاستراتيجى للحرب من لندن او حتى من نيويورك فقط ، ولكنها ادت ايضا الى تفاقم مشكلة الامدادات فكل قطعة بسكويت ، او رجل او طلقة كانت تحتاج إليها القوات البريطانية فى امريكا ، كان يتعين نقلها ثلاثة آلاف ميل فى المحيط وعلى الرغم من بعض التحسينات التى ادخلتها وزارة الحرب البريطانية ، كان نقص عمليات الشحن ، والصعوبات الخاصة بتدبير الامدادات ـ كان جَما ـ علاوة على ذلك كان مجتمع المستعمرات (غير مركزى) الى حد ان الاستيلاء على مدينة او بلدة كبيرة لم يكن يعنى الكثير . ولم تتحقق للسلطة البريطانية الغلبة الا عندما كانت القوات النظامية تحتل الارض موضع

النزاع ، وعندما كانت هذه القوات تنسحب كان المتمردون يعيدون من جديد السيطرة على الموالين لهذه القوات . واذا كان الامر قد تطلب ٥٠ الف جندى بريطانى ، مع مساندة كبيرة من المستعمرات ، لغزو كندا الفرنسية قبل ذلك بعقدين ، فكم كان العدد المطلوب حينذاك لإعادة فرض الحكم الامبراطورى ـ ١٥٠ الفا ؟ ربما ٢٥٠ الفا ؟ لقد قال احد المؤرخين ربما كانت استعادة السلطة البريطانية فى امريكا مشكلة اكبر من ان تحل بالوسائل العسكرية مهما كان استخدام هذه الوسائل بارعا .

اما الصعوبة الثانية غير المسبوقة فى مجال الاستراتيجية الشاملة . فهى ان بريطانيا كانت تحارب وحدها ، دون مساعدة من شركاء اوروبيون يقومون بشغل الفرنسيين . وكانت تلك الى حد كبير بطبيعة الحال ، مشكلة دبلوماسية وليست مشكلة عسكرية ، فقد كان البريطانيون يدفعون حينذاك ثمن قطيعتهم مع بروسيا بعد ١٧٦٢ وغطرستهم ازاء اسبانيا ، وسوء معاملتهم لتجارة بلدان محايدة مثل الدنمارك والمقاطعات المتحدة ، واخفاقهم فى تأمين الحصول على مساندة روسيا وهكذا لم تجد لندن نفسها بلا اصدقاء فى اوروبا فقط ، بل انها كانت تواجه ، بحلول عام ١٧٨٠ ، عصبة حياد مسلح (روسية ـ الدنمارك ـ البرتغال) مشكوك فى نواياها ، ومقاطعات متحدة معادية . بينما كانت تتوسع بشكل مبالغ فيه فى التعامل مع المتمردين الامريكيين ومع الاساطيل الفرنسية ـ الأسبانية ولكنه كان وراء هذه القصه ما هو اكثر من مجرد الاخفاق الدبلوماسى البريطانى . فكما لاحظنا من قبل فى اثناء ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر ، اصبحت مصالح الملكيات الشرقية منفصلة بعض الشىء عن مصالح ملكيات الغرب ، وصارت تركز على مستقبل بولندا ، والخلافة البافارية ، والعلاقات مع الاتراك وربما كان بمقدور فرنسا ، العازمة على ان تصبح الحكم الخاص باوروبا مثلما حدث فى عهد لويس الرابع عشر ، ان تجعل هذا الانفصال مستحيلا ، غير ان التدهور النسبى لجيشها بعد حرب السنوات السبع وافتقارها الى النشاط السياسى فى الشرق كان يعنى ان قلق لندن الشديد بشأن المخططات الفرنسية لم يكن يشاطرها فية الحلفاء السابقون منذ ١٧٧٩ فصاعداً . وربما كان الروس فى عهد كاترين الثانية هم الاكثر تعاطفا ، بيد انهم لم يكونوا ليتدخلوا مالم يكن هناك احتمال حقيقى بأن يتم القضاء تماما على بريطانيا .

واخيرا كانت هناك الحقيقة الهامة الخاصة بان فرنسا تبنت وجهة نظر شوازيل السابقة او أصبحت تقاوم اغراء مهاجمة هانوفر إو تهديد الهولنديين . وكانت الحرب ضد بريطانيا سيتم خوضها فقط فيما وراء البحار وبذلك تفصل الجناح القارى عن الجناح البحرى فى الاستراتيجية التقليدية . وللمرة الاولى على الاطلاق كان على الفرنسيين ان يركزوا مواردهم على حرب بحرية وحرب مستعمرات .

وكانت النتائج واضحة ، ودحضت تماما حجة الانعزاليين البريطانيين بأن مثل هذا الصراع ، غير المثقل بحملات او حلفاء قاريين هو الافضل بالنسبة للدولة الجزيرة . وخلال حرب السنوات السبع ، كان يتم تخصيص ٣٠ مليون جنيه فقط سنويا للبحرية الفرنسية وهو ما يمثل ربع مخصصات الجيش الفرنسى وخمس الاموال التى كانت مخصصة للبحرية الملكية البريطانية كل عام . ومنذ منتصف سبعينيات القرن الثامن عشر فصاعدا ، زادت الميزانية البحرية الفرنسية باطراد وبلغت فى ١٧٨٠ حوالى ١٥٠ مليون جنيه ، وبحلول عام ١٧٨٢ وصلت إلى ٢٠٠مليون جنيه وفى وقت دخول

فرنسا الحرب كان بحوزتها ٥٢ سفينه حربية كبيرة ، كان الكثير منها اكبر من نظيراتها في الاسطول البريطانى وسرعان ما زاد العدد الى ٦٦ سفينة . ويضاف الى ذلك الاسطول الاسباني المكون من ٥٨ سفينة وفى ١٧٨٠ ، اسطول هولندى لا يزيد على ٢٠ سفينة عاملة . وبينما كانت البحرية الملكية البريطانية متفوقة على اية قوة بحرية منافسة منفردة (كان لديها ٦٦ سفينة كبيرة فى ١٧٧٨ ، و ٩٠ سفينة فى عام ١٧٧٩) وجدت هذه البحرية نفسها آنذاك وقد اصبحت اقل عددا فى حالات كثيرة . وفى عام ١٧٧٩ فقدت السيطرة على القنال وبدا حدوث غزو فرنسى ـ اسبانى امرا ممكنا ، وفى ١٧٨١ حدثت مجابهة بين اسطولى (جريفز) و (جراسى) قبالة (شيزابيك) ووضع التفوق العددى الفرنسى القوة البريطانية فى مأزق ، ادى الى استسلام (كورن وليس) فى (يورك تاون) والى النهاية الحاسمة للحملة الامريكية . وحتى عندما زاد حجم البحريه الملكية البريطانية وتقلص حجم بحرية خصومها (فى ١٧٨٢ كان لديها ٩٤ سفينة كبيرة مقابل ٧٣ لفرنسا ، و ٥٤ لأسبانيا و ١٩ للمقاطعات المتحدة) ، كان الفارق لا يزال ضيقاً بشكل لا يسمح بالقيام بكافة المهام المطلوبة : وهى حماية قوافل شمال الأطلنطى ، ومساندة جبل طارق بشكل منتظم ، وحراسة مخرج البلطيق ، وارسال قوافل الى المحيط الهندى ، ودعم العمليات الحربية فى الكاريبى . وكانت القوة البحرية البريطانية مؤقتة واقليمية وليست قوة كاسحة كما كان الحال فى الحروب السابقة . والحقيقة القائلة بأن الجيش الفرنسى لم يكن يحارب فى أوروبا ، كان لها علاقة كبيرة بحالة البريطانيين غير المواتية .

والحقيقة انه بحلول ١٧٨٢ ، كان الضغط المالى للحفاظ على مثل هذا الأسطول الكبير يضر بالاقتصاد الفرنسى ويفرض عليه بعض التخفيض . فقد أصبح الحصول على مواد بناء السفن حينذاك أكثر صعوبة ، وكان النقص فى البحارة أكثر حدة . وعلاوة على ذلك ، كان بعض الوزراء الفرنسيين يخشون من ان الحرب ستحول الانتباه والموارد بشكل ، لا موجب له ، إلى مناطق خارج أوروبا ، وبذلك تجعل من المستحيل على فرنسا القيام بأى دور فى القارة . وأدى هذا الحساب السياسى ، بالإضافة إلى الخشية من احتمال ان يسوى البريطانيون والأمريكيون خلافاتهم بسرعة ، إلى ان تتطلع باريس إلى وضع نهاية سريعة للاشتباكات . ومن الناحية الاقتصادية ، كان حلفاؤهم الهولنديون والأسبان فى محنة سيئة مماثلة . وعلى الرغم من ذلك ، نجد ان قدرة بريطانيا الكبرى على الاحتمال ماليا ، والزيادة الملحوظة فى الصادرات من ١٧٨٢ فصاعدا ، والتحسينات المستمرة فى البحرية الملكية ـ لم يكن بوسعها آنذاك ان تحول الهزيمة إلى نصر ، او تقنع الفصائل السياسية فى الداخل بمساندة الحرب بمجرد ان بدا ، بوضوح ، ان أمريكا قد فُقِدَتْ . ورغم ان تنازلات بريطانيا فى معاهدة سلام فيرساى ١٧٨٣ (مينوركا ـ فلوريدا ـ توباجو) لم تكن تراجعا عن المكاسب الامبراطورية العظيمة لعام ١٧٦٣ ، أمكن الفرنسيين اعلان رضائهم التام عن قيام الولايات المتحدة المستقلة ، وعن الضربة التى وجهت إلى مركز بريطانيا العالمى . ومن منظور باريس ، كان قد تم الآن استعادة التوازن الاستراتيجى الذى أخلت به حرب السنوات السبع ، وان كان ذلك بتكلفة باهظة .

وفى المقابل ، لم تكن التوازنات الاستراتيجية فى شرقى أوروبا قد اختلت كثيرا بمناورات الملكيات الثلاث الكبرى خلال العقود التالية لعام ١٧٦٣م . وكان مرجع ذلك اساسا إلى الطبيعة

الثلاثية لهذه العلاقة : فلم تكن برلين ، أو فيينا بشكل خاص ، أو حتى سان بطرسبيرج الأكثر عزيمة تريد دفع الطرفين الآخرين إلى تحالف معاد أو إلى التورط فى قتال له نفس أبعاد حرب السنوات السبع . وقد أكد القتال القصير والبالغ الحذر فى حرب الخلافة البافارية (١٧٧٨م - ١٧٧٩م) ، عندما عارضت بروسيا محاولة النمسا للتوسع - أكد هذه الرغبة العامة فى تلافى تكاليف صراع بين القوى الكبرى . ولذلك ما كان أى مزيد من الاستحواذ على الأراضى ، يحدث ، الا كنتيجة لـ « صفقات » دبلوماسية على حساب القوى الأضعف ، وبشكل خاص بولندا ، التى أعيد رسم حدودها بشكل متوال فى ١٧٧٢م - ١٧٧٣م ، و ١٧٩٣م ، و ١٧٩٥م . وفى المراحل اللاحقة ، تأثر مصير بولندا بشكل متزايد بالثورة الفرنسية ، أى بتصميم كاترين الثانية على سحق « اليعقوبيين » * فى وارسو ، وبرغبة بروسيا والنمسا فى الحصول على تعويض فى الشرق بعد اخفاقاتهم ضد فرنسا فى الغرب ، ولكن حتى هذا الاهتمام الجديد بالثورة الفرنسية لم يغير ، بشكل اساسى ، سياسات العداء المتبادل والحلول التوفيقية المترددة التى كانت تنتهجها الملكيات الشرقية الثلاث ، كل منها تجاه الأخرى ، فى هذه السنوات .

واذا اخذنا فى الاعتبار الحدود الدبلوماسية والجغرافية لهذه العلاقة الثلاثية ، فانه لم يكن من الغريب ان مركز روسيا استمر فى التحسن ، بالمقارنة بكل من النمسا وبروسيا . فبرغم تخلف روسيا ، كانت أكثر مناعة من جارتيها الغربيتين اللتين كانتا تسعيان إلى ارضاء (كاترين) ذات النفوذ القوى . وضمنت هذه الحقيقة - وكذلك الدعاوى الروسية التقليدية بالنفوذ على بولندا - ان يؤول الجزء الأكبر من هذه الدولة التعيسة إلى سان بطرسبيرج أثناء التقسيم . وعلاوة على ذلك ، كانت لروسيا حدود « مفتتة » مفتوحة فى الجنوب ، إلى ان تم تحقيق مكاسب كبيرة على حساب الأتراك فى أوائل سبعينيات القرن الثامن عشر ، وتم ضم القرم رسميا فى ١٧٨٣ ، وتحققت دفعة أخرى من المكاسب على طول الساحل الشمالى للبحر الأسود فى ١٧٩٢ . وقد أكد كل ذلك تدهور القدرة القتالية العثمانية ، وأثار فى الخفاء قلق النمسا وبروسيا وكذلك دولتين أخريين (السويد فى ١٧٨٨ ، وبريطانيا فى عهد « بيت » الأصغر فى ١٧٩١) كانتا تسعيان بنشاط أكبر إلى احباط هذه النزعة التوسعية الروسية . ولكن مع حرص فيينا وبرلين على الحفاظ على حسن نية سان بطرسبيرج ، ومع انشغال القوى الغربية بدرجة لا تجعلها تلعب دورا مستمرا وفعالا فى شرق أوروبا ، كان نمو الامبراطورية القيصرية يزداد بسرعة فائقة .

ولذلك كان هيكل العلاقات الدولية فى العقد السابق على عام ١٧٩٢ ، يعطى دلالة بسيطة على التحول الذى كان يندفع اليه . فالمشاجرات العرضية بين القوى الرئيسية كانت بمثابة أمور اقليمية غير متصلة ، ولم يبد أنه كان يوجد أى تهديد لميزان القوة العام . واذا كان مستقبل بولندا والامبراطورية العثمانية قد شغل الأمم الكبرى فى الشرق ، فان المناورات التقليدية حول مصير البلدان الواطئة وعلى « امبراطوريات التجارة المتنافسة » استحوذت على اهتمام القوى الغربية . وقاد صدام أنجلو- أسبانى على (نوكتاساوند ١٧٩٠) كلتا الدولتين إلى حافة الحرب ، إلى أن تراجعت أسبانيا على مضض . وبينما كانت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا أكثر سكينة بسبب انهاكهما

* جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الارهابى إبان الثورة الفرنسية (المترجم) .

المتبادل بعد ١٧٨٣ ، استمر تنافسهما التجارى على قدم وساق . وظهرت كذلك شكوكهما المتبادلة سريعاً خلال أزمة داخلية فى هولندا فى ١٧٨٧م ـ ١٧٨٨م ، عندما أجبر الحزب « الوطنى » الموالى لفرنسا على الخروج من السلطة بواسطة الجنود البروسيين ، الذين حثهم (بيت) الأصغر العنيد على التدخل .

ولم تكن دبلوماسية (بيت) الأكثر نشاطاً تعكس شخصيته فقط ، ولكنها كانت تعكس كذلك الانتعاش الشامل والهام الذى حققته بريطانيا بين صفوف الدول ، منذ انتكاسة ١٧٨٣م . ففقدان أمريكا لم يحطم تجارة بريطانيا عبر الأطلنطى ، وبالفعل كانت الصادرات إلى الولايات المتحدة فى ازدهار مستمر ، وكانت هذه السوق وكذلك سوق الهند أكبر كثيراً من تلك الأسواق التى تولت فرنسا الريادة فيها . وخلال السنوات الست من ١٧٨٢م إلى ١٧٨٨م ، زاد الشحن التجارى البريطانى بأكثر من الضعف . وكانت الثورة الصناعية تسير على قدم وساق وقد غذاها الطلب الاستهلاكى فى الداخل والخارج ، وسهلها عدد من المخترعات الجديدة ، وكانت انتاجية الزراعة البريطانية تواكب الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين . وحسنت اصلاحات (بيت) المالية الموارد المالية للدولة وأعادت اليها ثقتها الائتمانية ، ومع ذلك كانت تخصص مبالغ كبيرة للبحرية التى كانت قوية عددياً وتدار بشكل جيد . وعلى هذه الأسس الصلبة ، شعرت الحكومة البريطانية بأن بإمكانها القيام بدور أنشط فى الخارج اذا تطلبت المصالح القومية ذلك ، وعلى أية حال ، لم يكن الزعماء السياسيون فى (هوايت هول) و (يستمنستر) يتصورون نشوب حرب بين القوى الكبرى فى أوروبا فى المستقبل المنظور .

واذا كانت أوروبا لم يعصف بها صراع شامل فان السبب الأكثر وضوحاً لذلك كان يبدو أنه يكمن فى حالة فرنسا التى كانت تزداد سوءا . فلعدة سنوات بعد انتصار ١٧٨٣ ، بدا مركز فرنسا الدبلوماسى قوياً كما كان ، وكان الاقتصاد الوطنى والتجارة الخارجية مع جزر الهند الغربية والشرق تنمو بشكل سريع . ورغم ذلك ، كان مجرد تكاليف حرب ١٧٧٨ ـ ١٧٨٣ التى بلغت أكثر من تكاليف حروب فرنسا الثلاث السابقة مجتمعة ، والفشل فى اصلاح الموارد المالية الوطنية ، قد تفاعل مع الاستياء السياسى المتزايد ، والمحنة الاقتصادية ، والاعتلال الاجتماعى لكى تنتهى الثقة فى « الثقة فى » النظام القديم » . ومنذ ١٧٨٧ فصاعداً ، ومع زيادة حدة الأزمة الداخلية ، بدت فرنسا أقل قدرة على القيام بدور حاسم فى الشئون الخارجية . ونجمت الهزيمة الدبلوماسية فى هولندا بشكل رئيسى عن اعتراف الحكومة الفرنسية بعجزها عن تحمل تمويل الحرب ضد بريطانيا وبروسيا ، بينما كان سحب المساندة لأسبانيا فى مشكلة (نوكتا ساوند) مرجعه إلى اعتراض البرلمان الفرنسى على حق لويس السادس عشر فى اعلان الحرب . ولم يكن كل ذلك يشير إلى أن فرنسا ستسعى قريباً إلى قلب « النظام القديم » فى أوروبا برمته .

ولذلك ، بدأ الصراع ـ الذى قدر له أن يستهلك طاقات الكثير من دول القارة على مدى عقدين ـ ببطء وبشكل غير متوازن . وكان الفرنسيون معنيين فقط بالصراعات الداخلية التى أعقبت سقوط (الباستيل) ، وزيادة (الراديكالية) فى السياسة الفرنسية مما يقلق بعض الحكومات الأجنبية ، ولكن ما نجم عنها من اضطراب فى باريس والأقاليم ، كان يشير إلى ضآلة ثقل فرنسا فى سياسات القوة الأوروبية . ولهذا السبب ، كان (بيت) يسعى إلى تخفيض النفقات العسكرية

البريطانية حتى فبراير ١٧٩٢م ، بينما كانت الممالك الثلاث الكبرى فى الشرق أكثر اهتماماً برسم حدود بولندا . ولم تسفر الأحداث الداخلية والخارجية عن تصعيد إلى حد الحرب إلا مع تزايد الشائعات بشأن مؤامرات الفرنسيين فى الخارج لاستعادة الملكية وسعى الثوريين الفرنسيين إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية على الحدود . وأظهرت المناورات البطيئة غير الواثقة للجيوش المتحالفة وهى تتحرك عبر الحدود الفرنسية مدى سوء استعداد هذه الجيوش لهذا الصراع ، وهو ما أتاح بدوره للثوريين العمل على تحقيق الانتصار بعد المجابهة العابرة فى (فالمى) فى سبتمبر ١٧٩٢م . وفى العام التالى ، وعندما بدا أن نجاحات الجيوش الفرنسية تهدد أرض الراين ، والبلدان الواطئة ، وايطاليا ، وأظهر اعدام لويس السادس عشر النزعة الجمهورية الراديكالية للنظام الجديد فى باريس ، عندما بدا ذلك ، اتخذ الصراع كامل أبعاده الاستراتيجية والايديولوجية . وانضم إلى بروسيا وامبراطورية الهابسبيرج ـ وهما المحاربتان الأصليتان ـ عدد كبير من الدول الأخرى على رأسها بريطانيا وروسيا ومن بينها كل جيران فرنسا .

وبالنظر إلى الوراء يسهل أن نرى لماذا فشل هذا الائتلاف الأول (١٧٩٣م ـ ١٧٩٥م) ضد فرنسا فشلاً ذريعاً ، ولكن النتيجة كانت مفاجأة ، وخيبة أمل ، مريرة ، فى ذلك الوقت . فعلى كل حال ، كانت حسابات الربح والخسارة غير متكافئة بدرجة أكبر مما حدث فى أية حرب سابقة . ففى ذلك الحين ، أدت قوة دفع الثورة الفرنسية إلى تبنى تدابير يائسة ـ كالجباية بالجملة وتعبئة كافة الموارد الوطنية ذات الشأن لمحاربة خصوم فرنسا العديدين . وعلاوة على ذلك ، كما أشار العديد من الكتاب ، حدثت فترة هامة جداً من الاصلاح فى الجيش الفرنسى ـ فى مسائل كالتنظيم وتخطيط شئون الأفراد ، والمدفعية ، وتكتيكات القتال ـ خلال العقدين أو العقود الثلاثة السابقة على ١٧٨٩م ، وما فعلته الثورة هو أنها أزاحت المعوقات الارستقراطية من أمام هذه الأفكار الجديدة وأعطت للمصلحين الفرصة (والثقل العددى) ليضعوا مفاهيمهم موضع التطبيق عندما اندلعت الحرب . وبدا أن أساليب « الحرب الشاملة » المطبقة فى الجبهة الداخلية و(التكتيكات) الأحدث فى ميدان القتال هى بمثابة انعكاس لطاقات الفرنسيين (الديماجوجية) التى انطلقت من أسرها أخيراً ، مثلما كانت المناورات الفاترة والحذرة لجيوش الائتلاف رمزاً لما اعتاده النظام القديم . ومع وجود جيش يصل حجمه إلى حوالى ٦٥٠ ألف رجل (يوليو ١٧٩٣م) يدفعه الحماس ويرغب فى اجتياز المخاطر التى تكتنف المسيرات الطويلة والتكتيكات الهجومية ، سرعان ما كان الفرنسيون يجتاحون الأراضى المجاورة ـ وهو ما كان يعنى أنه من الآن فصاعداً ستقع معظم تكاليف الحفاظ على مثل هذه القوة الضخمة على كاهل سكان يوجدون خارج حدود فرنسا ، وهو ما سمح بدوره بشىء من الانتعاش للاقتصاد الفرنسى .

وكان على أية قوة تسعى لاحباط هذه النزعة التوسعية العنيفة أن تجد الوسائل المناسبة لاحتواء مثل هذا الشكل الجديد والمربك من أشكال الحرب . ولم تكن تلك مهمة مستحيلة . فقد كشفت عمليات الجيش الفرنسى فى ظل قائده (دوموريز) ، بل حتى الحملات الأكبر والأوسع نطاقاً التى قام بها نابليون ـ كشفت عن جوانب نقص فى التنظيم والتدريب ونقاط ضعف فى الامداد والمواصلات كان بامكان أى خصم جيد التدريب أن يستفيد منها كثيراً . ولكن أين كان ذلك الخصم المدرب تدريباً جيداً ؟ ان الأمر لم يكن مجرد أن (الجنرالات) المسنين . والجنود بطيئى

الحركة المثقلين بالمعدات ، التابعين للائتلاف ، كانوا ، من الناحية (التكتيكية) غير كافين فى مواجهة حشود الفرنسيين المتحرشين وطوابيرهم التى تضرب بشدة . وانما الحقيقة هى أن الالتزام السياسى اللازم والوضوح الاستراتيجى لم يكونا متوفرين أيضاً لدى أعداء فرنسا . ومن الواضح أنه لم تكن هناك أيديولوجية سياسية عليا لحفز جنود ومواطنى « النظام القديم » ، وبالفعل ، كان الكثيرون منهم قد انجذبوا إلى الأفكار المثملة للثورة ، ولم يحدث ألا بعد ذلك بكثير ــ عندما حولت جيوش نابليون « التحرير » الى غزو وسلب ــ ان أمكن استخدام النزعة الوطنية المحلية فى احباط الهيمنة الفرنسية .

وعلاوة على ذلك ، وفى هذه المرحلة المبكرة كان عدد قليل من دول الائتلاف يأخذ التهديد الفرنسى مأخذ الجد . ولم يكن هناك اتفاق عام على الأهداف والاستراتيجية بين مختلف أعضاء التحالف ، الذين تجلت الشكوك فى وحدتهم ، فى طلباتهم المتزايدة من الدعم البريطانى أكثر من أى شىء آخر . وقبل كل شىء ، توافقت السنوات الأولى للحرب الثورية ، وطغت عليها مسألة مصير الخلافة فى بولندا . فعلى الرغم من الانتقادات اللاذعة التى وجهتها إلى الثورة الفرنسية ، كانت كاترين الثانية مهتمة بالقضاء على استقلال بولندا أكثر من اهتمامها بارسال جنود إلى أرض (الراين) . وتسبب ذلك فى حمل الحكومة البروسية ، التى أفاقت بعد الحملات الأولى فى الغرب ، على تحويل المزيد والمزيد من جنودها من (الراين) إلى (فيتولا) ، وهو ما أجبر بدوره النمسا على الاحتفاظ بـ ٦٠ ألف رجل على حدودها الشمالية فيما لو تحركت روسيا وبروسيا ضد الأراضى البولندية المتبقية . وعندما حدث التقسيم الثالث والأخير فى عام ١٧٩٥ ، كان من الواضح تماماً أن بولندا كانت حليفاً فعالاً لفرنسا وهى فى سكرات الموت أكثر مما كانت وهى دولة حية تمارس نشاطها . وبحلول ذلك الوقت ، كانت بروسيا قد سعت بالفعل فى طلب السلام وتخلت عن ضفة الراين اليسرى للفرنسيين ، تاركة ألمانيا فى حالة حياد غير مستقر ، وبذلك أتاحت لفرنسا تحويل انتباهها إلى وجهة أخرى ، وسارت الولايات الألمانية الأصغر فى نفس الطريق الذى بدأته بروسيا ، وتم اجتياح هولندا وتحويلها إلى جمهورية (باتافيا) وكذلك عادت أسبانيا ، بعد أن هجرت الائتلاف أيضاً ، إلى تحالفها السابق مع فرنسا ضد بريطانيا .

ولا يستثنى من ذلك سوى (سردينيا ــ بيدمونت) ، التى سحقها نابليون فى أوائل ١٧٩٦ ، وامبراطورية الهابسبيرج عديمة الخطر والتى طردت من الكثير من أراضى ايطاليا وأجبرت على الدخول فى سلام كامبو فورميو (اكتوبر ١٧٩٧) ، وبريطانيا . وعلى الرغم من رغبة (بيت) الأصغر فى محاكاة أبيه فى كبح النزعة التوسعية الفرنسية ، أخفقت الحكومة البريطانية أيضاً فى متابعة الحرب بالعزيمة المطلوبة والوضوح الاستراتيجى . ولم تتوفر للقوة الاستكشافية التى أرسلت إلى الفلاندرز ، وهولندا ، بقيادة دوق يورك فى ٩٣ ــ ١٧٩٥ ، القدرة أو الخبرة للتعامل مع الجيش الفرنسى ، وعادت بقايا هذه القوة فى نهاية الأمر إلى الوطن عن طريق (بريمن). وعلاوة على ذلك ، وكما حدث كثيراً من قبل ومن بعد ، كان الوزراء (مثل دنداس وبيت) يفضلون « الطريقة البريطانية فى الحرب » المتمثلة فى العمليات التى تجرى فى المستعمرات ، والحصار البحرى ، والغارات على ساحل العدو ــ على أية عملية قارية واسعة النطاق . وفى ضوء التفوق الساحق للبحرية الملكية البريطانية ، وتفكك نظيرتها الفرنسية ، كان يبدو هذا الخيار جذاباً وسهلاً . غير أن

خسائر الجنود البريطانيين التى نجمت عن المرض فى عمليات جزر الهند الغربية فى ٩٣ ـ ١٧٩٦ ، كانت تعنى أن لندن تدفع ثمناً غالياً لهذه التحولات الاستراتيجية : فقد قتل ٤٠ ألف رجل وأصبح ٤٠ ألفاً آخرون غير صالحين للخدمة العسكرية ـ وهو عدد أكبر من كل ضحايا حرب شبه الجزيرة الأسبانية ـ كما تكلفت الحملات ١٦ مليون جنيه استرلينى على الأقل . ومن المشكوك فيه ، مع هذا ، ان تكون الزيادة المطردة للهيمنة البريطانية على الميادين غير الأوروبية ، أو لعملياتها على التخوم ضد دنكيرك وطولون ـ قد تعادلت مع قوة فرنسا المتزايدة فى داخل أوروبا . وأخيراً ، زاد الدعم الذى كانت تطلبه بروسيا والنمسا للحفاظ على جيوشهما فى الميدان ، زاد بشكل يثير القلق ، وكان من المستحيل تدبيره . وبعبارة أخرى ، كانت الاستراتيجية البريطانية غير فعالة ومكلفة فى آن واحد ، وفى عام ١٧٩٧ اهتزت الأسس التى يقوم عليها النظام بأكمله ـ على الأقل مؤقتاً ـ بقيام بنك انجلترا بوقف صرف المدفوعات النقدية وباندلاع عمليات التمرد البحرى فى (سبيتهيد) و(نور) . وخلال تلك الفترة المضطربة ، سعى النمساويون المنهكون ، فى طلب السلام وانضموا إلى كافة الدول الأخرى التى اعترفت بسيادة فرنسا فى غربى أوروبا .

واذا كان البريطانيون لم يتمكنوا من هزيمة فرنسا ، فان الحكومة الثورية بدورها لم تتمكن من تقويض السيادة البحرية للعدو . فلم تحقق المحاولات الأولى لغزو ايرلندا والاغارة على السواحل الغربية لانجلترا الكثير ، رغم ان ذلك كان مرجعه إلى حد كبير إلى الطقس والى الدفاعات المحلية . ورغم الخوف المؤقت من وقف المدفوعات النقدية عام ١٧٩٧ ، ظل النظام الائتمانى البريطانى راسخاً . وأدى دخول أسبانيا وهولندا الحرب إلى جانب فرنسا إلى سحق الأسطول الأسبانى قبالة كيب سان فينسنت (فبراير ١٧٩٧) والى توجيه ضربات قوية إلى الهولنديين فى كامبرداون (اكتوبر ١٧٩٧) . وكان على حلفاء فرنسا الجدد كذلك أن يتحملوا الخسارة المستمرة لمستعمراتهم فيما وراء البحار ـ فى جزر الهند الغربية والشرقية ، وفى كولومبو ، وملقه ، ورأس الرجاء الصالح ، والتى كانت جميعها توفر أسواقاً جديدة للتجارة البريطانية وقواعد اضافية لقطعها البحرية . ولما لم يكن (بيت) راغباً فى دفع الثمن الكبير الذى طلبته الحكومة الفرنسية من أجل السلام ، فانه وزملاءه الوزراء صمموا على مواصلة القتال ، وأدخلوا ضريبة الدخل وجمعوا قروضاً جديدة لينفقوا على ما أصبح ـ مع تجمع الجنود الفرنسيين على طول ساحل القنال ـ صراعاً من أجل البقاء القومى بقدر ما كان صراعاً من أجل أمن الامبراطورية .

وهنا ، اذن كانت تكمن المعضلة الاستراتيجية الأساسية التى واجهت كلاً من فرنسا وبريطانيا على مدى عقدين قادمين من الحرب . فمثل الحوت والفيل ، كانت كل من الدولتين تمثل الكائن الأكبر فى محيطه . غير أن السيطرة البريطانية على الطرق البحرية لم تتمكن فى حد ذاتها من القضاء على الهيمنة الفرنسية فى أوروبا ، كما ان السيادة العسكرية لنابليون لم تتمكن من اجبار البريطانيين على الاستسلام . وبالاضافة إلى ذلك ، وبالنظر إلى أن استحواذ فرنسا على الأراضى وارهابها السياسى لجيرانها قد أثار قدراً كبيراً من الاستياء ، نجد حكومة باريس لم تتأكد أبداً من أن القوى القارية الأخرى سوف تقبل بشكل دائم السيادة الفرنسية طالما بقيت بريطانيا ـ التى تقدم الدعم ، والذخيرة ، وربما الجنود ـ مستقلة . ومن الواضح ، ان تلك كانت وجهة نظر نابليون عندما قال فى ١٧٩٧ : « دعونا نركز جهودنا على بناء أسطولنا وعلى تدمير انجلترا . فبمجرد تحقيق

ذلك ، ستكون أوروبا تحت أقدامنا » . ومع ذلك لم يكن هذا الهدف الفرنسى ليتحقق إلاّ بانتهاج استراتيجية بحرية وتجارية ناجحة ضد بريطانيا ، طالما أن المكاسب العسكرية البرية لم تكن كافية ، تماماً مثلما كان البريطانيون فى حاجة إلى تحدى سيطرة نابليون على القارة ـ بالتدخل المباشر وتأمين الحلفاء ـ طالما أن سيادة البحرية الملكية فى البحر لم تكن هى أيضاً كافية . وطالما ان أحد الطرفين المتحاربين كان متفوقاً فى البر والآخر متفوقاً فى البحر ، فان كلاً منهما كان يشعر بالخطر وعدم الأمن ، ولذلك كان كل منهما يسعى إلى توفير سبل جديدة وحلفاء يمكن بمساعدتهم امالة الميزان .

وقد كانت محاولة نابليون تغيير الميزان جريئة ـ وخطرة بشكل مميز : فللأستفادة من مركز بريطانيا الضعيف فى البحر المتوسط فى صيف ١٧٩٨ ، قام نابليون بغزو مصر بـ ٣١ ألف جندى وبذلك وضع نفسه فى مركز يجعله يهيمن على الشرق ، والامبراطورية العثمانية ، والطريق إلى الهند . وفى نفس الوقت تقريباً ، تم شغل البريطانيين بحملة فرنسية أخرى إلى ايرلندا . وكانت كل من هاتين الضربتين ، لو كتب لهما النجاح الكامل ، لكانتا بمثابة ضربة مؤلمة لمركز بريطانيا المهتز . غير أن الغزو الايرلندى كان متأخراً وعلى نطاق ضيق وتم احتواؤه فى أوائل سبتمبر ، فى الوقت الذى كانت أوروبا كلها تسمع فيه عن قيام نيلسون بهزيمة الأسطول الفرنسى فى أبو قير وما تبع ذلك من « قيد » على نابليون فى مصر . ومثلما توقعت فرنسا تماماً ، شجعت هذه الانتكاسة كل من كانوا مستائين من الهيمنة الفرنسية ، على أن يتخلوا عن حيادهم وينضموا إلى حرب الائتلاف الثانى (١٧٧٨ ـ ١٨٠٠) . وبالاضافة إلى الدول الأصغر كالبرتغال ونابولى ، أصبحت روسيا والنمسا وتركيا فى الجانب البريطانى ، وراحت تحشد جيوشها وتتفاوض من أجل الحصول على الدعم . ومع فقدان مينوركا ومالطة ، والانهزام فى سويسرا وايطاليا أمام القوات النمساوية ـ الروسية ، ومع عجز نابليون نفسه عن تحقيق النصر فى الشرق ، بدت فرنسا وكأنها فى مأزق خطير .

غير أن الائتلاف الثانى ، مثل الأول ، كان يرتكز على أسس سياسية واستراتيجية مهتزة . فقد لوحظ غياب بروسيا ، لدرجة انه لم يكن بالامكان فتح جبهة شمال ألمانيا . وأدت حملة متسرعة قادها ملك نابولى إلى كارثة ، وأخفقت حملة أنجلو ـ روسية سيئة الاعداد إلى هولندا فى اثارة السكان المحليين واضطرت فى النهاية إلى التخلى عن مهمتها . ولما كانت الحكومة البريطانية بعيدة عن استخلاص النتيجة الخاصة بأن العمليات القارية تحتاج إلى أن تكون أكبر ، وعن الدراية الواعية بالصعوبات المالية والسياسية الخاصة بتجميع جيش كبير ـ لمّا كان الأمر كذلك فانها انكفأت على سياستها التقليدية الخاصة « بالغارات » على ساحل العدو ، ولكن هجماتها صغيرة النطاق على (بيل ـ آيل) و(فيرول) ، و(كاديز) ، وغيرها لم تخدم أى غرض استراتيجى مفيد .
والأسوأ من ذلك ، هو أن النمساويين والروس فشلوا فى التعاون فى الدفاع عن سويسرا ، وانحدر الروس باتجاه الشرق عبر المرتفعات ، ولدى حدوث ، ذلك تحول فهم القيصر لحقيقة حلفائه إلى شك عميق فى السياسة البريطانية والى رغبة فى التفاوض مع نابليون ، الذى تسلل من مصر عائداً إلى فرنسا . وترك انسحاب روسيا ، النمساويين ليتحملوا وحدهم وطأة الغضب الفرنسى فى (مارنجو) ، و(هوكستاد) (كلتاهما فى يونيو ١٨٠٠) ، وبعد ذلك بستة أشهر فى هونليندن ، مما

اضطر فيينا مرة أخرى إلى السعى إلى السلام . ومع استفادة بروسيا والدانمارك من هذا التحول فى الأحداث للتغلب على هانوفر ، ومع قيام أسبانيا بغزو البرتغال ، وقف البريطانيون وحدهم بالفعل فى عام ١٨٠١ ، تماماً مثلما كانوا قبل ذلك بثلاث سنوات . وفى شمال أوروبا ، دخلت روسيا والدانمارك والسويد وبروسيا معاً فى « عصبة حياد مسلح » جديدة .

وفى العمليات البحرية والعمليات خارج أوروبا ، من ناحية أخرى أبلى البريطانيون بلاء حسناً إلى حد كبير . فقد تم الاستيلاء على مالطة من أيدى الفرنسيين ، مما وفر للبحرية الملكية قاعدة استراتيجية حيوية . واندحر الأسطول الدانماركى ، (الذى كان يمثل الخط الأول فى خطة عصبة الحياد المسلح لمنع التجارة البريطانية فى البلطيق) اندحر قبالة كوبنهاجن (رغم أن اغتيال القيصر بول قبل ذلك بأيام قليلة كان ينبىء بنهاية العصبة على أية حال) . وفى نفس شهر مارس ١٨٠١ ، هزمت حملة بريطانية الجيش الفرنسى فى الاسكندرية ، وهو ماأدى فيما بعد إلى اكمال الانسحاب الفرنسى من مصر . وفى ميدان أبعد ، قامت القوات البريطانية فى الهند بالتغلب على (تيبو) الذى كان يسانده الفرنسيون فى (ميسور) وواصلت القوات البريطانية تحقيق مكاسب فى الشمال . كذلك سقطت الممتلكات الفرنسية ، والهولندية ، والدانماركية ، والسويدية فى جزر الهند الغربية فى أيدى البريطانيين .

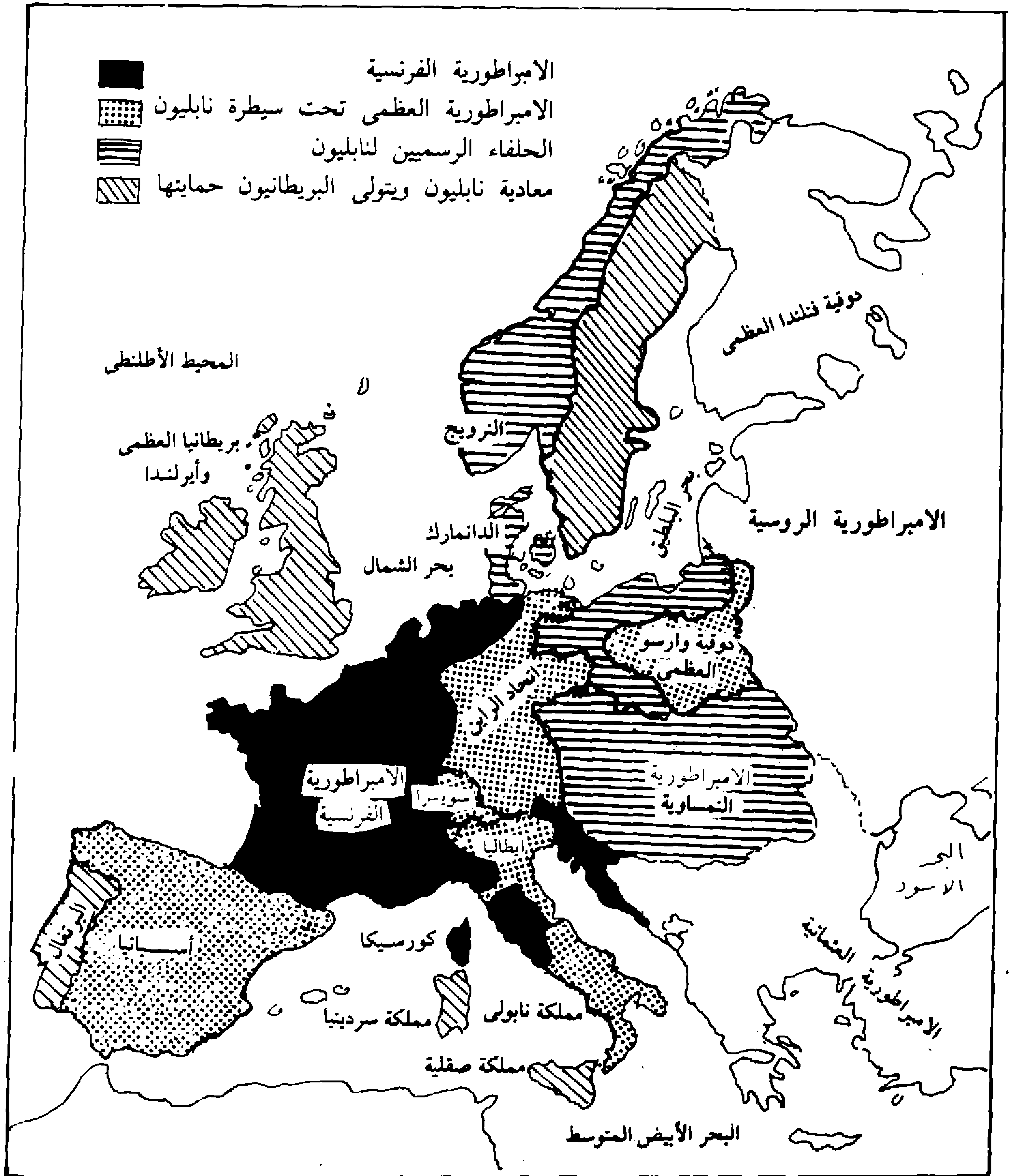
بيد أن الافتقار إلى حليف قارى قوى فى ١٨٠١ ، والطبيعة غير الحاسمة للمعارك الأنجلو- فرنسية ، جعلت العديد من السياسيين فى انجلترا يفكرون فى السلام ، وتعززت هذه المشاعر بمساعى الدوائر ذات النزعة التجارية التى كانت تجارتها تعانى فى البحر المتوسط ، والى حد أقل ، فى البلطيق . وأدت استقالة (بيت) بسبب التحرر الكاثوليكى ، إلى الاسراع بالتحرك نحو المفاوضات . وفى حسابات نابليون ، لم يكن هناك من ضرر من فترة سلام : فتعزيز النفوذ الفرنسى فى الدول التابعة سوف يستمر ، بينما لن يسمح للبريطانيين بكل تأكيد بالحصول على امتيازاتهم التجارية والدبلوماسية السابقة فى تلك المناطق ، وسيكون بالامكان تجميع البحرية الفرنسية ، المبعثرة فى موانىء مختلفة ، لاعادة بنائها ، وسيستريح الاقتصاد قبل الجولة القادمة من الصراع . ونتيجة لذلك ، تحول الرأى البريطانى - الذى لم يوجه الكثير من الانتقاد للحكومة لابرامها سلام (أمينز) فى مارس ١٨٠٢ - تحول بشكل مطرد فى الاتجاه الآخر عندما لوحظ أن فرنسا تواصل الصراع بوسائل أخرى . فالتجارة البريطانية حرمت من الدخول إلى معظم أوروبا . وأخطرت لندن بحزم بضرورة الابتعاد عن الشئون الهولندية ، والسويسرية ، والايطالية . وكانت الاعتداءات والمكائد الفرنسية تتردد أخبارها من مسقط إلى جزر الهند الغربية ومن تركيا إلى (بيلمونت) . ودفعت هذه الأخبار المدعمة بالدليل ، على وجود برنامج فرنسى كبير لبناء السفن الحربية ، دفعت الحكومة البريطانية فى ظل حكم (أدينجتون) إلى أن ترفض تسليم مالطة ، والى أن تحيل ، فى مايو ١٨٠٣ ، الحرب الباردة إلى حرب ساخنة .

وهذه الجولة الأخيرة من الحروب الأنجلو- فرنسية الرئيسية السبعة إلى تم خوضها فيما بين ١٦٨٩ و١٨١٥ ، استمرت اثنى عشر عاماً ، وكانت أشرس تلك الحروب كلها . وكما حدث فى السابق تماماً ، كان لكل طرف متحارب نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة به . وعلى الرغم من

بعض التخفيضات فى الأسطول ، كانت البحرية الملكية فى مركز قوى للغاية عندما بدأت الاشتباكات من جديد . وبينما قامت قوافل قوية بمحاصرة الساحل الفرنسى ، كان يتم الاستيلاء بشكل متواصل على امبراطوريات فرنسا فيما وراء البحار وعلى المناطق التابعة لها . فقد تم الاستيلاء على (سان بيير) و(ميكيلون) ، و(سانت لوسيا) ، و(توباجو) ، و(غينيا الهولندية) قبل ((الطرف الأغر) ، وتم تحقيق مكاسب أخرى فى الهند ، وسقطت (الكاب) فى ١٨٠٦ ، و(كوراكاو) وجزر الهند الغربية الهولندية فى ١٨٠٧ ، والعديد من جزر (مولوكا) فى ١٨٠٨ ، و(كايين) ، وغينيا الفرنسية ، و(سان دومينجو) ، والسنغال ، و(المارتينيك) فى ١٨٠٩ ، و(جواديلوب) ، و(موريشيوس) ، و(أمبونيا) ، و(باندا) فى ١٨١٠ ، و(جاوة) فى ١٨١١ . ومرة أخرى ، لم يكن لذلك تأثير « مباشر » على التوازن الأوروبى ، غير انه عزز السيطرة البريطانية فيما وراء البحار وهيأ « منافذ » جديدة للصادرات التى حرمت من دخولها المعتاد إلى (أنتويرب) و(ليغورن) ، وحتى فى المراحل الأولى ، دفع ذلك نابليون إلى التفكير فى غزو جنوب انجلترا بشكل أكثر جدية من ذى قبل . ومع حشد جيش عظيم أمام (بولونا) وعودة (بيت) الحازم إلى السلطة وسط جو كئيب فى عام ١٨٠٤ ، كان كل جانب يتطلع إلى صدام أخير وحاسم .

وفى الواقع الفعلى ، كشفت الحملات العسكرية والبحرية التى جرت من ١٨٠٥ إلى ١٨٠٨ من جديد ، رغم احتوائها على العديد من المعارك الشهيرة ، عن القيود الاستراتيجية للحرب . فقد كان الجيش الفرنسى أكثر خبرة وأكبر حجماً من نظيره البريطانى ثلاث مرات على الأقل ، غير أن السيطرة على البحر كانت مطلوبة قبل أن ينزل هذا الجيش بسلام فى انجلترا . ومن الناحية العددية ، كانت البحرية الفرنسية كبيرة (حوالى ٧٠ سفينة حربية كبيرة) ، وتدل على الموارد التى كان بوسع نابليون تعبئتها ، وتعززت هذه البحرية بالأسطول الأسبانى (أكثر من ٢٠ سفينة كبيرة) عندما دخلت أسبانيا الحرب فى أواخر ١٨٠٤ . غير أنه تم نشر الأساطيل الفرنسية ــ الأسبانية فى ستة موانىء ، ولم يكن الاتصال بينها ممكناً دون الدخول فى مخاطرة مجابهة بحرية ملكية بريطانية ذات خبرة قتالية أكبر بكثير . وقد أظهرت الهزيمة الساحقة التى لحقت بتلك الأساطيل فى الطرف الأغر فى أكتوبر ١٨٠٥ « الفجوة النوعية » بين الأساطيل المتنافسة بأكثر الأساليب تدميراً . بيد أنه اذا كان هذا النصر الحاسم قد أمن الجزر البريطانية ، فانه لم يقوض مركز نابليون فى البر . ولهذا السبب ، سعى (بيت) جاهداً إلى اغراء روسيا والنمسا بالدخول فى ائتلاف ثالث ، ودفع ١,٧٥ مليون جنيه استرلينى لكل مائة ألف رجل أمكن لهاتين الدولتين وضعهم فى الميدان ضد الفرنسيين . وعلى أية حال ، وحتى قبل الطرف الأغر ، كان نابليون قد سحب جيشه من (بولونا) ودفع به إلى الدانوب الأعلى ، واى على النمساويين فى (أولم) ، وبعد ذلك توجه شرقاً ليسحق قوة نمساوية ــ روسية قوامها ٨٥ ألف رجل فى (أوسترليتز) فى ديسمبر . ومع سعى فيينا المحبطة ، إلى السلام للمرة الثالثة ، تمكن الفرنسيون من جديد من تأكيد السيطرة على شبه الجزيرة الايطالية وفرض انسحاب سريع للقوات الأنجلو ــ روسية هناك .

وسواء كانت أنباء هذه الضربات الكبرى هى التى تسببت فى وفاة (بيت) فى أوائل ١٨٠٦ أم لا ، فانها كشفت من جديد صعوبة اسقاط عبقرية عسكرية مثل نابليون . وبالفعل ، كانت السنوات القليلة التالية توحى بوصول الهيمنة الفرنسية فى أوروبا إلى ذروتها . (أنظر الخريطة ٧) . وقد



خريطة ٧ : أوروبافى أوج قوة نابليون ١٨١٠

اندفعت بروسيا ــ التى أضعف التحالف غيابها السابق ــ إلى اعلان الحرب على فرنسا فى أكتوبر ١٨٠٦ وتم سحقها فى ذات الشهر . أما الجيوش الروسية الكبيرة والعنيدة فقد كانت مسألة أخرى تماماً ، ولكن بعد عدة معارك ، لحقت بها هى الأخرى أضرار كبيرة فى معركة فرايدلاند (يونيو ١٨٠٧) . وفى معاهدات سلام (تيلست) ، تحولت بروسيا إلى دولة تابعة بالفعل ، ووافقت روسيا ، وهى تتملص بهدوء ، على حظر التجارة البريطانية ووعدت فى نهاية الأمر بالانضمام إلى تحالف فرنسى . ومع دمج جنوب ومعظم غرب ألمانيا فى اتحاد الراين الكونفيدرالى ، وتحول غرب بولندا إلى (دوقية)* وارسو الكبرى ، وبقاء أسبانيا وايطاليا والبلدان الواطئة فى حالة اذعان ، وانتهاء الامبراطورية الرومانية المقدسة ، مع حدوث هذا كله لم تكن هناك أية دولة مستقلة ــ أو أى حليف للبريطانيين ــ بين البرتغال والسويد . وقد أعطى ذلك بدوره لنابليون فرصته لتدمير « أمة أصحاب الحوانيت » ــ أى بريطانيا ــ بأقوى صورة ممكنة : بحظر صادراتهم إلى أوروبا والاضرار باقتصادهم ، بينما كان يجمع ، لتحقيق أغراضه ، الأخشاب والصوارى وغيرها من مواد بناء السفن التى حرمت منها حينذاك البحرية الملكية البريطانية . وبشكل غير مباشر ، كان سيتم اضعاف البريطانيين قبل شن هجوم مباشر آخر . وبالنظر إلى اعتماد بريطانيا على الأسواق الأوروبية فى صناعتها التصديرية وعلى صوارى البلطيق والبلوط الدلماسى* لأسطولها ، نجد الخطر كان داهماً . وأخيراً ، كانت العوائد المنخفضة من الصادرات ستحرم لندن من العملة اللازمة لدفع الدعم لأى حليف ولشراء السلع للحملات التى تقوم بها جيوشها .

ولذلك ، وفى هذه الحرب ، أكثر من أى وقت سابق ، تشابكت العوامل الاقتصادية مع الاستراتيجية . ففى هذه المرحلة الحاسمة من الصراع الأنجلو ــ فرنسى من أجل السيادة ، والصراع بين قرارات برلين / ميلانو التى أصدرها نابليون لحظر التجارة مع بريطانيا (١٨٠٦م ــ ١٨٠٧م) وفى هذه المرحلة أيضاً حيث تم الانسحاب الفرنسى من موسكو فى ١٨١٢م ــ نجد أن الأفضليات النسبية للنظامين المتعارضين تستحق المزيد من التحليل . فمع سعى كل طرف إلى تدمير الآخر اقتصادياً ، كانت أية نقاط ضعف هامة ستظهر عاجلاً أم آجلاً ــ وتكون لها عواقب وخيمة من حيث القوة السياسية .

وما من شك فى أن اعتماد بريطانيا الكبير بشكل غير معتاد على التجارة الخارجية فى ذلك الوقت ، جعلها معرضة للحظر التجارى الذى فرض بموجب « النظام القارى » لنابليون . وفى عام ١٨٠٨ ، ثم فى ١٨١١ ــ ١٨١٢ ، كانت الحرب التجارية التى شنها الفرنسيون والدول الأكثر انصياعاً فى تبعيتها لهم (الدانماركيون ــ مثلاً) تسفر عن أزمة فى تجارة الصادرات البريطانية . فقد تراكمت مخزونات كبيرة من المصنوعات فى المستودعات ، وكانت أرصفة موانىء لندن مليئة بالمنتجات المتدفقة من المستعمرات . وأدت البطالة فى المدن والتوتر فى الأقاليم إلى زيادة مخاوف رجال الأعمال ودفع العديد من رجال الاقتصاد إلى المطالبة بالسلام ، وكان للزيادة الكبيرة فى الديون الوطنية أثر مماثل أيضاً . وعندما ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة وهبطت الصادرات إلى تلك السوق الهامة بعد عام ١٨١١ ، بدت الضغوط الاقتصادية غير محتملة تقريباً .

---

* دوقية : امارة   * نسبة الى دلماسيا فى الجزء الغربى من يوغوسلافيا (المترجم) .

ومع ذلك ، أمكن ، فى واقع الأمر ، تحمل تلك الضغوط ، ويرجع ذلك أساساً إلى أنها لم تطبق أبداً لفترة طويلة أو بشكل مستمر بدرجة تكفى لظهور آثارها كاملة . وخففت الثورة فى أسبانيا ضد الهيمنة الفرنسية أزمة عام ١٨٠٨ فى بريطانيا ، مثلما أسفر خلاف روسيا مع نابليون عن تخفيف ركود ١١ ـ ١٨١٢ ، مما سمح للبضائع البريطانية بالتدفق إلى البلطيق وشمال أوروبا . وعلاوة على ذلك ، وفى خلال هذه الفترة بكاملها كانت كميات كبيرة من المصنوعات البريطانية وسلع المستعمرات المعاد تصديرها ، يتم تهريبها إلى داخل القارة ، مما كان يجلب أرباحاً ضخمة ، وعادة ما كان يتم ذلك فى ظل تغاضى المسئولين المحليين المرتشين ، ومن (هيليجولاند) إلى (سالونيكا) كان يتم نقل المنتجات المحظورة عبر طرق غير مباشرة إلى المستهلكين المتلهفين عليها ـ كما كانت تنقل فيما بعد بين كندا ونيو انجلند خلال الحرب الأنجلو ـ أمريكية عام ١٨١٢ . وأخيراً ، أمكن استمرار الاقتصاد التصديرى البريطانى أيضاً بالزيادة الكبيرة فى التجارة مع أقاليم لم تتأثر بالنظام القارى أو بسياسة « عدم التعامل » الأمريكية : آسيا ، وأفريقيا ، وجزر الهند الغربية ، وأمركا اللاتينية (على الرغم من كل جهود الحكام المحليين الأسبان) ، والشرق الأدنى . ولكل هذه الأسباب ، وعلى الرغم من التعويق الخطير للتجارة البريطانية فى « بعض » الأسواق « لبعض » الوقت ، كان الاتجاه العام واضحاً : فقد زادت جملة الصادرات من المنتجات البريطانية من ٢١ر٧ مليون جنيه استرلينى (١٧٩٤م ـ ١٧٩٦م) إلى ٣٧ر٥ مليون (١٨٠٤م ـ ١٨٠٦م) والى ٤٤ر٤ مليون (١٨١٤م ـ ١٨١٦م) .

والسبب الرئيسى الآخر فى أن الاقتصاد البريطانى لم ينهار فى وجه الضغوط الخارجية ، هو ـ لسوء حظ نابليون ـ أن بريطانيا كانت تعيش بالفعل داخل الثورة الصناعية . وكون هذين الحدثين التاريخيين قد تفاعلا مع بعضهما بطرق عديدة ، يعد أمراً واضحاً : فطلبات الحكومة الخاصة بالأسلحة أعطت دفعة لتجارة الأخشاب والحديد والصلب والفحم ، وأثر الانفاق الضخم للدولة ـ الذى (يقدر بـ ٢٩ فى المائة من المنتج القومى الاجمالى) ـ على الممارسات المالية ، كما أعطت أسواق التصدير الجديدة دفعة لانتاج بعض المصانع مثلما كان « الحصار المضاد » الذى فرضه الفرنسيون يخفض ذلك الانتاج . وتعتبر الكيفية الدقيقة التى أثرت بها الحروب الثورية والنابليونية على نمو الاقتصاد البريطانى ككل ، موضوعاً معقداً ومثيرا للخلاف ، وهو لا يزال يدرس من جانب المؤرخين ، الذين يشعر كثيرون منهم الآن بأن الأفكار السابقة عن التقدم السريع لعملية التصنيع البريطانى فى هذه العقود مبالغ فيها . غير أنه من الواضح أن الاقتصاد كان ينمو خلال تلك الفترة . فقد زاد الناتج من كتل الحديد المصبوب ، من مجرد ٦٨ ألف طن فى ١٧٨٨ ، إلى ٢٤٤ ألفاً فى ١٨٠٦م ، ثم إلى ٣٢٥ ألفاً في ١٨١١ . وتوسعت صناعة القطن ، التى كانت صناعة جديدة بالفعل قبل الحرب ، توسعاً هائلاً فى العقدين التاليين ، واستوعبت المزيد من الآلات ، وطاقة البخار ، والفحم ، والعمالة ، وبحلول عام ١٨١٥م ، أصبحت السلع القطنية أعظم السلع التصديرية لبريطانيا حتى ذلك الوقت . وأسهمت مجموعة كبيرة من الأرصفة الجديدة والقنوات الداخلية الجديدة والطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية فى تحسين المواصلات وشجعت على مزيد من الانتاج . وبغض النظر عما اذا كانت هذه « الطفرة » ستصبح أعظم بدون الصراع العسكرى والبحرى ضد فرنسا ، تبقى حقيقة أن القدرة الانتاجية والثروة البريطانية كانتا لا تزالان فى

ازدياد سريع ـ وساعدتنا فى تحمل الأعباء التى فرضها (بيت) وخلفاؤه من أجل تغطية نفقات الحرب . وعلى سبيل المثال ، زادت عائدات الجمارك والضرائب من ١٣ر٥ مليون جنيه استرليني (١٧٩٣) إلى ٤٤ر٨ مليون (١٨١٥) ، بينما ارتفع ريع الضرائب الجديدة على الدخل وعلى الملكية من ١ر٦٧ مليون جنيه استرلينى فى ١٧٩٩ إلى ١٤ر٦ مليون فى السنة الأخيرة من الحرب . وفى الحقيقة ، حصلت الحكومة البـ طانية ، فيما بين ١٧٩٣ و١٨١٥ ، على المبلغ المذهل البالغ ١ر٢١٧ بليون جنيه استرلينى من الفـ ائـ لمباشرة وغير المباشرة ، واتجهت نحو جمع ٤٠٠ مليون جنيه أخرى فى شكل قروض من أسواق ـمال بدون أز ترهق أئتمانها ـ مما أثار دهشة نابليون الأكثر محافظة من الناحية المالية . وفى السنوات الأخـ ـ بة للحرب ، كانت الحكومة تقترض أكثر من ٢٥ مليون جنيه استرلينى سنوياً ، مانحة نفسها هذا الهامش الاضافى الحاسم . ولا شك أن البريطانيين كانوا يدفعون ضرائب تفوق الحدود التى تصورها اداريو القرن الثامن عشر ، وتضاعف الدين الوطنى ثلاث مرات تقريباً ، غير أن الثروة الجديدة جعلت تحمل مثل هذه الأعباء أيسر كثيراً ـ وأتاحت للبريطانيين ، رغم حجم أراضيهم الأصغر وعددهم الأقل ، تحمل تكاليف الحرب بشكل أفضل من الامبراطورية النابليونية المهيبة .

وتعتبر قصة الاقتصاد الفرنسى فيما بين ١٧٨٩ و١٨١٥ ، وقدرته على تحمل حرب واسعة النطاق ، مسألة أكثر تعقيداً بالنسبة للمؤرخين . فانهيار « النظام القديم » وما أعقبه من اضطراب ، تسبب بلا شك فى تقليص النشاط الاقتصادى لبعض الوقت . ومن ناحية أخرى ، أدى اندفاع الحماس العام للثورة وتعبئة الموارد القومية لمجابهة الأعداء الخارجيين أدى إلى زيادة كبيرة فى انتاج المدافع والأسلحة الصغيرة وغير ذلك من المعدات العسكرية ، وهو ما شجع بدوره تجارة الحديد والمنسوجات . ويضاف إلى ذلك ، أن بعض العقبات الاقتصادية المرتبطة بالنظام القديم مثل التعريفات الداخلية ، تم التخلص منها ، وساعدت اصلاحات نابليون التشريعية والادارية على فتح آفاق التحديث . وحتى اذا كان مجيء حكومة القناصل (١٧٩٩ ـ ١٨٠٤) والامبراطورية قد أدى إلى عودة العديد من ملامح النظام الملكى (مثل الاعتماد على صيارفة القطاع الخاص) ، فان ذلك لم يوقف النمو الاقتصادى الذى أثرته ، بشكل عادى ، الزيادات السكانية ، وتشجيع الانفاق الرسمى ، وتعزيز حماية التعريفة ، وادخال تقنيات جديدة معينة .

وعلى الرغم من ذلك ، لا يبدو هناك شك فى أن معدل النمو فى الاقتصاد الفرنسى كان أبطأ كثيراً من معدل نمو اقتصاد بريطانيا . وكان السبب الأكثر عمقاً لذلك ، هو ان القطاع الزراعى ، الأكبر حتى ذلك الوقت ، لم يتغير كثيراً ، فاحلال المزارعين محل سيدهم الاقطاعى لم يكن يشكل فى حد ذاته ثورة زراعية ، كما دانت للسياسات التى تمت المناداة بها على نطاق واسع كاستحداث زراعة بنجر السكر مثلاً (كبديل لقصب السكر فى المستعمرات البريطانية) نتائج محدودة . وكانت المواصلات السيئة تعنى ان الفلاحين لا يزالون مرتبطين بالأسواق المحلية ، وانه ليس هناك حافز قوى للابتكارات الجذرية . وكان يمكن رؤية هذا النمط المحافظ من التفكير فى القطاع الصناعى الوليد أيضاً ، حيث كانت الآلات الجديدة والمشروعات كبيرة النطاق ، فى انتاج الحديد مثلاً ، هى الاستثناء ، وليست القاعدة . وقد تحققت تحسينات هامة ، بطبيعة الحال ، غير أن العديد منها كان خاضعاً لتأثير الحرب المعوق ، وللحصار البحرى البريطانى . وهكذا ، استفادت صناعة القطن من

النظام القارى إلى الحد الذى جرت به حمايتها من المنافسة البريطانية (ناهيك عن المنافسة من الدول المحايدة أو التابعة التى كانت تستبعد بضائعها بسبب التعريفات الفرنسية المرتفعة) ، كما استفادت أيضاً من تعزيز السوق المحلية منذ أدت غزوات نابليون فى الاراضى المجاورة إلى زيادة عدد « الفرنسيين » من ٢٥ مليوناً فى ١٧٨٩ إلى ٤٤ مليوناً فى ١٨١٠ ، غير أن ذلك كان يحد منه نقص القطن الخام وارتفاع أسعاره ، وتباطؤ ادخال (التقنيات) الجديدة القادمة من بريطانيا . وعلى وجه العموم ، خرجت الصناعة الفرنسية من الحرب فى حالة « أقل تنافسية » بشكل ملحوظ بسبب هذه الحماية من المنافسين الأجانب .

وأدى تأثير الحصار البحرى ، إلى زيادة هذا التحول إلى الداخل ، فى الاقتصاد الفرنسى . أما القطاع الأطلنطى لهذا الاقتصاد ، وهو الاسرع نمواً فى القرن الثامن عشر والذى أمكنه (كما فى حالة بريطانيا) أن يشكل عاملاً مساعداً رئيسياً فى عملية التصنيع ، فقد تقلص بشكل متزايد بسبب البحرية الملكية . وكان فقدان (سانتا دومينجو ، على وجه الخصوص) ضربة قوية للتجارة الفرنسية الأطلنطية . وقد فقدت مستعمرات واستثمارات أخرى فيما وراء البحار ، وبعد عام ١٨٠٦ ، توقفت حتى التجارة عبر المياه المحايدة ، وتضررت (بوردو) بشكل حاد . وتقلصت تجارة العبيد الفرنسية المربحة فى (نانت) حتى انعدمت . وحتى مرسيليا ، شهدت ــ مع وجود شركاء تجاريين بدلاء فى قلب وشمال ايطاليا ــ هبوط انتاجها الصناعى إلى الربع فيما بين ١٧٨٩ و١٨١٣ . وفى المقابل ، كانت بعض الأقاليم فى شمال وشرق فرنسا ، مثل (الألزاس) ، تتمتع بالأمن النسبى للتجارة البرية . ومع ذلك ، وحتى اذا كانت تلك المناطق ، ومن بها من سكان مثل صانعى الخمور وغازلى القطن ، قد استفادت من بيئتها المحمية ، فان الأثر العام على الاقتصاد الفرنسى كان أقل ارضاء بكثير . ولما كان قطاعها الأطلنطى « غير تصنيعى » ، وكانت معزولة عن الكثير من مناطق العالم الخارجى ، فقد تحولت فرنسا إلى الداخل : إلى مزارعها وتجارة المدن الصغيرة بها والى صناعاتها المحلية غير المنافسة وصغيرة النطاق نسبياً .

وفى ضوء هذه النزعة الاقتصادية المحافظة ــ التى كانت فى بعض الحالات دليلاً واضحاً على التعثر ــ تبدو قدرة فرنسا على تمويل حرب قوى كبرى استمرت عقوداً ، أمراً مدهشاً بدرجة أكبر . وفى حين تقدم التعبئة الشعبية فى أوائل وحتى منتصف تسعينيات القرن الثامن عشر سبباً جاهزاً ، نجد أنها لا يمكن أن تفسر بشكل صحيح الحقبة النابليونية ، عندما كان الأمر يتطلب الانفاق على جيش يزيد على ٥٠٠ ألف رجل (ويحتاج إلى ١٥٠ ألفاً من المجندين الجدد كل عام) لفترة خدمة طويلة . وقد ارتفعت النفقات العسكرية التى بلغت بالفعل ٤٦٢ مليون فرنك على الأقل عام ١٨٠٧ إلى ٨١٧ مليون فى عام ١٨١٣ . وليس من المثير للدهشة أن العائدات العادية لم يكن بوسعها تغطية مثل هذه "نفقات على الاطلاق . وكانت الضرائب المباشرة مكروهة فى الداخل ولذلك لم يكن بالامكان زيادتها بدرجة كبيرة وهو ما يفسر أساساً عودة نابليون إلى فرض رسوم على التبغ والملح وإلى الضرائب غير المباشرة الأخرى التى كان يفرضها « النظام القديم » ، غير أنه لا هذه ولا رسوم البريد المختلفة ورسوم الجمارك كان يمكنها الحيلولة دون حدوث عجز سنوى بمئات ملايين الفرنكات . ولا شك فى أن انشاء بنك فرنسا ، بالاضافة لمجموعة متنوعة من المؤسسات والأجهزة المالية الأخرى ، سمح للدولة بأن تمارس سياسة خادعة تعتمد على العملة

الورقية ، وبذلك حافظت على استمرار ائتمانها ـ على الرغم من معادلة الامبراطورية لعملية جمع القروض . وحتى ذلك لم يكن كافياً . ولم يكن بالامكان سد الفجوة إلا بأساليب أخرى .

وفى الحقيقة ، كانت النزعة الامبريالية النابليونية يتم دفع ثمنها ، إلى درجة كبيرة وان لم يكن بالامكان حسابها ، عن طريق السلب . وقد بدأت هذه العملية فى الداخل بمصادرة وبيع ممتلكات من تم اعلانهم « أعداء للثورة » . وعندما ذهبت الحملات العسكرية للدفاع عن تلك الثورة بالجيوش الفرنسية إلى داخل الأراضى المجاورة بدا من المعقول تماماً ان الأجنبى يجب أن يدفع تكلفة ذلك . فالحرب ، بصريح العبارة ، تدعم الحرب . وعن طريق مصادرة ممتلكات التاج والممتلكات الاقطاعية فى البلدان المنهزمة ، وعن طريق الغنائم المأخوذة مباشرة من جيوش العدو وحامياته ومتاحفه وكنوزه ، وبفرض تعويضات نقدية أو عينية عن الحرب ، وبتقسيم الفيالق الفرنسية على الدول التابعة ومطالبة هذه الأخيرة بتوفير فرق خاصة بها ، تمكن نابليون ليس فقط من تغطية نفقاته العسكرية الضخمة ، ولكن أيضاً من تحقيق مكاسب كبيرة لفرنسا ـ ولنفسه . وكانت المبالغ التى حصل عليها مديرو هذا « المجال غير العادى » فى فترة ذروة مجد فرنسا ، كبيرة للغاية ، وفاقت من عدة وجوه سلب ألمانيا النازية للدول التابعة والخصوم المهزومين أثناء الحرب العالمية الثانية . فقد اضطرت بروسيا مثلاً إلى أن تدفع غرامة قدرها ٣١١ مليون فرنك بعد (چينا) ، وهو ما كان يعادل نصف العائد المعتاد للحكومة الفرنسية . ولدى كل هزيمة ، كان يتم اجبار امبراطورية الهابسبيرج على التنازل عن بعض الأراضى وعلى دفع مبلغ كبير كتعويض . وفى ايطاليا فيما بين ١٨٠٥ و١٨١٢ كان يذهب حوالى نصف ما تتم جبايته من ضرائب إلى الفرنسيين . وكان لكل ذلك فائدة مزدوجة تمثل فى الابقاء على الكثير من أفراد الجيش الفرنسى الضخم « خارج » الوطن ، وحماية دافع الضرائب الفرنسى من تحمل التكاليف الكاملة للحرب . وقد بدا هذا النظام غير معرض للخطر ، شريطة ان يظل الجيش ناجحاً فى ظل قائده البارع . ولذلك ، ليس من المثير للدهشة ان نسمع الامبراطور* يؤكد مرارا :

« ان سلطتى تعتمد على مجدى ، ومجدى يعتمد على الانتصارات التى حققتها . وان سلطتى ستذوى اذا لم أقم بتغذيتها بأمجاد جديدة وانتصارات جديدة ، ان الفتوحات هى التى صنعتنى ، والفتوحات وحدها هى التى تمكننى من الاحتفاظ بمركزى » .

فكيف ، اذن ، أمكن اسقاط نابليون ؟ انه لم يكن بوسع بريطانيا وحدها ، وهى تعانى من نقص القوة العاملة العسكرية ، ان تفعل ذلك ، كما أن أى هجوم على فرنسا من جانب أى خصم قارى منفرد كان محكوماً عليه دائماً بالفشل . وقد أثبت دخول بروسيا الحرب فى توقيت سيىء فى ١٨٠٦ هذه النقطة ، رغم أن ذلك لم يمنع النمساويين المحبطين من تجديد الاشتباكات مع فرنسا مرة أخرى فى أوائل ١٨٠٩ ، ومع ذلك حاربت النمسا بروح عالية فى معارك (ايكمول) و(أسبيرن) ، لكن خسارتها الجديدة فى (واجرام) أجبرتها من جديد ، فى نفس الوقت على السعى فى طلب السلام وعلى التخلى عن المزيد من الأراضى لفرنسا وحلفائها . وعلاوة على ذلك ، تبعت نجاحات فرنسا ضد النمسا ، غزو نابليون لأسبانيا لسحق الثورة هناك . وهكذا بدا أنه

---

* المقصود نابليون . المترجم

حيثما ظهرت أية معارضة للامبراطور ، كان يتم التعامل معها بسرعة . وبينما أظهر البريطانيون فى البحر قسوة مماثلة تجاه الأعداء ــ سواء الفعليون أو المحتملون ، مثلما حدث فى هجومهم على كوبنهاجن (أغسطس ١٨٠٧) ــ كان (الفرنسيون) لا يزالون يميلون إلى تبديد الموارد العسكرية فى غارات صغيرة النطاق قبالة جنوب ايطاليا ، وفى هجوم غير بارع على (بيونيس ايريس) ، وفى عملية (وولشيرين) المدمرة فى صيف ١٨٠٩ .

غير أنه فى نفس الوقت الذى بدا فيه نظام نابليون غير قابل للانكسار ، بدأت التصدعات الهامة الأولى فى الصرح الامبراطورى ، فى الظهور . فعلى الرغم من النجاحات العسكرية المتعاقبة ، كانت الخسائر الفرنسية فى هذه المعارك كبيرة ــ فقد تم فقد ١٥ ألف رجل فى (ايلاو) ، و١٢ ألفاً فى (فرايدلاند) ، و٢٣ ألفاً قتلوا أو استسلموا فى (بيلين) ، و٤٤ ألفاً فى (أسبيرن) ، و٣٠ ألفاً آخرين فى (واجرام) . وبدأت تبرز ندرة الجنود ذوى الخبرة ، على الأقل خارج نطاق فيالق الحرس الخاصة ، وعلى سبيل المثال ، من بين ١٤٨ ألف رجل فى جيش ألمانيا (باستثناء الحرس) فى عام ١٨٠٩ ، كان يوجد ٤٧ ألفاً من المجندين دون سن التجنيد . وعلى الرغم من أن جيش نابليون ــ مثل جيش هتلر ــ كان يضم الكثيرين من أبناء المناطق المفتوحة والدول التابعة ، كان رصيد القوة البشرية الفرنسية العاملة يتآكل بشكل واضح ، بينما كان القيصر الذى لا يمكن التنبؤ بتصرفاته لا يزال يمتلك احتياطيات هائلة ، وحتى بعد معركة (واجرام) ، كان النمساويون ، العنيدون والمستاءون يملكون جيشاً كبيراً « فى طور التكوين » . وكان لكل ذلك مغزاه فى المستقبل القريب .

وبالاضافة إلى ذلك ، لم « يحسم » تحرك نابليون إلى داخل أسبانيا فى أواخر ١٨٠٨ تلك الحملة ، كما كان يتطلع بشغف . لأنه بتشتيته للجيوش الأسبانية ، شجع ، بشكل غير مقصود ، السكان المحليين على اللجوء إلى حرب العصابات ، وهو ما كان يصعب تماماً قمعه ، كما انه ضاعف من مشكلات الامداد بالنسبة للقوات الفرنسية . وكان الجيش الفرنسى ، الذى حرمه السكان المحليون من المواد الغذائية ، يعتمد بدرجة كبيرة على خطوط امداده المشكوك فيها . ويضاف إلى ذلك ، أن نابليون بجعله أسبانيا ميدان قتال ، وكذلك البرتغال ، اختار (نابليون) بغير قصد واحدة من المناطق القليلة التى كان البريطانيون الحذرون مستعدين لأن يلزموا أنفسهم فيها بالقيام بعمل ما ، بشكل مبدئى فى البداية ولكن بثقة متزايدة بعد ذلك ، وهم يرون (ويلنجتون) وقد استغل مشاعر التعاطف المحلية ، وجغرافية شبه الجزيرة ، والسيطرة على البحر ، وأخيراً وليس آخراً ، فرقة المحترفة بشكل متزايد ، استغل (ويلنجتون) ذلك كله من أجل احتواء واضعاف الاندفاع الفرنسى . وكانت الخسائر التى قدرت بـ ٢٥ ألفاً والتى عانى منها جيش (ماسينا) فى حملته العقيمة ضد لشبونة فى ١٠ ــ ١٨١١ م ، بمثابة اشارة مبكرة إلى أن « القرحة الأسبانية » لم يكن بالامكان علاجها ، حتى عندما تم ارسال حوالى ٣٠٠ ألف جندى إلى جنوب (البرانس) .

وإلى جانب اضعاف فرنسا ، خفض النشاط الاسبانى فى نفس الوقت الضغط عن بريطانيا ، استراتيجياً وكذلك تجارياً ، ومع ذلك ، وخلال معظم الحروب الانجلو ــ فرنسية السابقة ، كانت أسبانيا تحارب إلى جانب فرنسا ــ وهو ما لم يكن يشكل فقط تهديداً برياً بجبل طارق وتهديداً بحرياً (فى شكل أساطيل فرنسية ــ أسبانية مشتركة) للسيادة البحرية البريطانية ، ولكنه كان يؤثر أيضاً

على أسواق التصدير فى شبه الجزيرة ، وأمريكا اللاتينية ، والبحر المتوسط بشكل عام . وكان معنى وجود أسبانيا صديقة وليست معادية ، وضع نهاية لكل تلك الضغوط . وكان الضرر الذى ألحقه النظام القارى بالتجارة البريطانية قد خف كثيراً الآن ، مع عودة منتجات (لانكشاير) و(ميدلاندز) إلى الأسواق القديمة ، وبحلول عام ١٨١٠ ، ارتفعت الصادرات البريطانية الاجمالية إلى رقم قياسى هو ٤٨ مليون جنيه استرلينى (بعد أن كانت ٣٧ مليوناً فى ١٨٠٨) . وهذا الوضع كان مؤقتاً فقط ، وكانت تطغى عليه بشكل متزايد عملية اغلاق البلطيق والنزاع الانجلو ـ أمريكى على عمليات المصادرة والحصار ، ورغم هذا كان كافياً . فقد أبقى على الخصم الكبير غير القارى لنابليون ، فى نفس الوقت الذى كانت القارة نفسها تشتعل بالثورة .

والواقع أن النظام النابليونى فى أوروبا كان يقوم على التناقض . فأياً كانت مزايا أو عيوب الثورة فى داخل فرنسا ذاتها ، فان بلداً يرفع شعار الحرية والاخاء والمساواة ، كان حينذاك ، وبتوجيه من امبراطوره ، يغزو سكاناً غير فرنسيين ، ويفرض عليهم جيوشه ، ويصادر بضائعهم ، ويعرقل تجارتهم ، ويجمع منهم تعويضات وضرائب ضخمة ، ويجند شبابهم . وقد كان هناك شعور بالاستياء أيضاً من القيود التى فرضت بشكل متزايد فى ظل النظام القارى ، حيث كان الضرر لا يصيب (نانت) و(بوردو) فحسب ، بل كذلك (امستردام) و(هامبورج) و(تريستا) نتيجة الحرب الاقتصادية التى كان يشنها نابليون ضد بريطانيا . وكانت قلة فقط هى التى تنهض لحمل السلاح ، مثلما فعل الأسبان ، أو تقرر الانسحاب من النظام القارى المتهدم ، مثلما فعل الروس فى ديسمبر ١٨١٠ . وعلى أية حال ، وبمجرد أن تحطم جيش نابليون العظيم فى حملات موسكو ، وكان جيش أسبانيا يتقهقر إلى البرانس ، لاحت الفرصة أخيراً للتخلص من الهيمنة الفرنسية . وكان ما يحتاجه البروسيون ، والروس ، والسويديون ، والنمساويون وغيرهم هو مدد جاهز من البنادق والأحذية والملابس ـ ناهيك عن المال ـ وهو ما كان البريطانيون يزودون حلفاءهم البرتغاليين والأسبان به بالفعل . وهكذا تفاعل أخيراً أمن الجزر البريطانية ورخاؤها النسبى من جهة ، أخرى والطبيعة الجشعة والمبالغة فى التوسع كان جانب الحكم الفرنسى من جهة أخرى ، ليبدأ سقوط امبراطورية نابليون .

ان مثل هذا التحليل الشامل للعوامل الاقتصادية و(الجيو ـ سياسية) يميل بالضرورة إلى التقليل من شأن الجوانب الأكثر صلة بالشخصية فى هذه القصة ، مثل عدم مبالاة نابليون الزائدة وخداعه للنفس . وكذلك قد يقلل من التركيز على الطبيعة غير المؤكدة للميزان العسكرى حتى السنة النهائية فى الحرب تقريباً ـ لأن الفرنسيين حتى فى ذلك الوقت كانوا يمتلكون الموارد لبناء قوة بحرية ضخمة ، إذا كانوا قد أصروا على السير فى هذا السبيل . وكان على الاقتصاد التصديرى البريطانى أن يخوض أقسى اختبار له فى ١٨١٢ ، وحتى وقوع معركة ليبزج (اكتوبر ١٨١٣) ، كانت هناك احتمالات قوية بأن نابليون سيتمكن من سحق أحد أعدائه الشرقيين وبذلك يفكك الائتلاف المعادى له .

وعلى الرغم من ذلك ، كان « التوسع المبالغ فيه » من جانب فرنسا ، والذى كان يعكس غرور نابليون الشخصى ، كان فى ذلك الوقت فى ذروته ، وكانت أية انتكاسة كبرى ستؤثر على أجزاء أخرى فى النظام ـ لأن هذه الأجزاء ببساطة كان سيتعين سحب الجنود منها من أجل إصلاح

الجبهة المنكسرة . وبحلول عام ١٨١١م ، كان يوجد حوالى ٣٥٣ ألف جندى فى أسبانيا ، غير أنهم ، كما ذكر (ويلنجتون) ، لم تكن لهم أية سلطة خارج حدود المنطقة التى يتمركزون فيها ، وكان الدفاع عن خطوط مواصلات هؤلاء يستهلك معظم جهودهم ، ويتركهم مكشوفين أمام الهجوم الانجلو_ برتغالى _ أسبانى . وعندما قرر نابليون ، فى السنة التالية ، أن ينتقص من استقلال روسيا ، لم يكن بالامكان سحب أكثر من ٢٧ ألف رجل من أسبانيا لينضموا إلى الزحف على موسكو . ومن بين أكثر من ٦٠٠ ألف رجل فى الجيش الكبير ، لم يكن يوجد سوى ٢٧٠ ألف فرنسى ، وهو عدد يماثل ذلك الذى ترك فى شبه الجزيرة . ويضاف إلى ذلك ، أنه لما كان « الأهالى » الفرنسيون يضمون حينذاك بلچيكيين وهولنديين وإيطاليين عديدين فى الأراضى التى تم ضمها ، فإن الجنود القادمين من داخل حدود فرنسا ما قبل عام ١٧٨٩ ، كانوا يشكلون أقلية واضحة خلال الحملة الروسية . وربما لم يكن لذلك تأثير فى المراحل الأولى الناجحة للحملة ، غير أنه صار هاماً أثناء الانسحاب ، حيث كان الرجال يتلهفون على الهرب من الطقس القاسى ومن (القوزاق) الذين يقومون بالسلب والنهب ، للعودة إلى أوطانهم .

وقد كانت خسائر الجيش الكبير فى الحملة الروسية هائلة : ربما تقدر بـ ٢٧٠ ألف قتيل و ٢٠٠ ألف أسير ، وفقد حوالى ١٠٠٠ مدفع و ٢٠٠ ألف حصان . وقد أضعفت الجبهة الشرقية ، أكثر من أى عامل آخر ، معنويات الجيش الفرنسى ، غير أنه من المهم أن نفهم كيف تفاعلت حملات أوروبا الشرقية وحملات شبه الجزيرة (الأسبانية) من عام ١٨١٣م فصاعداً لتسفر عن السقوط النهائى : ذلك أنه بحلول ذلك الوقت كانت لدى الجيش الروسى طاقة قليلة ، (وضعف حماس العديد من جنرالاته) لتعقب الفرنسيين عبر ألمانيا ، وكان البريطانيون مشغولين بعض الشىء بحربهم الأمريكية ، وكان نابليون قد جمع قوة جديدة من ١٤٥ ألف رجل فى أوائل صيف ١٨١٣ ، وهو ما مكنه من الصمود فى (سكسونيا) والتفاوض على هدنة مسلحة . وعلى الرغم من أن بروسيا تحولت بتعقل إلى الجانب الروسى وكان (ميترنيخ) يهدد بالتدخل بجيش نمساوى قوامه ربع مليون رجل ، كانت القوى الشرقية لا تزال منقسمة وفى حالة تشكك . وهكذا ، كانت الأنباء الخاصة بأن جنود (ويلنجتون) قد سحقوا جيش (جوزيف بونابرت) فى (ڤيتوريا) فى يونيو ١٨١٣ وأنهم كانوا يعيدونه القهقرى إلى (البرانس) ذات أهمية فى تشجيع النمساويين على اعلان الحرب ، والانضمام إلى القوات الروسية ، والسويدية ، والبروسية من أجل طرد الفرنسيين من ألمانيا . وقد تم خوض معركة (ليبزيج) التالية لذلك ، فى أكتوبر على نطاق غير معروف للجيش البريطانى _ فقد تم التغلب على ١٩٥ ألف جندى فرنسى فى أربعة أيام من القتال على يد ٣٦٥ ألفاً من جنود الحلفاء ، غير أن الأخيرين كانوا يعتمدون اقتصادياً على دعم بريطانى كبير ، وكذلك تم تزويدهم بـ ١٢٥ ألف بندقية مشاة ، و٢١٨ قطعة مدفعية ، ومعدات أخرى كثيرة من بريطانيا .

وقد شجعت الهزيمة الفرنسية فى (ليبزيج) بدورها ، (ويلنجتون) الذى كان حينذاك فى شمال (البرانس) على التقدم إلى (بايون) و(تولوز) . ومع تدفق جيوش بروسيا والنمسا عبر (الراين) وغزو (القوزاق) لهولندا ، قام نابليون بعملية دفاع (تكتيكى) بارع عن شمال شرق فرنسا فى أوائل ١٨١٤م ، غير أن جيشه كان منهك القوى ويضم الكثير من المجندين عديمى

الخبرة . وعلاوة على ذلك ، كان الشعب الفرنسى ، وقد انتقل القتال آنذاك إلى أرضه ، أقل حماساً بكثير (كما تنبأ ويلنجتون) . أما الحكومات المتحالفة ، فقد واصلت ضغطها حتى النهاية بعد أن تشجعت بتحريض بريطانيا لها على تقليص فرنسا إلى حجمها السابق وبالتعهد بتقديم دعم بريطانى اضافى قدره ٥ ملايين جنيه استرلينى فى معاهدة (تشومونت) فى ٩ مارس . وبحلول ٣٠ مارس ١٨١٤م ، كان (مارشالات) نابليون أنفسهم قد ضاقوا ذرعاً ، وفى غضون أسبوع آخر كان الامبراطور قد تنازل عن العرش .

وقد كانت الحرب الانجلو- أمريكية فى ١٨١٤/١٢م بالمقارنة بهذه الأحداث الملحمية - استعراضاً (استراتيجياً) ثانوياً . فمن الناحية الاقتصادية ، ربما كانت ستصبح أكثر خطورة على المصالح البريطانية لو أنها لم تتزامن مع انهيار النظام القارى ، ولو لم تظل ولايات (نيو انجلاند) ، المعتمدة إلى حد كبير على التجارة الانجلو- أمريكية - غير متحمسة (وغالباً محايدة) فى الصراع . وسرعان ما تبددت « الحملة على كندا » التى أعلنتها القوات الأمريكية ، وأظهر كل جانب سواء فى البر أم فى البحر - على الرغم من الغارات على يورك (تورونتو) وواشنطن ، وبعض الأعمال المؤثرة التى كانت تقوم بها فرقاطة واحدة - أنه كان يستطيع أن يؤذى خصمه ، لكنه لا يستطيع أن يهزمه . وأظهر ذلك للبريطانيين على وجه الخصوص ، أهمية التجارة الأمريكية ، وكشف صعوبات الحفاظ على مؤسسات عسكرية وبحرية كبيرة فيما وراء البحار ، فى نفس الوقت الذى كانت القوات المسلحة مطلوبة فيه بالحاح فى المسرح الأوروبى . وكما كان الحال فى الهند ، كانت التجارة والممتلكات فيما وراء الأطلنطى عنصر تعزيز لمركز بريطانيا كقوة ، وعنصر الهاء استراتيجى فى آن واحد .

أما حملة نابليون الأخيرة فى مارس وحتى يونيو ١٨١٥ ، فبينما كان من المؤكد أنها لم تكن حدثاً ثانوياً ، فانها كانت ذات صلة استراتيجية بالحرب الكبرى فى أوروبا . فقد أوقفت عودة نابليون المفاجئة من المنفى إلى فرنسا خلافات المنتصرين على مستقبل بولندا وسكسونيا وغيرهما من الأراضى ، غير أنها لم تهز التحالف . وحتى إذا لم تكن القوة الفرنسية التى تم تجميعها على عجل قد هزمت بواسطة (ولينجتون) و(بلوتشر) فى (ووترلو) ، فانه يصعب فهم كيف كانت ستقاوم الجيوش الأخرى التى كانت توجه نحو بلجيكا ، والأكثر صعوبة فهم كيف كانت فرنسا ستصمد اقتصادياً فى حرب طويلة فيما بعد . ورغم ذلك ، كان قرار نابليون الأخير هاماً من الناحية السياسية . فقد عزز مركز بريطانيا فى أوروبا ، وأكد المقولة الخاصة بأن الأمر يحتاج إلى احاطة فرنسا بمجموعة من « الدول الحاجزة » القوية فى المستقبل . كما أظهر ذلك ، الانتعاش العسكرى لبروسيا بعد معركة (جينا) ، وهكذا عدل بشكل جزئى الموازين فى أوروبا الشرقية . كما أجبر جميع القوى فى فيينا على دفن خلافاتها الباقية من أجل تحقيق سلام يراعى مبادىء ميزان القوى . وبعد عقدين من الحرب ، التى كادت أن تكون مستمرة بلا توقف ، وأكثر من قرن من توترات وصراع القوى الكبرى ، كان النظام الدولى الأوروبى يشكل أخيراً وفق خطوط تكفل تحقيق توازن تقريبى .

ولم تؤد تسوية فيينا النهائية فى ١٨١٥م إلى تقسيم فرنسا ، كما اقترح البروسيون ذات مرة . غير أنها أحاطت ممتلكات لويس الثامن عشر بوحدات اقليمية كبيرة - هى مملكة هولندا فى

الشمال ، ومملكة موسعة لسردينيا (بيد مونت) فى الجنوب الشرقى ، وبروسيا فى أرض الراين ، بينما ضمنت القوى المختلفة الوحدة الاقليمية لأسبانيا ، التى أعيدت إلى البوربون . وعلى مسافة أبعد إلى الشرق ، طبقت كذلك فكرة ميزان القوة ، بعد خلافات حامية بين المنتظرين . فنتيجة للاعتراضات النمساوية ، لم يسمح لبروسيا بالتهام سكسونيا وقبلت بدلاً من ذلك تعويضاً فى (بوسن) وأرض الراين ، مثلما تم تعويض النمسا فى ايطاليا وفى أجزاء من جنوب شرقى ألمانيا لكونها لم تحتفظ إلا باقليم (جاليشن) فى بولندا . وحتى روسيا ، التى اضطرت فى النهاية إلى التخلى عن مطالبتها بنصيب الأسد فى الأراضى البولندية ، اهتزت بدرجة كبيرة فى بداية ١٨١٥م بسبب خطر تشكيل تحالف أنجلو ـ فرنسى ـ نمساوى لمقاومة أى املاء للارادة بشأن مستقبل سكسونيا ، وسرعان ما تراجعت عن الدخول فى مواجهة . ويبدا أن أية دولة لن يسمح لها بفرض رغباتها على بقية أوروبا بالطريقة التى فعلها نابليون . ولم تتلاش أنانية الدول القيادية بأية حال نتيجة أحداث الفترة من ١٧٩٣م إلى ١٨١٥م ، غير أن المبدأين المتلازمين الخاصين بـ « الاحتواء والتعويض المتبادل » كان معناهما أن التفكير المنفرد فى الهيمنة على أوروبا أصبح الآن أمراً غير محتمل ، وأنه حتى التغييرات الاقليمية صغيرة النطاق سوف تتطلب موافقة غالبية أعضاء الفريق .

ومن المهم بالنسبة لكل حديث عن « حكومة الخمسة » الأوروبية ان نتذكر ان القوى الخمس الكبرى لم تكن علاقاتها مع بعضها على نفس الشكل الذى كانت عليه فى ١٧٥٠م أو حتى فى ١٧٨٩م . وعلى الرغم من نمو روسيا ، يكون من الانصاف القول بأن توازناً تقريبياً للقوة كان موجوداً فى الواقع بعد سقوط نابليون . ومن ناحية أخرى ، لم يكن هناك ما يماثل ذلك فى البحر ، حيث كان البريطانيون يتمتعون بما يشبه الاحتكار للقوة البحرية ، وهو ما تعزز فى نفس الوقت وتدعم بالتفوق الاقتصادى الذى حققوه على جميع منافسيهم . وفى بعض الحالات ، مثل الهند ، كان ذلك نتيجة للنزعة التوسعية العسكرية المستمرة ونتيجة لعمليات النهب ، إلى درجة ان الحرب والسعى إلى الربح تفاعلا لتحويل شبه القارة إلى تابع بريطانى محض بحلول نهاية القرن الثامن عشر . وبشكل مماثل ، كان الاستيلاء على (سانتو دومينجو) ـ التى كانت تعتمد عليها ثلاثة أرباع تجارة فرنسا مع المستعمرات قبل الثورة ـ بمثابة سوق رائجة للبضائع البريطانية فى أواخر تسعينيات القرن الثامن عشر ، وكانت مصدراً هاماً للسلع البريطانية المعاد تصديرها . وبالاضافة إلى ذلك ، لم تكن هذه الأسواق فيما وراء البحار فى أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية وأمريكا اللاتينية ، والهند والشرق تنمو بمعدل أسرع من نمو أسواق أوروبا فقط ، ولكن مثل هذه التجارة المنقولة لمسافات طويلة كانت أيضاً أكثر ربحاً فى العادة ، وتشكل حافزاً أكبر على الشحن ، وتبادل السلع ، والتأمين البحرى ، وتخليص (الكمبيالات) ، وأنشطة الصرافة ، وهو ما عزز مركز لندن بصفتها المركز المالى الجديد للعالم . وعلى الرغم من الكتابات الحديثة التى تشكك فى معدل نمو الاقتصاد البريطانى فى القرن الثامن عشر ودور التجارة الخارجية فى هذا النمو ، تبقى حقيقة أن التوسع فيما وراء البحار أعطى بريطانيا حرية ، لا تنازع ، للوصول إلى ثروة جديدة ضخمة لم يحظ بها منافسوها ، ولما كان البريطانيون يسيطرون على معظم مستعمرات أوروبا بحلول عام ١٨١٥م ويسيطرون على الطرق البحرية وتجارة اعادة التصدير المربحة ، وكانوا متقدمين تماماً على المجتمعات الأخرى فى عملية التصنيع ، فانهم أصبحوا حينذاك أغنى أمة وفق معدلات نصيب الفرد الواحد . وخلال نصف القرن التالى ـ كما سنرى فى الفصل القادم ـ أصبحوا أكثر ثراء مع

تحول بريطانيا إلى « الاقتصاد ذو الهيمنة المطلقة » فى الهيكل التجارى للعالم . وكان مبدأ التوازن الذى تمسك به (بيت) و(كاسلريغ) بشدة ينطبق على الترتيبات الاقليمية فى أوروبا وليس على مناطق النفوذ التجارية أو فى المستعمرات .

وكان يمكن لشىء قليل من ذلك أن يثير دهشة المراقبين الأذكياء فى أوائل القرن التاسع عشر . ويبدو أن نابليون ، على الرغم من تصوراته الخاصة عن العظمة ، قد تسلطت بريطانيا على فكره فى عدة أوقات ــ بمناعتها ، وبهيمنتها البحرية ، وبمصارفها ونظامها الائتمانى ــ وكان يتمنى لو تسوى بها الأرض . ولا شك ان مشاعر الحسد والكراهية هذه كانت موجودة ، ولو بدرجة أقل ، بين الأسبان ، والهولنديين ، وغيرهم ممن كانوا يرون البريطانيين وهم يحتكرون العالم الخارجى . وربما يكون الجنرال الروسى (كوتوسوف) ، وقد تمنى أن يوقف تقدم جيشه غرباً فى عام ١٨١٢ بمجرد أن تم طرد الجيش الكبير من أرض الوطن (روسيا) ، قد عبر عن أكثر من مجرد نفسه عندما شكك فى حكمه تحطيم نابليون كلية ، طالما أن « وراثته » لن تؤول إلى روسيا أو إلى أية قوة قارية أخرى ، ولكن إلى القوة التى تتحكم فى البحر بالفعل ، والتى لن تكون هيمنتها أمراً يمكن احتماله » . غير أنه فى نهاية الأمر ، لم يكن هناك بد من تحقق هذه النتيجة : فغرور نابليون ورفضه للحل التوفيقى لم يكفل سقوطه فحسب ، بل حقق أيضاً انتصاراً باهراً لأكبر خصومه . وكما استخلص (جنيسيناو) ، وهو جنرال آخر يدرك كنه الأبعاد الأعمق ، بشىء من التهكم :

« ان بريطانيا العظمى ليست مدينة لأحد بأعظم مما هى مدينة لهذا المتوحش (نابليون) . ذلك أنه من خلال الأحداث التى تسبب فيها ، زادت عظمة ، ورخاء ، وثروة بريطانيا كثيراً .

انها سيدة البحر وليس لها منافس واحد تخشاه الآن لا فى هذه السيادة ولا فى التجارة العالمية » .

الاستراتيجية والاقتصاد
فى عصر الصناعة

التصنيع والتوازنات العالمية المتغيرة
١٨١٥ ـ ١٨٨٥

اتسم النظام الدولى الذى ظهر فى فترة نصف القرن وما يزيد ، والتى تلت سقوط نابليون بمجموعة غير عادية من الخصائص ، بعضها كان مجرد خصائص مؤقتة ، فى حين أصبحت الأخرى سمات دائمة للعصر الحديث .

وكانت أولى هذه الخصائص ، النمو المطرد ، ثم التغير المذهل (بعد عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر) للاقتصاد العالمى المتكامل ، الذى جذب مناطق أكثر من ذى قبل داخل إطار شبكة تجارية ومالية تمتد عبر المحيطات وعبر القارات وتتركز فى أوروبا الغربية ، وعلى وجه الخصوص فى بريطانيا العظمى . وقد صاحبت هذه العقود الزمنية من السيطرة الاقتصادية البريطانية تحسينات واسعة النطاق فى وسائل النقل والمواصلات ، وذلك من خلال التحول السريع وبصورة متزايدة للتكنولوجيا الصناعية من منطقة إلى أخرى ، ومن خلال الزيادة الهائلة فى المنتجات الصناعية ، التى شجعت بدورها على استخدام مساحات جديدة من الأراضى الزراعية ، وكذلك مصادر جديدة للمواد الخام .

ولا ريب فى أن انحسار القيود الجمركية وغيرها من الوسائل التجارية ، إلى جانب انتشار أفكار جديدة حول التجارة الحرة والتنسيق الدولى ، على نطاق واسع ، قد بشرت بظهور نظام دولى جديد ، يختلف تماماً عن عالم القرن الثامن عشر الذى اتسم بالصراع المتكرر بين القوى الكبرى . ولا شك أن الاضطرابات وأحداث الشغب والتمرد ، وتكاليف الصراع الذى استمر فى الفترة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥ ـ والمعروف بالنسبة للقرن التاسع عشر باسم « الحرب العظمى » ـ قد جعل كلا من المحافظين والليبراليين على السواء يسعون بقدر ما فى استطاعتهم إلى تفضيل خيار السلام والاستقرار ، الذى تدعمه وسائل متنوعة ، بشكل كبير ، مثل اتفاق أوروبا أو معاهدات التجارة الحرة . وبطبيعة الحال شجعت هذه الظروف على قيام الاستثمار التجارى والصناعى بعيد المدى ، وبالتالى فقد شجعت أيضاً على نمو الاقتصاد العالمى.

ثانياً : أما الخاصية الثانية الجديدة فهى ان عدم قيام حروب طويلة تدخل فيها الدول الكبرى ، لم يكن يعنى أن جميع أوجه الصراع فيما بين الدول قد وصلت إلى نهايتها . وأياً كان الوضع ، فان حروب الغزوات الأوروبية وحروب أمريكا الشمالية ضد الشعوب الأقل تطوراً قد ازدادت شدة ، وكانت فى نواح كثيرة بمثابة الحالة العسكرية المصاحبة للتغلغل الاقتصادى فى عالم

ما وراء البحار ، وكذلك للانخفاض السريع فى نصيبه من القدرة الانتاجية الصناعية . وبالاضافة إلى ما تقدم ، كانت هناك ولا تزال صراعات اقليمية وفردية فيما بين الدول الأوروبية ، وبخاصة حول قضايا الجنسية والحدود الاقليمية ، ولكن كما سنرى فان الصراعات العلنية مثل الحرب الفرنسية ــ النمساوية عام ١٨٥٩ أو حروب الوحدة الألمانية التى نشبت خلال عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ، كانت محدودة من حيث الوقت الذى استغرقته ومن ناحية المساحة التى دارت فيها . وحتى حرب القرم ، فان من الصعب أن نطلق عليها اسم صراع رئيسى . وقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية هى الحالة الاستثنائية لهذه القاعدة ، ومن ثم فانها تحتاج إلى أن نتفحصها على هذا الأساس .

ثالثاً : نأتى إلى الخاصية الثالثة الجديدة وهى :

ان التكنولوچيا المستمدة من الثورة الصناعية بدأت تترك أثرها على شئون الحرب العسكرية والبحرية . بيد أن التغييرات كانت أبطأ بكثير مما كان يتم تصويره فى بعض الأحيان ، ولم يحدث إلا فى النصف الثانى من القرن أن أصبحت السكك الحديدية وخطوط البرق ، والبنادق سريعة الطلقات وقوة دفع البخار ، والسفن الحربية المدرعة فى الحقيقة مؤشرات حاسمة على القوة العسكرية . وعلى الرغم من أن التكنولوچيا الجديدة قد زادت من تطور قوة نيران الأسلحة والقدرة على الحركة التى استثمرتها الدول الكبرى وتفوقت بها فى عالم ما وراء البحار ، إلا أن الأمر كان يحتاج إلى مرور عدة عقود قبل أن يطور القادة العسكريون والبحريون أفكارهم حول ادارة حرب أوروبية . ومع ذلك ، فان القوى المشتركة لكل من التغير التكنولوچى والتطور الصناعى كان لهما تأثيرهما بشكل مستمر ، على حروب البر والحروب فى البحر ، كما أنهما كان يؤثران على القدرات النسبية للدول الكبرى .

ورغم أنه من الصعب التعميم ، إلا أن التغيرات التى جرت فى توازنات الدول الكبرى والتى أحدثها النمط المتفاوت للتغير الصناعى والتكنولوچى ربما تكون قد أثرت على نتائج الحروب التى دارت رحاها فى أواسط القرن التاسع عشر أكثر من تأثير المال والتسهيلات الائتمانية . وكان ذلك يرجع ــ جزئياً ــ إلى أن التوسع الشامل لنظام البنوك الأهلية والدولية فى القرن التاسع عشر وكذلك نمو البيروقراطيات الحكومية (مثل الخزانة والمفتشين ، ومحصلى الضرائب) جعلا من الأسهل لمعظم الأنظمة الحكومية جمع الأموال من أسواق المال ، إلا اذا كانت معدلات الاعتمادات الائتمانية منخفضة بشكل مخيف أو كانت هناك أزمة مؤقتة فى السيولة فى النظام المصرفى الدولى . ولكن ذلك كان يرجع أساساً إلى حقيقة أن معظم الحروب التى حدثت كانت قصيرة نسبياً ، ولذلك كان التركيز على احراز نصر سريع فى الميدان باستخدام القوة العسكرية المتاحة ، بدلاً من اللجوء إلى التعبئة طويلة المدى للموارد القومية والبحث عن موارد وعائدات جديدة . فعلى سبيل المثال ، لم يكن بمقدور أية مبالغ من الاعتمادات المالية الجديدة المتوفرة أن تنقذ النمسا بعد هزائمها فى ميدان القتال عامى ١٨٥٩ ، ١٨٦٦ ، أو حتى فرنسا التى كانت على درجة هائلة من الثراء بعد أن تم سحق جيوشها فى حرب عام ١٨٧٠ .

حقيقة ان تفوق الثروات المالية قد ساعد الشمال على الانتصار فى حربه الأهلية ضد الجنوب ، وان بريطانيا وفرنسا كانتا أكثر قدرة على تحمل حرب القرم أكثر من روسيا التى كانت قد

أوشكت على الافلاس ولكن ذلك كان يعكس التفوق العام لاقتصاديات هاتين الدولتين أكثر مما يعكس المميزات الفردية التى كانتا تمتلكانها من اعتمادات مالية وتسهيلات ائتمانية .

ولهذا السبب ، فانه ليس هناك سوى القليل الذى يمكن ان نقوله حول دور تمويل الحرب فى القرن التاسع عشر أكثر مما قيل عن الفترة السابقة .

ومما لا شك فيه أن هذه المجموعة من العوامل المتمثلة فى نمو الاقتصاد الدولى ، واطلاق العنان للقوى الانتاجية عن طريق الثورة الصناعية ، والاستقرار النسبى لأوروبا ، وتحديث التكنولوجيا العسكرية والبحرية عبر العصور ، ونشوب حروب قصيرة المدى وعلى مستوى محلى فقط ، كانت تساند بطبيعة الحال بعض الدول الكبرى أكثر من غيرها . وفى الحقيقة فقد استفادت احدى هذه الدول ، وهى بريطانيا ، كثيراً من الاتجاهات الاقتصادية والجغرافية والسياسية العامة فى فترة ما بعد عام ١٨١٥ حتى أصبحت دولة ذات طابع مختلف عن بقية الدول الأخرى . ولقد تأثرت غالباً جميع الدول الأخرى ، وبشكل خطير للغاية ، فيما يختص بقوتها النسبية وعلى أية حال فلقد بدأ الانتشار الأوسع لعملية التصنيع بحلول عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ، يغير من ميزان القوى العالمية مرة أخرى .

وهناك سمة أخرى اضافية لهذه الفترة تجدر الاشارة اليها ، فمنذ بداية القرن التاسع عشر ، تساعد الاحصائيات التاريخية (وبخاصة المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية) على اكتفاء أثر التغيرات فى موازين القوة وقياس آليات هذا النظام على نحو أكثر دقة . وعلى أية حال فإن من المهم أن ندرك ، أن معظم البيانات هى بيانات تقريبية للغاية ، وخاصة تلك البيانات الخاصة بالدول التى تعوزها بيروقراطية ملائمة ، وأن بعضا من الحسابات (على سبيل المثال ، أنصبة القدرة الانتاجية الصناعية العالمية) هى مجرد تقديرات وضعها الاحصائيون بعد ذلك بسنوات عديدة . كما أن أهم لتحذيرات جميعاً ــ تتمثل فى أن الثروة الاقتصادية لم تتم ترجمتها على الفور أو دائماً إلى قوة عسكرية . وكل ما تستطيع أن تفعله الاحصاءات هى اعطاء مؤشرات تقريبية للامكانيات المادية للدولة ولوضعها بين الصفوف النسبية للدول القيادية .

ان « الثورة الصناعية » ، والتى يحاول معظم المؤرخين الاقتصاديين التركيز عليها ، رغم ما يواجهونه من عناء ، لم تحدث بين عشية وضحاها وبمقارنتها « بالثورات » السياسية التى حدثت فى أعوام ١٧٧٦ ، و١٧٨٩ ، ١٩١٧ ، كانت الثورة الصناعية عملية تدريجية تسير ببطء ، وأثرت فقط فى بعض أوجه الا نتاج وكذلك فى وسائل انتاج معينة . فقد حدثت الثورة الصناعية فى منطقة تلو الأخرى بدلاً من أن تشمل دولة بأكملها . ومع ذلك ، فإن كافة هذه التحذيرات لا يمكن أن تتجنب حقيقة واضحة وهى أن التحول الرئيسى الهام فى ظروف الانسان الاقتصادية بدأ يحدث تقريباً حوالى عام ١٧٨٠ ــ وهو تحول لا يقل أهمية من وجهة نظر أحد المصادر العليمة عن التحول (الأكثر بطئاً) الذى طرأ على انسان الصيد فى العصر الحجرى القديم الذى اتسم بالوحشية والضراوة إلى انسان الزراعة الأليف فى العصر الحجرى الحديث . وذلك أن ما فعله التصنيع ، وبوجه خاص الآلة البخارية ، هو استبدال مصادر الطاقة الحيوية بمصادر طاقة غير حية ، وتحويل الحرارة إلى عمل من خلال استخدام الآلات التى تتسم بالسرعة ، والانتظام ، والدقة ، وعدم

الشعور بالتعب ــ وهكذا أصبح الانسان قادراً على استغلال مصادر جديدة ، وهائلة للطاقة . ولقد كانت نتائج ادخال هذه الآلات الجديدة ، ببساطة نتائج مذهلة . فبحلول عقد العشرينيات من القرن التاسع عشر ، أصبح بمقدور أى شخص ــ وهو يقوم بتشغيل عدة أنوال تدور بالطاقة ، أن ينتج ما يقدر بعشرين ضعف انتاج العامل الذى يعمل بيديه ، فى حين أن المغزل الآلى الذى يتم تشغيله بالطاقة (أى آلة الغزل) صار ينتج ما يعادل مائتى ضعف انتاج عجلة الغزل وأصبح بامكان قاطرة السكك الحديدية الواحدة أن تنقل بضائع تتطلب مئات من أحصنة الحمل ، إلى جانب أن القاطرة تنجز هذا العمل بسرعة كبيرة . ومن غير شك ، فقد كانت هناك جوانب هامة أخرى كثيرة للثورة الصناعية منها نظام المصنع ، على سبيل المثال ، أو تقسيم العمل . بيد أن النقطة الحيوية بالنسبة لأغراضنا تتمثل فى الزيادة الهائلة فى القدرة الانتاجية ، وبخاصة فى صناعات النسيج ، والتى أدت بدورها إلى الحاجة لمزيد من الآلات ، ومزيد من المواد الخام (وأهمها جميعاً ، القطن) ، ومزيد من الحديد ، وكذلك مزيد من السفن ووسائل المواصلات الأفضل ، وما إلى ذلك .

وعلاوة على ذلك ، وكما لاحظ البروفيسور لاندس* ، فان هذه الزيادة التى لم يسبق لها مثيل ، فى قدرة الانسان الانتاجية كانت تدعم نفسها بنفسها :

« فى حين أن تحسن ظروف الحياة فيما مضى ، ومن ثم القدرة على البقاء ، والزيادة فى الفرص الاقتصادية ، كانت تتبعها دائماً زيادة فى تعداد السكان تستهلك فى نهاية الأمر المكاسب التى تحققت ، فانه ولأول مرة فى التاريخ ، أصبح كل من الاقتصاد والمعرفة يتزايد على نحو سريع يكفى لأحداث تدفق مستمر فى الاستثمار والابتكارات التكنولوجية ، وهو تدفق رفع الحد الأعلى للحسابات الايجابية التى وضعها مالتوس* إلى ما هو أبعد من الحدود المرئية . » .

ان الملاحظة الأخيرة تعد هامة بشكل حيوى . فمنذ القرن الثامن عشر فصاعداً ، بدأ النمو فى تعداد السكان العالمى فى التزايد : فقد ارتفعت أعداد سكان أوروبا من ١٤٠ مليون نسمة فى عام ١٧٥٠ إلى ١٨٧ مليون نسمة فى عام ١٨٠٠ ، إلى ٢٦٦ مليون فى عام ١٨٥٠ . كما حدث انفجار سكانى لقارة آسيا من أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة فى عام ١٧٥٠ إلى حوالى ٧٠٠ مليون نسمة بعد ذلك بقرن من الزمان . وأياً كانت الأسباب ، سواء كانت الظروف المناخية الأفضل ، أو تحسن المواليد أو انخفاض حالات الاصابة بالمرض ، فان الزيادات السكانية بهذا الحجم كانت تنبىء بالخطر ، وعلى الرغم من الانتاج الزراعى فى كل من أوروبا وآسيا قد تزايد أيضاً فى القرن الثامن عشر وكان فى الحقيقة سبباً عاماً آخر لارتفاع عدد السكان ، إلا أن مجرد عدد الرؤوس الجديدة (والبطون) قد هدد ، مع مرور الوقت ، بالقضاء على فوائد كل هذه الاضافات والتحسينات التى طرأت على الانتاج الزراعى . ولا شك أن الضغط على الأراضى الضيقة ، والبطالة فى الريف ، والتدفق السريع للعائلات إلى المدن الأوروبية التى كانت مزدحمة بالفعل بالسكان ، فى أواخر القرن الثامن عشر ، لم تكن كلها سوى بعض أعراض هذه الزيادة السكانية .

---

* مالتوس (١٩٧٦ م - ١٩٨٤) ، هو صاحب النظرية القائلة بأن عدد السكان يتزايد بنسبة تفوق زيادة الموارد الغذائية وبأن النسل يجب أن يحدد أو يضبط (المترجم) .

إن ما فعلته الثورة الصناعية فى بريطانيا (بعبارة اقتصادية بحتة وواضحة تماماً) هو زيادة القدرة الانتاجية على أساس دائم ، بحيث أن التوسع الناتج عن ذلك سواء فى الثروة القومية أو فى القوة الشرائية للسكان صارت تفوق بصفة دائمة الزيادة فى أعداد السكان . فى حين أن تعداد سكان الدولة قد ارتفع من ١٠٫٥ مليون نسمة فى عام ١٨٠١ إلى ٤١٫٨ مليون نسمة فى عام ١٩١١ ــ وهى زيادة سنوية بمعدل ١٫٢٦ فى المائة ــ فقد ارتفع انتاجها القومى على نحو أسرع ، ربما بمقدار يعادل ذلك أربع عشرة مرة خلال القرن التاسع عشر . وعلى حسب المنطقة التى شملتها الاحصائيات★[١]★ فقد كان هناك متوسط ارتفاع سنوى فى اجمالى الناتج القومى يتردد بين ٢ ، ٢٫٢٥ فى المائة . وفى عهد الملكة فيكتوريا فقط ، ارتفع انتاج كل فرد إلى مرتين ونصف المرة .

ويمقارنتها بمعدلات النمو التى حققتها دول كثيرة بعد عام ١٩٤٥ ، فان هذه الأرقام لم تكن مثيرة أو مذهلة . ولقد كان حقيقياً أيضا ، مثلما يذكرنا المؤرخون الاجتماعيون ، أن الثورة الصناعية قد كبدت طبقة البروليتاريا★ الجديدة التى كانت تعمل فى المصانع والمناجم وكانت تعيش فى مدن غير صحية ومزدحمة وفى بيوت رخيصة تعوزها المتانة تكاليف باهظة ــ ومع ذلك فان النقطة الرئيسية الهامة لا تزال تكمن فى أن الزيادة الكبيرة فى القدرة الانتاجية فى عصر الآلة قد حققت فوائد هائلة بمرور الوقت : فقد ارتفع متوسط الأجور الفعلية فى بريطانيا ما بين ١٥ إلى ٢٥ فى المائة خلال السنوات من ١٨١٥م إلى ١٨٥٠م ، ثم ارتفع بنسبة هائلة بلغت ٨٠ فى المائة خلال نصف القرن التالى . وقد ذكر أشتون هؤلاء النقاد الذين يعتقدون أن التصنيع كان بمثابة كارثة بأن : « المشكلة الرئيسية لهذا العصر كانت تكمن فى كيفية توفير الطعام والملبس والعمل لأجيال من الأطفال يفوقون بكثير فى العدد ، أمثالهم من الأطفال فى أى وقت سابق فالآلات الجديدة لم توفر الوظيفة فحسب لعدد هائل للغاية من السكان من البراعم الجديدة ، ولكنها كذلك زادت من الدخل الكلى لكل فرد فى المجتمع ، كما أن الطلب المتزايد لعمال الريف على السلع الغذائية والبضائع الضرورية كانت قد تمت مواجهته سريعاً من خلال ثورة فى وسائل المواصلات التى تسير بالبخار ، تمثلت فى السكك الحديدية والسفن البخارية التى استطاعت أن تجلب الفوائض الزراعية من العالم الجديد للوفاء بمتطلبات العالم القديم .

ويمكننا أن نفهم هذه النقطة بطريقة مختلفة وذلك باستخدام حسابات البروفسور لاندس . ففى عام ١٨٧٠م ، كما يشير البروفيسور لاندس ، كانت المملكة المتحدة تستخدم ١٠٠ مليون طن من الفحم . تعادل ٨٠٠ مليون مليون سعراً حرارياً من الطاقة ، وهو ما يكفى لتغذية عدد من السكان يبلغ ٨٥٠ مليوناً من الذكور البالغين لمدة عام (وكان التعداد الفعلى للسكان آنذاك حوالى ٣١ مليون نسمة) وبالاضافة إلى ذلك ، فان قدرة الآلات ، البخارية البريطانية فى عام ١٨٧٠ ، والتى كانت تعادل قوة حوالى ٤ ملايين حصان ، كانت تساوى الطاقة التى يمكن توليدها بواسطة ٤٠

★★ أى أن بعض الاحصائيات التاريخية تشير إلى بريطانيا العظمى (باستثناء ايرلندا) وبعضها يشير إلى المملكة المتحدة (وتشمل ايرلندا) وبعضها يشمل ايرلندا الشمالية فقط وليس ايرلندا الجنوبية . (المترجم) .

★ البروليتاريا : طبقة العمال أو الكادحين .

مليون رجل ، ولكن « هذا العدد الهائل من الناس كان يستلزم اطعامه بحوالى ٣٢٠ مليون بوشل★ . من القمح سنوياً ، أى ما يزيد ثلاث مرات عن الانتاج السنوى للمملكة المتحدة بأكملها فى الفترة من (١٨٦٧م ـ ١٨٧١م) . وقد أتاح استخدام مصادر الطاقة غير الحية لانسان العصر الصناعى أن يتجاوز قدراته البيولوچية ، وأن يضيف زيادات هائلة فى الانتاج والثروة دون الخضوع لضغوط كثافة السكان الذين كان يتزايد عددهم بشكل سريع . وعلى النقيض من ذلك ، فقد ذكر أشتون بشكل متزن (فى أواخر عام ١٩٤٧) ما يلى :

« يوجد اليوم فى سهول الهند والصين رجال ونساء ، مصابون بالطاعون ويعانون من الجوع ، يعيشون معيشة تبدو للناظرين أفضل بقليل من معيشة الماشية التى تكدح معهم طوال النهار وتشاركهم فى أماكن نومهم طوال الليل . إن مثل هذه المستويات المعيشية فى قارة آسيا ، ومثل هذه الصور الرهيبة التى تخلو من الآلات ، هى مصير أولئك الذين يزيدون فى العدد دون أن يمروا بثورة صناعية » .

تراجع العالم غير الأوروبى

قبل أن نناقش تأثيرات الثورة الصناعية على نظام الدول الكبرى ، فان الأمر يستلزم أولاً فهم آثارها فى مناطق أبعد من موطنها ، وبخاصة آثارها على الصين ، والهند ، والمجتمعات غير الأوروبية الأخرى ، إن الخسائر التى عانت منها تلك الدول كانت مضاعفة ، سواء كانت نسبية أم مطلقة . ولم تكن القضية ، مثلما كان يتوهم البعض فى يوم من الأيام ، أن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت تعيش عيشة سعيدة ومثالية قبل تأثير الرجل الغربى . « إن الحقيقة الجوهرية التى يجب التأكيد عليها هى أن الصفة الرئيسية لأية دولة قبل ثورتها الصناعية والتحديث فيها هى الفقر . . . مع قدرة انتاجية ضعيفة ، وناتج منخفض لكل فرد ، فى الزراعة التقليدية ، وأى اقتصاد يعتبر الزراعة العنصر الرئيسى للدخل القومى به لا ينتج قدراً كبيراً من الفائض الذى يزيد على المتطلبات الفورية للاستهلاك . . . » ومن ناحية أخرى ، نظراً لحقيقة أنه فى عام ١٨٠٠م كان الانتاج الزراعى يشكل أساس كل من المجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية ، ولحقيقة أخرى هى أنه فى بلدان مثل الهند والصين كان يوجد العديد من التجار ، ومنتجى المنسوجات ، والحرفيين ، فانه لم تكن الفروق فى دخل الفرد هائلة ، فعلى سبيل المثال ، كان عامل النسيج اليدوى على النول فى الهند يتكسب أحياناً ما يعادل نصف نظيره الأوروبى قبل التصنيع . وكان هذا أيضاً يعنى ، فى ظل الأعداد الهائلة للزراعيين والحرفيين الآسيويين ، أن آسيا كانت لا تزال تمتلك نصيباً أكبر بكثير من اجمالى الانتاج الصناعى العالمى★ مما تمتلكه قارة أوروبا الأقل كثيراً فى الكثافة السكانية ، قبل أن يؤدى اختراع الآلة البخارية والنول الآلى إلى تحويل الموازين العالمية .

★ البوشل مكيال للحبوب يساوى ٨ جالونات أو نحو ٣٢ لترا ونصف اللتر . (المترجم) .

★ وذلك بأن نتبع على الأقل تعريف عبارة « الانتاج الصناعى » التى يستخدمها بايروك . المترجم

ولكى نرى كيف أن هذه الموازين قد تغيرت بصورة مذهلة نتيجة للتصنيع والتوسع الأوروبى يمكننا أن نطالع جدولى الحسابات الرائعين اللذين وضعهما بايروك (راجع الجدولين ٦ ، ٧) .

ان السبب الجذرى لمثل هذه التحولات ، كما يبدو واضحاً ، يكمن فى الزيادة المذهلة فى القدرة الانتاجية التى تمخضت عن الثورة الصناعية .

فخلال الفترة من خمسينيات القرن الثامن عشر حتى أربعينيات القرن التاسع عشر ، تقريباً أدى تحويل عملية الغزل من الطريقة اليدوية إلى الطريقة الآلية فى بريطانيا إلى زيادة القدرة الانتاجية فى هذا القطاع وحده بما يعادل من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مرة ، ولذلك فليس من المستغرب أن ارتفع نصيب بريطانيا فى اجمالى الانتاج الصناعى العالمى بصورة مذهلة ـ واستمر فى الارتفاع حيث حولت بريطانيا نفسها إلى « الدولة الصناعية الأولى » . وعندما سارت على دربها الدول الأوروبية الأخرى ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية صوب التصنيع ، ارتفعت أيضاً أنصبة تلك الدول بشكل مستمر ، كما ازدادت كذلك مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد مما أدى إلى زيادة ثروتها القومية . بيد أن الوضع بالنسبة للصين والهند كان يختلف تمام الاختلاف . فلم تنكمش أنصبتها النسبية فى اجمالى الانتاج العالمى فحسب ، لأن انتاج الغرب ببساطة كان يرتفع على نحو سريع للغاية ، ولكن لأن اقتصاديات الهند والصين كانت فى بعض الحالات قد هبطت بكل ما فى الكلمة من معنى ، أى أن هاتين الدولتين قد تراجعتا عن التصنيع ، وذلك بسبب تغلغل المنتجات الأرخص ثمناً والأفضل نوعية إلى حد كبير والواردة إلى داخل أسواقهما التقليدية من مصانع النسيج فى لانكشاير . وبعد عام ١٨١٣ (عندما انتهى الاحتكار التجارى لشركة الهند الشرقية) ، ارتفعت واردات المنسوجات القطنية إلى الهند بشكل هائل ، من مليون ياردة (عام ١٨١٤) إلى ٥١ مليوناً (عام ١٨٣٠) حتى بلغت ٩٩٥ مليون ياردة فى (عام ١٨٧٠) ، وبذلك فقد أدت هذه الواردات إلى خروج العديد من المنتجين المحليين التقليديين من هذه العملية . وأخيراً ، وهذا يعود بنا إلى النقطة التى أفادنا بها أشتون حول الفقر المدقع « لأولئك الذين يزيدون من أعدادهم دون أن يمروا بالثورة الصناعية » ، فان من المحتمل أن تكون الزيادة الهائلة فى تعداد سكان الصين والهند ودول العالم الثالث الأخرى قد أدت إلى انخفاض الدخل العام لكل فرد من جيل إلى الجيل الذى يليه . ومن هنا ، كان رأى بايروك الجدير بالملاحظة والمثير للرعب ، بأن على الرغم من أن مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد فى أوروبا والعالم الثالث ربما لم تكن متباعدة عن بعضها البعض بمسافة كبيرة فى عام ١٧٥٠ ، إلا أن مستويات التصنيع بدول العالم الثالث أصبحت تعادل واحداً إلى ثمانية عشر فقط بالنسبة لدول أوروبا (أى بنسبة ٢ فى المائة إلى ٣٥ فى المائة) بحلول عام ١٩٠٠ ، ثم أصبحت واحداً إلى خمسين بالنسبة للمملكة المتحدة (أى من ٢ فى المائة إلى مائة فى المائة) .

لقد كان « تأثير الرجل الغربى » ، من كل وجه ، أحد أهم الجوانب الملحوظة فى آلية القوة العالمية فى القرن التاسع عشر . وقد تمثل ذلك التأثير ليس فقط فى العديد من الارتباطات والعلاقات الاقتصادية ، التى تمتد من « النفوذ غير الرسمى » لتجارة السواحل ، وعمال السفن ، والقناصل ، إلى السيطرة المباشرة بدرجة أكبر على الزراعين ، وعمال بناء السكك الحديدية ، وشركات التعدين ، بل تمثل أيضاً فى تغلغل المستكشفين ، ومحبى المغامرات ، وجماعات التبشير ، وفى ادخال الأمراض الغربية ، وفى تحول الناس إلى المعتقدات الغربية . وقد حدث

ذلك بقدر كبير فى أواسط القارات ـ ممتداً جهة الغرب من الميسويرى ، وإلى جهة الجنوب من بحر الآرال ـ مثلما حدث فى أعالى منابع الأنهار الأفريقية وحول سواحل أرخبيلات المحيط الهادى . واذا كان له فى نهاية المطاف آثاره المدهشة فى مجال الطرق ، وشبكات السكك الحديدية ، وخطوط البرق والموانىء ، والمبانى المدنية التى (على سبيل المثال) أنشأها البريطانيون فى الهند ، فقد كان الجانب الأكثر رعباً لهذا التأثير يتمثل فى اراقة الدماء ، وعمليات السلب والنهب التى صاحبت عددا كبيرا للغاية من الحروب الاستعمارية فى ذلك الوقت . ولا شك أن نفس سمات القوة والغزو كانت موجودة منذ أيام كورتيز ، ولكن السباق الآن أصبح أكثر سرعة من ذى قبل . ففى عام ١٨٠٠ ، احتل الأوروبيون أو سيطروا على خمسة وثلاثين فى المائة من سطح أرض العالم ، وبحلول عام ١٨٧٨ ، ارتفعت هذه النسبة الى سبعة وستين فى المائة ، وبحلول عام ١٩١٤م وصلت هذه النسبة الى ما يزيد على أربعة وثمانين فى المائة .

جدول رقم ٦ :

الأنصبة النسبية لاجمالى الانتاج الصناعى العالمى

١٧٥٠م ـ ١٩٠٠م

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠
(أوروبا ككل)	٢٣ر٢	٢٨ر١	٣٤ر٢	٥٣ر٢	٦١ر٣	٦٢ر٠
المملكة المتحدة	١ر٩	٤ر٣	٩ر٥	١٩ر٩	٢٢ر٩	١٨ر٥
امبراطورية الهابسبرج	٢ر٩	٣ر٢	٣ر٢	٤ر٢	٤ر٤	٤ر٧
فرنســا	٤ر٠	٤ر٢	٥ر٢	٧ر٩	٧ر٨	٦ر٨
الولايات الألمانية / ألمانيا	٢ر٩	٣ر٥	٣ر٥	٤ر٩	٨ر٥	١٣ر٢
الولايات الايطالية / ايطاليا	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥
روســيا	٥ر٠	٥ر٦	٥ر٦	٧ر٠	٧ر٦	٨ر٨
الولايات المتحدة	٠ر١	٠ر٨	٢ر٤	٧ر٢	١٤ر٧	٢٣ر٦
اليابان	٣ر٨	٣ر٥	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٤	٢ر٤
العالم الثالث	٧٣ر٠	٦٧ر٧	٦٠ر٥	٣٦ر٦	٢٠ر٩	١١ر٠
الصــــين	٣٢ر٨	٣٣ر٣	٢٩ر٨	١٩ر٧	١٢ر٥	٦ر٢
الهند / باكستان	٢٤ر٥	١٩ر٧	١٧ر٦	٨ر٦	٢ر٨	١ر٧

جدول رقم ٧ :

مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد
١٧٥٠ ـ ١٩٠٠

(بالنسبة إلى المملكة المتحدة فى عام ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠
(أوروبا ككل)	٨	٨	١١	١٦	٢٤	٣٥
المملكة المتحدة	١٠	١٦	٢٥	٦٤	٨٧	(١٠٠)
امبراطورية الهابسبيرج	٧	٧	٨	١١	١٥	٢٣
فرنسا	٩	٩	١٢	٢٠	٢٨	٣٩
الولايات الألمانية / ألمانيا	٨	٨	٩	١٥	٢٥	٥٢
الولايات الايطالية / ايطاليا	٨	٨	٨	١٠	١٢	١٧
روسيا	٦	٦	٧	٨	١٠	١٥
الولايات المتحدة	٤	٩	١٤	٢١	٣٨	٦٩
اليابان	٧	٧	٧	٧	٩	١٢
العالم الثالث	٧	٦	٦	٤	٣	٢
الصين	٨	٦	٦	٤	٤	٣
الهند	٧	٦	٦	٣	٢	١

وقد أعطت التكنولوجيا المتقدمة للآلات البخارية والأدوات التى يتم تصنيعها باستخدام الماكينات لأوروبا ميزات اقتصادية وعسكرية حاسمة . وكانت التحسينات التى طرأت على البنادق التى كان يتم حشوها من الفوهة (وكبسولات الاشعال ، والتحزيزات الحلزونية فى قناة البندقية ، الخ) تثير الرعب بما فيه الكفاية ، كما أن مقدم البندقية المؤخرية (التى تلقم من مؤخرتها) ، والتى عملت على زيادة معدل قوة النيران بشكل هائل كانت بمثابة تقدم أكبر . كذلك فان البنادق من طراز جاتلينج وماكسيم ، ومدفعية الميدان الخفيفة وضعت اللمسات الأخيرة « لثورة جديدة فى طاقة النيران » التى قضت تماماً على جميع فرص المقاومة الناجحة من جانب الأهالى الذين يعتمدون

على وسائل التسليح القديمة . وعلاوة على ذلك ، فان السفن المزودة بالمدفعية والتى تسير بالبخار كانت تعنى أن القوة البحرية الأوروبية ، والتى كانت بالفعل متفوقة ومهيمنة على المياه المفتوحة ، يمكن توسيع نطاق قدراتها لتشمل البر ، ولذلك عن طريق الممرات المائية الرئيسية مثل نهر النيجر ، ونهر الأندوس ، ونهر اليانجستى : وهكذا فان القدرة على التحرك وقوة نيران السفينة الحربية المدرعة نيميسيز ، أثناء عمليات حرب الأفيون التى دارت رحاها فى عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ كانت كارثة بالنسبة للقوات الصينية التى كانت تقوم بالدفاع ، والتى تم سحقها بسهولة بالغة . وبطبيعة الحال ، فان التضاريس الطبيعية الصعبة (فى أفغانستان ، على سبيل المثال) كانت تفوق تحركات الاستعمار العسكرى الغربى ، كما أن المقاومة بين القوات غير الأوروبية والتى كانت تستخدم الأسلحة والتكتيكات الأحدث ، مثل طوائف السيخ الهندية ، والجزائريين خلال الأربعينيات من القرن التاسع عشر ــ كانت أكبر بكثير . ولكن عندما كان يدور الصراع فى بلاد مفتوحة حيث يستطيع الغرب نشر مدافعه الآلية وأسلحته الثقيلة ، فانه لم يكن هناك شك على الاطلاق فى نتيجته . وربما يكون أكبر تباين على الاطلاق هو ما شاهدناه فى نهاية القرن ، وذلك أثناء معركة أم درمان (١٨٩٨) ، عندما استطاعت البنادق من طراز ماكسيم ، ولى أنفيلد ، التى كان يمتلكها جيش كيتشنر ، أن تدمر ، فى غضون نصف صباح فقط ، أحد عشر ألفاً من الدراويش فى مقابل فقد ثمانية وأربعين رجلاً فقط من قواته . ونتيجة لذلك ، فان الفرق الشاسع فى قوة النيران الضاربة ، مثله مثل تلك الفجوة التى وضحت جلياً فى الانتاج الصناعى ، كان يعنى أن الدول المتقدمة كانت تمتلك موارد تزيد بحوالى خمسين أو مائة مرة عن تلك الدول التى كانت فى الحضيض . ان السيطرة العالمية التى حققها الغرب ، والتى اتضحت تمام الوضوح منذ أيام فاسكودى جاما قد أصبحت الآن بغير حدود .

بريطانيا كقوة مسيطرة ؟

اذا كانت شعوب البنجاب والأناميين والسيوك والبانتو هى « الخاسرة » (اذا استخدما عبارة ايريك هوبسبوم) خلال التوسع الذى شهدته بداية القرن التاسع عشر ، فان البريطانيين كانوا بلا شك هم (الفائزون) . وكما أشرنا فى الفصل السابق ، فقد حققوا بالفعل درجة ملحوظة من السيادة العالمية ، بحلول عام ١٨١٥ ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى انهم استطاعوا ببراعة الجمع بين السيادة البحرية ، والاعتمادات والائتمانات المالية ، والخبرات التجارية ، ودبلوماسية التحالف . وكل ما فعلته الثورة الصناعية هو تعزيز مكانة الدولة التى كانت من قبل قد حققت نجاحاً فائقاً للغاية خلال الصراعات التجارية التى جرت فى القرن الثامن عشر ، وقبل فترة التصنيع ، ثم بعد ذلك التعزيز ، تحويل تلك الدولة إلى قوة من نوع مختلف . ونكرر فنقول واذا كانت سرعة التغيير تسير تدريجياً بدلاً من أن تكون ثورية ، فان النتائج كانت رغم ذلك مذهلة إلى حد بعيد . ففى الفترة ما بين عامى ١٧٦٠ و١٨٣٠ كانت المملكة المتحدة مسئولة عن حوالى « ثلثى اجمالى النمو الصناعى لأوروبا » ، وكان نصيبهما فى ناتج التصنيع العالمى قد قفز من ٩ر١٪ إلى ٥ر٩٪ ، وفى غضون الثلاثين عاماً التالية رفع التوسع الصناعى البريطانى هذا الرقم حتى وصل إلى ٩ر١٩ فى المائة على الرغم من انتشار التكنولوجيا الجديدة وانتقالها إلى دول أخرى فى الغرب . وفى عام ١٨٦٠ تقريباً ، وربما يكون هذا هو العام الذى وصلت فيه البلاد إلى أوج عظمتها بشكل نسبى ، فان المملكة المتحدة كانت تنتج ٥٣ فى المائة من حديد العالم ، ٥٠ فى المائة من الفحم والليجنايت (نوع من الفحم الحجرى) ، وكانت تستهلك ما يقل عن نصف اجمالى انتاج القطن الخام على مستوى العالم . « وفى ظل تعداد السكان الذى يشكل ٢ فى المائة من سكان العالم ـ ١٠ فى المائة من اجمالى سكان أوروبا فان المملكة المتحدة تبدو وكأنها كانت تتمتع بقدرة فى مجال الصناعات الحديثة تعادل من ٤٠ إلى ٤٥ فى المائة من قدرات العالم ، ومن ٥٥ إلى ٦٠ فى المائة تقريباً من قدرات أوروبا . وكان استهلاك الطاقة فى المملكة المتحدة من المصادر الجديدة (الفحم ، والليجنايت ، والبترول) فى عام ١٨٦٠ يعادل خمسة أمثال ما كانت تستهلكه الولايات المتحدة أو بروسيا / ألمانيا ، وستة أمثال ما كانت تستهلكه فرنسا ، و١٥٥ ضعف ما كانت تستهلكه روسيا ! وكانت المملكة المتحدة وحدها مسئولة عن نسبة واحد إلى خمسين من التجارة العالمية ولكنها كانت مسئولة عن خمس حجم التجارة فى البضائع المصنعة . وكان ما يزيد على ثلث الأسطول البحرى التجارى العالمى يسير وهو يحمل العلم البريطانى وكانت هذه النسبة تتزايد بشكل مستمر . ولذا ، فانه لم يكن غريباً أن يسعد البريطانيون الذين كانوا يعيشون فى انجلترا فى منتصف العصر الفيكتورى سعادة بالغة بدولتهم الفريدة ، حيث أصبحت آنذاك (مثلما كتب العالم الاقتصادى جيفونز فى عام ١٨٦٥م) المركز التجارى للعالم :

« إن سهول أمريكا الشمالية وروسيا هى حقول الغلة الخاصة بنا ، وشيكاغو وأوروبا هما مخازن قمحنا ، وكندا والبلطيق هما غاباتنا التى تنتج الخشب ، واستراليا وآسيا تحتويان على مزارع أغنامنا ، وفى الأرجنتين ، وعلى المراعى الغربية لأمريكا الشمالية توجد قطعان ثيراننا ، وبيرو ترسل فضتها ويتدفق ذهب جنوب أفريقيا واستراليا إلى لندن ، ويزرع الهندوس والصينيون الشاى من أجلنا ، أما مزروعات قهوتنا وسكرنا وتوابلنا فهى فى جميع جزر الهند ، إن أسبانيا وفرنسا هما حقول الكرم الخاصة بنا ، أما البحر المتوسط فهو حديقة فواكهنا ، وأراضى قطننا ، وقد كان كل منهما لفترة طويلة يحتل جنوب الولايات المتحدة ثم أخذا فى الاتساع الآن فى كل مكان من المناطق الدافئة فى العالم » .

وحيث أن مثل هذه التصريحات التى تظهر الثقة بالنفس ، وكذلك الاحصائيات الصناعية والتجارية التى اعتمدت عليها تلك البيانات ، بدت وكأنها تفترض مكانة تبرز السيادة التى لا مثيل لها من جانب بريطانيا ، فمن العدل أن نذكر عدة نقاط أخرى من شأنها أن تضع هذه الأمور كلها فى سياق أفضل . أولاً ــ وعلى الرغم من أن ذلك يعد أمراً يتسم بالحذلقة الى حد ما ــ فانه من غير المرجح أن يكون اجمالى الناتج القومى للبلاد فى يوم من الأيام أكبر ناتج على مستوى العالم خلال العقود الزمنية التى تلت عام ١٨١٥م . ففى ظل الحجم الهائل لسكان الصين (وبعد ذلك ، تعداد سكان روسيا) ، وفى ظل الحقيقة الواضحة بأن الانتاج والتوزيع الزراعى كانا يشكلان أساس الثروة القومية فى كل مكان ، وحتى فى بريطانيا قبل عام ١٨٥٠ ، فان اجمالى الناتج القومى بالنسبة لها أى بريطانيا ــ لم يكن يمثل هذا الشكل المذهل من انتاجها بالنسبة لكل فرد أو يمثل الدرجة التى وصلت اليها فى مجال التصنيع رمع ذلك ، فإن حجم اجمالى الناتج القومى فى حد ذاته ليس له مغزى هام ، لأن حصيلة الانتاج الفعلى لمئات الملايين من المزارعين قد يجعل انتاج خمسة ملايين عامل من عمال المصانع يبدو أصغر بقليل . ولكن طالما أن معظم هذا الانتاج يتم استهلاكه على الفور ، فمن غير المحتمل تماماً أن يؤدى إلى تكوين فائض من الثروة والغنى ، كما أنه لا يؤدى إلى قيام قوة ضاربة عسكرية حاسمة . ولقد كانت بريطانيا حقيقة قوية ولا تجرؤ قوة على تحديها فى عام ١٨٥٠م ، ويرجع ذلك إلى قوتها فى مجال الصناعة الحديثة التى تنتج الثروة ، مع كافة المزايا التى تنبثق عن ذلك .

ومن ناحية أخرى ــ وهذه النقطة الثانية لا تتسم بالحذلقة ــ فان عضلات بريطانيا الصناعية المتزايدة فى القوة خلال العقود التى تلت عام ١٨١٥ ، لم تكن على نحو منظم بحيث يمكن ان تعطى للدولة فرصة للتوصل ا' ربع إلى التصنيع العسكرى الثقيل والقوة البشرية العسكرية ، مثلما فعلت مثلاً المقاطعات التى كانت تابعة لڤالنشتاين فى الثلاثينيات من القرن السابع عشر ، أو مثلما كان النظام الاقتصادى النازى على وشك أن يفعل . بل على النقيض من ذلك ، كانت أيديولوجية الاقتصاد السياسى المتمثلة فى نظرية عدم التدخل * التى ازدهرت إلى جانب عملية التصنيع المبكر تنادى بأسباب السلام الدائم ، وتخفيض النفقات الحكومية (وبخاصة نفقات الدفاع) ، وكذلك

---

* مبدأ يقاوم التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية الا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضروريا وصيانة الامن وحقوق الملكية الشخصية . (المترجم)

تقليل رقابة الدولة على الاقتصاد وعلى الفرد . وقد يكون من الضرورى مثلما أشار آدم سميث فى كتابه « ثروات الشعوب » (١٧٧٦) ، تحمل نفقات انشاء جيش واسطول بحرى من أجل حماية المجتمع البريطانى « من عنف وغزو المجتمعات المستقلة الأخرى » . ولكن طالما أن القوات المسلحة فى حدذ ذاتها كانت « غير منتجة » ولم تضف أية قيمة إلى الثورة القومية للبلاد بالطريقة التى يحققها المصنع أو المزرعة ، لذا فانه يجب تخفيض تلك القوات إلى أقل مستوى ممكن يتناسب مع الأمن القومى . وبافتراض (أو على الأقل ، على أمل) أن تكون الحرب هى الوسيلة الأخيرة ، التى يمكن اللجوء اليها ، والتى من غير المحتمل كذلك أن تحدث فى المستقبل ، فان اتباع سميث وغيرهم من أتباع ريتشارد كوبدن كان يمكن أن يشعروا بالانزعاج لفكرة تنظيم الدولة واعدادها للحرب . وكنتيجة لذلك ، فان « التحديث » الذى طرأ على الصناعة والاتصالات البريطانية ، لم يكن يتماشى مع التحسينات التى طرأت ، على الجيش والتى (مع بعض الاستثناءات) تجمدت بالكامل خلال العقود التى تلت عام ١٨١٥ .

وعلى الرغم من أن الاقتصاد البريطانى فى منتصف العصر الفيكتورى كان متفوقاً ، إلا أنه مع ذلك لم يكن قد تمت « تعبئته » لمواجهة الصراع أكثر من أى وقت مضى منذ بداية عهد ستيوارت ، أما الاجراءات التجارية ، فمع تأكيدها على الروابط بين الأمن القومى والثروة القومية ، إلا أنه بدأ التخلص منها بصفة مستمرة ، كما أن التعريفة الجمركية الوقائية قد تم القضاء عليها ، والحظر الذى كان مفروضاً على استيراد التكنولوچيا المتطورة (مثل آلات النسيج) ، قد تم رفعه ، كذلك فان قوانين الملاحة ، التى كان قد تم تنظيمها ضمن أشياء أخرى ، من أجل الحفاظ على قدر كبير من السفن التجارية البريطانية والبحارة البريطانيين ليكونوا على استعداد حين تنشب الحرب ، قد تم سحبها ، وانتهت أيضاً « الامتيازات » الملكية . وعلى النقيض من ذلك ، فان نفقات الدفاع ، ظلت عند حدها الأدنى ، بحيث بلغت فى المتوسط حوالى ١٥ مليون جنيه استرلينى فى العام خلال عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، ولم تزد على ١٧ مليون جنيه استرلينى خلال فترة الستينات من القرن التاسع عشر ، وهى الفترة التى كانت أكثر اضطراباً . ومع ذلك ففى الفترة التالية بلغ اجمالى الناتج القومى لبريطانيا حوالى بليون جنيه استرلينى . وفى الحقيقة ، وطوال مدة تبلغ خمسين عاماً وأكثر ، بعد عام ١٨١٥ ، كانت القوات المسلحة تستهلك ما يتراوح بين ٢ ، ٣ فى المائة فقط من اجمالى الناتج القومى ، كما أن نفقات الحكومة المركزية ككل وصلت إلى ما يقل عن ١٠ فى المائة . وكانت هذه النسب أقل كثيراً مما كانت عليه خلال القرن الثامن عشر أو خلال القرن العشرين . كما كانت هذه الأرقام تبدو منخفضة بصورة مذهلة بالنسبة لدولة ذات وسائل وطموحات متواضعة . بيد أنها بالنسبة لدولة استطاعت أن تمد سلطانها « لتحكم الأمواج » ، وكانت تمتلك امبراطورية هائلة مترامية الأطراف ولا تزال تدعى أن لها مصلحة كبيرة فى الحفاظ على ميزان القوى الأوروبية ، فان تلك الأرقام كانت تبدو أرقاماً جديرة بالملاحظة .

وعلى غرار ما حققته الولايات المتحدة مثلاً فى أوائل العشرينات من القرن العشرين ، فإن حجم الاقتصاد البريطانى فى العالم لم يكن قد انعكس على قوة الدولة القتالية ، كما أن الهياكل التأسيسية الخاصة بسياسة عدم التدخل (التجارة الحرة) ، فى ظل بيروقراطية ذات نطاق ضيق ، وهى البيروقراطية التى أخذت تنفصل بشكل متزايد عن التجارة والصناعة ، لم تكن هى الأخرى

قادرة على تعبئة الموارد البريطانية من أجل حرب شاملة دون ثورة كبرى . وكما سنرى فيما بعد ، فإنه حتى حرب القرم محدودة النطاق قد هزت هذا النظام بشدة ، ومع ذلك فإن القلق الذى أثاره التعرض لهذه الهزة سرعان ما تلاشى . ولم يكتف أولئك الذين عاشوا فى منتصف العصر الفيكتورى بإظهار حماس ضعيف تجاه التدخلات العسكرية فى أوروبا ، التى كانت دائماً باهظة التكاليف ، وربما غير أخلاقية ، بل إنهم علاوة على ذلك كانوا يرون أن التوازن بين الدول الأوروبية الكبرى ، التى سادت بوجه عام أثناء العقود الستة التى تلت عام ١٨١٥م ، جعل أى إلتزام على نطاق واسع من جانب بريطانيا أمراً غير ضرورى . وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تسعى جاهدة ، من خلال الدبلوماسية ، وعن طريق تحريك الأساطيل البحرية ، للتأثير على الأحداث السياسية على طول المناطق الحيوية المحيطة بأوروبا (البرتغال ، وبلچيكا والدردنيل) ، إلا أنها كانت تميل إلى الامتناع عن التدخل فى أى مكان آخر . بل إن حملة القرم كانت تعتبر ، مع أواخر عقد الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن التاسع عشر ، وعلى نطاق واسع ، بمثابة خطأ . ونظراً لعدم وجود الرغبة والفعالية ، فهن بريطانيا لم تلعب دوراً رئيسياً فى مصير « بيد مونت » فى عام ١٨٥٩ الحاسم ، ولم توافق على « تدخل » بالمرستون وراسل فى مسألة شيلزفيج ـ هولشتاين عام ١٨٦٤ ، كما أنها وقفت موقف المتفرج عندما هزمت بروسيا النمسا فى عام ١٨٦٦ ، وفرنسا بعد ذلك بأربع سنوات . وليس غريباً أن نرى أن القدرة العسكرية لبريطانيا انعكست على الحجم المتواضع نسبياً لجيشها أثناء هذه الفترة (راجع الجدول رقم ٨) ، ولم يكن من الممكن بأية حال من الأحوال ، إلا تعبئة قدر ضئيل من هذه القدرة لتكون مستعدة للعمل على المسرح الأوروبى .

جدول رقم (٨)

تعداد أفراد القوات المسلحة فى الدول الكبرى

١٨١٦ ـ ١٨٨٠

	١٨١٦	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠
المملكة المتحدة	٢٥٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٣٤٧٠٠٠	٢٤٨٠٠٠
فرنسا	١٣٢٠٠٠	٢٥٩٠٠٠	٦٠٨٠٠٠	٥٤٤٠٠٠
روسيا	٨٠٠٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٨٦٢٠٠٠	٩٠٩٠٠٠
بروسيا / ألمانيا	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠	٢٠١٠٠٠	٤٣٠٠٠٠
امبراطورية الهابسبيرج	٢٢٠٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	٣٠٦٠٠٠	٢٧٣٠٠٠
الولايات المتحدة	١٦٠٠٠	١١٠٠٠	٢٦٠٠٠	٣٦٠٠٠

وحتى خارج نطاق العالم الأوروبى ، حيث كانت بريطانيا تفضل نشر فرقها العسكرية ، فإن المسئولين العسكريين والسياسيين فى أماكن مثل الهند كانوا فى أغلب الأحيان يشكون من عدم كفاية القوات التى كانوا يطلبونها ، نظراً لاتساع رقعة وحجم الأقاليم التى كانوا يسيطرون عليها . ورغم ما كان يبدونه من سيطرة الامبراطورية على خريطة العالم ، إلا أن ضباط المناطق كانوا يعرفون أنها تتم ادارتها برصيد غير كاف . بيد أن كل هذا لا يعنى إلا القول بأن بريطانيا كانت نوعاً مختلفاً من الدول الكبرى فى أوائل ومنتصف القرن التاسع عشر ، وأن نفوذها لا يمكن أن نقيسه بالمعايير التقليدية للسيطرة العسكرية .

فقد كانت قوتها تكمن فى محاولات أخرى معينة . وكان كل مجال منها ينظر اليه من جانب البريطانيين على أنه أكبر قيمة من جيش هائل باهظ التكاليف يقف على أهبة الاستعداد .

وكان أول هذه المجالات هو المجال البحرى ولفترة تزيد على قرن من قبل عام ١٨١٥ ، بطبيعة الحال ، كان الأسطول الملكى دائماً هو أعظم أسطول فى العالم . بيد أن هذه السيادة البحرية قد واجهت منافسات وتحديات بشكل متكرر ، وبخاصة من جانب قوى البوربون . وكانت سمة الهدوء التى تميزت بها السنوات الثمانون التى تلت معركة طرف الأغر تدل على أنه لم تكن هناك أية دولة أخرى ، أو اتحاد من عدة دول معاً قد شكلت تحدياً بشكل خطير لسيطرة بريطانيا على البحار . وحقيقة كان هناك « الخوف » من فرنسا أحياناً كما ظلت البحرية البريطانية أيضاً تراقب بحذر برامج بناء السفن الروسية وكذلك الفرقاطات الضخمة (السفن الحربية) التى أخذت أمريكا فى بنائها . غير أنه سرعان ما تلاشى كل من هذين التحديين ، بحيث سمح ذلك للقوة البحرية البريطانية بأن تمارس (مثلما عبر عن ذلك البروفيسور لويد بكلماته) « نفوذاً أوسع مما رأينا على الاطلاق فى تاريخ الامبراطوريات البحرية » . وعلى الرغم من الانخفاض المستمر فى أعداد السفن الملكية بعد عام ١٨١٥ ، فإن الاسطول الملكى كان فى بعض الأحيان فى نفس قوة الأساطيل البحرية الثلاثة أو الأربعة التى تلته فى القوة القتالية الفعلية . كما أن السفن الرئيسية فى هذا الأسطول كانت عاملاً مؤثراً فى السياسات الأوروبية ، على الأقل ، من الناحية الخارجية وكان الأسطول الراسى فى التاجوس لحماية الحكومة الملكية البرتغالية من الأخطار الداخلية أو الخارجية ، والاستخدام الحاسم للقوة البحرية فى البحر الأبيض المتوسط (ضد القراصنة الجزائريين فى عام ١٨١٦ ، وفى سحق الأسطول التركى فى معركة نافارين فى عام ١٨٢٧ ، وفى كبح جماح محمد على فى عكا فى عام ١٨٤٠) ، بالاضافة إلى ارسال الأسطول على نحو متعمد لكى يرسو أمام الدردنيل فى أى وقت تصبح فيه « المسألة الشرقية » مسألة حرجة ، كانت كلها دلائل على القوة البحرية البريطانية ، التى كانت رغم قيودها الجغرافية ، لها ثقلها فى عقول الحكومات الأوروبية . وخارج نطاق أوروبا ، حيث كانت الأساطيل البحرية الملكية الأصغر حجماً أو حتى السفن الحربية الفردية تشترك فى مجموعة كبيرة من الأنشطة ــ مثل كبح القرصنة ، واعتراض سفن الرقيق (العبيد) ، وانزال القوات البحرية وكذلك ارهاب الملوك المحليين من كانتون حتى زنجبار . كان تأثير الأسطول البريطانى يبدو حاسماً بدرجة كبيرة .

أما المجال الهام الثانى للنفوذ البريطانى فكان يكمن فى الامبراطورية الاستعمارية التى أخذت فى الاتساع . وهنا ــ مرة أخرى ــ كان الوضع برمته لا يتسع للمنافسة بشكل كبير أكثر مما

كان عليه فى القرنين السابقين ، حيث كان على بريطانيا أن تقاتل بصورة متكررة لتحقيق السيطرة الامبراطورية ، ضد أسبانيا ، وفرنسا ، ودول أوروبية أخرى والآن ، وباستثناء الخوف الذى كان ينتاب بريطانيا أحياناً من جراء التحركات الفرنسية فى المحيط الهادى ، أو التعدى الروسى فى تركستان ، لم تبق هناك أية منافسات خطيرة ، ولذلك فلن يكون هناك شىء من المبالغة ، اذا قلنا أنه خلال الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٨٠ كان قدر كبير من الامبراطورية البريطانية موجوداً فى ظل فراغ سياسى للقوة ، وهذا هو السبب فى أن جيشها الاستعمارى ظل قليل الحجم نسبياً . وفى الحقيقة كانت هناك حدود للاستعمار البريطانى ، وكانت هناك بعض المشاكل فى ظل اتساع الجمهورية الأمريكية فى نصف الكرة الغربى ، وكذلك اتساع فرنسا وروسيا فى نصف الكرة الشرقى . ولكن فى أجزاء عديدة من المناطق الاستوائية ، وعبر فترات زمنية طويلة ، لم تقابل المصالح البريطانية (التجار ، والزراع ، والمستكشفون ، وجماعات التبشير) أى غرباء إلا الشعوب التى كانت تعيش على الفطرة وقد جعل هذا الغياب النسبى للضغوط الخارجية ، إلى جانب ظهور النزعة التحررية التجارية فى الداخل الكثير من المعلقين يجادلون بأن المكاسب الاستعمارية لم تكن ضرورية حيث أنها لم تكن إلا مجرد « حجر الرحى » حول رقبة دافعى الضرائب البريطانيين الذين ترهقهم الأعباء . ومع ذلك فأياً كانت الأساليب البلاغية المعارضة للامبريالية داخل بريطانيا ، فإن الحقيقة كانت تتمثل فى أن الامبراطورية استمرت فى النمو ، والاتساع (طبقاً لبعض التقديرات) ، بمتوسط معدل سنوى يبلغ حوالى ١٠٠٫٠٠٠ ميل مربع فى الفترة من ١٨١٥ وحتى ١٨٦٥ . وقد كانت بعض هذه المكاسب مكاسب استراتيجية وتجارية مثل سنغافورة ، وعدن ، وجزر الفوكلاند وهونج كونج ، ولاجوس ، فى حين كانت المكاسب الأخرى نتيجة لنشاط المستوطنين البيض المتعطشين للحصول على الأراضى ، والذين كانوا ينتقلون عبر مروج جنوب أفريقيا ، والبرارى الكندية ، والمزارع الاسترالية ــ التى كان التوسع فيها عادة يثير المقاومة الوطنية التى كان يستلزم الأمر دائماً كبحها عن طريق قوات من بريطانيا أو الهند البريطانية .

وحتى عندما كانت أية حكومة محلية تقاوم عمليات ضم الأراضى التى تتم بشكل رسمى ، فإن تلك الحكومات كان ينتابها القلق ازاء هذه القائمة المتزايدة من المسئوليات ، كما أنها كانت تشعر « بالنفوذ غير الرسمى » للمجتمع البريطانى وقد أخذ يتسع نطاق امتداده من أوروجواى وحتى الشرق ومن الكونغو حتى اليانجتى . وبمقارنتهم بالجهود الاستعمارية المتفرقة للفرنسيين ، والاستعمار الداخلى الأكثر مركزية من جانب الأمريكيين والروس ، فإن البريطانيين كمستعمرين كانوا يمثلون طبقة فريدة خاصة بهم عبر فترة طويلة من القرن التاسع عشر . أما المجال الثالث الذى تميزت فيه بريطانيا واتسمت فيه بالقوة فكان يكمن فى عالم المال . وبدون شك . فإن هذا العنصر لا يمكن أن نفصله عن التقدم الصناعى والتجارى العام الذى حققته الدولة ، فلقد كان المال ضرورياً لاشعال الثورة الصناعية التى كانت بدورها تدر أموالاً طائلة ، فى صورة عوائد لرأس المال المستثمر . وكما أوضح الفصل السابق ، فإن الحكومة البريطانية ، قد عرفت منذ زمن طويل كيف تستغل اعتماداتها المالية فى البنوك وأسواق الأوراق المالية . بيد أن التطورات التى طرأت على عالم المال فى منتصف القرن التاسع عشر كانت تتسم بأنها تطورات نوعية وكمية وتختلف عما كان عليه الوضع من قبل . ومن أول نظرة ، فإن الفرق الكمى هو الذى يسترعى النظر .

فالسلام طويل المدى ، وسهولة توفر رأس المال فى المملكة إلى جانب التحسينات التى طرأت على المؤسسات المالية للدولة ، شجعت البريطانيين على استثمار أموالهم بالخارج على نحو لم يحدث من قبل على الاطلاق . فقد ارتفعت المبالغ التى كانت تقدر بحوالى ٦ ملايين جنيه استرلينى أو ما يقرب من ذلك والتى كان يتم تصديرها سنوياً خلال السنوات العشر التى تلت ووترلو ، ارتفعت إلى ما يزيد على ثلاثين مليون جنيه استرلينى فى العام بحلول منتصف القرن ، ثم وصلت إلى حوالى ٧٥ مليون جنيه استرلينى فى العام فى الفترة من ١٨٧٠ ، ١٨٧٥ . وكان الدخل الناتج عن تلك الفوائد والأسهم لبريطانيا ، والذى قد بلغ اجماله حوالى ٨ ملايين جنيه استرلينى كل عام فى أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر قد أصبح أكثر من ٥٠ مليون جنيه استرلينى فى العام بحلول السبعينيات من القرن نفسه ، بيد أن معظم هذه المبالغ قد أعيد استثمارها على الفور عبر البحار ، فى شكل تصاعدى قوى ، الأمر الذى لم يؤد فقط إلى جعل بريطانيا أكثر ثراء على نحو غير عادى ولكنه كذلك أعطى حافزاً مستمراً للتجارة والاتصالات العالمية .

وكانت نتائج هذا التصدير الهائل لرأس المال ، عديدة وهامة وأولى هذه النتائج هى أن عوائد الاستثمارات عبر البحار قد قللت بصورة جوهرية الفروق التجارية السنوية فى السلع المنظورة التى كانت تتحملها بريطانيا دائماً . وفى هذا الصدد ، فقد تمت إضافة دخل الاستثمارات إلى المكاسب غير المنظورة التى كانت أيضاً كبيرة بالفعل ، والواردة من عمليات الشحن والتأمين ، والمصاريف البنكية ، وتجارة السلع ، وما إلى ذلك ، كما أن هذه الاستثمارات ضمنت كذلك بأنه لن تكون هناك أزمة فى ميزان المدفوعات على الاطلاق ، وأن بريطانيا سوف تزداد ثراء على نحو مستمر ، فى الداخل والخارج . والنقطة الثانية هى أن الاقتصاد البريطانى كان بمثابة منفاخ هائل يمتص كميات هائلة من المواد الخام والسلع الغذائية ويخرج كميات ضخمة من المنسوجات ، والسلع الحديدية ، والمنتجات الأخرى . وكان هذا النموذج من التجارة المنظورة ، يسير جنباً إلى جنب ، وتكملة شبكة من خطوط الشحن واجراءات التأمين ، والارتباطات البنكية ، التى انتشرت فى خارج البلاد من لندن (بصفة خاصة) إلى ليفربول ، والى جلاسجو ، ومعظم المدن الأخرى على مدار القرن التاسع عشر .

ونظراً لانفتاح السوق المحلية البريطانية ورغبة لندن فى إعادة استثمار الدخل عبر البحار ، فى شكل سكك حديدية جديدة ، وموانىء ، ومرافق ، ومشروعات زراعية تمتد من جورجيا وحتى كوينز لاند ، فقد كان هناك تكامل عام بين تدفق التجارة المنظورة وأنماط الاستثمار* . أضف إلى

* كانت الأرجنتين ، على سبيل المثال ، بمقدورها أن تجد سوقاً فى المملكة المتحدة على استعداد لتلقى صادراتها من لحم البقر والحبوب ، ومن ثم السماح لها ، ليس فقط بتسديد قيمة المصنوعات البريطانية المستوردة ودفع رسوم الخدمات المختلفة ، ولكن أيضاً باعادة دفع القروض طويلة الأجل التى تدفقت على لندن ، وبهذا تستطيع الحفاظ على اعتماداتها الكبيرة مما يتيح لها الاقتراض مرة أخرى . ومن هنا فان التناقض بين ذلك وبين قروض الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية فى القرن العشرين - أى الاقراض لأجل قصير ، مما لا يسمح باستيراد المنتجات الزراعية - هو تناقض شديد .

ذلك القبول المتزايد للذهب كمعيار ، وتطور الحركة الآلية للتبادل الدولى والمدفوعات القائمة على أساس الكمبيالات التى يتم سحبها فى لندن . ولم يكن من المستغرب على الاطلاق أن أولئك الذين عاصروا منتصف العهد الڤيكتورى كانوا مقتنعين بأنه من خلال اتباع مبادىء الاقتصاد السياسى القديم ، فإنهم قد اكتشفوا السر الذى ضمن لهم كلا من الرخاء المتزايد والانسجام الدولى وعلى الرغم من أن أفراد كثيرين ـ ومن بينهم المؤيدون والأساقفة الشرقيون وعلماء الاجتماع الذين ظهروا حديثاً ـ كانوا لا يزالون يظهرون وكأنهم متبلدو الذهن من حيث الاعتراف بهذه الحقيقة ، فإنه بمرور الوقت كان كل فرد يدرك مدى الفعالية الرئيسية فى اقتصاديات التجارة الحرة (عدم التدخل) والقوانين النفعية للحكومة .

وعلى الرغم من أن ذلك كله قد جعل البريطانيين أكثر ثراء من أى وقت مضى على المدى القصير ألم يكن ينطوى أيضاً على عناصر من الخطر الاستراتيجى على المدى البعيد ؟ ومع الحكمة فى استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها ، يستطيع المرء أن يحدد على الأقل اثنتين من النتائج التى تمخضت عن هذه التغييرات الاقتصادية الهيكلية ، والتى كان من شأنها أن تؤثر فيما بعد فى قوة بريطانيا النسبية فى العالم . وأولى هذه النتائج هى الطريقة التى كانت تساهم بها هذه الدولة فى التوسع بعيد المدى للدول الأخرى ، سواء من خلال إنشاء وتطوير الصناعات الأجنبية والزراعة عن طريق ادخال الأموال على نحو متكرر ، أم عن طريق بناء السكك الحديدية ، والموانىء والسفن البخارية التى من شأنها أن تمكن المنتجين عبر البحار من منافسة انتاج بريطانيا فى غضون العقود الزمنية التالية . وفى هذا الصدد تجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من أن طاقة البخار القادمة ، ونظام المصانع ، والسكك الحديدية ، وفيما بعد ، الكهرباء ، قد مكنت جميعها البريطانيين من التغلب على العقبات الطبيعية ، والفعلية التى تحول دون تحقيق انتاجية أعلى ، ومن ثم أدت إلى زيادة ثروة الدولة وقوتها فإن مثل هذه الاختراعات أيضاً قد ساعدت الولايات المتحدة ، وروسيا ووسط أوروبا ، بشكل ربما يكون أكبر ، وذلك لأن العراقيل الطبيعية والفعلية تجاه تحقيق التنمية لطاقات هذه البلاد التى كانت مغلقة على نفسها ، كانت أعظم بكثير .

ولكى نعبر عن ذلك ببساطة ، فإن ما فعله التصنيع هو اعطاء فرص متكافئة لاستغلال الموارد الذاتية الطبيعية ، ومن ثم الحرمان من بعض المزايا التى لا تزال حتى اليوم تتمتع بها الدول الصغيرة ، البعيدة عن المركز ، والتى تتميز بأنها بلاد بحرية وتجارية فى آن واحد ، واعطاء هذه المزايا إلى الدول الكبرى ذات الأراضى الواسعة .

وقد كانت نقطة الضعف الاستراتيجية المحتملة الثانية تكمن فى اعتماد الاقتصاد البريطانى المتزايد على التجارة الدولية ، والأهم من ذلك ، على الأموال الدولية ، فبحلول العقود الوسطى من القرن التاسع عشر ، كانت الصادرات تمثل ما يعادل خمس اجمالى الدخل القومى وهى نسبة أعلى بكثير مما كانت عليه فى أيام والبول أوبيت ، وذلك لأنه بالنسبة لصناعة المنسوجات القطنية الهائلة ، على وجه الخصوص ، كانت الأسواق عبر البحار ، شيئاً حيوياً ، غير أن الواردات الأجنبية ، سواء من المواد الخام ، وكذلك (وعلى نحو متزايد) من المواد الغذائية ، قد أصبحت هى الأخرى حيوية ، وذلك لأن بريطانيا قد انتقلت من مجرد دولة زراعية بصورة سائدة إلى مجتمع حضرى صناعى فى غالبيته . وفى أسرع القطاعات نمواً على الاطلاق ، وهى الخدمات ، وغير

المنظورة » للبنوك والتأمين ، وتجارة السلع ، والاستثمار عبر البحار ، كان الاعتماد على السوق العالمية أمراً حيوياً بدرجة أكبر . فقد كان العالم وكأنه موجود فى قوقعة داخل مدينة لندن ، حيث كان كل شىء فيها يسير على ما يرام فى وقت السلم ، ولكن ماذا كان يمكن أن يصبح عليه الوضع اذا نشبت حرب أخرى بين الدول الكبرى ؟ هل كان يمكن لأسواق التصدير البريطانية أن تتأثر على نحو أسوأ مما حدث لها فى أعوام ١٨٠٩ ، ١٨١١ ــ ١٨١٢ ؟ ألم يكن من الممكن أن يصبح الاقتصاد بالكامل ، وكذلك السكان المحليون ، معتمدين اعتماداً كلياً على البضائع المستوردة ، والتى كان يمكن بسهولة منع وصولها أو ايقافها أثناء فترات الصراع ؟ ألم يكن سينهار النظام المصرفى والمالى العالمى الذى كانت لندن مركزاً له عند نشوب حرب عالمية أخرى ، طالما أنه من الممكن أن يتم اغلاق الأسواق ، كما يمكن ايقاف التأمين ، وتأخير تحويلات رأس المال الدولية ، وتدمير الائتمانات والاعتمادات المالية ؟ إنه فى مثل هذه الظروف وبشكل يدعو إلى السخرية ، كان الاقتصاد البريطانى سيصاب بأضرار بالغة أكبر من تلك الأضرار التى كان يمكن أن تلحق بدولة أقل « نضوجاً » ، ولكنها أيضاً أقل اعتماداً على التجارة والأموال الدولية .

ونظرا للافتراضات الليبرالية الخاصة بالتنسيق فيما بين الدول والرخاء الذى كان يتزايد على نحو مستمر ، فإن هذه المخاوف كانت تبدو وكأنها مخاوف لا اساس لها . وكل ما كان مطلوبا هو ان يتصرف رجال الدولة بعقلانية وان يتجنبوا الحماقات القديمة التى تتمثل فى الشجار مع الشعوب الاخرى . وفى الحقيقة ، كان الليبراليون الذين انتهجوا النظام الاقتصادى الحر (عدم التدخل) يجادلون فى انه كلما اصبحت الصناعة والتجارة البريطانية مندمجة معا ، ومعتمدة على الاقتصاد العالمى كانت العقبات اعظم عند اتباع سياسيات قد تؤدى الى نشوب صراع وبنفس الطريقة ، فإن نمو القطاع المالى كان يحظى بالترحيب طالما انه لا يدعم فقط الازدهار الذى حدث فى منتصف القرن وانما يظهر كذلك الى اى مدى اصبحت بريطانيا متطورة ومتقدمة وحتى لو ان الدول الاخرى حذت حذو بريطانيا وانتهجت سياسية التصنيع ، فقد كان يمكن لبريطانيا ان تحول جهودها لخدمة هذا التطور ولكسب المزيد من الارباح بمقتضى ذلك . وحسب عبارة برنارد بورتر ، كانت بريطانيا اول بيضة تضعها الضفدعة وتنمو ارجلها ، واول فرخ للضفدع يتحول الى ضفدعة واول ضفدعة تقفز خارج البركة . لقد كانت بريطانيا مختلفة اقتصاديا عن الدول الاخرى ، بيد ان ذلك يرجع فقط الى انها كانت تتقدم هذه الدول بمسافة كبيرة . وفى ظل هذه الظروف المواتية كانت المخاوف من حدوث ضعف استراتيجى تبدو دون اى اساس ، وكان معظم البريطانيين الذين عاشوا فى منتصف العصر الفيكتورى يعتقدون مثل كينجزلى وهو يبكى بدموع الفخر اثناء المعرض العظيم الذى اقيم فى القصر البلورى فى عام ١٨٥١ ان هناك مستقبلا واسعا الى ابعد حد ينتظرهم :

« إن ماكينات الغزل والسكك الحديدية والسفن التى تعمل على خطوط كونارد والتلغراف الكهربى هى بالنسبة لى . . . علامات على اننا ، على الاقل فى بعض الجوانب هى فى انسجام مع العالم وان هناك روحا عظيمة تعمل بيننا . . . وهى ! الأمر والخالق » .

ومثل جميع الحضارات الاخرى التى وصلت الى اعلى قمة النجاح فإن البريطانيين صدقوا ان وضعهم كان « طبيعيا » ومقدرا له ان يستمر وعلى غرار الحضارات الاخرى تماما ، فقد كان مقدرا لهم ان يصدموا صدمة مؤلمة . بيد ان ذلك كان لا يزال فى علم الغيب ، وفى عصر بالمرستون وماكولى ، كانت تظهر بصورة واضحة نقاط القوة البريطانية اكثر من نقاط الضعف .

الدول المتوسطة

كان تأثير التغير الاقتصادى والتكنولوجى على الوضع النسبى للدول الكبرى فى قارة اوروبا اقل ضخامة خلال فترة نصف القرن او ما يقرب من ذلك التى تلت عام ١٨١٥ خاصة لان التصنيع الذى حدث بالفعل كان قد انطلق من اساس اقل بكثير مما كانت عليه الحال فى بريطانيا . وكلما اتجهنا الى مسافة ابعد صوب الشرق ، وجدنا ان الاقتصاد المحلى كان يميل دائما الى ان يكون زراعيا واقطاعيا ، ولكن حتى فى اوروبا الغربية ، التى كانت قريبة من بريطانيا فى العديد من جوانب التطور التجارى والتكنولوجى قبل عام ١٧٩٠ ، فإن عشرين عاما من الحرب تركت اثرها البارز فيما بين الخسائر فى السكان ، الى قيود جمركية متغيرة ، الى ضرائب عالية ، الى عودة دول الاطلنطى الى الاسلوب الرعوى البسيط وفقدان الاسواق عبر البحار وكذلك فقدان المواد الخام ، وصعوبات فى الحصول على احدث المخترعات البريطانية هذه كلها كانت انتكاسات للنمو الاقتصادى العام ، حتى عندما ازدهرت بعض انواع التجارة وانتعشت بعض المناطق اثناء حروب نابليون (وذلك لاسباب خاصة) واذا كان قدوم السلام يعنى استئناف التجارة الطبيعية والسماح لمقاولى الشركات الاوروبية بأن يروا الى اى حد قد تأخروا عن بريطانيا العظمى ، فإن هذا السلام لم يؤد الى ثورة مفاجئة فى التحديث . وببساطة لم يكن هناك رأسمال كاف ، او طلب محلى ، او حماس رسمى لاحداث اى تحول كما ان العديد من التجار والحرفيين والنساجين اليدويين الذين كانوا يشتغلون على النول ، كانوا يعارضون بشدة ادخال التقنية الانجليزية حيث كانوا يرون فى هذه التقنيات (وهم على صواب تماما) تهديداً لاسلوب حياتهم التقليدى ونتيجة لذلك فإنه على الرغم من ان الالة البخارية والنول الآلى والسكك الحديدية قد مضت قدما الى حد ما فى القارة الاوروبية فقد ظلت السمات التقليدية للاقتصاد سائدة فى الفترة ما بين ١٨١٥ ، ١٨٤٨ اى ظل تفوق الزراعة واضحا على الانتاج الصناعى ووضح غياب وسائل النقل الرخيصة والسريعة وكذلك ظلت الاولوية لانتاج السلع الاستهلاكية اكثر من التوجه لانتاج الصناعات الثقيلة .

وكما يظهر الجدول رقم ٨ بعاليه فان الزيادات النسبية فى مستويات كل فرد من التصنيع عن القرن الذى تلى عام ١٧٥٠ لم تكن تسترعى الاهتمام بشكل كبير ولم تبدأ الصورة فى التغير إلا خلال عقدى الخمسينات والستينات فقط . فقد اتحدت الظروف السياسية والدبلوماسية التى كانت سائدة فى فترة « استعادة اوروبا » وعملت على تجميد الوضع الدولى القائم او على الاقل فانها ساهمت فى حدوث تغيرات على نطاق ضيق فى النظام السائد . ولما كانت الثورة الفرنسية تمثل تحديا مخيفا بشكل واضح لكل من النظم الاجتماعية الداخلية ، ولنظام الدول التقليدية فى اوروبا

فان ميترنيخ ورفاقه من المحافظين كانوا ينظرون بارتياب الى اى تطور جديد . وكانت أية دبلوماسية تقوم على المخاطرة ، وعلى احتمالات الدخول فى حرب عامة ، تواجه برفض وغضب مثلها فى ذلك مثل اية حملة تقوم من اجل حق تقرير المصير الوطنى او من اجل تحقيق اصلاح دستورى . وبصورة مجملة ، فقد شعر القادة السياسيون ان لديهم ما يكفيهم من المشاغل بين ايديهم بداية من مواجهة الاضطرابات الداخلية الى الازعاج الناجم عن المصالح الطبقية والتى بدأ معظم اصحابها يشعرون بالتهديد حتى من مجرد الظهور المبكر للآلات الجديدة ، ومن نمو وسائل التموين ، وغيرها من التحديات الاولى التى واجهت نقابات التجار والصناع ، والحرفيين وكذلك اللوائح التى كانت تحمى مجتمع ما قبل التصنيع . ولعل ما وصفه احد المؤرخين بانه يمثل حربا اهلية مستعصية ادت الى الانفجار الهائل للعصيان المسلح فى عام ١٨٣٠ ، وادت ايضا الى نشوب عدة ثورات متوسطة كان يعنى ان رجال الدولة بوجه عام لم تكن لديهم القدرات او الرغبات فى الدخول فى صراعات خارجية ربما يكون من شأنها اضعاف انظمتهم .

وفى هذا الصدد ، تجدر الاشارة الى ان الكثير من العمليات العسكرية التى حدثت بالفعل كان يتم القيام بها اساسا للدفاع عن النظام الاجتماعى والسياسى ضد التهديدات الثورية — وعلى سبيل المثال قيام الجيش النمساوى بسحق المقاومة فى بيلمونت فى عام ١٨٢٣ ، وتحرك الجيش الفرنسى الى داخل اسبانيا فى نفس العام لكى يعيد للملك فريناند سلطاته السابقة . ولا ريب ان اهم قضية تستحق الملاحظة من بين هذه الامثلة جميعا ، هى استخدام القوات الروسية لقمع الثورة المجرية التى اندلعت عام ١٨٤٨ ، وحتى لو ان هذه الاجراءات الرجعية اصبحت غير مرغوب فيها بصورة متزايدة بالنسبة للرأى العام البريطانى . فإن عزلة هذه الدولة كانت تعنى أنها لن تتدخل لإنقاذ القوى الليبرالية من القمع . اما التغيرات الاقليمية داخل اوروبا ، فكان يمكن ان تحدث فقط بعد اتفاقية « الوفاق » التى عقدتها الدول الكبرى ، والتى كان بعضها يحتاج إلى تعويض بصورة أو بأخرى . وعلى خلاف عهد نابليون الذى كان يسبقها ، أو عهد بسمارك الذى اتى بعدها ، فان الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٦٥ كانت تتسم بأن معظم مشاكلها السياسية التى كانت تتطلب براعة لحلها ، كانت مشاكل ذات طابع دولى (بلجيكا ، اليونان) كما كانت تتسم بالقلق ازاء العمليات التى تتم من جانب واحد . ولقد اعطى كل ذلك النظم القائمة بهذه الدول نوعا من الاستقرار وان كان استقرارا محفوفا بالمخاطر .

وقد تأثر الوضع الدولى لبروسيا خلال العقود التى تلت عام ١٨١٥ بشكل واضح من جراء تلك الظروف السياسية والاجتماعية العامة . وعلى الرغم من ان بروسيا قد اتسعت من الناحية الاقليمية ، من خلال اكتساب أراضى الراين ، فان دولة هوهنزولون★ بدت حينذاك أقل تأثيرا بكثير مما كانت عليه تحت حكم فريدريك الاكبر . فأولا وقبل كل شىء ، لم يحدث التوسع الاقتصادى على تراب بروسيا على نحو أسرع ـ حقيقة ـ مما كان عليه فى أى مكان آخر من أوروبا ، الا خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر . وفى النصف الأول من القرن . وعلى نقيض ذلك ، كانت البلاد تبدو قزما صناعيا ، حيث ان انتاجها من الحديد الطبيعى ، الذى بلغ

★ نسبة إلى أسرة المانية حاكمة ينتسب اليها ملوك بروسيا من ١٧٠١م — ١٩١٨م وأباطرة ألمانيا من ١٨٧١م — ١٩١٨م المترجم .

خمسين ألف طن كان ضئيلا للغاية ليس فقط اذا قورن بانتاج بريطانيا وفرنسا وروسيا ، ولكن ايضا اذا قورن بانتاج امبراطورية ، الهابسبيرج . وعلاوة على ذلك ، فان اكتساب اراضى الراين لم يعمل على تقسيم بروسيا من الناحية الجغرافية فحسب ، ولكنه أدى كذلك إلى تفاقم خطورة الانقسامات السياسية بين مقاطعات غرب الدولة الأكثر « ليبرالية » وبين مقاطعات شرق الدولة الأكثر « اقطاعية » .

وطوال الجزء الاكبر من هذه الفترة ، كانت المؤثرات المحلية فى مقدمة الاساليب والمناورات السياسية . وفى الوقت الذى كانت تسود فيه عادة القوى الرجعية ، فإنها كانت تحس بالخطر يتهددها من جراء الاتجاهات الاصلاحية فى الفترة من عام ١٨١٠ حتى عام ١٨١٩ ، كما انها ازدادت تخوفا باندلاع ثورة ١٨٤٨ ــ ١٨٤٩ . وحتى بعد ان عمل الجيش على اعادة فرض نظام متعصب بشكل عميق فإن الخوف من القلاقل الداخلية جعل طبقة الصفوة من ابناء بروسيا يترددون فى التفكير فى الدخول فى مغامرات السياسات الخارجية . وعلى العكس من ذلك ، فإن المحافظين كانوا يشعرون بأنهم بحاجة الى الاقتراب الى اقصى درجة ممكنة من القوى المستقرة فى اى مكان آخر من اوروبا ، وخاصة روسيا وحتى دولة مثل النمسا .

وقد ازدادت نزاعات السياسة الداخلية فى بروسيا تعقيدا وذلك من جراء الجدل حول المسألة الالمانية اى حول امكانية التوصل فى نهاية الامر الى اتحاد يضم الولايات الالمانية التسع والثلاثين ومناقشة الوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف اذ ان هذه القضية ، كما تنبأوا لها لم تعمل على فصل الطبقة البورجوازية (المتوسطة) الوطنية الليبرالية فى بروسيا عن معظم المحافظين فحسب بل انها تضمنت ايضا مفاوضات حساسة مع الولايات الالمانية الوسطى والجنوبية ــ والاهم من ذلك كله ، انها أحيت التنافس مع امبراطورية الهابسبيرج ، ذلك التنافس الذى رأيناه للمرة الاخيرة خلال النزاعات الحامية حول سكسونيا فى عام ١٨١٤ . ورغم ان بروسيا كانت الزعيم الذى لا نزاع عليه فى اتحاد الجمارك الالمانية (زولفرين) الذى اخذ يزداد اهمية والذى تطور منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر فصاعدا والذى لم يستطع النمساويون الاشتراك فيه نظرا لضغوط الحماية التى فرضها المسئولون فى النمسا ، الا ان ميزان التفوق السياسى كان يميل بوجه عام لصالح ڤيينا اثناء هذه العقود من الزمان . ففى المقام الاول ، كان فريدريك ويليام الثالث (١٧٩٧ ــ ١٨٤٠) وفريدريك ويليام الرابع (١٨٤٠ ــ ١٨٦١) يخشيان نتائج نشوب صدام مع امبراطورية الهابسبيرج اكثر من تخوف ميترنيخ وخليفته شوارزنبرج من جارتهم الشمالية . بالاضافة الى ذلك فقد كانت النمسا ترأس اجتماعات الاتحاد الالمانى فى فرانكفورات وكانت تحظى بتعاطف الكثير من الولايات الالمانية الصغيرة فضلا عن المحافظين القدامى من ابناء بروسيا . وكانت تبدو كقوة اوروبية لا نزاع عليها ، فى حين ان بروسيا كانت لا تزيد كثيرا عن ولاية المانية ولعل اهم علامة جديرة بالملاحظة تظهر ثقل ڤيينا العظيم قد وضحت خلال اتفاقية عام ١٨٥٠ فى اولموتيز التى انهت بصورة مؤقتة مناوراتهم من اجل تحقيق ميزة فى المسألة الالمانية عندما وافقت بروسيا على تسريح جيشها ، والتخلى عن خططها الخاصة من اجل التوحيد . ولقد كان الاذلال الدبلوماسى ، من وجهة نظر فريدريك ويليام الرابع افضل من حرب تتسم بالخطورة بعد ثورة ١٨٤٨ بفترة وجيزة . وحتى اولئك الوطنيون من ابناء بروسيا مثل بسمارك ، الذين رحبوا بمثل هذا التراجع

امام الطلبات النمساوية ، شعروا بانه لا يمكن الا انجاز قدر بسيط فى اى مكان آخر ، الى ان يتم فى نهاية الامر تسوية الصراع على السيادة فى المانيا .

ولقد كان احد العوامل الحيوية للغاية فى خضوع فريدريك ويليام فى اولموتيز هو معرفته بان القيصرالروسى كان يؤازر قضية النمسا فى المسألة الالمانية وفى الحقيقة وطوال الفترة من عام ١٨١٢ وحتى عام ١٨٧١ جاهدت برلين كثيرا من اجل تجنب اثارة الكيان العسكرى الضخم الموجود فى الشرق وقد ساعدت الايديولوجية والتى لها علاقة بالسلالة الحاكمة فى تبرير مثل هذا الاذلال والخضوع . ولكن هذه الاسباب لم تخف تماما إحساس بروسيا المستمر بالضآلة ، ذلك الاحساس الذى زاده ضم روسيا لمعظم اراضى بولندا فى عام ١٨١٤ وكانت تعبيرات عدم الموافقة من جانب سان بطرسبيرج ازاء اية تحركات نحو التحرير فى بروسيا وكذلك اقتناع القيصر نقولا الاول ، المعروف بان الاتحاد الالمانى ما هو الا هراء واشبه بالحديث عن المدينة الفاضلة (خاصة اذا ما حدث ذلك ، كما كانت المحاولة فى عام ١٨٤٨ من خلال عقد مؤتمر راديكالى فى فرانكفورت يقدم تاج الامبراطور الى الملك الروسى ! وكذلك تأييد روسيا للنمسا قبل اولموتيز كل هذه الامور جميعا كانت دلائل واضحة على ذلك النفوذ الاجنبى الذى كان يلقى بظلاله على المنطقة ولذلك فلم يكن من المستغرب ان اندلاع حرب القرم فى عام ١٨٥٤ وجد حكومة بروسيا تتوق باستماتة الى ان تبقى محايدة حيث انها كانت تخشى من نتائج الذهاب الى الحرب ضد روسيا ، حتى عندما شعرت بالقلق ازاء فقد احترام النمسا والدول الغربية ، ولقد كان موقف بروسيا منطقيا بسبب ظروفها هذه ولكن نظرا لان البريطانيين والنمساويين كانوا يكرهون سياسة برلين (المتذبذبة) فلم يسمح للدبلوماسيين البروسيين بأن يشاركوا الوفود الاخرى فى مؤتمر باريس (١٨٥٦) الا بعد فترة معينة من الاجراءات ومن هنا فإن بروسيا من الناحية الرمزية كانت لا تزال تعامل معاملة المشترك غير الاساسى وحتى فى مجالات اخرى ايضا ورغم ان ذلك لم يكن بصفة مستمرة فان بروسيا وجدت نفسها مقيدة بالدول الاجنبية وكان استنكار بالمرستون لتحريات جيش بروسيا الى داخل شلزفيج ــ هولشتاين فى عام ١٨٤٨ من اقل عوامل القلق فى هذا الشأن . وكان اكثر ما يثير القلق والاضطراب بشكل كبير التهديد الفرنسى المحتمل لاراضى الراين مرة فى عام ١٨٣٠ ومرة اخرى فى عام ١٨٤٠ واخيرا فى الستينيات من القرن التاسع عشر . وقد اكدت جميع فترات التوتر هذه بشكل واضح ما سبق ان افترضته الخلافات مع ڤيينا والتذمر الذى كانت تبديه احيانا سان بطرسبيرج من ان بروسيا خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر كانت اضعف الدول الكبرى ، فموقعها الجغرافى سلبها بعض المزايا كما اظهر ضعفها وجود بعض الدول القومية المجاورة لها . كما ان انشغالها بمشاكلها فى الداخل وبالمشاكل الالمانية الداخلية جعلها غير قادرة تماما على ان تلعب دورا اكبر فى الشئون الدولية . وربما يبدو ذلك حكما قاسيا للغاية فى ضوء قدرات بروسيا العديدة الاخرى ، فالنظام التعليمى بها ، من مدارس الابرشية وحتى الجامعات ، كان الاول من نوعه فى اوروبا ، كما ان نظامها الادارى كان فعالا بدرجة معقولة ثم ان جيشها وهيئة اركانه القوية بصفة عامة كانت سباقة الى دراسة الاصلاح سواء فى التكتيك او فى الاستراتيجية وخاصة فى الاشتراك العسكرى فى عمليات السكك الحديدية والبنادق غير ان النقطة الرئيسية هى ان هذه القدرات لم يتم الاستفادة منها الا بعد التغلب على الازمة السياسية الداخلية بين الليبراليين والمحافظين وبعد ان

اصبحت هناك قيادة حازمة فى الحكم وذلك بدلا من تذبذب فريدريك وليام الرابع . وبعد بناء وتطوير القاعدة الصناعية لبروسيا . ولم تستطع لذلك دولة هوهنزولرن ان تبرز وان تنطلق من وضعها ، الذى كان قريبا من وضع دول المرتبة الثانية الا بعد عام ١٨٦٠ .

ومع ذلك وعلى غرار اى شىء اخر فى الحياة فان الضعف الاستراتيجى يعد مسألة نسبية . وبمقارنة بروسيا بامبراطورية الهابسبيرج التى تقع الى الجنوب منها فان مشاكل الاولى ربما كانت غير مثبطة للهمة . واذا كانت الفترة من عام ١٦٤٨ الى عام ١٨١٥ شاهدا على الامبراطورية كان يعلو نجمها وتؤكد نفسها فإن هذا التوسع لم يعمل على ازالة الصعوبات التى جعلت فيينا تناضل من اجل ان تلعب دور الدولة الكبرى . وعلى العكس ، فإن التسوية التى تمت فى عام ١٨١٥ زادت من هذه الصعوبات على المدى البعيد على الاقل وعلى سبيل المثال فإن الحقيقة التى تشير الى النمساويين قد حاربوا كثيرا ضد نابليون وكانوا دائما فى الجانب المنتصر انما تعنى انهم اى النمساويين كانوا يطالبون بتعويضات من خلال التعديل العام للحدود الذى حدث اثناء مفاوضات ١٨١٤ ــ ١٨١٥ وعلى الرغم من ان حكام الهابسبيرج قد وافقوا بهدوء على الانسحاب من اراضى هولندا الجنوبية ، والمانيا الجنوبية الغربية (الفورلاند) وبعض اجزاء من بولندا فان هذا أمكن موازنته بتوسعهم على نطاق هائل فى ايطاليا ، ومن خلال تأكيد دورهم القيادى فى الاتحاد الفيدرالى الالمانى الذى انشىء حديثا .

وفى ضوء النظرية العامة للتوازن الاوروبى ، وبخاصة تلك الانماط التى يفضلها المعلقون البريطانيون والتى كان يفضلها ميترنيخ نفسه ، فإن إعادة بناء الدولة النمساوية كان امرا يحظى بالاعجاب فإمبراطورية الهابسبيرج التى كانت تمتد من السهول الايطالية الشمالية وحتى جاليشيا وتنتشر عبر اوروبا سوف تكون بمثابة نقطة الارتكاز المركزية لهذا التوازن حيث انها ستكشف الطموحات الفرنسية فى اوروبا الغربية وفى ايطاليا وسوف تحافظ على الوضع القائم فى المانيا ضد الوطنيين الذين ينادون بقيام المانيا الكبرى والطامعين البروسيين كما انها ستشكل عقبة امام التغلغل الروسى فى البلقان ولقد كان حقيقيا ان كل مهمة من هذه المهام كانت تجد مساندة من جانب دولة او اكثر من الدول الكبرى الاخرى ، وذلك حسب المهمة نفسها ، بيد ان امبراطورية الهابسبيرج كانت حيوية بالنسبة لأداء تلك المهمة المعقدة ذات الجوانب الخمسة ، وذلك لانها كما كان يبدو كانت لها مصلحة كبرى فى كل هذه الجوانب الا وهى تجميد تسوية عام ١٨١٥ ــ فى حين ان فرنسا وبروسيا وروسيا إن عاجلا أم آجلا كانت تريد بعض التغييرات ، بينما كان البريطانيون الذين يرون ان هناك اسبابا استراتيجية وايديولوجية قليلة بل واقل مما يدعوا الى مساندة ميترنيخ بعد العشرينيات من القرن التاسع عشر ، وبالتالى اقل رغبة فى مساندة جهود النمسا فى الحفاظ على جميع جوانب النظام القائم . وفى الحقيقة فإنه من وجهة نظر بعض المؤرخين كان السلام العام الذى ساد اوروبا طوال عشرات السنين التى تلت عام ١٨١٥ يرجع اساسا الى موقف امبراطورية الهابسبيرج والمهام المنوطة بها . ولذلك فانه عندما لم تستطع كسب اى دعم عسكرى من الدول الاخرى من اجل الحفاظ على الوضع القائم فى ايطاليا والمانيا خلال الستينيات من القرن التاسع عشر ، فقد تم ابعادها عن هذين المسرحين . وبعد عام ١٩٠٠ وعندما اصبح بقاؤها امرا مشكوكا فيه اصبح لا مفر هناك من شن حرب كبيرة على الخلافة بما ينطوى عليه ذلك من مصير مشؤوم للتوازن الاوروبى .

وطوال الفترة التى كانت فيها الدول المحافظة فى اوروبا متحدة فى الحفاظ على الوضع القائم ضد قيام ونهضة فرنسا وبعثها من جديد او ضد الثورة بوجه عام فإن هذا الضعف الذى اتصفت به امبراطورية الهابسبيرج كان غير ظاهر . وعندما التمس ميترنيخ التضامن الايديولجى من التحالف المقدس ، كان بمقدوره دائما ان يتأكد من تأييد روسيا وبروسيا اللتين سمحتا له بدورهما بحرية التصرف فى ترتيب عمليات التدخل ضد اية احداث مثيرة سواء عن طريق ارسال قوات نمساوية لقمع التمرد فى نابولى فى عام ١٨٢١ ام عن طريق السماح للعمليات المسلحة الفرنسية فى اسبانيا بمساندة نظام البوربون* او عن طريق تنظيم عملية فرض مراسيم فرض كارلسباد الرجعية (١٨١٩) على اعضاء الاتحاد الالمانى . وبنفس الطريقة تقريبا ، استفادت علاقات امبراطورية الهابسبيرج بسان بطرسبيرج وبرلين من خلال مصالحهما المشتركة فى قمع النزعة القومية البولندية والتى كانت بالنسبة للحكومة الروسية قضية اكثر حيوية من النزاعات التى تحدث بين الحين والاخر على اليونان او المضايق ، وقد اظهرت عملية القمع المشتركة للتمرد البولندى فى جاليشيا وإدماج النمسا لمدينة كراكاو الحرة فى عام ١٨٤٦ بموافقة روسيا وبروسيا اظهرت المزايا التى يمكن اكتسابها من وراء مثل هذا التضامن الملكى .

وعلى المدى البعيد ــ على اية حال تصدعت هذه الاستراتيجية المتيزنيخية وظلت هناك فرص معقولة لكبح جماح اية ثورة اجتماعية راديكالية تحدث فى اوروبا القرن التاسع عشر . وكلما كانت تندلع واحدة من هذه الثورات (١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، وكوميون ١٨٧١)* كانت الطبقات المتوسطة التى تشعر بالخوف ، تلجأ الى القانون والنظام بيد انه لم يكن من الممكن على الاطلاق قمع الافكار والتحركات واسعة النطاق ، والتى كانت تجرى من اجل حق تقرير المصير الوطنى ، والتى شجعتها الثورة الفرنسية وحروب التحرير العديدة ، التى اندلعت فى بداية القرن كما ان محاولات ميترنيخ سحق حركات الاستقلال كانت قد انهكت امبراطورية الهانسبيرج بشكل دائم .

وقد فقدت النمسا تعاطف حليفتها القديمة ، بريطانيا بصورة سريعة نتيجة معارضتها للثورة لأى اضطرابات تهدف الى المطالبة بالاستقلال الوطنى ــ وقد أثار استخدامها المتكرر للقوة العسكرية فى ايطاليا رد فعل بين الفئات ضد الحاكم السجان للهابسبيرج تلك القوة العسكرية التى عادت بدورها بالنفع على نابليون الثالث بعد ذلك ببضع عشرات من السنين عندما كان هذا الملك الفرنسى الطموح قادرا على مساعدة كافور فى طرد النمساويين من شمال ايطاليا . وبنفس الطريقة فإن عدم رغبة امبراطورية الهابسبيرج فى الانضمام الى الزولفراين* نظرا لاسباب اقتصادية ونظرا للاستحالة الدستورية والجغرافية فى ان تصبح جزءا من المانيا الكبرى ساهم فى الاحساس بخيبة

★ البوربونى : أحد أفراد أسرة فرنسية مالكة حكمت فرنسا من ١٥٨٩م ــ ١٧٩٣م ومن ١٨١٤م ــ ١٧٩٣م المترجم .

★ كوميون باريس : حكومة باريس الاشتراكية من ١٨ مارس الى ٢٧ مايو عام ١٨٧١م المترجم .

★ الزولفراين : اتحاد جمركى ، وبخاصة أحد الاتحادات الجمركية التى أنشئت (عام ١٨٣٤ وعام ١٨٦٧ مثلا) بين بعض الولايات الالمانية بزعامة بروسيا (المترجم)

الامل لدى العديد من الوطنيين الالمان ، الذى بدأوا عندئذ ينظرون الى بروسيا من أجل الزعامة . وحتى النظام القيصرى الذى يساند بوجه عام جهود ڤيينا فى سحق الثورات احيانا وجد انه من الاسهل بالنسبة له اكثر مما هو متاح للنمسا ، ان يتعامل مع القضايا القومية : بمراقبة سياسة الكسندر الاول ، وبالتعاون مع البريطانيين لمساندة استقلال اليونان خلال اواخر عقد العشرينات من القرن التاسع عشر على الرغم من كل آراء ميترنيخ المضادة والمعارضة .

والحقيقة انه فى عصر يتسم بزيادة الوعى القومى ، كانت امبراطورية الهابسبيرج تبدو وكأنها تتسم بالمفارقات التاريخية . ففى كل من الدول الكبرى الاخرى ، كان يبدو جليا ان :
غالبية المواطنين كانت تشترك فى لغة واحدة وديانة مشتركة وان تسعين فى المائة على الاقل من الفرنسيين كانوا يتحدثون الفرنسية ، ونفس النسبة كانت تنتمى على الاقل من الناحية الاسمية للكنيسة الكاثولوكية ، وان ما يزيد على ثمانية من بين كل عشرة من البروسيين كانوا من الالمان (والباقون كان معظمهم من البولنديين) وان من بين الالمان كان هناك سبعون فى المائة من البروتستانت اما رعايا القيصر الروسى البالغ عددهم سبعين مليونا فكانوا يضمون بعض الاقليات الجديرة بالاعتبار (خمسة ملايين بولندى ، وثلاثة ملايين ونصف مليون فنلندى ، واستونى وليتوانى ، ولاتفى وكذلك ثلاثة ملايين من القوقازيين المتجانسين) بيد ان ذلك معناه انه كان هناك خمسون مليونا من الروس الارثوذكس . وكان تسعون فى المائة من الجزر البريطانية يتحدثون اللغة الانجليزية وسبعون فى المائة من البرتستانت وكانت بلاد مثل هذه تحتاج الى الاتحاد مع بعضها البعض على نحو بسيط اذ انها كانت متماسكة تماسكا شديدا فيما بينها . وعلى النقيض من ذلك فإن الامبراطور النمساوى كان يحكم خليطا من الاعراق المختلفة التى لابد أنها قد جعلته يئن فى كل مرة يفكر فى ذلك . فقد كان هو ورعاياه ، من الالمان ، فى حين كان ضعف هذا العدد من السلاڤيين بصورة أو بأخرى (التشيكيين ، والسلوڤيين ، والبولنديين ، والروثينيين ، والسلوڤينيين ، والكرواتيين والصربيين) ، وكان هناك خمسة ملايين من المجريين وخمسة ملايين من الايطاليين ومليونان من الرومانيين . فأى نوع من الدول كان هذا الخليط ؟ ان الاجابة : هى انه لم تكن هناك دولة كهذه على الاطلاق وقد كان جيش الهابسبيرج ، الذى كان الناس ينظرون اليه على انه واحد من اهم المؤسسات الفريدة ان لم يكن اهمها بالفعل فى الامبراطورية يعكس هذا التنوع العرقى ففى عام ١٨٦٥م اى العام الذى سبق الصدام الحاسم مع بروسيا من اجل سيادة المانيا كان الجيش يضم ١٢٨٫٢٨٦ من الالمان ٩٦٫٣٠٠ من التشيكيين والسلوڤاكيين ٥٢٫٧٠٠ من الايطاليين ٢٢٫٧٠٠ من السلوڤينيين ٢٠٫٧٠٠ من الرومانيين ١٩٫٠٠٠ من الصربيين ، ٥٠٫١٠٠ من الروثينيين ، ٣٧٫٧٠٠ من البولنديين ٣٢٫٥٠٠ من المجريين ٣٧٫٦٠٠ من الكرواتيين ٥٫١٠٠ رجل من جنسيات اخرى فى قوائم جنوده ورغم ان ذلك جعل الجيش فى الغالب ذا الوان عديدة ونوعيات مختلفة مثل الافواج البريطانية ـ الهندية تحت قيادة الراج فانه كان يعانى ايضا من كل انواع العيوب اذا ما قورن بالجيوش الفرنسية او البروسية التى كانت اكثر تجانسا بقدر كبير .

ولقد كان يصاحب هذا الضعف العسكرى الكامن نقص فى الاعتمادات المالية المناسبة . وكان ذلك يرجع جزئيا الى الصعوبات الخاصة بزيادة الضرائب فى الامبراطورية ولكنه اساسا كان قد تمخض عن ضآلة قاعدته التجارية والصناعية . ورغم ان المؤرخين الآن يتحدثون عن الصحوة

الاقتصادية الامبراطورية الهابسبيرج خلال الفترة من عام ١٧٦٠ حتى عام ١٩١٤ إلا ان الحقيقة هى انه خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر قام التصنيع فى بعض المناطق الغربية فقط ، مثل بوهيميا ، واراضى الالب* وحول فيينا نفسها فى حين ظل الجزء الاكبر من الامبراطورية لايمسه احد تقريبا وفى الوقت الذى تقدمت فيه النمسا ، فإن الامبراطورية ككل ، كانت تأتى بعد بريطانيا وفرنسا وبروسيا بالنسبة لما يخص كل فرد من التصنيع ومن انتاج الحديد والصلب ، ومن امكانيات الطاقة البخارية ، وما الى ذلك .

والاكثر من ذلك ، فإن تكاليف الحروب الفرنسية قد تركت الامبراطورية منهكة ماليا ، مثقلة بديون عامة باهظة ولديها قدر هائل من العملة الورقية منخفضة القيمة الامر الذى ارغم الحكومة فى الحقيقة على ان تجعل الانفاق العسكرى ينخفض الى حده الادنى وفى عام ١٨٣٠م ، تم تخصيص مبالغ للجيش تعادل نسبة ٢٣ فى المائة فقط من اجمالى العائدات (اى انه قد انخفضت تلك المخصصات بعد ان كانت تمثل ٥٠ فى المائة فى عام ١٨١٧م) وبحلول عام ١٨٤٨م انخفضت هذه الحصص الى ٢٠ فى المائة . وعندما وقعت أزمات ، مثلما حدث فى اعوام ١٨٤٨م ـ ١٨٤٩م ، ١٨٥٤م ، ١٨٥٥م ١٨٥٩م ـ ١٨٦٠ ، ١٨٦٤ ، تمت الموافقة على زيادة الانفاق العسكرى زيادة غير عادية لكنها نادرا ما كانت تكفى لاعداد الجيش وتجهيزه ليصبح كامل القوة ثم سرعان ما تم تخفيض هذه النفقات عندما ظنوا ان تلك الازمات قد انتهت . فعلى سبيل المثال ، كانت الميزانية العسكرية ١٧٩ مليون فلورين فى عام ١٨٦٠ وانخفضت الى ١١٨ مليونا بحلول عام ١٨٦٣ ثم ارتفعت الى ١٥٥ مليونا خلال صراع عام ١٨٦٤ مع الدنمارك ثم جرى تخفيضها بصورة هائلة الى ٩٦ مليونا فى عام ١٨٦٥ مرة اخرى قبل الحرب مع بروسيا بعام واحد فقط . ولم يكن اى من هذه المبالغ الاجمالية يتماشى مع الميزانيات العسكرية لفرنسا ، او بريطانيا ، او روسيا ، او (بعد ذلك بفترة قصيرة) وحيث ان الناس كانوا ينظرون الى الادارة العسكرية النمساوية على انها فاسدة وغير كفء حتى بمقاييس منتصف القرن التاسع عشر ، فإن الاموال التى كانت مخصصة لم يكن يتم انفاقها على نحو جيد . وباختصار ، فإن القوة المسلحة لامبراطورية الهابسبيرج لم تكن بأى شكل من الاشكال على مستوى خوض الحروب التى كان يتم استدعاؤها اليها للقتال فيها .

ولم يكن كل ذلك ليعجل بموعد زوال الامبراطورية ، فقدرتها على البقاء ، مثلما لاحظ كثير من المؤرخين ، كانت غير عادية تماما ، فقد استطاعت ان تبقى رغم حركة الاصلاح ، ورغم الاتراك والثورة الفرنسية كما اثبتت ايضا قدرتها على تحمل احداث ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ وهزيمة عام ١٨٦٦ وحتى فى المراحل الاخيرة ، فقد تحملت تواترات الحرب العالمية الاولى . وعلى الرغم من ان نقاط ضعفها كانت واضحة ، الا انها ايضا كانت لديها نقاط قوة . فقد كانت المملكة تتمتع بولاء كل من الرعايا الالمان العرقيين وكذلك بولاء العديد من الارستقراطيين والعائلات التى كانت تقوم بالخدمة فى الاراضى غير الالمانية وكان حكمها فى بولندا على سبيل المثال ، حكما معتدلا الى حد ما بمقارنته بالحكومتين الروسية والبروسية . وعلاوة على ذلك فإن الطبيعة المعقدة وتعددية الجنسيات لهذه الامبراطورية ، مع نظامها الذى اتسم بالمنافسات المحلية ، قد سمح بممارسة قدر

---

* نسب الى جبال الألب ـ المترجم .

معين من سياسة فرق تسد من المركز لان استخدامها الحذر للجيش قد اظهر ان الافواج المجرية كانت تتمركز بشكل اساسى فى ايطاليا والنمسا ، والافواج الايطالية كانت تتمركز فى المجر ، ونصف وحدات الهوصار كانت تتمركز فى الخارج ، وهكذا .

واخيرا ، فإن هذه الامبراطورية كانت تتمتع بميزة سلبية ، وهى ان الدول الكبرى الاخرى لم تكن تعرف ـ حتى عندما تشترك فى عداءات مع امبراطورية الهابسبيرج ماذا سوف تضع فى مكانها . وربما كان القيصر نقولا الاول يرفض الادعاءات النمساوية فى البلقان ، ولكنه كان على استعداد كامل لان يساهم بارسال جيش للمساعدة على سحق الثورة المجرية فى عام ١٨٤٨م . وربما كانت فرنسا تتآمر لطرد مواطنى الهابسبيرج من ايطاليا ، ولكن نابليون الثالث ايضا كان يعرف ان ڤيينا يمكن ان تكون حليفا نافعا فى المستقبل ضد بروسيا او روسيا ، ورغم ان بسمارك كان عاقد العزم على استئصال كل النفوذ النمساوى من المانيا ، إلا انه كان حريصا على الحفاظ على امبراطورية الهابسبيرج بمجرد ان استسلمت له فى عام ١٨٦٦ وطالما ظل الوضع قائما على هذا النحو ، فإن الامبراطورية بقيت ولكن فى ظل الكثير من المعاناة .

ورغم خسارتها اثناء حرب نابليون ، فإن وضع فرنسا خلال نصف القرن الذى تلى عام ١٨١٥م كان افضل بدرجة كبيرة من وضع اى من بروسيا او امبراطورية الهابسبيرج فى كثير من الجوانب . فقد كان دخلها القومى اعلى بكثير كما ان راسمالها كان من الممكن توفيره بصورة مستمرة كذلك كان تعداد سكانها اكبر بكثير من تعداد سكان بروسيا ، واكثر انسجاما وتوافقا من سكان امبراطورية هابسبيرج ولقد كان من السهل ايضا لفرنسا ان تجهز جيشا هائلا ، وان توفر مايلزم لتجهيز اسطول كبيرايضا ، ومع ذلك ، فإنه يجرى تناولها هنا كدولة متوسطة ويرجع ذلك ببساطة الى ان الظروف الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية جميعها ، قد اتحدت لمنع فرنسا من تجميع مواردها وتحقيق الريادة الحاسمة فى اى مجال معين .

والحقيقة البارزة بوضوح حول العامين ١٨١٤ ـ ١٨١٥ من حيث المستوى السياسى للدول ، هى ان جميع الدول الكبرى الاخرى قد اظهرت نفسها وهى عاقدة العزم على منع المحاولات الفرنسية من تحقيق السيطرة على اوروبا ، ولم تكن لندن وڤيينا وبرلين وسان بطرسبيرج راغبة فى تركيز صراعاتها على قضايا معينة (مثل سكسونيا) من اجل هزيمة محاولات نابليون الاخيرة ، ولكنها كانت عاقدة العزم ايضا على اقامة نظام مابعد الحرب ، يمنع فرنسا فى المستقبل من المضى فى طرقها التقليدية بالنسبة للتوسع وهكذا . فانه على الرغم من ان بروسيا كانت تتصرف كوصى على اراضى الراين ، فقد دعمت النمسا من وضعها فى شمال ايطاليا ، وازداد النفوذ البريطانى اتساعا فى شبه جزيرة أيبريا ووراء ذلك كله كان هناك جيش روسى هائل ،

مستعدا للتحرك عبر أوروبا دفاعا عن التسوية التى تم ابرامها عام ١٨١٥ . ونتيجة لذلك فإن كثيرا من الفرنسيين من جميع الاحزاب كانوا يحثون على انتهاج سياسة استعادة الوضع السوى وكان واضحا أنه لم يكن من الممكن تحقيق تحسن هائل . وكان أفضل ما يمكن انجازه من ناحية هو الاعتراف بأن فرنسا كانت شريكا متساويا فى المنظومة الاوروبية ، ومن ناحية اخرى فانه يمكن استعادة النفوذ السياسى الفرنسى فى المناطق المجاورة الى جانب نفوذ الدول الموجودة . ومع ذلك

فانه حتى عندما استطاع الفرنسيون تحقيق التكافؤ مع ، ولنقل على سبيل المثال البريطانيين فى شبه جزيرة ايبيريا والعودة الى القيام بدور رئيسى فى الشرق ، كان عليهم دائماً أن يحذروا استفزاز ائتلاف آخر ضدهم فقد كان أى تحرك من جانب فرنسا تجاه الدول الصغرى مثلما كان واضحا خلال العشرينات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، من شأنه أن ينجم عنه تحالف أنجلو- بروسى وكان هذا التحالف قويا للغاية ، بحيث لا يمكن صده .

اما الورقة الأخرى التى كانت لدى باريس ، فهى اقامة علاقات وثيقة مع احدى الدول الكبرى التى يمكن عندئذ استغلالها فى تأمين الاهداف الفرنسية ، ونظرا للمنافسات الكامنة بين الدول الاخرى والمزايا الكبيرة التى يمكن أن يقدمها التحالف الفرنسى (كالمال ، والقوات ، والاسلحة) فقد كان ذلك افتراضا معقولا ، ومع ذلك فإن هذا الافتراض كان خاطئا من ثلاثة جوانب :

اولا : ان الدولة الكبرى الأخرى قد تكون قادرة على استغلال الفرنسيين أكثر من قدرة فرنسا على استغلالها - وذلك مثلما فعل ميترنيخ فى منتصف عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، عندما فكر فى الاقتراحات الفرنسية ببساطة من أجل التفرقة بين لندن وباريس .

ب٤ ثانيا : ان التغيرات التى طرأت على النظام فى فرنسا خلال هذه العقود الزمنية قد أثرت دون شك فى العلاقات الدبلوماسية فى فترة كانت تلعب فيها الايديولوجية دورا هائلا للغاية . وعلى سبيل المثال فقد تحطمت هذه الآمال التى كانوا يعللون النفس بها طويلا فى تحقيق تحالف مع روسيا ، مع قدوم الثورة الفرنسية عام ١٨٣٠ . وأخيرا ظلت هناك مشكلة لا يمكن تذليلها ، وهى أنه على الرغم من أن العديد من الدول الأخرى أرادت أن تتعاون مع فرنسا فى بعض الاحيان ، الا أن أى واحدة من تلك الدول لم ترغب خلال هذه الفترة فى تغيير الوضع القائم ، أى أنها لم تقدم للفرنسيين سوى الصداقة الدبلوماسية وليس وعدا بتحقيق كسب إقليمى ولم يحدث الا بعد حرب القرم ان كان هناك شعور واسع النطاق خارج فرنسا من أجل اعادة تنظيم حدوده عام ١٨١٥م .

وقد كان يمكن لمثل هذه العقبات أن تثير مخاوف أقل لو كانت فرنسا فى نفس القوة اذا قورنت ببقية أوروبا ، مثلما كانت عليه تحت حكم لويس الرابع عشر فى أوج قوته ، أو تحت حكم نابليون فى ذروة قوته ولكن الحقيقة هى ان فرنسا لم تكن بعد عام ١٨١٥ دولة نشطة بصفة خاصة . وربما يكون عدد الفرنسيين الذين ماتوا خلال حروب ١٧٩٣ - ١٨١٥ قد بلغ ١٫٥ مليون شخص ، بيد أن الاهم من ذلك هو أن الزيادة فى تعداد السكان الفرنسيين كانت أبطأ من مثيلتها فى أية دولة من الدول الكبرى الاخرى طوال القرن التاسع عشر . ولم يؤد هذا الصراع الطويل الى تشويه الاقتصاد الفرنسى بالطرق العديدة التى أشرنا اليها سابقا ، فحسب ولكن قدوم السلام كان سببا فى جعله عرضة كذلك للتحدى التجارى من جانب منافستها الكبرى بريطانيا والحقيقة الاساسية بالنسبة لمعظم المنتجين الفرنسيين بعد عام ١٨١٥ كانت تكمن فى وجود منتج صناعى قوى ومسيطر بصورة غالبة ليس فقط كأقرب جار لهم ، ولكن كقوة هائلة فى جميع الأسواق الاجنبية ، بل وأحيانا فى سوقهم المحلية التى تحظى بحماية كبيرة وهكذا فإن عدم وجود المنافسة الى جانب العراقيل الموجودة داخل نطاق فرنسا والتى تحول دون التحديث (وعلى سبيل المثال صغر حجم الحاصلات الزراعية وضعف الاتصالات وضيق الاسواق المحلية بالاضافة الى عدم وجود الفحم الرخيص الذى

يمكن توفيره بسهولة) كما أن فقدان أى حافز من الاسواق عبر البحار كان يعنى أنه خلال الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٥٠ كان معدل النمو الصناعى بها أقل بشكل كبير من معدل النمو الصناعى فى بريطانيا وفى بداية القرن بلغ إجمالى انتاج بريطانيا نفس مستوى انتاج فرنسا وبحلول عام ١٨٣٠ كان انتاج بريطانيا يعادل ١٣٢٫٥ فى المائة من انتاج فرنسا . ثم بحلول عام ١٨٦٠ ارتفع هذا الاجمالى الى ٢٥٠ فى المائة . وعلاوة على ذلك وحتى عندما بدأ معدل بناء السكك الحديدية والتصنيع العلم فى فرنسا يسير على نحو سريع فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجدت فرنسا ان المانيا كانت تنمو على نحو ـ ربما كان اسرع ـ الامر الذى أثار فزعها .

ومع ذلك ، فليس من الواضح تماما الآن بالنسبة للمؤرخين ضرورة النظر الى اقتصاد فرنسا خلال القرن على نحو يتسم بالاستخفاف على انه « متخلف » أو مخيب للآمال ففى نواح عديدة كان الطريق التى سلكها الفرنسيون تجاه الرخاء القومى منطقيا شأنه فى ذلك شأن الطريق المختلف تماما والذى سلكه البريطانيون . فرغم ان المخاوف الاجتماعية من الثورة الصناعية كانت أقل انتشارا فى فرنسا ، الا أنه من خلال التركيز على البضائع ذات النوعية الجيدة بدلا من الانتاج بكميات هائلة ، فإن القيمة التى أضيفت لكل منتج بالنسبة لكل فرد كانت أكبر بصورة هائلة واذا كان الفرنسيون اجمالا لم يستثمروا أموالهم محليا فى المشروعات الصناعية واسعة النطاق ، فإن ذلك كان دائما مسألة حسابات ولم يكن علامة على الفقر أو التخلف . فقد كان هناك فى الحقيقة فائض كبير فى رأس المال فى البلاد ، اتجه حزء كبير منه الى الاستثمارات الصناعية فى أى مكان آخر فى أوروبا .

ولم يكن من المحتمل بالنسبة للحكومات الفرنسية أن تشعر بالارتباك نتيجة نقص الاعتمادات ، فقد كان هناك استثمار فى الذخيرة وفى العمليات الخاصة بالمعادن المرتبطة بالقوات المسلحة . ويرجع الفضل الى المخترعين الفرنسيين فى انتاج بنادق البارود تحت اشراف الجنرال بيهان ، وفى وضع تصميمات السفن التى كانت تعتبر مطلع عهد جديد مثل السفينة (نابليون) والسفينة (لاجلور) والبنادق وطلقات الرصاص من طراز مينيه .

ومع ذلك تبقى حقيقة أن القوة النسبية لفرنسا كانت تتدهور فى المجال الاقتصادى وكذلك فى مجالات أخرى . ونود أن نكرر ما سبق فنقول انه على الرغم من أن فرنسا كانت أعظم من بروسيا أو أمبراطورية الهابسبيرج ، فإنه لم يكن هناك مجال برزت فيه فرنسا بشكل حاسم ، مثلما كانت قبل ذلك بقرن من الزمان . فقد كان جيشها هائلا ، ولكنه كان يأتى فى المرتبة الثانية من حيث العدد بالنسبة لجيش روسيا كما أن أسطول فرنسا الذى كانت تدعمه الحكومات الفرنسية المتعاقبة على نحو غير عادى ، كان دائما فى المرتبة الثانية من حيث الحجم بالنسبة للاسطول الملكى ـ كما أن الفجوة بينهما كانت شاسعة وعلى أساس إجمالى القدرة الانتاجية والناتج القومى ، كانت فرنسا فى مرتبة تالية بالنسبة لجارتها التى كانت بمثابة الرائد أو المستكشف . وقد اعقب تدشين فرنسا لسفينتها (لاجلواز) على الفور تدشين سفينة الاسطول الملكى « ووريار » التابعة لجلالة الملكة ، التى فاقت السفينة الفرنسية ، حيث ان مدفعية الميدان بالسفينة الفرنسية كانت أقل مدى من تصميمات مصانع كروب الأحدث ، صحيح أن الاسطول الفرنسى قد لعب دورا بالفعل خارج أوروبا ، ولكن مكوناته وتأثيره كذلك كانت أقل مدى بكثير من الاسطول البريطانى .

ويشير ذلك كله الى مشكلة حادة أخرى جعلت قياس القوة الفرنسية التى لا شك فيها . أو حتى إمكانية نشرها أمرا صعبا . فقد ظلت قوة كلاسيكية مهجنة وكثيرا ما كانت ممزقة بين مصالحها الأوروبية ومصالحها غير الأوروبية ، مما أثر بدوره على سياستها التى كانت بالفعل معقدة بما فيه الكفاية نتيجة للاعتبارات الايديولوجية ، والاعتبارات الخاصة بميزان القوى . هل كان من الاهم الوقوف امام تقدم روسيا نحو القسطنطينية أو اعاقة المطالب البريطانية فى الشرق ؟ هل كان يجب محاولة مكافأة النمسا للخروج من إيطاليا أو تحدى الاسطول الملكى فى القناة الانجليزية ؟ هل كان يجب تشجيع التحركات الاولى تجاه الوحدة الألمانية أم كان يجب معارضتها ؟ ونظرا لكل الاتجاهات المعارضة والمؤيدة المرتبطة بكل من هذه السياسات فانه لم يكن غريبا أن نجد الفرنسيين دائما متأرجحين ومترددين ، وحتى عندما كان ينظر اليهم على أنهم يمثلون عضوا كاملا فى المنظومة الاوروبية .

ومن ناحية أخرى فانه يجب الا ننسى فى الظروف العامة التى عرقلت فرنسا ، مكنتها ايضا من ان تكون بمثابة كابح بالنسبة للدول الكبرى الاخرى . واذا كانت تلك هى الحالة بشكل خاص تحت حكم نابليون الثالث ، فإنها كانت حقيقية ايضا ، منذ بداية الامر بل وفى اواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر ، وبسبب حجمها ، فإن عودة فرنسا الى الوضع السوى كانت لها آثار ضمنية فى شبه الجزر الايبيرية والايطالية ، وفى البلدان الواطئة وفى ميادين اخرى . ولاشك ان كلا من المحاولات البريطانية والروسية للتأثير على الاحداث فى الامبراطورية العثمانية ، كانت بحاجة الى ان تضع فرنسا فى اعتبارها . فقد كانت فرنسا اكثر من امبراطورية الهابسبيرج المتذبذبة ، او حتى بريطانيا هى التى تشكل الكابح العسكرى الرئيسى لروسيا اثناء حرب القرم . وكانت فرنسا هى التى قوضت وضع النمسا فى ايطاليا ، وكانت فرنسا بصفة رئيسية وبصورة اقل اثارة ، هى التى ضمنت الا يكون للامبراطورية البريطانية الاحتكار الكامل فى السيطرة على طول السواحل الافريقية والصينية . واخيرا عندما تصاعد الصراع النمساوى ـ البروسى للسيادة على المانيا الى ذروته فإن كلا المتنافسين قد كشفا عن قلقهما العميق ازاء ما قد يفعله او لا يفعله نابليون الثالث . وبإختصار ، فإنه فى اعقاب استعادتها لوضعها بعد عام ١٨١٥ ، فإن فرنسا خلال العقود الزمنية التى تلت ذلك العام ظلت قوة كبيرة ، نشيطة للغاية من الناحية الدبلوماسية ، وقوية بشكل معقول من الناحية العسكرية ، وكان من الافضل اتخاذها كصديق بدلا من اعتبارها منافسا ، حتى وان كان قادتها يدركون أنها لم تعد مهيمنة كما كانت خلال القرنين السابقين .

حرب القرم وتدهور القوة الروسية

كانت القوة النسبية لروسيا تتضاءل بشكل كبير خلال العقود التى تلت عام ١٨١٥ والتى اتسمت بالسلام الدولى والتصنيع على الرغم من ان ذلك يتضح تماما حتى اندلاع حرب القرم نفسها (١٨٥٤ ــ ١٨٥٦) ففى عام ١٨١٤ شعرت اوروبا بالرعب حينما تقدم الجيش الروسى صوب الغرب ، وصاحت جماهير باريس بحذر عاش الامبراطور الكسندر عندما دخل القيصر مدينتهم خلف الويته من القوقازيين وقد ضمن الجيش الروسى التسوية السلمية مع تركيزها الرئيسى والمحافظ ضد التغيير السياسى والاقليمى فى المستقبل ، وكان قوام الجيش ٨٠٠ر٠٠٠ رجل ، كما كان متفوقا كثيرا على غيره من المنافسين فى البر مثلما كان الاسطول الملكى متفوقا بالنسبة للاساطيل الاخرى فى البحر . وقد غطى وجود هذا الجيش الشرقى الضخم على كل من النمسا وبروسيا فانكمشتا وتضاءلتا خشية من جبروت هذا القيصر حتى وهما يدعيان تضامنهما للنظام الملكى معه ومن ثم فإن دور روسيا كشرطى لاوروبا قد تزايد عندما تولى نقولا الاول المستبد السلطة فى البلاد (١٨٢٥ ــ ١٨٥٥) خلفا لألسكندر الاول المتدين . وكان وضع نقولا الاول قد ازداد قوة نتيجة للاحداث الثورية التى وقعت عامى ١٨٤٨م ــ ١٨٤٩م وذلك مثلما اشار بالمرستون ، عندما كانت روسيا وبريطانيا هما القوتين الوحيدتين اللتين وقفتا منتصبتى القامة وقد لا قت النداءات المستميتة ، التى ارسلتها حكومة الهابسبيرج طلبا للمساعدة فى قمع التمرد المجرى استجابة حيث تم ارسال ثلاثة جيوش روسية لمساعدتها وعلى نقيض ذلك فإن تردد فريدريك ويليام الرابع ملك بروسيا ازاء حركات الاصلاح الداخلية ، الى جانب المقترحات التى كانت تنادى بالتغيير فى الاتحاد الالمانى اثارت ضغطا روسيا مستمرا لاهواده فيه ، الى ان قبل البلاط فى برلين سياسات ردود الفعل المحلية والتراجع الدبلوماسى فى اولموتيزاما بالنسبة (لقوى التغيير) نفسها بعد عام ١٨٤٨م فإن جميع العناصر سواء أكانت من القوميين البولنديين والمجريين المهزومين او من الليبراليين البورجوازيين الذين يشعرون بالإحباط او الماركسيين ، فقد كانت متفقة على ان العقبة الرئيسية فى مواجهة التقدم فى اوروبا والتى سوف تظل كذلك لأمد طويل هى امبراطورية القياصرة .

ومع ذلك ، فعلى سبيل المستوى الاقتصادى والتكنولوجى ، كانت روسيا تفقد مكانتها بصورة مثيرة للقلق خلال الفترة من عام ١٨١٥ الى عام١٨٨٠ وذلك بالقياس الى الدول الاخرى على

الاقل . ولا نقصد بذلك ان نقول إنه لم يكن هناك تحسين اقتصادى ، حتى تحت حكم نقولا الاول الذى كان الكثيرون من المسئولين فى عهده يعادون قوى السوق او اية بوادر توحى بالتحديث . وقد زاد تعداد السكان على نحو سريع من ٥١مليونا فى عام ١٨١٦ ، الى ٧٦ مليونا فى عام ١٨٦٠م والى ١٠٠ مليون عام ١٨٨٠م كما ان تعداد سكان المدن يتزايد بشكل اسرع من اية مناطق اخرى . ولقد زاد ايضا انتاج الحديد وتضاعف حجم صناعة النسيج . وخلال الفترة من عام ١٨٠٤ الى عام ١٨٦٠ كان البعض يدعى ان عدد المصانع او المنشآت الصناعية قد ارتفع من ٢٤٠٠ الى ما يزيد على ١٥٫٠٠٠ كما تم استيراد الآلات البخارية والماكينات الحديثة من الغرب ، وفى الفترة من ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، بدأت تظهر شبكة من خطوط السكك الحديدية . ولعل مجرد اختلاف المؤرخين حول ما اذا كانت هناك ثورة صناعية قد حدثت فى روسيا ام لا انما يؤكد ان الامور كانت تمضى قدما الى الامام هناك .

بيد ان الشيء الواضح تماما هو ان بقية دول اوروبا كانت تتقدم على نحو اسرع بكثير ، وان روسيا كانت تتراجع وتفقد ارضا فى هذا المجال وبسبب تعداد سكانها المرتفع كثيرا استطاعت روسيا ببساطة ان تحقق أعلى اجمالى للإنتاج القومى فى أوائل القرن التاسع عشر وبعد ذلك بجيلين ، لم تعد هذه هى الحالة ، كما يتضح ذلك فى الجدول رقم ٩ .

جدول رقم ٩ إجمالى الناتج القومى
للدول الاوروبية الكبرى ١٨٣٠ ــ ١٨٩٠
بأسعار السوق ، بالدولار الامريكى وبأسعار ١٩٦٠ (بالبلايين)

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠
روسيا	١٠٫٥	١١٫٢	١٢٫٧	١٤٫٤	٢٢٫٩	٢٣٫٢	٢١٫١
فرنسا	٨٫٥	١٠٫٣	١١٫٨	١٣٫٣	١٦٫٨	١٧٫٣	١٩٫٧
بريطانيا	٨٫٢	١٠٫٤	١٢٫٥	١٦	١٩٫٦	٢٣٫٥	٢٩٫٤
ألمانيا	٧٫٢	٨٫٣	١٠٫٣	١٢٫٧	١٦٫٦	١٩٫٩	٢٦٫٤
الهابسبيرج	٧٫٢	٨٫٣	٩٫١	٩٫٩	١١٫٣	١٢٫٢	١٥٫٣
ايطاليا	٥٫٥	٥٫٩	٦٫٦	٧٫٤	٨٫٢	٨٫٧	٩٫٤

بيد ان هذه الارقام كانت تثير الرعب كثيرا عند دراسة حجم اجمالى الناتج القومى بالنسبة لكل فرد (راجع الجدول رقم ١٠)

جدول رقم ١٠ اجمالى الناتج القومى لكل فرد
فى الدورة الاوروبية الكبرى ١٨٣٠م ـ ١٨٩٠م
(بالدولار الأمريكى وبأسعار عام ١٩٦٠م)

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠
بريطانيا	٣٤٦	٣٩٤	٤٥٨	٥٥٨	٦٢٨	٦٨٠	٧٨٥
ايطاليا	٢٦٥	٢٧٠	٢٧٧	٣٠١	٣١٢	٣١١	٣١١
فرنسا	٢٦٤	٣٠٢	٣٣٣	٣٦٥	٤٣٧	٤٦٤	٥١٥
المانيا	٢٤٥	٢٦٧	٣٠٨	٣٥٤	٤٢٦	٤٤٣	٥٣٧
الهابسبيرج	٢٥٠	٢٦٦	٢٨٣	٢٨٨	٣٠٥	٣١٥	٣٦١
روسيا	١٧٠	١٧٠	١٧٥	١٧٨	٢٥٠	٢٢٤	١٨٢

وتظهر الارقام ان الزيادة فى اجمالى الناتج القومى لروسيا والتى حدثت خلال هذه السنوات كانت ترجع بصورة اساسية الى الزيادة فى تعداد سكانها ، سواء عن طريق المواليد ام عن طريق الفتوحات فى تركستان وفى اماكن اخرى . ولم تكن لهذه الزيادة السكانية أية علاقة تذكر بالزيادات الفعلية فى الفترة الانتاجية (وبخاصة الانتاجية الصناعية) فدخل كل فرد فى روسيا وكذلك الانتاج القومى بها ، كانا دائما فى مرتبة تالية لما كان عليه فى أوروبا الغربية . بيد انها تراجعت آنذاك الى ابعد من ذلك بكثير ، فبعد ان كان دخل الفرد (على سبيل المثال) يعادل نصف مثيله فى بريطانيا فى عام ١٨٣٠م ، هبط الى الربع بعد ذلك بستين عاما .

وبنفس الطريقة ، فإن زيادة انتاج الحديد فى روسيا الى الضعف فى أوائل القرن التاسع عشر كان يمكن مقارنته بشكل سيىء بالانتاج فى بريطانيا والذى زاد ثلاثين ضعفا . وخلال جيلين فإن روسيا تحولت من اكبر منتج ومصدر للحديد فى اوروبا الى دولة تعتمد بشكل متزايد على واردات المنتجين الغربيين . وحتى التحسينات فى وسائل مواصلات السكك الحديدية والسفن البخارية ، كانت تحتاج الى دراسة مدى اهميتها النسبية . وبحلول عام ١٨٥٠م كان لدى روسيا ما يزيد قليلا على خمسمائة من السكك الحديدية بالمقارنة بما كان لدى الولايات المتحدة من خطوط حديدية بلغ طولها ٨٥٠٠ ميل كما ان قدرا كبيرا من الزيادة فى تجارة السفن البخارية عبر الانهار الكبرى او خارج بحر البلطيق والبحر الاسود ، كانت تدور حول نقل الحبوب التى كان يحتاج اليها السكان المحليون الذين اخذوا فى الزيادة السريعة ، وكذلك من اجل تسديد قيمة السلع المصنعة المستوردة وذلك عن طريق ارسال القمح الى بريطانيا . ولقد كانت أية تحسينات جديدة تتم تؤول جميعها باستمرار الى أيدى التجار واصحاب الاعمال الاجانب (كما كانت الحال بالتاكيد فى تجارة الصادرات) مما حول روسيا على نحو أكبر الى مورد للمواد الاولية للدول ذات الاقتصاديات

المتطورة . وبالفحص الدقيق للحقائق الواضحة يبدو ان معظم المصانع والمنشآت الصناعية الجديدة كانت تستخدم عددا يقل عن ستة عشر فردا وانها نادرا ما كانت تدار بالماكينات على الاطلاق . ولقد كان نقص رأس المال بوجه عام ، والطلب المنخفض للمستهلكين والطبقة المتوسطة الصغيرة للغاية ، والمسافات الشاسعة والظروف المناخية القاسية والسيطرة الشديدة من جانب دولة مستبدة كثيرة الارتياب ، ومن الاسباب التى جعلت التطلعات الى انطلاقة صناعية فى روسيا امرا اكثر صعوبة مما كان عليه الوضع حقيقة فى اى مكان آخر فى اوروبا .

ولفترة طويلة ، لم تترجم هذه الاتجاهات الاقتصادية المثيرة للتشاؤم الى ضعف عسكرى روسى ملحوظ بل على العكس ، فالتفضيل الذى رأته الدول الكبرى بعد عام ١٨١٥ لهياكل النظام القديم بصفة عامة لم يكن واضح المعالم إلا فى مجال التكوين الاجتماعى ، والتسلح وتكتيكات الجيوش ومع ذلك فعندما كانت الثورة الفرنسية لا تزال تلقى بظلالها ، كانت الحكومات قلقة بشكل اكبر إزاء اعتمادها السياسى والاجتماعى على قواتها المسلحة اكثر من قلقها تجاه الاصلاحات العسكرية . وحتى الجنرالات انفسهم ، الذين لم تعد تشغلهم مواجهة احتمالات دخول حرب كبيرة ، كانوا يؤكدون وجود تسلسل السلطة والتزام الطاعة ، والحذر ـ وهى سمات اكدتها الهواجس التى استحوذت على نقولا الاول ، وظهرت فى الاستعراضات العسكرية الرسمية ، والمسيرات الضخمة ونظرا لهذه الظروف العامة ، فإن حجم الجيش الروسى واستمرار عمليات التجنيد الجماعية بدت ملفته للنظر بالنسبة للمراقبين الخارجيين اكثر من هذه الامور السرية مثل عملية إيواء وتموين ونقل العسكريين او المستوى العام للتعليم بين هيئات الضباط . والاكثر من ذلك فإن الجيش الروسى كان نشيطا وناجحا بصفة مستمرة فى حملاته القتالية للتوسع فى اراضى القوقاز وعبر تركستان ، وهى الحملات التى بدأت بالفعل تثير قلق البريطانيين فى الهند ، وتجعل العلاقات الانجلو ـ روسية فى القرن التاسع عشر يشوبها التوتر بدرجة كبيرة اكثر مما كانت عليه خلال القرن الثامن عشر . وبنفس القدر من التأثير على المراقبين الخارجيين ، كانت عملية القمع الروسية للتمرد المجرى عامى ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ وإدعاء القيصر بانه كان على استعداد لارسال ٤٠٠ر٠٠٠ من قواته لقمع التمرد الذى حدث فى الوقت نفسه فى باريس . بيد ان ما عجز هؤلاء المراقبون عن ملاحظته هو الحقيقة الاقل وضوحا والمتمثلة فى ان الجزء الاكبر من الجيش الروسى كان دائما مشغولا بالمهام العسكرية الداخلية ، وبعمليات (الشرطة) فى بولندا واوكرانيا وبأنشطة اخرى مثل دوريات الحدود والمستعمرات العسكرية وان ما تبقى لم يكن ذا فعالية على وجه الخصوص ـ فمن بين ضحاياالجنود البالغ عددهم ١١٠٠٠ جندى الذين قتلوا خلال الحملة المجرية ، على سبيل المثال كان هناك حوالى ١٠٠٠ من هؤلاء ماتوا بسبب الامراض ، وذلك نتيجة لعدم ملاءمة وكفاية خدمات ايواء أفراد الجيش وتموينهم وكذلك عدم توفير الخدمات الطبية اللازمة .

وقد كشفت الحملات التى قامت فى القرم من عام ١٨٥٤ وحتى عام ١٨٥٥ عن مدى تخلف روسيا الكبير . فالقوات القيصرية لم يكن يمكن تركيزها . كما أدت عملية القوات المتحالفة فى البلطيق (رغم انها لم تكن خطيرة على الاطلاق) ، بالاضافة إلى التهديد بالتدخل السويدى ، إلى شل حركة ما يقرب من مائتى ألف من القوات الروسية فى الشمال . ولقد شكلت الحملات الأولى

فى امارات الدانوب وكذلك الخطر الأعظم من ان تحول النمسا تهديداتها بالتدخل إلى واقع فعلى ، خطرا على بصارابيا ، وأوكرانيا الغربية ، وبولندا الروسية . كما ان القتال ضد الأتراك فى القوقاز فرض ضغوطا هائلة على كل من القوات وأنظمة التوريد ، مثلما فرضت عملية الدفاع عن الأراضى الروسية فى الشرق الأقصى . وعندما أدى الهجوم الأنجلو- فرنسى على القرم إلى امتداد الحرب لتصل إلى احدى المناطق الحساسة للغاية من الأراضى الروسية ، كانت القوات المسلحة التابعة للقيصر غير قادرة على صد هذا الغزو .

وفى البحر ، كانت روسيا تمتلك أسطولا مناسبا من حيث الحجم ، يضم قادة بحريين أكفاء ، وكان هذا الأسطول قادرا على تدمير الأسطول التركى الأضعف منه ، تدميرا كاملا ، فى سينوب فى نوفمبر عام ١٨٥٣ ، بيد انه بمجرد ان دخلت الأساطيل الأنجلو- فرنسية فى النزاع ، انقلبت الأوضاع . فقد كان الكثير من السفن الروسية مبنية من خشب التنوب وغير مناسبة لاستخدامها فى البحر ، كما ان قدرتها النارية كانت غير كافية ، وكان ملاحوها نصف مدربين ، فى حين كان لدى الحلفاء عدد أكبر بكثير من السفن الحربية التى تسير بالبخار ، وكان بعضها مسلحا بقذائف الشظايا وصواريخ كونجريف . وفوق ذلك كله ، كانت لدى أعداء روسيا القدرة الصناعية على بناء سفن أحدث (ومن بينها عشرات من سفن المدفعية التى تسير بالبخار) ، ومن ثم أصبح تفوقها أعظم مع استمرار الحرب . غير ان الجيش الروسى كان أسوأ من ذلك بكثير . لقد كان رجل المشاة العادى يقاتل جيدا ، وتحت القيادة التى كانت تتلقى أوامرها من الأدميرال ناخيموف ، والعبقرية الهندسية للكولونيل تودتلبن وكان دفاع روسيا طويل المدى عن سيفاستوبول عملا بطوليا باهرا . ولكن فى جميع الجوانب الأخرى ، فان الجيش لم يكن مستعدا . فوحدات سلاح الفرسان لم تكن جسورة ، وكانت خيولها التى كانت تشترك فى العروض العسكرية ، غير قادرة على الاشتراك فى حملات عنيفة (وهنا كانت قوات القوقاز غير النظامية أفضل) . والأكثر من ذلك سوءا ، ان الجنود الروس كانوا مسلحين تسليحا هزيلا ، فبنادقهم القديمة ذات الزند المغطى كان يبلغ مداها ٢٠٠ ياردة ، فى حين كانت بنادق القوات المتحالفة تستطيع اطلاق النار بشكل مؤثر عبر مسافة تصل إلى ١٠٠٠ ياردة ، وهكذا كانت الخسائر الروسية بين الجنود بالغة بشكل كبير .

والأسوأ من ذلك كله - حتى عندما كان هناك علم بجسامة العمليات ، ان النظام الروسى ككل ، كان غير قادر على التصدى لها . فقيادة الجيش كانت ضعيفة ، تطحنها المنافسات الشخصية ، ولم تستطع على الاطلاق أن تضع استراتيجية كبرى متماسكة - وهنا فان هذه القيادة ببساطة كانت تعكس عدم كفاية حكومة القيصر . ولقد كان هناك عدد قليل للغاية من الضباط المدربين والمتعلمين من المرتبة المتوسطة ، مثل أولئك الذين كانوا لدى جيش بروسيا بوفرة ، وكانت أية مبادرة منهم تستقبل بفتور كامل . ومما يثير الدهشة ، انه كان هناك أيضا قليل من جنود الاحتياط الذين يمكن استدعاؤهم فى حالة حدوث طارىء قومى ، حيث ان اتخاذ نظام الخدمة القصيرة لاعداد هائلة كان يعنى انهاء نظام عبودية الأرض* . واحدى نتائج هذا النظام هى ان جيش

---

* كان هناك جدال فى أن أى رجل ينهى عامين أو ثلاثة أعوام فى الجيش لن يكون بعد ذلك عبداً للأرض وأنه أكثر أماناً أن يتم تجنيد نسبة صغيرة من الذكور كل عام كقوات للخدمة الطويلة .

الخدمة الطويلة فى روسيا كان يشمل كثيرين من الفرسان المتقدمين فى السن . وبالاضافة لذلك كانت هناك نتيجة أخرى قاتلة ، وهى ان حوالى ٤٠٠ر٠٠٠ من المجندين الجدد الذين تم ادراج اسمائهم على نحو سريع فى بداية الحرب ، كانوا غير مدربين على الاطلاق ، نظرا لانه لم يكن هناك عدد كاف من الضباط للقيام بتلك المهمة ، كما ان سحب هذا العدد الهائل من الرجال من سوق عبيد الأرض قد أضر بالاقتصاد الروسى .

وأخيراً ، كانت هناك نقاط الضعف المرتبطة بالاقتصاد والتموين ، حيث انه لم تكن هناك خطوط سكك حديدية جنوب موسكو (!) ، فعربات التموين التى كانت تجرها الخيول ، كان عليها ان تعبر مئات الأميال من مناطق الاستبس ، التى كانت عبارة عن بحر من الطمى أثناء فترة ذوبان الجليد فى موسم الربيع وأثناء هطول أمطار الخريف . وفضلا عن ذلك ، فان الخيول نفسها كانت تحتاج إلى كمية كبيرة من الأعلاف (التى كان يجب حملها بدورها باستخدام خيول حمل أخرى ، أو ما إلى ذلك) . ومن ثم كان هناك جهد هائل يبذل فى عملية التموين والنقل ، وكان هذا الجهد لا يأتى الا بنتائج صغيرة لا تتناسب مع حجمه أما قوات الحلفاء وتعزيزاتهم فكان يمكن ارسالها من فرنسا وانجلترا عن طريق البحر إلى القرم فى غضون ثلاثة أسابيع ، فى حين ان القوات الروسية من موسكو كانت تستغرق أحيانا ثلاثة أشهر للوصول إلى الجبهة والأمر الذى يثير الرعب بدرجة أكبر هو انهيار مخزون معدات الجيش الروسى . « ففى بداية الحرب تم تخزين مليون بندقية ، (فى نهاية عام ١٨٥٥) لم يتبق منها سوى ٩٠ر٠٠٠ فقط . ومن بين مدافع الميدان وعددها ١٦٥٦ ، لم يبق الا ٢٥٣ بالمخازن . كما ان مخازن البارود والطلقات كانت فى حالة أسوأ من ذلك . وكلما استمرت الحرب لفترة أطول أصبح تفوق الحلفاء أكبر فى حين أدى الحصار البريطانى إلى اعاقة استيراد أسلحة جديدة .

بيد أن هذا الحصار فعل ما هو اكثر من ذلك . فقد اوقف تدفق الحبوب والصادرات الروسية الاخرى (فيما عدا تلك الصادرات التى يتم نقلها عن طريق البر الى روسيا) وجعل من المستحيل بالنسبة للحكومة الروسية ان تسدد تكاليف الحرب إلا عن طريق الاقتراض الهائل وهكذا ارتفعت المصروفات العسكرية ، والتى كانت حتى فى وقت السلم تستوعب اربعة اخماس عوائد الدولة ، من حوالى ٢٢٠ مليون روبل فى عام ١٨٥٣ الى حوالى ٥٠٠ مليون خلال عامى الحرب ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ . ولقد استدانت الخزانة الروسية من برلين وامستردام من اجل تغطية جزء من هذا العجز الكبير . وعندئذ انخفضت القيمة الدولية للروبل نتيجة لذلك . ولتغطية الباقى لجأت الخزانة الى طبع نقود ورقية ، الامر الذى ادى الى تضخم الاسعار على نطاق واسع وزيادة قلق المزارعين ولقد تحطمت تماما المحاولات الشجاعة الاولى التى بذلتها وزارة المالية من اجل وجود روبل له غطاء فضى ومن اجل حظر جميع الاذون والمستندات التى كانت بمثابة تدمير للوضع المالى القوى وذلك أثناء حرب نابليون واثناء الحملات ضد ايران ، وتركيا ، ومتمردى بولندا وذلك من جراء الحرب فى القرم وقد تلقى مجلس التاج تحذيرا فى ١٥ يناير عام ١٨٥٦ بانه اذا اصرت روسيا على الاستمرار فى صراعها الذى لا طائل من ورائه فان الدولة سوف تصبح فى حالة افلاس وان السبيل الوحيد لتجنب حدوث كارثة ، هو التفاوض مع القوى الكبرى وليس الغرض من هذا كله ان نقول ان الحلفاء قد وجدوا حرب القرم حربا سهلة . فبالنسبة لهم ايضا كانت الحملة تنطوى على مفاجآت

قاسية وتوترات بغيضة . والامر المثير للدهشة حقا هو ان اقل دولة تأثرا كانت فرنسا ، التى استعادت هذه المرة من كونها قوة مهجنة ، فقد كانت اقل تخلفا من الناحية الصناعية والاقتصادية من روسيا ، واقل من الناحية العسكرية من بريطانيا وكانت القوات المسلحة التى تم ارسالها الى جهة الشرق تحت قيادة الجنرال سان ارنو مجهزة تماما ، ومدربة تدريبا جيدا بسبب عملياتها فى شمال افريقيا كما كانت لها خبرات معقولة فى القيام بحملات عبرالبحار . كذلك كانت انظمة التموين والامداد والخدمات الطبية بنفس الفعالية ، التى كان يمكن ان تحققها اية حكومة إبان منتصف القرن . واظهرالضباط الفرنسيون دهشتهم ازاء الاعداد المقابلة لهم من البريطانيين الهواة (ممن تعوزهم الخبرة والبراعة) مع مايحملونه من الحقائب المثقلة بالاحمال الزائدة . وكانت القوات التى تتألف منها الحملة الفرنسية اكبر قوة ، الى حد بعيد حققت اكبر قدر من التقدم خلال الحرب وكانت الدولة عندئذ تستعيد الى حد ما إرث نابليون فى هذا القتال .

وفى المراحل الاخيرة من الحملة ، على اية حال بدأت تظهر على فرنسا علامات الاجهاد . فعلى الرغم من انها كانت دولة غنية ، فقد كان على حكومتها ان تبذل الجهد من أجل الحصول على اعتمادات مالية جاهزة لشركات بناء السكك الحديدية والشركات الأخرى التى كانت تسعى للحصول على الاموال من بنك الكريدى موبيليه من البنوك وغيره من البنوك . وكان الذهب يتضاءل ويتسرب الى القرم والقسطنطينية ، مما رفع الاسعار المحلية ولم تساهم محاصيل الحبوب الضعيفة بأية مساعدة تذكر . ورغم ان الخسائر الكاملة للحرب (١٠٠ر٠٠٠) لم تكن معروفة ، فإن الحماس الفرنسى فى بداية الصراع سرعان ما تلاشى . وقد اكدت المظاهرات الشعبية نتيجة للتضخم ، حدة الشائعات والجدل خاصة بعد انباء سقوط سڤاستوبول ، وبأن الحرب قد طالت فقط بسبب اغراض انانية بريطانية توسعية . وفى ذلك الوقت ايضا ، كان نابليون الثالث تواقا لأن يضع حدا للقتال : فلقد تم تأديب ومعاقبة روسيا وارتفعت مكانة فرنسا (وسوف تزداد ارتفاعا بعد عقد مؤتمر دولى كبير للسلام فى باريس) وكان من الضرورى عدم الابتعاد كثيرا عن المسائل الالمانية والايطالية من خلال تصعيد الصراع حول البحر الاسود . وحتى لو لم يستطع ان يعيد رسم خريطة أوروبا ، بالفعل فى عام ١٨٥٦ ، فمن المؤكد ان نابليون كان يشعر بأن مستقبل فرنسا كان ورديا اكثر مما كان فى اى وقت من الاوقات منذ معركة ووترلو . ولمدة عشر سنوات اخرى ، فإن التصدعات التى حدثت بعد حرب القرم فى المجموعة الاوروبية القديمة سوف تسمح لهذا الوهم بأن يستمر .

وعلى نقيض ذلك ، كان البريطانيون بعيدين كل البعد عن الاحساس بالرضا عن حرب القرم فالبرغم من بذل الجهود الرامية الى الاصلاح كان الجيش لا يزال يسير على نمط ويلينجتون ، كما ان قائده « راجلان » كان بالفعل السكرتير العسكرى لويلينجتون فى حرب شبه الجزيرة . وكان سلاح الفرسان ملائما ــ عندما كانت قوات الفرسان تذهب الى هناك ــ ولكنها كثيرا ما كان يساء استخدامها (ليس فقط فى بالاكلاڤا) كما كان من الصعوبة بمكان نشر هذه القوات فى عمليات حصار سڤاستيوبول . وفى حين كان الجنود من هؤلاء الكادحين القدامى الاقوياء الذين قاتلوا بشدة فإن النقص الرهيب المادى الدافىء فى موسم الشتاء ووقت سقوط امطار القرم وعدم فعالية الخدمات الطبية البدائية للجيش فى معالجة انتشار الكوليرا والدوسنتاريا ، على نطاق واسع ،

بالاضافة الى ندرة وسائل النقل البرية قد ادى الى خسائر وانتكاسات لاضرورة لها ، مما اشعل غضب الشعب البريطانى . ومع ذلك فإن الأمر الأكثر ازعاجا وارباكا ، هو انه رغم ان الجيش البريطانى ، مثل الجيش الروسى ، كان يمثل قوة للخدمة الطويلة ، والتى تفيد اساسا فى مهام المواقع العسكرية ، الا انه لم تكن هناك قوات احتياط مدربة يمكن الاعتماد عليها فى وقت الحرب ، ولكن فى حين كان يستطيع الروس ، على الاقل باستخدام القوة ، تجنيد مئات الآلاف من المجندين الخام (الجدد) فإن بريطانيا التى كانت تنتهج نظام التجارة الحرة لم تكن تستطيع ذلك بحيث تركت الحكومة فى وضع حرج من جراء الاعلان عن طلب قوات مرتزقة من الاجانب تستطيع ان تسد بها النقص فى القوات فى القرم . ومع ذلك فإنه بالرغم من أن جيش بريطانيا ظل دائما شريكا اصغر بالنسبة للجيش الفرنسى ، فإن اسطول بريطانيا لم تواته فرصه فعليه لتحقيق انتصار مثل انتصار نيلسون ضد عدو قام بحكمة بسحب اسطوله الى موانىء حصينه .

ان انفجار موجة السخط العام فى بريطانيا والتى كان يشار اليها فى المقالات الشهيرة التى نشرتها صحيفة لندن تايمز والتى كشفت فيها عن العجز العسكرى وعن معاناة المرضى والجرحى من القوات ، يمكن ان ـ نشير اليها هنا إشارة عابرة فقط ، إذ ان ذلك لم يؤد فقط الى تغيير الوزارة ، ولكنه اثار ايضا جدلا حاميا حول الصعوبات التى تلازم دولة ليبرالية فى حالة حرب والاكثر من ذلك فإن الامر برمته كشف ان ما كان يبدو بمثابة قدرات غير عادية لبريطانيا ـ متمثلة فى السلطة الضعيفة للحكومة والجيش الامبراطورى الصغير ، والاعتماد الكبير على القوة البحرية ، والتركيز على الحريات الفردية والصحافة التى لا تقيدها الاغلال وسلطات البرلمان والوزراء قد تحولت بمنتهى السهولة الى نقاط ضعف عندما تم توجيه نداء للدولة لتنفيذ عملية عسكرية واسعة خلال فترة زمنية طويلة ضد عدو كبير .

لقد كان رد الفعل البريطانى إزاء هذا الاختبار (الذى يشبه الى حد ما رد فعل امريكا تجاه الحروب فى القرن العشرين) هو تخصيص مبالغ هائلة من المال للقوات المسلحة ، وذلك من اجل تعويض الاهمال الذى حدث فى الماضى ، ومرة اخرى فإن الارقام التقريبية للانفاق العسكرى للمتحاربين تسير مسافة بعيدة تجاه تفسير النتائج النهائية للصراع (راجع الجدول رقم ١١)

ولكن حتى عندما زادت بريطانيا من عزيمتها ، فإنها لم تخلق بسرعة ادوات القوة المناسبة ، فالانفاق العسكرى قد يتضاعف ومئات السفن التى تسير بالبخار يمكن تجهيزها وقوة الحملة يمكن ان تتمتع بفائض من الخيام والبطاطين والذخيرة بحلول عام ١٨٥٥ كما ان بالمرستون المولع بالقتال يمكن ان يؤكد على الحاجة الى وضع حد للإمبراطورية الروسية ، غير ان جيش بريطانيا الصغير كان لا يستطيع ان يفعل غير القليل اذا تحركت فرنسا تجاه السلام واذا ظلت النمسا محايدة وهو ما حدث بالضبط فى الاشهر التى تلت سقوط سفاستوبول . وعندما يصبح الشعب البريطانى والاقتصاد السياسى اكثر استعدادا للحرب تستطيع بريطانيا عندئذ فقط ان تتحمل الحرب بمفردها ضد روسيا باية وسيلة فعالة ممكنة ، بيد ان التكاليف المحتملة كانت باهظة للغاية بالنسبة لقيادة سياسية تشعر اساسا بقلق إزاء الصعوبات الاستراتيجية والدستورية والاقتصادية التى اسفرت عنها حملة القرم . وعندما شعر البريطانيون بانهم انخدعوا ازاء تحقيق نصر معقول بدأوا يفكرون ايضا فى التوصل الى حل وسط . وقد ادى هذا كله الى جعل العديد من الشعوب الاوروبية (الفرنسيين ، والنمساويين

وكذلك الروس) يشعرون بالارتياب تجاه أهداف لندن وامكانية الاعتماد عليها . وبنفس الشكل فإن ذلك جعل الشعب البريطاني يشعر بالمزيد من الاشمئزاز لتورطه فى الشئون الأوروبية . وفى حين تحركت فرنسا تحت قيادة نابليون تجاه مركز المسرح الأوروبى فى عام ١٨٥٦ ، فإن بريطانيا كانت تتحرك بأستمرار تجاه الحافة وهو اتجاه ساعد التمرد الهندى (عام ١٨٥٧) وحركات الاصلاح الاقتصادى المحلى على زيادة حدته .

جدول رقم ١١

النفقات العسكرية للدول المشتركة فى حرب القرم
(بملايين الجنيهات)

	١٨٥٢	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
روسيا	١٥ر٦	١٩ر٩	٣١ر٣	٣٩ر٨	٣٧ر٩
فرنسا	١٧ر٢	١٧ر٥	٣٠ر٣	٤٣ر٨	٣٦ر٣
بريطانيا	١٠ر١	٩ر١	٧٦ر٣	٣٦ر٥	٣٢ر٣
تركيا	٢ر٨	؟	؟	٣	؟
سردينيا	١ر٤	١ر٤	١ر٤	٢ر٢	٢ر٥

واذا كانت حرب القرم قد هزت البريطانيين ، فإن ذلك لا يعد شيئا بالمقارنة بالصدمة التى تلقتها قوة روسيا واحترامها لذاتها فضلا عن الخسائر التى نجمت عن وفاة ٤٨٠ر٠٠٠ رجل وقد ذكر الدوق الاعظم قسطنطين نقولا ڤيتش صراحة : « اننا لا نستطيع ان نخدع انفسنا اكثر من ذلك اننا اضعف وافقر من دول المرتبه الاولى ، والاكثر من ذلك اننا أفقر ليس فقط فى الموارد المادية ولكن ايضا فى الموارد الفكرية ، وبخاصة فى امور الادارة » وقد دفع هذا الادراك المصلحين فى الدولة الروسية الى القيام بسلسلة كاملة من التغيرات الجذرية ، واهمها الغاء رق الارض . وبالاضافة الى ذلك فإن عملية بناء السكك الحديدية والتصنيع قد حظيت بتشجيع هائل تحت حكم الكسندر الثانى ، اكثر مما حظيت به تحت حكم والده . والدليل على ذلك ايضا ان انتاج الفحم ، وانتاج الحديد والصلب ، والمرافق واسعة النطاق ، والمشروعات الصناعية الاكثر ضخامة ، قد بدت واضحة فى فترة الستينيات من القرن التاسع عشر فصاعدا ، والاحصائيات التى توفرها السجلات الاقتصادية لروسيا تثير الاعجاب من اول نظرة .

وكالمعتاد ، على أية حال ، فإن تغير وجهات النظر يؤثر فى حكم الانسان على الامور ، فهل استطاع هذا التحديث ان يواكب الزيادات السنوية الهائلة فى اعداد الفلاحين الفقراء ، غير المتعلمين ، اذا تجاوزنا عن الاشارة الى ما يثيره من اعجاب ؟ وهل استطاع ان يجارى الزيادات المتفجرة فى انتاج الحديد والصلب والمنتجات الاخرى التى تقوم فى وست ميدلاندز (الدول الغربية الوسطى) والرور ، وسيليزيا ، وبيتر سبيرج خلال العشرين عاما التى تلت ذلك ؟ وحتى فى ظل جيشها الذى اعيد تنظيمه من جديد ، هل استطاع ان يساير « الثورة العسكرية » التى كان الشعب البروسى على وشك ان يكشف النقاب عنها امام العالم التى كانت ستؤكد مرة اخرى تفوق عنصر الكيف على عنصر الكم فى القوة الوطنية ؟ إن الاجابة على هذه الاسئلة كلها كانت تحبط آمال المواطن الروسى ، الذى كان يدرك تماما ان مكانة بلاده فى اوروبا قد تدهورت بشكل بالغ عن الوضع المرموق والمتفوق الذى احتلته فى عام ١٨١٥ ، و١٨٤٨ .

الولايات المتحدة والحرب الأهلية

كما سبق ان أشرنا ، كان المراقبون لشئون السياسة العالمية منذ دى توكفيل يشعرون بأن ظهور الامبراطورية الروسية كان يسير جنبا إلى جنب مع ظهور الولايات المتحدة . وبدون شك كان كل فرد يقر بأنه كانت هناك اختلافات جوهرية فى الثقافة السياسية والدستور فى كل من هاتين الدولتين ، ولكن طبقا لمعايير القوة العالمية كانت الدولتان متشابهتين تشابها كبيرا فيما يتعلق بحجمهما الجغرافى ، وبحدودهما « المفتوحة » والمتحركة دوما ، وبتعداد سكانهما الذى يتزايد على نحو سريع ، وكذلك مواردهما الضخمة . ورغم ان قدرا كبيرا من ذلك صحيح ، فان الواقع يظل يؤكد على انه طوال القرن التاسع عشر ، كانت هناك تناقضات اقتصادية هامة بين الولايات المتحدة وروسيا ، كان لها تأثير متزايد على قوتهما القومية . وأول هذه المتناقضات كان يتعلق باجمالى السكان ، رغم ان الفجوة قد ضاقت بصورة جوهرية فى الفترة من عام ١٨١٦ (حيث كانت روسيا ٢ر٥١ مليون ، والولايات المتحدة ٥ر٨ مليون) حتى عام ١٨٦٠ (حيث كانت روسيا ٧٦ مليونا ، والولايات المتحدة ٤ر٣١ مليون) . والشىء وثيق الصلة بهذا الموضوع هو خصائص هؤلاء السكان : فعلى حين كانت روسيا تتألف بصورة ساحقة من عبيد الأرض ، ذوى الدخل المنخفض والانتاج الهابط ، فان الأمريكيين فى بيوتهم وما حولها من أراضى ، أو فى المدن التى أخذت فى النمو السريع بوجه عام ★ ، كانوا يتمتعون بمستوى معيشى مرتفع ، وبانتاج قومى كبير نسبيا اذا قورن بالدول الأخرى . ولقد كانت الأجور بالفعل فى عام ١٨٠٠ تزيد بمقدار الثلث على الأجور فى أوروبا الغربية ، وكان هذا التفوق مقدرا له ان يستمر ، ان لم يتزايد ، طوال القرن ، وبالرغم من التدفق الهائل للمهاجرين الأوروبيين بحلول الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، فان امكانية توفير الأراضى الجاهزة فى الغرب ، بالاضافة إلى النمو الصناعى المستمر ، أدت إلى ان تصبح الأيدى العاملة نادرة نسبيا ، وان ترتفع الأجور ، مما أدى بدوره إلى اغراء المنتجين بالاستثمار فى الآلات التى توفر العمالة ، مما شجع كذلك القدرة الانتاجية القومية . ولا شك ان عزلة الجمهورية الفتية عن صراعات القوة الاوروبية ، والكردون الصحى (فضلا عن مبدأ مونرو★) الذى فرضه الاسطول الملكى لكى يعزل العالم القديم عن العالم الجديد ، كان يعنى ان الخطر الوحيد

★ فيما عدا العبيد السود والهنود الأمريكيين الذين كان لايزال عددهم كبيراً .

★ مبدأ مونرو : مبدأ فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية أعلنه الرئيس مونرو فى رسالة الى الكونجرس (٢ ديسمبر ١٨٢٣) وقوامه ان الولايات المتحدة تعارض كل تدخل اوروبى فى شئون نصف الكرة الغربى . (المترجم)

الذى يهدد رخاء الولايات المتحدة فى المستقبل يمكن ان يأتى من بريطانيا نفسها . ومع ذلك فالبرغم من الذكريات الاليمة لعام ١٧٧٦ ، وعام ١٨١٢ ونزاعات الحدود فى الشمال الغربى ، فإنه لم يكن من المرجح نشوب حرب انجلو ـ امريكية فتدفق رأس المال والمنتجات الوطنية البريطانية صوب الولايات المتحدة والتدفق العائد من المواد الخام الامريكية (وبخاصة القطن) قد ربط الاقتصاديين معا على نحو اوثق ، كما شجع النمو الاقتصادى الامريكى . وبدلا من الاضطرار الى تحويل الموارد المالية الى نفقات دفاعية على نطاق واسع ، فإن الولايات المتحدة التى تتمتع بالأمن من الناحية الاستراتيجية ، استطاعت ان تركز اعتماداتها المالية (والاعتمادات المالية البريطانية) على تطوير قدراتها الاقتصادية الهائلة . ولم يشكل الصراع مع الهنود أو حرب ١٨٤٦ مع المكسيك اى استنزاف لمثل هذا الاستثمار الانتاجى .

وكان نتيجة هذا كله انه حتى قبل اندلاع الحرب الاهلية فى ابريل عام ١٨٦١ ، كانت الولايات المتحدة قد اصبحت عملاقا اقتصاديا ، على الرغم من بعدها عن اوروبا ، وتركيزها على التنمية الداخلية (بدلا من التجارة الخارجية) والطبيعة الوعرة للريف قد اخفت هذه الحقيقة جزئيا . وفى حين كان اسهامها فى اجمالى الانتاج العالمى فى عام ١٨٦٠ متأخرا بمسافة بعيدة عن اسهام بريطانيا العظمى ، إلا انه قد انطلق متخطيا المانيا وروسيا وكان على وشك ان يتجاوز ايضا إسهام فرنسا . فالولايات المتحدة ، التى كانت تمثل ٤٠ فى المائة فقط من تعداد سكان روسيا فى عام ١٨٦٠ ، كان سكانها فى المدن يزيدون على ضعف هذا العدد فى روسيا ، وكانوا ينتجون ٨٣٠٫٠٠٠ طن من الحديد فى حين كان انتاج روسيا ٣٥٠٫٠٠٠ طن ، وكان استهلاك الطاقة بالنسبة للامريكيين من مصادر الوقود الحديثة يعادل خمس عشرة مرة قدر ماتستهلكه روسيا ، وخطوط السكك الحديدية بلغ طولها من الاميال ثلاثين مرة طول خطوط روسيا (بل وتزيد ثلاث مرات عن طول خطوط بريطانيا) وعلى نقيض ذلك ، كانت الولايات المتحدة تمتلك جيشاً نظاميا قوامه لا يتعدى ٢٦٫٠٠٠ رجل بمقارنته بالقوة الروسية العملاقة التى تبلغ ٨٦٢٫٠٠٠ جندى والفرق بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات العسكرية لكلتا الدولتين تمتدان على اتساع القارتين ربما لم يكن على هذا القدر من الضخامة إلا فى هذه النقطة .

وفى غضون عام آخر ، بالطبع ، كانت الحرب الاهلية قد بدأت فى تحويل كمية الموارد القومية التى كرسها الامريكيون للاغراض العسكرية ولسنا بصدد مناقشة اصول واسباب ذلك الصراع هنا ، ولكن طالما ان قيادة كل من الجانبين قد عقدت العزم على القتال حتى النهاية ، وطالما ان كل جانب استطاع ان يعتمد على مئات الآلاف من الرجال ، لذا من المرجح ان يطول امد القتال . ولعل ما جعله على هذا النحو بشكل اكبر ، هو المسافات التى شملها هذا القتال ، حيث كانت الجبهة تمتد من ساحل ڤيرجينيا وحتى المسيسيبى ، وربما ابعد من ذلك جهة الغرب حتى ميسورى واركنساس ـ ومعظم هذه المناطق كانت من الغابات والسلاسل الجبلية ، والمستنقعات ، وبالمثل ، فإن حصار الشمال البحرى لموانىء اعدائه كان يعنى القيام بدوريات على طول الخط الساحلى ، الذى يمتد اتساعا كالمسافة بين هامبورج وجنوده . وبمعنى آخر ، فإن سحق الجنوب ، كان يعد مهمة عسكرية شاقة للغاية من حيث نقل الجنود وإيوائهم وتموينهم ، وبخاصة بالنسبة لشعب احتفظ بقواته المسلحة عند ادنى حد لها وليست له خبرة بالحرب على نطاق واسع .

ومع ذلك ، فبالرغم من ان سنوات الصراع الاربع كانت منهكة ودموية بشكل مخيف ــ حيث فقد الاتحاد حوالى ٣٦٠٫٠٠٠ رجل بالمقارنة برجال الكونفيدرالية وعددهم ٢٥٨٫٠٠٠* الولايات الاحدى عشرة الاخرى التى انفصلت عن الولايات المتحدة عامى (١٨٦٠ ، ١٨٦١) ــ فإنها كذلك قد حفزت الطاقة الوطنية الكامنة التى كانت لدى الولايات المتحدة ، وحولتها (على الاقل لفترة قصيرة) الى اعظم قوة عسكرية على وجه الارض قبل تسريح الجيش بعد عام ١٨٦٥ . وبدءا بالمقاتلين الهواة الذين تعوزهم الخبرة والتدريب ، فإن القوات المسلحة لكل جانب قد حولت نفسها الى جيوش نظامية شاملة . مستخدمة المدفعية الحديثة والاسلحة الصغيرة ، وقد صقلتها العمليات العسكرية فى شمال ڤيرجينيا ، او عمليات ارسالها فى حشود هائلة بالسكك الحديدية الى مسارح العمليات الغربية ، وحيث كانت تتصل بقيادات الجيش باستخدام التلغراف ، وتعتمد على موارد الاقتصاد الذى تمت تعبئته من اجل الحرب ، كما ان الحملات البحرية علاوة على ذلك ، قد شهدت اول استخدام للسفن الحربية المدرعة ، وابراج الهجوم الدوارة فى البوارج الحربية ، واول انواع للطوربيد ، والالغام ، وكذلك مراكب القرصنة التجارية السريعة التى كانت تسير بالبخار . وحيث ان هذا الصراع يؤكد الادعاء بانه اول حرب شاملة صناعية فعلية اكثر من صراع القرم او حروب بروسيا الخاصة بالوحدة ، على اساس مقاييس القرن التاسع عشر ، لذا تجدر الاشارة الى الاسباب التى جعلت الشمال يكسب الحرب .

واول هذه الاسباب واكثرها وضوحا ــ بافتراض ان قوة الارادة سوف تظل متساوية على كلا الجانبين هو سوء توزيع الموارد والسكان . وربما كانت الحقيقة ان الجنوب كان يتمتع بميزة الروح المعنوية فى القتال من أجل وجوده ذاته و (عادة) على تراب ارضه ، بحيث انه يمكنه الاعتماد على نسبة اعلى من الرجال البيض الذين كانوا يعتادون ركوب الخيل وإطلاق النار وانه كان لديه جنرالات ذوو إصرار وكفاءة عالية ، وان الجنوب ، لفترة طويلة ، كان يمكنه استيراد الذخيرة والمؤن الاخرى من اجل تعويض ضعفه المادى . بيد ان أيا من هذه العناصر لا يستطيع ان يعوض تماما عن التفاوت العددى الهائل بين الشمال والجنوب فعلى حين كان الاول يضم عدداً من السكان يبلغ تقريبا عشرين مليونا من البيض ، فإن القوات الكونفيدرالية كانت تضم ستة ملايين فقط والاكثر من ذلك ، كان اجمالى تعداد الاتحاد يتزايد على نحو مستمر ، عن طريق المهاجرين (حيث وصل الى اكثر من ٨٠٠٫٠٠٠ خلال الفترة من عام ١٨٦١ الى عام ١٨٦٥) ومن خلال القرار الذى اتخذ عام ١٨٦٢ لتجنيد قوات من السود ــ وهو الشيء الذى كان الجنوب يتفاداه ، بصورة كان يمكن التنبؤ بها تماما ، حتى الاشهر القليلة الاخيرة من الحرب . لقد كان حوالى مليونى رجل يخدمون فى جيش الاتحاد ، الذى وصل الى ذروة قوته عندما بلغ حوالى مليون فى عامى ١٨٦٤ ــ ١٨٦٥ ، فى حين كان هناك حوالى ٩٠٠٫٠٠٠ رجل يحاربون فى جانب الجيش الكونفيدرالى ، الذى لم تتعد أقصى قوة له ٤٦٤٫٥٠٠ رجل ، وكان قد وصل الى قمته فى اواخر عام ١٨٦٣ ، ثم بدأت هذه القوة تتضاءل بالتدريج .

---

* حوالى ثلث هذا العدد ماتوا فى المعارك والباقون ماتوا اساسا بسبب الامراض . والرقم الاجمالى الكلى الذى يبلغ حوالى ٦٢٠٠٠٠ كان أعلى من الخسائر الامريكية فى الحرب العالمية الاولى ، والحرب العالمية الثانية والحرب الكورية معا ، وكان يعانى منها عدد أقل من السكان .

ولكن كالمعتاد ، كانت هناك اشياء اخرى ترتبط بالحرب ، غير مجرد الاعداد . فحتى من اجل الوصول الى حجم الجيش الذى بلغه كان الجنوب يخاطر بضم الكثير من الناس الذين كانوا يعملون فى قطاعات الزراعة والمناجم وسبك المعادن ، وبذلك كان يضعف قدرته التى كانت بالفعل موضع شك ، على القتال فى حرب طويلة المدى . ومنذ البداية فى الحقيقة ، وجد الكونفيدراليون انفسهم لا يتمتعون بأية ميزة اقتصادية ، ففى عام ١٨٦٠ ، كان الشمال يمتلك ١١٠ر٠٠٠ منشأة انتاجية فى حين كان لدى الجنوب ١٨ر٠٠٠ فقط (وكثير من المنشآت الانتاجية لدى الجنوب كانت تعتمد على الخبرات التكنولوجية والعمال المهرة من الشمال) وكان الكونفيدراليون ينتجون ٣٦ر٧٠٠ طن فقط من كتل الحديد فى حين كان اجمالى انتاج بنسلفانيا وحدها ٨٥٠ر٠٠٠ طن ، وكانت ولاية نيويورك تنتج تقريبا ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار من البضائع — وهو ما يزيد على اربعة اضعاف قدر انتاج ڤيرچينيا وآلاباما ، ولويزيانا ، والمسيسيبى معا . وقد تحول هذا الفارق المذهل فى القاعدة الاقتصادية لكل متحارب من تلقاء نفسه الى فعالية عسكرية حقيقية .

وعلى سبيل المثال ، فى حين كان الجنوب يستطيع صناعة عدد قليل من البنادق (وبشكل رئيسى من الآلات التى تم الاستيلاء عليها فى معدية هابر) وكان يعتمد بشكل كبير على الواردات ، فإن الشمال قد وسع بصورة شاملة منتجاته المحلية من البنادق ، والتى انتج منها تقريبا ١ر٧ مليون بندقية وكان نظام السكك الحديدية لدى الشمال (والتى بلغ طولها حوالى ٢٢٠٠٠ ميل تمتد من الشرق الى الجنوب الغربى) يمكن صيانته ، بل وتوسيعه اثناء الحرب ، لكن خطوط السكك الحديدية لدى الجنوب لم تزد على ٩٠٠٠ ميل فقط ، واعداد غير كافية من عربات القطارات والقاطرات ، التى كانت تتآكل بصورة تدريجية . وبالمثل فعلى حين لم يكن لدى اى من الطرفين اسطول كبير عند اندلاع الصراع ، كان الجنوب محروما من ورش الآلات التى يمكن ان تبنى محركات سفن الاسطول ، فى حين كان يمتلك الشمال عشرات عديدة من مثل هذه المنشآت ورغم ان التفوق البحرى لدى الاتحاد قد استغرق وقتا لكى يشعر الآخرين بوجوده — وخلال تلك الفترة كان مهربو الاسلحة اثناء فرض الحصار يقومون باحضار الذخيرة اوروبية الصنع الى الجيش الفيدرالى ، كما ان القراصنة التجاريين الجنوبيين قد كبدوا السفن التجارية الشمالية خسائر فادحة — فقد تم احكام الشرك ببطء وبلا هوادة حول موانىء الجنوب . وبحلول شهر ديسمبر عام ١٨٦٤ ، بلغ اجمالى حجم اسطول الاتحاد حوالى ٦٧١ سفينة حربية ، من بينها ٢٣٦ سفينة بخارية تم بناؤها منذ بداية الحرب ، كما ان القوة البحرية الشمالية كانت ايضا حيوية باعطاء قواتها المسلحة السيطرة على الانهار الداخلية العظيمة وبخاصة فى إقليم المسيسبى — وقد ساعد الاستخدام الناجح لكل وسائل النقل الحديدية والمائية ، الاتحاد على القيام بهجماته على المسرح الغربى .

واخيرا ، وجد الكونفيدراليون انه من المستحيل ان يتحملوا تكاليف الحرب . فقد كان دخلهم الرئيسى فى وقت السلم يأتى من تصدير القطن ، وعندما نضبت هذه التجارة ، وعندما لم تتدخل الدول الاوروبية فى الصراع ، وكان ذلك محبطا لآمال الجنوب ، لم تكن هناك وسيلة لتعويض هذه الخسارة . فقد كان هناك عدد قليل من البنوك فى الجنوب ، وسيولة قليلة فى رأس المال ، كما ان ضريبة الاراضى والعبيد لم تكن تجلب سوى عائد ضئيل عندما تأثرت انتاجية كل

منهما بشدة من جراء الحرب كذلك لم يحقق الاقتراض من الخارج الكثير ، ومع ذلك فبدون العملات الاجنبية او النقد كان من الصعب تسديد قيمة الواردات الحيوية ومن الامور التى ربما كان من المتعذر اجتنابها تحول الخزانة الكونفيدالية الى المطابع ولكن توفر العملة الورقية بصورة مفرطة بالاضافة الى النقص الحاد فى السلع كان من شأنها ايجاد تضخم هائل وهو ما ادى بدوره الى تسديد ضربة شديدة لإرادة الجماهير فى مواصلة القتال . وعلى العكس من ذلك كان بمقدور الشمال دائما ان يجمع مالا كافيا ، من الضرائب والقروض ليسدد تكاليف الصراع ، كما ان قيامه بطبع اوراق النقد الامريكية فى بعض الحالات قد شجع على المزيد من النمو الصناعى والاقتصادى . ومما يثير الاعجاب ، ان القدرة الانتاجية للاتحاد قد تزايدت مرة اخرى اثناء الحرب ، ليس فقط فى مجال الذخيرة ، وبناء السكك الحديدية ، وتشييد السفن الحربية المدرعة ، ولكن ايضا فى مجال الانتاج الزراعى ، وبانتهاء الحرب ، كان جنود الشمال افضل من الناحية الغذائية والتموينية من اى جيش فى التاريخ . واذا كانت هناك معالجة امريكية بصفة خاصة للصراع العسكرى ــ اى اسلوب حرب امريكى اذا استخدمنا عبارة البروفيسور ويجلى ــ فإن هذه المعالجة تم صهرها لأول مرة هنا ، وذلك من خلال قيام الاتحاد بتعبئة ونشر قدراته الصناعية والتكنولوجية الشاملة فى سحق عدوه .

واذا كان كل ما سبق يبدو تفسيرا حتميا للغاية لنتائج صراع كان يبدو انه يتأرجح للخلف تارة وللامام تاره اخرى طوال مدة تتصل الى اربعة اعوام تقريبا ، فإنه يجدر بنا إذن ان نؤكد على المشكلة الاستراتيجية الجوهرية التى واجهت الجنوب . فنظرا للتفاوت فى الحجم وتعداد السكان ، لم يكن هناك من سبيل امام الجنوب يستطيع من خلاله ان يتفوق على الشمال ، وافضل ما امكن تحقيقه هو تخفيف حدة جيوش العدو وقوة ارادتهم الى اقل درجة ممكنة ، بحيث يستطيع ان يتخلى عن سياسة الاكراه التى ينتهجها وان يعترف بمطالب الجنوب (بشأن العبودية ، او الانسحاب او كليهما) لقد كان يمكن تحقيق هذه الاستراتيجية بشكل كبير لو ان الولايات الحدودية مثل ماريلاند ، وكنتاكى صوتت باغلبية ساحقة من اجل الانضمام الى الاتحاد الكونفيدرالى ، وهو ببساطة الامر الذى لم يحدث . كما ان تلك الاستراتيجية كان يمكن ان تحظى بمساندة لا حدود لها لو ان دولة اجنبية مثل بريطانيا قد تدخلت . ولكن افتراض احتمال حدوث مثل هذا الامر ، كان يعتبر سوء فهم شديدا للاولويات السياسية البريطانية فى بداية الستينات من القرن التاسع عشر وبإقصاء هذين الاحتمالين عن تحويل التوازن العسكرى الكامل لصالح الجنوب ، لم يكن لدى الكونفيدراليين ببساطة سوى استراتيجية مقاومة ضغوط الاتحاد والامل فى ان يتعب اغلبية الشماليين من الحرب غير ان ذلك كان يعنى صراعا طويل المدى ــ وكلما كانت الحرب اطول امدا ، استطاع الاتحاد ان يعبىء موارده "كبر ، وان يزيد من انتاجه للذخيرة ، وان يقوم ببناء مئات السفن الحربية ، وان يضغط على الجنوب بصورة يتعذر تفاديها ، عن طريق الحصار البحرى ، وعن طريق الضغط العسكرى الذى لا يلين فى شمال فيرجينيا ، وعن طريق شن حملة طويلة المدى فى الغرب ، وعن طريق تحركات القائد العسكرى شيرمان المدمرة عبر اراضى العدو . ومع ضعف الاقتصاد ، وهبوط الروح المعنوية وتضاؤل قوات الخطوط الامامية ــ حيث انه مع بداية عام ١٨٦٥ انخفض اجمالى عدد القوات الجاهزة للمهمة الى ١٥٥٠٠٠ رجل ــ كان الاستسلام هو الاختيار الواقعى الوحيد أمامهم .

حروب الوحدة الألمانية

على الرغم من ان عددا من المراقبين العسكريين الاوروبيين قد درسوا الحرب الاهلية الامريكية ، فإن سماتها الخاصة (من حيث المسافة والضراوة ، وكونها صراعا اهليا) جعلتها تبدو كمؤشر الى التطورات العسكرية العامة بشكل اقل منها كمؤشر للصراعات المسلحة التى كانت على وشك الحدوث فى اوروبا خلال الستينات من القرن التاسع عشر اذ لم تؤد حرب القرم هناك الى تقويض دبلوماسية الوفاق ذات النمط القديم فحسب ، ولكنها ايضا جعلت كل دولة من الدول الجانبية المحيطة تشعر بأنها اقل التزاما بالتدخل فى الوسط : فروسيا كانت تحتاج الى سنوات طويلة لكى تلتقط انفساها بعد هزيمتها النكراء ، اما بريطانيا فقد فضلت ان تركز على قضايا المستعمرات والشئون المحلية . ولذا فقد ترك ذلك الشئون الاوروبية تحت سيطرة فرنسا ، تلك السيطرة التى اتضح انها كانت زائفة . اما بروسيا ، فبعد ان احتلت مكانا يبدو انه مغمور تحت قيادة فريدريك ويليام الرابع اثناء حرب القرم ، فقد هزتها المشاجرات الدستورية بين خليفته ويليام الاول والبرلمان البروسى ، وبخاصة فيما يتعلق بقضية إصلاح الجيش . اما امبراطورية الهابسبيرج ، فانها من جانبها ، كانت لا تزال تتلاعب بالمشكلة المتداخلة والخاصة بالحفاظ على مصالحها الايطالية ضد بيدمونت ومصالحها الالمانية ضد بروسيا ، بينما كانت تسعى فى الوقت نفسه لاحتواء الخلافات المجرية فى الداخل .

وعلى نقيض ذلك ، فإن فرنسا كانت تبدو قوية وواثقة من نفسها تحت قيادة نابليون الثالث . فنظام البنوك ، والسكك الحديدية والتنمية الصناعية كلها قد تطورت منذ اوائل الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، وتوسعت امبراطوريتها الاستعمارية فى غرب افريقيا ، والهند الصينية والمحيط الهادى ، واتسع نطاق اسطولها حتى انه فى بعض الاحيان (على سبيل المثال عام ١٨٥٩) كان يسبب ازعاجا على الجانب الاخر للقنال الانجليزى) ومن الناحية العسكرية والدبلوماسية ، بدت أنها القوة الثالثة الحاسمة فى اى حل سواء للمسألة الالمانية او الايطالية ــ مثلما ظهر ذلك واضحا تماما فى عام ١٨٥٩ ، عندما تدخلت فرنسا على وجه السرعه نيابة عن بيدمونت فى الحرب ضد النمسا والتى لم تدم فترة وجيزة .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من اهمية معارك ماجنتا وسولفرنيو فى إرغام امبراطورية الهابسبيرج على التنازل عن سيطرتها على لومبارديا ، فإن المراقبين المدققين ، فى عام ١٨٥٩ كان يمكن ان يلاحظوا ان العجز العسكرى النمساوى ، وليس التفوق العسكرى الفرنسى (وبالتأكيد ليس التفوق العسكرى لبيد مونت) هو الذى حدد نتيجة المعارك . حقيقة ان جيش فرنسا كان يتمتع بأن لديه

اعدادا من البنادق تزيد على ما كان لدى النمسا ــ وكان ذلك مسئولا عن الخسائر العديدة التى اثارت ــ اعصاب الامبراطور فرانسيس جوزيف ــ ولكن نقاط الضعف الفرنسية كانت ايضا واضحة ، فالخدمات الطبية وكميات الذخيرة كانت قليلة بشكل حاد ، كما كانت برامج التعبئة عشوائية ، وقيادة نابليون الثالث نفسها لم تكن بارعة ولكن هذا كله لم يكن يهم كثيرا فى ذلك الوقت ، حيث ان جيش هابسبيرج ، كانت اضعف وقيادة الجنرال چيولاى كانت اكثر اضطرابا . وعموما فإن الكفاءة العسكرية مسألة نسبية . وقد ظهر ذلك واضحا فيما بعد حيث ان قوات الهابسبيرج كانت لا تزال تستطيع التعامل بسهولة مع الايطاليين فى البر (فى كاستوزا ، فى عام ١٨٦٦) وفى البحر (فى ليسا) حتى عندما كانوا غير قادرين على قبول تحدى فرنسا أو بروسيا او روسيا . واذا قمنا بتوسيع هذا المدلول ، فإن ذلك يعنى ان فرنسا نفسها لن تكون متفوقة بصورة تلقائية فى اى صراع قد ينشب فى المستقبل ضد عدو مختلف . فنتيجة مثل هذه الحرب سوف تعتمد على المستويات المختلفة للقيادة العسكرية ، وانظمة الاسلحة ، والقاعدة الانتاجية التى يمتلكها كل جانب .

وحيث ان الانفجار التكنولوچى الذى نجم عن الثورة الصناعية قد ترك آثاراً فعلية له على الحرب فى فترة الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، على وجه التحديد ، فلم يكن من المستغرب ان تقوم الخدمات المسلحة فى كل مكان آنذاك بتلمس طريقها بشكل لم يسبق له مثيل فى ظل المشكلات التى تتعلق على سبيل المثال بالعمليات العسكرية فماذا سيكون بمثابة الزراع الاهم فى المعركة ــ المشاه بما لديها من البنادق الجديدة التى تلقم من مؤخرتها ام المدفعية بما لديها من مدافع متحركة جديدة وذات خزانات ومواسير من الصلب ؟ وماذا كان تأثير السكك الحديدية والتلغراف على القيادة فى الميدان ؟ وهل اعطت التكنولوچيا الجديدة الخاصة بالحرب الميزة للجيش المتقدم ام للجيش المدافع ؟ لقد كانت الاجابة المناسبة بالطبع لهذه الاسلحة ، هى ان كل شىء يعتمد على الظروف . اى ان النتيجة سوف تتأثر ليس فقط من خلال الاسلحة الاحدث ولكن ايضا من خلال الميدان الذى ستستخدم فيه ، والروح المعنوية والقدرة التكتيكية للقوات ، وكفاءة انظمة الامداد ، وجميع العوامل التى لا تحصى ، والتى تساعد على تحديد مصير المعارك حيث ان الالمام المسبق بالكيفية التى سيعمل من خلالها كل شىء كان امرا مستحيلا ، فإن العامل الرئيسى هو وجود قيادة عسكرية سياسية خبيرة باستخدام العناصر المختلفة ، وجهاز عسكرى مرن بما فيه الكفاية بحيث الاستجابة للظروف الجديدة ولم تكن امبراطورية الهابسبيرج ولا حتى فرنسا لتصل الى نفس المستوى والقدر من النجاح مثل بروسيا ــ فى هذه المسائل الحيوية .

إن الثورة العسكرية التى اندلعت فى بروسيا خلال عقد الستينات من القرن التاسع عشر والتى سرعان ما احدثت ما اسماه ديزرائيلى اجمالا بالثورة الالمانية فى الشئون الاوروبية كانت مبنية على اساس عدد من العناصر المتداخلة واول هذه العناصر هو نظام الخدمة القصيرة الفريد فى نوعه والذى وضعه الملك الجديد ڤيلهلم الاول ، ووزير حربيته ضد خصومهم الليبراليين ، والذى تتضمن ثلاث سنوات من الخدمة الالزامية فى الجيش النظامى ، ثم بعد ذلك باربع سنوات اخرى فى قوات الاحتياطى قبل ان يدخل كل رجل فى القوات البرية ــ وكان معنى ذلك ان الجيش " روسى الذى

تحت تعبئته بالكامل ، كان يجرى تزويده سبع مرات سنويا بعناصر جديدة* وحيث انه لم يسمح بأية تبديلات فإن القوات البرية كانت تستطيع الاضطلاع بمعظم مهام المواقع العسكرية والمواقع الخلفية وهكذا فانه بالنسبة لتعداد سكانها فإن مثل هذا النظام اعطى لبروسيا جيشا فى الخطوط الامامية يفوق كثيرا ما كان لدى أية دولة كبرى أخرى . وكان ذلك بدوره يعتمد على مستوى عال نسبيا من التعليم الابتدائى على الاقل بين الافراد ـ ونظام الخدمة القصيرة الذى يمكن توسيعه بسرعه والذى كان فى رأى معظم الخبراء ، يصعب تنفيذه فى دولة من الفلاحين غير المتعلمين ـ كان يعتمد ايضا على وجود تنظيم رائع للتعامل مع مثل هذه الاعداد الهائلة . ومع ذلك لم تكن هناك فائدة كبيرة فى إنشاء قوة قوامها نصف مليون او مليون رجل اذا لم يكن فى الامكان تدريبهم ، وتوفير الملابس لهم وتسليحهم ، وتغذيتهم ، ونقلهم الى منطقة المعركة الحاسمة ، على النحو الملائم ، فقد يكون الامر مجرد اهدار للطاقات البشرية والموارد اذا لم يستطيع قائد الجيش الاتصال بجميع الحشود العسكرية المشتركة والسيطرة عليها .

وكانت الهيئة التى لديها السيطرة على هذه القوات هى هيئة الأركان العامة البروسية ، والتى كانت خاملة وبدون سلطة فى أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر الى أن أصبحت « العقل المدبر للجيش » تحت القيادة العبقرية لمولتكه الأكبر سناً . وفى ذلك الحين كانت تتألف معظم الجيوش فى وقت السلم من وحدات قتالية يساندها أفراد الامدادات والتموين ، وسلاح المهندسين ، والفروع الأخرى ، وكانت الوحدات العسكرية الفعلية تختلط جميعها معاً عندما تبدأ العمليات ويتم انشاء مركز القيادة . وفى حالة بروسيا ، على أية حال ، قام مولتكه بتجنيد العناصر الأكثر مهارة وتألقاً فى الاكاديمية العسكرية وعلمهم التخطيط والاستعداد للصراعات المستقبلية المحتملة . وكان من الضرورى وضع خطط للعمليات ، وتعديلها بصورة متكررة وبشكل جيد قبل اندلاع القتال . ولا شك أن تدريبات الحرب والمناورات كانت تستدعى الدراسة الواعية ، شأنها فى ذلك شأن الحملات التاريخية والعمليات التى كانت تقوم بتنفيذها الدول الأخرى . وقد تم انشاء ادارة خاصة للاشراف على نظام السكك الحديدية فى بروسيا والتأكد من أن القوات والمؤن يمكن الاسراع بها الى مواقعها المحددة . وفوق كل شىء ، فإن نظام الاركان التابع لمولتكه حاول أن يغرس فى أذهان هيئات الضباط ، الخبرة العملية فى التعامل مع مجموعات كبيرة من الأفراد (سواء وحدات الجيش أم الجيوش بكاملها) الذين سيقومون بالتحرك والقتال بصورة مستقلة وبحيث تكون مستعدة دائماً للالتقاء عند موقع المعركة الحاسمة . وإذا لم يستطع الجنرالات الموجودون فى الخطوط الأمامية اجراء الاتصال الدائم بمولتكه فى مركز القيادة فى المؤخرة ، فإنه كان مسموحاً لهم استخدام مبادراتهم الخاصة بحيث يمكن لهم أن يتصرفوا وفقاً لبعض القواعد الأساسية المدروسة . غير أن ما سبق ذكره هو بالطبع نموذج مثالى ، فالجيش البروسى لم يكن قد بلغ حد الكمال وكان عليه أن يعانى من متاعب شديدة فى المعركة الحقيقية حتى بعد اجراء الاصلاحات التى بدأت منذ أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر . وحتى منتصفها . فقد تجاهل الكثير من قادة الميدان نصيحة مولتكه واندفعوا نحو الأمام بصورة عشوائية فى هجمات مبتسرة فى غير أوانها أو كانوا يقومون

---

* وكذلك ، بصورة استثنائية اول مجموعة سنوية يتم تزويد القوات البرية بها .

بهجمات فى الاتجاه الخاطىء ــ وكانت الحملة النمساوية فى عام ١٨٦٦ مليئة بمثل هذا التخبط . وعلى المستوى التكتيكى ، أيضاً ، فإن الهجوم الأمامى (والخسائر الفادحة) للحرس البروسى فى جراڤلوت ــ سان ــ بريفات فى عام ١٨٧٠ قد أظهر غباء شديداً فحتى نظام الامداد بالسكك الحديدية نفسه لم يضمن النجاح ، فلقد كان يتم بناء مجموعة هائلة من المخازن دائماً عند الحدود ، فى الوقت الذى تكون فيه الجيوش التى كانت تحتاج الى مثل هذا المخزون ، قد تحركت بعيداً عن أية خطوط قريبة . كذلك لا نستطيع القول بأن التخطيط العلمى لبروسيا قد كفل لقواتها دائماً امتلاك أفضل الأسلحة . فالمدفعية النمساوية كانت متفوقة بوضوح فى عام ١٨٦٦ ، والبندقية الفرنسية طراز شاسبو التى تعمل بمزلاج لاطلاق النيران كانت أفضل بصورة مذهلة فى عام ١٨٧٠ م

والنقطة الحقيقية حول النظام البروسى لا تكمن فى أنه لم يكن يشتمل على أخطاء ، ولكنها تكمن فى أن هيئة أركان الحرب العامة فى هذا النظام قد درست بعناية أخطاءها السابقة وأعادت التدريب والتنظيم والأسلحة الى وضعها السوى . وعندما اتضح ضعف مدفعيتها فى عام ١٨٦٦ ، اتجه الجيش البروسى بسرعة الى بنادق كروب التى تلقم من الخلف ، والتى أثبتت فعاليتها الكبيرة فى عام ١٨٧٠ . وعندما حدث تأخير فى ترتيبات توفير السكك الحديدية ، تم انشاء هيئة جديدة لتحسين الأمور وأخيراً ، فإن تركيز مولتكه على نشر بعض الجيوش الكاملة التى يمكنها أن تعمل بصورة مستقلة ، ومع ذلك يمكنها أيضاً أن تهب لمساعدة بعضها البعض ، كان يعنى أنه حتى لو أن واحداً من تلك الجيوش قد تم سحقه بالكامل ــ مثلما حدث بالفعل فى كل من الحرب النمساوية ــ البروسية ، والحرب الفرنسية ــ النمساوية ــ فإن الحملة برمتها لايتم تدميرها .

ومن ثم ، فقد كانت هناك مجموعة من العوامل التى حققت للبروسيين النصر السريع على النمساويين فى صيف عام ١٨٦٦ وهو ما لم يتوقعه سوى القليل من المراقبين ــ وعلى الرغم من أن هانوڤر ، وسكسونيا ، وغيرهما من الولايات الألمانية الشمالية قد انضمت الى جانب الهابسبيرج ، فإن دبلوماسية بسمارك ضمنت عدم تدخل أى من الدول الكبرى فى المراحل الأولى من الصراع ، وقد أعطى ذلك بدوره لمولتكه الفرصة لارسال ثلاثة جيوش عبر طرق جبلية منفصلة لكى يلتقوا عند سهل بوهيميا ويهاجموا النمساويين ضد سادوا (كونيجراتز) . وبالتأمل فى الأحداث الماضية ، فإنه كان يمكن التنبؤ ــ تماماً ــ بما سوف تسفر عنه الأمور . فقد كانت هناك حاجة الى ما يزيد على ربع قوات الهابسبيرج فى ايطاليا (حيث كانوا منتصرين) ، وكان نظام التجنيد البروسى يعنى أنه على الرغم من أن تعداد سكان بروسيا كان أقل من نصف تعداد أعدائهم المختلفين ، فقد استطاع مولتكه أن ينشر تقريباً نفس العدد من قوات الخطوط الأمامية . وكان جيش الهابسبيرج يفتقر الى التمويل ، ولم يكن يتمتع بنظام فعلى لأركان حربه ، وكان يقوده بنيدك على نحو لا يتسم بالكفاءة . وعلى الرغم من أن الوحدات الفردية كانت تقاتل بشجاعة ، إلا أنها قد لقيت حتفها فى المعارك المفتوحة نظراً للتفوق الهائل للبنادق البروسية . وبحلول شهر اكتوبر عام ١٨٦٦ ، اضطر جيش الهابسبيرج الى التخلى عن ڤينيسيا وأن يتراجع عن أية مصالح فى ألمانيا ــ التى كانت وقتئذ تمضى قدماً فى طريقها نحو اعادة التنظيم تحت قيادة الاتحاد الفيدرالى الألمانى الشمالى لبسمارك .

لقد كان « الصراع على السيادة فى ألمانيا » شاملاً تقريباً ، ولكن الصدام كان قد ازداد بشكل واضح حول من هو المتسيد فى أوروبا الغربية ، هل هى بروسيا أم هى فرنسا التى كانت تتصف

بالعصبية والشك على نحو متزايد . وفى أواخر عقد الستينيات من القرن التاسع عشر كان كل جانب يحسب امكانيات الفرص المتاحة له . ومن الناحية الظاهرية ، كانت فرنسا لاتزال تبدو هى الأقوى . فقد كان تعداد سكانها أعلى بكثير من تعداد بروسيا (رغم أن اجمالى عدد الناطقين بالألمانية فى أوروبا كان أكبر) . وكان الجيش الفرنسى قد اكتسب خبرة فى القرم ، وايطاليا ، وعبر البحار . وكانت لديه أفضل أنواع البنادق فى العالم ، وهى بنادق الشاسبو ، التى فاقت مدى البندقية البروسية ذات الابرة بكثير ، كما كان لديه سلاح سرى جديد ، هو المترليوز أو المدفع الرشاش ، وهو عبارة عن مدفع آلى يمكنه اطلاق ١٥٠ طلقة فى الدقيقة . كذلك كان الاسطول الفرنسى أكثر تفوقاً ، وكان من المتوقع الحصول على مساعدات من النمسا والمجر وايطاليا . وعندما جاء الوقت المناسب فى يوليو ١٨٧٠م لتأديب البروسيين على وقاحتهم (أى على دبلوماسية بسمارك المخادعة حول مستقبل لوكسمبرج ، وحول مرشح هوهنزولرن المحتمل للعرش الأسبانى) ، فلم يكن لدى بعض الفرنسيين أدنى شك فى النتائج التى ستتمخض عنها الحرب . ولكن هذه الافتراضات والتوقعات الوردية أصيبت بضربة قاصمة . فقد حدث انهيار فرنسى ، كان سريعاً وضخماً . فبحلول الرابع من سبتمبر ، استسلم جيشها الذى تم سحقه فى سيدان ، وتم أسر نابليون الثالث ، كما تمت الاطاحة بالنظام الامبراطورى فى باريس .

وكما اتضحت الأمور ، لم تتقدم النمسا أو المجر أو ايطاليا لمساعدة فرنسا . كما برهنت القوة البحرية الفرنسية على عدم فعاليتها على الاطلاق ، ولهذا فقد كان كل شىء يعتمد على الجيوش المعادية والمنافسة ، وهنا أثبت البروسيون أنهم متفوقون بصورة لا جدال فيها . ورغم أن كلا من الجانبين قد استخدم شبكة خطوط السكك الحديدية فى كل منهما لارسال قوات هائلة الى الجبهة ، فإن التعبئة الفرنسية كانت أقل فعالية بكثير . وكان على قوات الاحتياط التى تم استدعاؤها اللحاق بوحداتها ، التى كانت قد ذهبت الى الجبهة . وكانت بطاريات المدفعية مبعثرة فى كل أنحاء فرنسا ولم يكن من السهل تجميعها وتركيزها . وعلى نقيض ذلك ، ففى غضون خمسة عشر يوماً من اعلان الحرب ، أخذت ثلاثة جيوش ألمانية يزيد قوامها على (٠٠٠ ٣٠٠ رجل) فى التقدم صوب أراضى السار والألزاس . وتم تحييد تفوق بنادق الشاسبو جميعاً وبسرعة عن طريق التكتيك البروسى المتمثل فى دفع مدفعيتهم المتحركة السريعة فى اطلاق النيران . وكانت البنادق الرشاشة من نوع المترليوز قد تم الاحتفاظ بها فى المؤخرة ، ولم يتم استخدامها بصورة فعالة ، على الاطلاق وكانت بلادة وحماقة المارشال بازين من الأمور التى لا يمكن وصفها . وحتى نابليون نفسه لم يكن أفضل منه بكثير . بل على العكس ، ففى الوقت الذى ارتبكت فيه بعض الوحدات الفردية البروسية وتكبدت خسائر فدحة فى ظل « ضباب الحرب » ، أدى اشراف مولتكه من بعيد على الجيوش المختلفة واستعداده لاعادة ترتيب خططه لاستغلال الظروف غير المتوقعة ، الى الاحتفاظ بالقوة الدافعة للغزو والى تهاوى وتدمير الفرنسيين . ورغم أن القوات الجمهورية ظلت تقاوم لعدة أشهر أخرى ، فإن قبضة المانيا حول باريس وحول شمال شرقى فرنسا زادت احكاماً بصورة مذهلة ، كما أن الهجمات المضادة وغير المجدية التى قام بها جيش اللوار ونوبات السخط التى أظهرها الجنود غير النظاميين لم تستطع أن تخفى الحقيقة بأن فرنسا قد تحطمت كدولة كبرى مستقلة .

ولقد كان من الواضح تماماً أن انتصار بورسيا ــ ألمانيا كان انتصاراً لنظامها العسكرى . ولكن

مثلما يشير مايكل هوارد بدقة : « فإن النظام العسكرى لأية دولة ليس جزءاً مستقلاً عن النظام الاجتماعى ، ولكنه جانب من بين الجوانب الأخرى » فوراء التقدم الساحق للطوابير الألمانية والتنسيق المحكم لهيئة الأركان العامة ، كانت هناك دولة مجهزة على نحو أفضل بكثير ومستعدة لظروف الحرب الحديثة أكثر من أية دولة أخرى فى أوروبا . وفى عام ١٨٧٠م ، كان لدى الولايات الألمانية كلها بالفعل عدد من السكان يفوق تعداد سكان فرنسا ، غير أن التفكك هو الذى أخفى هذه الحقيقة . وكان لدى ألمانيا أميال أطول من خطوط السكك الحديدية ، ومستعدة على نحو أفضل للأغراض العسكرية . كما أن اجمالى انتاجها القومى ، وانتاجها من الحديد والصلب كانا قد بدأ آنذاك يفوقان اجمالى مثيليهما فى فرنسا . كذلك بلغ حجم انتاجها من الفحم مرتين ونصف المرة مثل انتاج فرنسا ، كما أن استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة كان أعلى من فرنسا بنسبة خمسين فى المائة . ولقد أدت الثورة الصناعية فى ألمانيا الى انشاء عدد هائل من الشركات واسعة النطاق ، مثل مجمع كروب للصلب والأسلحة ، الذى أتاح للدولة الألمانية ـ البروسية القوة العسكرية والصناعية وكان نظام الخدمة العسكرية القصيرة بالجيش مزعجاً لليبراليين سواء داخل البلاد أم خارجها ـ واتسع نطاق انتقاد « العسكرية البروسية » فى تلك السنوات ـ لكنه عمل على تعبئة الطاقات البشرية للدولة لأغراض الحرب بشكل فعال أكثر من النظام الحر أو نظام عدم التدخل الذى انتهجه الغرب ، أو النظام الزراعى المتخلف الذى تبناه الشرق . ووراء ذلك كله ، كان هناك شعب يتمتع بمستوى أعلى بكثير من التعليم الابتدائى والفنى ، وجامعات ومنشآت عملية لا نظير لها ، ومعامل كيمائية ومعاهد بحوث لا يضارعها شىء .

ان أوروبا ، إذا استعدنا مزحة تلك الأيام ، قد فقدت عشيقة ولكنها اكتسبت سيداً . فتحت قيادة بسمارك البارعة على نحو مذهل ، كان على نظام الدول الكبرى أن يخضع لسيطرة ألمانيا طوال عقدين كاملين من الزمان بعد عام ١٨٧٠ . وكما قال الدبلوماسيون ، فإن جميع الطرق أصبحت تؤدى الى برلين . ومع ذلك ، ومثلما رأى معظم الناس ، لم يكن مجرد ذكاء وقسوة المستشار الامبراطورى هما اللذان جعلا ألمانيا أكبر الدول أهمية فى القارة الأوروبية . بل لقد كان هناك أيضاً التصنيع والتكنولوجيا الألمانية ، اللذان ازدهرا أيضاً على نحو أسرع بمجرد أن تم تحقيق الوحدة الوطنية . وكانت هناك أيضاً العلوم الألمانية ، والتعليم والادارة المحلية ، كما كان هناك الجيش البروسى المؤثر . وبالاضافة لذلك فقلما لاحظ أى من المراقبين الخارجيين وجود أخطاء داخلية جوهرية لدى الرايخ الألمانى الثانى ، والتى كان بسمارك دائماً يشعر بالقلق ازاءها . وقد كانت كل أمة فى أوروبا ، حتى البريطانيين الانعزاليين ، الى حد ما ، تشعر بأنها قد تأثرت من جراء هذا البناء الضخم الجديد . ورغم أن الروس ظلوا بمحض ارادتهم على الحياد أثناء حرب ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ ، للاستفادة من الأزمة الناشبة فى أوروبا الغربية فى تحسين وضعهم الخاص فى البحر الأسود ، فقد كانوا يشعرون بالامتعاض ازاء حقيقة أن مركز الجاذبية الأوروبى أصبح موقعه الآن فى برلين ، وكانوا يخفون القلق الذى كان ينتابهم حول ما قد تفعله ألمانيا بعد ذلك . اما الايطاليون الذين احتلوا روما عام ١٨٧٠ حينما جرى سحق الفرنسيين (حماة البابا) فى اللورين ، فقد كانوا ينجذبون باستمرار تجاه برلين . ونفس الشىء أيضاً ، فعلته الامبراطورية النمساوية ـ المجرية (مثلما عرفت بهذا الاسم بعد توصل ڤيينا الى تسوية عام ١٨٦٧ مع المجريين) ، التى كانت تأمل فى أن تجد فى

البلقان تعويضاً لها عن فقدان مكانتها فى ألمانيا وايطاليا ــ لكنها كانت تدرك تماماً أن مثل هذا الطموح قد يثير رد فعل روسيا ، وأخيراً ، فإن الفرنسيين الذين أحسوا بالصدمة والمرارة ، شعروا كذلك بأنه من الضرورى اعادة تمحيص واصلاح جوانب واسعة وكثيرة فى الحكومة والمجتمع (كالتعليم ، والعلوم ، والسكك الحديدية ، والقوات المسلحة ، والاقتصاد) فى محاولة غير مجدية لاستعادة التكافؤ مع جارتهم القوية عبر الراين . وكان عام ١٨٧٠ بمثابة الحد الفاصل الحاسم فى التاريخ الأوروبى فى التاريخ سواء فى ذلك الوقت أوعند استعادة الأحداث .

ومن ناحية أخرى فإن التاريخ السياسى للدول الكبرى ، طوال فترة السنوات العشر أو ما يقرب من ذلك ، التى تلت عام ١٨٧١ ، كان تاريخاً يتسم بالبحث عن الاستقرار ، ربما لأن معظم الدول كانت تشعر بالحاجة الى التقاط أنفاسها بعد اضطرابات عقد الستينيات من القرن التاسع عشر ، ولأن رجال الدولة كانوا يعملون بحذر فى ظل النظام الجديد . ولما كانت الولايات المتحدة واليابان على حد سواء ، تهتمان بعملية اعادة البناء فى أعقاب الحرب الأهلية ، وكذلك بما أسفرت عنه ثورة ميجى ، فلم تكن أى من الدولتين طرفا فى « النظام » الذى أصبح أوروبياً مركزياً بشكل أكبر من ذى قبل . وبينما أصبحت هناك الآن نسخة أعيدت صياغتها « للحكومة الخماسية الأوروبية » ، فقد تغيرت الموازين بصورة كبيرة عن تلك الموازين التى كانت ملائمة بعد عام ١٨١٥ . وأصبحت ألمانيا ــ بروسيا فى ظل توجيه بسمارك أقوى دول أوروبا وأعظمها نفوذاً ، بدلاً من بروسيا التى كانت دائماً أضعف هذه الدول . وكانت هناك كذلك قوة أخرى جديدة ، هى ايطاليا المتحدة ، ولكن حالتها البائسة من التخلف الاقتصادى (وبخاصة بالنسبة لنقص الفحم) كانت تعنى أنه لن يتم قبولها بالشكل الصحيح فى عصبة الدول الرئيسية ، على الرغم من أنه كان من الواضح أنها أكثر أهمية فى الدبلوماسية الأوروبية من دول أخرى مثل أسبانيا أو السويد . وكل ما فعلته ، بسبب مطالبها فى البحر المتوسط وشمال افريقيا ، هو أنها تحولت الى دولة منافسة بصورة متزايدة لفرنسا من خلال إرباكها ، وظهورها كحليف مستقبلى مفيد لألمانيا ، ثانياً ، نظراً لتاريخها فى حروب التحرير ضد ڤيينا ، وطموحاتها الخاصة فى غرب البلقان ، فإن ايطاليا كذلك كانت مصدر قلق وازعاج للنمسا ــ المجر (على الأقل الى أن استطاع بسمارك أن يتماسك أمام هذه الاضطرابات فى « التحالف الثلاثى » النمساوى ــ الألمانى ــ الايطالى عام ١٨٨٢) . وكان ذلك يعنى أن النمسا ــ المجر وفرنسا ، وهما « الضحيتان » الرئيسيتان لقيام ألمانيا ، لن تستطيعا تركيز طاقاتهما بالكامل على برلين ، طالما أن كلا منهما كانت لديها الآن ايطاليا متقدة النشاط والقوة (وان لم تكن قوية للغاية) فى مؤخرتهما . وبينما أضافت هذه الحقيقة بلا ريب الى الأسباب التى دعت النمسا إلى ترويض نفسها على الاذعان لألمانيا ، وبأن تصبح نتيجة لذلك أشبه بدولة تابعة لها ، فإنها كانت تعنى كذلك أن وضع فرنسا الأفضل من حيث قوتها الوطنية ، وأحقيتها بالتحالف ، سوف يتعرض للخطر فى أى صراع مستقبلى ضد برلين ، من جراء وجود عدو لا يمكن التنبؤ به ، هو ايطاليا ، التى تقع الى الجنوب .

ومع عزلة فرنسا ، وارهاب النمسا ــ المجر وفى ظل وجود « الولايات الحاجزة » المتوسطة فى جنوب ألمانيا ، واندماج ايطاليا فى وحداتها القومية الواسعة ، فقد كانت الامكانيات الكبيرة للحيلولة دون تحقيق المزيد من تعاظم ألمانيا ، تبدو وكأنها تكمن فى الدول « الجانبية » المستقلة

ألا وهى روسيا وبريطانيا العظمى . وازاء تذبذب الادارات البريطانية بين التأكيد الجلادستونى على الاصلاحات الداخلية (١٨٦٨م ــ ١٨٧٤م) والتركيز الديزرائيلى على مصير الدولة « الامبراطورى » و« الأسيوى » (١٨٧٤ ــ ١٨٨٠) ، فإن قضية التوازن الأوروبى كانت نادراً ما تبدو أمراً ملحاً للغاية . وربما لم يكن الوضع على هذا النحو فى روسيا . فقد أبدى المستشار جورشاكون ، وآخرون استياءهم ازاء تحول دولة بروسيا التى كانت عميلة لهم الى المانيا قوية ، بيد أن مثل هذه الأحاسيس كانت ممتزجة بالتعاطف الأيديولوجى والأسرى الوثيق الذى كان قائماً بين بلاط سان بطرسبيرج وبوتسدام بعد عام ١٨٧١ ، وبالحاجة الروسية التى كانت لا تزال ملحة لاستعادة وضعها السوى بعد كوارث حرب القرم ، وبالأمل فى الحصول على دعم برلين للمصالح الروسية فى البلقان ، وبتحديد الاهتمام بوسط آسيا . وعلى أية حال وبشكل اجمالى فإن احتمال تدخل دول الأطراف الجانبية فى شئون وسط غرب أوروبا كان يعتمد بشكل مكثف على ما فعلته ألمانيا ذاتها . وبالتأكيد لم تكن هناك حاجة لأن تتورط إذا افترضنا أن الرايخ الألمانى قد أصبح الآن قوة متخمة وضخمة .

وكان بسمارك نفسه يرغب تماماً فى أن يعطى هذا التأكيد بعد عام ١٨٧١ ، حيث أنه لم يكن لديه أمل فى انشاء دولة « المانية كبرى » تضم الملايين من النمساويين الكاثوليك ، وتدمر الامبراطورية النمساوية ــ المجرية ، وتترك ألمانيا معزولة بين فرنسا التى تتوق الى الانتقام منها وروسيا التى تشعر بالارتياب نحوها . ولذلك فإنه كان يبدو له أن من الأسلم بكثير أن يساير انشاء عصبة الأباطرة الثلاثة (١٨٧٣) ، وهو ما يشبه التحالف ، الذى يؤكد على التضامن الأيديولوجى للممالك الشرقية (فى مواجهة فرنسا « الجمهورية ») وبصورة تلقائية فإنه استمر تباين بعض المصالح النمساوية ــ الروسية فى البلقان . وأثناء أزمة « الحرب المرتقبة » فى عام ١٨٧٥ ، وعندما زادت الدلالات على أن الحكومة الألمانية ربما تفكر مليا فى شن حرب ضد فرنسا ، فإن التحذيرات الواردة من كل من لندن ، وسان بطرسبيرج (على وجه الخصوص) أقنعت بسمارك بأنه ستكون هناك معارضة شديدة لأية تغييرات أخرى فى التوازن الأوروبى . وهكذا ظلت المانيا لأسباب سياسية داخلية ، وكذلك لأسباب دبلوماسية خارجية ، داخل الحدود المعترف بها فى عام ١٨٧١ ــ كما أطلق عليه بعض المؤرخين « دولة نصف مسيطرة » ، الى أن أتاح لها نموها العسكرى ــ الصناعى وطموحاتها السياسية فى الزعامة بعد بسمارك ، مرة أخرى الفرصة بأن تناقش وتعترض على الحدود الاقليمية القائمة .

وعلى أية حال ، فإن متابعة هذا التحول من شأنه أن ينقلنا الى الفصل التالى . فطوال الفترة من السبعينيات وحتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، ضمنت دبلوماسية بسمارك الخاصة ، الحفاظ على الوضع القائم الذى كان يراه هو فى ذلك الوقت أمراً حيوياً بالنسبة للمصالح الألمانية . وقد تلقى المستشار مساعدة على نحو جزئى فى هذا المسعى ، عام ١٨٧٦ ، وذلك من خلال اشتعال مرحلة أخرى فى « المسألة الشرقية » التى استمرت ردحا من الزمان ، عندما عملت المذبحة التى قامت بها تركيا ضد المسيحيين البلغاريين ، ورد الفعل العسكرى لروسيا على ذلك ــ على تحويل كل الاهتمام من الراين الى القسطنطينية والبحر الأسود . وفى الحقيقة ، فإن اندلاع المصادمات فى منطقة الدانوب السفلى أو عبر الدردنيل كان يمكن أن يكون أمراً خطيراً حتى بالنسبة

لألمانيا ، إذا ما سمح لتلك الأزمة بأن تتصاعد لتصبح حرباً بين الدول الكبرى على أوسع نطاق ، وهو الأمر الذى كان يبدو ممكناً فعلاً فى أوائل عام ١٨٧٨ . ومع ذلك فإن مهارات بسمارك الدبلوماسية « كوسيط أمين » فى أن يقنع جميع الأطراف بحل وسط فى مؤتمر برلين ، قد زادت من الضغوط الرامية الى حل سلمى للأزمة ، وأكدت مرة أخرى الوضع المركزى ، الذى كان يعتبر عامل استقرار - فى الشئون الأوروبية - والذى كانت تشغله ألمانيا فى ذلك الوقت .

ولكن الأزمة الشرقية الكبيرة خلال الفترة من عام ١٨٧٦ الى عام ١٨٧٨ ، فعلت الكثير كذلك من أجل وضع ألمانيا النسبى بينما كان الاسطول الروسى الصغير فى البحر الأسود يقوم بعملياته بشكل رائع ضد الأتراك ، فإن قيام الجيش الروسى بحملته عام ١٨٧٧ كشف عن أن الاصلاحات التى تمت فى الجيش بعد حرب القرم لم يكن لها أى تأثير حقيقى . (فعلى الرغم من أن الشجاعة والأعداد الهائلة قد حققت نصراً روسياً على الأتراك فى النهاية ، فى كل من مسرحى العمليات البلغارية والقوقازية ، إلا أنه كانت هناك أمثلة عديدة للغاية تدل على العجز الشديد الذى اتسمت به عملية استطلاع مواقع العدو ، بالاضافة الى عدم وجود تنسيق بين الوحدات وظهور الارتباك بين صفوف القيادة العليا . » وقد أدى التهديد بالتدخل البريطانى والنمساوى الى جانب تركيا ، الى ارغام الحكومة الروسية ، التى كانت تدرك أيضاً أن طيف الافلاس كان يلوح من بعيد ، على الموافقة على تسوية سلمية ازاء مطالبها ، فى أواخر عام ١٨٧٧ . وإذا كان جميع السلافيين فى روسيا قد وجهوا فيما بعد ، اللوم لبسمارك الذى أشرف على مؤتمر برلين الذى صاغ هذه التنازلات المهيمنة ، فإن هناك حقيقة تبقى ألا وهى أن كثيرين من بين الصفوة فى سان بطرسبيرج كانوا يدركون أكثر من أى وقت مضى الحاجة الى الحفاظ على الارتباطات الطيبة مع برلين - بل كانوا يدركون أيضاً الحاجة للدخول مرة أخرى وبصورة معدلة فى اتفاقية تفاهم مع اتحاد الأباطرة الثلاثة فى عام ١٨٨١ . وبالمثل ، فإنه على الرغم من أن ڤيينا قد هددت بالتخلص من قيود بسمارك عندما وصلت الأزمة الى ذروتها فى عام ١٨٧٩ ، فإن التحالف النمساوى - الألمانى الذى أبرم فى العام التالى ، قد ربط النمسا - مرة أخرى بالحبال الألمانية ، مثلما فعل تحالف الأباطرة الثلاثة الأخير فى عام ١٨٨١ ، وكذلك التحالف الثلاثى بين برلين وڤيينا وايطاليا عام ١٨٨٢ . وعلاوة على ذلك ، فإن جميع هذه الاتفاقيات ، كان لها تأثير فى ابعاد الموقعين عليها عن فرنسا ، ووضعهم بصورة أو بأخرى فى وضع الاعتماد على ألمانيا . وأخيراً فقد أكدت الأحداث التى جرت فى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر - التنافس الانجلو - روسى القديم فى الشرق الأدنى وآسيا ، وهو التنافس الذى دفع هاتين الدولتين الى التطلع الى برلين لتقف على الحياد ، كما أنه جذب الانتباه العام ، بعيداً عن اللورين والالزاس وأوروبا الوسطى . ولقد ازداد هذا الاتجاه قوة فى عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، عندما وقعت سلسلة كاملة من الأحداث « كاستيلاء فرنسا على تونس عام (١٨٨١) ، والتدخل البريطانى فى مصر (عام ١٨٨٢) ، و « الزحف » الشامل على أفريقيا الاستوائية (منذ عام ١٨٨٤ فصاعداً) ، والتهديد المتجدد بحرب أنجلو - روسية حول أفغانستان (١٨٨٥) وقد حددت هذه الأحداث بدايات عهد « الاستعمار الجديد » . ورغم أن الاثار طويلة المدى لهذا التدفق الجديد للاستعمار الغربى كان من شأنه أحداث تغير عميق فى وضع الكثير من الدول الكبرى ، إلا أن النتائج قصيرة المدى كانت تؤكد نفوذ ألمانيا السياسى داخل أوروبا ومن ثم تساعد مساعى بسمارك فى الحفاظ على الوضع القائم . وإذا كان نظام المعاهدات

والمعاهدات المضادة ، المعقد بشكل غريب ، والذى ابتكره بسمارك خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، لم يؤد الى تحقيق استقرار دائم ، فإنه مع ذلك كان يبدو أنه يضمن أن يسود السلام بين الدول الأوروبية على الأقل فى المستقبل القريب .

الخـــلاصـــة

مع الاستثناء الهام للحرب الأهلية الأمريكية ، فإن الفترة من عام ١٨١٥ الى عام ١٨٨٥ لم تشهد أية صراعات مسلحة طويلة أو منهكة لكل من أطرافها . ولم ينجم عن العدد الأقل للحملات فى هذا العهد ــ مثل الصدام الفرنسى ــ النمساوى عام ١٨٥٩ أو الهجوم الروسى على تركيا عام ١٨٧٧ ــ الكثير لكى يؤثر على نظام الدول الكبرى . وحتى الحروب الأكثر أهمية فقد كانت محدودة بأشكال متميزة : فقد كانت حرب القرم أساساً حرباً اقليمية ، وقد انتهت قبل أن تسخر بريطانيا مواردها بالكامل ، كما أن الحرب النمساوية ــ البروسية ، والحرب الفرنسية ــ البروسية ، قد انتهتا خلال حملة استغرقت موسماً واحداً ــ وفى ذلك اختلاف ملحوظ عن الصراعات طويلة المدى التى وقعت خلال القرن الثامن عشر . ومن ثم ، فلا غرابة فى أن الصورة التى كان يفكر فيها القادة العسكريون والعلماء الاستراتيجيون حول صراعات الدول الكبرى فى المستقبل هى صورة تتسم بتحقيق انتصارات ساحقة سريعة على الطريقة البروسية فى عام ١٨٧٠ ، وذلك بوجود جداول لمواعيد اقامة السكك الحديدية وتحقيق التعبئة ، وكذلك بوجود خطط لهيئة الأركان العامة بشن هجوم سريع وبتوافر بنادق سريعة وغزيرة الطلقات ، وبجيوش الخدمة القصيرة ، وغيرها من العوامل التى من شأنها أن تتحد معاً لسحق العدو فى غضون أسابيع فقط . ولم يكن هناك تقدير فى ذلك الوقت لفكرة أن تلك الأسلحة الأحدث والأسرع تصويباً ، إذا ما استخدمت بطريقة صحيحة ، فسوف تفيد الحرب الدفاعية أكثر من افادتها للحرب الهجومية . ومما يؤسف له أيضاً ، أنه لم يكن هناك تقدير للتنبؤات بقيام الحرب الأهلية الأمريكية ، حيث تجمعت تناقضات المبادىء الشعبية وكذلك الأراضى الشاسعة ومهدت الطريق لقيام صراع أطول أمداً وأشد ضراوة من أى صراع أوروبى حاد وقصير المدى خلال هذه الفترة .

ومع ذلك ، فإن جميع هذه الحروب ، سواء جرى القتال فيها فى وادى التنسيبى أو سهل بوهيميا ، أو فى شبه جزيرة القرم أو فى حقول اللورين ، قد أشارت الى خلاصة عامة واحدة وهى : أن الدول التى انهزمت هى تلك الدول التى فشلت فى تبنى « الثورة العسكرية » التى حدثت فى منتصف القرن التاسع عشر ، وعجزت عن الحصول على الأسلحة الحديثة ، وعن تعبئة وتجهيز الجيوش الكبيرة ، وعن استخدام الاتصالات المتطورة التى وفرتها السكك الحديدية ، والسفن البخارية ، والتلغراف ، وعن ارساء قاعدة صناعية منتجة لمؤازرة القوات المسلحة . وفى كل هذه الصراعات ، تم ارتكاب أخطاء ضخمة وجسيمة فى ميدان القتال ، من جانب جنرالات وجيوش

الجانب الفائز ، من وقت لآخر ــ لكنها لم تكن كافية أبداً لكى تخفى المزايا التى كانت لدى هذا المحارب على أساس الطاقات البشرية المدربة ، والمؤن ، والتنظيم والقاعدة الاقتصادية .

وهذا يؤدى الى مجموعة من الملاحظات العامة والأخيرة حول الفترة التى تلت تقريباً عام ١٨٦٠ . فكما ذكرنا فى بداية هذا الفصل ، فإن فترة نصف القرن التى أعقبت معركة ووترلو ، كانت تتسم بالنمو للاقتصاد الدولى ، وبالزيادات الانتاجية على نطاق واسع والتى تعزى الى التنمية الصناعية والتغير التقنى ، والى الاستقرار النسبى لنظم الدول الكبرى ، والى حدوث حروب محلية وقصيرة المدى فقط . ولكن بالاضافة الى ذلك ، ففى الوقت الذى كان يجرى فيه بعض التحديث فى التسلح العسكرى والبحرى ، فإن التطورات الجديدة داخل القوات المسلحة كانت أقل بكثير من تلك التطورات التى كانت تحدث فى المجالات المدنية المعروضة لكل من الثورة الصناعية والتحول الدستورى ــ السياسى ، وكان المستفيد الأول من نصف القرن هذا من التغيير هو بريطانيا ، وذلك فى مجالى الطاقة الانتاجية والنفوذ العالمى ، وربما وصلت الى قمتها فى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر (حتى وان كانت سياسات وزارة جلادستون الأولى كانت تميل الى اخفاء هذه الحقيقة) . (أما الخاسرون الرئيسيون فكانت مجتمعات الفلاحين غير الصناعية ، لعالم ما وراء أوروبا ، والتى لم تكن قادرة على مقاومة المنتجات الصناعية أو التوغلات العسكرية للغرب . ولنفس هذا السبب الرئيسى ، فقد بدأت الدول الأوروبية الكبرى الأقل تصنيعاً مثل روسيا ، وامبراطورية الهابسبيرج ، تفقد مكانتها السابقة . كما أن ايطاليا وهى الدولة التى اتحدت حديثاً ، لم تحتل المرتبة الأولى على الاطلاق .

وعلاوة على ذلك ، فإنه منذ الستينيات من القرن التاسع عشر ، أخذت هذه الاتجاهات تزداد وضوحاً . فحجم التجارة العالمية ، والأهم من ذلك ، النمو الاجمالى للانتاج قد تزايد بشكل سريع . وبدأ التصنيع ، الذى كان فيما سبق قاصراً على بريطانيا وبعض أجزاء من قارة أوروبا وأمريكا الشمالية ، بدأ يحدث تغييراً فى مناطق أخرى . وكان على وجه الخصوص ، يعزز من أوضاع ألمانيا ، التى كانت فى عام ١٨٧٠م تمتلك بالفعل ١٣ فى المائة من الانتاج الصناعى العالمى ، والولايات المتحدة ، التى كانت عندئذ تمتلك ٢٣ فى المائة من هذا الاجمالى . وهكذا أمكن تحديد السمات الرئسية للنظام الدولى الذى ظهر فى نهاية القرن التاسع عشر ، وان كان عدد قليل فقط من المراقبين هم الذين أدركوا تماماً هذه السمات . ومن ناحية أخرى ، فإن الحكومة الخماسية التى كانت مستقرة نسبياً ، فى نظام الوفاق بعد عام ١٨١٥ ، قد بدأت تتحلل ، ليس فقط لأن أعضائها كانوا يميلون للقتال ضد بعضهم البعض بحلول الستينيات من القرن التاسع عشر بشكل أكبر مما كانوا عليه قبل ذلك ببضع عشرات من السنين ، ولكن لأن بعضاً من هذه الدول كانت أيضاً أقوى مرتين أو ثلاث مرات من غيرها من الدول . ومن ناحية أخرى ، فإن احتكار أوروبا نفسها للانتاج الصناعى الحديث ، قد بدأ يتهاوى عبر الاطلنطى فلقد كان من الممكن لأى مجتمع لديه الارادة والحرية أن يستفيد من استخدام الطاقة البخارية والسكك الحديدية والكهرباء ووسائل التحديث الأخرى . وربما يوحى لنا غياب الصراعات الرئيسية خلال فترة ما بعد عام ١٨٧١ ، التى سيطر فيها بسمارك على السياسة الأوروبية ، بأن هناك توازناً جديداً قد تم ارساؤه ، بعد التصدعات

التى حدثت فى الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر . غير أنه بعيداً عن عالم الجيوش والأساطيل ووزارات الخارجية ، فقد كانت هناك تطورات صناعية وتكنولوجية بعيدة المدى تتشكل وتظهر ، وتعمل على تغيير الموازين الاقتصادية العالمية بشكل أسرع مما كان عليه الوضع من قبل . وان مثل هذه التغيرات فى القاعدة الصناعية الانتاجية لن يستغرق وقتاً طويلاً حتى تظهر آثارها على القدرات العسكرية وعلى السياسات الخارجية للدولة الكبرى .

مجيء عالم ثنائى القطب
وأزمة « الدول المتوسطة »

الجزء الأول : ١٨٨٥م ــ ١٩١٨م

فى شتاء عام ١٨٨٤م ــ ١٨٨٥م ، التقت دول العالم الكبرى ، وانضمت اليها بعض الدول القليلة الأصغر منها ، فى برلين ، فى محاولة للتوصل الى اتفاقية بشأن التجارة ، والملاحة ، والحدود فى غرب افريقيا والكونغو ، والمبادىء التى يقوم عليها الاحتلال بشكل فعال فى افريقيا بصفة عامة . ويمكن النظر الى مؤتمر برلين حول غرب افريقيا بطرق شتى ، ومن الناحية الرمزية ، على أنه ذروة فترة سيطرة أوروبا القديمة على الشئون العالمية . ولم تكن اليابان عضواً فى هذا المؤتمر ، فرغم أنها كانت تنتهج التحديث بشكل سريع ، فقد كان الغرب لا يزال يعتبرها دولة متخلفة ومن طراز عتيق . وعلى نقيض ذلك ، كانت الولايات المتحدة طرفاً فى مؤتمر برلين حيث أن واشنطن كانت تنظر الى قضايا التجارة والملاحة التى يجرى مناقشتها هناك ، على أنها ترتبط بالمصالح الأمريكية بالخارج . وأما فى معظم المجالات الأخرى ، فقد ظلت الولايات المتحدة بعيدة عن المسرح الدولى . ولم تقم الدول الأوروبية الكبرى برفع درجة ممثليها الدبلوماسيين لدى واشنطن من مستوى الوزراء المفوضين الى مستوى السفراء ، إلا فى عام ١٨٩٢ ــ وهى اشارة دالة على انها دولة ، من المرتبة الأولى . وكانت روسيا عضواً أيضاً فى المؤتمر . ولكن رغم أن مصالحها فى آسيا كانت كبيرة ، فإنه لم يكن لها فى افريقيا شىء يسترعى النظر . وفى الحقيقة كانت روسيا فى القائمة الثانية من الدول التى دعيت لحضور المؤتمر . ولم تلعب أى دور سوى منح التأييد بصورة عامة لفرنسا ضد بريطانيا . وكان محور القضايا ، لذلك ، هو العلاقة الثلاثية ، بين لندن ، وباريس ، وبرلين مع وجود بسمارك الذى كان يحتل الموقع المتوسط ذا الأهمية القصوى . وكان مصير كوكب الأرض لا يزال يبدو وكأنه يمكن فى أى موقع تقع فيه المانيا خلال القرن السابق أو أكثر : أى حيثما توجد المستشارية الألمانية فى أوروبا . وبدون شك ، فإنه لو أن المؤتمر كان يقوم بتقرير مستقبل الامبراطورية العثمانية بدلاً من مستقبل حوض الكونغو ، لكان يمكن لدول مثل النمسا ــ المجر ، وروسيا أن تلعب فيه دوراً أكبر . بيد أن ذلك أيضاً لم يكن يتناقض مع الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت بأن الحقيقة التى لا تقبل الجدل هى أن أوروبا كانت مركز ثقل العالم . فقد أعلن الجنرال ــ الروسى دراجيميروف فى نفس هذه الفترة أن « القرارات الخاصة بشئون الشرق الأدنى يتم اتخاذها فى أوروبا » .

وفى غضون ثلاثين عاماً أخرى ــ وهى فى الحقيقة فترة قصيرة فى مسار نظام الدول الكبرى ــ كانت هذه القارة الأوروبية تمزق نفسها وكان العديد من أعضائها على وشك الأنهيار . وبعد ثلاثة عقود أخرى ، سوف تكون النهاية كاملة ، إذ ان قدراً كبيراً من القارة سوف يدمر اقتصادياً ، وأجزاء منها سوف تؤول الى حطام ، كما أن مستقبلها نفسه سيكون فى أيدى صناع القرار فى واشنطن وموسكو .

ورغم أنه من الواضح أن أحداً فى عام ١٨٨٥م لم يستطع التنبؤ بدقة بالدمار والخراب الذى ساد أوروبا بعد ذلك بستين عاماً ، فقد أحس كثير من المراقبين خلال أواخر القرن التاسع عشر بالاتجاه الذى كانت تتحرك فيه آليات القوة فى العالم . فقد تحدث وكتب المثقفون والصحفيون على وجه الخصوص ، وكذلك السياسيون المعاصرون ، عن عالم يتسم بالخشونة ويتصارع بطريقة داروين على النجاح والفشل وعلى النمو ، والاضمحلال . والأكثر من ذلك ، فإن النظام العالمى القادم قد بدا واضحاً بأنه سوف يتخذ شكلاً معيناً على أقصى تقدير بحلول عام ١٨٩٥م وعام ١٩٠٠م .

وكانت أهم سمة ملحوظة لهذه التكهنات هى احياء فكرة دى توكفيل ، والتى تقول بان الولايات المتحدة وروسيا ستكونان مستقبلاً هما الدولتين العظميين فى العالم . وليس بمستغرب أن مثل هذا الرأى كان قد بدأ يتضاءل فى الوقت الذى فيه وقعت فيه كارثة روسيا فى القرم وادائها الضعيف فى حربها عام ١٨٧٧ ضد تركيا وأثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، وبعد ذلك خلال العقود الزمنية التى كانت تتسم بالبحث عن اعادة البناء وفى فترة التوسع فى اتجاه الغرب . وعلى أية حال فقد أدى التوسع الصناعى والزراعى فى الولايات المتحدة ، والتوسع العسكرى فى آسيا مع أواخر القرن التاسع عشر الى احساس العديد من المراقبين الأوروبين بالقلق ازاء النظام العالمى الذى يمكن أن يسود خلال القرن العشرين ، والذى اتضح ، كما كان يتردد بأنه سوف يخضع لسيطرة السوط الروسى والأموال الأمريكية . فلقد كان هناك ميل أكثر من ذى قبل ، الى القول بأن القوة الاقتصادية المتغيرة سوف تؤدى الى تغييرات سياسية واقليمية أيضاً ، ربما لأن الأفكار التجارية الجديدة كانت قد بدأت مرة أخرى تسيطر على أفكار النظام التجارى العالم الآمن والحر الذى كان يدعو اليه ريتشارد كوبدينت★ . وحتى رئيس الوزراء البريطانى ، لورد ساليزبرى ، والذى كان يتسم بالحذر عادة ، قد اعترف فى عام ١٨٩٨ بأن العالم قد انقسم الى دول « تحيا » ودول « تموت » . ولقد تم تفسير كل من هزيمة الصين الأخيرة فى حربها عام ١٨٩٤ ــ ١٨٩٥ مع اليابان ، ونجاح الولايات المتحدة فى اخضاع أسبانيا خلال صراعهما القصير عام ١٨٩٨ ، وتراجع فرنسا أمام بريطانيا حول حادث فاشوده ، فى أعالى النيل (١٨٩٨ ــ ١٨٩٩) بأنه دليل على أن نظرية « البقاء للأصلح » قد أملت مصائر الشعوب مثلما أملت مصائر الأجناس الحيوانية . ولم تعد صراعات الدول الكبرى تدور حول القضايا الأوروبية فحسب ، مثلما كانت فى عام ١٨٣٠ أو حتى عام ١٨٦٠ ، ولكنها كانت صراعات حول الأسواق والأراضى التى تمتد عبر الكرة الأرضية .

★ ريتشارد كوبدينت : أحد علماء الاقتصاد السياسى الإنجليزين (١٨٠٤م ــ ١٨٦٥م) ، وأحد رجال الدولة الذى كان يدعو الى مبدأ التجارة الحرة . (المترجم)

ولكن إذا كان يبدو أن مصير الولايات المتحدة وروسيا من خلال الحجم وتعداد السكان أن يصبحا من بين الدول الكبرى فى المستقبل ، فما هى الدول التى سوف تصاحبهما ؟ « ان نظرية الامبراطوريات العالمية الثلاث » ــ أى ، الاعتقاد الشائع بأن الدول الثلاث فقط (أو فى بعض الحسابات ، الأربع) الأكبر والأقوى من بين الدول سوف تظل مستقلة ــ كانت تشغل بال الكثير من رجال السياسة الدوليين . فقد صرح وزير المستعمرات البريطانى ، جوزيف تشامبرلين ، أمام بعض المستمعين ، فى عام ــ ١٨٩٧ بقوله : « يبدو لى أن اتجاه العصر الحالى هو القاء كل القوة فى أيدى الامبراطوريات الكبرى ، أما الممالك الصغرى ــ وهى تلك الممالك غير المتقدمة ــ فيبدو أنها تجىء فى مرتبة ثانوية وفى مواقع الدول التابعة . . . » وقد حث الأدميرال تيربيتز ، القيصر ڤيلهلم ، بقوله : « لقد كان من الأمور الحيوية بالنسبة لألمانيا ، أن تبنى أسطولاً ضخماً ، لكى تصبح واحدة من « الدول العالمية الأربع : روسيا ، وانجلترا ، وأمريكا ، وألمانيا » . وقد حذر شخص يدعى مسيو دارسى ، بأن فرنسا كذلك ، يجب أن تكون هناك فى القمة « لأن أولئك الذين لا يتقدمون ، يتراجعون الى الخلف ، والذى يتراجع الى الخلف ، يهبط الى أسفل » . أما بالنسبة للدول ، الراسخة منذ وقت طويل ، وهى بريطانيا ، وفرنسا ، والمجر ، النمسا ، فقد كانت القضية هى : ما إذا كانت ستستطيع أن تحافظ على نفسها فى مواجهة هذه التحديات الجديدة التى تواجه الوضع الدولى القائم . وبالنسبة للدول الجديدة ، وهى ألمانيا ، وايطاليا ، واليابان ، فكانت المشكلة هى ، ما إذا كانت تستطيع أن تخترق ما أطلقت عليه برلين عبارة « الحرية السياسية العالمية » قبل فوات الأوان .

ولسنا فى حاجة الى القول بأن مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر لم يكن هناك فرد واحد من الجنس البشرى لم تساوره الهواجس ازاء تلك الأفكار . فقد كان الكثيرون يشعرون بالقلق بشكل أكبر ازاء القضايا الاجتماعية والمحلية . وكان الكثيرون أيضاً يتمسكون بالمثل العليا لسياسة عدم التدخل والليبرالية ، التى تهدف الى التعاون السلمى . ومع ذلك ، فقد كان هناك كذلك لدى الصفوة الحاكمة ، والدوائر العسكرية والمؤسسات الاستعمارية وجهة نظر سائدة حول النظام العالمى كانت تؤكد على الصراع ، والتغيير ، والمنافسة ، واستخدام القوة ، وتنظيم الموارد الوطنية لتعزيز قوة الدولة . وسرعان ما تم سلخ واقتطاع المناطق الأقل تطوراً فى العالم بشكل سريع ولكن ذلك كان بداية القصة فقط ، مع ضم المزيد من الأراضى الأخرى أيضاً . ويذكر السير هالفورد ماكيندر ، خبير الجغرافيا السياسية ، فى هذا الشأن ، انه كان يجب أن تحل الكفاءة والفعالية والتنمية الداخلية ، محل التوسع كهدف رئيسى للدول الحديثة . إذ سيكون هناك ارتباط متبادل أوثق بكثير مما هو عليه الآن ، « بين التعليمات الجغرافية الواسعة والتعليمات التاريخية الواسعة أيضاً » ، أى أن الحجم والأعداد سوف تنعكس بصورة أكثر دقة على الموازين الدولية ، بشرط أن يتم استغلال موارد تلك البلاد بالشكل الصحيح .

فالدولة التى تمتلك مئات الملايين من الفلاحين لا تساوى شيئاً ذا بال . ومن ناحية أخرى ، فإنه حتى الدولة الحديثة يمكن أن تضمحل أيضاً إذا لم تعتمد على أساس انتاجى صناعى كبير بشكل كاف تماماً . وقد حذر ليو اميرى ، الاستعمار البريطانى : « ان الدول الناجحة هى الدول

التى ستكون لديها أكبر قاعدة صناعية » . وأضاف : « ان أولئك الذين يمتلكون القوة الصناعية ، وقوة الاختراع والعلم سيكونون قادرين على هزيمة جميع الدول الأخرى » .

لقد اتضح أن جزءاً كبيراً من تاريخ الشئون الدولية خلال نصف القرن التالى كان تحقيقاً لمثل هذه التنبؤات . فلقد حدثت تغيرات مذهلة فى موازين القوى ، سواء فى داخل أوروبا أو خارجها ، وانهارت امبراطوريات قديمة ، وبزغت امبراطوريات جديدة . وفى أوائل عام ١٩٤٣ حل عالم ثنائى القطب محل العالم متعدد الأقطاب الذى كان سائداً عام ١٨٨٥ . وزادت حدة الصراع الدولى ، ثم تفجرت فى حروب تختلف اختلافاً تاماً عن الصراعات المحدودة التى كانت تدور فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر . وأصبحت القدرة الانتاجية الصناعية ، بالعلم والتكنولوجيا ، عنصراً حيوياً للغاية ، بالنسبة للقوة القومية . وانعكست التغييرات فى الحصص الدولية للانتاج على الحصص الدولية للقوة العسكرية والنفوذ السياسى . وكان لا يزال للأفراد قيمتهم ــ ومن يستطيع فى قرن لينين وهتلروستالين أن يقول غير ذلك ؟ ــ ولكن قيمتهم كانت تكمن فقط فى سياسات القوة لأنهم كانوا قادرين على أن يسيطروا وأن يعيدوا تنظيم القوى الانتاجية فى دول كبرى . ومثلما كشف مصير المانيا النازية نفسها ، فإن القوى العالمية من خلال اختبارات الحرب ، كانت تهمل وتسقط من حساباتها وبلا رحمة ، أية دولة كانت تفتقر الى القوة الصناعية ــ التقنية ، ومن ثم تفتقر الى التسليح العسكرى اللازم لتحقيق طموحات زعيمها .

وإذا كانت الخطوط العريضة لهذه السنوات الستين فى صراعات الدول الكبرى قد أوحى بها بالفعل عقد التسعينات من القرن التاسع عشر ، فإن نجاح أو فشل الدول الفردية ، كان لا يزال بحاجة الى أن يتحدد ومن الواضح أن قدراً كبيراً من ذلك كان يعتمد على ما إذا كانت الدولة تستطيع أن تحافظ على قدرتها الانتاجية أو أن تزيدها . ولكن كما هى الحال دائماً ، فإن جزءاً كبيراً من ذلك كان يعتمد أيضاً على حقائق الجغرافيا غير القابلة للتغيير . هل كانت الدولة قريبة من مركز الأزمات الدولية ، أم كانت على أطراف حدودها ؟ وهل كانت آمنة من الغزو ؟ وهل كان عليها أن تواجه سبيلين أو ثلاثة فى آن واحد ؟ ولقد كان التماسك والتلاحم القومى ، والوطنية ، والضوابط التى تمارسها الدولة على سكانها ، عوامل هامة أيضاً ، وكانت امكانية صمود مجتمع ما أمام ضغوط الحرب تعتمد كثيراً على تكوينه الداخلى . وكان ذلك يعتمد أيضاً على سياسات التحالف وصنع القرار . هل كانت الدولة تقاتل كجزء من كتلة متحالفة كبيرة ، أم كانت تقاتل بمعزل عن غيرها ؟ وهل كانت الدولة تدخل غمار الحرب منذ البداية أم عند منتصف الطريق ؟ وهل كانت الدول الأخرى ، التى كانت محايدة فيما سبق ، تدخل الحرب مع الجانب الآخر المضاد . ؟

ان مثل هذه الأسئلة توحى بأن أى تحليل سليم « لقدوم عالم ثنائى القطب ، وأزمة الدول المتوسطة » بحاجة الى دراسة ثلاثة مستويات منفصلة لكنها متداخلة ، حول أسباب ذلك : أولاً ، التغيرات فى القاعدة الانتاجية الصناعية العسكرية ، حيث أن دولاً معينة أصبحت مادياً أكثر (أو أقل) قوة ، ثانياً ، العوامل الجغرافية ــ السياسية والاستراتيجية ، والثقافية ، والاجتماعية التى

أثرت فى ردود أفعال كل دولة على حدة ، ازاء هذه التغيرات الهائلة فى الموازين العالمية ، ثالثاً ، التغيرات الدبلوماسية والسياسية التى أثرت أيضاً فى فرص النجاح أو الفشل فى حروب الائتلاف الكبيرة فى أوائل القرن العشرين .

ميزان القوى العالمية المتغير

يتفق مراقبوا الشئون الدولية الذين عايشوا فترة نهاية القرن على وقع خطوات التغير الاقتصادى والسياسى كانت تزداد سرعة . ومن ثم كان من المرجح أن يصبح النظام الدولى محفوفاً بالمخاطر على نحو أكثر من ذى قبل . ودائماً ما كانت تحدث تغيرات فى موازين القوى تؤدى الى عدم الاستقرار وغالباً الى الحرب . وقد كتب ثيوسيدس فى كتابه « حرب البليبونيز »يقول : « ان ما جعل الحرب حتمية هو تزايد قوة أثينا والخوف الذى نجم عن ذلك فى اسبرطة » . ولكن بحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، أصبحت التغيرات التى تؤثر فى نظام الدول الكبرى أكثر اتساعاً وانتشاراً ، ودائماً ما كانت أسرع مما كانت عليه من قبل فشبكة التجارة والاتصالات الدولية ـ التلغراف ، والسفن البخارية ، والسكك الحديدية ، والمطابع الحديثة ـ كانت تعنى أن التقدم الذى تم احرازه فى مجال العلم والتكنولوجيا ، أو التطورات الجديدة فى الانتاج الصناعى ، كان يمكن تبادلها ونقلها من قارة الى أخرى فى خلال سنوات . ففى غضون خمس سنوات من ابتكار چيلكريست وتوماس عام ١٨٧٩ لطريقة تحويل الخامات الفوسفورية الرخيصة الى صلب نقى ، كان هناك أربعة وثمانون محولاً رئيسياً تعمل فى غرب ووسط أوروبا ، وعبرت هذه العملية أيضاً الاطلنطى .

وكانت النتيجة أكثر من تحول فى حصص انتاج الصلب القومية المرتبطة بذلك ، وانما كانت تنطوى أيضاً على تحول هام فى القدرة العسكرية .

وكما رأينا ، فإن القدرة العسكرية الكامنة ، ليست نفسها القوة العسكرية . فالعملاق الاقتصادى يمكن أن يفضل ـ لأسباب ترتبط بثقافته السياسية أو امنة الجغرافى ـ أن يكون قزماً عسكرياً ، فى حين أن دولة بدون موارد اقتصادية هائلة تستطيع مع ذلك تنظيم مجتمعها لكى يصبح قوة عسكرية هائلة .

ولقد كانت استثناءات المعادلة البسيطة « قوة اقتصادية ـ قوة عسكرية » موجودة فى هذه الفترة ، وكذلك فى غيرها ، وهى بحاجة الى أن نناقشها فيما بعد . ومع ذلك ، فى زمن الحرب الصناعية الحديثة ، فإن الارتباط بين الاقتصاديات والاستراتيجية قد أصبح وثيقاً . ولكى نفهم التغيرات طويلة المدى التى كانت تؤثر فى موازين القوة الدولية خلال الفترة من الثمانينيات من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية ، فإنه من الضرورى أن ننظر الى البيانات الاقتصادية . فلقد تم اختيار هذه البيانات بغرض تقويم قدرة الدولة على الحرب ، ولهذا فهى لا تشمل بعض

المؤشرات الاقتصادية المعروفة* والتى لا تقدم قدراً كبيراً من المساعدة فى هذا الصدد .

ان حجم السكان فى حد ذاته لا يعتبر أبداً مؤشراً على القوة يمكن الاعتماد عليه . ولكن الجدول رقم ١٢ يوضح لنا ، على الأقل من الناحية الديموغرافية ، كيف أن روسيا والولايات المتحدة يمكن النظر اليها كنوع مختلف من الدول الكبرى عن غيرها ، مع ألمانيا (وفيما بعد اليابان) اللتين بدأتا فى الابتعاد قليلاً عن الدول الأخرى .

[جدول رقم ١٢ اجمالى سكان الدول الكبرى ١٨٩٠ ـ ١٩٣٨]
(بالمليـــون)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨	
روسيا	١١٦ر٨	١٣٥ر٦	١٥٩ر٣	١٧٥ر١	١٢٦ر٦	١٥٠ر٤	١٨٠ر٦	١
الولايات المتحدة	٦٢ر٦	٧٥ر٩	٩١ر٩	٩٧ر٣	١٠٥ر٧	١١٩ر١	١٣٨ر٣	٢
ألمانيا	٤٩ر٢	٥٦	٦٤ر٥	٦٦ر٩	٤٢ر٨	٥٥ر٤	٦٨ر٥	٤
النمسا ـ المجر	٤٢ر٦	٤٦ر٧	٥٠ر٨	٥٢ر١	—	—	—	
اليابان	٣٩ر٩	٤٣ر٨	٤٩ر١	٥١ر٣	٥٥ر٩	٦٢ر١	٧٢ر٢	٣
فرنسا	٣٨ر٣	٣٨ر٩	٣٩ر٥	٣٩ر٧	٣٩	٤١	٤١ر٩	٧
بريطانيا	٣٧ر٤	٤١ر١	٤٤ر٩	٤٥ر٦	٤٤ر٤	٤٥ر٧	٤٧ر٦	٥
ايطاليا	٣٠	٣٢ر٢	٣٤ر٤	٣٥ر١	٣٧ر٧	٤٠ر٣	٤٣ر٨	٦

* على سبيل المثال ، حصص التجارة العالمية ، التى تعزز مكانة دول التجارة البحرية ، بنسب متفاوتة ، وتقلل من التركيز على القوة الاقتصادية للدول التى تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتى .

وهناك على أية حال ، طريقتان « لفحص » البيانات الأولية فى الجدول رقم ١٢ . الطريقة الأولى هى مقارنة اجمالى تعداد سكان الدولة بالجزء الذى يعيش منه فى المناطق المدنية (جدول رقم ١٣) ، لأن ذلك عادة ما يعتبر مؤشراً هاماً على التحديث الصناعى ـ التجارى . والطريقة الثانية هى ايجاد علاقة بين هذه النتائج وبين مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد ، بالقياس الى بريطانيا العظمى التى أخذت « كعلامة للاهتداء بها » (جدول رقم ١٤) . وكلتا الطريقتين تؤديان للحصول على معلومات هائلة ، وتؤكد كل منهما الأخرى .

ودون الدخول فى تحليل مفصل بشكل كبير للأرقام فى الجدولين ١٣ ، ١٤ فى هذه المرحلة ، فإنه ، يمكن ايجاد عدة تعميمات واسعة . فبمجرد أن يتم تقييم بعض مقاييس « التحديث » مثل حجم السكان المدنيين ومدى التصنيع ، فإن مراكز معظم الدول سوف تتغير بشكل هام عما كانت عليه فى الجدول رقم ١٢ : فسوف تهبط روسيا من المركز الأول الى المركز الأخير ، على الأقل حتى تصل الى توسعها الصناعى فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وتحقق بريطانيا وألمانيا كسباً فى وضعهما ، وتبرز قدرة الولايات المتحدة فى الجمع الفريد بين مجتمع كثيف السكان ، وصناعى بدرجة عالية ، فى آن واحد .

وحتى فى بداية هذه الفترة ، كانت الفجوة بين أقوى الدول الكبرى وأضعفها واسعة ، سواء بصورة مطلقة أم بصورة نسبية . وبحلول الحرب العاليمة الثانية ، كانت لا تزال هناك اختلافات هائلة . وقد تتضمن عملية التحديث ادخال كل هذه الدول فى نفس « المراحل » . ولكن هذا لا يعنى انه إذا اتخذنا القوة كأساس ، فليس بالضرورة أن تستفيد كل دولة من قوتها بنفس الدرجة .

وتظهر الفروق الهامة بين الدول الكبرى مع ذلك بشكل أكثر وضوحاً عندما يفحص المرء البيانات التفصيلية بالنسبة للانتاجية الصناعية . وحيث أن انتاج الحديد والصلب كان دائماً يؤخذ كمؤشر على القوة العسكرية الكامنة ، فى هذه الفترة ، وكذلك التصنيع فى حد ذاته ، فإن الأرقام المرتبطة بذلك يشار اليها مرة أخرى فى الجدول رقم ١٥ .

ولكن ربما يكون أفضل مقياس على التصنيع فى الدولة هو استهلاكها للطاقة من الأنواع الحديثة (أى الفحم ، والبترول ، والغاز الطبيعى ، والكهرباء المائة « التى مصدرها الماء وليس الخشب) حيث أن ذلك دليل على قدرة الدولة التقنية على استغلال أنواع الطاقة غير الحية وكذلك على سرعة نبضها الاقتصادى ، وهذه الأرقام واردة فى الجدول رقم ١٦ .

جدول ١٣

سكان المدن فى الدول الكبرى (بالملايين) ونسبتهم المئوية لاجمالى السكان

١٨٩٠ – ١٩٣٨

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨	
١ – بريطانيا	١١ر٢	١٣ر٥	١٥ر٣	١٥ر٨	١٦ر٦	١٧ر٥	١٨ر٧	٥
(١)	(٢٩ر٩٪)	(٣٢ر٨٪)	(٣٤ر٩٪)	(٣٤ر٦٪)	(٣٣ر٣٪)	(٣٨ر٢٪)	(٣٩ر٢٪)	(١)
٢ – الولايات	٩ر٦	١٤ر٢	٢٠ر٣	٢٢ر٥	٢٧ر٤	٣٤ر٣	٤٥ر١	١
المتحدة (٢)	(١٥ر٣٪)	(١٨ر٧٪)	(٢٢ر-٪)	(٢٣ر١٪)	(٢٥ر٩٪)	(٢٨ر٧٪)	(٣٢ر٨٪)	(٢)
٣ – المانيا	٥ر٦	٨ر٧	١٢ر٩	١٤ر١	١٥ر٣	١٩ر١	٢٠ر٧	٣
(٤)	(١١ر٣٪)	(١٥ر٥٪)	(٢٠٪)	(٢١٪)	(٣٥ر٧٪)	(٣٤ر٤٪)	(٣٠ر٢٪)	(٣)
٤ – فرنسا	٤ر٥	٥ر٢	٥ر٧	٥ر٩	٥ر٩	٦ر٣	٦ر٣	٧
(٣)	(١١ر٧٪)	(١٣ر٣٪)	(١٤ر٤٪)	(١٤ر٨٪)	(١٥ر١٪)	(١٥ر٣٪)	(١٥٪)	(٧)
٥ – روسيا	٤ر٣	٦ر٦	١٠ر٢	١٢ر٣	٤	١٠ر٧	٣٦ر٥	٢
(٨)	(٣ر٦٪)	(٤ر٨٪)	(٦ر٤٪)	(٧٪)	(٣ر١٪)	(٧ر١٪)	(٢٠ر٢١٪)	(٥)
٦ – ايطاليا	٢ر٧	٣ر١	٣ر٨	٤ر١	٥	٦ر٥	٨	٦
(٥)	(٩٪)	(٩ر٦٪)	(١١٪)	(١١ر٦٪)	(١٣ر٢٪)	(١٦ر١٪)	(١٨ر٢٪)	(٦)
٧ – اليابان	٢ر٥	٣ر٨	٥ر٨	٦ر٦	٦ر٤	٩ر٧	٢٠ر٧	٣
(٦)	(٦ر٣٪)	(٨ر٦٪)	(١٠ر٣٪)	(١٢ر٨٪)	(١١ر٦٪)	(١٥ر٦٪)	(٢٨ر٦٪)	(٤)
٨ – النمسا	٢ر٤	٣ر١	٤ر٢	٤ر٦	–	–	–	–
المجر (٧)	(٥ر٦٪)	(٦ر٦٪)	(٨ر٢٪)	(٨ر٨٪)	–	–	–	–

جدول ١٥

انتاج الدول الكبرى من الحديد والصلب ١٨٩٠ ــ ١٩٣٨

(ملايين الأطنان ، انتاج كتل الحديد لعام ١٨٩٠ والصلب فيما بعد)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨
الولايات المتحدة	٩ر٣	١٠ر٣	٢٦ر٥	٣١ر٨	٤٢ر٣	٤١ر٣	٢٨ر٨
بريطانيا	٨	٥	٦ر٥	٧ر٧	٩ر٢	٧ر٤	١٠ر٥
ألمانيا	٤ر١	٦ر٣	١٣ر٦	١٧ر٦	٧ر٦	١١ر٣	٢٣ر٢
فرنسا	١ر٩	١ر٥	٣ر٤	٤ر٦	٢ر٧	٩ر٤	٦ر١
النمسا ــ المجر	٠ر٩٧	١ر١	٢ر١	٢ر٦	—	—	—
روسيا	٠ر٩٥	٢ر٢	٣ر٥	٤ر٨	ر١٦	٥ر٧	١٨
اليابان	٠ر٠١	—	ر١٦	ر٢٥	ر٨٤	٢ر٣	٧
ايطاليا		ر١١	ر٧٣	ر٩٣	ر٧٣	١ر٧	٢ر٣

جدول ١٤

مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد ١٨٨٠ ــ ١٩٣٨

(بالنسبة لبريطانيا العظمى فى ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨	
بريطانيا العظمى	٨٧	(١٠٠)	١١٥	١٢٢	١٥٧	٢
الولايات المتحدة	٣٨	٦٩	١٢٦	١٨٢	١٦٧	١
فرنسا	٢٨	٣٩	٥٩	٨٢	٧٣	٤
ألمانيا	٢٥	٥٢	٨٥	١٢٨	١٤٤	٣
ايطاليا	١٢	١٧	٢٦	٤٤	٦١	٥
النمسا	١٥	٢٣	٣٢	—	—	
روسيا	١٠	١٥	٢٠	٢٠	٣٨	٧
اليابان	٩	١٢	٢٠	٣٠	٥١	٦

جدول ١٦

استهلاك الدول الكبرى للطاقة ١٨٩٠ ــ ١٩٣٨
(بالمليون من الأطنان المرتبة من الفحم)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨
الولايات المتحدة	١٤٧	٢٤٨	٤٨٣	٥٤١	٦٩٤	٧٦٢	٦٩٧
بريطانيا	١٤٥	١٧١	١٨٥	١٩٥	٢١٢	١٨٤	١٩٦
ألمانيا	٧١	١١٢	١٥٨	١٨٧	١٥٩	١٧٧	٢٢٨
فرنسا	٣٦	٤٧ر٩	٥٥	٦٢ر٥	٦٥	٩٧ر٥	٨٤
النمسا ــ المجر	١٩ر٧	٢٩	٤٠	٤٩ر٤	—	—	—
روسيا	١٠ر٩	٣٠	٤١	٥٤	١٤ر٣	٦٥	١٧٧
اليابان	٤ر٦	٤ر٦	١٥ر٤	٢٣	٣٤	٥٥ر٨	٩٦ر٥
ايطاليا	٤ر٥	٥	٩ر٦	١١	١٤ر٣	٢٤	٢٧ر٨

ويؤكد كل من الجدولين ١٥ ، ١٦ التغيرات الصناعية السريعة التى حدثت ، بأرقام مطلقة لبعض الدول فى بعض الفترات الخاصة ــ ألمانيا قبل ١٩١٤ ، وروسيا واليابان فى الثلاثينيات من القرن العشرين ــ بالاضافة الى تحديد المعدلات الأبطأ للنمو فى بريطانيا ، وفرنسا وايطاليا ، ويمكن تمثيل ذلك أيضاً بأرقام نسبية لتحديد المركز الصناعى النسبى للدولة عبر فترة من الزمن

جدول ١٧

القدرة الصناعية الاجمالية للدول الكبرى بمنظور نسبى ١٨٨٠ ــ ١٩٣٨
(المملكة المتحدة فى عام ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨
بريطانيا	٧٣ر٣	(١٠٠)	١٢٧ر٢	١٣٥	١٨١
الولايات المتحدة	٤٦ر٩	١٢٧ر٨	٢٩٨ر١	٥٣٣	٥٢٨
ألمانيا	٢٧ر٤	٧١ر٢	١٣٧ر٧	١٥٨	٢١٤
فرنسا	٢٥ر١	٣٦ر٨	٥٧ر٣	٨٢	٧٤
روسيا	٢٤ر٥	٤٧ر٥	٧٦ر٦	٧٢	١٥٢
النمسا ــ المجر	١٤	٢٥ر٦	٤٠ر٧	—	—
ايطاليا	٨ر١	١٣ر٦	٢٢ر٥	٣٧	٤٦
اليابان	٧ر٦	١٣	٢٥ر١	٤٥	٨٨

وأخيراً ، فإنه من المفيد أن نعود الى الجدول ١٨ الذى يعطى فيه بايروك أرقاماً حول أنصبه الانتاج الصناعى العالمى ، لكى يظهر التغيرات التى حدثت منذ التحليل السابق لموازين القرن التاسع عشر ، فى الفصل السابق .

جدول ١٨
الأنصبة النسبية لاجمالى الانتاج العالمى ١٨٨٠ - ١٩٣٨
(فى المائة)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨
بريطانيــــا	٢٢ر٩	١٨ر٥	١٣ر٦	٩ر٩	١٠ر٧
الولايات المتحدة	١٤ر٧	٢٣ر٦	٣٢	٣٩ر٣	٣١ر٤
ألمانيــــا	٨ر٥	١٣ر٢	١٤ر٨	١١ر٦	١٢ر٧
فـرنســـــا	٧ر٨	٦ر٨	٦ر١	٦	٤ر٤
روسيـــــا	٧ر٦	٨ر٨	٨ر٢	٥ر٣	٩
النمسا - المجر	٤ر٤	٤ر٧	٤ر٤	—	—
ايطاليـــا	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٤	٢ر٧	٢ر٨

وضع الدول الكبرى ، ١٨٨٥ ــ ١٩١٤

ازاء هذه الأرقام المحددة بشكل مثير ، والتى تشير الى أن قوة معينة كانت تمتلك ٢ر٧ فى المائة من الانتاج الصناعى العالمى فى عام ١٩١٣ ، أو أن دولة أخرى كانت لديها قدرة صناعية فى عام ١٩٢٨ تمثل ٤٥ فى المائة فقط من قدرة بريطانيا فى عام ١٩٠٠ ، فإنه من الجدير بالذكر أن نؤكد مرة أخرى أن كل هذه الاحصائيات هى احصائيات مجردة الى أن يتم وضعها داخل اطار تاريخى ، وجغرافى ، وسياسى محدد . فالدول التى لديها بالفعل انتاج صناعى مماثل ، قد تستحق مع ذلك وضعها فى تصنيفات مختلفة اختلافاً كبيراً على أساس فعاليات الدول الكبرى ، وذلك بسبب عوامل مثل التماسك الداخلى للمجتمع الذى نتحدث عنه وقدرته على تعبئة الموارد تحت تصرف الدولة ، ومركزه الجغرافى والسياسى ، وامكانياته الدبلوماسية . ونظراً لضيق المكان ، فلن يكون من الممكن فى هذا الفصل أن نفعل بالنسبة لجميع الدول الكبرى ما كان يسعى كوريللى بارنيت أن يفعله فى دراسة واسعة النطاق لبريطانيا منذ بضع سنوات . ولكن سوف نحاول ــ فيما يلى ــ أن نقترب من اطار عمل « بارنيت » الأكثر اتساعاً ، والذى يجادل فيه قائلاً :

ان قوة الدولة بأية حال من الأحوال لا تكمن فقط فى قواتها المسلحة ، ولكن أيضاً فى مواردها الاقتصادية والتكنولوجية ، وفى البراعة ، والبصيرة ، والقرار الذى يتم من خلاله تنفيذ سياستها الخارجية ، وفى كفاءة تنظيمها الاجتماعى والسياسى . وتتكون هذه القوة تقريباً من كل ما فى الدولة نفسها : الشعب ، ومهاراته ، وطاقته ، وطموحه ، ونظامه ، ومبادراته ، ومعتقداته ، وأساطيره ، وأوهامه . وعلاوة على ذلك ، فإن قوة الدولة تكمن كذلك فى الطريقة التى ترتبط بها كل هذه العوامل بعضها ببعض . وبالاضافة الى ذلك ، فإن القوة القومية يجب ألا ندرسها فى حد ذاتها فقط أو فى مداها المطلق ، ولكن أيضاً فى علاقتها بالالتزامات الخارجية أو العالمية للدولة ، كما يجب أن تدرس هذه القوة بالنسبة الى قوة الدول الأخرى ، وربما لا تكون هناك طريقة أفضل لتوضيح التنوع فى الفعالية الاستراتيجية الهائلة من مع النظرة الأولى الى الدول الثلاث حديثة العهد بالنظام الدولى الا وهى ، ايطاليا ، وألمانيا ، واليابان . فقد أصبحت الدولتان الأوليان دولتين متحدتين ، فى عام ١٨٧٠ ــ ١٨٧١ فقط ، وبدأت الدولة الثالثة فى الخروج من عزلتها التى فرضتها على نفسها بعد عودة الميجى فى عام ١٨٦٨ . وفى كل المجتمعات الثلاثة كانت هناك دوافع لمنافسة الدول القائمة . وبحلول الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ، كانت كل دولة من تلك الدول الثلاثة تكسب أراضى عبر البحار ، وبدأت كل واحدة ، أيضاً تبنى اسطولاً حديثاً ليكمل جيشها القائم . وكانت كل دولة بمثابة عنصر هام فى الحساب الدبلوماسى لهذا العصر . وأخيراً وبحلول عام ١٩٠٢ ، أصبحت كل دولة من تلك الدول الثلاث شريكة فى تحالف

مع قوة أقدم . ومع ذلك فإنه من العسير أن تفوق هذه التطابقات الاختلافات الجوهرية فى القوة الفعلية التى كانت تمتلكها كل دولة منها .

ايطاليا من النظرة الأولى : كان قدوم دولة ايطالية متحدة وبروزها ، يمثل تحولاً رئيسياً فى الموازين الأوروبية . فبعد أن كانت مجموعة من الولايات الصغيرة المتنافسة ، تحت السيادة الأجنبية بشكل جزئى ، وتحت تهديد التدخل الأجنبى دائماً ، فقد أصبحت آنذاك كتلة صلبة قوامها ثلاثون مليون نسمة يتزايدون فى العدد على نحو سريع حتى أصبح يقترب تماماً من اجمالى تعداد سكان فرنسا عام ١٩١٤ . كما أن جيشها واسطولها البحرى فى هذه الفترة لم يكونا هائلين . بشكل خاص ، ولكن مثلما يظهر لنا الجدولان ١٩ ، ٢٠ كانا مع ذلك يحظيان باحترام بالغ .

جدول ١٩
أفراد الجيش والاسطول فى الدول الكبرى ١٨٨٠ ـ ١٩١٤

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
بريطانيا	٣٦٧٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٦٢٤٠٠٠	٥٧١٠٠٠	٥٣٢٠٠٠
النمسا ـ المجر	٢٤٦٠٠٠	٣٤٦٠٠٠	٣٨٥٠٠٠	٤٢٥٠٠٠	٤٤٤٠٠٠
ايطاليا	٢١٦٠٠٠	٢٨٤٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٣٢٢٠٠٠	٣٤٥٠٠٠
روسيا	٧٩١٠٠٠	٦٧٧٠٠٠	١٫١٦٢٠٠٠	١٫٢٨٥٠٠٠	١٫٣٥٢٠٠٠
فرنسا	٥٤٣٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	٧١٥٠٠٠	٧٦٩٠٠٠	٩١٠٠٠٠
المانيا	٤٢٦٠٠٠	٥٠٤٠٠٠	٥٢٤٠٠٠	٦٩٤٠٠٠	٨٩١٠٠٠
اليابان	٧١٠٠٠	٨٤٠٠٠	٢٣٤٠٠٠	٢٧١٠٠٠	٣٠٦٠٠٠
الولايات المتحدة	٣٤٠٠٠	٣٩٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٢٧٠٠٠	١٦٤٠٠٠

جدول ٢٠
حمولة السفن الحربية لدى الدول الكبرى
(١٨٨٠ ـ ١٩١٤)

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
بريطانيا	٦٥٠٠٠٠	٦٧٩٠٠٠	١ر٠٦٥٠٠٠	٢ر١٧٤٠٠٠	٢ر٧١٤٠٠٠
فرنسا	٢٧١٠٠٠	٣١٩٠٠٠	٤٩٩٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	٩٠٠٠٠
روسيا	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٨٣٠٠٠	٤٠١٠٠٠	٦٧٩٠٠٠
الولايات المتحدة	١٦٩٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٣٣٣٠٠٠	٨٢٤٠٠٠	٩٨٥٠٠٠
ايطاليا	١٠٠٠٠٠	٢٤٢٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	٣٢٧٠٠٠	٤٩٨٠٠٠
المانيا	٨٨٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٨٥٠٠٠	٩٦٤٠٠٠	١ر٣٠٥٠٠٠
النمسا ـ المجر	٦٠٠٠٠	٦٦٠٠٠	٨٧٠٠٠	٢١٠٠٠٠	٣٧٢٠٠٠
اليابان	١٥٠٠٠	٤١٠٠٠	١٨٧٠٠٠	٤٩٦٠٠٠	٧٠٠٠٠٠

ومن الناحية الدبلوماسية ، كما لاحظنا بعاليه ، فإن ظهور ايطاليا بالتأكيد قد اصطدم بجارتها الكبيرتين فرنسا والنمسا ـ المجر ، ورغم أن دخولها فى التحالف الثلاثى عام ١٨٨٢ قد « حل » الصراع الايطالى ـ النمساوى ، فقد أكد أيضاً أن فرنسا المعزولة تواجه أعداء على جبهتين . ولهذا فإن ايطاليا غدت فى غضون فترة تزيد قليلاً على عشر سنوات فقط من اتحادها ، عضواً كاملاً فى نظام الدول الأوروبية الكبرى ، وأصبحت روما فى مرتبة العواصم الهامة الأخرى (لندن ، وباريس ، وبرلين ، وسان بطرسبيرج ، وڤيينا ، والقسطنطينية) ، ومن ثم أصبحت مكاناً يتم فيه اعتماد السفارات بشكل كامل .

غير أن ظهور وضع ايطاليا كدولة كبرى قد غطى بعض نقاط الضعف الهائلة ، وأهمها جميعاً ، تأخر البلاد الاقتصادى ، وبخاصة فى الجنوب الريفى . فقد بلغ معدل الأمية فى ايطاليا ككل ٦ر٣٧ فى المائة ، ومع ذلك كانت هذه النسبة أعلى بكثير فى الجنوب ـ وهذا المعدل أعلى بكثير من أية دولة أوروبية غربية أو شمالية ، وهو انعكاس لما أصاب الزراعة الايطالية من التخلف المتمثل فى صغر ملكيات الأراضى الزراعية ، والتربة غير الخصبة ، وضعف الاستثمار ، ووجود المزارعين الذين يستغلون الأرض لمصلحة المالك مقابل جزء من المحصول ، وعدم وجود وسائل النقل الكافية . وكان اجمالى الناتج والثروة القومية فى ايطاليا بالنسبة لكل فرد يمكن مقارنتها بمثيليهما فى المجتمعات الزراعية مثل أسبانيا وأوروبا الشرقية وليس بمثيليهما فى هولندا أو وستفاليا . ولم يكن لدى ايطاليا فحم ، ومع ذلك ، فإنه رغم تحولها لاستخدام الطاقة الهيدروليكية (رأى الكهرباء المعتمدة على استخدام المياه) فإن ٨٨ فى المائه من طاقة ايطاليا

ظلت تأتي من الفحم البريطاني ، مما كان يشكل استنزافاً لميزان مدفوعاتها ، ويمثل ضعفاً استراتيجياً رهيباً لها . وفي مثل هذه الظروف ، فإن تعداد سكان ايطاليا المتزايد دون أن يكون هناك توسع صناعي مناسب بالمقابل كان بمثابة سلاح ذي حدين ، حيث أنه أبطأ من نموها الصناعي على أساس كل فرد بالنسبة للدول الغربية الأخرى ، وكان يمكن بالمقارنة أن تكون أسوأ من ذلك لو لم يهاجر مئات الآلاف من الايطاليين (عادة الأكثر حركة وقدرة) عبر الاطلنطى كل عام . وقد جعل كل ذلك من ايطاليا ، على حد تعبير كمب ، « القادم المتأخر المحروم » .

ولا نقصد بذلك أن نقول أنه لم يكن هناك تحديث . ففي الحقيقة ، حدث في خلال تلك الفترة على وجه التحديد أن كثيراً من المؤرخين كانوا يشيرون الى « الثورة الصناعية في عهد جيوليتي » والى « تغيير حاسم في الحياة الاقتصادية لبلادنا » . وفي الشمال على الأقل ، كان هناك تحول كبير الى الصناعة الثقيلة ــ الحديد والصلب ، وبناء السفن ، وصناعة السيارات ، وكذلك المنسوجات . ومن وجهة نظر « جرشرنكون » ، شهدت السنوات من ١٨٩٦ الى ١٩٠٨ « الانطلاقة الكبيرة لايطاليا تجاه التصنيع . فلقد ازداد النمو الصناعي الايطالي بصورة أسرع من أي مكان آخر في أوروبا . كما ازداد قتال السكان من الريف الى المدن . وأعاد النظام المصرفي نفسه الى الوضع السوي لكي يوفر الاعتمادات للائتمانات الصناعية . كما ارتفع الدخل القومي الفعلي بصورة هائلة . وأظهرت الزراعة في بيدمونت خطوات انطلاقة مماثلة نحو الأمام .

ومع ذلك ، فإنه بمجرد أن نضع الاحصائيات الايطالية في اطار منظور المقارنة ، فإن البريق يأخذ في التلاشي . لقد أوجدت ايطاليا بالفعل صناعة حديد وصلب ، ولكن في عام ١٩١٣ كان انتاجها يعادل واحد الى ثمانية من انتاج بريطانيا ، وواحد الى سبعة عشر من انتاج المانيا ، وخمسي انتاج بلچيكا . (كما حققت بالفعل معدلات سريعة للنمو الصناعي ، بيد أن ذلك كان من منطلق مستوى مبتدىء وهابط للغاية بحيث كانت النتائج الفعلية لا تثير الاهتمام . ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، لم تحقق ايطاليا حتى ربع القوة الصناعية التي كانت تمتلكها بريطانيا العظمى في عام ١٩٠٠ . وانخفض بالفعل نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي ، من ٢ر٥ في المائة في عام ١٩٠٠ الى ٢ر٤ في المائة في عام ١٩١٤ . وعلى الرغم من أن ايطاليا قد دخلت بصورة هامشية في قوائم الدول الكبرى ، فإنه من الجدير بالذكر أن كل دولة من الدول الكبرى الأخرى ــ باستثناء اليابان ــ كان لديهما ما يعادل ضعفين أو ثلاثة أضعاف حجم القدرة الصناعية لايطاليا ، وبعضها (ألمانيا ، وبريطانيا) كان لديه سته أمثال ذلك الحجم ، واحدى هذه الدول (الولايات المتحدة) كان لديهما ما يزيد على ثلاثين ضعف حجم الانتاج الصناعي لايطاليا .

وكان يمكن تعويض هذه الجوانب الى حد ما لو أنه كان هناك قدراً أكبر نسبياً من التماسك القومي والاصرار من جانب الشعب الايطالي ، غير أن مثل هذه العناصر لم تكن موجودة . فالولاء الذي كان موجوداً في الأجهزة السياسية الايطالية كان وراثياً ومحلياً ، وربما اقليمياً ، ولكن ليس وطنياً . ولقد كان العداء بين الحكومة الايطالية والكنيسة الكاثوليكية ، التي منعت أعضاءها من خدمة الدولة عاملاً غير مساعد لم يسهم في سد الفجوة المزمنة بين الشمال والجنوب والتي زادها التصنيع في الشمال تفاقماً ، وزاد في توسيعها عدم وجود أي اتصال هام بالعالم خارج مجتمع

الريف فى الكثير من اجزاء شبة الجزيرة . كما أن المثل ومبادىء النهضة التى كان يشيد بها الليبراليون الوطنيون ، والليبراليون المعجبون بها من الأجانب ، لم تتغلغل كثيراً فى داخل المجتمع الايطالى . وكان التجنيد للخدمة العسكرية أمراً صعباً ، وكان من المستحيل تحديد الموقع الحقيقى للجيش وفقاً للمبادىء الاستراتيجية ، فضلاً عن الحسابات السياسية الاقليمية . وكانت العلاقة بين العسكريين والمدنيين عند القمة تتم بسوء الفهم وعدم الثقة المتبادلة . كما كانت المبادىء العامة المناهضة للنزعة العسكرية فى المجتمع الايطالى ، والنوعية الرديئة لهيئة الضباط ، ونقص الاعتمادات المالية اللازمة من أجل التسلح الحديث ، تثير الشكوك حول مدى فعالية العسكرية الايطالية قبل المعركة المأساوية التى نشبت عام ١٩١٧ فى كابوريتو ، بزمن طويل ، أو الحملة المصرية عام ١٩٤٠ . وقد اعتمدت حروب الوحدة الايطالية على تدخل فرنسا ، وكذلك على التهديد الموجه للنمسا ــ المجر ، من بروسيا . وقد أعطت كارثة عام ١٨٩٦ فى أدوا (بالحبشة) لايطاليا سمعة سيئة للغاية بأن لديهما الجيش الأوروبى الوحيد الذى لقى هزيمته على يد مجتمع أفريقى لا يمتلك وسائل الرد الفعالة . وكان قرار الحكومة الايطالية بشن حرب فى ليبيا عام ١٩١١ ــ ١٩١٢ ، والذى أخذ هيئة الأركان العامة الايطالية على حين غرة ، كان بمثابة كارثة مالية من الدرجة الأولى . فالاسطول ، الذى كان يبدو هائلاً فى عام ١٨٩٠ ، قد بدأ يضمحل باستمرار فى حجمه النسبى وكانت مدى كفاءته وفعاليته موضع تساؤل دائماً . وكانت القيادات العليا المتتابعة للاسطول الملكى فى البحر المتوسط تأمل دائماً فى أن يكون الاسطول الايطالية محايداً ، وليس بالضرورة متحالفاً ، إذا ما حدث ونشبت الحرب مع فرنسا فى هذه الفترة .

وكانت نتائج ذلك كله على الوضع الاستراتيجى والسياسى لايطاليا مؤلمة . فلم تكن هيئة الأركان العامة الايطالية تدرك بشكل دقيق ضآلتها العددية والفنية فحسب ، بمقارنتها مع الفرنسيين (على وجه الخصوص) ، والنمساويين ــ المجربيين ، ولكنها كانت تعرف أيضاً أن شبكة خطوط السكك الحديدية الايطالية واقليميتها عميقة الجذور ، تجعل من المستحيل القيام بنشر مرن للقوات على نطاق واسع بالطريقة البروسية . ولم يكن الاسطول الايطالى يدرك نقاط ضعفه وعجزه فحسب ، ولكن سواحل ايطاليا الطولية التى كانت عرضة للخطر ، جعلت كذلك سياسة تحالفها متضاربة للغاية ، مما جعل التخطيط الاستراتيجى أكثر اضطراباً مما كان عليه فى أى وقت مضى . وكانت معاهدة التحالف الت وقعتها ايطاليا فى عام ١٨٨٢ مع برلين مربحة فى بادىء الأمر ، وبخاصة عندما ظهرت أن بسمارك قد شل حركة الفرنسيين . ولكن حتى عندئذ ، ظلت الحكومة الايطالية تضغط من أجل قيام علاقات أوثق مع بريطانيا ، التى استطاعت بمفردها تحييد الاسطول الفرنسى . وفى السنوات التى أعقبت عام ١٩٠٠ ، عندما تحركت بريطانيا وفرنسا معاً بشكل أوثق ، وتحولت بريطانيا والمانيا من مرحلة التعاون الى مرحلة العداء ، شعر الايطاليون بأنه لم يعد لديهم سوى بديل محدود وهو التوجه لاتخاذ طريقهم نحو التآلف الأنجلو ــ فرنسى الجديد . وكانت الكراهية المترسبة لديهم تجاه النمسا ــ المجر قد دعمت هذا التحرك ، مثلما أدى احترامهم لألمانيا وأهمية التمويل الصناعى الألمانى فى ايطاليا الى الحيلولة دون أن يصبحوا فى حالة افلاس واضح وهكذا فإنه بحلول عام ١٩١٤ . كانت ايطاليا تحتل مركزاً مماثلاً لما كانت تحتله فى عام ١٨٧١ .

فكانت تحتل المركز الأدنى بين الدول الكبرى . وكانت ، بشكل مخيب للآمال ، دولة من غير الممكن التنبؤ بما كانت تفكر فيه وكان جيرانها ينظرون اليها بأنها مجردة من المبادىء الخلقية ، ولها أطماع تجارية وتوسعية فى الألب ، والبلقان ، وشمال افريقيا وفى أماكن أخرى بصورة تتعارض ومصالح كل من الأصدقاء والمنافسين . واستمرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى اضعاف قوتها فى التأثير على الأحداث ، ومع ذلك فقد ظلت احدى لاعبات المباراة . وباختصار ، فإنه فى تقدير معظم الحكومات الأخرى يبدو أنه كان من المفضل أن تكون ايطاليا شريكاً ، بدلاً من أن تكون عدواً ، ولكن هامش الربح لم يكن كبيراً .

اليـــابان :

كانت ايطاليا عضواً هامشياً فى نظام الدول الكبرى فى عام ١٨٩٠ ، ولكن اليابان لم تكن حتى فى هذا النادى . وطوال قرون من الزمان ، كانت تحكم اليابان حكومات أوليجاركية* اقطاعية لا مركزية تتكون من السادة الاقليميين (الدايميو) والطبقة الارستقراطية من المحاربين (الساموراى) . وقد تعثرت اليابان بسبب عدم وجود الموارد الطبيعية ، وبسبب التضاريس الجبلية التى لم تترك سوى عشرين فى المائة فقط من أرضها صالحة للزراعة . وكانت اليابان تفتقر الى كل المستلزمات المعتادة من أجل التنمية الاقتصادية . ونظراً لأن اليابانيين كانوا منعزلين عن بقية دول العالم بسبب لغتهم المعقدة التى لا تنتمى الى أية عائلة لغوية قريبة ، وكذلك بسبب الوعى الشديد بالتفرد الثقافى ، فقد ظل الشعب اليابانى ينظر الى الداخل ويقاوم التأثرات الأجنبية بشكل قوى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولكل هذه الأسباب ، كان يبدو أن مصير اليابان هو أن تظل غير ناضجة سياسياً ، ومتخلفة اقتصادياً ، وعاجزة عسكرياً بتغيير القوى العالمية . ومع ذلك ، فإنه فى غضون جيلين ، أصبحت اليابان لاعباً أساسياً فى السياسات الدولية للشرق الأقصى .

وسبب هذا التحول ، الذى تأثر باستعادة الميجى من ١٨٦٨ ، فصاعداً هو اصرار الأعضاء ذوى النفوذ من الصفوة اليابانية على تجنب الوقوع تحت سيطرة واستعمار الغرب ، مثلما كان يبدو من خلال ما يحدث فى أماكن أخرى فى أسيا ، حتى ولو كانت إجراءات الاصلاح التى كان يجب اتخاذها ، تتضمن القضاء على النظام الاقطاعى والمعارضة الشديدة لجماعات الساموراى . وكان يجب على اليابان تحديث نفسها لا لأن أصحاب الأعمال الفرديين كانوا يريدون ذلك ، ولكن لأن « الدولة » كانت بحاجة إلى ذلك وبعد سحق المعارضة المبدئية ، استمر التحديث يمضى فى

* الأليجاركية : حكم القلة ، حكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة همها الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية . (المترجم)

الاتجاه الصحيح ، وبالتزام جعل جهود كولبرت أو فريدريك الأكبر تبدو باهتة إذا ما قورنت بها . وقد تم وضع دستور جديد على أساس النموذج البروسي ــ الألماني ، كما جرى اصلاح النظام القانوني ، وتوسيع النظام التعليمي بصورة كبيرة ، لدرجة أن البلاد حققت مرتبة عالية في الالمام بالقراءة والكتابة بشكل رائع . وتم تغيير التقويم . وتغيرت الملابس . وبزغ نظام مصرفي حديث .

وتم استجلاب الخبراء من الأسطول الملكي والبريطاني للاستشارة حول بناء أسطول ياباني حديث ، وخبراء من قادة أركان الجيش البروسي للمساعدة في تحديث الجيش . وتم ارسال الضباط اليابانيين الى الأكاديميات العسكرية والبحرية الغربية ، وتم شراء أسلحة حديثة من الخارج ، رغم أن مصنعاً للأسلحة المحلية قد تمت اقامته أيضاً . وشجعت الدولة على انشاء شبكة خطوط للسكك الحديدية ، والتلغراف ، وخطوط الشحن ، وكانت تعمل بالتعاون مع أصحاب الأعمال اليابانيين الذين أخذوا في الظهور من أجل تنمية الصناعات الثقيلة ، والحديد ، والصلب ، وبناء السفن ، وكذلك لتحديث انتاج المنسوجات . وقد تم استخدام الدعم الحكومي لافادة المصدرين ولتشجيع الشحن ، ولاقامة صرح صناعي جديد ، وارتفعت الصادرات اليابانية وبخاصة صادرات الحرير والمنسوجات . وكان يكمن وراء كل ذلك الالتزام السياسي الذي يثير الاعجاب أو هو تحقيق الشعار الوطني « فوكوكوكيوهي » ، أي « دولة غنية ، مع جيش قوي » . وبالنسبة لليابانيين ، كانت القوى الاقتصادية والقوى العسكرية / البحرية تسير جنباً الى جنب .

بيد أن كل ذلك قد استغرق وقتاً ، وظلت المعوقات شديدة . فعلى الرغم من أن السكان المدنيين قد تزايدوا الى أكثر من الضعف خلال الفترة من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩١٣ ، فإن الأعداد التي كانت تعمل في الأرض ظلت تقريباً هي نفس الأعداد . وحتى عشية الحرب العالمية الأولى ، كان ما يزيد على ثلاثة أخماس السكان اليابانيين يشتغلون في الزراعة / وأعمال الغابات ، وصيد الأسماك . وعلى الرغم من جميع التحسينات العديدة في تقنيات الزراعة ، فإن الريف جبلي التضاريس ، وصغر مساحة ملكيات الأراضي الزراعية قد حالت دون حدوث « ثورة زراعية » ، على غرار النموذج البريطاني . وفي ظل هذه القاعدة ، الزراعية « المثقلة بالأعباء » ، فإن جميع المقارنات الخاصة بالقدرة الصناعية اليابانية أو بمستويات كل فرد من التصنيع كانت مرتبطة بأن تظهر اليابان عند الحد الأدنى أو قريبة منها في قوائم الدول الكبرى (راجع الجدولين ١٤ ، ١٧ المشار اليهما سابقاً) . ورغم أن نشاط اليابان الصناعي المتدفق قبل عام ١٩١٤ يمكن اكتشافه بوضوح في الزيادة الهائلة في استهلاك اليابان للطاقة من أنواع الوقود الحديثة وكذلك في الزيادة في حصتها في الانتاج الصناعي العالمي ، الا أنها كانت لا تزال عاجزة في مجالات أخرى كثيرة ــ فقد كان انتاجها من الحديد والصلب صغيراً ، وكانت تعتمد بصورة مكثفة على الواردات . وبنفس الطريقة ، ورغم أن صناعة بناء السفن في اليابان كانت قد اتسعت على نحو كبير ، إلا انها مع ذلك ، كانت تطلب بعض السفن الحربية من أماكن أخرى ــ كذلك كانت اليابان تفتقر كثيراً الى رأس المال ، وكانت بحاجة الى اقتراض مبالغ متزايدة من الخارج ــ ولم يكن لديها على الاطلاق رأس المال الكافي لاستثماره في الصناعة ، وفي الانتاج . وفي الخدمات العسكرية ــ ومن الناحية الاقتصادية ، حققت اليابان معجزات لكي تصبح الدولة غير الأوروبية الوحيدة التي كانت تخوض غمار ثورة «صناعية في

عصر الامبريالية المتسلطة . ومع ذلك ، فقد ظلت ذات ثقل صناعي ومالي ضعيف إذا ما قورنت ببريطانيا ، والولايات المتحدة وألمانيا .

وعلى أية حال ، كان هناك عاملان آخران ساعدا على صعود اليابان الى وضع الدول الكبرى ، وسوف يساعداننا فى تفسير أسباب تفوقها على سبيل المثال على دولة مثل ايطاليا . وكان العامل الأول هو عزلتها الجغرافية . فالساحل القارى القريب لم يكن يتهدده أى شيء سوى الامبراطورية الصينية التى أخذت فى الاضمحلال . ففى الوقت الذى كانت فيه الصين ومنشوريا وحتى (بشكل يثير الخوف والانزعاج بدرجة أكبر) كوريا عرضة لأن تسقط فى يدى أية دولة كبرى أخرى ، فإن الجغرافيا وضعت اليابان فى موقع قريب للغاية من أراضى تلك الدول أكثر من أية دولة أخرى من الدول الاستعمارية ـ مثلما اكتشفت روسيا ، عندما حاولت تزويد جيشها بالمؤن ، أن عليها أن تسير مسافة ستة آلاف ميل من السكك الحديدية فى عام ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ ، مما أثار متاعبها ، وكما اكتشف كل من الاسطولين البريطانى والأمريكى بعد ذلك ببضع عشرات من السنين وهما يكافحان فى سبيل مواجهة مشاكل نقل الجنود وتموينهم ، تلك المشاكل التى انطوت عليها عملية انقاذ الفلبين ، وهونج كونج ، والملايو . وبافتراض وجود نمو يابانى مطرد ومستمر فى شرق آسيا فإن أية دولة كبرى أخرى لم تكن لتستطيع أن تمنع اليابان من أن تصبح القوة السائدة هناك مع الأيام ، إلا عن طريق بذل أقصى الجهود من أجل ذلك .

وكان العامل الثانى عاملاً معنوياً . إذ يبدو من الأمور التى لا نزاع عليها ، أن احساس اليابانيين القوى بالتفرد الثقافى ، وتقاليد عبادة الامبراطور وتمجيد الدولة ، وميول الساموراى* للشرق العسكرى والشجاعة ، والتركيز على النظام والتحمل ، ذلك كله خلق ثقافة سياسية كانت فى يوم من الأيام وطنية بشكل كبير ولم يكن من غير المحتمل اعاقتها حتى عن طريق التضحيات . كما أنها دعت الدوافع اليابانية للتوسع فى « شرق آسيا الكبرى » ، من أجل الأمن الاستراتيجى وكذلك من أجل الأسواق والمواد الخام . وقد انعكس ذلك فى الحملة العسكرية والبحرية الناجحة ضد الصين فى عام ١٨٩٤ ، عندما تشاجرت هاتان الدولتان على مطالبهما فى كوريا . وفى البر وفى البحر ، بدت القوات اليابانية المجهزة على وجه أفضل وكأنها مدفوعة بإرادتها نحو النجاح . وفى نهاية هذه الحرب ، أدت التهديدات « بالتدخل الثلاثى » من جانب روسيا ، وفرنسا وألمانيا ، الى ارغام الحكومة اليابانية ، التى شعرت بالمرارة على سحب مطالبها فى بورت أرثر وشبه جزيرة لياوتونج . بيد أن ذلك أدى فقط الى زيادة اصرار طوكيو على أن تحاول مرة أخرى فيما بعد . وقد عارضت قلة ، ان كان هناك أحد بالفعل قد عارض فى الحكومة الاستنتاج القائم الذى ذكره البارون هاياشى :

---

* الساموراى : تابع عسكرى لنبيل يابانى اقطاعى أو طبقة المحاربين الارستقراطية اليابانية . (المترجم)

إذا كانت السفن الحربية الجديدة تعتبر ضرورية ، فإنه يجب علينا ، مهما كلفنا ذلك ، أن نبنيها ، وإذا كان تنظيم جيشنا غير ملائم ، فإنه يجب علينا أن نبدأ فى تصحيحه من الآن ، وإذا لزم الأمر ، فإننا سنقوم بتغيير نظامنا بالكامل . . .

« وفى الوقت الحاضر ، يجب أن تحتفظ اليابان بهدوئها وان تتمسك بآرائها من أجل تهدئة الشكوك التى ازدادت ضدها ، وفى هذه الأثناء ، يجب دعم أسس القوة القومية ، ويجب أن نراقب وننتظر الى أن تحين الفرصة فى الشرق والتى لابد أنها سوف تأتى فى يوم من الأيام . وعندما يأتى هذا اليوم ، سوف تقرر اليابان مصيرها بنفسها . . . » .

وقد جاء وقت انتقامها بعد ذلك بعشر سنوات ، عندما تصادمت اطماعها فى كوريا ومنشوريا مع أطماع روسيا القيصرية . وفى حين آثار اسطول الأدميرال توجو اعجاب الخبراء البحريين ، عندما حطم ذلك الاسطول السفن الروسية فى معركة توشيما الحاسمة ، فقد كانت قدرة المجتمع اليابانى العامة على التحمل هى التى أدهشت المراقبين الآخرين . وقد أطرى الغرب على الضربة المباغتة فى بورث أرثر (وهى عادة بدأت فى صراع الصين عام ١٨٩٤ ، وتم احياؤها فى عام ١٩٤١) كما تفجر حماس الرأى العام القومى اليابانى بتحقيق انتصار فورى كامل ، مهما كانت التكاليف . والشىء الذى كان جديراً بالملاحظة أيضاً هو اداء الضباط والجنود اليابانيين فى المعارك البرية حول بورت أرثر وموكدين ، وحيث فقد عشرات الآلاف من الجنود وهم يندفعون عبر حقول الألغام ، وفوق الأسلاك الشائكة ، وتحت وابل من نيران المدافع الآلية قبل الاستيلاء على الخنادق الروسية . وكان يبدو أن روح الساموراى تستطيع أن تحقق الانتصارات فى ميدان القتال بالحراب حتى فى عصر الحرب الصناعية الشاملية . وإذا كانت الروح المعنوية والنظام ، مع ذلك تعدان متطلبات حيوية للقوة القومية ، مثلما استنتج جميع الخبراء العسكريين المعاصرين ــ فقد كانت اليابان غنية بتلك الموارد .

وحتى فى ذلك الوقت ، على أية حال ، لم تكن اليابان دولة كبرى تامة النضج . وقد كانت اليابان محظوظة فى أنها حاربت الصين الأكثر منها تخلفاً ، وروسيا القيصرية التى كانت غير مستقرة وغير متفوقة عسكرياً بسبب المسافة الشاسعة بين سان بطرسبيرج والشرق الأقصى . وعلاوة على ذلك ، فإن التحالف الأنجلو ــ يابانى عام ١٩٠٢ ، قد سمح لها بأن تقاتل على أرضها دون تدخل من جانب قوات أخرى . وقد اعتمد اسطول اليابان على السفن الحربية بريطانية الصنع ، واعتمد جيشها على مدافع كروب . والأهم من ذلك كله ، أنها قد وجدت أن التكاليف الباهظة للحرب من المستحيل تمويلها من مواردها الخاصة ، ومع هذا فقد استطاعت الاعتماد على القروض من الولايات المتحدة وبريطانيا . ومثلما كان واضحاً ، كانت اليابان على وشك الافلاس بنهاية عام ١٩٠٥ ، وذلك عندما بدأت مفاوضات السلام مع روسيا تأخذ مجراها . ولم يكن هذا الأمر واضحاً بالنسبة لشعب طوكيو ، الذى اتسم رد فعله بالغضب الشديد ازاء الشروط السهلة نسبياً التى استطاعت روسيا اقتناصها فى التسوية النهائية . ورغم ذلك ، فمع تأكيد النصر ، وتحقق الفخر والاعجاب بالقوات المسلحة اليابانية ، وقدرة اقتصادها على استعادة وضعه السوى واقرار الجميع بوضع اليابان كدولة كبرى (رغم أنها دولة اقليمية) ، فلقد بلغت اليابان سن الرشد . ولم يكن أى

فرد يستطيع أن يفعل شيئاً ذامغزى فى الشرق الأقصى ، دون أن يضع فى اعتباره رد فعل اليابان . غير أن الأمر الذى لم يكن واضحاً على الاطلاق هو ما إذا كانت اليابان تستطيع أن تتوسع أكثر من ذلك دون أن تثير رد فعل الدول الكبرى الأكثر رسوخاً .

ألمانيـــــــــا :

هناك عاملان أكدا أن ظهور ألمانيا المتميزة سيكون له تأثير فورى وهائل على موازين الدول الكبرى أكثر من تأثر أى من الدول الأخرى المماثلة حديثة العهد . وأول هذين العاملين ، هو أن المانيا لم تكن فى عزلة جغرافية سياسية ، مثل اليابان ، فقد ظهرت فى وسط نظام الدول الأوروبية القديمة مباشرة . وقد اعتمد قيامها ذاته على مصالح النمسا ــ المجر ، وفرنسا . كما غير وجودها الوضع النسبى لجميع الدول الكبرى الموجودة فى أوروبا . وكان العامل الثانى هو انطلاق السرعة والمدى الذى تحقق به النمو الألمانى المتزايد فى المجال الصناعى ، والتجارى ، والعسكرى والبحرى . فبحلول الحرب العالمية الأولى ، لم تكن قوتها القومية تعادل ثلاثة أو أربعة أمثال قوة ايطاليا واليابان فحسب ، بل كانت تسبق بكثير قوة كل من فرنسا أو روسيا وربما كانت تفوق كذلك على بريطانيا . وفى شهر يونية عام ١٩١٤ ذكر اللورد ويلبى ، الذى كان فى العقد التاسع من عمره ، أن « ألمانيا التى يذكرونها فى الخمسينيات كانت مجموعة من الولايات عديمة الشأن تحت قيادة مجموعة من الأمراء الصغار عديمى الأهمية » ، والآن ، وخلال امتداد زمنى لحياة أى انسان ، أصبحت المانيا أقوى دولة فى أوروبا ، ولا تزال تنمو أكثر . وكان هذا وحده عاملاً فى جعل « المسألة الألمانية » هى البؤرة الرئيسية بالنسبة لقدر كبير من سياسات العالم طوال أكثر من نصف قرن بعد عام ١٨٩٠ .

ولا نستطيع أن نقدم هنا سوى بعض التفاصيل القليلة حول النمو الاقتصادى الهائل لألمانيا . لقد ارتفع عدد سكانها من ٤٩ مليون نسمة فى عام ١٨٩٠ الى ٦٦ مليوناً فى عام ١٩١٣ ، أى كانت الدولة الثانية فى أوروبا ، بعد روسيا ، فى تعداد السكان ــ ولكن بما أن الألمان كانوا يتمتعون بمستويات أعلى من التعليم ، والرعاية الاجتماعية ، والدخل الفردى ، أكثر من الروس ، فقد كانت هى الدولة الأقوى من حيث الكم والكيف بالنسبة لسكانها . ووفقاً لأحد المصادر الايطالية ، بينما كان ٣٣٠ من بين كل ١٠٠٠ مجند يدخلون جيش ايطاليا من الأميين ، فقد كانت المعدلات المماثلة لا تبلغ ٢٢٠/١٠٠٠ فى النمسا ــ المجر ، و٦٨/١٠٠٠ فى فرنسا ، أما فى المانيا فقد كانت النسبة تثير الدهشة ، حيث كانت تبلغ ١/١٠٠٠ فقط . ولم يكن المستفيدون من ذلك هم أفراد الجيش البروسى فحسب ، ولكن أيضاً المصانع التى كانت تتطلب عمالاً مهرة ، والمشروعات التى كانت تحتاج الى مهندسين مدربين تماماً ، وكذلك المعامل التى كانت تبحث عن الكيميائيين ، والشركات التى كانت تبحث عن مديرين وبائعين . وكان نظام المدارس ، والمعاهد متعددة الفنون ، والجماعات الألمانية يمكنه أن يوفر كل هؤلاء بأعداد هائلة . وعن طريق تطبيق ثمار هذه المعرفة على الزراعة ، استخدم المزارعون الألمان الأسمدة الكيماوية والتحديث على نطاق

واسع لزيادة انتاج محاصيلهم ، والذى كان أعلى بكثير بالنسبة لكل هكتار ، عما كان عليه فى أى من الدول الكبرى الأخرى . ولارضاء أفراد الطبقة الارستقراطية الاقطاعية البروسية واتحادات المزارعين ، تم منح الزراعة الألمانية حماية جمركية كبيرة لمواجهة السلع الغذائية الأمريكية والروسية التى كان يتم انتاجها بأسعار أقل بكثير ، ومع ذلك ، وبسبب كفاءته النسبية ، فإن القطاع الزراعى الواسع لم يقلل من الدخل القومى أو الانتاج بنفس الدرجة التى كان عليها فى جميع الدول الأوروبية الكبرى الأخرى .

ولقد كان التوسع فى المجال الصناعى هو الذى جعل ألمانيا متميزة بالفعل خلال تلك السنوات . فقد ارتفع انتاجها من الفحم من ٨٩ مليون طن عام ١٨٩٠ الى ٢٧٧ مليون طن عام ١٩١٤ ، لتأتى بعد بريطانيا مباشرة التى وصل انتاجها الى ٢٩٢ مليون طن ، وتفوق الى حد بعيد انتاج النمسا ــ المجر الذى بلغ ٤٧ مليون طن ، وفى فرنسا ٤٠ مليون طن ، وفى روسيا ٣٦ مليون طن . وفى مجال انتاج الصلب ، ربما كانت الزيادات تبدو مذهلة للغاية . فقد كان انتاج المانيا عام ١٩١٤ ، ٦ر١٧ مليون طن ، وكان أكبر من انتاج بريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا مجتمعة .

غير أنه مما كان يثير الاعجاب على نحو أكبر ، هو الاداء الألمانى فى الصناعات الأحدث فى القرن العشرين وهى الأجهزة الكهربية ، والبصريات ، والمواد الكيماوية . فلقد سيطرت الشركات العملاقة مثل شركة سيمنز ، وشركة ايه اى جى اللتين كان يعمل فيهما ١٤٢ر٠٠٠ عامل ، على الصناعات الكهربية فى أوروبا . أما شركات الكيماويات الألمانية وعلى رأسها شركتا باير ، وهوكست ، فكانت تنتج ٩٠ فى المائة من الأصابغ الصناعية فى العالم . وبطبيعة الحال ، انعكست قصة النجاح هذه على مؤشرات التجارة الخارجية فى ألمانيا ، حيث زادت الصادرات بثلاثة أمثالها فى الفترة من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩١٣ ، بحيث جعلت ألمانيا قريبة من بريطانيا ، رائدة التصدير فى العالم . وهكذا فليس من المستغرب ، أن يتوسع اسطولها التجارى أيضاً لكى يصبح ثانى أكبر الأساطيل فى العالم بحلول الحرب . وكانت حصة ألمانيا فى الانتاج الصناعى العالمى (٨ر١٤ فى المائة) أعلى من حصة بريطانيا (٦ر١٣ فى المائة) وتعادل مرتين ونصف المرة حصة فرنسا (١ر٦ فى المائة) . وهكذا أصبحت ألمانيا مصدر التأثير الاقتصادى فى أوروبا ، حتى أن نقص رأس المال لديها ، والذى كان معروفاً تماماً ، لم يبد أنه يحد من سرعتها . ولا عجب أن الوطنيين من أمثال فريد ريش نومان كانوا سعداء كثيراً بمثل هذه المظاهر من النمو وما تنطوى عليه بالنسبة لمكانة ألمانيا فى العالم . فقد كتب يقول : « ان الجنس الألمانى هو الذى يحقق هذا النمو . انه ينشىء الجيش ، والاسطول ، ويجلب المال والقوة . . . ان وسائل القوة الحديثة والهائلة يمكن توفيرها فقط عندما يشعر الشعب النشيط أن عصارة شبابه تسرى فى أعضائه » . ولذا فليس من المستغرب أن الدعاة من أمثال نومان ، بل والأكثر منهم ، جماعات الضغط التوسعية المتطرفة مثل العصبة الألمانية العامة ، وعصبة الاسطول الألمانى كانوا يرحبون بازدياد النفوذ الألمانى وبزوغه فى أوروبا وعبر البحار ، وكانوا يشجعونه أيضاً . وفى هذا العصر من « الاستعمار الجديد » كانت هناك دعوات مشابهة فى كل دولة كبرى أخرى . وكما أشار جيلبرت موراى بدهاء فى عام ١٩٠٠ ، فإن كل دولة كانت تبدو وكأنها تؤكد القول : « اننا النخبة والصفوة فى هذه الأمم . . وفوق كل شىء ، فإننا مؤهلون لحكم الآخرين » . وربما كان من الأهم أن الصفوة

الألمانية الحاكمة بعد عام ١٨٩٥ كانت تبدو أيضاً على اقتناع بالحاجة الى التوسع الاقليمى على نطاق واسع ، عندما يكون الوقت ملائماً . وكان الأدميرال تيربتيز يجادل بأن التصنيع والفتوحات الألمانية عبر البحار كانت « أمراً لا يمكن مقاومته كما لو كانت قانوناً طبيعياً » . وكان المستشار بيلوف يعلن « أن المسألة ليست ما إذا كنا نريد أن نستعمر أم لا ، بل أنه من الضرورى أن نستعمر ، سواء كنا نريد ذلك أم لا » ، وحتى الامبراطور ڤيلهلم نفسه أعلن بحماس أن المانيا « لديها مهام جسام يجب أن تنجزها خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة » رغم أنه أيضاً قد تصور أن المانيا عليها أن تمارس نوعاً من « السيطرة النابليونية » ، بمعناها السلمى ، على القارة . لقد كان كل ذلك بمثابة تغيير كبير فى النغمة التى داوم بسمارك على ترديدها بشكل متكرر وباصرار بأن ألمانيا تعد قوة « لديها كل شىء » وانها حريصة على الحفاظ على الوضع القائم فى أوروبا ولا يسعى للحصول على أراضى عبر البحار (رغم المحاولات الاستعمارية فى ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥) . وليس من الحكمة فى شىء هنا أن نبالغ فى وصف الطبيعة العدوانية الكامنة فى هذا « الاجماع الايديولوجى » الألمانى على التوسع . فلقد كان رجال الدولة من السياسيين فى فرنسا وروسيا ، وبريطانيا واليابان ، والولايات المتحدة وايطاليا ، يعلنون أيضاً مصير بلادهم الواضح ، رغم أن ذلك كان فى نبرة أقل تأكيداً وحماساً .

ولعل النقطة الهامة حول النزعة التوسعية الألمانية هى أن الدولة إما انها كانت تمتلك بالفعل أدوات القوة لتغيير الوضع القائم ، أو أنها كانت لديها الموارد المادية لخلق هذه الأدوات . وكان أكبر الدلائل التى تثير الاعجاب حول هذه القدرة هى البناء السريع للاسطول الألمانى بعد عام ١٨٩٨ ، الذى تحول تحت اشراف الادميرال تيربيتيز الى ثانى هذه الأساطيل بعد الاسطول الملكى فقط بعد أن كان سادس أكبر الأساطيل فى العالم . فعشية الحرب ، كان اسطول أعالى البحار يتألف من ثلاث عشرة سفينة حربية مدرعة ، وست عشرة سفينة قديمة ، وخمسة طرادات حربية أى أنه كان يمثل قوة من الضخامة بحيث أرغمت البحرية البريطانية تدريجياً على سحب جميع مجموعات السفن الرئيسية تقريباً من مراكزها عبر البحار الى بحر الشمال ، فى حين كانت هناك أيضاً مؤشرات (مثل البناء الداخلى الأفضل ، وقذائف المدفعية ، والمعدات البصرية ، وضبط رماية المدفعية والتدريب الليلى ، الخ) على أن السفن الألمانية كانت متفوقة فى كل جزء منها .

ورغم أن تيربيتيز لم يكن يحصل أبداً على كل الاعتمادات المالية الضخمة اللازمة لتحقيق هدفه الحقيقى فى انشاء اسطول « يعادل فى القوة اسطول انجلترا » فقد قام مع ذلك ببناء قوة أشاعت الخوف فى نفوس اساطيل فرنسا أو روسيا المنافسة .

وقد بدت قدرة ألمانيا على القتال بنجاح على البر بالنسبة لبعض المراقبين أقل تأثيراً . فمن أول نظرة ، ظهر الجيش البروسى فى الحقيقة وخلال العقد الذى سبق عام ١٩١٤ وكأنه يتهاوى أمام القوات الأكبر بكثير لروسيا القيصرية . ولكنه كان يضارع فى القوة جيوش فرنسا غير أن هذه المظاهر كانت خادعة . فلأسباب سياسية محلية معقدة ، اختارت الحكومة الألمانية أن تبقى الجيش عند حجم معين وسمحت لاسطول تيربيتز بأن يزيد من حصته فى اجمالى ميزانية الدفاع بصورة

كبيرة . وعندما تسببت الظروف الدولية المتوترة فى عامى ١٩١١ و١٩١٢ فى أن تقرر برلين توسيع جيشها على نطاق كبير ، كان التغيير السريع فى الميزانية أمراً ملحاً . ففى الفترة من ١٩١٠ الى ١٩١٤ ، ارتفعت ميزانية الجيش الألمانى من ٢٠٤ ملايين دولار الى ٤٤٢ مليون دولار ، فى حين زادت ميزانية الجيش فى فرنسا من ١٨٨ مليون دولار الى ١٩٧ مليون دولار فقط ـ ومع ذلك كانت فرنسا تجند ٨٩ فى المائة من شبابها ممن يتمتعون بالصلاحية ، بالمقارنة بألمانيا التى كانت تجند ٥٣ فى المائة من شبابها من أجل تحقيق هذا البناء . وكان حقيقياً أن روسيا كانت تنفق حوالى ٣٢٤ مليون دولار على جيشها بحلول عام ١٩١٤ ، بيد أن ذلك كان يتم فى ظل توترات هائلة : فلقد كانت نفقات الدفاع تستهلك ٦ر٣ فى المائة من الدخل القومى لروسيا ، ولكنها كانت تمثل فقط ٦ر٤ فى المائة من الدخل القومى لألمانيا . وباستثناء بريطانيا ، فقد تحملت ألمانيا « عبء عمليات التسلح » بصورة سلسلة أكثر من أية دولة أوروبية أخرى . وعلاوة على ذلك ، ورغم أن الجيش البروسى استطاع تعبئة وتجهيز الملايين من أفراد الاحتياط ـ ونظراً لأنهم كانوا على قدر أفضل من التعليم والتدريب ـ فقد استطاع أيضاً بالفعل نشر هؤلاء الأفراد فى عمليات على خطوط الجبهة ، فى حين أن فرنسا وروسيا لم تستطيعا ذلك . فقد كانت قيادة الأركان العامة الفرنسية ترى أن قوات الاحتياط بها يمكن استخدامها فقط خلف الخطوط ، ولم تكن روسيا تمتلك الأسلحة ، ولا الأحذية ولا الملابس اللازمة لتجهيز جيش الاحتياط غير العملى بها والذى يضم الملايين ، كما لم يكن لديها الضباط اللازمون للاشراف على هؤلاء الجنود . ولكن ذلك لم يسبر الأغوار الكامنة للقدرة العسكرية الألمانية ، والتى انعكست أيضاً فى تلك العوامل التى لايمكن قياسها مثل خطوط الاتصالات الداخلية الجيدة ، وقوائم التعبئة السريعة ، والتدريب المتفوق للأفراد ، والتكنولوچيا المتطورة وما الى ذلك .

ولكن الامبراطورية الألمانية كانت تضعفها جغرافيتها ودبلوماسيتها فلأنها تقع فى وسط القارة ، فقد بدا أن نموها يهدد عدداً من الدول الكبرى الأخرى بشكل تلقائى . كما أن كفاءة آلتها العسكرية ، الى جانب الدعوات الألمانية الجماعية لاعادة تنظيم حدود أوروبا ، كانت تزعج كلا من الفرنسيين والروس وتجعلهم يقتربون أكثر وأكثر من بعضهم البعض ، كما أن التوسع السريع للاسطول الألمانى كان يقلق بريطانيا ، مثلما فعل التهديد الألمانى المستتر للبلدان الواطئة وشمال فرنسا . وبعبارة أحد الدارسين ، فإن ألمانيا قد « ولدت محاصرة » . وحتى لو كان التوسع الألمانى موجهاً عبر البحار ، فأين كان يمكن أن يذهب دون أن يمر بمجالات نفوذ الدول الكبرى الأخرى ؟ فالقيام بمغامرة فى أمريكا اللاتينية كان يمكن فقط مواصلتها على حساب شن حرب مع الولايات المتحدة . كما أن التوسع فى الصين كان يواجه بغضب من روسيا وبريطانيا فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، وكان أمراً غير وارد بعد انتصار اليابان على روسيا فى عام ١٩٠٥ . كما ازعجت محاولات تطورات خط سكة حديد بغداد كلا من لندن وسان بطرسبيرج . أما الجهود التى كانت تبذل للاستحواذ على المستعمرات البرتغالية فقد عملت بريطانيا على احباطها . وفى حين بدت الولايات المتحدة قادرة بشكل واضح على توسيع نفوذها فى نصف الكرة الغربى ، واليابان على الزحف الى الصين وروسيا وبريطانيا على التغلغل الى الشرق الأوسط ، وفرنسا على « تأمين » ممتلكاتها فى شمال غربى افريقيا ، فقد كانت المانيا تجد نفسها خالية الوفاض . وعندما أعلن

بيلوف بغضب فى خطابه المشهور عام ١٨٩٩ ، باسم « المطرقة أو السندان » : « اننا لا نستطيع أن نسمح لأية دولة أجنبية ، ولا لأية قوة أجنبية بأن تخبرنا بما يمكن عمله ، وأن العالم قد تمت تجزئته بالفعل » ، فإنه كان يعبر عن الاستياء الذى كان سائداً وعلى نطاق واسع . ولا عجب اذن فى أن الدعاة الألمان كانوا يطالبون باعادة تقسيم الكرة الأرضية .

ومن غير شك ، فإن جميع الدول التى تأخذ فى الظهور ، تنادى باجراء تغييرات فى النظام الدولى الذى استقر لمصلحة الدول الأقدم منها رسوخاً . ومن وجهة السياسة الواقعية ، فإن السؤال هو ما إذا كان هذا المتحدى بعينه يستطيع اجراء تغييرات دون اثارة معارضة شديدة . وفى حين لعبت الجغرافيا دوراً هاماً هنا ، فقد كانت الدبلوماسية ذات أهمية أيضاً . ونظراً لأن ألمانيا لا تتمتع ، على سبيل المثال ، بموقع اليابان الجغرافى ــ السياسى ، فإن سياسة الدولة بها كان لابد أن تكون على أعلى مستوى بصورة غير عادية . وعندما أدرك بسمارك القلق والغيرة التى سببها الظهور المفاجىء للرايخ الثانى . فقد ناضل بعد عام ١٨٧١ لكى يقنع الدول الكبرى الأخرى (وبخاصة دولتى الجانبين ، روسيا وبريطانيا) بأن ألمانيا ليست لديها أية أطماع اقليمية أخرى . أما فيلهلم ومستشاروه ، فإن شغفهم باظهار نشاطهم ، جعلهم أقل حذراً بكثير . فلم يكتفوا بالتعبير عن عدم رضائهم عن النظام القائم ، ولكن ــ وكان ذلك أكبر صور الفشل جميعاً ــ عملية صنع القرار فى برلين كانت تخفى ، خلف واجهة من الأهداف الامبراطورية العليا ، حالة من الفوضى وعدم الاستقرار كانت تدهش كل أولئك الذين كانوا يرقبونها عن كثب . وكان قدر كبير من هذه الفوضى يعزى الى نقاط الضعف فى شخصية ڤيلهلم الثانى نفسه . بيد أنها قد تفاقمت من جراء الأخطاء الأساسية فى الدستور البسماركى . ونظراً لأنه لم يكن هناك جهاز (مثل مجلس الوزراء) ، مسئول مسئولية كاملة عن سياسة الحكومة برمتها ، فإن الادارات المختلفة وجماعات المصالح كانت تسعى وراء أهدافها دون أية مراجعة أو رقابة من سلطات أعلى ، ودون أن يكون هناك ترتيب للأولويات . فقد كانت البحرية تفكر على نحو منفرد تقريباً ، فى الحرب فى المستقبل مع انجلترا ، وكان الجيش يخطط للقضاء على فرنسا ، وكان رجال المال ورجال الأعمال يريدون التحرك الى البلقان ، وتركيا ، والشرق الأدنى ، للقضاء على النفوذ الروسى ، فى هذه العملية . وقد ذكر المستشار بيتمان هولفيج بحزن فى يوليو ١٩١٤ ، أن النتيجة كانت « تحدى كل شخص والوقوف فى طريق كل شخص ، وفى خلال ذلك كله ، فى الحقيقة ، عدم اضعاف أحد » ولم تكن تلك ، وصفة للنجاح فى عالم ملىء بالدول الأنانية والمتشككة .

وأخيراً ، ظل هناك الخطر فى أن الفشل فى تحقيق نجاحات دبلوماسية أو اقليمية من شأنه أن يؤثر فى السياسات الداخلية الحساسة لألمانيا فى ظل حكم ڤيلهلم ، والتى كان يشعر طبقة الصفوة فيها بالقلق ازاء الهبوط (النسبى) للأهمية الزراعية ، وظهور العمالة المنظمة ، والتأثير المتزايد للديموقراطية الاجتماعية فى فترة الازدهار الصناعى . وحقيقة كانت متابعة للسياسة العالمية بعد عام ١٨٩٧ مدفوعة الى حد كبير بالتقديرات التى تفيد بأن ذلك سيكون أمراً مرغوباً فيه من الناحية السياسية وأن من شأنه أن يحول الانتباه عن التصدعات السياسية داخل ألمانيا نفسها . بيد أن النظام الحاكم فى برلين دائماً ما كان يعرض نفسه للخطورة المزدوجة ، وهى أنه إذا تراجع عن المواجهة مع « قوة أجنبية كبيرة » فإن الرأى العام القومى الألمانى ربما يلْعن ويشجب الامبراطور ومساعديه ،

فى حين أنه ، لو أصبحت الدولة متورطة فى حرب شاملة ، فليس من الواضح ما إذا كانت الوطنية الطبيعية لجماهير العمال ، والجنود والبحارة سوف تفوق كراهيتهم للدولة البروسية ــ الألمانية المحافظة للغاية . ورغم أن بعض المراقبين كانوا يشعرون بأن الحرب سوف توحد الدولة خلف الامبراطور ، فقد كان آخرون يخشون من أنها قد تجهد البنية الاجتماعية السياسية الألمانية . ومرة أخرى ، يجب أن نضع ذلك فى السياق الملائم له ــ فعلى سبيل المثال ، نادراً ما كانت العيوب الألمانية الداخلية خطيرة بنفس الدرجة التى كانت عليها عيوب روسيا أو النمسا ــ المجر ، ولكنها كانت موجودة بالفعل ، واستطاعت بالتأكيد أن تؤثر على قدرة البلاد فى الدخول فى حرب « شاملة » طويلة .

ولقد جادل العديد من المؤرخين بأن ألمانيا الامبراطورية كانت « حالة خاصة » ، وذلك بعد أن اتبعت « طريقاً خاصاً » ، من شأنه أن يصل فى نهاية المطاف ، فى يوم من الأيام ، الى المغالاة فى الاشتراكية الوطنية . وفى حوالى عام ١٩٠٠ ، إذا نظرنا الى هذا الأمر على أساس الثقافة والبلاغة السياسية فقط ، فإن هذا الادعاء من الصعب كشفه . فالنزعة الروسية والنمساوية المعادية للسامية كانت على أقل تقدير قوية مثل النزعة الألمانية . وكانت المغالاة فى القومية الفرنسية شيئاً بارزاً مثل المغالاة الألمانية . وكان احساس اليابان بالتفرد فى الثقافة والمصير عميقاً بشكل كبير مثل احساس ألمانيا . فكل دولة من الدول التى ندرسها هنا كانت دولة « خاصة » ، وفى عصر الاستعمار كانت كل دولة شغوفة كل الشغف بأن تؤكد خصوصيتها . وعلى أية حال ، فإنه من خلال معايير سياسات القوة ، كانت ألمانيا تمتلك بالفعل سمات فريدة ذات أهمية كبيرة . فلقد كانت الدولة الكبرى الوحيدة التى جمعت بين القوة الصناعية الحديثة لدى الديموقراطيات الغربية وبين السمات الأوتوقراطية الاستبدادية (ويمكن أن نقول غير المسئولة) فى صنع القرار فى الممالك الشرقية . كما كانت الدولة الكبرى الوحيدة « حديثة العهد » ، باستثناء الولايات المتحدة ، التى كانت لديها بالفعل القوة لتتحدى النظام القائم . وكانت الدولة الكبرى الوحيدة المناهضة التى ، إذا قامت بتوسيع حدودها أبعد من ذلك تجاه الشرق أو تجاه الغرب ، يمكنها أن تفعل ذلك على حساب الدول المجاورة القوية . وكانت هى الدولة الوحيدة ، على حد تعبير كاليو ، التى سيؤدى نموها فى المستقبل الى تقويض التوازن الأوروبى بشكل « مباشر » ، وليس بشكل « غير مباشر » وهكذا كان كل ذلك بمثابة تركيبة متفجرة لدولة كانت تشعر ، على حد تعبير تيربتيز ، بأن « تعويض ما فقدته من أراضى ، أو نفوذ كان مسألة حياة أو موت بالنسبة لها » .

كان يبدو من الأمور الحيوية وبالنسبة للدول التى أخذت فى الظهور أن عليها أن تحقق تقدماً . أما بالنسبة لتلك الدول الكبرى الراسخة والتى أصبحت تقع الآن تحت الضغط فقد كان من الأمور الملحة أن تحاول أن تتماسك هى نفسها . وهنا مرة أخرى ، سيكون من الضرورى أن نشير الى نفس الاختلافات الجوهرية بين الدول الثلاث التى نناقشها وهى : النمسا ــ المجر وفرنسا ، وبريطانيا ــ وربما بشكل خاص بين النمسا ــ المجر وبريطانيا . ومع ذلك ، فإن مؤشرات قوتها النسبية فى الشئون العالمية سوف تظهر أن كل هذه الدول كانت أضعف ، بصورة واضحة بحلول نهاية القرن التاسع عشر ، مما كانت عليه منذ خمسين أو ستين عاماً مضت ، حتى لو كانت ميزانيات

دافعها أكبر ، وامبراطورياتها الاستعمارية أكثر اتساعاً ، وحتى إذا كانت لا تزال لديها أطماع اقليمية فى أوروبا (فى حالة فرنسا ــ والنمسا ــ المجر) . وعلاوة على ذلك ، فإنه يبدو من قبيل الانصاف القول بأن القيادات داخل هذه الدول كانت تعرف أن المسرح الدولى قد أصبح أكثر تعقيداً وتهديداً عن ذلك الذى كان أسلافهم يواجهونه . وأن هذه المعرفة كانت تضطرهم الى أن يضعوا فى اعتبارهم التغيرات السياسية الجذرية ــ فى محاولة لمواجهة الظروف الجديدة .

النمسا ــ المجر :

رغم أن الامبراطورية النمساوية ــ المجرية كانت أضعف كثيراً من الدول الكبرى الراسخة ، وكانت حسب تعبير تايلور ، تنزلق بعيداً عن صفوفهم فإن ذلك لا يتضح من النظرة السريعة الى الاحصائيات الاقتصادية الشاملة . فرغم الهجرة الكبيرة ، فقد ارتفع تعداد سكانها من ٤١ مليون نسمة فى عام ١٨٩٠ الى ٥٢ مليوناً فى عام ١٩١٤ ، لتصبح بذلك أكبر من فرنسا وايطاليا ، وتتقدم كذلك بريطانيا الى حد ما كما حققت الامبراطورية أيضاً قدراً كبيراً من التصنيع خلال هذه العقود من الزمان ، رغم أن سباق التغيير كان أسرع قبل عام ١٩٠٠ مما كان عليه بعده أما انتاجها من الفحم فى عام ١٩١٤ ، فكان كبيراً ، حيث بلغ ٤٧ مليون طن ، أى أعلى من انتاج فرنسا ، أو انتاج روسيا ، وحتى فى انتاج الصلب واستهلاك الطاقة لم تكن النمسا ــ المجر أقل بشكل كبير من أى من دولتى التحالف المزدوج . وقد حققت صناعة النسيج بها زيادة فى الانتاج ، وارتفع انتاج البيرة وسكر البنجر ، وتم استغلال حقول بترول جاليشيا ، كما تم استخدام الميكنة فى الأراضى الزراعية فى المجر وتضاعف حجم مصانع سكودا ، لانتاج الأسلحة . كما تم ادخال الكهرباء فى المدن الرئيسية . ودعمت الدولة بقوة انشاء السكك الحديدية ووفقاً لاحدى حسابات بايروك ، كان اجمالى الناتج القومى للنمسا ــ المجر فى عام ١٩١٣ ، فى الحقيقة يعادل نفس اجمالى انتاج فرنسا ، وهو ما يبدو مثيراً للشك الى حد ما مثلما يزعم « فارار » أن حصة النمسا ــ المجر فى « القوة الأوروبية » قد ارتفعت من ٤ فى المائة فى عام ١٨٩٠ الى ٧٫٢ فى المائة فى عام ١٩١٠ . ومع ذلك ، فإنه من الواضح أن معدلات النمو فى الامبراطورية فى الفترة من عام ١٨٧٠ الى عام ١٩١٣ كانت من بين أعلى المعدلات فى أوروبا ، وأن « امكاناتها الصناعية » كانت أيضاً تنمو بشكل أسرع حتى من روسيا .

وإذا ما تفحص المرء اقتصاد ومجتمع النمسا ــ المجر بتفصيل أكثر فسوف تظهر بهما عيوب رئيسية . وربما كان أهم هذه العيوب هو الفروق الاقليمية الهائلة فى دخل وانتاج الفرد ، والتى كانت تعكس الى حد كبير أوجه التباين الاجتماعى والاقتصادى والعرقى فى دولة تمتد من جبال الألب السويسرية ، وحتى بوكوفينا . ولم يكن الأمر يقتصر على مجرد حقيقة أن نسبة ٧٣ فى المائة من تعداد سكان جاليشيا وبوكوفينا فى عام ١٩١٠ كانوا يشتغلون بالزراعة بالمقارنة بنسبة ٥٥ فى المائة فى الامبراطورية ككل : ولكن الأمر الأكثر أهمية وازعاجاً هو الفرق الهائل فى الثورة حيث كان يبلغ دخل الفرد فى منطقة جنوب النمسا (٨٥٠ كراون) وفى بوهيميا (٧٦١ كراون) ، وهو

أعلى بكثير من دخل الفرد فى جاليشيا (٣١٦ كراون) ، وبوكوفينا (٣١٠ كراون) ، وفى دالماتيا (٢٦٤ كراون) غير أنه بينما كان « الانطلاق » الصناعى يحدث فى المقاطعات النمساوية والأراضى التشيكية ، وبينما كانت هناك تحسينات زراعية تمضى قدماً فى المجر ، فإن السكان فى تلك المناطق السلافية التى كانت تعانى من الفقر المدقع ، كانوا يتزايدون بمعدل كبير . ونتيجة لذلك ، فإن مستويات التصنيع بالنسبة لكل فرد فى النمسا ـ المجر ، ظلت أقل بكثير من مستوياتها فى الدول الكبرى الرائدة . وعلى الرغم من كل الزيادات الضخمة فى الانتاج ، فإن حصتها فى ناتج التصنيع العالمى كانت تدور حول نسبة ٤٫٥ فى المائة فقط خلال هذه العقود ولم تكن تلك قاعدة اقتصادية قوية يمكن لدولة لها مهام استراتيجية كالنمسا ـ المجر أن تعتمد عليها .

وقد كان يمكن تعويض هذا التخلف النسبى عن طريق تحقيق درجة عالية من الاندماج الثقافى القومى ، مثل ذلك الذى كان قائم فى اليابان أو فرنسا . ولكن مع الأسف ، كانت فيينا تحكم أكبر مجموعة متنوعة عرقياً من الشعوب فى أوروبا . فعندما نشبت الحرب فى عام ١٩١٤ ، على سبيل المثال ، تم اعطاء أمر التعبئة بخمس عشرة لغة مختلفة ولم يكن التوتر الذى دام طويلاً بين المتحدثين باللغة الألمانية والناطقين باللغة التشيكية فى بوهيميا أخطر المشاكل التى كانت تواجه الامبراطور فرانسيس جوزيف ومستشاريه ، حتى وان كانت حركة « الشباب التشيك » قد جعلت هذه المشكلة تبدو على هذا النحو . وكانت العلاقات السائدة مع المجر متوترة على الرغم من أن الأخيرة أصبحت شريكاً متكافئاً بعد عام ١٨٦٧ ، وتصادمت مع فيينا مراراً وتكراراً حول قضايا مثل التعريفة الجمركية ، ومعاملة الاقليات العرقية وصبغ الجيش بالصبغة « المجرية » وما الى ذلك وقد وصلت هذه العلاقة بين النمسا والمجر الى هذا الحد من التوتر وظلت على هذا النحو حتى أنه بحلول عام ١٨٩٩ ، أعرب المراقبون الغربيون عن خشيتهم من تفكك الامبراطورية بالكامل . وقام وزير الخارجية الفرنسى آنذاك ، ديلكاسيه ، بالتفاوض سراً مرة أخرى حول شروط ، التحالف الثنائى مع روسيا من أجل منع ألمانيا من التقدم الى الأراضى النمساوية والوصول الى الساحل الأدرياتيكى . وبحلول عام ١٩٠٥ ، كانت هيئة الأركان العامة فى فيينا فى الحقيقة تستعد إذا ازدادت الأزمة سوءاً ولم تقتصر قائمة مشاكل فيينا القومية على التشيك والمجريين . فقد كان الايطاليون فى الجنوب مستائين من تحول أراضيهم نحو النموذج الألمانى الصارم ، وكانوا يتطلعون عبر الحدود للحصول على المساعدة من روما مثلما كان الرومانيون المقيدون ، يتطلعون بدرجة أقل نحو الشرق ، الى بوخارست . وعلى نقيض ذلك ، كان البولنديون هادئين ، لأن الحقوق التى كانوا يتمتعون بها فى ظل امبراطورية الهابسبيرج كانت تفوق مثيلاتها فى الأراضى التى تسيطر عليها ألمانيا وروسيا . ولكن الخطر الأعظم الذى كان يهدد وحدة الامبراطورية كان يأتى الى حد كبير من السلافيين فى الجنوب ، حيث كانت تبدو الجماعات المنشقة فيه وكأنها تتطلع نحو الصرب وعلى مدى أبعد ، نحو روسيا . وقد كانت الدوائر الليبرالية فى فيينا تحث ، من وقت لآخر ، على ضرورة التوصل الى حل وسط ازاء طموحات السلافيين الجنوبيين . ولكن هذه الدوائر كانت تلاقى مقاومة عنيفة من جانب الطبقة المجرية الارستقراطية الحاكمة ، التى كانت تعارض أى انقاص لوضع المجر الخاص . كما أنهم استمرو كذلك فى تمييزهم القوى ضد الأقليات العرقية داخل المجر نفسها . وحيث أن الحل السلمى لهذه القضية كان مفروضاً أمام المعتدلين ، فقد كان الباب مفتوحاً بالنسبة

لدعاة القومية الألمان / النمساويين مثل رئيس هيئة الأركان ، الجنرال كونراد ، لكى يطالبوا بأنه يجب معاملة الصربيين ومن يتعاطفون معهم باستخدام القوة .

ورغم ضبط النفس الذى كان يمارسه الامبراطور فرانسيس جوزيف نفسه فقد ظل ذلك دائماً الملاذ الأخير إذا ما بدا أن بقاء الامبراطورية قد أصبح مهدداً بالفعل .

ولا شك أن كل ذلك قد أثر على قوة النمسا ـ المجر باشكال متعددة ولم تكن التعددية العرقية تعنى بالضرورة أن هناك ضعفاً عسكرياً فقد ظل الجيش مؤسسة موحدة . وكان الجيش لديه المهارة على نحو غير عادى فى استخدام مجموعة كاملة من لغات القيادة . كما ان هذا الجيش لم يكن ينسى مهاراته القديمة فى سياسة فرق تسد عندما كان يصل الى المواقع العسكرية وأماكن انتشار الجنود ولكن كان من الصعوبة بشكل متزايد الاعتماد على التعاون الوثيق للوحدات التشيكية أو المجرية فى ظروف معينة وحتى الولاء التقليدى للكرواتيين (الذين كان يتم استخدامهم طوال عدة قرون على طول الحدود العسكرية) فانه تضاءل نتيجة الاضطهاد المجرى . والأكثر من ذلك فان رد فعل فيينا التقليدى ازاء كل هذه المعاناة الاقليمية كان يتمثل فى محاولة تهدئتها من خلال اقامة اللجان وانشاء الوظائف الجديدة ، وتخفيض الضرائب ومد خطوط سكك حديدية فرعية اضافية ، وما الى ذلك لقد كان هناك فى عام ١٩١٤ ، ما يزيد عن ثلاثة ملايين من الموظفين المدنيين ، يقومون بادارة الامور المختلفة مثل المدارس ، والمستشفيات ، والرعاية الاجتماعية والضرائب ، وكذلك السكك الحديدية والبريد ، الخ . . . ولذلك لم يتبق للجيش نفسه قدر كبير من المال وطبقا للارقام التى يوردها رايت ، كانت مخصصات الدفاع تحظى بقدر أصغر بكثير من المخصصات القومية (أى الحكومة المركزية) فى أمبراطورية النمسا ـ المجر مما كانت عليه فى الدول الكبرى الاخرى ونتيجة لذلك فإنه بينما كان اسطولها لا يجد على الاطلاق الأموال الكافية لكى يساير حتى الأسطول الأيطالى فى البحر المتوسط ، ناهيك عن الأسطول الفرنسى ، فإن مخصصات الجيش كانت تتردد بين ثلث ، ونصف المخصصات التى كانت تتمتع بها الجيوش الروسية والبروسية . وكانت أسلحة الجيش وبخاصة المدفعية أسلحة بالية وقليلة للغاية . ونظراً لنقص الاعتمادات المالية فإنه كان يتم تجنيد ثلاثين فى المائة فقط من القوى البشرية الموجودة ، كما كان يتم إرسال الكثيرين منهم فى إجازات دائمة أو كانوا يتلقون تدريبا مدته ثمانية أسابيع فقط . ولم يكن هناك نظام جاهز لإعداد حشود من قوات الإحتياط المؤهلة لوقت الحرب .

ومع إشتداد وتفاقم التوترات الدولية خلال السنوات العشر وما يقرب من ذلك بعد عام ١٩٠٠ ، ظهر الوضع الإستراتيجى لإمبراطورية النمسا ـ المجر محفوفا بالمخاطر بصورة فعلية . وهددت الإنقسامات الداخلية بتمزيق البلاد ، كما عقدت من علاقاتها مع معظم جاراتها . ورغم بروز نموها الإقتصادى الا إنه لم يكن ليتاح لها أن تلحق بالدول الكبرى الرائدة مثل بريطانيا وألمانيا . فقد كانت تنفق على الدفاع بالنسبة لكل فرد ، أقل مما تنفقه دول كثيرة أخرى من الدول الكبرى ، كما أنها كانت تجند نسبة صغيرة من شبابها من ذوى الصلاحية فى الجيش على نحو أقل من غيرها من الدول الأوروبية بكثير . فضلاً عن ذلك كله كان يبدو ان لها أعداء كثيرين لدرجة ان

هيئة الأركان العامة بها كان عليها ان تخطط لشن مجموعة كاملة ومتنوعة من الحملات ــ وهو من الامور المعقدة التى كان لا يهتم بها سوى عدد ضئيل للغاية من الدول الكبرى الاخرى .

ويعزى وجود أعداء كثيرين أقوياء للامبراطورية النمساوية ــ المجرية الى موقعها الجغرافى الفريد وتعدد الجنسيات فيها على نحو غير عادى ورغم التحالف الثلاثى ، فإن التوترات مع ايطاليا قد أصبحت أكبر بعد عام ١٩٠٠ ، وفى ظروف عديدة كان كونراد يدعو لتوجيه ضربة عسكرية ضد هذه الجارة الجنوبية ، وحتى عندما كان هذا الاقتراح يواجه برفض شديد من جانب كل من وزارة الخارجية والامبراطور ، فقد استمر بناء معسكر الجيش والحصون على طول الحدود الايطالية ، بشكل مستمر ومتصاعد . وعلى مدى أبعد ، كان يتحتم على فيينا أن تشعر بالقلق ازاء رومانيا ، التى أصبحت بحلول عام ١٩١٢ تشكل خطراً واضحاً وهى تتحرك الى داخل المعسكر المضاد . بيد أن البلاد التى جذبت كل الحقد كانت الصرب ، التى كانت ، مع مونتنجرو ، تبدو كقضيب مغناطيس بالنسبة للسلافيين الجنوبيين داخل حدود الامبراطورية ، ومن ثم كانت الصرب أشبه بنمو سرطانى يجب القضاء عليه . والمشكلة الوحيدة فى هذا الحل الذى كان يحظى بالموافقة ، هى أن الهجوم على الصرب كان يمكن أن يثير الى حد كبير رد فعل عسكرياً من جانب منافس النمسا ــ المجر العنيد وهى روسيا القيصرية ، التى كانت ستقوم بغزو الجبهة الشمالية الشرقية بمجرد أن يندفع معظم الجيش النمساوى ــ المجرى جهة الجنوب ، مروراً ببلجراد رغم أن كونراد المحارب المولع بالقتال ، قد أكد أن الأمر « متروك للدبلوماسيين » لكى يحافظوا على الامبراطورية بدلاً من أن تضطر الى قتال كل هؤلاء الأعداء مرة واحدة فإن خططه الخاصة قبل حرب عام ١٩١٤ تكشف عن العمل العسكرى المخادع الضخم الذى كان على الجيش أن يعد له . ففى حين كان يتم اعداد قوة رئيسية (المفرزة ــ أ) مؤلفة من تسعة فيالق من الجيش للانتشار فى مواجهة أى من ايطاليا أو روسيا ، فقد كانت هناك مجموعة أصغر من ثلاثة فيالق من الجيش كان سيتم تعبئتها ضد الصرب ــ مونتجيرو (جماعة البلقان الصغيرة) .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن احتياطياً استراتيجياً قوامه أربعة فيالق من الجيش (المفرزة ــ ب) كانت دائماً على أهبة الاستعداد « اما لتدعيم جيش المفرزة ــ أو جعله قوة هجومية قوية ، أو إذا لم يكن هناك خطر من ايطاليا أو روسيا ، مشاركة جماعة البلقان الصغيرة فى الهجوم ضد الصرب .

وقد قيل أن لب الموضوع ، كان ببساطة يتمثل فى أن النمسا ــ المجر كانت تحاول أن تلعب دور دولة كبرى فى ظل موارد دولة من « المرتبة الثانية » وقد تعرضت الجهود المستميتة ، لكى تصبح دولة قوية على جميع الجبهات ، الى أخطار بالغة ، حيث أنها جعلت الامبراطورية ضعيفة فى كل مكان ، كما أنها على أقل تقدير ألقت بأعباء بشرية جبارة على عاتق نظام السكك الحديدية بالامبراطورية ، وكذلك على عاتق ضباط هيئة الأركان ، الذين كانوا يقومون بالسيطرة على هذا النظام والأكثر من ذلك ، فإن الصعوبات العملية هذه أكدت ما سبق أن قبله معظم المراقبين فى فيينا على مضض منذ عام ١٨٧٠ ، وهو أنه فى حالة نشوب حرب بين الدول الكبرى ، فإن النمسا ــ المجر كانت تحتاج الى مساندة المانيا . ولم يكن الوضع على هذا النحو فى حالة حرب نمساوية ــ ايطالية بحتة (مع أن ذلك ، على الرغم من مخاوف كونراد المتكررة ، كان أقل احتمال يمكن أن

يحدث . بيد أن المساعدات العسكرية الألمانية من المؤكد أنها كانت مطلوبة إذا أصبحت النمسا ــ المجر متورطة فى حرب مع الصرب ، التى كانت تحظى بمساندة روسيا ، ومن هنا كانت المحاولات المتكررة من جانب كونراد قبل عام ١٩١٤ لضمان تأكيدات برلين حول هذه النقطة . وأخيراً ، فإن الطبيعة الغريبة لهذا التخطيط العملى تعكس مرة أخرى ما كان يراه كثيرون من المعاصرين ، والذين رفض بعض المؤرخين فيما بعد الاعتراف به ، وهو أنه إذا كانت الانفجارات القومية التى تعبر عن السخط فى البلقان ، وفى الامبراطورية نفسها قد ظلت تنطفىء جذوتها ، فإن فرص الابقاء على الأرث الفريد للامبراطور جوزيف ، والذى ينطوى على مفارقة تاريخية كانت شبه مستحيلة تماماً . وعندما حدث ذلك كان من الأمور الحتمية تقويض التوازن الأوربى .

فرنســـــا :

كانت فرنسا فى عام ١٩١٤ متفوقة بشكل كبير على النمسا ــ المجر وربما كان أهم مظاهر هذا التفوق هو أن فرنسا لم يكن أمامها سوى عدو واحد ، هو ألمانيا ، والذى كان يمكن أن تركز ضده جميع مواردها القومية . ولم تكن هذه هى الحالة فى أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، عندما كانت فرنسا تتحدى بريطانيا فى مصر وغرب افريقيا وتشترك فى سباق بحرى عنيد ضد الاسطول الملكى ، ويشتد خلافها مع ايطاليا الى أن يصل تقريباً الى حد الدخول فى حرب معها وتجهز نفسها مع أجل الانتقام من المانيا . وحتى عندما قام بعض السياسيين الأكثر حذراً بالانسحاب بالدولة الى الوراء من حافة الهاوية ثم التحرك الى المراحل الأولى من تحالفهم مع روسيا ، فإن المعضلة الاستراتيجية الفرنسية كانت لا تزال مسألة دقيقة للغاية . وكان من الواضح أن عدوها القوى اللدود ، هو الامبراطورية الألمانية التى أصبحت انذاك أكثر قوة مما كانت عليه فى أى وقت مضى . بيد أن التحدى الايطالى البحرى والاستعمارى (كما كان ينظر اليه الفرنسيون) كان أيضاً مصدر ازعاج ليس فقط فى حد ذاته ، ولكن لأن الحرب مع ايطاليا سوف تشمل بكل تأكيد ، حليفتها الألمانية وبالنسبة للجيش ، كان يعنى ذلك أن عدداً كبيراً من الوحدات سيكون من الضرورى تمركزها فى الجنوب الشرقى . اما بالنسبة للاسطول ، فقد أدى الى تفاقم المشكلة الاستراتيجية التى امتدت زمناً طويلاً ، حول ما إذا كان سيتم تركيز وجوده فى موانىء البحر المتوسط أو الاطلنطى ، أو خوض مخاطرة تقسيم هذا الاسطول الى قوتين صغريين .

وكان ذلك كله يزداد تفاقماً بسبب التدهور السريع فى العلاقات الأنجلو ــ فرنسية ، والذى أعقب الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ . فمنذ عام ١٨٨٤ ، كانت الدولتان منهكتين فى سباق بحرى متزايد . وكان هذا السباق من وجهة نظر الجانب البريطانى مرتبطاً بالخسائر المحتملة لخطوط مواصلاتهم فى البحر المتوسط و (أحياناً) مرتبطاً بالمخاوف من غزو فرنسى عبر القنال الانجليزى . بل لقد كانت الصدامات الأنجلو ــ فرنسية المتكررة حول المستعمرات تمثل تهديداً مستمراً كبيراً . فقد كانت هناك صراعات بين بريطانيا ــ وفرنسا بشأن الكونغو فى عام ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥ ، وغرب افريقيا طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر . وفى عام ١٨٩٦ بدأ أنهما على شفا حرب حول سيام . وكانت أكبر هذه الأزمات جميعاً تلك التى حدثت عام ١٨٩٨

عندما وصل تنافسهما الذى دام ستة عشر عاماً حول السيطرة على وادى النيل ، الى القمة عندما حدثت مواجهة بين جيش كيتشنر وحملة مارشان الصغيرة فى فاشودة . ورغم أن الفرنسيين تراجعوا فى هذه المرة ، فقد كانوا استعماريين مفعمين بالحيوية والجرأة . ولم يكن سكان تمبوكتو ولا سكان تونكين ينظرون الى فرنسا على أنها قوة آيلة للاضمحلال بل كان الأمر على العكس من ذلك . وخلال الفترة من عام ١٨٧١ الى عام ١٩٠٠ ، أضافت فرنسا ٣ر٥ مليون ميل مربع الى أراضيها المستعمرة القديمة ، وكانت تمتلك ، بما لا يقبل الجدل ، أوسع امبراطورية عبر البحار بعد بريطانيا . ورغم أن التجارة فى هذه الأراضى لم تكن كبيرة فقد بنت فرنسا جيشاً استعمارياً كبيراً ومجموعة من القواعد البحرية الرئيسية من داكار حتى سايجون . وحتى فى الأماكن التى لم تستعمرها فرنسا ، مثل الشرق وجنوب الصين ، كان نفوذها كبيراً .

لقد ، كانت فرنسا قادرة على تنفيذ مثل هذه السياسة الاستعمارية الديناميكية ، لأن هياكل الحكومة كما يقول البعض قد أتاحت لمجموعة صغيرة من البيروقراطيين ، والحكام الاستعماريين ، والمتحمسين الحزبيين الاستعماريين بأن يضعوا استراتيجيات « طموحة » لم يكن لدى الوزارات التى دأبت على التغير بشكل سريع فى الجمهورية الثالثة ، فرصة كبيرة للسيطرة عليها . ولكن إذا كانت الحالة المتقلبة للسياسات البرلمانية الفرنسية قد أعطت بطريقة غير مقصودة قوة وتماسكاً لسياستها الاستعمارية ـ عن طريق وضعها فى أيدى المسئولين الدائمين وأصدقائهم فى « جماعات الضغط » ذوى الميول الاستعمارية ـ فقد كان لها تأثير غير موات بصورة أكبر على الشئون البحرية والعسكرية . وعلى سبيل المثال ، فإن التغيرات السريعة فى النظام كانت ، تأتى بوزراء بحرية جدد ، بعضهم كانوا مجرد « موظفين حكوميين » ، والبعض الآخر كانت لهم دائماً آراء معينة حول الاستراتيجية البحرية (ولكنها كانت دائماً آراء مختلفة) .

ونتيجة لذلك ، وعلى الرغم من أنه كان يتم تخصيص مبالغ ضخمة للاسطول الفرنسى خلال هذه العقود ، إلا أن هذه الأموال لم يكن يتم انفاقها على نحو طيب : فقدذ كانت برامج البناء تعكس التغييرات المتكررة ، فمن تفضيل احدى الادارات الاستراتيجية الصراع التجارى أو المنافسة التجارية الى غيرها التى تفضل الدعم الثابت للسفن الحربية مما ترك للاسطول نفسه مجموعة من السفن غير المتجانسة والتى لم تكن تساير السفن البريطانية أو فيما بعد ، السفن الألمانية . غير أن تأثير السياسة على الاسطول الفرنسى يتضاءل إذا ما قارناه بتأثيرها على الجيش ، حيث أدت ، الكراهية الشديدة التى أظهرتها هيئة الضباط تجاه السياسيين الجمهوريين والمجموعة الكبيرة من الصدامات المدنية ـ العسكرية (ومن بينها مسألة ديريفوس التى كانت ببساطة أسوأها) الى أضعاف بنيان فرنسا ووضعت كلا من ولاء وكفاءة الجيش موضع تساؤل ولم يتم انهاء هذه النزاعات المدنية ـ العسكرية إلا مع عودة النهضة القومية الرائعة بعد عام ١٩١١ ، فى الحملة المشتركة ضد العدو الألمانى . ولكن كان هناك الكثيرون ممن يتساءلون عما إذا كانت الجرعة الكبيرة من السياسة لم تحدث ضرراً لا يمكن اصلاحه بالقوات المسلحة الفرنسية .

أما العقبة الداخلية الأخرى الواضحة التى قيدت القوة الفرنسية ، فكانت حالتها الاقتصادية . ولقد كان الوضع هنا وضعا معقدا . وقد ازداد تعقيدا نظرا لاعتماد المؤرخين الاقتصاديين على

مؤشرات مختلفة فعلى الجانب الايجابى :

شهدت هذه الفترة تطورا هائلا فى نظام البنوك والمؤسسات المالية المشتركة فى الاستثمار الصناعى وفى القروض الأجنبية . كما تم انشاء صناعة الحديد والصلب على خطوط حديثة ، وتم بناء مصانع ضخمة جديدة ، وبخاصة فى مناجم الخامات فى اللورين .

وفى مناجم الفحم فى شمال فرنسا ، تم بناء المجمع الصناعى المشهور ، كئيب المنظر . وحدثت انطلاقات هامة فى الهندسة والصناعات الجديدة وكان لدى فرنسا مقاولوها ومخترعوها البارزون الذين حققوا مركزا قياديا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى صناعة الصلب ، والهندسة السيارات والطائرات . وكانت فى طليعة الشركات الفرنسية ، شركات شنيدر وبيجو وميشلان ، ورينو . وفى الحقيقة وقبل بدء تنفيذ الانتاج على نطاق واسع فى شركات هنرى فورد ، كانت فرنسا هى رائدة انتاج السيارات فى العالم . كما كانت هناك انطلاقة أخرى فى بناء السكك الحديدية فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، أدت مع التحسينات فى مجال التلغراف ، وأنظمة البريد ، والطرق المائية داخل البلاد ، إلى الاتجاه بشكل كبير نحو قيام سوق قومية . كما تمت حماية الزراعة من خلال تعريفة ملين عام ١٨٩٢ ، وظل هناك تركيز على انتاج السلع ذات الجودة العالمية ، مع ما حققه ذلك من زيادة فى الدخل لكل فرد ونظرا لهذه المؤشرات التى تبين التوسع الاقتصادى الكامل ، والزيادة المحدودة فى عدد الفرنسيين خلال هذه العقود فان مقاييس الانتاج المرتبطة بتعداد سكان فرنسا ، قد حققت ، على سبيل المثال ، معدلات نمو لكل فرد ، تثير الاعجاب وكذلك زيادة فى قيمة الصادرات بالنسبة لكل فرد . . . الخ . .

وأخيرا ، كانت هناك الحقيقة التى لا يمكن انكارها ، وهى ان فرنسا كانت غنية بصورة هائلة فى مجال رأس المال المتحرك ، الذى كان يمكن (وكان يتم بشكل منظم) الاستفادة منه فى خدمة المصالح السياسية والاستراتيجية للدولة . ولعل أهم علامة تثير الاعجاب فى هذا الصدد كانت السداد السريع للغاية للتعويضات الألمانية عام ١٨٧١ ، والتى وفقا لحسابات بسمارك الخاطئة ، كان من المفروض ان تضعف من قوة فرنسا بشدة لعدة سنوات قادمة . ولكن فى الفترة التى أعقبت ذلك ، كان رأس المال الفرنسى يتدفق أيضا إلى دول مختلفة داخل أوروبا وخارجها (فبحلول عام ١٩١٤ ، بلغ اجمالى الاستثمارات الخارجية لفرنسا ٩ بلايين دولار ، ولم تتفوق عليها فى هذا المجال سوى بريطانيا فقط . ورغم ان هذه الاستثمارات قد ساعدت على ادخال التصنيع فى أجزاء كبيرة من أوروبا ومن بينها اسبانيا وايطاليا ، فقد حققت أيضا فوائد سياسية ودبلوماسية هائلة لفرنسا نفسها . وقد كان ابتعاد ايطاليا التدريجى عن التحالف الثلاثى مع نهاية القرن يرتبط بحاجة ايطاليا لرأس المال ، وان لم يكن هو الذى تسبب تماما فى هذا الابتعاد . وكانت القروض الفرنسية ـ الروسية للصين ، فى مقابل الحصول على حقوق مد السكك الحديدية والامتيازات الأخرى ، يجرى جمعها غالبا فى باريس وتمر من خلال سان بطرسبيرج . كما اعطت استثمارات فرنسا الهائلة فى تركيا والبلقان ـ والتى لم يستطع الألمان الذين كانوا يشعرون بالاحباط ان يسايروها على الاطلاق قبل عام ١٩١٤ ـ لفرنسا ميزة كبيرة ليس فقط من الناحية السياسية والثقافية ، ولكن أيضا من ناحية ضمان الحصول على عقود لبيع الأسلحة ، الفرنسية بدلا من الأسلحة الألمانية . وفوق كل شىء ،

كان الفرنسيون يغدقون المال على تحديث حليفهم الروسى ، بدأت من طرح القرض الأول فى سوق باريس فى أكتوبر ١٨٨٨ وحتى العرض بالغ الأهمية عام ١٩١٣ بتقديم قرض قيمته ٥٠٠ مليون فرنك بشرط توسيع نظام السكك الحديدية الاستراتيجية الروسية فى المقاطعات البولندية بصورة كبيرة ، بحيث يمكن تعبئة « القوة الروسية الساحقة » على نحو أسرع لسحق ألمانيا . ولقد كانت هذه أوضح اشارة حتى تلك الفترة على قدرة فرنسا على استخدام قوتها المالية لتعزيز قوتها الاستراتيجية الخاصة (رغم انه من دواعي السخرية ان كلما أصبحت الآلة العسكرية الروسية اكثر كفاءة وفعالية عمد الألمان بشكل أكبر إلى الاعداد لشن هجوم عسكرى سريع ضد فرنسا) .

غير انه مرة أخرى ، بمجرد ان نستخدم البيانات الاقتصادية المقارنة ، فان الصورة الايجابية لنمو فرنسا سرعان ما تتلاشى . فعلى حين كانت فرنسا بمثابة مستثمر واسع النطاق فى الخارج ، فليس هناك دليل كبير على ان رأس المال هذا قد جلب للبلاد العائد الأمثل ، سواء بالنسبة للأرباح المكتسبة أم بالنسبة لزيادة الطلبات الخارجية على المنتجات الفرنسية : ذلك ان ما كان يحدث غالبا ، حتى فى روسيا ، هو ان التجار الألمان كانوا يحصلون على نصيب الأسد من تجارة الواردات وكانت نسبة ألمانيا فى المنتجات الأوروبية المصدرة قد فاقت بالفعل المنتجات الفرنسية فى أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، وبحلول عام ١٩١١ ، أصبحت هذه النسبة حوالى ضعف المنتجات الفرنسية . ولكن ذلك بدوره كان يعكس الحقيقة المؤلمة ، وهى ان على الرغم من ان الاقتصاد الفرنسى كان يعانى من المنافسة الصناعية البريطانية ، القوية قبل جيل او اثنين ، فقد كان يتأثر الأن بانطلاقة العملاق الصناعى الألمانى . ومع استثناءات نادرة ، مثل صناعة السيارات ، فان الاحصاءات المقارنة تقيس هذا التراجع المرة بعد الأخرى . فعشية الحرب مباشرة ، كان اجمالى قدرتها الصناعية يعادل حوالى ٤٠ فى المائة فقط من اجمالى قدرة ألمانيا ، وكان انتاجها من الصلب يزيد بقليل على سدسى انتاج ألمانيا ، كما كان انتاجها من الفحم لا يكاد يصل إلى السبع كذلك فان ما كان يتم انتاجه من الفحم والصلب والحديد كان عادة أغلى ثمنا ، حيث كان يأتى من مصانع أصغر ومناجم أفقر وبالمثل ، فبالرغم من أوجه التقدم المزعومة فى الصناعة ، الكيماوية الفرنسية ، فقد كانت الدولة تعتمد بصورة واسعة على الواردات الألمانية . وبالنظر إلى مصانعها الصغيرة ، وتطبيقاتها التى لم تكن تساير الزمن ، وكذلك اعتمادها الكبير على الأسواق المحلية المحمية ، فليس من الغريب ان النمو الصناعى لفرنسا فى القرن التاسع عشر كان يوصف بحق بأنه « قد التهبت مفاصله . . . وأصبح مترددا ، ومتقلصا ، وبطيئا » .

كذلك لم تكن مظاهر جمالها الريفى تمثل أى اغراء ، على الأقل ، من حيث القوة والثروة النسبية . ولا شك ان الضربات التى تلقاها انتاج الحرير والخمر من جراء اصابتها بالأمراض ، لم يشف منها هذا الانتاج تماما ، وكل ما فعلته تعريفة ملين الجمركية ، فى محاولتها حماية ايرادات المزارع والحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ، لم يؤد الا إلى ابطاء عملية ترك زراعة الأراضى وتدعيم المنتجين غير الأكفاء . وحيث ان الزراعة كان يعمل بها أربعون فى المائة من التعداد الفعلى للسكان حوالى عام ١٩١٠ ، وكانت الملكيات الزراعية تتكون غالبا من قطع صغيرة من الأراضى ، فقد كان ذلك يؤثر تأثيرا سلبيا وواضحا على كل من القدرة الانتاجية ، الفرنسية والثروة الاجمالية . وتظهر بيانات بايروك ان اجمالى الناتج القومى الفرنسى فى عام ١٩١٣ كان يعادل ٥٥ فى المائة فقط

من ناتج ألمانيا ، كما كان نصيبها فى الانتاج الصناعى العالمى حوالى ٤٠ فى المائة من انتاج ألمانيا . وتذكر احصائيات رايت ان الدخل القومى لفرنسا كان ٦ بلايين دولار عام ١٩١٤ ، فى حين كان الدخل القومى لألمانيا ١٢ بليون دولار . وكان هذا يعنى انه اذا نشبت حرب أخرى مع جارتها الشرقية ، واذا وقفت فرنسا بمفردها فى هذه الحرب فان ذلك من شأنه ان يكرر نتيجة عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ .

وفى كثير من هذه المؤشرات المقارنة ، تراجعت فرنسا أيضاً وبشكل كبير خلف الولايات المتحدة ، وبريطانيا وروسيا وكذلك ألمانيا ، لدرجة أنها أصبحت مع أوائل القرن العشرين ، الدولة الخامسة فى ترتيب الدول الكبرى . غير أن تدهور القوة الفرنسية بالمقارنة بألمانيا ، هو الأمر المهم ، وذلك ببساطة ، بسبب العلاقة السيئة بين الدولتين . . . وفى هذا الصدد ، كانت الاتجاهات تنذر بالسوء . ففى حين ارتفع تعداد سكان ألمانيا بحوالى ١٨ مليوناً فى الفترة من عام ١٨٩٠ الى عام ١٩١٤ ، زاد تعداد سكان فرنسا على مليون بنسبة بسيطة . وكان ذلك ، الى جانب ثروة ألمانيا القومية الضخمة ، يعنى أنه على الرغم من كل الجهود التى تبذلها فرنسا للتقدم فى المجال العسكرى فإن الفرنسيين كانوا دائماً متأخرين فى هذا المجال . وبتجنيد ما يزيد على ٨٠ فى المائة من شبابها الذين وصلوا سن التجنيد استطاعت فرنسا انشاء جيش كبير العدد بشكل مذهل بالنسبة لحجمها ، على الأقل طبقاً لمقاييس معينة : فعلى سبيل المثال ، كانت الوحدات الثمانون التى استطاعت فرنسا تعبئتها من سكان يبلغ تعدادهم ٤٠ مليوناً تتفوق على الوحدات النمساوية الثمانى والأربعين من بين السكان الذين يصل عددهم الى ٥٢ مليون نسمة . ولكن ذلك لم يكن يشكل أية فائدة ذات بال فى مواجهة ألمانيا الامبراطورية . فلم تقتصر هيئة أركان الجيش البروسية ، التى تستخدم قوات الاحتياط بها والمدربة تدريباً جيداً ، على تعبئة ما يزيد على مائة وحدة ، ولكنها كانت لديها كذلك امكانيات بشرية هائلة يمكنها الاعتماد عليها ــ تصل تقريباً الى عشرة ملايين فى مجموعات السن الأساسية ، بمقارنتها بالقوة البشرية الفرنسية وقوامها خمسة ملايين ، كما أنها كانت تمتلك عدداً هائلاً يبلغ ١١٢٫٠٠٠ رجل من ضباط الصف ــ وهم العنصر الرئيسى فى الجيش الآخذ فى التوسع ــ بمقارنتهم بـ ٤٨٫٠٠٠ رجل لدى فرنسا . وعلاوة على ذلك ، فرغم أن ألمانيا خصصت نسبة أصغر من دخلها القومى للانفاق العسكرى ، فقد خصصت نسبة أكبر بكثير من ذلك فى بنود أخرى كاملة وطوال عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، كانت القيادة العليا الفرنسية تعمل جاهدة دون جدوى على اصلاح « حالة الانحطاط غير المقبول » ، وفى عشية الحرب العالمية الأولى ، كانت المذكرات السرية حول التفوق المادى الألمانى تثير نفس القدر من الازعاج : « ٤٥٠٠ مدفع آلى الى ٢٥٠٠ فى فرنسا ، ٦٠٠٠ مدفع عيار ٧٧ مليمتراً الى ٣٨٠٠ مدفع فرنسى عيار ٧٥ مليمتراً ، واحتكار كامل تقريباً للمدفعية الثقيلة . » وكان الجانب الأخير على وجه الخصوص يظهر نقاط الضعف الفرنسى فى أسوأ صورها .

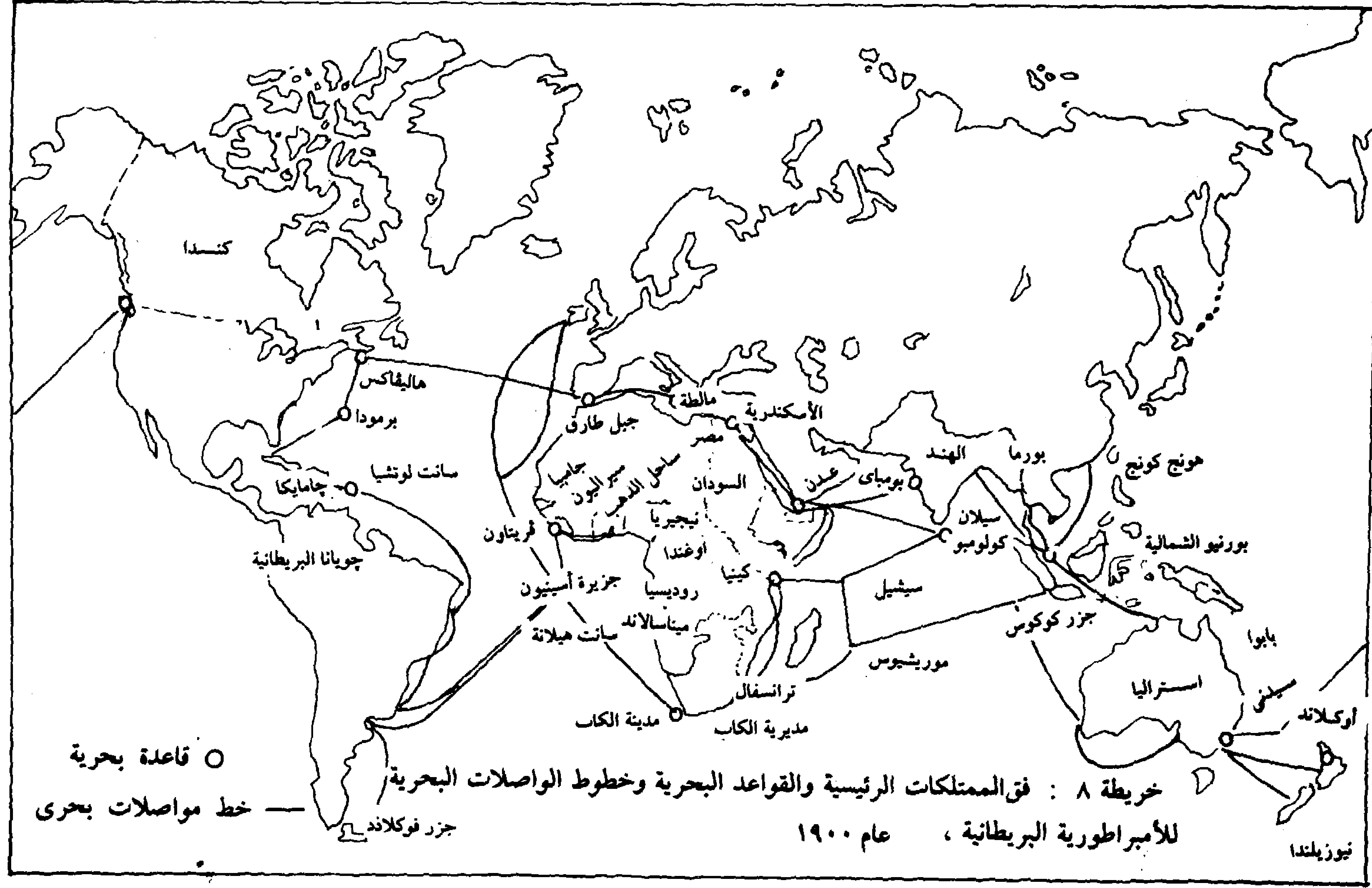
ومع ذلك ، فقد خاض الجيش الفرنسى غمار المعركة فى عام ١٩١٤ وهو واثق من النصر ، بعد أن تخلى عن استراتيجيته الدفاعية ، مفضلاً القيام بهجوم شامل ، مما كان يعكس التركيز المتزايد على الروح المعنوية التى حاول جران ميزون وآخرون بثها فى نفوس أفراد الجيش ــ والتى

قد يشك المرء من الناحية النفسية ، في أنها تمثل تعويضاً عن نقاط الضعف ذاتها . وقد علق الجنرال ميسينج على هذا بقوله : « لا الأعداد ولا الآليات التى قد تكون ذات قدرات اعجازية هى التى ستحدد النصر ، بل ان هذا النصر سوف يتحقق للجنود الذين يتمتعون بالشجاعة وحسن الاداء ، وبهذا فإننى أعنى التفوق فى قوة التحمل البدنية والمعنوية ، والقوة الهجومية » . وقد كان هذا التأكيد مرتبطاً « باليقظة الوطنية » فى فرنسا والتى حدثت بعد الأزمة المغربية عام ١٩١١ والتى كانت توحى بأن الدولة سوف تقاتل بشكل أفضل بكثير مما قاتلت فى عام ١٨٧٠ ، على الرغم من الانقسامات الطبقية والسياسية التى جعلتها تبدو وكأنها معرضة للعدوان خاصة أثناء مناقشة مسألة دريفوس . وقد كان معظم الخبراء العسكريون يرون أن الحرب التى سوف تأتى ستكون قصيرة .

والأمر المهم ، لهذا ، هو عدد الوحدات التى يمكن وضعها على الفور فى الميدان وليس حجم صناعات الصلب والكيماويات الألمانية ولا الملايين ممن يحتمل تجنيدهم الموجودون لدى ألمانيا .

وربما كان احياء الثقة الوطنية هذه ، قد تأثر كثيراً بالتحسن فى المركز الدولى لفرنسا ، والذى حققه وزير الخارجية ، ديلكاسيه ، ودبلوماسيوه بعد نهاية القرن . ذلك أنهم لم يكتفوا بتعزيز الصلة الحيوية بسان بطرسبيرج والحفاظ عليها ، رغم جميع الجهود الدبلوماسية لحكومة امبراطور ألمانيا لاضعافها ، بل انهم أيضاً قاموا بتحسين علاقاتهم بايطاليا . وفى الحقيقة فقد قاموا بابعادها عن التحالف الثلاثى (وهكذا فقد قاموا بالتخفيف من حدة المشكلة الاستراتيجية الخاصة بضرورة القتال فى سافوى وكذلك اللورين) . والأهم من ذلك كله ، كان الفرنسيون قادرين على انهاء خلافاتهم الاستعمارية مع بريطانيا فى حلف ١٩٠٤ . ثم بعد ذلك استطاعوا اقناع الأعضاء الرئيسيين فى الحكومة الليبرالية فى لندن بأن أمن فرنسا هو مصلحة قومية بريطانية . ورغم أن الأسباب السياسية الداخلية فى بريطانيا كانت تحول دون تحقيق تحالف ثابت ، إلا أن فرص حصول فرنسا على المساندة البريطانية فى المستقبل قد تحسنت مع كل اضافة حدثت فى اسطول أعالى البحار الألمانى ومع كل اشارة توحى بأن الضربة الألمانية تجاه الغرب سوف تمر عبر بلجيكا المحايدة . فإذا دخلت بريطانيا بالفعل ، فإن الألمان سوف يشعرون بالقلق ليس فقط ازاء روسيا ولكن أيضاً ازاء تأثير الاسطول الملكى على اسطول أعالى البحار التابع لها ، وازاء ـ تدمير تجارتها عبر البحار ، وكذلك ازاء القوة البريطانية الصغيرة الهامة التى يمكن نشرها بسرعة فى شمال فرنسا . لقد كانت محاربة الألمان مع وجود روسيا وبريطانيا كحلفاء لفرنسا ، حلماً فرنسياً منذ عام ١٨٧١ ، قد بدأ الآن حقيقة واضحة .

ولم تكن فرنسا قوية بما فيه الكفاية لمواجهة ألمانيا فى صراع دولة مع دولة أخرى ، وكان ذلك أمراً تحرص جميع الحكومات الفرنسية على تفاديه . وإذا كانت علامة الدولة الكبرى هى أن تكون لديها الارادة والقدرة على قبول تحدى أية دولة أخرى ، فقد انزلقت فرنسا (مثل النمسا ـ المجر) الى وضع أدنى . بيد أن هذا التعريف كان يبدو تعريفاً مجرداً للغاية فى عام ١٩١٤ بالنسبة لدولة كانت تشعر من الناحية النفسية بأنها على استعداد للحرب ، وأنها أقوى من الناحية العسكرية مما كانت عليه فى أى وقت مضى ، وأنها غنية ، وفوق كل شىء ، تحظى بحلفاء أقوياء . وكانت



خريطة ٨ : فى الممتلكات الرئيسية والقواعد البحرية وخطوط الواصلات البحرية للأمبراطورية البريطانية ، عام ١٩٠٠

مسألة ما إذا كانت هذه السمات معاً من شأنها أن تمكن فرنسا من مواجهة ألمانيا ، تمثل تساؤلاً مفتوحاً ، ولكن معظم الفرنسيين كان يبدو أنهم يعتقدون ذلك .

بريطانيا العظمى :

(من أول نظرة ، كانت تبدو بريطانيا دولة مهيبة . ففى عام ١٩٠٠ كانت تمتلك أكبر امبراطورية شهدها العالم ، تمتد حوالى اثنى عشر مليون ميلاً مربعاً من الأراضى وتضم نحو ربع تعداد سكان الكرة الأرضية . وفى غضون الثلاثين عاماً السابقة ، فقط ، أضافت بريطانيا ٤ر٢٥ مليون ميل مربع ، ٦٦ مليون نسمة الى امبراطوريتها . ولم يكن الأمر قاصراً على مؤرخ بارع فى النقد ، جاء فيما بعد ، ولكن كان الأمر كذلك بالنسبة للفرنسيين والألمان ، والأشانتى وشعب بورما ، وكثيرين غيرهم فى ذلك الوقت ، ممن كانوا يشعرون بما يلى) :

« لقد حدث فى خلال فترة نصف القرن أو ما يقرب من ذلك قبل حرب عام (١٩١٤) ، توسع هائل للقوة البريطانية ، مصحوب باتجاه بعدم التعاطف معلن مع أية طموحات مماثلة من جانب الدول الأخرى وإذا كانت هناك أية دولة تحاول بالفعل تحقيق نفوذ عالمى ، فقد كانت هى بريطانيا العظمى . وفى الحقيقة ، عملت بريطانيا أكثر من مرة على تحقيق هذا النفوذ . وقد حققته بالفعل . وكان الألمان يتحدثون فقط عن بناء خط سكك حديدية يمتد حتى بغداد . وكان ملكة انجلترا تعتبر امبراطورة الهند . وإذا كانت هناك دولة قلبت ميزان القوى العالمية ، فإنها كانت بريطانيا العظمى » .

وقد كانت هناك مؤشرات أخرى على قوة بريطانيا : تتمثل فى الزيادات الهائلة فى الاسطول الملكى ، الذى كان متساوياً فى القوة مع أكبر اسطولين تاليين ، والشبكة التى لا مثيل لها من القواعد البحرية ومحطات الكابلات حول العالم ، وأكبر اسطول بحرى تجارى فى العالم فى ذلك الوقت ، يحمل بضائع دولة كانت حتى ذلك الحين أكبر دولة تجارية فى العالم ، والخدمات المالية لمدينة لندن ، التى جعلت بريطانيا أكبر مستثمر ، وأكبر مركز مصرفى ، وأكبر مؤمن ، وأكبر تاجر بضائع فى الاقتصاد العالمى . وقد كانت الجماهير التى رفعت قبعاتها للتحية أثناء الاحتفالات بمناسبة اليوبيل الماسى للملكة فيكتوريا فى عام ١٨٩٧ لديها ما يبرر شعورها بالفخر . وعندما كان يجرى الحديث عن الامبراطوريات العالمية الثلاث أو الأربع فى القرن التالى ، فإن بريطانيا — وليس فرنسا ، أو النمسا — المجر أو دول أخرى كثيرة مرشحة — كانت تأتى دائماً فى القائمة القصيرة للأعضاء .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا اليها من منظور آخر — وليكن من خلال الحسابات الهادئة « للعقلية البريطانية الرسمية » أو من خلال المؤرخين ، الذين جاءوا بعد ذلك ، لانهيار القوة البريطانية — فإن أواخر القرن التاسع عشر لم يكن بالتأكيد الفترة التى كانت تسعى فيها الامبراطورية لتحقيق « نفوذ عالمى » بل على العكس ، فإن هذا « السعى » تم القيام قبل ذلك بقرن من الزمان وبلغ ذروته فى انتصار عام ١٨١٥ ، الذى أتاح للدولة التمتع بالرفاهية فى نصف القرن التالى الذى اتسم بالتفوق

البحرى والامبراطورى على نحو غير قابل للمنافسة الحقيقية . غير أنه بعد عام ١٨٧٠ أدى التغيير فى ميزان القوى العالمية الى تدهور السيادة البريطانية بطريقتين متفاعلتين ومنذرتين بالسوء . الأولى هى أن انتشار التصنيع والتغيرات التى حدثت فى الموازين العسكرية والبحرية نتيجة لذلك ، قد أضعفا الوضع النسبى للامبراطورية البريطانية أكثر من أية دولة أخرى ، وذلك لأنها كانت الدولة العظمى الراسخة ، وكان ما يمكن أن تجنيه أقل مما كان يمكن أن تفقده من خلال التغيرات الأساسية فى الوضع القائم . ولم تتأثر بريطانيا بشكل مباشر بظهور ألمانيا القوية المتحدة ، مثلما تأثرت فرنسا والنمسا ــ المجر ولم تتمسك لندن فى الحقيقة بهذه القضية إلا بعد عام ١٩٠٤ ــ ١٩٠٥ . ولكنها كانت الدولة التى اصطدمت بشدة بظهور القوة الأمريكية ، حيث أن المصالح البريطانية (كندا ، والقواعد البحرية فى الكاريبى ، والاستثمار فى أمريكا اللاتينية) كانت بارزة على نحو أكبر فى نصف الكرة الغربى من مصالح أية دولة أوروبية أخرى . كما كانت الدولة التى تأثرت الى أقصى حد بتوسيع الحدود والسكك الحديدية الاستراتيجية الروسية فى التركستان ، حيث كان بمقدور أى شخص أن يرى التهديد الذى يمثله ذلك بالنسبة للنفوذ البريطانى فى الشرق الأدنى والخليج الفارسى ، وربما آخيراً تهديد سيطرتها على شبه القارة الهندية . كذلك كانت بريطانيا هى الدولة التى من خلال تمتعها بالنصيب الأكبر من تجارة الصين الخارجية ، من المرجح أن تجد مصالحها التجارية وقد تعرضت للخطر على نحو بالغ للغاية ، وذلك عن طريق بروز الامبراطورية الصينية أو عن طريق ظهور قوة جديدة فى تلك المنطقة . وبالمثل ، كانت بريطانيا هى الدولة التى كان وضعها النسبى فى افريقيا والمحيط الهادى قد تأثر الى أقصى حد من خلال التدافع على المستعمرات بعد عام ١٨٨٠ ، حيث أنها قد « بدلت (طبقاً لعبارة هوبسبوم) الامبراطورية غير الرسمية التى تسيطر فيها على معظم دول العالم غير النامية فى مقابل الامبراطورية الرسمية لربع هذا العالم ــ » ولم تكن تلك بالصفقة الرابحة ، رغم الزيادات المستمرة فى المكتسبات الجديدة التى أضيفت لمستعمرات الملكة فيكتوريا .

(وفى حين كانت بعض هذه المشاكل (فى افريقيا أو الصين) جديدة الى حد ما ، فان المشاكل الاخرى (التنافس مع روسيا فى آسيا ، ومع الولايات المتحدة فى نصف الكرة الغربى) كانت تقلق العديد من الحكومات البريطانية السابقة . والأمر الذى كان مختلفا فى ذاك الوقت هو أن القوة النسبية للدول المختلفة التى قد تشكل تحديا كانت أكبر بكثير ، فى حين كانت التهديدات تبدو وكأنها بصورة تلقائية تقريبا . وبنفس الكيفية التى انصرفت بها امبراطورية النمسا ـ المجر الى الدخول فى صراع مع عدد من الاعداء داخل أوروبا ، فان رجال الدولة البريطانيين كذلك كان عليهم أن يشتركوا فى لعبة خداع سياسى واستراتيجى بابعادها المختلفة شملت كل انحاء العالم تقريبا .

ففى عام ١٨٩٥ ، الذى كان يمثل فترة هامة وحرجة وجد مجلس الوزراء البريطانى نفسه على سبيل المثال فى حالة قلق ازاء تفسخ الصين بعد الحرب الصينية ـ اليابانية ، وازاء انهيار الامبراطورية العثمانية نتيجة الازمة الارمينية ، وازاء الصدام الذى كان يلوح فى الافق مع المانيا

حول جنوب افريقيا في نفس توقيت الخلافات التى نشبت مع الولايات المتحدة حول حدود فنزويلا ـ غيانا البريطانية ، وازاء الحملات العسكرية الفرنسية في افريقيا الاستوائية ، وازاء اندفاع روسيا تجاه جبال الهندوكوسن ★ لقد كانت لعبة تتسم بالخداع وكان يجب تنفيذها ايضا من الناحية البحرية ، حيث لم يكن من المهم كيفية زيادة ميزانية الاسطول الملكى بشكل منتظم ، لأنه لم يعد يحكم الامواج ويسيطر على البحار فى مواجهة الاساطيل الخمسة أو الستة التى بدأ بناؤها خلال عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر ، مثلما كان قادرا على ذلك فى منتصف القرن (وكما أشارت قيادة البحرية البريطانية مرارا ، فانها كانت تستطيع مواجهة التحدى الامريكى فى نصف الكرة الغربى ، ولكن ذلك كان ممكنا فقط عن طريق تحويل السفن الحربية من المياه الاوروبية ، مثلما كان باستطاعتها زيادة حجم الاسطول الملكى فى الشرق الاقصى ، ولكن من خلال اضعاف اساطيلها فى البحر المتوسط . اذ أن بريطانيا لم تكن تستطيع أن تكون قوية فى كل مكان . وأخيرا ، فقد كانت عملية خداع يتعين القيام بها من الناحية العسكرية ، عن طريق تحويل الكتائب من ألدرشوت الى القاهرة ، أو من الهند الى هونج كونج ، لمواجهة آخر الاحداث الطارئة ـ غير ان ذلك كان يجب ان يتم بواسطة قوة من المتطوعين ذات نطاق صغير تفوقت عليها تماما الجيوش الضخمة ذات الطراز البروسى .

وكانت نقطة الضعف الثانية التى كانت تعمل ، هى الاخرى ، على تدهور التفوق البريطانى ، بشكل غير فورى وعلى نحو اقل اثارة ، ولكن ربما بشكل اكثر خطورة ، تمثل فى تآكل التفوق الصناعى والتجارى ، الذى تعتمد عليه قوتها البحرية والعسكرية والامبريالية ، فى نهاية المطاف . لقد زاد انتاج الصناعات البريطانية التى كانت قائمة مثل الفحم والمنسوجات والادوات الحديدية بشكل مطلق خلال هذه العهود ، بيد أن نصيب بريطانيا النسبى فى الانتاج العالمى كان يتضاءل بصورة مستمرة . ففى الصناعات الاحدث والاكثر أهمية بصورة متزايدة مثل الصلب ، والمواد الكيماوية ، ومعدات الآلات ، والسلع الكهربائية ، سرعان ما فقدت بريطانيا الريادة التى كانت لديها من قبل . والانتاج الصناعى الذى كان ينمو بنسبة سنوية تبلغ ٤ فى المائة خلال الفترة من عام ١٨٢٠ الى ١٨٤٠ ، وبحوالى ٣ فى المائة فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٧٠ ، يصبح أكثر ركودا ، وخلال الفترة من عام ١٨٧٥ الى عام ١٨٩٤ كان ينمو بنسبة تزيد قليلا على ٥ر١ فى المائة سنويا ، وهو معدل يقل بكثير عن معدلات نمو الانتاج الصناعى فى الدول الرئيسية المنافسة لبريطانيا . وقد برز بشكل واضح أن التفوق الصناعى على هذا النحو قد فقد فى خضم عمليات التنافس القاتل من أجل جذب العملاء . وفى بادىء الأمر ، كانت أسعار الصادرات البريطانية يتم تقديرها بالنظر الى وضعها المتميز فى الاسواق الصناعية الاوروبية ، وأسواق امريكا الشمالية ، حيث كانت دائما تحظى بالحماية من خلال فرض قيود التعريفة الجمركية ، ثم بعد ذلك فى بعض الاسواق الاستعمارية ، حيث أصبحت تنافسها دول أخرى ، سواء من الناحية التجارية أو من خلال

★ سلسلة جبال بوسط آسيا . — المترجم

فرض تعريفة جمركية حول الاراضى الجديدة التى ضمتها اليها تلك الدول . ولقد وجدت الصناعة البريطانية نفسها أخيرا وقد أضعفها المد المتزايد بدرجة هائلة من تدفق المنتجات الاجنبية المستوردة الى داخل السوق المحلية غير المحمية ــ كان هذا هو أوضح علامة على أن الدولة قد أصبحت غير قادرة على المنافسة . وقد كان تباطؤ القدرة الانتاجية البريطانية ونقص القدرة على المنافسة فى أواخر القرن التاسع عشر أحد أهم القضايا التى جرت دراستها فى التاريخ الاقتصادى . وقد تضمنت تلك القضايا المعقدة مثل السمات القومية ، والاختلافات والفجوات ، بين الاجيال . وروح الشعب ومزاجه الاجتماعى ، والنظام التعليمى ، وكذلك أسبابا اقتصادية أكثر تحديدا مثل انخفاض الاستثمار ، والمصانع التى أصبحت لا تساير العصر وعلاقات العمل السيئة ، ونقص المهارة فى فن البيع ، الى غير ذلك . وبالنسبة للدارس الذى تهمه دراسة الاستراتيجية الكبرى ، المرتبطة بالصورة النسبية ، فان هذه التفسيرات تعتبر أقل أهمية من حقيقة أن الدولة ككل كانت تفقد مركزها بشكل مطرد . فرغم أنه فى عام ١٨٨٠ ، كانت المملكة المتحدة لاتزال تحتوى على ٩ر٢٢ فى المائة من اجمالى الانتاج الصناعى العالمى ، فان هذا الرقم قد انكمش ليصبح ٦ر١٣ فى المائة بحلول عام ١٩١٣ ، وفى حين كان نصيب بريطانيا من التجارة العالمية ٢ر٢٣ فى المائة فى عام ١٨٨٠ ، فانه أصبح ١ر١٤ فى المائة فقط خلال ١٩١١ ـ ١٩١٣ . وبالنسبة للقوة الصناعية ، فان الولايات المتحدة والمانيا الامبراطورية كانت تمضيان قدما . وأصبحت « ورشة العالم » الآن فى المركز الثالث ليس لأنها لم تكن تنمو ، ولكن لأن نمو الآخرين كان يجرى على نحو اسرع .

ولم يكن هناك شىء يثير الرعب فى نفوس المفكرين الامبرياليين البريطانيين أكثر من هذا الاضمحلال الاقتصادى النسبى لانه ببساطة كان له تأثيره على القوة البريطانية . وقد تساءل البروفيسور دبليو . ايه . اس . هيونز فى عام ١٩٠٤ بقوله : « اذا فرضنا أن الصناعة التى تواجه تهديدا من جانب (المنافسة الاجنبية) هى تلك الصناعة الموجودة فى جذور نظام الدفاع الوطنى لديك ، فأين تكون أنت عندئذ ؟ انك لا تستطيع أن تستمر دون وجود صناعة الحديد ، وتجارة هندسية عظيمة ، وذلك لأنه فى الحرب الحديثة ، اذا لم تكن لديك وسائل انتاج فانك لن تستطيع الحفاظ على اساطيلك وجيوشك فى حالة كفاءة وفعالية » . وتعتبر الصراعات الخاصة بالحدود الاستعمارية فى غرب افريقيا أو الخاصة بمستقبل جزر الساموا اذا قورنت بما سبق الاشارة اليه أمورا تافهة . ومن هنا كانت مصالح الاستعماريين تكمن فى اصلاح التعريفة الجمركية ــ بالتخلى عن مبادىء التجارة الحرة من أجل حماية الصناعات البريطانية ـ وفى اقامة روابط أوثق مع المستعمرات التى يسيطر عليها البيض وذلك من أجل ضمان التوصل الى اسهامات للدفاع ومن أجل الحصول على سوق امبريالية شاملة . ووفقا لعبارة جوزيف تشامبرلين التى تثير المخاوف ، فقد أصبحت بريطانيا الآن : « العملاق المرهق ، (الذى يترنح) فى مدار مصيره الشاسع » . وفى السنوات التى تلت ذلك ، حذر اللورد الاول للادميرالية (كبير لوردات البحرية) قائلا : « ان المملكة المتحدة فى حد ذاتها لن تكون قوية بما فيه الكفاية لكى تحتل مكانها المناسب جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة ، أو روسيا ، ولا الى جانب المانيا ايضا . اننا سوف يلقى بنا جانبا تحت وطأة هذا العبء » .

وقد تساءل جارفين ، وهو أحد الصحفيين ذوى التأثير ، فى نبرة حزينة ، فى عام ١٩٠٥م قائلا : « هل تستطيع هذه الامبراطورية التى تحتفل بمرور الذكرى المئوية الاولى على معركة الطرف الأغر أن تظل على قيد الحياة لكى تحتفل بالذكرى المئوية الثانية ؟ غير انه اذا كان الامبرياليون دون شك على صواب ، على المدى البعيد ، فقد كانوا جميعا تقريبا يميلون الى المبالغة فى الأخطار القائمة . فتجارتا الحديد والصلب ، وصناعة الأدوات والآلات قد تفوقت عليها مثيلاتها فى أسواق عديدة ، ولكنها بالتأكيد لم يتم ازالتها تماما من السوق .

وكانت صناعة النسيج تتمتع برواج كبير فى التصدير فى السنوات التى سبقت عام ١٩١٤م . وباستعادة الاحداث ومحاولة التأمل فيها ، فإننا سوف ننظر الى تلك الفترة على انها فترة ازدهار . كما ان صناعة بناء السفن البريطانية ، والتى كانت حيوية بالنسبة لكل من الاسطول الملكى والاسطول البحرى التجارى المنتعش ، كانت لاتزال تحتل مرتبة خاصة بها ، حيث تم تدشين ما يزيد على ٦٠ فى المائة من السفن التجارية العالمية ، و٣٣ فى المائة من السفن الحربية خلال هذه العقود من الزمان . وكان ذلك بمثابة عزاء بالنسبة لأولئك الذين كانوا يشعرون بالخوف لان بريطانيا كانت قد أصبحت تعتمد تماما على السلع الغذائية والمواد الخام المستوردة فى وقت الحرب . وكان من الحقيقى انه اذ أصبحت بريطانيا متورطة فى صراع صناعى شامل ، طويل المدى ، بين الدول الكبرى ، فإنها سوف تجد ان قدرا كبيرا من صناعة أسلحتها (على سبيل المثال ، القنابل ، والمدفعية ، والطائرات ، والقذائف ، والمعدات البصرية ، والمغنيطات★ ، والاصباغ) غير كافية ، مما يعكس الافتراض التقليدى بأن الجيش البريطانى كان يمكن نشره وتجهيزه لحروب استعمارية صغيرة وليس لصراعات قارية هائلة . ولكن طوال الجزء الأكبر من هذه الفترة ، كانت تلك بالضبط هى نوعية الصراعات التى تورط فيها الجيش . واذا حدثت بالفعل الحرب « الحديثة » الطويلة والمنهكة ، والتى تعتمد على الخنادق والمدافع الآلية ، والتى كان بعض النقاد على الأقل يتنبأون بحدوثها فى عام ١٨٩٨م ، فلن يكون البريطانيون هم الوحيدين الذين سيحتاجون الى المعدات والوسائل الصحيحة .

وحيث ان بريطانيا كانت تمتلك أيضا أسباب القوة الاقتصادية ، فى هذه الفترة ، فلابد ان يكون ذلك بمثابة تحذير حتى لا يتم تصوير مشاكل الدولة بصورة قاتمة وجارفة تماما . واذا تم استعادة ما مضى وتأمله فيمكن للمرء ان يؤكد انه « من ١٨٧٠م الى ١٩٧٠م كان تاريخ بريطانيا يتسم بالتردى والاضمحلال المستمر غير المنقطع من الناحية الاقتصادية والعسكرية والسياسية وذلك بمقارنته بالدول الأخرى ، فقد هبطت من ذروة الرخاء والقوة التى حققتها لها ثورتها الصناعية فى

★ المغنيط : جهاز كهربائى لاحداث الشرر فى محرك داخلى الاحتراق . (المترجم)

منتصف القرن التاسع عشر . ولكن هناك أيضا خطر فى المبالغة والتوقع بالنسبة لسرعة هذا الاضمحلال ، وفى تجاهل الثروات الكبيرة للغاية التى كانت تمتلكها الدولة ، حتى فى المجال غير الصناعى . فقد كانت ، فى المقام الأول ، غنية بشكل كبير ، سواء فى الداخل أو الخارج ، رغم أن الخزانة البريطانية كانت تشعر بأنها تقع تحت وطأة ضغوط ثقيلة خلال العقدين اللذين سبقا عام ١٩١٤م ، حيث ان التكنولوچيا الحديثة قد زادت سعر السفينة الحربية الواحدة الى أكثر من الضعف . علاوة على ذلك ، فإن الزيادة فى عدد المقاعد الانتخابية أدت الى انفاق « اجتماعى » كبير لأول مرة . غير انه اذا كانت الزيادة فى المصروفات بالنسبة « للبنادق والزبد » تبدو مخيفة من حيث أرقامها المطلقة ، فقد كان ذلك يرجع الى ان الدولة التى كانت أشبه بخفير الليل كانت تأخذ قدرا ضئيلا للغاية من دخل الفرد فى الضرائب ، وكانت تنفق قدرا بسيطا أيضا من الدخل القومى فى الاغراض الحكومية . فحتى فى عام ١٩١٣ ، كان اجمالى مصروفات الحكومة المركزية والمحلية يعادل ١٢٫٣ فى المائة فقط من اجمالى الناتج القومى . ولذلك ، فانه بالرغم من ان بريطانيا كانت واحدة من أكثر الدول انفاقا على الدفاع قبل عام ١٩١٤م ، فقد كانت بحاجة الى تخصيص نصيب أقل من دخلها القومى لهذا الغرض ، من أية دولة من الدول الكبرى الأخرى فى أوروبا . وإذا كان الامبرياليون الكبار يميلون الى ان ينتقصوا من قدر القوة المالية البريطانية بمقارنتها بالقوة الصناعية ، فقد كانت بريطانيا تمتلك بالفعل كميات مذهلة من المال وصلت الى حوالى ١٩٫٥ بليون دولار ، كانت تستثمر عبر البحار فى ذلك الوقت ، وهو ما يعادل ٤٣٪ تقريبا من الاستثمارات الاجنبية العالمية ، التى كانت دون شك مصدرا للثروة القومية . ولم يكن هناك جدال فى ان بريطانيا كانت تستطيع تحمل نفقات حرب واسعة النطاق ، باهظة التكاليف ، اذا دعت الضرورة الى ذلك غير انه من الامور التى كان هناك شك كبير فيها هو ما اذا كانت بريطانيا تستطيع الحفاظ على حضارتها السياسية الليبرالية ــ من حيث التجارة الحرة ، وانخفاض المصروفات الحكومية ، وعدم وجود التجنيد الالزامى ، والاعتماد الاساسى على الاسطول ــ اذا ما اضطرت الى تكريس المزيد من مواردها الوطنية لعمليات التسلح والحرب الصناعية الحديثة . غير ان مسألة ان بريطانيا كان لديها رصيد مالى ضخم فهذا أمر لاجدال فيه .

وكانت هناك أيضا بعض العوامل الأخرى التى عززت مركز بريطانيا بين الدول الكبرى . فرغم انه كان من الصعب بشكل متزايد التفكير فى الدفاع عن الحدود البرية للامبراطورية فى عصر كانت فيه السكك الحديدية الاستراتيجية والجيوش الضخمة تقوض الأمن الجيوبوليتيكى للهند ، والمستعمرات الأخرى ، فإن عزلة الجزر البريطانية ظلت تمثل ميزة عظيمة مثلما كانت فى جميع الأوقات حيث حررت شعبها من مخاوف حدوث غزو مفاجىء من جانب جيوش الدول المجاورة ، وأتاحت لها التركيز على القوة البحرية بدلا من التركيز على القوة البرية . كما أعطى ذلك لرجال الدولة فى بريطانيا قدرا أكبر من حرية التصرف إزاء قضايا الحرب والسلام بشكل يفوق ما كانت تتمتع به الدول الأوروبية الأخرى . وبالاضافة الى ذلك ، ورغم ان امتلاك امبراطورية استعمارية شاسعة يصعب الدفاع عنها ، كان ينطوى على مشاكل استراتيجية هائلة ، فقد كان ذلك يحقق أيضا مزايا استراتيجية ضخمة .

فالعدد الهائل من المعسكرات الاستعمارية ، ومحطات التزود بالفحم ، وقواعد الأسطول ، التى كان يمكن بسهولة تعزيزها عن طريق البحر ، وضعت بريطانيا فى مركز قوى للغاية فى مواجهة الدول الأوروبية ، فى أى صراع يمكن خوض القتال فيه خارج القارة . ومثلما كانت بريطانيا تستطيع ان ترسل المعونات لمستعمراتها عبر البحار ، فإن هذه المستعمرات ايضا (وبخاصة الاراضى التى تتمتع بالحكم الذاتى ، والهند) كان يمكنها ان تساعد الدولة الاستعمارية عن طريق القوات ، والسفن ، والمواد الخام ، والمال . وكان هذا عصرا تميز بأن رجال السياسة فى هوايت هول كانوا يسعون فيه الى كسب أقربائهم عبر البحار الى صفهم من اجل قضية « الدفاع عن الامبراطورية » بشكل أكثر تنظيما . وأخيرا فإنه ، قد يكون من السخرية القول بأنه نظرا لان القوة والنفوذ البريطانى قد اتسع نطاقهما كثيرا فى الفترات السابقة ، فإن بريطانيا أصبح لديها الآن العديد من المناطق التى تعد بمثابة حواجز ، والكثير من المجالات التى تأتى فى المرتبة اقل فى الاهمية ومن ثم مساحة اكبر للحدود الوسط ، وبخاصة فى مناطقنا المعروفة باسم « الامبراطورية الغير رسمية » ولا يوحى للكثير من العبارات العامة المنمقة حول الاستعمار البريطانى بان التنازلات والانسحابات كان يتم التفكير فيها آنذاك . ولكن التقويم الدقيق للأولويات الاستراتيجية البريطانية الذى سمح به نظام التشاور بين عدة دوائر حكومية وكذلك نظام صنع القرار الوزارى ـ استمر عاما بعد عام ، فى فحص ودراسة كل مشكلة فى اطار الالتزامات الدولية للبلاد ، كما كان يركز على سياسة الحلول الوسط وكذلك على الحزم ومن ثم ، فانه اذا كانت الحرب الانجلو ـ امريكية ، تمثل كارثة من الناحية الاقتصادية ، وغير مرغوبة من الناحية السياسية وصعبة للغاية من الناحية الاستراتيجية ، فقد كان يبدو انه من الافضل تقديم تنازلات حول نزاع فنزويلا ، وقناة البرزخ* وحدود ألاسكا ، وما الى ذلك ، وعلى العكس من ذلك ، فى حين كانت بريطانيا ترغب فى ان تساوم فرنسا ، خلال عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر ، حول النزاعات الخاصة بالمستعمرات فى غرب افريقيا ، وجنوب شرقى آسيا ، والمحيط الهادى ، فقد كانت على استعداد للقتال من اجل الحفاظ على سيطرتها على وادى النيل .

وبعد ذلك بعشر سنوات ، كانت تقوم بمحاولات لنزع فتيل العداء الانجلو ـ المانى (عن طريق اقتراح اتفاقيات حول النسب البحرية ، والمستعمرات البرتغالية ، وخط سكك حديد بغداد) ، ولكن بريطانيا كانت تتشكك على نحو اكبر ازاء تقديم وعود بخصوص البقاء على الحياد اذا ما نشبت حرب قارية . وبينما كانت جهود جراى ، وزير الخارجية ، تجاه برلين قبل عام ١٩١٤م ، على نفس الدرجة من النجاح مثل مساعى سالزبورى السابقة من اجل الوصول الى اتفاقات اسيوية مع سان بطرسبيرج ، فقد أظهرت تلك الجهود والمساعى افترضنا عاما بان الدبلوماسية يمكن ان تحل معظم المشاكل التى ظهرت فى الشئون العالمية فمن ناحية اذا افترضنا ان مركز بريطانيا العالمى فى حوالى عام ١٩٠٠م ، كان قد ضعف بنفس القدر والذى اصبح عليه فى اواخر

---

*ربما تكون قناة بنما . (المترجم)

الثلاثينيات من القرن العشرين ، واذا افترضنا ، من ناحية اخرى انه كان هناك « توسع هائل للقوة البريطانية » قبل عام ١٩١٤م ، مما قلب موازين العالم ، فان هذين الافتراضين المتساويين يمثلان صورا من جانب واحد لوضع معقد بشكل كبير .

ففي خلال العقود الزمنية العجيبة التي سبقت الحرب العالمية الاولى وجدت بريطانيا العظمى نفسها عندئذ وقد تخطتها كل من الولايات المتحدة والمانيا من الناحية الصناعية . وانها تتعرض للمنافسة الشديدة في المجالات التجارية ، والاستعمارية والبحرية . ومع هذا ، فان امتلاكها للموارد المالية ، وقدرتها الانتاجية ، ومستعمراتها الامبراطورية ، وقوتها البحرية ، كانت تعني انها ربما لاتزال القوة العالمية « رقم واحد » ، حتى ولو كانت زعماتها قد اصبحت اقل بروزا مما كانت عليه في عام ١٨٥٠م ، ولكن وجود بريطانيا في المركز الاول كان يمثل ايضا المشكلة البريطانية الرئيسية . فقد اصبحت بريطانيا آنذاك دولة كاملة النضج وذات مصلحة راسخة في الحفاظ على الترتيبات القائمة ، او على الاقل ، ذات اهتمام ، بضمان ان تتغير الامور على نحو بطيء وبصورة سلمية . وكان يمكن لبريطانيا ان تقاتل من اجل اهداف واضحة معينة ــ فالدفاع عن الهند ، والحفاظ على التفوق البحري وبخاصة في المياه الاقليمية ، وربما ايضا للحفاظ على ميزان القوة الاوروبي . بيد ان كل قضية كان يتعين وضعها في اطارها الاشمل وقياسها بالنسبة لمصالح بريطانيا الاخرى ولهذا السبب ، عارض سالزبوري اى تعهد عسكري محدد مع المانيا في أعوام ١٨٨٩م ، ١٨٩٨م ــ ١٩٠١م ، وعمل جراي على تجنب اى تعهد عسكري محدد ضد المانيا خلال الفترة من عام ١٩٠٦ ــ ١٩١٤م . وفي الوقت الذي جعل ذلك سياسة بريطانيا المستقبلية غامضة بصورة ـبية للآمال ومشكوك فيها بالنسبة لصانعي القرار في باريس وبرلين ، فقد كان يعكس رأى بالمرستو، الذي لا يزال سائدا بصورة واسعة بان الدولة لها مصالح دائمة ولكنها ليس لديها حلفاء دائمون . و.. كانت الظروف التي سمحت بمثل هذه الحرية في التصرف ، قد بدأت تتلاشى مع نهاية القرن التاسع عشر ، فان عملية المفاضلة التقليدية بين مصالح بريطانيا المختلفة ــ أى المصالح الا..تعمارية .قابل المصالح القارية ، والمصالح الاستراتيجية في مقابل المصالح المالية ــ ظلت تسير على نفس النمط القديم .

روسيـــــــا

كانت امبراطورية القياصرة ايضا ، حسبما كان يرى معظم الناس ، عضوا تلقائيا في نادى « القوة العالمية » المختار في القرن العشرين القادم . وكان يؤكد ذلك مجرد حجمها ، الذى يمتد من فنلندا الى فلاديفوستوك . كذلك تعداد سكانها الهائل والمتزايد بشكل سريع والذى كان يبلغ تقريبا ثلاثة أمثال سكان المانيا و..والى اربعة امثال تعداد سكان بريطانيا . وطوال اربعة قرون كانت روسيا تتوسع ، جهة الغرب ، وجهة الجنوب ، وجهة الشرق . وعلى الرغم من الانتكاسات ، لم تظهر اية علامات توحي بانها تريد ان تتوقف وكان جيشها العامل اكبر جيش في اوروبا طوال القرن التاسع عشر . وكان لايزال اكبر بكثير من جيش اى دولة اخرى مع بداية الحرب العالمية الاولى ،

حيث بلغ عدد قوات الخطوط الامامية ١٫٣ مليون جندى . وكانت هناك ادعاءات بان عدد قوات الاحتياطى بلغ ٥ ملايين جندى . كما ان المصروفات العسكرية الروسية ايضا كانت مرتفعة للغاية ، ومع منح رأس المال « غير العادية » بالاضافة الى المصروفات « العادية » المتزايدة بشكل سريع ، فان روسيا ربما تكون قد وصلت الى مستوى اجمالى انفاق المانيا . وكان بناء السكك الحديدية يسير بسرعة هائلة قبل عام ١٩١٤م ـ بحيث كان يهدد فى غضون فترة قصيرة بتقويض الخطة الالمانية (اى ما يسمى بخطة شلايفين) بالقيام بالهجوم جهة الغرب اولا ـ كما ان الاموال ايضا كانت تتدفق من أجل بناء اسطول روسى جديد بعد الحرب مع اليابان وقد اعربت هيئة الاركان العامة البروسية عن انزعاجها من هذا التوسع فى القوة الروسية ، حيث اكد مولتكه الأصغر انه بحلول عام ١٩١٦م ، وعام ١٩١٧م ، سوف تكون القوة العسكرية « لأعداء » بروسيا ضخمة للغاية لدرجة انه لم يكن يعرف كيف يمكنه التعامل معها .

وعلى نقيض ذلك ، فان بعض المراقبين الفرنسيين كانوا يتطلعون بسعادة بالغة الى اليوم الذى تتدفق فيه « القوة الساحقة » الروسية جهة الغرب لسحق برلين . كما ان عددا من البريطانيين ، وبخاصة أولئك المرتبطين بسفارة سان بطرسبيرج ، كان يحثون زعمائهم السياسيين بان « روسيا قد اصبحت بشكل سريع قوية للغاية ، ولذلك يجب علينا ان نحافظ على صداقتها باى ثمن ممكن » . ومن جاليشيا الى ايران الى بكين ، كان قلق واسع النطاق ازاء نمو القوة الروسية .

فهل كانت روسيا فى الحقيقة على وشك ان تصبح شرطى اوروبا مرة اخرى ، مثلما قد توحى هذه البيانات ؟ لقد كانت عملية تقويم القوة الفعلية لهذه الدولة ، مشكلة بالنسبة للمراقبين الغربيين منذ القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر . ومن الامور التى جعلت المشكلة اكثر صعوبة ، عدم توافر البيانات المقارنة التى يمكن الاعتماد عليها وندرتها ، وكذلك وجود اختلافات بين ما كان يقوله الروس للاجانب وما كان يقولونه لانفسهم بالاضافة الى اخطار الاعتماد على البيانات الذاتية المنحازة بدلا من الحقائق الموضوعية . ومهما كانت دقة الدراسات التى تناولت « كيفية تقويم اوروبا لروسيا قبل عام ١٩١٤م » فانها لا تصل الى مستوى التحليل الدقيق « لقوة روسيا » ذاتها .

ومن الشواهد المقبولة ظاهريا والقائمة بالفعل ، يبدو ان روسيا خلال العقود الزمنية التى سبقت عام ١٩١٤ ، كانت قوية وضعيفة فى نفس الوقت ويعتمد ذلك ، كما هى الحال دائما ، على اى طرف من طرفى المنظار يوجه الشخص نظره منه . وبداية ، فقد اصبحت روسيا انذاك أقوى بكثير من الناحية الصناعية عما كانت عليه فى وقت حرب القرم . ففى الفترة من عام ١٨٦٠ الى عام ١٩١٣ ، وهى فترة طويلة للغاية ، نما الانتاج الصناعى الروسى بمتوسط سنوى بلغت نسبته ٥ فى المائة . وفى خلال عقد التسعينات من القرن التاسع عشر ، كانت هذه النسبة تقترب من ٨ فى المائة . وكان انتاج روسيا من الصلب مع بداية الحرب العالمية الاولى قد تخطى انتاج فرنسا ، وانتاج النمسا ـ المجر ، وكان يسبق كثيرا انتاج ايطاليا واليابان . وكان انتاجها من الفحم يتزايد على نحو اسرع ، من ٦ ملايين طن فى عام ١٨٩٠ الى ٣٦ مليون طن فى عام ١٩١٤ . وكانت روسيا ثانى اكبر دول العالم فى انتاج البترول . وحين كانت صناعة النسيج العريقة فيها قد تزايدت أيضا ، وكذلك اصبح لديها عدد من مغازل القطن اكبر بكثير مما كان لدى فرنسا أو النمسا ـ المجر ، كان هناك أيضا تطور جاء متأخرا فى مجال الصناعات الكيماوية والكهربية ، بالاضافة الى مصانع

الأسلحة . وقد ارتفع عدد المصانع الهائلة ، والتى كان يعمل فيها باستمرار آلاف العمال ، وتزايد عددها حول سان بطرسبيرج وموسكو ، والمدن الرئيسية الأخرى . وازدادت شبكة السكك الحديدية الروسية ، التى كانت تبلغ من قبل ٣١٠٠٠ ميل فى عام ١٩٠٠ على نحو مستمر ، حتى انها بحلول عام ١٩١٤ كانت تقترب من ٤٦ر٠٠٠ ميل . اما التجارة الخارجية ، التى استقرت من خلال اتجاه روسيا الى مقياس الذهب فى عام ١٨٩٢ ، فقد تضاعفت الى ثلاثة امثالها تقريبا خلال الفترة من ١٨٩٠ وحتى ١٩١٤ ، عندما اصبحت روسيا سادس أكبر دولة تجارية فى العالم . ولقد كانت الاستثمارات الأجنبية ، والتى لم تجذبها الحكومة الروسية وروابط السكك الحديدية فحسب ولكن جذبتها أيضا امكانيات العمل الروسى ، سببا فى ادخال كميات ضخمة من رأس المال اللازم الى روسيا لتحديث الاقتصاد . وقد اضيف هذا التدفق الكبير للاعتمادات المالية الى سبيل الاموال « التى كانت تدفق من عوائد الجمارك المتزايدة والضرائب المفروضة على الفودكا والسلع الاستهلاكية الاخرى » التى كانت الدولة تصبه أيضا فى البنية الاقتصادية الاساسية . وبحلول عام ١٩١٤ ، مثلما أشارت سجلات تاريخية كثيرة ، أصبحت روسيا رابع قوة صناعية فى العالم . واذا استمرت هذه الاتجاهات ، الم يكن من الممكن فى النهاية ان تمتلك روسيا القوة الصناعية التى تصاحب امتدادها فى الأراضى والسكان ؟

غير ان نظرة من خلال المنظار ، من الناحية الاخرى تظهر لنا صور مختلفة تماما فحتى لو كان هناك ثلاثة ملايين عامل فى المصانع الروسية بحلول عام ١٩١٤ ، فان ذلك كان يمثل المستوى المنخفض بشكل مرعب لنسبة ١ر٧٥ فى المائة من تعداد السكان . وبينما كانت الشركات التى توظف عشرة الآف عامل فى مصنع نسيج واحد تبدو مثيرة للاعجاب على الورق ، فإن معظم الخبراء يتفقون الآن على ان هذه الارقام قد تكون خادعة حيث ان المغازل تستخدم طوال الليل عن طريق « نوبتجية » جديدة من العاملين والعاملات فى هذا المجتمع الغنى بعمالته ، الفقير فى تكنولوجيته . وربما كان الأهم من ذلك ، هو المدى الذى بلغه التصنيع الروسى على يد الاجانب ، رغم وجود بعض أصحاب الاعمال الاهليين .

فعلى سبيل المثال ، وعلى أقل تقدير فان شركة دولية ناجحة مثل سنجر ـ بالاضافة لوجود اعداد هائلة من المهندسين البريطانيين ـ قد تم انشاؤها عن طريق المستثمرين الأجانب . وبحلول عام ١٩١٤ ، كان ٩٠ فى المائة من التعدين ، وحوالى ١٠٠ فى المائة من عمليات استخراج البترول ، و٤٠ فى المائة من الصناعات المعدنية ، و ٥٠ فى المائة من الصناعات الكيماوية ، وكذلك ٢٨ فى المائة من صناعات النسيج كان يمتلكها الأجانب . ولم يكن ذلك فى حد ذاته شيئا غير عادى ، فقد كان وضع ايطاليا الى حد ما يشبه هذا الوضع . ولكن ذلك يظهر الاعتماد بصورة كبيرة للغاية على اصحاب الاعمال الاجانب ورأس المال الاجنبى ، الذى كان يمكن او ربما لا يمكن (مثلما حدث فى عام ١٨٩٩ ، وعام ١٩٠٥) ان يحافظ على مصالحها ، بدلا من الاعتماد على الموارد المحلية من أجل النمو الصناعى . ومع أوائل القرن العشرين ، جلبت روسيا على نفسها أعلى نسبة من الديون الأجنبية فى العالم . فلكى تحافظ على تدفق الاعتمادات المالية ، كانت بحاجة الى تقديم أسعار سوق أعلى من المتوسط للمستثمرين ، ومع ذلك فان

مدفوعات الفوائد الخارجية كانت أعلى بشكل متزايد من الموازين التجارية « المرئية » وباختصار ، أصبح الموقف محفوفا بالمخاطر .

وربما كان ذلك مجرد أحد الاشارات الاضافية على وجود اقتصاد « غير ناضج » اذ انه فى حقيقة الأمر ، كان الجزء الأكبر من الصناعة الروسية مركزا فى صناعة المنسوجات وتصنيع الأغذية (بدلا من الصناعات الهندسية والمواد الكيماوية ، على سبيل المثال) وكانت التعريفات الجمركية فيها أعلى تعريفات فى أوروبا ، لحماية الصناعات التى كانت غير ناضجة وغير ذات فاعلية فى آن واحد ، ومع ذلك فان فيض المنتجات المستوردة كان يتزايد مع ذيادة مع ميزانية الدفاع وبناء السكك الحديدية . وربما كان أفضل دليل على وضعها المتخلف هو حقيقة انه مع أواخر عام ١٩١٣ كانت نسبة ٦٣ فى المائة من الصادرات الروسية تتكون من الانتاج الزراعى ، و ١١ فى المائة من الخشب ، وكلاهما كانت الحاجة شديدة اليهما من اجل تسديد قيـ ة المعدات الزراعية الأمريكية ، ولوازم الألات الالمانية ، والفوائد المترتبة على الديون الخارجية الهائلة للبلاد ، والتى لم تستطع روسيا ، على أية حال ، الوفاء بها .

غير ان تقويم القوة الروسية يصبح أسوأ كثيرا اذا ما تحدثنا عن الانتاج النسبى . فعلى الرغم من ان روسيا كانت رابع أكبر الدول الصناعية قبل عام ١٩١٤ ، فقد كانت متأخرة بمسافة بعيدة عن الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وألمانيا . وفى مؤشرات انتاجها من الصلب ، واستهلاكها للطاقة ، ونصيبها من الانتاج الصناعى العالمى ، والقدرة الصناعية الاجمالية ، كانت كل من بريطانيا وألمانيا تتفوق عليها . وعندما ترتبط هذه الأرقام بحجم السكان ، ويجرى حسابها على اساس كل فرد ، فان الفجوة فى الحقيقة كانت ضخمة للغاية . ففى عام ١٩١٣ كان مستوى التصنيع بالنسبة لكل فرد ، أقل من ربع مثيله فى ألمانيا ، وأقل من سدس مثيله فى بريطانيا .

على مستوى القاعدة ، فإن روسيا ، التى كانت فى عام ١٩١٤ ترهب مولتكه الأصغر والسفير البريطانى لدى سان بطرسبيرج ، كانت مجتمعا زراعيا . وكان حوالى ٨٠ فى المائة من السكان يعتمدون فى موارد رزقهم على الزراعة كما استمر جزء كبير من الباقين فى الحفاظ على علاقاتهم بالقرية وبمجتمع القرية . وتحتاج هذه الحقيقة المؤلمة إلى أن نربطها بحقيقتين أخريين . الأولى هى أن معظم الزيادة الروسية الهائلة فى السكان ـ ٦١ مليون فم جديد فى الفترة من ١٨٩٠ حتى ١٩١٤ وحدها حدثت فى القرى ، وفى أكثر المناطق تخلفا ، (والأقاليم غير الروسية) ، حيث كانت التربة غير الخصبة وقلة السماد ، والمحاريث الخشبية ، مظاهر مألوفة .

والثانية ، هى أن جميع البيانات الدولية المقارنة اظهرت كيف كانت الزراعة الروسية تجرى بشكل غير كفء بصورة شاملة فقد كان انتاجها من محصول القمح أقل من ثلث انتاج بريطانيا وألمانيا ، وبالنسبة للبطاطس كان انتاجها يعادل النصف تقريبا . ورغم أنه كانت هناك مزارع حديثة فى منطقة البلطيق ، فإنه فى مناطق أخرى كثيرة للغاية كان تأثير الملكية العامة للأرض ، والعادات التى سادت العصور الوسطى بزراعة مساحات صغيرة وضيقة من الأراضى يثبط الهمم ولا يشجع على قيام المشروعات الفردية . كما فعلت عملية اعادة توزيع الأراضى نفس الشىء أيضا . وكانت أفضل طريقة لزيادة نصيب عائلة المرء من الأرض ببساطة هى انجاب المزيد من الأبناء قبل عملية

اعادة التوزيع التالية وكانت هذه المشكلة الهيكلية يعوقها ضعف المواصلات ، وتأثير المناخ الرهيب الذى لا يمكن التنبؤ به على المحاصيل ، والتباين الهائل بين المقاطعات التى تتمتع « بفائض » فى الجنوب ، وبين المقاطعات شديدة الازدحام ، والاقل خصوبة ، « والمستوردة » فى مناطق روسيا القديمة ونتيجة لذلك ، ففى الوقت الذى كان فيه الانتاج الزراعى يتزايد على نحو مطرد خلال هذه العقود الزمنية (بنسبة ٢ فى المائة سنويا تقريبا) ، فإن عائداته كانت تتآكل بدرجة كبيرة من خلال الزيادة السكانية (١٫٥ فى المائة سنويا) . ونظرا لأن هذا القطاع الزراعى الضخم كان يزيد من انتاجه لكل فرد بنسبة تصل سنويا إلى ٠٫٥ فى المائة فقط فإن الناتج القومى الفعلى لروسيا كان يتزايد بحوالى ١ فى المائة فقط عن كل رأس - وكان ذلك أقل بكثير من نسب الزيادة فى ألمانيا ، والولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا ، والسويد ، وبالطبع كان رقما مختلفا تماما عن الزيادات الصناعية السنوية التى يتم الاستشهاد بها كثيرا وهى ٥ أو ٨ فى المائة .

وتعد النتائج الاجتماعية لكل ذلك ، هى الأخرى أحد العوامل فى أى تقويم للقوة الروسية . ويلاحظ البروفيسور جروسمان أن « النمو الصناعى السريع على نحو غير عادي كان مصحوبا دائما ببطء شديد وربما بتراجع كبير - فى القطاعات الأخرى ، وبخاصة فى الزراعة والاستهلاك الشخصى ، كما أنه كان يميل أيضا إلى أن يسبق تحديث المجتمع ، إذا كان لى أن أستخدم هذا التعبير » . والحقيقة أن هذه العبارة تكشف عن المظهر الخارجي تماما إذ ان ما كان يحدث هو أن دولة تعانى من التخلف الاقتصادى الهائل قد بدأت تنطلق إلى العصر الحديث على يد سلطات سياسية يسيطر عليها هاجس الحاجة إلى « تحقيق وضع دولة أوروبية كبرى والحفاظ عليه » . وهكذا فإنه رغم أن المرء يستطيع بالتأكيد أن يلمس أنشطة الأعمال الفردية الكبيرة ذات الدفعة الذاتية ، فإن الانطلاقة الهائلة تجاه التحديث كانت تتم بوحى من الدولة وترتبط بالاحتياجات العسكرية مثل - السكك الحديدية ، والحديد والصلب ، والاسلحة ، وما إلى ذلك . ولكن من أجل تحمل عبء التدفق الضخم للمنتجات الأجنبية المستوردة ، ولدفع فوائد الديون الأجنبية الهائلة ، فقد كان على الدولة الروسية أن تحقق زيادة فى الصادرات الزراعية (وبخاصة القمح) ، بشكل مطرد ، حتى فى فترة المجاعة الكبرى ، مثلما حدث فى عام ١٨٩١ ، إذ لم تضمن الزيادة البطيئة فى انتاج المزارع ، فى سنوات عديدة ، تحقيق مستوى معيشى أفضل بالنسبة للفلاحين المحرومين الذين كانوا يعانون من نقص فى التغذية . وللسبب نفسه ، ولكى يتم تسديد قيمة الاستثمارات الرأسمالية الهائلة للدولة فى مجال التصنيع ، وفى المصرفات الدفاعية ، فقد كان يتعين زيادة الضرائب المرتفعة (وبخاصة غير المباشرة) بصورة متكررة ، كما كان يجب العمل على ترشيد الاستهلاك الشخصى . وباستخدام تعبير المؤرخيـــن الاقتصاديين ، كانت الحكومة القيصرية تحصل على المدخرات « الاجبارية » من شعبها العاجز ومن هنا تبرز الحقيقة المذهلة بأنه بحلول عام ١٩١٣ كانت الدولة تخصص ٥٠ فى المائة من دخل المواطن الروسى المتوسط ، للدفاع الجارى ، أكثر مما كان يتم تخصيصة من دخل الفرد الانجليزى المتوسط ، رغم أن دخل المواطن الروسى كان يبلغ ٢٧ فى المائة فقط من دخل المواطن البريطانى الذى يعاصره .

ويمكن تخيل الآثار الاجتماعية الأكبر لمثل هذا الجمع الخطير بين التخلف الزراعى ، والتصنيع ، والمصروفات العسكرية الهائلة . ففى عام ١٩١٣ ، وفى الوقت الذى تم تخصيص

٩٧٠ مليون روبل من جانب الحكومة الروسية للقوات المسلحة ، فقد كانت تنفق ١٥٤ مليون روبل فقط على الصحة والتعليم . ولما كان الهيكل الادارى لم يعط للمحليات ، السلطات المالية التى تتمتع بها الولايات الأمريكية أو الادارات الانجليزية المحلية ، فإن هذا النقص لم يكن من الممكن تعويضه من أى مكان آخر . وفى المدن التى كانت تنمو بشكل سريع ، كان على العمال أن يرضوا بالمعيشة فى ظل عدم وجود مجار ، وفى ظل المتاعب الصحية ، وظروف الاسكان الرهيبة ، والايجارات العالية . وكانت هناك معدلات عالية من تعاطى المواد الكحولية كمهرب قصير الأمد من الواقع القاسى . وكان معدل الوفيات هو أعلى المعدلات فى أوروبا . وقد أدت مثل هذه الأوضاع ، بالاضافة الى النظام الصارم المعمول به داخل المصانع ، وعدم وجود أى ارتفاع فعلى ملحوظ فى مستويات المعيشة ، الى وجود استياء عارم تجاه النظام ، الذى هيأ بدوره أرضاً خصبة لظهور جماعات الشعبيين ، والبلاشفة ، ورجال النقابات الفوضويين ، والراديكاليين — بل ولأى فرد (رغم وجود الرقابة) يسعى من أجل تحقيق تغييرات جذرية . وبعد اضطرابات عام ١٩٠٥ واسعة النطاق ، هدأت الأمور بعض الوقت . ولكن خلال السنوات الثلاث من ١٩١٢ الى ١٩١٤ تزايدت الاضطرابات ، والاحتجاجات الجماعية ، والاعتقالات البوليسية ، وأعمال القتل بدرجة كانت تثير القلق المتزايد غير أن هذا النوع من الاضطرابات كان يتضاءل بمقارنته بالقضية التى ظلت تثير خوف جميع القادة السوفييت منذ كاترين العظيمة الى النظام الحالى — وهى « قضية الفلاحين » . إذ عندما كان يسوء الحصاد وترتفع الأسعار كانت هذه العوامل تتفاعل مع مشاعر الاستياء العميقة ضد الايجارات العالمية وظروف العمل القاسية مما كان يؤدى الى حدوث انفجارات واسعة من القلاقل فى المناطق الزراعية . وبعد عام ١٩٠٠ ، كتب المؤرخ « نورمان ستون » يقول :

« لقد دمر الجزء الأعظم من مقاطعتى بولترا وتامبوف ، وأحرقت قصور ملاك الأراضى ، وتم تقطيع أطراف الحيوانات وتشويهها . وفى عام ١٩٠١ ، حدثت عمليات تدخل من جانب قوات الجيش ، بلغ مجموعها ١٥٥ عملية (فى مقابل ٣٦ عملية تدخل فقط فى عام ١٨٩٨) . وفى عام ١٩٠٣ بلغت عمليات التدخل ٣٢٢ اشتركت فيها ٢٩٥ سرية من سلاح الفرسان ، ٣٠٠ كتيبة منظمة من المشاة ، كان بعضها مسلحاً بالمدافع ، أما عام ١٩٠٢ فكان بمثابة ذروة ما وصلت اليه الأمور جميعاً . فقد تم استخدام الجنود فى سحق الفلاحين فى ٣٦٥ مناسبة . وفى عام ١٩٠٣ ، تم حشد قوة أكبر بكثير من جيش عام ١٨١١ من أجل الحفاظ على النظام الداخلى . وفى ثمانية وستين مقاطعة من مقاطعات « الأراضى السوداء » الوسطى والبالغ عددها خمسة وسبعين حدثت هناك « اضطرابات » . وتم تدمير أربع وخمسين مزرعة . وكانت أسوأ المناطق التى اضيرت هى منطقة ساراتوف » .

غير أنه عندما حاول « ستوليبين » ، وزير الخارجية ، التخفيف من حدة هذا السخط عن طريق تفتيت تجمعات الفلاحين بعد عام ١٩٠٨ ، فإنه نجح فقط فى اثارة قلاقل جديدة — سواء من جانب القرى التى كانت تصر على الحفاظ على نظامها الجماعى أو من جانب المزارعين المستقلين حديثاً والذين أفلسوا بشكل سريع . وهكذا ، كانت هناك حاجة الى القوات فى ١٣٫٥٠٧ حالة فى شهر يناير ١٩٠٩ ، ١١٤١٠٨ حالة خلال هذا العام (كله) . وبحلول عام ١٩١٣ ، حدثت عمليات اعتقال بلغ مجموعها ١٠٠٫٠٠٠ « للتهجم على سلطة الدولة » . وغنى عن القول بأن ذلك

كله قد أشاع التوتر فى صفوف الجيش الذى كان يشعر بالاستياء ، والذى كان مشغولاً أيضاً بسحق الأقليات العرقية المعارضة ـ من البولنديين ، والفنلنديين ، ومواطنى چورچيا ، واللاتفيين ، والاستونيين ، والأرمنيين ـ الذين كانوا يسعون من أجل الحفاظ على الامتيازات التى وافقت عليها الحكومة على مضض مقابل « التحول الى الصبغة الروسية » ، وهى تلك الامتيازات التى حصلوا عليها أثناء ضعف النظام الحاكم فى ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ . وكانت أية هزيمة عسكرية أخرى من شأنها أن تدفع هذه الجماعات مرة أخرى للسعى من أجل الهروب من سيطرة موسكو . ورغم أنه ليست لدينا بيانات دقيقة ، فقد كانت هناك بلا شك نسبة كبيرة من هذه الجماعات بين العدد الضخم الذى بلغ حوالى مليونى روسى ، ممن تزوجوا فى شهر أغسطس عام ١٩١٤ ـ لكى يتجنبوا تجنيدهم فى الجيش .

وباختصار ، فليس كافيا ان ينظر المرء من خلال منظور ما بعد الثورة البلشفية لكى يرى ان روسيا قبل عام ١٩١٤ كانت بمثابة شىء سريع الاشتعال من الناحية الاجتماعية والسياسية . وكان من المرجح تماما ان تشتعل حرائق هائلة فى حالة حدوث انخفاض آخر فى المحاصيل ، أو فى حالة تدنى مستويات معيشة عمال المصانع ، أو ربما عند نشوب حرب كبيرة . ويميل المرء لاستخدام كلمات « من المرجح تماما » هنا ، حيث انه كان هناك ايضا ولاء عميق للقيصر وللبلاد فى العديد من المناطق (على الرغم من مظاهر السخط) ، كما كان هناك تجمع قومى على نحو متزايد ، وتعاطف كبير مؤيد لاتحاد كل السلافيين وكراهية مماثلة للأجنبى . والواقع انه كان هناك العديد من مسئولى الاعلان والدعاية ، ورجال الحاشية الملكية ، غير البارعين ، الذين كانوا يجادلون فى عام ١٩١٤ ، مثلما كانوا يجادلون فى عام ١٩٠٤م ، بأن النظام لا يستطيع ان يبقى صامتا ولا يتخذ أى اجراء إزاء القضايا الدولية الكبيرة وكانوا يرون ان الدولة سوف تؤيد بشكل حازم السعى من اجل تحقيق النصر ، اذا ما وصل الأمر للدخول فى الحرب .

ولكن هل كان يمكن التأكد من تحقيق هذا النصر ، اذا عرفنا بوجود أعداء لروسيا فى عام ١٩١٤م ؟ ففى الحرب ضد اليابان ، حارب ، الجندى الروسى ببسالة وبتبلد حس شديد ـ مثلما فعل فى حرب القرم ، وفى حرب عام ١٨٧٧ ضد تركيا ـ غير ان العمل الجماعى غير الفعال ، وعدم كفاية المؤن اللازمة للجنود وإيوائهم ونقلهم ، والتكتيكات غير البارعة ، كلها كان لها تأثيرها . فهل كانت تستطيع القوات المسلحة حينذاك محاربة النمسا ـ المجر وبشكل خاص ، القدرات الصناعية العسكرية الضخمة للامبراطورية الالمانية وتحقيق أية نتيجة أفضل ؟ فعلى الرغم من الزيادات المطلقة التى حققتها روسيا فى الانتاج الصناعى فى هذه الفترة ، فقد تمثلت الحقيقة المخيفة فى ان القوة الانتاجية لروسيا كانت تتناقص بالفعل بالنسبة لقوة المانيا . وخلال الفترة من عام ١٩٠٠م الى عام ١٩١٣م ، على سبيل المثال ، ارتفع انتاج الصلب فيها من ٢ر٢ الى ٨ر٤ مليون طن ، ولكن انتاج المانيا حقق طفرة الى الأمام من ٣ر٦ الى ٦ر١٧ مليون طن . وبنفس الطريقة ، فإن الزيادات فى استهلاك الطاقة فى روسيا واجمالى الامكانيات الصناعية بها لم تكن كبيرة ، سواء على نحو مطلق أم بصورة نسبية قياسا بمثيلاتها فى المانيا . وأخيرا ، سوف نلاحظ انه خلال السنوات من عام ١٩٠٠م الى عام ١٩١٣م ، هبط نصيب روسيا فى الانتاج الصناعى العالمى

من ٨ر٨ فى المائة الى ٢ر٨ فى المائة ، بسبب ازدياد نصيب كل من المانيا وأمريكا على وجه الخصوص . وهكذا لم تكن هناك اتجاهات مشجعة .

غير انه كان هناك اتفاق بشكل ما « باستخدام المعيار الذى كان يتم بوساطته قياس الجيوش فى عام ١٩١٤م » ، بأن روسيا كانت قوية ، حيث ان « حربا يتم فيها اختبار اقتصاديات وهياكل الدولة البيروقراطية بالاضافة الى اختبار الجيوش » لم تكن متوقعة من جانب الخبراء العسكريين . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المرء ليتساءل فى دهشة ، لماذا كانت الاشارة المعاصرة الى القوة العسكرية الالمانية تلفت الانظار الى صناعات الصلب بمصانع كروب ، وأماكن بناء السفن ، وصناعات الأصباغ ، وكذلك الى كفاءة السكك الحديدية الالمانية بالاضافة الى قوات الخطوط الامامية . ومع ذلك ، فإذا كانت الارقام العسكرية هى التى تهم ، فإن قيام روسيا بإنشاء وحدات أكثر ، وبطاريات مدفعية ، وسكك حديد استراتيجية ، وسفن حربية ، كان له تأثيره . وبافتراض ان الحرب سوف تكون حربا قصيرة ، فإن هذه الانواع من الاحصائيات العامة كلها كانت تشير الى قوة روسيا المتزايدة .

وبمجرد ان نطرح هذا المستوى السطحى من احصاء الاعداد جانبا ، على اية حال ، تصبح القضية العسكرية برمتها هى الاخرى اكثر تعقيدا . ومرة اخرى ، كان العامل الحاسم هو تخلف روسيا الاقتصادى والاجتماعى والتقنى . وكان مجرد حجم سكانها الهائل من الفلاحين يعنى ان خمس عدد الكتائب السنوية فقط كان يتم بالفعل تجنيدهم فى القوات المسلحة ، ولو كان قد تم ضم كل رجل قوى البنية لكان قد تسبب ذلك فى انهيار النظام وأصبح فى حالة من الفوضى . بيد انه كان لايمكن اعتبار هؤلاء الفلاحين الذين كان يتم تجنيدهم عنصرا فعالاً فى حرب صناعية حديثة . ولقد كانت روسيا متخلفة بشكل صارخ على مستوى الافراد بسبب التركيز الشديد والمطلق على التسلح بدلا من التركيز على مجالات القوة القومية الأوسع والأكثر أهمية (على سبيل المثال ، مستويات التعليم ، والخبرات التكنولوجية ، والكفاءة الادارية) . فمع أواخر عام ١٩١٣م ، كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة بها تبلغ ٣٠ فى المائة فقط . وهذه النسبة ، مثلما ذكر أحد الخبراء بأسلوب لاذع : « كانت أقل بكثير مما كانت عليه انجلترا فى منتصف القرن الثامن عشر » . وبينما كان العمل على تخصيص مبالغ هائلة من المال من اجل المجندين الجدد فكرة جيدة ، فالسؤال هو : هل كان يمكن ان يكون هؤلاء المجندون ذوى فائدة اذا كان الجيش يضم عددا قليلا للغاية من ضباط الصف المدربين ؟ لقد كان الخبراء فى هيئة الاركان العامة الروسية ، الذين كانوا ينظرون « بمشاعر النقص والحسد » الى قوة المانيا فى هذا المضمار ، لايعتقدون ذلك . فقد كانوا يدركون ايضا (مثلما كان يدرك بعض المراقبين الاجانب) مدى النقص الشديد فى صفوف الضباط الاكفاء . وفى الحقيقة ، ومن خلال ما هو متوافر من آدلة حاليا ، فإنه يبدو ان العسكرية الروسية كانت تعى تماما نقاط ضعفها التى شملت جميع المجالات تقريبا ، سواء فى المدفعية الثقيلة ، أو المدافع الآلية ، أو تدبير أعداد هائلة من المشاة ، أو فى مستويات التدريب الفنى او الاتصالات ، أو حتى فى أسطولها الضخم من الطائرات .

ولقد ظهر نفس النوع من هذه النتائج المحزنة عندما تمت دراسة خطط التعبئة التى قامت روسيا بوضعها ، وكذلك نظام السكك الحديدية الاستراتيجية ، بالتفصيل . ورغم ان الطول

الاجمالى لشبكة السكك الحديدية بحلول عام ١٩١٤م كان يبدو مثيرا للاعجاب ، الا انه بمجرد قياسه بالابعاد الشاسعة للامبراطورية الروسية ، او مقارنة بالانظمة الاكثر كثافة فى أوروبا الغربية ، فإن عدم كفايته تظهر بصورة واضحة . وعلى أية حال فإنه كان العديد من هذه الخطوط قد تم بناؤها من مواد رخيصة ، فقد كانت القضبان دائما خفيفة للغاية ، كماان قواعد خطوط السكك الحديدية كانت ضعيفة تماما ، بالاضافة الى قلة أعداد خزانات المياه والمعابر . وكانت بعض القاطرات تسير باستخدام الفحم ، وغيرها باستخدام البترول ، وغيرها بالخشب ، الأمر الذى زاد فى تعقيد الأمور بشكل أكبر . ولكن كانت تلك مشكلة صغيرة اذا ما قورنت بالحقيقة الخطيرة المتمثلة فى ان مواقع الجيش فى وقت السلم كانت تختلف تماما عن مناطق نشره وقت الحرب ، حيث كانت تتأثر بسياسة التفريق المتعمد (فالبولنديون كانوا يخدمون فى آسيا ، والقوقازيون فى مقاطعات البلطيق ، الخ) . غير انه اذا وقعت حرب كبرى ، فانه كان يتعين نقل حشود القوات بشكل فعال بصورة أو بأخرى بواسطة أفراد وحدات السكك الحديدية غير الملائمة ، والذين كان « أكثر من ثلثهم من الأميين بصورة كلية أو جزئية ، فى حين انه لم يتلق ما يزيد على ثلاثة أرباع الضباط التدريب الفنى اللازم » .

وتفاقمت مشكلة التعبئة والانتشار من خلال الصعوبة التى لايمكن التغلب عليها والناجمة عن تعهدات روسيا ازاء فرنسا والحرب . ونظرا لعدم كفاءة نظام السكك الحديدية فى البلاد ، وامكانية تعرض القوات المنتشرة فى الخطوط الدفاعية البولندية لهجوم يجعلها عرضة لان تقع بين فكى الكماشة العسكرية « من شرق بروسيا وجاليشيان » . فقد كان يبدو من الحكمة للقيادة العليا الروسية قبل عام ١٩٠٠م أن تبقى فى خطوط الدفاع عند اندلاع الحرب ، وان تبنى قوتها العسكرية بصورة مستمرة . وفى الحقيقة كان بعض الاستراتيجيين يناقشون هذا الوضع فى عام ١٩١٢م ومع ذلك ، فإن جنرالات كثيرين آخرين ، كانوا حريصين على سحق النمسا ـ المجر (التى كانوا على يقين من تحقيق النصر عليها ومع تصاعد التوتر بين ڤيينا وبلجراد كان هؤلاء الجنرالات حريصين على مساعدة بلجراد فى حالة حدوث غزو نمساوى ـ مجرى للصرب . غير ان تركيز روسيا لقواتها على الجبهة الجنوبية اصبح مستحيلا نظرا لتخوفها مما قد تفعله المانيا . فطوال عشرات السنين بعد عام ١٨٧١م كان المخططون يفترضون ان حربا روسية ـ المانية قد تبدأ بهجوم المانى شامل وسريع جهة الشرق . ولكن عندما اصبحت الخطوط العريضة لخطة شليفن واضحة ، أصبحت سان بطرسبيرج تحت ضغط فرنسى هائل لشن هجمات ضد المانيا بأسرع ما تستطيع ، من اجل التخفيف عن حليفتها الغربية . ولاشك ان الخوف من القضاء على فرنسا ، الى جانب اصرار باريس الشديد على ربط المزيد من القروض بالتحسينات فى قدرات روسيا الهجومية ،قد أرغم المخططين الروس على الموافقة على شن هجوم عسكرى من جهة الغرب بأسرع ما يمكن . وقد تسبب كل ذلك خلافات هائلة داخل هيئة الاركان العامة خلال السنوات القليلة التى سبقت عام ١٩١٤م حيث كانت مدارس الفكر المتنوعة غير متفقة على عدد وحدات الجيش التى يجب نشرها فى الجبهة الشمالية فى مواجهة الجبهة الجنوبية ، كما انها لم تكن متفقة ايضا على تدمير الحصون الدفاعية القديمة فى بولندا (والتى كان يوجد بها ، بصورة منافية للعقل ، قدر كبير للغاية من المدفعية الجديدة) ، وعلى جدوى الأمر بإجراء تعبئة جزئية بدلا من التعبئة الشاملة . ونظرا لالتزامات روسيا الدبلوماسية ، فقد

كان التضارب أمرا مفهوما ، ولكنه لم يساعد قضية توفير الآلة العسكرية التى تدار بشكل سلس والتى يمكنها تحقيق انتصارات سريعة ضد أعدائها . وكان يمكن لهذه المجموعة من المشاكل ان تتسع الى ما يقرب من حد الغثيان . فالوحدات الخمسون من سلاح الفرسان الروسى ، التى كان يعتقد انها تشكل سلاحا حيويا فى بلد لا يوجد به الكثير من الطرق الحديثة ، كانت تحتاج الى كمية كبيرة من العلف ، حيث كان هناك حوالى مليون حصان ! وكان من المحتمل ان تتسبب وحدها فى تعطيل نظام السكك الحديدية ، كما انه كان من المؤكد ان يتسبب توريد التبن فى ابطاء سرعة أية عملية هجومية قوية ، أو حتى حركة قوات الاحتياطى . وبسبب التخلف فى نظام النقل ، والدور البوليسى الداخلى الذى كان يلعبه الجيش ، فإن الملايين من جنوده ، فى الواقع ، كان لايمكن اعتبارهم قوات خطوط أمامية فى وقت الحرب على الاطلاق ورغم ان المبالغ المالية التى كانت مخصصة للجيش قبل عام ١٩١٤م كانت تبدو ضخمة ، فإن قدرا كبيرا منها كان يستهلك فى الاحتياجات الاساسية كالمأكل والملبس والعلف . وبالمثل ، فإنه بالرغم من الزيادات واسعة النطاق فى الاسطول ، وبالرغم من ان الكثير من التصميمات الجدية قد وصفت بأنها « ممتازة » فإن الاسطول كان يتطلب مستوى أعلى بكثير من التدريب التكنولوجى بالاضافة الى تدريبات تكتيكية متكررة بين افراده لكى يكون فعالا بشكل حقيقى ، حيث انه لم يكن يحصل على اى من نوعى التدريب سابقى الذكر (فأطقم السفن كانت لاتزال متمركزة أساساً على الشاطىء) وكانت البحرية مضطرة الى تقسيم أسطولها بين بحر البلطيق والبحر الاسود ، ولم تكن آفاق المستقبل بالنسبة للقوة البحرية الروسية طيبة ــ إلا إذا حاربت الأتراك فقط .

وأخيراً ، لا يستطيع أى تقويم لقدرات روسيا الكاملة فى هذه الفترة أن يتجنب بعض التعليقات على النظام الحاكم نفسه . فعلى الرغم من ان بعض الأجانب من المحافظين كانوا يبدون اعجابهم بنظام روسيا الأوتوقراطى والمركزى ، حيث كانوا يرون ان ذلك قد أعطى للسياسات القومية تماسكاً وقوة مما استطاعت الديموقراطيات الغربية ان توفره ، إلا أن التفحص الدقيق كان يكشف عن عيوب لا حصر لها . فالقيصر نقولا الثانى ، المنحدر شخصياً من قرية بوتيمكن ، كان ذا تفكير بسيط ، ويميل للعزلة ، ويكره القرارات الصعبة ، ومقتنعاً اقتناعاً تاماً بعلاقته المقدسة بالشعب الروسى ، (الذى لم يكن يظهر هو نفسه أى اهتمام ، بالطبع ، برفاهيته الحقيقية) وكانت أدوات صنع القرار الحكومى على المستويات الأعلى تكفى لاعطاء « النزعة البيزنطية » اسماً رديئاً : فالدوقات العظام غير المسئولين ، والامبراطورة غير المتوازنة عاطفياً والجنرالات الرجعيون ، والمضاربون الفاسدون ، كانت ترجح كفتهم كثيراً على عدد الوزراء المجتهدين والأذكياء ، الذين استطاع النظام الحاكم تأمين خدماتهم والذين كان يمكنهم فى بعض الأحيان فقط الوصول إلى أسماع القيصر . كما ان عدم وجود تشاور وتفاهم بين وزارة الخارجية والجيش مثلاً كان أحياناً يثير المخاوف . وكان موقف البلاط الامبراطورى تجاه الجمعية التشريعية (الدوما)* موقفاً يتسم بالازدراء الواضح . ومن ثم فان تحقيق اصلاحات جذرية فى هذا المناخ كان أمراً مستحيلاً ، حيث كانت الطبقة الارستقراطية تهتم فقط بامتيازاتها ، وكان القيصر يهتم فقط براحة باله . ومن هنا كانت

---

* الدوما : المجلس التشريعى فى روسيا القيصرية (المترجم)

طبقة الصفوة تشعر بالخوف بكل مستمر من حدوث قلاقل بين العمال والفلاحين . ذلك أنه رغم أن انفاق الحكومة كان أعلى انفاق فى العالم بصورة مطلقة ، فقد أبقت الحكومة على الضرائب المباشرة التى فرضتها على الأغنياء عند الحد الأدنى (٦ فى المائة من عائد الدولة) وفرضت أعباء شاملة على السلع الغذائية والفودكا (حوالى ٤٠ فى المائة) . وهنا أصبحت الدولة ذات ميزان مدفوعات ضعيف دون ان تكون لديها فرصة لمنع (أو فرض ضريبة على) التدفق الهائل للأموال التى كان ينفقها الارستقراطيون فى الخارج . وبسبب تقاليد الأوتوقراطية* الظالمة من ناحية ، وبسبب النظام الطبقى الخاطىء من كل وجه ، من ناحية أخرى ، وبسبب انخفاض مستويات التعليم والأجور ، من ناحية ثالثة ، فقد كانت روسيا تفتقر إلى مثل تلك الكوادر من الموظفين المدنيين الأكفاء الذين كانوا يقومون بتنفيذ الأنظمة الادارية الألمانية ، والبريطانية ، واليابانية ، على سبيل المثال . وفى الواقع لم تكن روسيا دولة قوية ، وكانت لا تزال ، فى ظل انحرافات الزعامة قادرة على ارتكاب اخطاء ، دون أن تضع فى اعتبارها ما قد يسببه ذلك من مشاكل خارجية ، رغم دروس عام ١٩٠٤ .

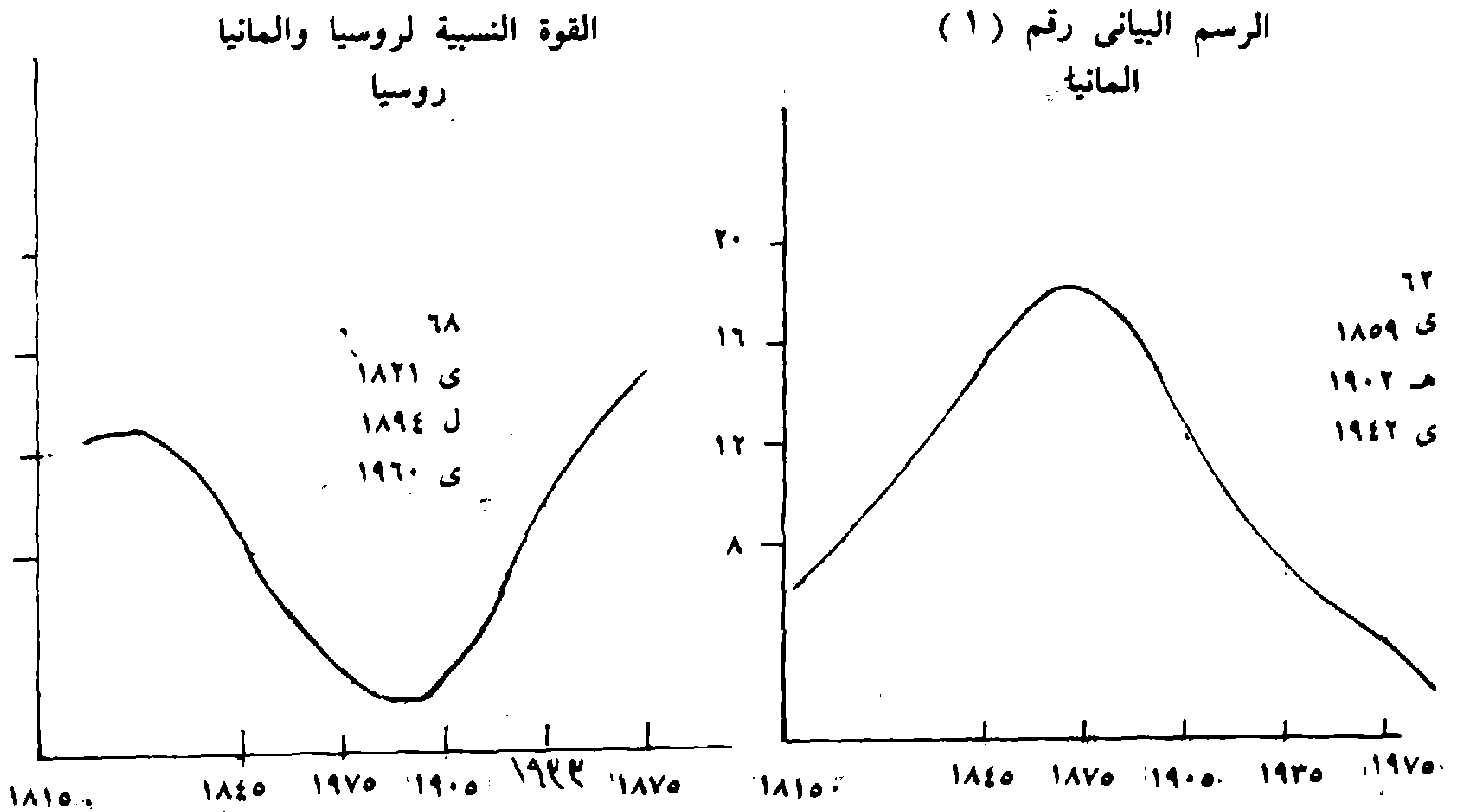
فكيف يمكننا إذن أن نقيم القوة الفعلية لروسيا خلال تلك السنوات ؟ ليس هناك شك فى أن روسيا كانت تنمو فى كل من الناحيتين الصناعية والعسكرية عاماً بعد عام ، وانها كانت تتمتع بجوانب قوة أخرى كثيرة كحجم جيشها والشعور بالوطنية . وكان الاحساس بالمصير ، فى بعض طبقات المجتمع ، ووجود المناطق التى يصعب وقوع عدوان عليها فى الأراضى الواقعة فى قلب روسيا ــ كان ذلك أيضاً أمراً حقيقياً . وفى مواجهة النمسا ــ المجر ، وفى مواجهة تركيا ، وربما آنذاك حتى فى مواجهة اليابان ، فقد كانت هناك احتمالات بأنها اذا دخلت الحرب فانها قد تنتصر ، بيد ان الشىء المخيف هو ان صدامها الذى كان يلوح فى الافق مع ألمانيا كان يجىء على نحو مبكر للغاية بحيث لم يكن فى مقدور روسيا ان تتعامل معه . وقد كان ستوليبين يتباهى فى عام ١٩٠٩ قائلاً : « اعطوا الدولة عشرين عاماً من السلام الداخلى والخارجى ، ولن تعرفوا روسيا » . وربما كان ذلك صحيحاً ، حتى مع احتمال تزايد قوة ألمانيا أيضاً خلال نفس الفترة . غير أنه طبقاً للبيانات التى وضعها البروفيسور دوران والبروفيسور بارسونز (انظر الرسم البيانى رقم ١) ، فان « القوة النسبية » لروسيا خلال هذه العقود من الزمان ، كانت قد أخذت فى الصعود لتوها بعد الهبوط الذى وصلت اليه بعد عام ١٨٩٤ ، فى حين كانت ألمانيا قد أوشكت على الوصول إلى أوج قوتها .

وفى حين يبدو هذا العرض بالنسبة لمعظم القراء ، وكأنه سبق التخطيط له بشكل جيد ، فان قوة روسيا ونفوذها فى الحقيقة (كما سبق أن أشرنا) قد تدهور خلال فترة كبيرة من القرن التاسع عشر ، بالقياس إلى تخلفهما الاقتصادى المتزايد . وقد كشفت المرات التى دخلت فيها روسيا معارك رئيسية (حرب القرم ، والحرب الروسية ــ اليابانية) كل جوانب الضعف العسكرية الجديدة والقديمة ، وأرغمت النظام على السعى من أجل تضييق الفجوة التى اتسعت بين روسيا والدول الغربية . وفى السنوات التى سبقت عام ١٩١٤ ، كان يبدو لبعض المراقبين أن الفجوة كانت قد

---

* الاتوقراطية : حكومة الفرد المطلقة (المترجم)

أخذت تضيق مرة أخرى ، رغم أنه كان يبدو بالنسبة لآخرين أن هناك جوانب ضعف عديدة لا تزال باقية . وحيث أن روسيا لم تحظ بالعشرين عاماً من السلام التى كان يطلبها ستوليبين ، فقد كان عليها أن تمر مرة أخرى خلال اختبار الحرب لكى ترى ما اذا كانت قد استعادت مركزها فى سياسات القوة الأوروبية والذى كانت تتمتع به فى عام ١٨١٥ ، وعام ١٨٤٨ .



المفتاح : ل = عام النقطة المنخفضة
هـ = عام النقطة المرتفعة
ى = عام نقطة المنحنى

المصدر :
دوران ، وبارسونز

الولايات المتحدة

ليس هناك شك فى انه من بين جميع التبغيرات التى كانت تحدث فى موازين القوى العالمية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، كان أهم تغير حاسم بالنسبة للمستقبل هو نمو الولايات المتحدة . فمع انتهاء الحرب الأهلية ، كانت الولايات المتحدة قادرة على استغلال المزايا العديدة التى سبق ان أشرنا اليها ـ الأرض الزراعية الخصبة ، والمواد الخام الهائلة ، والتطور الملائم بشكل مذهل للتكنولوجيا الحديثة (السكك الحديدية ، والآلات البخارية ، ومعدات المناجم) لتنمية مثل هذه الموارد ، وعدم وجود المعوقات الاجتماعية والجغرافية ، وعدم وجود أخطار خارجية كبيرة ، وتدفق رأس المال الاستثمارى الأجنبى ، وبصورة متزايدة رأس المال المحلى ، كانت عوامل ساعدتها على تحويل نفسها بسرعة مذهلة . ففيما بين نهاية الحرب الأهلية فى عام ١٨٦٥ واندلاع الحرب الاسبانية ـ الأمريكية فى عام ١٨٩٨ ، على سبيل المثال ، زاد انتاج القمح الأمريكى بنسبة ٢٥٦ فى المائة ، والذرة بنسبة ٢٢٢ فى المائة ، والسكر النقى بنسبة ٤٦٠ فى المائة ، كما زاد انتاج الفحم بنسبة ٨٠٠ فى المائة ، وقضبان الصلب بنسبة ٥٢٣ فى المائة ، وخطوط السكك الحديدية العاملة بنسبة تزيد على ٥٦٧ فى المائة . « وفى الصناعات الأحدث ، كان النمو ، الذى بدأ من الصفر تقريبا ، هائلا وضخما للغاية بحيث جعل النسب المئوية لا معنى لها . وهكذا فان انتاج البترول الخام قد ارتفع من حوالى ثلاثة ملايين برميل فى عام ١٨٦٥ إلى ما يزيد على خمسة وخمسين مليون برميل فى عام ١٨٩٨ ، كما ارتفع انتاج كتل وقوالب الصلب من أقل من عشرين ألف طن طولى إلى ما يقرب من تسعة ملايين طن طولى » . ولم يكن هذا النمو ليتوقف من جراء الحرب ضد اسبانيا ، بل على العكس من ذلك ، فقد ازداد ارتفاعا بنفس السرعة الفلكية طوال أوائل القرن العشرين . وفى الواقع ، ونظرا للمزايا التى ذكرناها سابقا فقد كانت هناك حتمية فعلية لحدوث مثل هذه العملية برمتها ، بمعنى ان عدم الكفاءةب البشرية وحدها ، أو استمرار الحرب الأهلية بصورة شبه دائمة ، أو حدوث كارثة مناخية كانت هى العوامل الوحيدة التى كانت يمكن ان توقف هذا التوسع أو ان تعوق ملايين المهاجرين الذين تدفقوا عبر الاطلنطى لكى يحصلوا على نصيبهم من وعاء الذهب ولزيادة القوة العاملة الانتاجية هناك . وقد بدا ان الولايات المتحدة كانت لديها جميع المزايا الاقتصادية التى كانت بعض الدول الأخرى تمتلك جزءا منها فقط ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تعانى من أى نقص كالذى لدى غيرها من الدول ، لقد كانت الدولة شاسعة الحدود ، ولكن المسافات الشاسعة أصبحت قصيرة من خلال ما يقرب من ٢٥٠٫٠٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية فى عام ١٩١٤ (بمقارنتها بخطوط السكك الحديدية الروسية التى كان يبلغ طولها ٤٦٫٠٠٠ ميل ، والتى كانت تنتشر عبر مساحة تصل إلى مرتين ونصف المرة قدر مساحة الولايات المتحدة) . كما ان محاصيلها الزراعية عن كل فدان كانت دائما تفوق المحاصيل الروسية ، وان لم تكن على الاطلاق فى نفس ضخامة المناطق الزراعية الكثيفة فى أوروبا الغربية . وكان مجرد حجم الأراضى الصالحة للزراعة ، وكفاءة الآلات الزراعية وتكاليف النقل المنخفضة (بسبب السكك الحديدية ، والسفن البخارية) تجعل القمح ، والاذرة ،

ولحم الخنزير ، ولحم البقر والمنتجات الأمريكية الأخرى ، أرخص من اية منتجات أخرى فى أوروبا . ومن الناحية التكنولوجية ، فان الشركات الأمريكية الرائدة مثل هارفستر الدولية ، وسنجر ، ودى بون ، وبيل ، وكولت ، وستاندارد أويل ، كانت كلها تضاهى أو تفوق غالبا أية شركة أخرى فى العالم ، كما ان هذه الشركات كانت تتمتع بسوق محلية ضخمة واقتصاديات قياسية ، لم تكن تتمتع بها الشركات الالمانية والبريطانية والسويسرية المنافسة لها . ولم تكن « الضخامة » فى روسيا مؤشرا طيبا على مدى الكفاءة الصناعية ولكنها كانت دائما فى الولايات المتحدة ، مؤشرا لها . فعلى سبيل المثال ، كانت مصانع « أندرو كارنيجى تنتج كميات من الصلب تفوق كل انتاج انجلترا عندما قام ببيع حصصه بالكامل فى عام ١٩٠١ لهيئة جيه . بى . مورجان العملاقة ، وهى هيئة الصلب الأمريكية » . وعندما قام السير وليم هوايت ، مصمم السفن الحربية ، البريطانى المشهور ، برحلة فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٠٤ ، اقشعر بدنى عندما اكتشف ان أربع عشرة سفينة حربية ، وثلاثة عشر طرادا حربيا مدرعا يتم بناؤها فى آن واحد فى ساحات بناء السفن الأمريكية (على الرغم من ان الأسطول التجارى الأمريكى ، ظل ، وعلى نحو غريب ، صغير الحجم) . وكانت الصناعة ، والزراعة ، والاتصالات ، تتسم بالكفاءة والضخامة . لذلك لم يكن غريبا ان الدخل القومى الأمريكى كان وبأرقام مطلقة بالنسبة لكل فرد ، أعلى بكثير من دخل أى فرد آخر ، وذلك بحلول عام ١٩١٤ .

جدول رقم (٢١) الدخل القومى ، والسكان
ودخل الفرد فى الدول الكبرى فى عام ١٩١٤

	الدخل القومى	تعداد السكان	دخل الفرد
الولايات المتحدة	٣٧ بليون دولار	٩٨ مليون دولار	٣٣٧ دولارا
بريطانيا	١١	٤٥	٢٤٤
فرنسا	٦	٣٩	١٥٣
اليابان	٢	٥٥	٣٦
ألمانيا	١٢	٦٥	١٨٤
ايطاليا	٤	٣٧	١٠٨
روسيا	٧	١٧١	٤١
النمسا	٣	٥٢	٥٧

وتتضح نتائج هذا التوسع السريع فى الجدول ٢١ ، وفى الاحصاءات المقارنة وثيقة الصلة بالموضوع . ففى عام ١٩١٤ كانت الولايات المتحدة تنتج ٤٥٥ مليون طن من الفحم ، وبذلك تقدمت كثيراً عن انتاج بريطانيا الذى كان يبلغ ٢٩٢ مليون طن ، وانتاج ألمانيا الذى كان يبلغ ٢٧٧ مليون طن . كما كانت أمريكا أكبر دول العالم فى انتاج البترول ، وأكبر مستهلك للنحاس . وكان انتاجها الضخم من الحديد أعلى من انتاج الدول الثلاث التالية (ألمانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا)

مجتمعة ، كما ان انتاجها من الصلب كان يعادل تقريباً الدول الأربع التالية (ألمانيا ، وبريطانيا ، وروسيا ، وفرنسا) . وكان استهلاكها من الطاقة من أنواع الوقود الحديثة ، في عام ١٩١٣ يعادل استهلاك كل من بريطانيا وألمانيا ، وفرنسا ، وروسيا ، والنمسا ـ المجر ، معاً . وكانت الولايات المتحدة تنتج ، وتمتلك سيارات أكثر من بقية دول العالم مجتمعة ، لقد كانت في الحقيقة ، قارة منافسة بالكامل وتنمو بسرعة فائقة حتى أنها أصبحت قريبة تماماً من مرحلة التفوق على كل أوروبا . ووفقاً لأحد التقديرات ، في الواقع ، فانه لو كانت معدلات النمو هذه قد استمرت وأمكن تجنب حرب عالمية ، لاستطاعت الولايات المتحدة أن تتفوق على أوروبا كمنطقة تمتلك أعلى ناتج اقتصادي في العالم بحلول عام ١٩٢٥ . غير أن ما فعلته الحرب العالمية الأولى ، من خلال الخسائر الاقتصادية والاضطرابات التي وقعت في الدول الكبرى الأقدم ، هو أنها قد أسرعت بتقديم هذا الوقت بست سنوات ، ليصبح عام ١٩١٩ . وكان « عهد فاسكو داجاما » القرون الأربعة للسيطرة الأوروبية في العالم ـ قد وصل إلى نهايته حتى قبل حدوث طوفان عام ١٩١٤ .

وقد كان دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة صغيرا في الواقع (حيث كان حوالي ٨ في المائة من اجمالي انتاجها القومي يأتي من التجارة الخارجية في عام ١٩١٣ ، بمقارنته بتجارة بريطانيا الخارجية التي كانت تبلغ ٢٦ في المائة) ، غير أن تأثيرها الاقتصادي على الدول الأخرى كان كبيراً . ومن الناحية التقليدية ، كانت الولايات المتحدة تصدر المواد الخام (وبخاصة القطن) ، وتستورد المنتجات تامة الصنع ، وكانت تعوض العجز المعتاد في التجارة « المرئية » عن طريق تصدير الذهب ولكن ازدهار التصنيع الذي جاء في أعقاب الحرب الأهلية غير ذلك النموذج تغييراً تاماً . ونتيجة لأن الولايات المتحدة أصبحت بشكل سريع أكبر منتج في العالم للمنتجات المصنعة ، فقد بدأت تصب ماكيناتها الزراعية ، ومصنوعاتها من الحديد والصلب ، ولوازم الآلات ، والمعدات الكهربية ، والمنتجات الأخرى في السوق العالمية . وفي نفس الوقت ، كانت جماعات الضغط من أصحاب المصانع الشمالية قوية للغاية بدرجة ضمنت أن تظل المنتجات الأجنبية بعيدة عن السوق المحلية ، وذلك من خلال فرض تعريفة جمركية أعلى بصورة مطردة . وعلى النقيض من ذلك ، فان المواد الخام أو السلع المتخصصة (مثل الأصباغ الألمانية) كان يتم استيرادها بكميات أكبر بكثير لسد احتياجات الصناعة الأمريكية ولكن في الوقت الذي كانت فيه الزيادة في الصادرات الصناعية للبلاد تمثل أهم تغيير كبير فان « ثورة النقل » قد عززت أيضاً الصادرات الزراعية الأمريكية . وحيث أن تكلفة نقل بوشل* القمح من شيكاغو الى لندن قد انخفضت من ٤٠ سنتاً إلى ١٠ سنتات خلال نصف القرن الذي سبق عام ١٩٠٠ ، فقد تدفقت المنتجات الزراعية الأمريكية عبر الأطلنطي ووصلت صادرات الأذرة إلى أوج ارتفاعها في عام ١٨٩٧ حيث بلغت ٢١٢ مليون بوشل ، ووصلت صادرات القمح إلى اقصاها في عام ١٩٠١ حيث بلغت ٢٣٩ مليون بوشل ، وقد شملت موجة المد هذه أيضاً الحبوب والدقيق ، واللحوم ومنتجات اللحوم .

وبطبيعة الحال ، كانت نتائج هذا التحول التجاري ، اقتصادية أساساً ولكنها بدأت كذلك تؤثر

* البوشل : مكيال الحبوب يساوي ٨ جالونات (المترجم)

فى العلاقات الدولية . فقد تسببت القوة الانتاجية المفرطة للمصانع والمزارع الأمريكية فى الخوف على نطاق واسع من انه حتى السوق المحلية الأمريكية الضخمة قد تصبح غير قادرة على استيعاب هذه البضائع بسرعة كافية . كما انها قادت جماعات المصالح القوية (المزارعين فى الوسط والغرب وكذلك منتجى الصلب فى بيتسبرج) إلى أن تضغط على الحكومة لكى تقدم كل أشكال المساعدة من أجل فتح المزيد من الأسواق عبر البحار أو على الأقل الحفاظ عليها مفتوحة . ولقد كانت الضجة التى حدثت للحفاظ على « الباب المفتوح » فى الصين والاهتمام الجماعى الذى ظهر لجعل الولايات المتحدة القوة الاقتصادية المسيطرة فى امريكا اللاتينية ، دليلاً أيضاً على القلق ازاء ازدياد حصة الدولة فى التجارة العالمية . وخلال الفترة من عام ١٨٦٠ إلى عام ١٩١٤ زادت قيمة صادرت الولايات المتحدة بمقدار يزيد على سبعة أمثالها (من ٣٣٤ مليون دولار إلى ٢ر٣٦٥ بليون دولار) غير أنه نظراً لأنها كانت تحمى سوقها المحلية حماية كبيرة ، فقد زادت قيمة الواردات بمقدار خمسة أمثالها فقط (من ٣٥٦ مليون دولار إلى ١ر٨٩٦ بليون دولار) .

وفى مواجهة هذا الفيض من المواد الغذائية الأمريكية الرخيصة فقد ثار مزارعو القارة الأوروبية من أجل فرض تعريفة جمركية أعلى . وهو ما كان يتحقق لهم فى العادة . ففى بريطانيا التى قد سبق وان ضحت بمزارعى الحبوب فيها من أجل قضية التجارة الحرة ، كان تدفق الآلات الأمريكية ، والحديد والصلب هو الذى يسبب ازعاجاً . وبينما كان الصحفى دبليو . تى . ستيد ، يكتب بلهجة التحذير ، عن « صبغ العالم بالصبغة الأمريكية » ــ وهى العبارة التى كانت عنواناً لكتابه الذى كتبه فى عام ١٩٠٢ ــ كان الامبراطور الألمانى فيلهلم وغيره من الزعماء الأوروبيين يلمحون إلى الحاجة إلى الاتحاد فى مواجهة هذا العملاق التجارى الأمريكى « غير العادل » وربما كان من الأمور التى أدت إلى عدم الاستقرار بدرجة أكبر ، رغم أنها لم تكن مفهومة تماما ، هو تأثير الولايات المتحدة على النظام المالى والتدفق النقدى العالمى . فلأنها كانت تمتلك ذلك الفائض الهائل فى تجارتها مع أوروبا ، فان العجز فى أوروبا كان يتعين مواجهته من خلال تحويلات رأس المال ــ لكى تلحق بالتدفق الضخم للاستثمارات الأوروبية المباشرة فى الصناعة ، والمرافق ، والخدمات الأمريكية (التى بلغت حوالى ٧ بلايين دولار بحلول عام ١٩١٤) . ورغم أن بعضاً من هذا التدفق الذهبى كانت تقابله عائدات الاستثمارات الأوروبية والمدفوعات الأمريكية للخدمات مثل الشحن والتأمين ، فقد كان الاستنزاف كبيراً ، وكان يتزايد باستمرار ، وقد تفاقم هذا الاستنزاف من خلال سياسة وزارة الخزانة الأمريكية التى أدت إلى تراكم ما يعادل تقريباً ثلث مخزون العالم من الذهب فى أمريكا (لمجرد امكانية الاستفادة منه فيما بعد) . وعلاوة على ذلك ، فرغم ان الولايات المتحدة قد أصبحت فى ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من نظام تجارى عالمى متكامل ــ يتسم بعجز فى الدول التى تورد الموارد الخام ، وفائض هائل مع أوروبا ــ فان هيكلها المالى نفسه كان متخلفاً . فقد كانت معظم تجارتها الخارجية بالجنيه الاسترلينى ، على سبيل المثال ، وكانت لندن تتصرف كما لو كانت الجانب الذى يقوم بتقديم القروض ويعتبر الملاذ الأخير للذهب . وحيث أنه لم يكن لديها بنك مركزى قادر على السيطرة على الأسواق المالية ، ومع التدفق الموسمى الهائل للأموال بين نيويورك وولايات المروج الشمالية ، والتى كان يحددها فقط محصول الحبوب وكذلك المناخ سريع التغيير ، ومع وجود مضاربين قادرين ليس فقط على احداث الاضطراب فى النظام

النقدى المحلى ولكن أيضاً على عرقلة الطلب المتكرر على الذهب فى لندن فان الولايات المتحدة خلال السنوات التى سبقت عام ١٩١٤ أصبحت بمثابة منفاخ هائل لا يمكن التنبؤ بعمله يستطيع أن يشعل الحرائق فى النظام التجارى العالمى كما يستطيع أيضاً فى مناسبات أخرى أن يهدئه بشكل مذهل ولقد كانت أزمة البنوك الأمريكية فى عام ١٩٠٧ (والتى أثارتها فى الأصل محاولة المضاربين احتكار سوق النحاس) ، مع ما ترتب على ذلك من نتائج على كل من لندن ، وأمستردام ، وهامبورج ، مجرد مثال على الطريقة التى كانت الولايات المتحدة تؤثر بها على الحياة الاقتصادية للدول الكبرى الأخرى حتى قبل الحرب العالمية الأولى . وكان يصاحب هذا النمو فى القوة الصناعية الأمريكية والتجارة عبر البحار ، وربما بصورة حتمية دبلوماسية خارجية مؤثرة ، وكذلك اسلوب أمريكى منمق فى السياسة العالمية ولقد امتزجت الادعاءات بوجود وضع أدبى خاص بين شعوب الكرة الأرضية والتى جعلت السياسة الخارجية الأمريكية متفوقة على سياسات العالم القديم ، بالمقولات الاجتماعية الداروينية والعنصرية ، وكذلك بمطالب جماعات الضغط الصناعى والزراعى الدائمة من أجل توفير اسواق عالمية مضمونة . ولقد كان الانزعاج التقليدى ، والمغالى فيه دائماً ، حول التهديدات الموجهة ضد مبدأ مونرو مصحوباً بنداءات موجهة للولايات المتحدة لمواجهة « مصيرها الواضح » عبر المحيط الهادى . وفى حين كان لا يزال يتعين تجنب الدخول فى التحالفات المعقدة ، فقد كانت جماعات كثيرة فى الداخل تحث الولايات المتحدة على ممارسة دبلوماسية نشطة بصورة أكبر ـ وهو ما حدث بالضبط فى ظل ادارة ماكينلى ، (وعلى وجه الخصوص) فى ظل ادارة تيودور روزفلت . ولقد جاءت بعد الصدام الذى حدث فى عام ١٨٩٥ مع بريطانيا حول نزاع الحدود الفنزويلية ـ وكانت له مبرراته وفقاً لمبدأ مونرو ـ وبعد ثلاث سنوات جاءت الحرب التى كانت أكثر خطورة مع أسبانيا حول القضية الكوبية وكان طلب واشنطن بأن تكون لها السيطرة المنفردة على قناة البرزخ (بدلاً من الترتيب السابق باقتسام السيطرة على تلك القناة مناصفة مع بريطانيا) ، واعادة رسم حدود الاسكا على الرغم من الاحتجاجات الكندية ، واستعدادات الأسطول عام ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣ فى الكاريبى فى أعقاب الاجراءات الألمانية ضد فنزويلا . وكانت هذه الأحداث مؤشرات على اصرار الولايات المتحدة على ألا تتحداها أية قوة كبرى أخرى فى نصف الكرة الغربى . « وكنتيجة طبيعية » لذلك ، على أية حال ، فان الحكومات الأمريكية أظهرت نفسها بأنها على استعداد للتدخل ، عن طريق الضغط الدبلوماسى والوسائل العسكرية ، فى دول أمريكا اللاتينية مثل نيكاراجوا ، وهاييتى ، والمكسيك وجمهورية الدومينيكان ، وذلك عندما لم يكن سلوك هذه الدول يتمشى مع مبادىء الولايات المتحدة .

بيد أن السمة الجديدة بالفعل للسياسة الخارجية الأمريكية فى هذه الفترة كانت تدخلها ومشاركتها فى الأحداث التى كانت تجرى خارج نطاق نصف الكرة الغربى . وكان حضورها مؤتمر برلين حول غرب افريقيا فى ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ أمراً شاذاً ومشوشاً : فبعد أن ألقى الوفد الأمريكى كلمات بالتكلف والمبالغة تأييداً للتجارة الحرة والأبواب المفتوحة فانه لم يتم التصديق على المعاهدة التى جرى التوصل اليها على الاطلاق . وحتى بعد ذلك بكثير وفى عام ١٨٩٢ ، اقترحت صحيفة النيويورك هيرالد الغاء وزارة الخارجية حيث أنها لم تكن لها مهام كبيرة تضطلع بها عبر البحار وقد غيرت الحرب مع أسبانيا عام ١٨٩٨ كل ذلك ، ليس فقط عن طريق اعطاء الولايات

المتحدة وضعاً فى غرب المحيط الهادى (الفلبين) جعل منها أيضاً نوعاً من القوة الاستعمارية الآسيوية ، ولكن أيضاً عن تعزيز القوة السياسية لأولئك الذين كانوا يفضلون السياسة النشطة . وقد كانت عبارة « الباب المفتوح » التى استخدمها وزير الخارجية هاى فى العام التالى ، اشارة مبكرة الى أن الولايات المتحدة كانت ترغب فى أن تكون لها كلمة فى الصين ، مثلما كان الأمر بالنسبة للالتزام بارسال ٢٥٠٠ جندى من القوات الأمريكية الى الجيش الدولى الذى تم ارساله من أجل استعادة النظام فى الصين عام ١٩٠٠ . وقد أظهر روزفلت رغبة متزايدة فى الاشتراك فى السياسة الشاملة ، حيث قام بدور الوسيط فى المحادثات التى وضعت حداً للحرب الروسية ــ اليابانية ، كما أصر على مشاركة أمريكا فى مؤتمر عام ١٩٠٦ حول المغرب ، والتفاوض مع اليابان والدول الكبرى الأخرى فى محاولة للابقاء على سياسة « الباب المفتوح » فى الصين . وقد نظر الدارسون فيما بعد الى قدر كبير من ذلك على أنه لم يكن يقوم على أساس حسابات حكيمة لمصالح البلاد الفعلية فى العالم ، بقدر ما كان يعكس عدم نضج فى اسلوب السياسة الخارجية ، وسذاجة تنبع من الايمان بالتميز العرقى ، ورغبة فى التأثير على الجماهير سواء فى الداخل أو الخارج ــ وهى سمات من شأنها أن تعقد السياسة الخارجية الأمريكية « الواقعية » فى المستقبل . ولكن حتى لو كان ذلك صحيحاً ، فلم تكن الولايات المتحدة بأية حال وحدها فى ذلك العصر الذى كان يتسم بالاسلوب الاستعمارى المنمق ، والاحساس بالزهو والكبرياء الوطنى . وعلى أية حال وباستثناء الشئون الصينية ، فإن خلفاء روزفلت ، لم يحافظوا على هذا النشاط الدبلوماسى ، حيث أنهم كانو يفضلون أن تظل الولايات المتحدة بعيدة عن الأحداث الدولية التى تجرى خارج نطاق نصف الكرة الغربى .

والى جانب هذه الأحداث الدبلوماسية ، كانت هناك زيادة فى نفقات التسلح . ومن بين خدمات القوات المسلحة ، كان الاسطول يحظى بالنصيب الأكبر ، حيث أنه كان يمثل الخط الأمامى لدفاعات الدولة فى حالة وقوع هجوم خارجى (أو تحد لمبدأ مونرو) ، وكان أيضاً أكبر وسيلة صغيرة لمساندة السياسة والتجارة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية ، والمحيط الهادى ، وفى أى مكان آخر . وكانت عملية اعادة بناء الاسطول قد بدأت بالفعل فى أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر ، ولكن التعزيز الأكبر لهذا الاسطول جاء فى وقت الحرب الأسبانية الأمريكية . وحيث أن الانتصارات البحرية السهلة فى هذا الصراع بدت وكأنها تبرر مقولات الادميرال ماهان ، وجماعة الضغط من أجل « اسطول ضخم » ، وحيث أن الاستراتيجيين كانوا يشعرون بالقلق حول امكانية نشوب حرب مع بريطانيا ، وبعد ذلك ، منذ عام ١٨٩٨ فصاعداً ، مع ألمانيا ، فقد استمر بناء اسطول بصورة حثيثة . وكان الحصول على قواعد فى جزر هاواى ، وساموا ، والفلبين ، والكاريبى ، واستخدام سفن الاسطول للعمل كما لو كانت « رجال شرطة » فى أمريكا اللاتينية . وتلميحات روزفلت المثيرة بارسال « اسطوله الأبيض الضخم » حول العالم فى عام ١٩٠٧ ، تبدو أنها تؤكد أهمية القوة البحرية .

ومن ثم ، فإنه فى حين كانت نفقات الاسطول التى بلغت ٢٢ مليون دولار فى عام ١٨٩٠ تمثل ٦٫٩ فى المائة فقط من اجمالى الانفاق الفيدرالى ، فإن المبالغ المخصصة للاسطول بحلول عام ١٩١٤ والتى بلغت ١٣٩ مليون دولار كانت تمثل ١٩ فى المائة . ولم يكن يتم انفاق كل هذه المبالغ بشكل سليم ، فقد كانت هناك قواعد اسطول محلية كثيرة (نتيجة للضغوط السياسية

المحلية) وعدد قليل للغاية من سفن الحراسة . ومع ذلك فإن النتيجة كانت مثيرة للاعجاب . ورغم أن الاسطول الأمريكى كان أصغر بكثير من الاسطول الملكى ، وكان يضم عدداً من السفن الحربية المدرعة أقل من الاسطول الألمانى ، فإن الاسطول الأمريكى كان ثالث أكبر الأساطيل فى العالم فى عام ١٩١٤ . وحتى عملية انشاء قناة بنما التى تسيطر عليها الولايات المتحدة ، لم تقض على شعور المخططين الأمريكيين بالقلق ازاء المعضلة الاستراتيجية المتمثلة فى تقسيم الاسطول ، أو ترك أحد الخطوط الساحلية للبلاد معرضة للخطر : وتكشف سجلات بعض الضباط خلال تلك السنوات عن الارتياب الشديد تجاه الدول الأجنبية . والحقيقة أنه نظراً للتقارب مع بريطانيا العظمى فى نهاية القرن ، فقد كانت الولايات المتحدة آمنة تماماً . ورغم أنها كانت تخشى ظهور القوة البحرية الألمانية ، فلم يكن لديها فى الواقع إلا القليل مما يمكن أن تشعر بالقلق تجاهه بالمقارنة بغيرها من الدول الكبرى .

وقد كان حجم الجيش الأمريكى الصغير ، من نواح كثيرة ، انعكاساً لهذه الحالة من الامان . وكان الجيش أيضاً ، قد تعزز من خلال الحرب مع اسبانيا ، على الأقل الى المدى الذى أدرك فيه عامة الشعب كيف كان هذا الجيش صغيراً بالفعل ، وكيف أن الحرس الوطنى كان غير منظم ، وكيف أن الحملة الأولى فى كوبا كانت على وشك أن تصبح كارثة . ولكن زيادة حجم الجيش النظامى الى ثلاثة أمثاله بعد عام ١٩٠٠ ، والمهام العسكرية الاضافية التى كان يقوم بها فى الفلبين وفى أماكن أخرى ، كانت لا تزال توحى بأن الخدمة العسكرية تبدو غير هامة بمقارنتها بمثيلتها حتى بدولة أوروبية متوسطة الحجم مثل الصرب أو بلغاريا . بل انه أكثر من بريطانيا ، كانت الولايات المتحدة تتمسك بمبادىء سياسة عدم التدخل المتمثلة فى كراهية وجود جيوش ضخمة تقف على أهبة الاستعداد ، وتتجنب الالتزامات العسكرية الثابتة تجاه الحلفاء . وكان أقل من واحد فى المائة من اجمالى ناتجها القومى يتم توجيهه للدفاع . ومن ثم ، فإنه بالرغم من أنشطتها الاستعمارية خلال الفترة من ١٨٩٨ الى ١٩١٤ ، فقد ظلت ، كما أطلق عليها عالم الاجتماع هربرت سبنسر ، مجتمعاً « صناعياً » أكثر منها مجتمعاً « عسكرياً » مثل روسيا . وحيث أن العديد من المؤرخين يفترضون بأن « ظهور الدولتين العظميين » قد بدأ فى هذه الفترة . فإنه تجدر الاشارة الى الاختلافات المذهلة بين روسيا والولايات المتحدة عشية قيام الحرب العالمية الأولى . لقد كان لدى الأولى جيش للخطوط الأمامية يعادل عشرة أمثال ما لدى الثانية ، ولكن الولايات المتحدة كانت تنتج ستة أمثال ما تنتجه روسيا من الصلب ، وتستهلك عشرة أمثال ما تستهلكه روسيا من الطاقة ، وكان اجمالى ناتجها الصناعى أكبر أربع مرات (على أساس ناتج كل فرد ، حيث كانت أكثر فى قدرتها الانتاجية بمقدار ست مرات) . ولا شك أن روسيا كانت تبدو أكثر قوة بالنسبة لجميع هيئات الأركان العامة الأوروبية التى كان يقوم فكرها على خوض الحروب السريعة التى تضم حشود أمن القوات المتاحة ، ولكن بجميع المقاييس الأخرى ، كانت الولايات المتحدة قوية وروسيا ضعيفة .

لقد أصبحت الولايات المتحدة بكل تأكيد دولة كبرى . ولكنها لم تكن جزءا من نظام الدول الكبرى . ذلك ان تقسيم السلطات بين الرئاسة والكونجرس لم يجعل سياسة التحالف النشط مستحيلة فحسب ، ولكن كان من الواضح أيضا انه لم يكن هناك من يحبذ فكرة التخلى عن حالة العزلة المريحة للغاية ، التى كانت قائمة . وبالنظر إلى بعدها عن الدول القوية الأخرى بآلاف

الأميال من مياه المحيط ، وامتلاكها لجيش صغير ، ورضائها بتحقيق السيادة فى نصف الكرة ، وعدم رغبتها على الاقل بعد رحيل روزفلت ، فى المشاركة فى دبلوماسية على مستوى العالم ، فقد ظلت الولايات المتحدة فى عام ١٩١٣ تقف على حافة نظام الدول الكبرى . وحيث ان معظم الدول الأخرى بعد عام ١٩٠٦ كانت تحول اهتمامها من آسيا وافريقيا إلى التطورات التى تجرى فى البلقان وبحر الشمال ، فربما لم يكن من المستغرب انها كانت تميل إلى النظر للولايات المتحدة على انها عامل أقل تأثيرا على موازين القوى الدولية مما كانت عليه الحال عند نهاية القرن . غير ان ذلك كان واحدا من الافتراضات التى كانت شائعة قبل عام ١٩١٤ ، والذى سوف تثبت الحرب العظمى نفسها انه كان افتراضا خاطئا .

التحالفات والاتجاه نحو الحرب ، ١٨٩٠ - ١٩١٤

يتمثل العنصر الثالث والأخير فى فهم الطريقة التى كان نظام الدول الكبرى يتغير بمقتضاها خلال هذه العقود الزمنية ، فى دراسة سياسة التحالفات المتقلبة منذ وفاة بسمارك وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى . ذلك انه على الرغم من ان عقد التسعينات من القرن التاسع عشر قد شهد بعض الصراعات صغيرة النطاق نسبيا (الحرب الصينية - اليابانية ، الحرب الاسبانية - الأمريكية ، وحرب البوير) ، وفيما بعد المواجهة الكبيرة ، رغم محليتها ، المتمثلة فى الحرب الروسية - اليابانية ، فان الاتجاه العام بعد هذا الوقت كان يميل ، حسب اصطلاح فليكس جيلبرت ، إلى « تصلب » الكتل المتحالفة . وكان هذا التصلب مصحوبا بتوقعات معظم الحكومات بانه عند نشوب الحرب الكبرى القادمة ، فان تلك الحكومات ستصبح أعضاء فى احد الائتلافات . وكان ذلك من شأنه ان يعزز ويعقد عمليات تقويم القوة القومية النسبية ، حيث ان الحلفاء يمكن ان يجلبوا الاضرار وكذلك الفوائد .

وبطبيعة الحال ، فان الاتجاه نحو سياسة الاحلاف لم يؤثر على الولايات المتحدة المنعزلة فى هذا الوقت ، ولكنه أثر على اليابان من الناحية الاقليمية فقط ، من خلال التحالفات الانجلو - يابانية عام ١٩٠٢ ، وعام ١٩٠٥ . بيد ان سياسة التحالف أثرت بصورة متزايدة على جميع الدول الأوروبية الكبرى ، بما فى ذلك بريطانيا المعزولة ، وذلك بسبب المخاوف المشتركة والمنافسات التى حدثت فى هذه السنوات . ولقد بدأ بسمارك هذه الاحلاف العسكرية الثابتة وقت السلم ، والتى نادرا ما كنا نراها من قبل ، وذلك فى عام ١٨٧٩ ، عندما سعى من أجل « السيطرة » على السياسة الخارجية لفيينا ، وعندما حاول تحذير سان بطرسبيرج ، عن طريق اقامة التحالف النمساوى - الألمانى . وفى الحسابات السرية للمستشار الالمانى ، كان هذا التحرك أيضا يهدف إلى استمالة الروس للتخلى عن « سياستهم الشاردة » والعودة إلى عصبة الاباطرة الثلاثة ، وهو ما فعلوه لفترة ، بيد ان الاجراء الذى اتخذه بسمارك وظلت آثاره الممتدة هو ان ألمانيا الزمت نفسها بان تهب لنجدة النمسا - المجر فى حالة حدوث هجوم روسى عليها . وبحلول عام ١٨٨٢ ، توصلت برلين أيضا إلى معاهدة مشتركة مماثلة مع روما فى حالة وقوع هجوم فرنسى . وفى غضون عام آخر ، عرضت كل من ألمانيا والنمسا - المجر تحالفا سريا آخر ، لمساعدة رومانيا ضد الاعتداء

الروسى . ويصر الدارسون لهذه السياسة على ان بسمارك كانت له أهداف قصيرة المدى ودفاعية بشكل رئيسى - تتمثل فى توفير الاحساس بالأمن للأصدقاء فى ڤيينا ، وروما ، وبوخارست الذين كانوا يحسون بالعصبية ، كما كان من ضمن أهدافه أيضا الابقاء على فرنسا معزولة دبلوماسيا والاعداد « للتراجع » اذا حدث ان غزا الروس منطقة البلقان . ولا شك ان ذلك صحيح . ولكن الحقيقة أيضا هى انه كان قد ارتبط بهذه التعهدات ، وعلاوة على ذلك ، فانه حتى لو كانت الطبيعة الدقيقة لهذه المعاهدات السرية لم تكن معروفة بشكل علنى ، فقد سببت الشعور بالقلق لكل من فرنسا وروسيا ازاء عزلتهما وجعلتهما يشعران بالشكوك فى ان المحرك الكبير لخيوط الرمى فى برلين قد اقام ائتلافا قويا للتفوق عليهما بشكل ساحق فى وقت الحرب . ورغم ان « الخيوط السرية » لبسمارك تجاه سان بطرسبيرج (وهى ما تسمى بمعاهدة اعادة التأمين لعام ١٨٨٧) قد منعت الانفصال الرسمى بين ألمانيا وروسيا ، فقد كان هناك شىء غير طبيعى ، يشوبه اليأس فى هذه الجهود المعقدة والمتداخلة من جانب المستشار لمنع الاندفاع المستمر نحو قيام تحالف فرنسى - روسى فى أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر . وقد كان الخوف من ألمانيا اساسا يعوق طموحات فرنسا الدائمة لاستعادة الالزاس واللورين ، وطموحات روسيا للتوسع فى أوروبا الشرقية .

ولم يكن هناك أى شريك آخر فى تحالف أوروبى ، يستحق الذكر ، لأى منهما ، وكانت توجد دائما فى الحسبان ، الفوائد المتبادلة للقروض والأسلحة الفرنسية المقدمة إلى روسيا ، وكذلك المساعدات العسكرية الروسية لفرنسا . وفى حين أدت الاختلافات الايديولوجية بين الفرنسيين البورجوازيين والنظام القيصرى الرجعى إلى ابطاء هذا الاندفاع لفترة ، فان اعتزال بسمارك فى عام ١٨٩٠ وتصرفات حكومة فيلهلم الثانى التى كانت تشكل تهديدا أكبر ، قد حسمت هذه القضية وبحلول عام ١٨٩٤ ، تمت موازنة التحالف الثلاثى لالمانيا ، والنمسا - المجر وايطاليا بالتحالف الثنائى الفرنسى - الروسى ، وهو التزام سياسى وعسكرى من شأنه ان يدوم طالما استمر التحالف الثلاثى قائما . ولقد بدأ هذا التطور الجديد بطرق عدة لا بطريقة واحدة ، وكأنه يعمل على استقرار المسرح الأوروبى . فقد كان هناك توازن تقريبى بين كتلتى التحالف ، مما جعل من الصعوبة بمكان حساب احتمالات نتائج نشوب صراع بين الدول الكبرى ، وكذلك جعل حدوث مثل هذا الصراع أمرا أقل ترجيحا من ذى قبل . فبعد ان خرجا من عزلتهما ، فان فرنسا وروسيا قد انطلقتا بعيدا تجاه المسائل الافريقية والآسيوية . وقد ساعد على ذلك أيضا نقص حدة التوتر فى منطقة الالزاس وفى بلغاريا ، وبحلول عام ١٨٩٧ ، فى الحقيقة ، وافقت كل من ڤيينا وسان بطرسبيرج على تجميد مسألة البلقان . وعلاوة على ذلك ، فان ألمانيا أيضا كانت توجه اهتمامها نحو السياسة العالمية ، فى حين كانت ايطاليا ، فى ظل نمطها الذى لا مثيل له ، أصبحت متورطة فى اثيوبيا . وقد جذبت جنوب افريقيا ، والشرق الأقصى ، ووادى النيل اهتمام الناس فى اواسط التسعينات من القرن التاسع عشر . وقد كان ذلك أيضا عصر « الأساطيل الجديدة » ، حيث كانت جميع الدول تسعى لبناء أساطيلها اعتقادا منها ان الأساطيل والمستعمرات تسيران - بطبيعة الحال جنبا إلى جنب .

ولذلك ، فلم يكن غريبا ان هذا العقد كان هو العقد الذى كانت تشعر فيه الامبراطورية البريطانية ، رغم تباعدها بوجه عام عن الارتباطات الأوروبية ، بانها تقع تحت أقوى الضغوط ، من

منافسيها القدامى مثل فرنسا وروسيا ، ودول التحدى الجديدة مثل ألمانيا واليابان ، والولايات المتحدة .

وفى مثل هذه الظروف ، فان أهمية البنود العسكرية فى كتل التحالفات الأوروبية كانت تبدو أقل أثرا بشكل متزايد ، حيث ان الحرب العامة هناك لم تكن لتشتعل من خلال أحداث مثل الصدام الانجلو ـ فرنسى فى فاشوده (١٨٩٨) ، أو حرب البوير ، أو التدافع من أجل الحصول على الامتيازات فى الصين . غير انه على المدى الأطول قليلا ، كانت هذه المنافسات تؤثر فى العلاقات بين الدول الكبرى ، حتى فى اطارها الأوروبى . وبنهاية القرن ، أصبحت الضغوط على الامبراطورية البريطانية شديدة لدرجة ان بعض الدوائر المحيطة بوزير المستعمرات چوزيف تشامبرلين كانت تدعو لوضع حد « للعزلة الرائعة » وللتحالف مع برلين ، فى حين ان رفاقه من الوزراء مثل بلفور ولانزداون بدأوا يتقبلون فكرة الحاجة إلى تسويات دبلوماسية . وكانت هناك سلسلة كاملة من التنازلات المقدمة إلى الولايات المتحدة حول قناة البرزخ ، وحدود ألاسكا ، ومصائد عجل البحر ، الخ ـ كانت تتخفى تحت ستار عبارة « التقارب الانجلو ـ أمريكى » أدت إلى اخراج بريطانيا من وضع لا يمكن الحصول عليه من الناحية الاستراتيجية ، فى نصف الكرة الغربى ، والأهم من ذلك أيضا ، انها غيرت بشكل هائل ما كان يسلم به رجال السياسة خلال القرن التاسع عشر : وهو ان العلاقات الأنجلو ـ أمريكية سوف تظل دائما باردة ، تضمر الضغائن ، وأحيانا معادية .

وباقامة التحالف الأنجلو ـ يابانى عام ١٩٠٢ ، كان رجال الدولة البريطانيون يأملون أيضا فى تخفيف العبء الاستراتيجى الثقيل عليهم فى الصين ، حتى ولو كان ذلك على حساب مساندة اليابان فى ظل ظروف معنية . وبحلول عام ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣ ، كانت هناك دوائر بريطانية ذات نفوذ ترى انه من الممكن التوصل إلى تسوية سلمية حول القضايا الاستعمارية مع فرنسا ، التى أظهرت عند بداية أزمة فاشوده ، انها لن تذهب إلى الحرب حول النيل .

وفى حين كانت كل هذه الاجراءات تبدو فى البداية وكأنها تخص الشئون الأوروبية الخارجية وحدها ، الا انه كان لها أثرها بشكل غير مباشر على وضع الدول الكبرى فى أوروبا . ولا شك ان حل المشكلات الاستراتيجية لبريطانيا فى نصف الكرة الغربى ، بالاضافة إلى المساندة التى كانت ستحصل عليها من الأسطول اليابانى فى الشرق الأقصى ، قد خففت بعضا من الضغوط على الترتيبات الحربية للاسطول الملكى ، وعززت من امكانية تماسكه فى وقت الحرب كما ان تسوية المنافسات الانجلو ـ فرنسية كانت تعنى مزيدا من التعزيز للامن البحرى البريطانى . وقد أثر كل ذلك أيضا على ايطاليا ، التى كانت سواحلها ببساطة عرضة للخطر إلى حد كبير بحيث لا تستطيع ان تسمح لنفسها بأن تكون فى معسكر يواجه الاتحاد الانجلو ـ فرنسى . وعلى أية حال ، ففى السنوات الأولى من القرن العشرين ، كانت لفرنسا وايطاليا مبرراتهما (المالية والشمال افريقية) القوية لتحسين العلاقات بينهما . واذا كانت ايطاليا قد انجرفت بعيدا عن التحالف الثلاثى ، فقد كان من المؤكد ان يؤثر ذلك على نزاعاتها التى كانت نصف محتجبة مع النمسا ـ المجر وأخيرا ، فحتى هذا التحالف الانجلو ـ يابانى البعيد ، كانت له انعكاساته على نظام الدول الأوروبية ، حيث انه جعل من غير المحتمل ان تتدخل اية دولة ثالثة عندما قررت اليابان فى عام ١٩٠٤ ان تتحدى

روسيا حول مستقبل كوريا ومنشوريا . وعلاوة على ذلك ، فعندما اندلعت هذه الحرب فان البنود المحددة * للمعاهدة الانجلو- يابانية والتحالف الفرنسى - الروسى - أغرت « النصيرين » بريطانيا وفرنسا ، على التوالى ، بان تعمل كل منهما مع الأخرى لتجنب الانسياق أو الانزلاق بشكل واضح فى هذا الصراع . ولهذا ، فلم يكن غريبا ان اندلاع العمليات العسكرية فى الشرق الأقصى ، سرعان ما جعل لندن وباريس تضعان حدا لمساوماتهما الاستعمارية كما جعلتهما يتوصلان إلى اتفاق دولى فى ابريل عام ١٩٠٤ . وهكذا انتهت سنوات التنافس الانجليزى - الفرنسى ، والذى أثاره فى الاصل الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ . وحتى ذلك ، ربما لم يكن ليسبب « الثورة السياسية » الشهيرة عام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ، لو لم يكن هناك عاملان آخران . العامل الأول هو الشك المتزايد الذى كان ينتاب البريطانيين والفرنسيين تجاه ألمانيا ، التى بدت أهدافها ، رغم عدم وضوحها ، بانها طموحة وخطيرة ، حيث كان يعلن المستشار بيك ، وسيده الاستعمارى فيلهلم الثانى ، عن قدوم وبزوغ « القرن الالمانى » . وبحلول عام ١٩٠٢ - ١٩٠٣ ، كان أسطول أعالى البحار ، الذى كانت قوته ونوعية بنائه توحيان بانه قد تم بناؤه اساسا وبريطانيا فى الحسبان ، من الاسباب التى جعلت البحرية البريطانية تفكر مليا فى اتخاذ خطوات مضادة . وبالاضافة إلى ذلك ، فبينما كانت فرنسا تنظر بعدم ارتياح إلى الأهداف الالمانية تجاه النمسا - المجر فان طموحاتها فى بلاد ما وراء النهرين لم تكن تواجه بالقبول من جانب الاستعماريين البريطانيين . وكانت كل من الدولتين تراقب بغضب متزايد ، جهود بيلو الدبلوماسية لتشجيع قيام حرب فى الشرق الأقصى فى عام ١٩٠٤ ورغبته فى توريطهما فيها ، والتى يمكن من خلالها ان تصبح برلين المستفيد الرئيسى . بل لقد كان هناك تأثير أكبر على الموازين والعلاقات الاوروبية أسفرت عنه الانتصارات البحرية والعسكرية اليابانية المثيرة للاعجاب أثناء الحرب . وقد تزامن هذا التأثير مع القلق واسع النطاق فى روسيا خلال عام ١٩٠٥ . وحيث ان روسيا قد هبطت بشكل مفاجىء إلى منزلة دولة من الدرجة الثانية لعدة سنوات قادمة ، فان التوازن العسكرى فى أوروبا كان يميل بصورة حاسمة لصالح برلين - وفى مواجهة ذلك كانت فرنسا تشعر بان وضعها آنذاك قد أصبح أسوأ مما كان عليه فى عام ١٨٧٠ . واذا كان هناك توقيت موات على الاطلاق بالنسبة لالمانيا لكى تشن حربا جهة الغرب ، فربما كان ذلك خلال صيف عام ١٩٠٥ . ولكن قلق امبراطور المانيا ازاء القلاقل الاجتماعية فى الداخل ، ورغبته فى تحسين العلاقات مع روسيا وتشككه ازاء البريطانيين الذين كانوا يقومون باعادة نشر سفنهم الحربية من الصين إلى المياه الاقليمية ، ويدرسون النداءات الفرنسية بطلب المساعدة اذا قامت المانيا بالهجوم بالفعل ، كل ذلك كان له تأثيره . وبدلا من التورط فى الحرب ، فقد اختارت برلين لنفسها تحقيق انتصارات دبلوماسية ، بحيث أرغمت عدوها الاساسى ، وهو وزير الخارجية الفرنسى ديلكاسيه ، على التخلى عن منصبه ، وأصرت على عقد مؤتمر دولى لدراسة المزاعم

---

* وهى أن بريطانيا سوف تكون « محايدة الى حد كبير » ازاء اليابان اذا كانت الأخيرة تقاتل عدوا واحدا ، ولكن عليها أن تقدم عونا عسكريا اذا كانت اليابان تقاتل أكثر من عدو ، كما أن اتفاقية فرنسا لمساعدة روسيا قد تمت صياغتها بنفس الكيفية . ولهذا فانه اذا لم توافق لندن وباريس على أن تظلا بعيدتين عن ميدان الصراع ، فان صداقتهما حديثة العهد سوف تدمر .

الفرنسية فى المغرب . غير ان نتائج اجتماع الجيسيراس ، والذى شهد معظم المشاركين فى المؤتمر يؤيدون ادعاء فرنسا بان لها وضعا خاصا فى المغرب ، كانت تأكيدا مدمرا على تدهور النفوذ السياسى لالمانيا منذ أيام بسمارك ، رغم تزايد قوتها الصناعية والبحرية والعسكرية .

وقد أعادت الازمة المغربية الأولى المنافسات الدولية من افريقيا إلى قارة اوروبا . وقد تأكد هذا الاتجاه سريعا من خلال ثلاثة أحداث هامة أخرى . وكان اولها هو الاتفاق الدولى الانجلو-روسى عام ١٩٠٧ حول ايران ، والتبت ، وأفغانستان ، والذى كان فى حد ذاته مسألة اقليمية ولكن كان له مضمون أوسع لانه لم يقض فقط على النزاعات الآسيوية بين لندن وسان بطرسبيرج ، وهى النزاعات التى كانت تسلم بها جميع الدول خلال القرن التاسع عشر ومن ثم خفف من دفاع بريطانيا عن الهند ، ولكنه كذلك جعل الالمان الذى كانوا يحسون بالعصبية يتحدثون عن كونهم « مطوقين » فى اوروبا . وفى حين كان لا يزال هناك العديد من البريطانيين ، وبخاصة فى الحكومة الليبرالية ، الذين لم يكونوا يتصورون أنفسهم كطرف فى ائتلاف مضاد لألمانيا ، فان قضيتهم قد ضعفت من خلال الحدث الثانى : وهو « السباق البحرى » الانجلو- المانى المحموم فى ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، والذى جاء فى أعقاب زيادة أخرى فى برنامج تيربيتز لبناء السفن ومخاوف البريطانيين من أنهم سوف يفقدون ريادتهم البحرية حتى فى بحر الشمال . وعندما واجهت الجهود البريطانية خلال السنوات الثلاث التالية من أجل تقليل هذه المنافسة طلبا ألمانيا بحياد لندن فى حالة نشوب حرب أوروبية ، تراجع البريطانيون الذين انتابهم الشك . وقد كانوا هم والفرنسيون يراقبون بعصبية أزمة البلقان فى ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، والتى أدى الاستياء الروسى فيها ازاء قيام النمسا- المجر بضم مقاطعتى البوسنة والهرسك بصورة رسمية ، إلى طلب المانيا بان تقبل روسيا الأمر الواقع أو ان تتحمل النتائج . وحيث ان الروس كانوا يشعرون بالضعف نتيجة حربهم الأخيرة مع اليابان ، فقد أذعنوا لهذا المطلب . بيد ان هذا الاستفزاز الدبلوماسى أحدث رد فعل وطنيا فى روسيا ، تمثل فى الزيادة فى النفقات الدفاعية ، والاصرار على التشبث بصورة أوثق بحلفاء الدولة . وعلى الرغم من المحاولات العرضية للوصول إلى انفراج دولى بين عاصمة وأخرى ، بعد عام ١٩٠٩ ، فان الاتجاه نحو « التصلب » قد ازداد نتيجة لذلك . وقد نشبت الازمة الثانية حول المغرب فى عام ١٩١١ ، عندما تدخل البريطانيون بقوة لصالح فرنسا وضد ألمانيا ، وأحدث ذلك فورة فى المشاعر الوطنية فى كل من الدولتين الاخيرتين وزيادة هائلة فى حجم جيش كل منهما ، حيث تحدث الوطنيون علنا عن الصراع القادم . وفى بريطانيا أدت هذه الازمة إلى قيام الحكومة بموازنة خططها العسكرية والبحرية المتشبعة فى حالة الاشتراك فى حرب أوروبية . وبعد ذلك بعام ، أدى فشل المهمة الدبلوماسية التى قام بها الوزير البريطانى لورد هالدين إلى برلين ، والزيادات الأخرى التى طرأت على الاسطول الالمانى ، إلى دفع لندن إلى توقيع الاتفاقية التوفيقية البحرية الانجلو- فرنسية فى شهر نوفمبر عام ١٩١٢ . وفى ذلك الوقت أيضا ، شنت القوات الايطالية هجوما يتسم بالانتهازية على تركيا . كما حذت مجموعة دول البلقان حذوها ، وقامت بالفعل بطرد الامبراطورية العثمانية من أوروبا قبل ان ينشب خلاف بين أعضائها حول المغانم . ولقد كان احياء « المسألة الشرقية » التى بلغت عمرا من الزمان ، يمثل أخطر حدث على الاطلاق ، لان الدول الكبرى لم تستطع فى الحقيقة السيطرة على الصراعات المشوبة بالانفعال والتى قامت بين دول البلقان المتنافسة من أجل تحقيق

المكاسب ، من ناحية ، ولأن بعضا من التطورات الجديدة كانت تبدو ، من ناحية أخرى ، وكأنها تهدد المصالح الحيوية لبعض هذه الدول : فظهور الصرب كان يزعج ڤيينا ، وتوقع ازدياد النفوذ العسكرى الالمانى على تركيا كان يفزع سان بطرسبيرج . وعندما أثار اغتيال الارشيدوق فرديناند فى يونيو ١٩١٤ ردود أفعال النمسا ـ المجر ضد الصرب ، ثم بعد ذلك التحركات الروسية المضادة ، كان هناك فى الواقع الكثير من الصدق فى المقولة القديمة بان مقتل الارشيدوق كان مجرد الشرارة التى أشعلت النيران .

ان حادث الاغتيال الذى وقع فى يونيو عام ١٩١٤ هو واحد من أفضل الامثلة الشهيرة فى التاريخ لحادثة معينة أشعلت نيران أزمة عامة ، ثم ادت بعد ذلك إلى نشوب حرب عالمية . فقد أدت مطالب النمسا ـ المجر من الصرب ، ورفضها للرد الصربى الاسترضائى ، وهجومها على بلجراد ، إلى التعبئة الروسية لتقديم العون لحليفتها ، الصرب . بيد ان ذلك ، بدوره ، دفع بهيئة الاركان العامة البروسية لان تضغط من أجل التنفيذ الفورى لخطة شليفن ، أى ، القيام بهجوم عسكرى مبكر جهة الغرب ، عن طريق بلجيكا ، ضد فرنسا ـ مما كان له أثر آخر فى دخول البريطانيين الحرب . وفى حين ان كل دولة من الدول الكبرى كانت تتصرف فى هذه الأزمة وفقا لمصالحها القومية المرئية ، فانه من الصحيح أيضا ان قرارها بالذهاب إلى الحرب كان متأثرا بخطط العمليات القائمة . فمنذ عام ١٩٠٩ ، الزم الالمان أنفسهم بالمسئولية تجاه النمسا ـ المجر ، لا سياسيا فحسب ولكن عسكريا أيضا ، إلى حد لم يكن يفكر فيه بسمارك على الاطلاق . وعلاوة على ذلك ، فان خطة العمليات الالمانية أصبحت تتضمن آنذاك هجوما فوريا وشاملا على فرنسا ، عن طريق بلجيكا ، أيا كان السبب المحدد لتلك الحرب . وعلى النقيض من ذلك ، فان المخططين العسكريين فى ڤيينا كانوا لا يزالون يعملون بعصبية واضطراب بين الجبهات المختلفة ، ولكن الاصرار على ان تكون الضربة الأولى موجهة للصرب ، كان يتزايد . وبدعم من الأموال الفرنسية ، تعهدت روسيا بان تقوم بتعبئة سريعة على نحو لم تفعله من قبل ، وبان تشن هجوما جهة الغرب اذا وقعت الحرب ، فى حين تبنى الفرنسيون ، دون مبرر كاف فى عام ١٩١١ الخطة السابعة عشرة المشهورة ، التى تتضمن الاندفاع بلا تردد داخل الالزاس واللورين . وبينما كان الاحتمال الارجح بان تقاتل ايطاليا إلى جانب شركائها فى التحالف الثلاثى قد تناقص الآن كثيرا ، فان التدخل العسكرى البريطانى فى اوروبا أصبح الاحتمال الأكثر ترجيحا فى حالة وقوع هجوم المانى على بلجيكا وفرنسا . وغنى عن البيان انه فى كل هيئات الاركان العامة ، كان الافتراض الذى لا جدال فيه هو ان السرعة التى كانت هى جوهر الأمر ، أى انه بمجرد ان يصبح الصدام احتمالا مرجحا ، فانه من الامور الحيوية ان تتم تعبئة قوات الدولة وان تصبح هذه القوات مستعدة وواقفة على الحدود قبل ان تسنح الفرصة للعدو لان يفعل الشىء نفسه . واذا كان ذلك صحيحا فى برلين على وجه الخصوص ، حيث الزم الجيش نفسه بان يوجه ضربة قاضية فى الغرب ثم يعود بعد ذلك إلى الشرق لمواجهة الروس الذين كانوا يتحركون على نحو أبطأ ، فان نفس هذا التفكير كان سائدا فى كل مكان آخر . واذا ما حدثت أزمة كبرى بالفعل ، فان الدبلوماسيين لن يكون لديهم متسع من الوقت قبل ان يضطلع المخططون الاستراتيجيون بالامر .

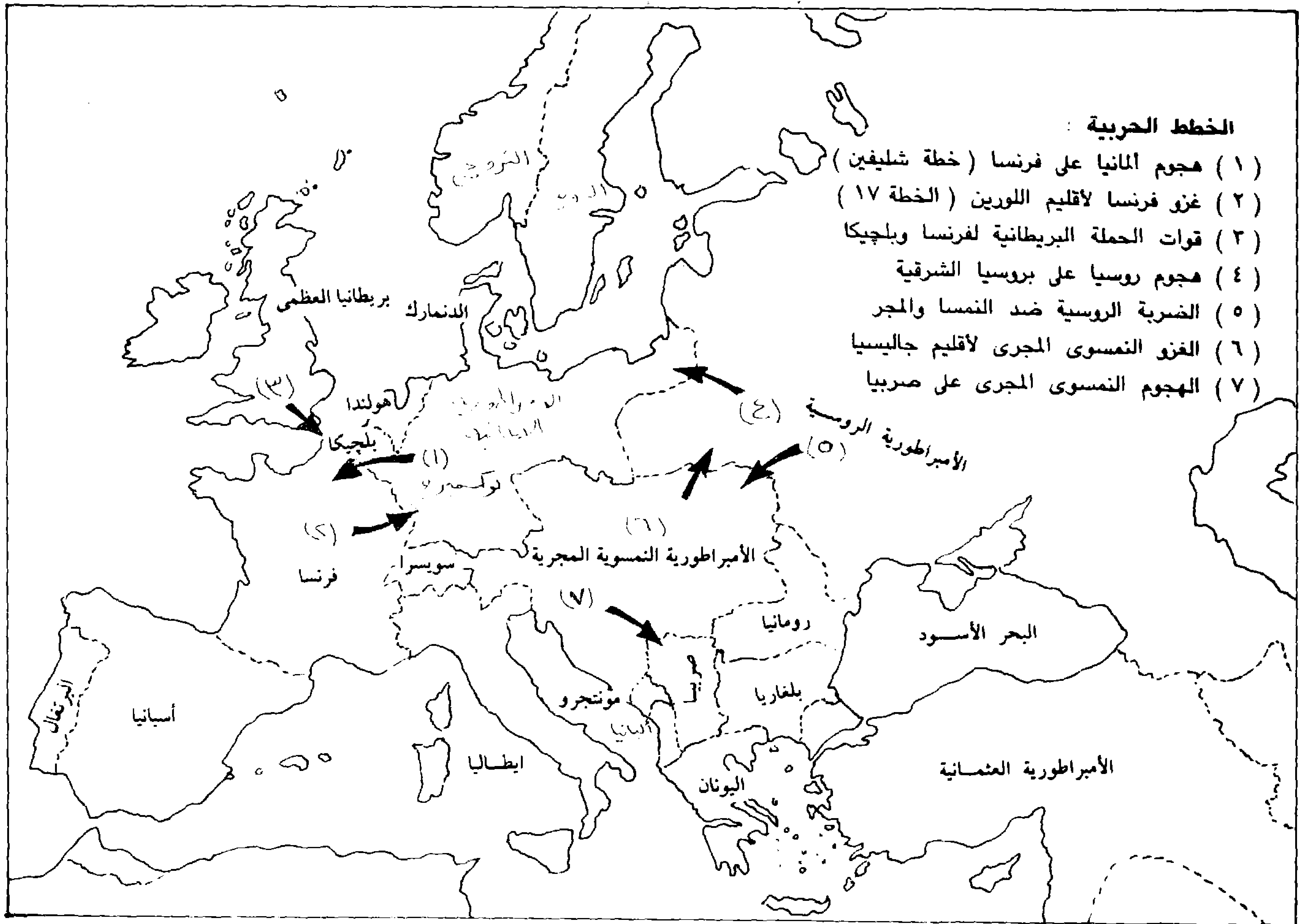
ولعل الامر الهام فى كل هذه الخطط الحربية لم يكن مجرد أن تبدو ، إذا استعدنا الاحداث الماضية وتأملناها ، كصف من قطع الدومينو التى سوف تهوى عندما تسقط القطعة الاولى . كما أن الامر الهام أيضا هو أنه طالما أن الحرب الائتلافية كانت أكثر ترجيحا مما كانت عليه فى عام ١٨٥٩ أو عام ١٨٧٠ ، فإن التوقعات بأن يطول الصراع كانت أيضا توقعات أكبر من ذى قبل ، على الرغم من أن قليلا من المعاصرين هم الذين كانوا يدركون ذلك على ما يبدو . وقد كان الخطأ الشائع فى التقرير بأن الحرب التى ستبدأ فى يوليو / أغسطس ١٩١٤ سوف « تنتهى بحلول الكريسماس » يتم تفسيره عادة من خلال العجز عن توقع أن النيران ، السريعة للمدفعية والمدافع الآلية جعلت حرب المناورات العسكرية مستحيلة ، وكانت تجبر حشود القوات على اللجوء إلى الخنادق ، حيث يكون من الصعب تماما طردها وأن اللجوء الأخير إلى القصف المدفعى الطويل وهجمات المشاة الهائلة لم يقدم أى حل ، حيث أن القصف لم يكن يؤدى إلا إلى اهتزاز الارض بعنف وإلى تنبيه العدو إلى المكان الذى سيقع فيه الهجوم . وبنفس الطريقة إلى حد كبير ، كان هناك جدل حول ما اذا كانت قيادات البحرية الاوربية أيضا قد أساءت تقدير ابعاد الحرب التى سوف تندلع حيث أعدت هذه القيادات نفسها لمواجهة معركة بحرية حاسمة ولم تقدر بصورة سليمة أن الخطوط الجغرافية المتعرجة لبحر الشمال والبحر المتوسط ، والأسلحة الأحدث المتمثلة فى الالغام ، والطوربيدات ، والغواصات من شأنها ان تجعل عمليات الاسطول بالاسلوب التقليدى أمرا غاية فى الصعوبة . ولذلك ، فإن الانتصار السريع فى البحر وفى البر ، كان امرا مرجح لاسباب فنية .

إن هذا كله بطبيعة الحال صحيح ، ولكنه بحاجة إلى أن يوضع فى اطار نظام التحالف نفسه . فبرغم كل شيء ، فإنه لو كان قد اتيح للروس أن يهاجموا النمسا ـ المجر وحدها ، أو لو كان قد اتيح للالمان تكرار آخر حربهم ضد فرنسا عام ١٨٧٠ مع بقاء الدول الاخرى محايدة ، فإن توقعات النصر (حتى لو تأخرت قليلا) لم تكن لتقبل الجدل . ولكن هذه الائتلافات كانت تعنى أنه حتى لو تم ضرب إحدى الدول المحاربة بشدة فى إحدى المعارك ، أو لو رأت هذه الدولة أن مواردها غير كافية لتحمل المزيد من القتال ، فانها كانت تلقى تشجيعا للاستمرار فى الحرب من خلال الأمل ـ والوعود ـ بالحصول على المساعدة من حلفائها . وإذا نظرنا إلى الامام قليلا فاننا نجد أنه كان من الصعوبة بمكان أن تظل فرنسا مستمرة فى الحرب بعد هجوم نيفل المشئوم ، وبعد احداث التمرد فى عام ١٩١٧ . كما كان من الصعب إن تتجنب ايطاليا الانهيار بعد هزيمتها فى كابوريتو فى عام ١٩١٧ أيضا وأن تستمر امبراطورية النمسا ـ المجر بعد الخسائر المروعة عام ١٩١٦ (أو حتى الفشل الذى حدث فى جاليشيا والصرب عام ١٩١٤) ما لم تكن كل منهما قد تلقت فى الوقت المناسب الدعم من حلفائها . وهكذا ، فإن نظام التحالف نفسه كان يضمن فى الحقيقة أن قرار الحرب لن يتم اتخاذه بسرعة . وكان ذلك بدوره يعنى أن النصر فى هذا النزاع الطويل سيكون حليفا ـ مثلما كان فى الحروب الائتلافية التى دارت خلال القرن الثامن عشر ـ للجانب الذى كانت تجتمع له الموارد العسكرية والبحرية والمالية والصناعية والتكنولوجية بدرجة أكبر .

الحرب الشاملة وموازين القوى
١٩١٤م – ١٩١٨م

قبل دراسة الحرب العالمية الأولى على ضوء الاستراتيجية الكبرى للائتلافين ، وعلى ضوء الموارد العسكرية والصناعية المتاحة لهما ، قد يكون من المفيد أن نذكر وضع كل دولة من الدول الكبرى داخل نطاق النظام الدولى عام ١٩١٤م . فالولايات المتحدة كانت تقف على الخطوط الجانبية – حتى وان كانت روابطها التجارية والمالية الضخمة مع بريطانيا وفرنسا قد جعلت من المستحيل الاستجابة لطلب ويلسون بأن تكون « محايدة فى الفكر كما هى محايدة فى العمل » . وفسرت اليابان بتصرف ، بنود التحالف الانجلو– يابانى باستيلائها على الممتلكات الالمانية فى الصين وفى وسط المحيط الهادىء ، ولم يكن ذلك ، ولا حتى واجبات الحماية البحرية الاخرى ، فى الميدان ، حاسما ، ولكن بالنسبة للحلفاء ، كان من الواضح أن من الأفضل كثيرا أن تكون اليابان صديقة لهم بدلا من أن تكون دولة معادية . وعلى النقيض من ذلك ، اختارت ايطاليا الحياد فى عام ١٩١٤م ونظرا لضعفها العسكرى والاجتماعى والاقتصادى ، فقد كان من الحكمة أن تحافظ على هذه السياسة : وإذا كان قرارها عام ١٩١٥م بدخول الحرب ضد الدول المركزية بمثابة ضربة ضد النمسا – المجر ، فإنه من الصعب القول بأن هذا القرار كان فى صالح بريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا بالدرجة التى كان يتمناها دبلوماسيو الحلفاء . وبنفس الطريقة تقريبا ، فإنه من الصعب أن نقول من الذى استفاد بقدر أكبر من القرار التركى بدخول الحرب الى جانب برلين فى نوفمبر عام ١٩١٤م . صحيح أنها أغلقت المضايق ، ومن ثم توقفت صادرات روسيا من الحبوب وواردتها من الأسلحة . وبحلول عام ١٩١٥م ، كان من الصعب نقل القمح الروسى إلى أى مكان . ولم يكن هناك أى عتاد حربى « إحتياطى » فى الغرب . ولكن من ناحية أخرى ، فإن قرار تركيا قد فتَحَ الشرق الادنى أمام التوسع الاستعمارى الفرنسى « وبشكل خاص » البريطانى – رغم أنه أيضا شتت انتباه الاستعماريين فى الهند وهوايت هول عن التركيز الكامل على طول الجبهة الغربية .

ولهذا ، فإن الاوضاع الخطيرة بالفعل ، كانت تلك التى تحتلها الدول « الخمس الكبرى » فى أوروبا . وفى هذه المرحلة ، فإنه من غير الطبيعى ان نعامل النمسا – المجر على انها شىء مستقل تماما عن ألمانيا ، لأنه فى الوقت الذى كانت فيه أهداف فيينا تختلف غالبا عن أهداف برلين فى العديد من القضايا ، وكان بإمكانها أن تصنع الحرب أو السلام وربما أن تحيا كدولة كبرى شبه مستقلة – فقد كان ذلك يمكن ان يحدث فقط بتوجيه من حليفتها القوية . ولقد كان الاتحاد النمساوى – الالمانى قويا ومنيعا . وكانت جيوشه فى الخطوط الأمامية أصغر بشكل كبير من جيوش فرنسا وروسيا ، ولكنها كانت تدير عملياتها مستندة الى الخطوط الداخلية الفعالة ، وكان من



خريطة ٩ : الدول الأوروبية وخططها الحربية عام ١٩١٤

الممكن تدعيمها بواسطة عدد كبير من المجندين . وكما سنرى من الجدول رقم ٢٢ فيما يلى ، فإن هذه الجيوش كانت تتمتع أيضا بتفوق كبير فى القوة الصناعية والتكنولوجية على التحالف الثنائى .

وبالطبع كان وضع فرنسا وروسيا على العكس من ذلك تماما . ولما كانت كل منهما بعيدة عن الاخرى بما يزيد على نصف مساحة أوروبا ، فقد وجدت فرنسا وروسيا أن من الصعوبة بمكان (وهو أقل ما يمكن أن يقال) تنسيق استراتيچيتهما العسكرية . وفى حين كان يبدو أنهما تتمتعان بتفوق كبير فى قوى الجيوش عند اندلاع الحرب ، فقد كان يحد منه ، الاستخدام الالمانى الذكى لقوات الاحتياط المدربة على قتال الخطوط الامامية ، كما تضاءل هذا التفوق على نحو أكبر ، بعد الهجمات الفرنسية ــ الروسية المتهورة فى خريف عام ١٩١٤م . ونظراً لان النصر لم يعد حليف من يتمتع بالسرعة ، فقد أصبح من المرجح بشكل أكثر أنه يحالف الأقوى ، كما أن المؤشرات الصناعية لم تكن مشجعة . ولو أن الفرنسيين والروس وحدهم كانوا قد تورطوا فى حرب طويلة « شاملة » ضد الدول المركزية ، لكان من الصعب تصور كيف كان يمكنهم أن يحققوا النصر .

ولكن الحقيقة كانت بطبيعة الحال ، هى ان القرار الالمانى بشن هجوم مباغت ضد فرنسا عن طريق بلچيكا أعطى اليد الطولى للبريطانيين الذين تدخلوا فى الحرب . وسواء أكان ذلك يرجع الى الاسباب التقليدية « لميزان القوى » أم للدفاع عن « بلچيكا الصغيرة المسكينة » فإن القرار البريطانى بإعلان الحرب على المانيا كان قرارا خطيرا ، رغم ان جيش بريطانيا الصغير والذى خدم طويلا كان يمكنه التأثير فى التوازن العسكرى الشامل بشكل هامشى فقط ، على الاقل إلى ان حولت هذه القوة نفسها إلى جيش إلزامى شامل على أسس أوروبية . ولكن طالما ان الحرب كانت ستستمر لفترة تزيد على عدة أشهر ، فإن قدرات بريطانيا كانت كبيرة . فقد كان باستطاعة أسطولها تحييد الاسطول الالمانى وحصار الدولة المركزية ــ وهو أمر إن لم يجعل الدول المركزية تستسلم ، فإنه كان يمنعها من الوصول إلى مصادر التموين خارج قارة أوروبا . وبالمقابل ، فقد حقق للدول المتحالفة الوصول بحرية لمصادر التموين (إلا عندما اعترضته فيما بعد حملة الغواصات الالمانية) . وإلى جانب هذه الميزة فقد كانت بريطانيا دولة تجارية ثرية لها صلات واسعة عبر الكرة الارضية ، ولها استثمارات هائلة عبر البحار ، وكان يمكن تصفية بعضها على الأقل لتسديد قيمة المشتريات بالدولار . ومن الناحية السياسية ، فإن هذه الصلات عبر البحار ، كانت تعنى أن قرار بريطانيا بالتدخل كان له أثره على سلوك اليابان فى الشرق الاقصى ، وعلى إعلان ايطاليا الحياد (ثم تحولها بعد ذلك) ، وكذلك على الموقف الكريم بوجه عام الذى وقفته الولايات المتحدة . كما تم تقديم المزيد من التأييد المباشر عبر البحار ، والذى جاء بطبيعة الحال عن طريق دول الكومنولث التى تتمتع بالحكم الذاتى وكذلك عن طريق الهند ، التى تحركت قواتها بسرعة إلى المستعمرات التابعة للامبراطورية الالمانية ثم بعد ذلك ضد تركيا .

وبالاضافة الى ذلك فقد امكن تعبئة المواد الصناعية والمالية التى كانت لا تزال هائلة فى اوروبا ، من خلال تدبير القروض وإرسال العتاد الحربى الى فرنسا وبلچيكا وروسيا وايطاليا ومن خلال تموين ودفع نفقات الجيش الهائل الذى كان سيقوم هيج باستخدامه على الجبهة الغربية . وتبين المؤشرات الاقتصادية فى الجدول رقم ٢٢ اهمية تدخل بريطانيا من حيث جوانب القوة .

جدول ٢٢ مقارنات صناعية وتكنولوجية بين تحالفات ١٩١٤
(مأخوذة من الجدولين ١٥ ـ ١٨)
المانيا / النمسا / المجر / فرنسا / روسيا / بريطانيا

النسب المئوية للانتاج الصناعي العالمي (١٩١٣)	١٩ر٢٪	١٤ر٣٪ + ١٣ر٦ = ٢٧ر٩٪
استهلاك الطاقة (١٩١٣) بما يعادل مليون طن مترى من الفحم	٢٣٦ر٤	١١٦ر٨ + ١٩٥ = ٣١١ر٨
انتاج الصلب (١٩١٣) بالمليون طن .	٢٠ر٢	٩ر٤ + ٧ر٧ = ١٧ر١
اجمالي القدرات الصناعية (المملكة المتحدة فى ١٩٠٠=١٠٠)	١٧٨ر٤	١٣٣ر٩ + ١٢٧ر٢ = ٢٦١ر١

ولا شك ان ذلك ادى الى حدوث تفوق واضح ، رغم انه لم يكن تفوقا ساحقا ، فى المعدات العسكرية التى كان يمتلكها الحلفاء . وهكذا لم تكن اضافة ايطاليا فى عام ١٩١٥ لترجح الميزان لصالحهم بشكل كبير غير انه اذا كان النصر فى حرب طويلة بين الدول الكبرى يحالف دائما الائتلاف الذى يتمتع باكبر قاعدة انتاجية ، فإن الاسئلة الواضحة التى تطرح نفسها هى تلك التى تتعلق بالاسباب التى جعلت الحلفاء عاجزين عن تحقيق الغلبة حتى بعد عامين او ثلاثة اعوام من القتال ـ وانهم بحلول عام ١٩١٧ كانوا يواجهون خطر ان يخسروا الحروب ـ ولماذا وجدوا عندئذ انه من الامور الحيوية ضمان التدخل الامريكى فى الصراع .

ولا بد ان يتضمن جزء من الاجابة انه لم يكن من المرجح ان تؤدى المجالات التى كان الحلفاء اقوياء فيها ، الى احراز انتصار سريع على الدول المركزية فقد كانت الامبراطورية الاستعمارية الالمانية فى عام ١٩١٤ لا تمثل اية اهمية من الناحية الاقتصادية « باستثناء فوسفات ناورو » لدرجة ان خسارتها لم تكن تعنى شيئا كبيرا . كما كان القضاء على التجارة الالمانية عبر البحار امرا من شأنه ان يؤدى الى ضرر بالغ بالتأكيد ولكن ليس بالدرجة التى كان يتخيلها البريطانيون المتحمسون لتأثير القوة البحرية وذلك لان تجارة الصادرات الالمانية كان قد تم توجيه مسارها من جديد للانتاج الحربى ، وكانت جبهة الدول المركزية فى الحقيقة تتمتع بالاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية شريطة ان يتم الحفاظ على نظام النقل بها ، وان تقضى الفتوحات العسكرية على العديد من اوجه النقص فى المواد الخام (على سبيل المثال خامات لوكسمبورج ، والقمح والبترول الرومانى) وان تأتى المواد التموينية الاخرى عن طريق الدول المجاورة المحايدة . وقد كان للحصار البحرى أثره ولكن ذلك كان يحدث فقط عندما يتم استخدامه الى جانب الضغوط العسكرية على جميع الجبهات . وحتى فى هذه الحالة كان الحصار يعمل ببطء شديد . واخيرا فإنه لم يتم استخدام السلاح التقليدى الاخر فى ترسانة الاسلحة البريطانية ، مثل العمليات الخارجية على

خطوط حرب شبه الجزيرة فى ١٨٠٨ ــ ١٨١٤ ، ضد الساحل الالمانى ، حيث ان دفاعاته المتمركزة فى البحر ودفاعاته الارضية كانت حصينة للغاية . وعندما تم استخدام هذه العمليات ضد الدول الاضعف ــ على سبيل المثال ، فى جاليبولى ، اوسالونيكا ــ فإن فشل العمليات من جانب الحلفاء والاسلحة الاحدث (حقول الالغام ، وبطاريات النيران الساحلية السريعة)من جانب المدافعين ، قد اضعفت كثيرا من التأثير الذى كانوا يتمنونه . وكما حدث فى الحرب العالمية الثانية ، فإن كل المساعى من اجل البحث عن نقاط ضعف فى ائتلاف العدو كانت تشد القوات المتحالفة بعيدا عن القتال فى فرنسا .

ويمكن ان نذكر نفس النقاط بالنسبة للتفوق البحرى الساحق للحلفاء . فجغرافيا بحر الشمال والبحر المتوسط كانت تعنى ان خطوط اتصالات الحلفاء الرئيسية كانت آمنة وانها ليست فى حاجة الى البحث عن سفن اعدائهم فى الميناء ، كما انها ليست فى حاجة للقيام بحصار قريب من سواحلهم الامر الذى كان يحمل معه سمات المخاطرة . وعلى العكس من ذلك ، كان يتعين على اسطولى المانيا والنمسا ــ المجر ان يخرجا وان يتحديا الاساطيل الانجليزية ــ الفرنسية ــ الايطالية اذا ارادا ان يحققا« السيادة البحرية » لانهما اذا ظلا فى الميناء فلن تكون لهما فائدة . غير ان أيا من القوات البحرية للدول المركزية لم تكن ترغب فى ان ترسل اساطيلها القتالية فى مهمات انتحارية حقيقية ضد قوات تفوقها بدرجة ضخمة . وهكذا ، فإن الصراعات البحرية السطحية القليلة التى حدثت بالفعل كانت عبارة عن مواجهات تحدث بالصدفة (على سبيل المثال ، دوجربينك ، چو تلاند) وكانت غير هامة من الناحية الاستراتيجية إلا فيما يتصل بتأكيدها لسيطرة الحلفاء على الطرق البحرية . وقد تضاءلت توقعات نشوب المزيد من المواجهات نظرا للتهديد الذى كانت تتعرض له السفن الحربية من جراء الالغام ، والغواصات ، والطائرات الاستطلاعية او مناطق زبلنز ، التى جعلت قادة كل جانب يشعرون بالقلق على النمو المتزايد من ارسال اساطيلهم الا اذا كان من المعروف ان سفن العدو كانت تقترب من الخط الساحلى لدولهم (وهو شرط غير محتمل تحقيقه بالمرة) ونظرا لهذا العجز فى الحرب السطحية فقد لجأت الدول المركزية بالتدريج الى استخدام هجمات الغواصات الالمانية ضد سفن الحلفاء التجارية . وكان ذلك تهديدا أشد خطورة بكثير ، ولكن بطبيعة الحال فإن حملة الغواصات ضد التجارة كانت امرا بطيئا ، وشاقا وكان يمكن قياس نجاحها الفعلى ، فقط من خلال مقارنة حمولة السفن التجارية المفقودة ، بحمولة السفن التى يتم تدشينها فى احواض بناء سفن الحلفاء ثم مقارنة ذلك بأعداد الغواصات الالمانية التى يتم تدميرها . ولم يكن هذا النوع من الحرب من الامور التى يمكن تحقيق انتصارات سريعة من خلالها .

وهناك سبب آخر للعجز النسبى فى التفوق الصناعى والعددى للحلفاء يكمن فى طبيعة الصراع العسكرى نفسه . فمع إمتلاك كل جانب لملايين من الجنود المنتشرين عبر مئات الاميال من الاراضى ، فإنه كان من الصعب (بل من المستحيل فى اوروبا الغربية) تحقيق نصر حاسم واحد على غرار چينا او سادوا ، وحتى الاندفاع الكبير الذى تم تخطيطه واعدادهبصورة منظمة لشهور قادمة ، غالبا ما كان يتفكك الى مئات من العمليات الميدانية صغيرة النطاق . كما انه كان يصحبه فى العادة ما يشبه الانهيار الكامل فى الاتصالات . وفى الوقت الذى كان يمكن لخط المواجهة ان يتأرجح الى الامام والى الخلف فى بعض الاجزاء فإن غياب الوسائل اللازمة لتحقيق تقدم فعلى كان

يتيح لكل جانب ان يقوم بتعبئة واستدعاء قوات الاحتياط ، وإعداد كميات جديدة من القذائف ، والاسلاك الشائكة والمدفعية فى الوقت المناسب من اجل الاستعداد للصدام الحرج القادم . وحتى مرحلة متأخرة من الحرب ، لم يكن هناك جيش قادر على اكتشاف الطريقة التى تستطيع بها قواته التغلغل عبر دفاعات العدو ، والتى تبلغ فى الغالب اربعة أميال فى العمق ، دون تعريض هذه القوات للنيران الصاعقة المضادة او تدمير الاراضى من خلال عمليات القصف المدفعى التمهيدية بحيث يصبح من الصعب التقدم . وحتى عندما كان الهجوم المباغت احيانا يسحق الخطوط القليلة الاولى لخنادق العدو ، فإنه لم تكن هناك معدات خاصة لاستغلال هذه الميزة ، فقد كانت خطوط السكك الحديدية على بعد اميال فى الخلف ، وسلاح الفرسان كان عرضة للهجوم(ومرتبطا بواردات العلف) كما ان رجال المشاة الذين كانوا يتحملون عبئا ثقيلا ، لم يكن بمقدورهم التحرك لمسافة بعيدة وكان سلاح المدفعية الحيوى مقيدا بقافلته الطويلة من عربات المؤن التى تجرها الخيول .

وبالاضافة الى هذه المشكلة العامة ازاء تحقيق انتصار سريع فى ميدان القتال ، كانت هناك حقيقة اخرى ، هى ان المانيا كانت تتمتع بميزتين اضافيتين محددتين . اولاهما انه من خلال تقدمها الساحق فى فرنسا وبلجيكا فى اغسطس/ سبتمبر ١٩١٤ فقد استطاعت الاستيلاء على سلسلة التلال والاراضى المرتفعة التى كانت تطل على خطوط الجبهة الغربية .ومنذ ذلك الحين ، ومع استثناء نادر مثل ڤيردون ، فقد ظلت فى حالة دفاع فى الغرب مما أرغم الجيوش الانجلو فرنسية على الهجوم فى ظل ظروف مواتية ، وبقوات ، رغم تفوقها العددى ، لم تكن كافية للتغلب على الميزة الرئيسية . وكانت ثانيهما هى : المزايا الجغرافية لموقع المانيا فمع وجود وسائل الاتصال الداخلية الجيدة بين الشرق والغرب ، استطاعت تعويض عملية تطويقها الى حد ما من جانب الحلفاء وذلك من خلال السماح لجنرالاتها مثل فوكينهاين ولودندورف ، بتحويل الفرق العسكرية من احدى الجبهات الى الجبهة التالية ، وفى احدى المرات بارسال جيش بكامله عبر وسط اوروبا فى غضون اسبوع .

ومن ثم فإنه فى عام ١٩١٤ وحتى فى ظل قيام الجزء الاكبر من الجيش بالهجوم فى الغرب ، فإن هيئة الاركان العامة البروسية كانت تقوم بصورة عصبية بإعادة نشر فيلقين لدعم جبهتها الشرقية المكشوفة . ولم يكن هذا الاجراء ضربة قاضية للهجوم من جهة الغرب ، والذى كان غير ملائم من حيث نقل الجنود وايوائهم على اية حال ، ولكنه ساعد الالمان بالفعل على صد الهجوم الروسى السابق لأوانه فى شرق بروسيا وذلك عن طريق القيام بعمليتهم الخاصة حول بحيرات ماسورى . وعندما ادى القتال الدموى فى ايبر فى نوفمبر ١٩١٤ الى اقناع الجنرال فوكينهاين باستحالة تحقيق نصر سريع فى الغرب ، تم نقل ثمانى فرق المانية اخرى الى القيادة الشرقية وحيث ان القوات النمساوية ــ المجرية قد عانت من ضربة مخزية فى حملتها فى الصرب ، وحيث ان الخطة الفرنسية السابعة عشرة غير الواقعية فى عام ١٩١٤ كان لها ما يبرر ايقافها فى اللورين حيث بلغت الخسائر اكثر من ستمائة الف شخص ، فقد بدا انه لن يكون التقدم مؤثرا الا فى الاراضى المفتوحة فى بولندا الروسية وجاليشيا فحسب ــ رغم انه لم يكن من الواضح ما اذا كان ذلك سيكون تكرارا للنصر الروسى على النمسا ــ المجر فى لمبرج ، ام تكرارا المانيا لتاننبرج وبحيرات ماسورى . وعندما

كانت الجيوش الانجلو ـ فرنسية تقصف بقوة فى اتجاه الغرب طوال عام ١٩١٥ (حيث فقد الفرنسيون ١٫٥ مليون جندى آخر ، والبريطانيون ٣٠٠٫٠٠٠ جندى) كان الالمان يستعدون لشن سلسلة من الهجمات الطموحة على طول الجبهة الشرقية ، لانقاذ النمساويين ـ المجريين المنكوبين فى كارباثيا من ناحية ، ولتدمير الجيش الروسى فى الميدان بشكل رئيسى من ناحية اخرى . وفى الحقيقة كان الجيش الروسى لا يزال ضخما (ويتزايد) لدرجة ان تدميره كان امرا مستحيلا ، ولكن بنهاية عام ١٩١٥ كان الروس قد عانوا من سلسلة من الضربات المدمرة على ايدى الالمان المتفوقين من الناحية التكتيكية والنواحى الاخرى المرتبطة بنقل الجنود وايوائهم ، وتم طردهم من ليتوانيا وبولندا وجاليشيا وفى الجنوب انضمت قوات الدعم الالمانية الى القوات النمساوية والبلغاريين الانتهازيين ، وقامت بإجتياح الصرب فى النهاية ، ولا شىء مما حاوله الحلفاء الغربيون فى عام ١٩١٥ ـ من حملة جاليبولى التى اساءوا ادارة عملياتها الى الانزال الذى لا طائل من ورائه فى سالونيكا الى اغراء ايطاليا بالدخول فى الحرب ـ قد ساعد الروس فى الحقيقة او كان يبدو انه يتحدى تكتل الدول المركزية الموحدة .

وفى عام ١٩١٦ ، أكد تغيير الجنرال فوكينهاين غير الحكيم للاستراتيجية الألمانية ـ بتحويله الوحدات الى جهة الغرب لكى يدمى الفرنسيين حتى الموت من خلال الهجمات المتكررة على ڤيردون ـ أكد فقط صحة السياسة القديمة . فبينما كان قد تم تدمير أعداد هائلة من الفرق الألمانية من خلال حملة ڤيردون ، كان الروس قادرين على القيام بتصعيد آخر بشن هجوم كبير لهم تحت قيادة الجنرال بروسيلوف فى الشرق ، فى يونيو ١٩١٦ ، وطرد جيش الهابسبيرج غير المنظم حتى جبال كارباثى ، مما هدده بالانهيار . وفى نفس الوقت تقريباً ، شن الجيش البريطانى بقيادة هيج هجومه الشامل على سوم ، وهاجم بشدة ولعدة أشهر المناطق الحدودية الألمانية المتماسكة جيداً . وبمجرد أن أدت عمليات الحلفاء المزدوجة الى التخفيف من حدة حملة ڤيردون (واحلال هيندينبرج) ، ولودندورف محل الجنرال فوكينهاين فى أواخر شهر أغسطس ١٩١٦ ، تحسن الوضع الاستراتيجى الألمانى . وكانت خسائر ألمانيا فى سوم فادحة ، ولكنها كانت أقل من خسائر هيج . ولقد أعطى التحول الى موقف الدفاع فى الغرب مرة أخرى الفرصة للألمان لنقل القوات الى الشرق ، مما زاد من صلابة القوات النمساوية ـ المجرية ، ثم اكتساح رومانيا ، وتقديم العون بعد ذلك الى البلغاريين فى الجنوب .

وبخلاف هذا التفوق الألمانى فى الخطوط الداخلية ، والسكك الحديدية ذات الكفاءة العالية ، والمواقع الدفاعية الحصينة ، كانت هناك أيضاً المسألة المرتبطة بالتوقيت . فقد كان الجانب الأكبر من الموارد الاجمالية التى كان يمتلكها الحلفاء من غير الممكن تعبئته على الفور فى عام ١٩١٤ سعياً وراء النصر . وكان بمقدور ادارة الجيش الروسى أن تدفع دائماً بموجات جديدة من المجندين للجبهة وذلك لتعويض الخسائر الميدانية المتكررة ، ولكنها لم يكن لديها لا الأسلحة ولا هيئة الأركان القادرة على نشر هذه القوة أبعد من حد معين . وفى الغرب ، لم يحدث أن بلغ عدد جيش هيج أكثر من مليون جندى إلا بعد عام ١٩١٦ ، وحتى فى ذلك الوقت عمد البريطانيون الى تحويل قواتهم الى حملات خارج أوروبا ، ومن ثم فقد قلل ذلك من امكانية حدوث ضغط على

ألمانيا . وكان ذلك يعنى أنه خلال العامين الأولين من الصراع ، تحملت روسيا وفرنسا العبء الرئيسى فى مواجهة الآلة العسكرية الألمانية . وقد حارب كل منهما ببراعة ، ولكن مع بداية عام ١٩١٧ بدأ الاجهاد يظهر عليهما بوضوح ، فقد كانت حملة فيردون سبباً فى أن يستنفد الجيش الفرنسى كل ما لديه من جهد وموارد ، مثلما كشفت هجمات نيفل المتهورة فى عام ١٩١٧ . ورغم أن هجوم بروسيلوف قد دمر بالفعل جيش الهابسبيرج كقوة مقاتلة ، فإنه لم يحدث أى ضرر لألمانيا نفسها ، بل أنه وضع المزيد من القيود على السكك الحديدية ، والمخزون الغذائى ، وأموال الدولة فى روسيا ، كما استهلك جزءاً كبيراً من الطاقة البشرية الروسية المدربة . ورغم أن جيوش هيج الجديدة قد عوضت الانهاك المتزايد وغطت النقص الذى كان يعانى منه الفرنسيون ، إلا أنها لم تكن تبشر بانتصار الحلفاء فى الغرب . وإذا كانت هذه الجيوش قد شتت قواها فى هجمات أمامية ، فقد كانت ألمانيا لا تزال قادرة على الاحتفاظ بجيوشها فى الفلاندرز فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بعمليات اجتياح أخرى فى الشرق . وأخيراً ، فإنه لم يكن من المتوقع الحصول على أية مساعدات من جنوب الألب ، حيث كان الايطاليون آنذاك يطلبون المساعدة بشكل يائس .

ولقد كان هذا النموذج الذى يتسم بتضحيات عسكرية هائلة والذى قدمه كل جانب ، موجوداً بشكل متواز وحتمى ، فى المجال المالى ـ الصناعى ـ ولكن (على الأقل حتى عام ١٩١٧) مع نفس النتائج الخطيرة . وقد تم من خلال الدراسات الحديثة تفحص قدر كبير من الوسائل التى حفزت بها الحرب العالمية الأولى الاقتصاديات الوطنية ، مما كان سبباً فى ادخال الصناعات الحديثة لأول مرة إلى مناطق عديدة ، وحدوث زيادات هائلة فى انتاج الأسلحة . غير أننا إذا تأملنا ما حدث فإنه بالتأكيد لا يبدو شيئاً غريباً . فعلى الرغم مما ظهر من تذمر من جانب الليبراليين وغيرهم من جراء تكاليف سباق التسلح قبل عام ١٩١٤ ، إلا أن نسبة ضئيلة للغاية (تزيد قليلاً على ٤ فى المائة فى المتوسط) من الدخل القومى هى التى كانت مخصصة للتسلح . وعندما تسبب اندلاع « الحرب الشاملة » فى ارتفاع هذا الرقم الى ٢٥ أو ٣٣ فى المائة ـ أى عندما أخذت الحكومات المشاركة فى الحرب فى السيطرة بشكل حازم على الصناعة . والعمالة ، والشئون المالية ـ فانه كان من المحتم أن يرتفع انتاج الأسلحة . وحيث أن جنرالات كل جيش كانوا يشكون بمرارة من « النقص الدائم فى القذائف » مع أواخر عام ١٩١٤ وأوائل عام ١٩١٥ ، فقد كان من المحتم أيضاً أن يدخل السياسيون ، الذين كانوا يخشون من الآثار المترتبة على ظهورهم بمظهر المحتاج ، فى تحالف مع رجال الأعمال التجارية ومع العمال من أجل انتاج السلع المطلوبة . ونظراً لسلطات الدولة البيروقراطية الحديثة فى طرح القروض وزيادة الضرائب ، فإنه لم تعد توجد تلك العراقيل المالية ازاء امكان دعم حرب طويلة والتى كانت تعوق تقدم ونمو دولة القرن الثامن عشر . ولذلك فإنه بعد الفترة الأولى من التكيف مرة أخرى مع هذه الظروف الجديدة أصبح من المحتم ارتفاع انتاج الأسلحة فى جميع الدول ارتفاعاً كبيراً .

ولهذا ، فانه من الضرورى ان نسأل أين أظهرت اقتصاديات زمن الحرب لمختلف الدول التجارية نقاط ضعفها ، حيث كان من المرجح تماما ان يؤدى ذلك إلى انهيارها ، اذا لم تصل اليها المعونات من دول الحلفاء الاكثر ثراء . وفى هذا الصدد سوف تخصص هذه المساحة المحدودة لأضعف دولتين من هذه الدول الكبرى ، وهما النمسا ـ المجر ، وايطاليا ، حيث يبدو من الواضح

ان الأولى ، على الرغم من استمرارها بنفس السرعة فى حملاتها الواسعة والجيدة بشكل ملحوظ (خاصة على الجبهة الايطالية) ، كان يمكن ان تنهار فى حربها مع روسيا لو لم تقم ألمانيا بالتدخل العسكرى المتكرر ، الذى جعل من امبراطورية الهابسبيرج دولة تابعة لبرلين بشكل اكبر ، فى حين ان ايطاليا ، التى لم تكن بحاجة فى أى مكان إلى مثل هذا القدر من المساعدات العسكرية المباشرة حتى حدثت كارثة كابوريتو ، كانت تعتمد بصورة متزايدة على حلفائها الاكثر ثراء وقوة من أجل الحصول على واردتها الحيوية كالمواد الغذائية ، والفحم ، والمواد الخام ، والسفن ، وكذلك القروض التى بلغت قيمتها ٢٫٩٦ بليون دولار والتى كانت تستطيع بوساطتها ان تسدد قيمة العتاد الحربى المنتجات الاخرى . وكان انتصارها النهائى فى عام ١٩١٨ ، مثل الهزيمة والتفكك النهائى لامبراطورية الهابسبيرج ، يعتمد اساسا على الاجراءات والقرارات التى كان يتم اتخاذها فى أماكن أخرى .

وبحلول عام ١٩١٧ ، كانت هناك آراء تقول بان ايطاليا والنمسا ـ المجر وروسيا كانت تتسابق نحو الانهيار . واذا كانت روسيا بالفعل هى أول دولة سارت فى هذا الاتجاه ، فان هذا يرجع ، بشكل كبير ، إلى مشكلتين استطاعت روما وفيينا ان تتجنبهما . المشكلة الاولى هى ان روسيا كانت عرضة ، على طول مئات الاميال من الحدود ، للهجمات العنيفة من جانب الجيش الالمانى الاكثر كفاءة ، والمشكلة الثانية هى انه حتى فى أغسطس عام ١٩١٤ وبالتأكيد بعد دخول تركيا الحرب ، كانت روسيا معزولة استراتيجيا وبالتالى غير قادرة مطلقا على ان تضمن القدر الضرورى من العون العسكرى أو الاقتصادى من حلفائها ، لمؤازرة الجهود الضخمة التى كانت تبذلها آلتها القتالية . وعندما علمت روسيا سريعا ، مثل الدول المتحاربة الاخرى ، انها تستنفد مخزونها من الذخيرة بسرعة تزيد عشر مرات عن تقديرات ما قبل الحرب ، كان عليها ان توسع بشكل هائل من انتاجها المحلى ـ الذى اتضح انه يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر ، بدلا من انتظار ما كان يرد اليها عبر البحار من احتياجات كانت فى كثير من الاحيان تتأخر بشكل كبير ، حتى ولو كان ذلك يعنى تحويل الموارد إلى أيدى رجال الصناعة فى موسكو الذين لا ريب يبحثون عن مصلحتهم الذاتية . بيد ان الزيادة المثيرة للاعجاب فى انتاج الاسلحة الروسية ، وكذلك فى الانتاج الصناعى والزراعى برمته ، خلال فترة العامين ونصف العام الأولى من الحرب ، قد أجهدت بشكل كبير نظام النقل غير الملائم ، والذى كان ، على أى حال يجد صعوبة فى مواكبة عملية نقل القوات ، والعلف اللازم لسلاح الفرسان ، وما إلى ذلك . ولهذا فان مخزون القذائف كان يتجمع على بعد أميال من الجبهة ، ولم يكن من الممكن نقل المواد الغذائية ، إلى مناطق العجز ، وبخاصة فى المدن . كما ان امدادات الحلفاء كانت تبقى لعدة أشهر على جانبى الميناء فى مورمانسك وارشانجل . ولم يكن من الممكن التغلب على عدم كفاية البنية الاساسية على هذا النحو عن طريق البيروقراطية الروسية الضعيفة وغير الفعالة . كما لم تكن هناك الا مساعدات ضئيلة فى هذا الشأن من جانب القيادة السياسية العليا التى كانت تعانى من الشلل وتتشاجر لأتفه الاسباب . بل انه على العكس من ذلك ، ساعد النظام القيصرى على حفر قبره بنفسه وذلك من خلال سياساته المالية غير المتوازنة والمتهورة ، فبعد ان قام بالغاء تجارة المشروبات الروحية (التى كانت تدر ثلث عائدات البلاد) ، وبعد الخسارة الباهظة فى السكك الحديدية (وهى المصدر الآخر الكبير للدخل فى وقت

السلم) ، وعلى نقيض لويد جورج ـ بسبب عدم فرضه ضريبة الدخل على الطبقات الغنية فى المجتمع . لجأت الدولة إلى طرح قروض أكثر من ذى قبل وطبع المزيد من العملة الورقية لكى تسدد نفقات الحرب . وقد ارتفع مؤشر الاسعار بصورة سريعة من قيمة اسمية ضئيلة بلغت ١٠٠ فى يونيو عام ١٩١٤ إلى ٣٩٨ فى ديسمبر ١٩١٦ ، ثم إلى ٧٠٢ فى يونيو ١٩١٧ . وبحلول ذلك الوقت أدت عدم كفاية المواد الغذائية ، إلى جانب التضخم المفرط إلى اشعال الاضرابات الواحد تلو الأخر .

وكما كانت الحال فى الانتاج الصناعى ، فان أداء روسيا العسكرى كان مشرفا أثناء العامين أو الاعوام الثلاثة الأولى من الحرب ـ حتى وان كان لا يشبه تلك الصور السخيفة لما قبل الحرب والتى كانت ، تصور (القوة الساحقة الروسية) تشق طريقها عبر أوروبا . كما ان قواتها قد حاربت بطريقتها العنيدة الخشنة ، وتحملت الصعوبات والنظام الصارم غير المعروف فى الغرب . كذلك فان ما سجله التاريخ الروسى فى مواجهة جيش النمسا ـ المجر ، منذ انتصار سبتمبر ١٩١٤ فى ليمبرج وحتى هجوم بروسيلوف الذى تم تنفيذه ببراعة ، كان سجل نجاح مستمر ، ويشبه كثيرا حملته القوقازية ضد الاتراك . اما فى مواجهة الالمان الافضل تجهيزا والأسرع تحركا ، فقد كان هذا السجل على العكس تماما . ولكن حتى هذا يحتاج إلى ان نضعه فى اطار المنظور العام ، حيث ان الخسائر فى احدى الحملات (على سبيل المثال ، بحيرات تاننبرج / ماسورى فى عام ١٩١٤ ، أو قتال كارباتى فى عام ١٩١٥) كان يتم تعويضها عن طريق قبول مجموعة سنوية جديدة من المجندين الذين كان يتم اعدادهم عندئذ للعمليات القتالية فى الموسم التالى . وبمرور الوقت ، بالطبع ، كانت سمات الجيش ومعنوياته تتأثر حتما من خلال هذه الخسائر الفادحة ـ اذ خسر ٢٥٠٫٠٠٠ فى بحيرات تاننبرج / ماسورى ، ومليونا فى أوائل عام ١٩١٥ فى معارك كارباتى وأربعمائة ألف آخرين عندما وجه ماكنسن ضربة شديدة إلى المواقع البولندية الوسطى ، وما يصل إلى حوالى مليون جندى فى قتال عام ١٩١٦ الذى بدأ بهجوم بروسيلوف وانتهى بالهزيمة الكاملة فى رومانيا . وبنهاية عام ١٩١٦ ، كان الجيش الروسى قد لحقت به خسائر تقدر بحوالى ٣٫٦ مليون من القتلى والمرضى بأمراض خطيرة ، والجرحى بالاضافة الى ٢٫١ ممن أخذتهم الدول المركزية كأسرى . وفى هذا الوقت ، أيضا قرر الجيش الروسى ان يستدعى المجندين من الفئة الثانية (وهم الذكور الذين كانوا المصدر الوحيد فى الاسرة لكسب العيش) ، وهو الأمر الذى لم يؤد إلى اضطرابات هائلة بين الفلاحين فى القرى فحسب ، ولكنه جلب أيضا إلى الجيش مئات الآلاف بين المجندين الذين يشعرون بالسخط الشديد . وبنفس القدر من الأهمية أيضا ، كانت هناك الاعداد المتضائلة من ضباط الصف المدربين ، والتجهيزات غير الكافية من الاسلحة ، والذخيرة ، والطعام فى الجبهة ، والاحساس المتزايد بالتدنى بالنسبة لآلة الحرب الالمانية ، التى كان يبدو انها تعرف مقدما كل نوايا * روسيا والتى كانت لديها نيران مدفعية ساحقة ، وكانت تستطيع ان تتحرك بشكل أسرع من أى قوات أخرى .

---

* وهذا أمر لا يثير الدهشة ، حيث ان الروس كانوا مهملين بشكل لا يمكن تصديقه فى رسائلهم التى ينقلوها باللاسلكى .

ومع بداية عام ١٩١٧ ، تفاعلت هذه الهزائم المتكررة فى الميدان مع الاضطرابات الناشئة فى المدن ومع شائعات توزيع الأراضى ، مما أدى الى حدوث تفكك فى الجيش على نطاق واسع . ولقد كان هجوم كيرينسكى فى يوليو ١٩١٧ ـ والذى كان أيضاً ناجحاً فى البداية ضد النمساويين ، ثم تحطم تماماً نتيجة هجوم ماكنسن المضاد ـ بمثابة اللطمة الأخيرة . وقد وصلت ستافكا الى حد القول : « كان الجيش ببساطة حشداً هائلاً من الغوغاء الذين يعانون من الاعياء ، والملابس الرثة وسوء التغذية ، والذين يحسون بالغضب ، وتوحدهم الرغبة المشتركة فى السلام والشعور المشترك بخيبة الأمل » . وكان كل ما تستطيع روسيا أن تتطلع اليه حينذاك هو الهزيمة واندلاع ثورة داخلية أكثر خطورة من تلك التى اندلعت عام ١٩٠٥ .

وليس من المفيد أن نفكر كيف كانت فرنسا على وشك أن تصل الى نفس المصير مع منتصف عام ١٩١٧ ، وذلك عندما تمرد مئات الآلاف من الجنود فى أعقاب هجوم نيفل الذى لا معنى له ، لأن الحقيقة هى أنه على الرغم من التشابه السطحى مع الظروف الروسية ، فقد كان الفرنسيون يمتلكون مزايا رئيسية أبقت عليهم فى ميدان القتال . وكانت أولى هذه المزايا هى الاحساس بالوحدة الوطنية بشكل كبير والالتزام بطرد الغزاة الألمان الى الراين ـ رغم أن مجرد هذه الأحاسيس كان من الممكن أن تتلاشى لو كانت فرنسا تقاتل وحدها . وكانت الميزة الثانية ، ربما الاختلاف الحاسم ، هى أن الفرنسيين استطاعوا أن يستفيدوا من القتال فى حرب ائتلافية بطريقة لم تستطع روسيا الافادة منها . فمنذ عام ١٨٧١ ، أدركوا أنهم لا يستطيعون أن يقفوا وحدهم ضد ألمانيا . وقد أكد صراع ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ببساطة هذا الحكم . ولا نعنى بذلك أن نقلل من قيمة الاسهام الفرنسى فى الحرب ، سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية ، ولكن مجرد أن نضع ذلك فى اطاره الصحيح . ونظراً لأن ٦٤ فى المائة من اجمالى قدرة الدولة على انتاج الحديد الخام ، و ٢٤ فى المائة من قدرتها على انتاج الصلب ، و ٤٠ فى المائة من قدرتها على انتاج الفحم أصبحت فى أيدى الألمان بشكل سريع ، فإن النهضة الصناعية الفرنسية بعد عام ١٩١٤ كانت ملحوظة (بافتراض عارض لما كان يمكن عمله فى القرن التاسع عشر لو أن الالتزام السياسى كان قد تحقق) . فلقد أقيمت المصانع الكبيرة والصغيرة عبر فرنسا ، واستخدمت النساء ، والأطفال ، وقدامى المحاربين بل وتم تجنيد العمال المهرة الذين تم نقلهم الى الخلف من الخنادق . واتحد المخططون الفنيون ، ورجال الأعمال ، والاتحادات ، فى جهد قومى لانتاج أكبر عدد ممكن من القذائف ، والبنادق الثقيلة ، والطائرات ، والشاحنات ، والدبابات . ولقد جعلت الزيادة المترتبة على ذلك فى الانتاج أحد الدارسين يجادل بأن « فرنسا قد أصبحت أكثر من بريطانيا ، وأكثر من أمريكا بكثير ، ترسانة للديمقراطية فى الحرب العالمية الأولى » .

•

غير أن هذا التركيز الشديد على انتاج الأسلحة ـ مما زاد انتاج البنادق الآلية بمعدل ١٧٠ مرة ، وانتاج البنادق ٢٩٠ مرة ـ لم يكن من الممكن تحقيقه لو لم تكن فرنسا قادرة على الاعتماد على المعونات البريطانية والأمريكية ، التى كانت تأتى فى شكل تدفق مستمر من الفحم ، وفحم الكوك ، والحديد الخام ، والصلب ، ولوازم الماكينات المستوردة ، وكلها مواد حيوية للغاية بالنسبة لصناعة العتاد الحربى ، ومن خلال القروض الأنجلو ـ أمريكية التى زادت على ٣ر٦ بليون دولار ،

بحيث استطاعت فرنسا أن تسدد قيمة المواد الخام المستوردة عبر البحار ، ومن خلال تخصيص كميات متزايدة من حمولات السفن البريطانية والتى لم يكن من الممكن بدونها تسيير معظم حركة البضائع هذه ، وكذلك من خلال توريد المواد الغذائية . ويبدو هذا الجانب الأخير عيباً غريباً فى بلاد كانت فى وقت السلم تنتج دائماً فائضاً زراعياً ، ولكن الحقيقة هى أن الفرنسيين مثل المتحاربين الأوروبيين الآخرين (فيما عدا بريطانيا) ، قد أضروا بزراعتهم الخاصة بأخذ أعداد هائلة من الرجال من الأرض ، وتحويل الخيول الى سلاح الفرسان أو الى مهام نقل الجيش ، واستثمار الأموال فى المتفجرات والمدفعية مما أضر بالأسمدة والآلات الزراعية . وفى عام ١٩١٧ ، الذى كان عاماً ذات حصاد سيىء ، كان الطعام نادراً ، وكانت الأسعار تتزايد بصورة سريعة جداً تنذر بالسوء . كما أن رصيد الجيش الفرنسى نفسه من الحبوب قد تضاءل بحيث لم يعد يكفى لأكثر من يومين ــ وهى حالة كانت تنذر باندلاع ثورة (وخاصة بعد حدوث التمرد بين الجنود) ، ولم تتغير إلا من خلال التخصيص الطارىء للسفن البريطانية لجلب الحبوب الأمريكية الى فرنسا .

وبنفس الطريقة الى حد ما ، كانت فرنسا بحاجة الى الاعتماد على كميات متزايدة من المساعدات العسكرية البريطانية ، وفيما بعد الأمريكية ، على طول الجبهة الغربية . وطوال العامين الى الأعوام الثلاثة الأولى من الحرب ، تحملت فرنسا عبء هذا القتال ، وتحملت خسائر فادحة وصلت الى ما يزيد على ثلاثة ملايين من القتلى والجرحى حتى قبل هجوم نيفل عام ١٩١٧ . وحيث أنه لم يكن لديها الاحتياطى الهائل من القوة البشرية غير المدربة مثل تلك التى كانت لدى ألمانيا ، وروسيا ، والامبراطورية البريطانية ، فقد كان من الصعب كثيراً على فرنسا تعويض هذه الخسائر . وعلى أية حال ، فإنه بحلول عام ١٩١٦ ــ ١٩١٧ ، تمت زيادة جيش هيج على الجبهة الغربية الى ثلثى حجم الجيش الفرنسى ، وكان يمتد الى مسافة ثمانين ميلاً من خط الجبهة . ورغم أن القيادة البريطانية العليا كانت حريصة على أن تتخذ موقف الهجوم فى أى حال من الأحوال ، فليس هناك شك فى أن حملة سوم ساعدت فى تخفيف الضغط على ڤيردون ــ مثلما امتصت حملة باشنديل فى عام ١٩١٧ الطاقات الألمانية بعيداً عن الجانب الفرنسى من الجبهة فى حين كان بيتان يحاول باستماتة أن يعد بناء معنويات قواته بعد حركات التمرد ، وينتظر أن تقوم الشاحنات ، والطائرات الجديدة ، والمدفعية الثقيلة بإنجاز المهمة التى لم تستطع حشود المشاة أن تنجزها . وأخيراً فإنه فى معارك الكر والفر الملحمية على طول الجبهة الغربية بين مارس وأغسطس من عام ١٩١٨ ، استطاعت فرنسا أن تعتمد ليس على الفرق البريطانية وفرق المستعمرات فحسب ، وانما أيضاً على الأعداد المتزايدة من الفرق الأمريكية . وعندما نظم فوش هجومه المضاد الأخير فى سبتمبر ١٩١٨ ، استطاع أن يشغل الـ ١٩٧ فرقة ألمانية الأقل مقدرة ، مع ١٠٢ فرقة فرنسية ، و ٦٠ فرقة من الامبراطورية البريطانية ، و٤٢ فرقة أمريكية (من الحجم المضاعف) ، و١٢ فرقة بلجيكية . ولقد أمكن طرد الألمان الأقوياء أخيراً من الأراضى الفرنسية بتجمع من هذه الجيوش وأصبحت البلاد حرة مرة أخرى .

وعندما دخل البريطانيون الحرب فى شهر أغسطس ١٩١٤ ، لم يكن هناك ادراك بأنهم أيضاً سيصبحون معتمدين على دولة كبرى أخرى من أجل تحقيق النصر النهائى . وبقدر ما يمكن استنباطه من خططهم واستعداداتهم قبل الحرب ، فقد كان تصور الاستراتيجيين هو أنه بينما يقوم الاسطول الملكى باكتساح السفن التجارية الألمانية (وربما اسطول أعالى البحار) من المحيطات ، وبينما يتم الاستيلاء على الامبراطورية الألمانية الاستعمارية بواسطة قوات دول الكومنولث والقوات البريطانية الهندية ، فإنه يتم ارسال قوة صغيرة ولكنها سريعة وحيوية عبر القنال الانجليزى « لسد » الفجوة بين الجيشين الفرنسى والبلجيكى ولاحتواء الهجوم الألمانى الى أن يحين الوقت الذى تستطيع فيه القوة الساحقة الروسية ، والخطة الفرنسية السابعة عشرة أن تنطلق الى أعماق أرض الوطن . وقد كان البريطانيون ، مثل غيرهم فى الدول الأخرى جميعاً ، غير مستعدين لحرب طويلة ، رغم أنهم قد اتخذوا بعض الاجراءات لتجنب حدوث أزمة مفاجئة فى شبكاتهم الائتمانية والتجارية الدولية الحساسة . ولكنهم على خلاف الأخرين ، لم يكونوا مستعدين أيضاً لعمليات على نطاق واسع فى قارة أوروبا . ولذلك لم يكن من الغريب أن يحتاج الأمر من عام الى عامين من الاستعدادات المكثفة قبل أن يقف مليون جندى من القوات البريطانية على أهبة الاستعداد فى فرنسا ، وأن يرتفع الانفاق الحكومى على البنادق ، والمدفعية ، والبنادق الآلية ، والطائرات ، والشاحنات ، والذخيرة الى حد يكشف ببساطة عن العيوب التى لا حصر لها فى الانتاج ، والتى قامت وزارة الانتاج الحربى التابعة للويد جورج بتصحيحها بشكل بطىء . وهنا مرة أخرى كانت هناك زيادات رائعة فى الانتاج ، كما هو موضح بالجدول رقم ٢٣ .

جدول رقم ٢٣ . انتاج المملكة المتحدة من العتاد الحربى

—	١٩١٤	—	١٩١٨		
—	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
البنادق	٩١	٣٣٩٠	٤٣١٤	٥١٣٧	٨٠٣٩
الدبابات	—	—	١٥٠	١١١٠	١٣٥٩
الطائرات	٢٠٠	١٩٠٠	٦١٠٠	١٤٧٠٠	٣٢٠٠٠
البنادق الآلية	٣٠٠	٦١٠٠	٣٣٥٠٠	٧٩٧٠٠	١٢٠٩٠٠

بيد أن ذلك قلما يثير الدهشة إذا أدرك المرء أن نفقات الدفاع البريطانية قد ارتفعت من ٩١ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩١٣ الى ١٫٩٥٦ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩١٨ ، وفى هذا الوقت ، كانت نفقات الدفاع تمثل ٨٠ فى المائة من اجمالى المصروفات الحكومية ، و٥٢ فى المائة من اجمالى الناتج القومى .

ولذا يبدو أن اعطاء تفاصيل كاملة عن الزيادة الهائلة فى عدد الفرق البريطانية وفرق المستعمرات ، وأسراب الطائرات وبطاريات المدفعية الثقيلة ، أمر أقل أهمية من الاشارة الى نقاط

الضعف التى كشفتها الحرب العالمية الأولى فى مركز بريطانيا الاستراتيجى برمته . وأول نقطة ضعف هى أنه رغم أن الجغرافية والتفوق العددى للاسطول العظيم كانت تعنى أن الحلفاء كانوا يملكون السيطرة على البحر فى الصراع على السطح ، إلا أن الاسطول الملكى كان غير مستعد بالمرة لمواجهة عمليات الحرب غير المحدودة التى كانت تنفذها الغواصات الألمانية والتى كان الألمان يقومون بها فى أوائل عام ١٩١٧ . وكانت نقطة الضعف الثانية هى أنه فى حين لم يبد أن مجموعة الأسلحة الاستراتيجية الضعيفة نسبياً (الحصار ، وحملات المستعمرات ، والعمليات البرمائية) كانت فعالة ومؤثرة ضد عدو يتمتع بالموارد واسعة النطاق للدول المركزية ، فإن الاستراتيجية البديلة المتمثلة فى المواجهات العسكرية المباشرة مع الجيش الألمانى كانت تبدو أيضاً غير قادرة على تحقيق أية نتائج ـ كما أنها كانت مكلفة بشكل مخيف من حيث الطاقة البشرية . وفى الوقت الذى كانت فيه حملة سوم تسير نحو نهايتها فى نوفمبر ١٩١٦ ، ارتفعت الخسائر البريطانية فى هذا القتال الى ما يزيد على ٤٠٠ر٠٠٠ شخص . ورغم أن ذلك قد قضى على أفضل المتطوعين فى بريطانيا وسبب صدمة لدى رجال السياسة ، إلا أنه لم يقلل من ثقة هيج فى تحقيق النصر النهائى . وبحلول منتصف عام ١٩١٧ ، كان يستعد مع ذلك لشن هجوم آخر ، من إيبر جهة الشمال الشرقى الى باشنديل ـ وكان ذلك بمثابة كابوس مزعج وصلت خسائره الى ٣٠٠ر٠٠٠ قتيل وجريح ، وأثر بصورة سيئة فى الروح المعنوية لدى جزء كبير من الجيش فى فرنسا . ولهذا ، فقد كان من الممكن التنبؤ ، تماماً بأنه أياً كان مقدار ما أظهره الجنرال هيج والجنرال روبرتسون من احتجاجات ، فقد قام لويد چورج والوزارة العسكرية ذات العقلية الاستعمارية بتحويل المزيد من الفرق البريطانية الى الشرق الأدنى ، حيث كانت هناك اغراءات بامكان تحقيق مكاسب اقليمية كبيرة ، وبان تكون الخسائر أقل بكثير مما كان يحدث فى حالة اجتياح الخنادق الألمانية الحصينة للغاية .

وعلى اية حال ، وحتى قبل باشنديل ، اضطلعت بريطانيا (على الرغم من هذه الحملات الاستعمارية) بالدور القيادى فى الصراع ضد المانيا . وربما كان لفرنسا وروسيا مع ذلك ايضا جيوش اكبر فى الميدان ، ولكنها كانت قد اجهدت من خلال هجمات نيفل المكلفة ومن خلال الضربة الالمانية المضادة التى وجهت الى الهجوم الذى شنه بروسيلوف . وقد كان هذا الدور القيادى ايضا اكثر وضوحا على المستوى الاقتصادى ، حيث كانت بريطانيا تتصرف كصاحب بنك وجامع للقروض فى اسواق المال العالمية ، ليس فقط لنفسها ، ولكن ايضا من خلال ضمان الاموال التى كانت تقترضها روسيا ، وايطاليا وحتى فرنسا ـ حيث لم يكن بمقدور آية دولة من دول الحلفاء ان توفر من ذهبها الخاص او ما تملكه من استثمارات اجنبية اية اعتمادات تقرب من المبالغ المطلوبة لسداد القيمة الهائلة للعتاد الحربى والمواد الخام المستوردة من وراء البحار . والحقيقة انه بحلول الاول من ابريل عام ١٩١٧ ارتفعت اعتمادات الحرب لدول الحلفاء الى ٤ر٣ بليون دولار ، وكانت الحكومة البريطانية تغطى ٨٨ فى المائة منها . ورغم ان ذلك كان يبدو انه تكرار لدور بريطانيا خلال القرن الثامن عشر . كصاحب بنك للائتلاف فقد كان هناك الان اختلاف جوهرى واحد : هو ان مجرد حجم العجز التجارى مع الولايات المتحدة ، التى كانت تقدم ما تعادل قيمته عدة بلايين من الدولارات من العتاد الحربى والمواد الغذائية للحلفاء (وبسبب الحصار البحرى ، لم تكن تقدم

ذلك الى الدول المركزية) كان يستلزم بالضرورة تقديم بعض السلع فى المقابل . ولم يكن تحويل الذهب ولا بيع السندات البريطانية الضخمة ليستطيع ان يسد هذه الفجوة . وهكذا لم يكن هناك مجال سوى الاقتراض من اسواق المال فى نيويورك وشيكاغو ، لتسديد مستحقات موردى العتاد الحربى الامريكيين بالدولار . وكان ذلك بدوره يعنى ان الحلفاء قد اصبحوا معتمدين بصورة اكبر من ذى قبل على المعونات المالية الامريكية لدعم مجهودهم الحربى . وفى اكتوبر عام ١٩١٦ ، حذر وزير الخزانة البريطانى من انه بحلول يونيو القادم او قبل ذلك سيكون رئيس الجمهورية الامريكية فى وضع اذا ما رغب ذلك ، يمكنه من ان يملى شروطه علينا وكان ذلك وضعا مثيرا للقلق البالغ بالنسبة للدول الكبرى المستقلة اذا هى وصلت اليه .

ولكن ماذا عن المانيا ؟ لقد كان اداؤها فى الحرب مذهلا . وكما يشير البروفيسور نورثينج : لقد استطاعت بدون مساعدة كبيرة من حلفائها ، ان تجعل بقية العالم فى وضع حرج بحيث اضطر الى الدفاع عن نفسه بضراوة فقد هزمت روسيا ، وطردت فرنسا ، التى كانت قوة عسكرية ضخمة فى اوروبا لاكثر من قرنين من الزمان ، حتى نهاية حدودها . وفى عام ١٩١٧ اصبحت على قيد شعرة من تجويع بريطانيا حتى الاستسلام وكان يرجع جانب من ذلك الى تلك المزايا التى لخصناها سابقا : وهى خطوط الاتصال الداخلية الجيدة ، والمواقع التى يسهل الدفاع عنها فى الغرب ، والمجال المفتوح امام الحرب المتحركة ضد اعداء أقل كفاءة فى الشرق . وكان يرجع ذلك ايضا الى الصفات القتالية التى كانت تتسم بها القوات الالمانية ، التى كانت تمتلك مجموعة من ضباط الاركان البارعين ، ذوى البصيرة النافذة الذين استطاعوا ان يتكيفوا مرة اخرى مع ظروف القتال الجديدة بشكل اسرع من غيرهم فى اى جيش آخر ، والذين استطاعوا بحلول عام ١٩١٦ إعادة التفكير فى طبيعة كل من الحرب الدفاعية والهجومية .

واخيرا ، استطاعت الدولة الالمانية ان تعتمد على كل من العدد الكبير للسكان والقاعدة الصناعية الواسعة فى مواصلة الحرب الشاملة والحقيقة انها قامت بالفعل بتعبئة رجال اكثر مما قامت به روسيا ــ ١٣٫٢٥ مليون فى مقابل ١٣ مليونا ـ وهذا انجاز واضح نظرا لتعداد سكان كل منهما على التوالى ، وكان لالمانيا دائما فرق فى الميدان اكثر مما كان لروسيا . وارتفع كذلك انتاج المانيا من العتاد الحربى ، تحت المراقبة اليقظة ليس فقط من جانب القيادة العليا بل ومن جانب رجال الاعمال البيروقراطيين البارعين ايضا ، مثل فالترراثناو ، الذين قاموا اتحادات للمنتجين لتدبير الامدادات الحيوية وتجنب الاختناقات . كما انتج الكيماويون المهرة سلعا بديلة لتلك المواد التى قطعها عنهم الحصار البحرى البريطانى (على سبيل المثال : نترات الصوديوم) وقد استغلوا اراضى لوكسمبورج وشمال فرنسا التى احتلوها فى البحث عن الخامات والفحم ، وقاموا بسحب العمال البلجيكيين الى المصانع الالمانية . كما تم الاستيلاء على القمح والبترول الرومانى بصورة منظمة ، وذلك فى اعقاب غزو عام ١٩١٦ . ومثل نابليون وهتلر ، سعت القيادة العسكرية الالمانية لجعل الغزو مفيدا . وبحلول النصف الاول من عام ١٩١٧ ومع انهيار روسيا ، وذبول فرنسا ووجود بريطانيا تحت الحصار المضاد للغواصات الالمانية بدت المانيا وكأنها على وشك الانتصار . ورغم كل التعبيرات البلاغية كالقتال حتى النهاية المريرة فإن رجال الدولة فى لندن وباريس قد بدأوا مع

احساسهم بالقلق ، فى دراسة إمكانيات التوصل الى تسوية سلمية خلال الاثنى عشر شهرا التالية حتى يتحول اتجاه المد .

غير انه وراء هذا المظهر الذى ينم عن القوة العسكرية الصناعية الالمانية ، كانت تكمن مشاكل كبيرة للغاية . ولم تكن هذة المشاكل واضحة تماما قبل صيف عام ١٩١٦ ، اى فى الوقت الذى مكث فيه الجيش الالمانى فى الخطوط الدفاعية فى الغرب وشن هجمات كاسحة فى الشرق .

بيد ان حملتى ڤيردون وسوم كانت ذات طراز آخر من ناحية حجمهما الكبير فى مجال كل من قوة النيران المستخدمة والخسائر التى تكبدتها المانيا فالخسائر الالمانية على الجبهة الغربية والتى كانت حوالى ٨٥٠٫٠٠٠ فرد فى عام ١٩١٥ ، قفزت الى ما يقرب من ١٫٢ مليون فرد فى عام ١٩١٦ وقد أثر الهجوم على وجه الخصوص فى الالمان ، حيث انه اظهر ان البريطانيون كانوا اخيرا يركزون جميع ما لديهم من موارد قومية من اجل تحقيق النصر فى الميدان ، وقد ادى ذلك بدوره الى ما يسمى ببرنامج هيندبنرج فى اغسطس ١٩١٦ والذى اعلن عن توسع هائل فى انتاج العتاد الحربى بدرجة اكثر إحكاما فى السيطرة على الاقتصاد وعلى المجتمع الالمانى لمواجهة احتياجات الحرب الشاملة . ولقد كان هذا الجمع بين النظام الاستبدادى الذى يمارس كل اشكال السلطة على الشعب من ناحية ، وبين الزيادة الهائلة فى الاقتراض الحكومى وطبع العملة الورقية بدلا من زيادة الدخل وضرائب الايرادات ، من ناحية اخرى ، الامر الذى ادى بدوره الى حدوث تضخم شديد ــ سببا فى توجيه ضربة شديدة لروح الشعب المعنوية ــ وهى احدى المقومات الرئيسية فى الاستراتيجية العظمى ، التى لم يكن لودندورف على استعداد كاف لتفهمها بالقدر الذى كان يعيه رجل سياسة مثل لويد چورج او كليمنصو .

وحتى كإجراء اقتصادى ، كان لبرنامج هيندنبيرج مشاكله فالاعلان عن تحقيق اجمالى انتاج هائل تماما ــ مثل مضاعفة انتاج المتفجرات ، وزيادة انتاج البنادق الآلية الى ثلاثة امثاله ــ ادى الى ظهور كل انواع الازمات ، حيث كانت الصناعة الالمانية تناضل من اجل مواجهة هذه الاحتياجات . اذ لم يتطلب ذلك المزيد من العمال الاضافيين فقط ، ولكنه تطلب ايضا استثمارا شاملا فى البنية الاساسية بدءا من الافران الجديدة لصهر المعادن ، الى الجسور فوق نهر الراين ، والتى كانت تستنفد ايضا العمالة والموارد . ومن ثم فانه فى غضون فترة وجيزة ، اصبح من الواضح ان البرنامج يمكن تحقيقه فقط اذا اعيد العمال المهرة من الخدمة العسكرية ، ولذلك فانه تم تسريح ١٫٢ مليون فى سبتمبر ١٩١٦ ، ثم ١٫٩ مليون آخرين فى يوليو ١٩١٧ ونظرا للخسائر الجسيمة على الجبهة الغربية ، والخسائر التى كانت لا تزال كبيرة فى الشرق فإن عمليات السحب هذه كانت تعنى انه حتى العدد الكبير من سكان المانيا من الذكور ذوى البنية القوية كان يتم استنفاد طاقاتهم الى اقصى حد ممكن وفى هذا الصدد ورغم ان باشنديل كانت مأساة بالنسبة للجيش البريطانى فقد كان لودندورف ينظر اليها على انها كارثة ، حيث وجد ان ربعمائة الف آخرين من قواته قد اصبحوا عاجزين . وبحلول شهر ديسمبر ١٩١٧ كان اجمالى القوة البشرية فى الجيش الالمانى يقل باستمرار عن الـ ٥٫٣٨ مليون جندى ، وهو اقصى عدد كان قد بلغه الجيش الالمانى منذ ستة اشهر .

وقد كان الانحراف الاخير فى برنامج هيندبنرج هو الاهمال المزمن للزراعة . وهنا وربما اكثر

من فرنسا او روسيا ، تم سحب الرجال والجياد والوقود من الاراضى الزراعية وتوجيههم لسد احتياجات الجيش او صناعة العتاد الحربى ـ وهذا يمثل خللا غير منطقى اذ ان المانيا لم تكن لتستطيع (مثل فرنسا) ان تتغلب على هذه الاخطاء فى التخطيط عن طريق الحصول على المواد الغذائية من وراء البحار لمواجهة هذا الخلل وبينما هبط الانتاج الزراعى فى المانيا ، فقد ارتفعت اسعار الاغذية ارتفاعا كبيرا وبدأ الناس فى كل مكان يشكون من ندرة المواد الغذائية وفى تقدير حاد لأحد الدارسين قال : بالتركيز ، بلا توازن على انتاج العتاد الحربى ، قاد المديرون العسكريون للاقتصاد الالمانى ، البلاد الى حافة الموت جوعا بنهاية عام ١٩١٨

ولكن هذا الوقت كان عهدا يختلف كثرا عن اوائل عام ١٩١٧ عندما كان الحلفاء هم الذين يشعرون بوطأة الحرب وعندما كانت روسيا فى واقع الامر تنهار فى حالة من الفوضى وعندما كانت كل من فرنسا وايطاليا تبدو غير بعيدة عن هذا المصير . وفى هذا الاطار الاستراتيجى الواسع ، حيث كان كل تكتل قد انهكته الحرب ، فيما عدا المانيا التى كانت لا تزال تتمتع بتفوق عسكرى شامل فإنه يتعين على المرء ان يضع سياسات القيادة العليا التى لم تكن فى محلها تجاه الولايات المتحدة فى الاشهر القليلة الاولى من عام ١٩١٧ ولم يكن ميل الحكومة الامريكية الى جانب الحلفاء حتى قبل ذلك الوقت سرا كبيرا فعلى الرغم من الخلافات التى كانت تحدث احيانا ازاء الحصار البحرى ، فإن التعاطف الايديولوجى العام تجاه الديمقراطيات الحليفة وكذلك اعتماد مصدرى الولايات المتحدة المتزايدة على اسواق اوروبا الغربية قد جعل واشنطن اقل من محايد تماما ازاء المانيا ولكن اعلان حملة الغواصات الالمانية المطلقة ضد السفن التجارية وكشف النقاب عن عروض المانيا السرية للمكسيك لعقد تحالف (فى برقية زيمرمان) دفع ويلسون والكونجرس اخيرا الى خوض غمار الحرب . ولم تكن اهمية دخول امريكا فى الصراع اهمية عسكرية تماما على الاقل لفترة من اثنى عشر الى خمسة عشر شهرا بعد ابريل ١٩١٧ حيث ان جيشها كان اقل استعدادا للحملات الحديثة مما كانت عليه اى من القوات الاوروبية فى عام ١٩١٤ بيد ان قوتها الانتاجية التى عززتها بلايين الدولارات العائدة من الطلبيات العسكرية للحلفاء كانت قوة لم يسبق لها مثيل كما ان اجمالى قدرتها الصناعية واسهامها فى اجمالى الناتج الصناعى العالمى كان يعادل مرتين ونصف المرة قدر الاقتصاد الالمانى الذى اصبح حينذاك يعانى من الانهاك بشكل مفرط . وقد استطاعت الولايات المتحدة تدشين سفن تجارية بمئات الاعداد كانت تمثل احد المتطلبات الحيوية فى عام كانت الغواصات الالمانية تقوم فيه كل شهر باغراق سفن بريطانية وسفن للحلفاء تصل حمولتها الى خمسمائةالف طن . كما استطاعت بناء المدمرات فى وقت مذهل ، حيث استغرق ذلك ثلاثة اشهر فقط . وكانت تنتج نصف صادرات العالم من المواد الغذائية ، التى يمكن ارسالها الى فرنسا وإيطاليا بالاضافة الى سوقها البريطانية التقليدية .

وعلى أساس هذه القوة الاقتصادية ، فإن دخول الولايات المتحدة فى الحرب قلب الموازين تماما ، كما انه عوض اكثر واكثر عن انهيار روسيا فى نفس هذا الوقت . وكما يوضح الجدول رقم ٢٤ (الذى يجب مقارنته بالجدول رقم ٢٢) فإن الموارد الانتاجية التى تم ترتيبها آنذاك فى مواجهة الدول المركزية كانت هائلة .

جدول رقم ٢٤

مقارنات صناعية تكنولوجية مع الولايات المتحدة ولكن بدون روسيا .

المملكة المتحدة / الولايات المتحدة / فرنسا		ألمانيا / النمسا ـ المجر
النسبة المئوية للانتاج	٥١ر٧	١٩ر٢
الصناعى العالمى (١٩١٣)	ـ	ـ
استهلاك الطاقة (١٩١٣)	٧٩٨ر٨	٢٣٦ر٤
بما يعادل المليون طن	ـ	ـ
مترى من الفحم	ـ	ـ
انتاج الصلب (١٩١٣)	٤٤ر١	٢٠ر٢
بالمليون طن	ـ	ـ
اجمالى القدرات الصناعية	٤٧٢ر٦	١٧٨ر٤
(المملكة المتحدة فى عام	ـ	ـ
١٩٠٠ = ١٠٠)	ـ	ـ

وبسبب الفترة الفاصلة التى انقضت فى تحويل هذه القدرات الاقتصادية الى فاعلية عسكرية فإن النتائج الفورية لدخول امريكا فى الحرب ، كانت مختلطة . ففى غضون الوقت القصير المتاح لها لم تستطع الولايات المتحدة ان تنتج ما يلزمها من الدبابات ومدفعية الميدان والطائرات ، بنفس العدد المطلوب (وفى الحقيقة كان عليها ان تقترض من فرنسا وبريطانيا من اجل انتاج هذه الاسلحة الثقيلة) ولكنها استطاعت الاستمرار فى إرسال الاسلحة الصغيرة والامدادات الاخرى التى كانت تعتمد عليها لندن وباريس وروما اعتمادا كبيرا . كما انها استطاعت ان تنظم مع اصحاب البنوك الترتيبات المالية الخاصة بتسديد قيمة كل هذه السلع ، وتحويلها الى ديون حكومية وعلاوة على ذلك ، فإنه على المدى الاطول أمكن زيادة الجيش الامريكى ليصبح قوة هائلة تضم الملايين من القوات الجديدة ، الواثقة فى نفسها ، والتى كانت تحصل على قدر طيب من الغذاء والتى امكن ابقاؤها فى الميزان الاوروبى . وفى الوقت نفسه ، كان على البريطانيين ان يشقوا طريقهم خلال او حال باشنديل ، وكان الجيش الروسى قد تمزق ، وأتاحت التعزيزات الالمانية للدول المركزية بأن توجه ضربة مدمرة الى ايطاليا فى كابوريتو ، وكان لودندورف يقوم بسحب بعض من قواته من الشرق لكى يشن هجوما اخيرا على الخطوط الانجلو ـ فرنسية الضعيفة ، وخارج نطاق اوروبا كان

البريطانيون يحققون مكاسب هامة ضد تركيا فى الشرق الادنى . ولكن الاستيلاء على القدس ودمشق كان يمكن ان يكون تعويضا لايجدى عن فقدان فرنسا . اذ استطاع الالمان فى النهاية ان يفعلوا فى الغرب ما فعلوه فى كل مكان آخر فى اوروبا .

وهذا هو السبب فى ان قيادات الدول المتحاربة الرئيسية ، كانت تنظر الى الحملات القادمة فى ١٩١٨ على انها حاسمة بصورة جوهرية بالنسبة للحرب ككل . ورغم ان ألمانيا كان عليها أن تترك ما يزيد على مليون من القوات لاحتلال الامبراطورية العظمى الجديدة التى قامت بغزوها فى الشرق ، والتى اعترف بها البلاشفة* اخيرا فى معاهدة بريست ـ ليتوفسك (مارس ١٩١٨) فقد كان لودندورف يقوم بتحويل القوات الى جهة الغرب بمعدل عشر فرق فى الشهر منذ اوائل شهر نوفمبر ١٩١٧ . وبحلول الوقت الذى اصبحت فيه آلة الحرب الالمانية فى وضع مناسب يسمح لها بالقيام بهجوم فى اواخر مارس ١٩١٨ ، كانت تتمتع بتفوق يزيد بثلاثين فرقة تقريبا على القوات الانجلو ـ فرنسية ، كما ان العديد من وحداتها كانت قد تلقت تدريبا على يد بروشمولر وغيره من ضباط هيئة الاركان ، على التكتيكات الجديدة ، الخاصة بحرب قوات العاصفة* المباغتة . ولو كانت قد نجحت فى أحدث ثغرة فى خطوط الحلفاء وانطلقت صوب باريس او القنال الانجليزى لكان ذلك قد اعتبر اعظم انجاز عسكرى فى الحرب . بيد ان الاخطار كانت ايضا رهيبة حيث كان لودندورف يقوم بتعبئة جميع موارد المانيا الباقية من اجل هذه الحملة الفذة ، التى كانت بمثابة مغامرة ذات ابعاد هائلة « اما ان تحقق كل شىء او لا يتحقق شىء » ومن وراء الكواليس ، كان الاقتصاد الالمانى آخذاً فى الضعف على نحو ينذر بالسوء فقد هبط انتاجها الصناعى الى ٥٧ فى المائة عن مستوى عام ١٩١٣ . واهملت الزراعة بشكل اكبر من ذى قبل ، وساهم الطقس الردىء فى انخفاض الانتاج كما ان الزيادة الاضافية فى اسعار المواد الغذائية قد زادت من السخط الداخلى واصبحت قاطرات السكك الحديدية المنهكة ، غير قادرة على نقل اى شىء مثل كميات المواد الخام من الاراضى الشرقية والتى كان من المخطط نقلها . ومن بين الفرق الـ ١٩٢ التى نشرها لودندورف فى الغرب ، كانت هناك ٥٦ فرقة منها تسمى فرق الهجوم وكانت بهذه الطريقة تخفى حقيقة انها سوف تتلقى نصيب الاسد من مخزون المعدات والذخيرة التى نقصت كمياتها لقد كانت مغامرة اعتقدت القيادة العليا انها لابد ان تنجح ولكن اذا فشل الهجوم ، فإن الموارد الالمانية ستكون استنفدت ـ وكان ذلك يحدث بالضبط فى الوقت الذى اصبح فيه الامريكيون اخيرا قادرين على ارسال ما يقرب من ثلاثمائة الف من القوات كل شهر الى فرنسا ، كما ان قوافل سفن الحلفاء استطاعت ان توقف تماما حملة الغواصات الالمانية غير المحدودة .

● البلاشفة : أعضاء الجناح المتطرف فى الحزب الديمقراطى الاجتماعى الروسى الذى استولى على السلطة فى الثورة الاشتراكية (١٩١٧ ـ ١٩٢٠) المترجم

● قوات العاصفة : أفراد قوات الانقضاض النازية التى عرفت بالقسوة البالغة . المترجم

ولا شك ان نجاحات لودندورف الاولى ـ المتمثلة فى سحق الجيش الخامس البريطانى المتفوق عدديا ، وفى وضع اسفين بين القوات الفرنسية والبريطانية ، والتقدم فى اواخر يونيو ١٩١٨ الى مسافة سبعة وثلاثين ميلا من باريس فى واحدة من اندفاعاته القوية ـ قد دفعت الحلفاء الى اعطاء فوش مسئولية التنسيق الكامل لقوات جبهتها الغربية ، والى ارسال تعزيزات من انجلترا وايطاليا ، والشرق الادنى ، وكذلك الى الاحساس بالقلق (على نحو غير معلن) إزاء التوصل الى سلام توفيقى غير ان الحقيقة كانت تتمثل فى ان الالمان كانوا قد توسعوا كثيرا بصورة مفرطة ، وكانوا يعانون من النتائج الطبيعية للتحول من الدفاع الى الهجوم . ففى الضربتين الشديدتين الاوليين ضد القطاع البريطانى ، على سبيل المثال ، اوقعوا خسائر بلغت ٠٠٠ر٢٤٠ من البريطانيين ٠٠٠ر٩٢ من الفرنسيين ، ولكن خسائرهم ارتفعت الى ٠٠٠ر٣٤٠ وبحلول شهر يوليو فقد الالمان حوالى ٠٠٠ر٩٧٣ رجل ومايزيد على مليون اضافة الى هؤلاء كانوا من بين قوائم المرضى . وبحلول شهر أكتوبر كان هناك ٥ر٢ جندى فقط فى الغرب . وكان موقف التجنيد يبعث على اليأس . ومنذ منتصف شهر يوليو فصاعدا ، كان الحلفاء متفوقين ، ليس فقط فى الجنود المقاتلين الجدد . ولكن ايضا فى المدفعية والدبابات والطائرات ـ مما اتاح لفوش ان ينظم سلسلة كاملة من الهجمات بواسطة جيوش الامبراطورية البريطانية ، والجيوش الامريكية والفرنسية بحيث لايعطى للقوات الالمانية الآخذة فى الضعف اية فرصة للراحة . وفى الوقت نفسه ، ايضا كان التفوق العسكرى للحلفاء وقوتهم القادرة على الاستمرار والبقاء بشكل اقوى ، قد اظهرت نفسها فى الانتصارات المثيرة للاعجاب فى سوريا ، وبلغاريا وايطاليا . وفجأة فى سبتمبر /اكتوبر ١٩١٨ بدت الكتلة التى تتزعمها المانيا بالكامل بالنسبة للودندورف الذى هزه الذعر ، وكأنها تنهار وقد بدأت مشاعر السخط والثورات الداخلية آنذاك تتفاعل مع الهزائم على الجبهة لكى تؤدى الى الاستسلام والفوضى ، والاضطراب السياسى . ومن ثم فإن التطلع العسكرى الالمانى لم ينته فحسب ولكن النظام القديم فى اوروبا قد تم القضاء عليه ايضا .

وعلى ضوء الخسائر الفردية المروعة والمعاناة والخراب الذى حدث فى كل من جبهة القتال وكذلك فى الجبهات الداخلية وعلى ضوء الطريقة التى كان ينظر من خلالها البعض الى الحرب العالمية الاولى باعتبارها ضربة قاضية ذاتية موجهة ضد الحضارة الاوروبية والنفوذ الاوروبى فى العالم فقد يبدو الامر ماديا بحتا ان نقدم جدولا احصائيا آخر عند هذه النقطة (جدول ٢٥) ومع ذلك فالحقيقة هى ان هذه الارقام تشير الى ما سبق مناقشته آنفا وهو ان المزايا التى كانت تتمتع بها الدول المركزية ـ من خطوط داخلية جيدة ، ونوعية الجيش الالمانى ، واحتلال واستغلال العديد من الاراضى ، وعزلة روسيا وهزيمتها لم تستطع على المدى البعيد ان تعوض هذا النقص الشديد فى القوة الاقتصادية المطلقة ، والنقص الكبير فى حجم مجموع القوات التى تمت تعبئتها . وبقدر ما كان يأس لودندروف إزاء نفاذ ما لديه من قوات قوية البنية بحلول شهر يوليو ١٩١٨ والذى كان يمثل انعكاسا لعدم توازن القوات ، كذلك كانت دهشة جندى الجبهة العادى إزاء ما كانت عليه تجهيزات وحدات الحلفاء التى اكتسحوها فى ربيع ذلك العام ، مما كان يعد مؤشرا لعدم توازن الانتاج .

جدول رقم ٢٥ نفقات الحرب واجمالى القوات التى تمت تعبئتها ١٩١٤ ـ ١٩١٩

	نفقات الحرب بأسعار عام ١٩١٣ (ببلايين الدولارات)	اجمالى القوات التى تمت تعبئتها (بالملايين)
للامبراطورية البريطانية	٢٣	٩ر٥
فرنسا	٩ر٣	٨ر٢
روسيا	٥ر٤	١٣
ايطاليا	٣ر٢	٥ر٦
الولايات المتحدة	١٧ر١	٣ر٨
الحلفاء الآخرون*	ـ ٣ر	٢ر٦
اجمالى الحلفاء	٥٧ر٧	٤٠ر٧
المانيا	١٩ر٩	١٣ر٢٥
النمسا المجر	٤ر٧	٩
بلغاريا ، تركيا	١ر	٢ر٨٥
اجمالى الدول المركزية	٢٤ر٧	٢٥ر١٠

ورغم انه قد يكون من الخطأ تماما عندئذ ، ان نزعم ان نتيجة الحرب العالمية الاولى كانت قد تحددت سلفا ، فإن الدليل الذى نقدمه هنا يشير الى ان المسيرة الكاملة لذلك الصراع ـ الازمة الاولى بين الجانبين ، وعدم فاعلية دخول ايطاليا والاستنزاف البطىء لروسيا ، والحسم الذى اظهره التدخل الامريكى فى مواصلة ضغوط الحلفاء ، والانهيار الاخير للدول المركزية يرتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج الاقتصادى والصناعى وكذلك القوات التى تمت تعبئتها بصورة فعالة والمتوفرة لدى كل تحالف أثناء المراحل المختلفة للصراع . ومن غير شك ، كان على الجنرالات مع ذلك ان يعملوا على توجيه (او اساءة توجيه) حملاتهم . كما كان على القوات كذلك ان يستثير الشجاعة المعنوية لدى الافراد للهجوم على مواقع العدو ، كما ان على البحارة ايضا ان يتحملوا قسوة الحرب البحرية . ولكن التاريخ يوضح ان مثل هذه الخصائص والمواهب كانت موجودة لدى الجانبين ، ولم يكن يتميز بها احد من الائتلافين بشكل غير متكافىء على الآخر وان ما كان يتمتع به احد الجانبين ، وبخاصة بعد عام ١٩١٧ كان هو التفوق البارز فى القوى الانتاجية . وكما كانت الحال فى الحروب الائتلافية الطويلة السابقة ، فقد تبين فى نهاية الامر ان هذا العامل هو العامل الحاسم .

---

* بلجيكا ، رومانيا ، البرتغال ، اليونان ، الصرب

مجىء عالم ثنائى القطب وأزمة
« القوى المتوسطة » الجزء الثانى
١٩١٩ - ١٩٤٢



خريطة ١٠ : أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى

النظام الدولى بعد الحرب

واجه المسئولون فى الدول الأكبر والدول الأصغر الذين اجتمعوا فى باريس فى بداية عام ١٩١٩ لترتيب تسوية سليمة ، قائمة من المشاكل الأوسع نطاقا والأكثر تعقيدا مما واجهه أى من اسلافهم فى الاعوام ١٨٥٦ و١٨١٤ - ١٨١٥ و١٧٦٣ . وفى الوقت ، الذى أمكن فيه تسوية العديد من الموضوعات المدرجة فى جدول الاعمال وتضمينها معاهدة فرساى ذاتها (٢٨ يونيو ١٩١٩) ، فان حالة الفوضى التى سادت أوروبا الشرقية اثر اندفاع الجماعات العرقية المتناحرة نحو اقامة « دول وريثة » ، وقيام الحرب الأهلية والتدخلات فى روسيا ، ورد الفعل الوطنى التركى ضد التقسيم الغربى المتعمد لآسيا الصغرى ، انما كانت تعنى ان العديد من الأمور لم يتم حسمها حتى عام ١٩٢٠ ، وفى بعض الحالات حتى عام ١٩٢٣ . وعلى اية حال ، فانه لدواعى الايجاز ، فان مجموعة الاتفاقيات تلك ، سوف يتم تقييمها على نحو اجمالى ، وليس على اساس الترتيب الزمنى للتوصل اليها .

وقد كان التغيير اللافت للنظر إلى حد كبير فى أوروبا ، بمقياس المصطلحات الاقليمية والقانونية ، ظهور مجموعة من الدول القومية - هى بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ، والمجر ، ويوغوسلافيا ، وفنلندا ، واستونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا - محل أراض كانت من قبل جزءا من امبراطوريات الهابسبيرج ، ورومانوف وهوهنزلين . وفى حين تكبدت ألمانيا المتجانسة عرقيا خسائر اقليمية أقل كثيرا فى أوروبا الشرقية مما تكبدته روسيا السوفيتية ، أو الامبراطورية النمساوية - المجرية التى تلاشت تماما ، فقد اضيرت قوتها من نواح أخرى : بعودة الالزاس واللورين إلى فرنسا . وبتعديلات الحدود مع بلجيكا والدانمارك ، وبالاحتلال العسكرى للحلفاء لاقليم الراين ، وبالاستغلال الاقتصادى الفرنسى لاقليم السار ، وباستخدام مصطلحات « نزع السلاح » التى لم تستخدم من قبل (مثل جيش صغير جدا ، واسطول بحرى للدفاع عن الشواطىء ، ولا سلاح طيران أو دبابات أو غواصات ، والغاء هيئة الأركان العامة البروسية) ، وبقانون التعويضات الضخمة . وبالاضافة إلى ذلك ، خسرت ألمانيا أيضا امبراطوريتها الواسعة من المستعمرات لصالح بريطانيا ، والدول المستقلة فى نطاق الكومنولث البريطانى ، وفرنسا - مثلما وجدت تركيا الأقاليم التابعة لها فى

الشرق الأدنى تتحول إلى اقاليم واقعة تحت الانتداب البريطانى والانتداب الفرنسى ، وخاضعة لاشراف عصبة الأمم الجديدة من بعيد . وفى الشرق الأقصى ، ورثت اليابان مجموعات الجزر الألمانية سابقا ، الواقعة شمال خط الاستواء ، بالرغم من انها اعادت شانتونج إلى الصين فى عام ١٩٢٢ . وفى مؤتمر واشنطن عامى ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، اعترفت القوى الكبرى بالأمر الواقع الاقليمى فى المحيط الهادى والشرق الأقصى ، واتفقت على تحديد حجم أساطيلها الحربية طبقا لصيغ نسبية ، وبذلك تم تجنب سباق بحرى بين انجلترا والولايات المتحدة واليابان . ومن ثم ، بدا النظام الدولى فى كل من الغرب والشرق وقد استقر مع مطلع العشرينيات - وأمكن حينئذ معالجة ما تبقى من صعوبات (أو ما قد ينشأ عنها فى المستقبل) عن طريق عصبة الأمم التى كانت تجتمع على نحو منتظم فى چنيف على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة المفاجىء منها .

وقد بدا التقهقر الأمريكى المفاجىء نحو عزلة دبلوماسية نسبية على الأقل بعد عام ١٩٢٠ ، انه يمثل تناقضا آخر مع اتجاهات القوى الدولية التى كانت مستمرة ، كما أسلفنا بالتفصيل ، منذ تسعينيات القرن التاسع عشر . واتضح لمبشرى السياسات الدولية فى تلك الفترة المبكرة ان المسرح الدولى فى سبيله لان يقع تحت تأثير ، ان لم يكن سيطرة ، القوى الثلاث الصاعدة وهى ألمانيا ، وروسيا ، والولايات المتحدة بشكل متزايد . ولكن بدلا من ذلك ، منيت الأولى بالهزيمة بشكل حاسم ، وانغمست الثانية فى الثورة ثم اتجهت إلى التقوقع والعزلة تحت قيادة البلاشفة ، وفضلت الثالثة أيضا ، بالرغم من انها كانت بشكل واضح الدولة الأكثر قوة فى العالم بحلول عام ١٩١٩ ، الابتعاد عن وسط المسرح الدبلوماسى . ونتيجة لذلك ، بدا ان الشئون الدولية خلال العشرينيات وما بعدها لا تزال تركز اما على الاجراءات التى تتخذها فرنسا وبريطانيا ، على الرغم من الضرر البالغ الذى أصاب كلتا الدولتين من جراء الحرب العالمية الأولى ، أو على مداولات عصبة الأمم التى كان يلعب فيها المسئولون الفرنسيون والبريطانيون دورا بارزا . وتلاشت وقتئذ النمسا - المجر . كما خمدت نسبيا ايطاليا ، حيث كان الحزب الوطنى الفاشيستى يدعم قبضته بعد عام ١٩٢٢ . كذلك ، بدت اليابان أيضا هادئة فى أعقاب قرارات مؤتمر واشنطن فى ١٩٢١ - ١٩٢٢ .

ومن ثم ، فانه بطريقة غريبة ومصطنعة ، كما سوف نرى ، ظلت أوروبا هى مركز العالم على ما يبدو . ويركز التاريخ الدبلوماسى لتلك الفترة بشدة على « بحث فرنسا عن الأمن » فى مواجهة نهضة ألمانية فى المستقبل . فقد سعى الفرنسيون ، بعد ان خسروا ضمانا عسكريا انجليزيا - أمريكيا خاصا فى نفس الوقت الذى رفض فيه مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على معاهدة فرساى ، إلى ايجاد بدائل مختلفة : تتمثل فى تشجيع انشاء كتلة « مناهضة للتحريفية » من دول أوروبا الشرقية (وهو ما أطلق عليه اسم الوفاق المحدود عام ١٩٢١) ، واقامة أحلاف منفردة مع بلجيكا (١٩٢٠) ، وبولندا (١٩٢١) ، وتشيكوسلوفاكيا (١٩٢٤) ، ورومانيا (١٩٢٦) ، ويوغوسلافيا (١٩٢٧) ، والاحتفاظ بجيش وسلاح جوى كبيرين للغاية لبث الخوف والرهبة فى نفوس الألمان وللتدخل - كما حدث فى أزمة الروهر عام ١٩٢٣ - عندما تقاعست ألمانيا عن دفع التعويضات ، ومحاولة اقناع الحكومات البريطانية المتعاقبة بتقديم ضمان عسكرى جديد لحدود

فرنسا ، الأمر الذى تحقق فقط بطريقة غير مباشرة من خلال اتفاقية لوكارنو متعددة الأطراف عام ١٩٢٥ . وقد كانت تلك أيضا فترة دبلوماسية مالية مكثفة ، حيث ان مشكلة التعويضات الألمانية المتفاعلة وكذا ديون الحرب الخاصة بالحلفاء قد أفسدت العلاقات ليس بين المنتصرين والمنهزمين فحسب ، بل بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين السابقين كذلك . وقد خفف من هذا الوضع إلى حد كبير ، الحل الوسط لتلك المشاكل المالية الذى تضمنه « مشروع داوس » (عام ١٩٢٤) ، مما مهد السبيل إلى عقد اتفاقية لوكارنو فى العام التالى ، وتبع ذلك انضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم ثم التسوية المالية المعدلة التى تضمنها مشروع يونج (عام ١٩٢٩) . ومع أواخر العشرينيات فى الواقع ، ومع عودة الرخاء إلى أوروبا ، وقبول عصبة الأمم فيما يبدو باعتبارها عنصرا هاما جديدا فى النظام الدولى ، ومع وجود عدد كبير من الدول التى أقرت بشكل قانونى (طبقا لميثاق باريس لعام ١٩٢٨) عدم اللجوء إلى الحرب لتسوية النزاعات فى المستقبل ، بدا المسرح الدبلوماسى وقد عاد إلى حالته الطبيعية . وظهر المسئولون مثل ستريسمان ، وبرياند ، وأوستن تشمبرلين ، النظراء العصريون ، بطريقتهم ، لمترنخ وبسمارك ، وهم مجتمعون فى هذا المنتجع الأوروبى أو ذاك لتسوية شئون العالم .

غير انه بالرغم من تلك الانطباعات الزائفة ، فإن بنية النظام الدولى بعد عام ١٩١٩م ، كانت مختلفة الى حد كبير ، كما كانت أكثر ضعفا من تلك البنية التى أثرت على الدبلوماسية على مدى نصف قرن سابق . ففى المقام الاول ، كانت الخسائر فى الأرواح والانهيارات الاقتصادية الناجمة عن حرب « شاملة » على مدى أربعة أعوام ونصف العام ضخمة . فقد بلغ عدد القتلى فى المعارك الفعلية ما يقرب من ثمانية ملايين قتيل ، الى جانب سبعة ملايين معوق اعاقة دائمة ، وكذلك خمسة عشر مليون جريح « تكاد تكون اصاباتهم خطيرة » ــ والغالبية العظمى من هؤلاء فى قمة المرحلة الانتاجية من العمر . وبالاضافة الى ذلك ، ربما خسرت أوروبا باستثناء روسيا أكثر من خمسة ملايين قتيل من المدنيين من خلال ما اصطلح على تسميته « دواعى استمرار الحرب » ــ وما تمخض عنها من مرض ، ومجاعة وفاقة وكذلك ما نجم عن الصراعات العسكرية . وكان اجمالى الخسائر فى الجانب الروسى ، التى تضاعفت نتيجة للخسائر الفادحة فى الحرب الأهلية ، أكبر حجما . كما كان النقص فى المواليد فى فترة الحرب (بسبب غياب الكثير من الرجال على خط الجبهة ، الأمر الذى أدى الى عدم تزايد عدد السكان بالمعدل الطبيعى قبل الحرب) عاليا للغاية . وأخيرا ، فإنه حتى عندما توقفت المعارك الكبرى ، فإن القتال والمذابح استمرت أثناء الصراعات على حدود ما بعد الحرب ، على سبيل المثال ، فى أوروبا الشرقية ، وأرمينيا وبولندا . كما ان ايا من تلك المناطق التى أضعفتها الحرب لم تستطع ان تتجنب وباء الانفلونزا الرهيب فى ١٩١٨م ــ ١٩١٩م ، والذى أودى بحياة عدة ملايين أخرى . وهكذا ، ربما بلغت قائمة الخسائر النهائية لتلك الفترة الممتدة ستين مليون نسمة ، نصف هذه الخسائر تقريبا حدثت فى روسيا ، كما أصيبت فرنسا ، والمانيا وايطاليا بأضرار بالغة . وليست هناك طريقة معروفة لقياس المعاناة الشخصية والصدمات النفسية التى انطوت عليها مثل تلك الكارثة البشرية ، الا انه من السهل ادراك سبب التأثر البالغ بها من قبل المشتركين فيها من مسئولين وفلاحين .

كما ان التكاليف المادية للحرب لم يسبق لها مثيل ، وبدت لهؤلاء الذين شاهدوا المناطق المدمرة فى شمال فرنسا ، وبولندا والصرب مذهلة الى حد كبير . فقد تم تدمير مئات الآلاف من المنازل والمزارع والسكك الحديدية وخطوط البرق ، وهلكت الماشية ، ودمرت الغابات ، وباتت مساحات شاسعة من الأرض غير صالحة للزراعة من جراء القذائف والألغام التى لم تنفجر . وعندما تضاف خسائر الملاحة والتكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعبئة ، وكذلك الأموال التى جمعها المحاربون الى القائمة ، فإن العبء الكلى يصبح من الضخامة بحيث يصعب تصوره بالفعل : إذ يقدر فى الواقع بـ ٢٦٠ بليون دولار ، وهو ما يمثل ، حسب أحد التقديرات ، (حوالى ستة أضعاف ونصف المبلغ الاجمالى للدين الوطنى المتراكم فى العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى عشية الحرب العالمية الأولى) . وبعد عشرات السنين من النمو ، انخفض بشدة معدل الانتاج الصناعى فى العالم ، ففى عام ١٩٢٠م ، كان المعدل لايزال يقل سبعة فى المائة عما كان عليه فى عام ١٩١٣م . وكان الانتاج الزراعى تحت المستوى العادى بنسبة الثلث ، بينما كان اجمالى الصادرات حوالى نصف ما كان عليه فى فترة ما قبل الحرب . وفى حين كان نمو الاقتصاد الأوروبى بصفة عامة متأخرا ، ربما لمدة ثمانى سنوات * ، فقد تأثرت الدول ، كل على حدة ، تأثرا بالغا . فقد أشارت التقديرات الى ان روسيا خلال اضطرابات عام ١٩٢٠م ، سجلت أدنى معدل للانتاج الصناعى ، يساوى ١٣ فى المائة فقط من الرقم الذى سجلته عام ١٩١٣م . الا انه فى المانيا ، وفرنسا ، وبلجيكا وكثير من دول أوروبا الشرقية ، انخفضت نسبة الانتاج الصناعى ٣٠ فى المائة على الاقل عما كانت عليه قبل نشوب الصراع .

واذا كانت بعض المجتمعات قد تأثرت بشدة من جراء الحرب ، فإن مجتمعات أخرى بطبيعة الحال تأثرت تأثرا طفيفا ـ فى حين ان مجتمعات كثيرة حسنت من وضعها . ذلك ان الحقيقة هى ان الحرب الحديثة ، وما تمخض عنها من انتاج صناعى ، كانت لها أيضا آثار ايجابية . فقد شهدت تلك السنوات من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية مظاهر تقدم عديدة : فى انتاج السيارات والعربات ، وفى مجال الطيران ، وتكرير البترول ، والكيماويات ، وفى الصناعات الكهربائية ومواد الطلاء والصلب ، وفى مجال التبريد والتعليب ، وفى العديد من الصناعات الاخرى . وبطبيعة الحال ، ثبت انه من الايسر التطوير والافادة تجاريا من مثل ذلك التقدم فى حالة ما اذا كان اقتصاد الدولة يقف بمنأى عن دمار خط الجبهة ، وهو السبب فى ان الولايات المتحدة نفسها ، وكذلك كندا واستراليا وجنوب افريقيا والهند وأجزاء من أمريكا الجنوبية وجدت ان اقتصادها يصادف انتعاشا ، ناجما عن طلب المنتجات الصناعية والمواد الخام والمواد الغذائية من جانب أوروبا التى تهزها حرب الاستنزاف . وكما حدث فى الصراعات التجارية السابقة ، كثيرا ما كانت خسارة دولة ما مكسبا لدولة اخرى ـ شريطة ان تكون الاخيرة قد تجنبت تكاليف الحرب ، او انها كانت على الاقل بمأمن من دمار المعارك الشاملة .

---

* أى أن اجمالى انتاجها عام ١٩٢٩م بلغ ما كان يمكن ان يبلغه فى عام ١٩٢١م لو لم تكن هناك حرب ، ولو ان معدلات النمو قبل عام ١٩١٣م قد استمرت .

جدول رقم ٢٦

مؤشرات الإنتاج الصناعى العالمى ١٩١٣م - ١٩٢٥م

	١٩١٣م	١٩٢٠م	١٩٢٥م
العالم	١٠٠	٩٣ر٦	١٢١ر٦
أوروبا★	١٠٠	٧٧ر٣	١٠٣ر٥
الإتحاد السوفيتى	١٠٠	١٢ر٨	٧٠ر١
الولايات المتحدة	١٠٠	١٢٢ر٢	١٤٨ر٠
باقى دول العالم	١٠٠	١٠٩ر٥	١٣٨ر١

وتبدو مثل تلك الارقام الخاصة بالانتاج الصناعى العالمى موحية بدرجة كبيرة فى هذا الصدد ، حيث انها تسجل مدى ما أصاب اوروبا (وبخاصة الاتحاد السوفيتى) من اضرار من جراء الحرب ، فى الوقت الذى حققت فيه مناطق اخرى مكاسب ضخمة . وقد كان انتشار التصنيع الى حد ما ، بطبيعة الحال ، من اوروبا الى الامريكتين ، واليابان والهند واستراليا والمشاركة المتزايدة للدولتين الاخيرتين فى التجارة العالمية هو مجرد استمرار للإتجاهات الاقتصادية التى بدت للعيان منذ اواخر القرن التاسع عشر . وهكذا فإنه طبقا لاحد التقديرات السرية التى سبق ذكرها بالفعل بلغ معدل النمو فى الولايات المتحدة ، قبل عام ١٩١٤م حدا كان يحمل معه ان يلحق بمعدل اجمالى الانتاج فى اوروبا فى عام ١٩٢٥م وكان ما فعلته الحرب هو انها عجلت بحدوث ذلك على مدى ست سنوات فقط منذ عام ١٩١٩م ومن ناحية اخرى ، وعلى خلاف التغيرات التى حدثت خلال الفترة من ١٨٨٠م الى ١٩١٣م ، ولم تحدث تلك التحولات بعينها فى التوازنات الاقتصادية على صعيد العالم فى زمن الحرب على مدى عشرات السنين وتمشيا مع قوى السوق . وبدلا من ذلك ، فإن قوى الحرب والحصار فرضت مطالبها الحاسمة ، ومن ثم شوهت على نطاق واسع الانماط الطبيعية للانتاج والتجارة العالمية . فمثلا زادت طاقة بناء السفن (خصوصا فى الولايات المتحدة) زيادة هائلة فى منتصف الحرب للتصدى لعمليات الاغراق بواسطة الغواصات الالمانية ، ولكن بعد ١٩١٩م - ١٩٢٠م ، كان هناك عدد كبير من مرافىء السفن عبر المعمورة . ومرة اخرى انخفض إنتاج صناعات الصلب فى القارة الاوروبية خلال الحرب ، فى حين ارتفع بشدة إنتاج الولايات المتحدة وبريطانيا غير انه عندما استعاد منتجو الصلب الاوروبيون نشاطهم ، كانت الطاقة الانتاجية الزائدة هائلة وقد اثرت تلك المشكلة كذلك على قطاع اقتصادى - زراعى أكبر ففى غضون سنوات الحرب ، ضعف انتاج المزارع فى القارة الاوروبية كما اختفت تجارة تصدير الحبوب التى كانت قائمة فى روسيا قبل الحرب ، فى حين طرأت زيادات كبيرة فى الانتاج فى امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية وفى استراليا ، التى كان مزارعوها هم المستفيدون بالتأكيد (وإن لم يكن بشكل متعمد) من نهاية امراء اوروبا السابقين . غير انه عندما استعادت الزراعة الاوروبية نشاطها فى اواخر العشرينيات ، واجه المنتجون عبر العالم انخفاضا فى الطلب وتدهورا فى الاسعار . وقد اثرت هذه الانواع من التشوهات الهيكلية على كافة المناطق ، غير انها لم تكن محسوسة بشدة مثلما كانت فى

★ أوروبا المملكة المتحدة ، فرنسا ، بلچيكا ، هولندا ، ألمانيا ، الدنمارك ، النرويج ، السويد ، فنلندا ، سويسرا ، النمسا ، إيطاليا ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بولندا ، رومانيا ، اليونان ، وأسبانيا .

شرق ووسط اوروبا ، حيث كانت تتصارع الدول الوريثة الهشة على الحدود الجديدة والاسواق المضطربة ووسائل المواصلات المتعثرة . ولم يضمن السلام الذى تم التوصل اليه فى فرساى واعادة رسم خريطة اوروبا على اسس عرقية (تقريبا) لم يضمن فى حد ذاته اعادة الاستقرار الاقتصادى .

واخيرا ، فإن تمويل الحرب ادى الى خلق مشاكل اقتصادية ــ ثم سياسية ــ معقدة على نحو لم يسبق له مثيل . وحاولت قلة ضئيلة للغاية من المتحاربين (وكانت بريطانيا والولايات المتحدة ضمن الدول المستثناة) ان تسهم بجزء من تكاليف الصراع عن طريق زيادة الضرائب ، فى حين ان معظم الدول اعتمدت بشكل كامل تقريبا على الاقتراض ، على افتراض ان العدو المنهزم سوف يجبر على دفع الفاتورة ــ مثلما حدث بالنسبة لفرنسا فى عام ١٨٧١م فالديون العامة ، التى لم تكن مغطاة بالذهب وقتئذ ، ارتفعت بسرعة واندفاع ، كما ادى تدفق العملات الورقية من وزارات الخزانة الى ارتفاع الاسعار . ونظرا للدمار الاقتصادى والتغيرات التى طرأت على الحدود الاقليمية من جراء الحرب ، فإنه لم تكن هناك اية دولة اوروبية مستعدة لتحذو حذو الولايات المتحدة فى الاخذ بمقياس الذهب فى عام ١٩١٩م وادت السياسات النقدية والمالية المتسيبة الى حدوث تضخم مستمر فى التزايد ، مؤديا الى نتائج مدمرة فى وسط وشرق اوروبا . كما ادى التنافس على خفض العملات على المستوى القومى والذى جرى فى محاولة يائسة لدعم الصادرات الى مزيد من عدم الاستقرار المالى ــ مثلما ادى الى التناحر السياسى . وضاعفت من ذلك كله ، المسائل المعقدة ذات العلاقة بالقروض بين دول الحلفاء ، ومطالبة الدول المنتصرة (خصوصا فرنسا) بتعويضات ضخمة من المانيا .

وكان الحلفاء الاوروبيون جميعا مدينين لبريطانيا ، ولفرنسا بدرجة اقل ، فى حين كانت تلك الدولتان مدينتين بمبالغ ضخمة للولايات المتحدة . مع انكار البلاشفة لقروض روسيا الضخمة التى بلغت ٣٫٦ بليون دولار ، ومطالبة الامريكيين باسترداد اموالهم ، ورفض فرنسا وايطاليا ودول اخرى تسديد ديونهم قبل ان يتلقوا تعويضات من المانيا ، وإعلان الالمان انه ليس بمقدورهم دفع المبالغ المطلوبة منهم ، بات المسرح مهيئا لسنوات من المشاحنات المريرة ، الامرالذى وسع بشدة من الفجوة فى اوجه التوافق السياسى بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة التى كان يستبد بها السخط .

واذا صح ان تلك المشاحنات قد خفت حدتها فيما يبدو بفعل مشروع داوس عام ١٩٢٤م ، فإن النتائج السياسية والاجتماعية لهذا الوضع المضطرب كانت ضخمة ، خصوصا إبان التضخم الالمانى المرتفع فى العام السابق . ومما كان يبعث على القلق بنفس القدر بالرغم من عدم فهمه بشكل جيد فى ذلك الوقت ، ان الاستقرار المالى والتجارى الواضح للاقتصاد العالمى فى منتصف العشرينيات كان يستند على اسس غير مستقرة بدرجة تفوق ما كان قائما قبل الحرب العالمية الاولى . وبالرغم من ان مقياس الذهب اعيد العمل به فى معظم الدول وقتئذ ، فإن ذلك لم ينطبق على الآلية البارعة (والمتوازنة) للتدفقات التجارية والنقدية على الصعيد الدولى قبل عام ١٩١٤م والتى كان مصدرها مدينة لندن . فقد قامت لندن فى حقيقة الامربمحاولات يائسة لاستعادة هذا الدور . بما فى ذلك تحديد سعر تحويل الجنيه الاسترلينى عام ١٩٢٥م بمستوى ما قبل الحرب

بحيث تبلغ قيمة الجنيه الاسترلينى ٤٫٨٦ دولار ، مما ادى الى الحاق ضرر بالغ بالمصدرين البريطانيين ؛ كما استأنفت الاقراض على نطاق واسع للدول الاجنبية . وبرغم ذلك فإن المركز المالى العالمى انتقل بطبيعة الحال عبر المحيط الاطلنطى ما بين عام ١٩١٤م وعام ١٩١٩م ، حيث زادت الديون الدولية الاوروبية ، واصبحت الولايات المتحدة اكبر دول مقرضة فى العالم . ومن ناحية اخرى فإن نظام الاقتصاد الامريكى المختلف تماما ـ الاقل اعتمادا على التجارة الخارجية ، والاقل اندماجا فى الاقتصاد العالمى . والذى يميل الى فرض الحماية (خصوصا فى مجال الزراعة) مفضلا ذلك على التجارة الحرة ، والذى يفتقر الى نظير لبنك انجلترا ، ويتأرجح بشدة فى ازدهاره وفى ازماته الاقتصادية ، ويتأثر فية الساسة تأثرا مباشراً بدرجة كبيرة بقوى الضغط الداخلية ـ إنما يعنى ان النظام المالى والتجارى الدولى كان يدور حول نقطة مركزية متقلبة تعانى من الخلل . فلم يكن هناك مقرض حقيقى يمثل الملجأ الاخير ويقدم قروضا طويلة الاجل للتنمية فى مجال البنية الاساسية للاقتصاد العالمى ، ويعمل على تحقيق الاستقرار فى التصدعات المؤقتة فى الحسابات الدولية .

وكان عدم الملاءمة الهيكلية امرا غير ملموس فى اواخر العشرينيات عندما تدفقت كميات كبيرة من الدولارات من الولايات المتحدة على هيئة قروض للحكومات الاوروبية ومجالس بلدياتها ، التى كانت جميعها على استعداد لتقديم اسعار فائدة عالية حتى يتسنى لها استخدام هذه الاموال ـ ليس دائما بحكمة ـ من اجل التنمية وسد الفجوة فى ميزان مدفوعاتها . فمع استخدام القروض قصيرة الاجل فى مشروعات طويلة الاجل واستثمار مبالغ كبيرة (خصوصا فى وسط وشرق اوروبا) فى مجال الزراعة ، مما ادى لزيادة الضغوط على اسعار المنتجات الزراعية ، ومع ارتفاع تكاليف خدمة هذه الديون على نحو يدعو الى القلق ، حيث كان يتعذر سدادها مقابل الصادرات وانما من خلال قروض اخرى ، اخذ النظام ينهار بالفعل فى ربيع عام ١٩٢٨ ، عندما ادى الازدهار الامريكى الداخلى (وزيادة الاحتياطى الفيدرالى لمعدلات الفائدة) الى الحد بشدة من تدفق رأس المال .

وقد ادى انتهاء هذا الازدهار الذى تمثل فى انهيار وول ستريت فى أكتوبر عام ١٩٢٩م وإجراء المزيد من الخفض فى القروض الأمريكية الى سلسلة من ردود الفعل بدا من الصعب السيطرة عليها فنقص القروض الجاهزة ادى الى خفض الاستثمار والاستهلاك ، وانخفاض الطلب من جانب الدول الصناعيةأضر بمنتجى المواد الغذائية والمواد الخام ، الذين تمثل ردهم بطريقة يائسة فى زيادة القرض ثم مشاهدة انهيار شبه كامل للاسعار ـ مما ادى بدوره الى استحالة قيامهم بشراء بضائع مصنعة . فالانكماش وتجنب التعامل فى الذهب ، وخفض قيمة العملة واتخاذ اجراءات مقيدة للتجارة ورأس المال ، والتقاعس عن سداد الديون الدولية ، كانت هى الوسائل المختلفة الملائمة للعصر . وقد وجهت كل وسيلة من تلك الوسائل ضربة اخرى الى نظام التجارة والاقراض العالمى . وجعل النظام الرئيسى للحماية الجمركية المعروف باسم تعريفة سموت ـ هولى الذى أصدرته (بقصد مساعدة المزارعين الأمريكيين) الدولة الوحيدة التى لديها فائض تجارى كبير ، من الصعب على الدول الاخرى الحصول على الدولارات ـ وادى الى الاجراءات الانتقامية الحتمية التى عصفت بالصادرات الأمريكية .

وبحلول صيف عام ١٩٣٢ ، بلغ معدل الانتاج الصناعي لدول عديدة النصف فقط من معدل انتاجها عام ١٩٢٨ ، كما انكمشت التجارة الدولية بمعدل الثلث . وكانت قيمة التجارة الأوروبية (٥٨ بليون دولار في عام ١٩٢٨) لا تزال منخفضة ، حيث قدرت بـ ٢٠٫٨ بليون دولار في عام ١٩٣٥ ـ وهو انخفاض الحق بدوره الضرر بالملاحة ، وبناء السفن ، والتأمين ، وما إلى ذلك .

وفي ظل هذا الكساد الخطير على المستوى العالمي وما نجم عنه من بطالة على نطاق واسع ، فانه لم يكن من سبيل لان تتجنب السياسات الدولية آثاره الأليمة . فقد أدى التنافس الضاري في مجالات الصناعات ، والمواد الخام والانتاج الزراعي إلى زيادة مشاعر السخط على المستوى القومي ، ودفع العديد من السياسيين المدركين لسخط ناخبيهم إلى محاولة جعل الأجنبي يدفع الثمن ؛ وانتهزت الجماعات المتطرفة إلى حد كبير ، خصوصا الجماعة اليمينية ، فرصة الاضطراب الاقتصادي لمهاجمة النظام الرأسمالي الحر كله والدعوة إلى سياسات تقوم على تأكيد الجانب « القومي » ، وتدعمها القوة اذا لزم الأمر . وترنحت الديمقراطيات الأكثر ضعفا ، خاصة في ألمانيا في عهد ڤايمر وكذلك في أسبانيا ، ورومانيا وفي أماكن أخرى ، تحت وطأة تلك التوترات السياسية والاقتصادية . وتعرض المحافظون الحذرون الذين كانوا يحكمون اليابان لضغط العناصر الوطنية والعسكرية . واذا كانت ديمقراطيات الغرب قد واجهت تلك العواصف بصورة أفضل ، فان المسئولين فيها اضطروا إلى التركيز على الادارة الاقتصادية الداخلية ، التي اتسمت على نحو متزايد بالميل إلى اضعاف الجار . فلا الولايات المتحدة ولا فرنسا ، وهما الدولتان الرئيسيتان اللتان لديهما فائض من الذهب ، كانتا على استعداد لكفالة الدول المدينة . وكانت فرنسا في واقع الأمر تميل أكثر فأكثر لاستخدام قوتها المالية في محاولة السيطرة على سلوك ألمانيا (الأمر الذي أدى إلى تكثيف مشاعر السخط على الجانب الآخر من الراين) ودعم دبلوماسيتها الأوروبية الخاصة . وبالمثل ، فان « مهلة هوفر » الخاصة بالتعويضات الألمانية والتي أغضبت الفرنسيين ، لم يكن بالامكان فصلها عن مسألة تخفيض ديون الحرب (وفي النهاية التقاعس عن سدادها) ، الأمر الذي أحدث مرارة في نفوس الأمريكيين . وقد استكملت هذه الصورة الكئيبة من خلال التنافس على خفض قيمة العملة والخلافات التي حدثت في المؤتمر الاقتصادي العالمي عام ١٩٣٣ حول سعر الدولار والاسترليني .

وبحلول ذلك الوقت ، كان النظام العالمي قد تفكك إلى وحدات فرعية متناحرة مختلفة : كتلة الاسترليني المستندة إلى انماط التجارة البريطانية والمدعمة « بالافضليات الامبريالية » التي تمخضت عن مؤتمر أوتاوا عام ١٩٣٢ ؛ وكتلة الذهب بقيادة فرنسا ، وكتلة الين التي تعتمد على اليابان في الشرق الأقصى ، وكتلة الدولار بقيادة الولايات المتحدة (بعد ان ابتعد روزفلت أيضا عن الذهب) ، واتجه الاتحاد السوفييتي إلى بناء « الاشتراكية في دولة واحدة » بعيدا تماما عن تلك الاضطرابات . وهكذا ظهر بقوة بالفعل الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي حتى قبل ان يبدأ أدولف هتلر برنامجه لقيام رايخ مكتف ذاتيا ، يدوم ألف عام وتتحول فيه التجارة الخارجية إلى صفقات خاصة واتفاقيات « مقايضة » . وباعتراض فرنسا المتكرر على سلطات الانجلو ـ ساكسون حول علاج مسألة التعويضات الألمانية ، وبادعاء روزفلت بان الولايات المتحدة دائما ما تخسر في صفقاتها مع البريطانيين ، وباقتناع نيفيل تشامبرلين بالفعل بملاحظته التي أبداها في وقت لاحق بان السياسة

الأمريكية هى فى مجملها مجرد « كلمات » ، فان الدول الديمقراطية لم تكن فى وضع يسمح لها بان تتعاون على معالجة الضغوط المتصاعدة من أجل توزيع الأعباء الاقليمية فى ظل النظام العالمى السيىء عام ١٩١٩ .

وقد كان رجال الدولة ووزارات الخارجية فى العالم القديم تجد دائما من الصعب فهم المسائل الاقتصادية أو التعامل معها ؛ الا انه ربما كان من بين الملامح الأكثر مدعاة للاضطراب لدى اولئك الذين كان يطيب لهم النظر إلى الوراء إلى دبلوماسية مجالس الوزراء فى القرن التاسع عشر ، ذلك التأثير المتزايد للرأى العام الجماهيرى فى الشئون الدولية خلال العشرينيات والثلاثينيات . وقد كان ذلك ، بطبيعة الحال ، أمرا حتميا من بعض الوجوه . فحتى قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت الجماعات السياسية عبر أوروبا تنتقد الاساليب السرية والتصورات المسبقة للصفوة فى « الدبلوماسية القديمة » ، وتدعو بدلا من ذلك إلى نظام قويم تعرض فيه شئون الدولة على الشعب ونوابه للنظر فيها . وقد دعم الصراع الذى حدث خلال سنوات ١٩١٤ - ١٩١٨ كثيرا من هذه المطالب نظرا لان القيادات التى كانت تطالب بالتعبئة الكاملة للمجتمع أدركت ان المجتمع ، بدوره ، يحتاج إلى تعويضات مقابل تضحياته وان يكون له رأيه فى السلام من ناحية ، ونظرا لان الحرب التى كان يطيب لخبراء الدعاية لدى دول الحلفاء ادعاء انها نضال من أجل الديموقراطية وتقرير المصير القومى ، قد حطمت بالفعل الامبراطوريات الاستبدادية فى شرق ووسط أوروبا من ناحية ثانية ؛ ونظرا لان شخصية دودرو ويلسون القوية والجذابة واصلت الضغوط من أجل قيام نظام عالمى جديد ومستنير حتى فى الوقت الذى كان كليمنصو ولويد جورج يعلنان فيه الحاجة إلى احراز نصر كامل من ناحية ثالثة .

غير ان المشكلة بالنسبة « للرأى العام » بعد عام ١٩١٩ ، كانت تكمن فى ان العديد من قطاعاته لم تكن رؤيتها تتطابق مع رؤية كل من جلادستون وويلسون المحببة بان تتحلى الجماهير بعقلية حرة ، مثقفة ، معتدلة ، مشبعة بأفكار دولية وتصورات هادفة ، واحترام لحكم القانون . وكما أوضح أرنو ماير فإن « الدبلوماسية القديمة » (حسبما كان يدعى على نطاق واسع) التى أدت إلى نشوب الحرب العالمية كانت تواجه تحديا بعد عام ١٩١٧ ليس من جانب الحركة الاصلاحية التى قادها ويلسون فحسب ، ولكن أيضا من جانب النقد المنظم بدرجة أكبر الذى يوجهه البلاشفة للنظام القائم - وهو نقد كانت له جاذبية كبيرة لدى الطبقات العاملة المنظمة فى كلا المعسكرين المتحاربين . وفى حين أدى ذلك الى ان يتقدم سياسيون بارعون مثل لويد جورج ببرامجهم الخاصة بالسياسات الداخلية والخارجية التقدمية لتحييد دعوة ويلسون ووقف اندفاع العمال نحو الاشتراكية ، كان تأثير ذلك على الشخصيات الأكثر تحفظا ووطنية فى معسكر التحالف مختلفا تماما . فقد كانوا يرون ان مبادىء ويلسون يجب رفضها بشدة لمصلحة « الأمن » القومى الذى يكمن قياسه فقط من خلال التعديلات الحدودية ، وامتلاك المستعمرات ، والتعويضات ، فى حين ان تهديد لينين الذى كان يثير الخوف إلى حد كبير كان يتعين القضاء عليه بلا هوادة فى قلب وطن البلاشفة و (خصوصا) لدى مقلدى السوفييت الذين ظهروا فى الغرب . وبعبارة أخرى ، كانت سياسات صنع السلام ودبلوماسيته مشبعة بعناصر تتصل بالخلفية الأيديولوجية والسياسة الداخلية بدرجة لم تكن معروفة فى مؤتمرات عام ١٨٥٦ وعام ١٨٧٨ .

وكان هناك ما هو أكثر من ذلك . ففى الديمقراطيات الغربية ، كانت صور الحرب العالمية الأولى التى سادت فى أواخر العشرينيات هى صور الموت والدمار والرعب والضياع وعدم جدواها كلها . وكان « السلام القرطاجنى » عام ١٩١٩ ، وعدم تحقق الفوائد التى وعد بها الساسة فى غضون الحرب مقابل تضحيات الشعوب ، إلى جانب الملايين من قدامى المحاربين المشوهين والأرامل ، وكذلك المتاعب الاقتصادية فى العشرينيات ، وفقدان الايمان ، وانهيار العلاقات الاجتماعية والشخصية التى كانت تميز العصر الفيكتورى ، كان يقع اللوم فى حدوثها جميعا على حماقة قرارات يوليو ١٩١٤ . غير ان هذا التراجع العام على نطاق واسع ـ عن القتال والنزعة العسكرية ـ الذى اختلط فى دوائر عديدة بالأمل فى الا تسمح عصبة الأمم بأى تكرار لتلك الكارثة لم يكن يشارك فيه كافة من أسهموا فى الحرب ـ حتى ولو أعطت المؤلفات الانجليزية والأمريكية هذا الانطباع . فبالنسبة لمئات الآلاف من طلائع الجبهة السابقين عبر قارة أوروبا ، الذين خاب أملهم بسبب البطالة والتضخم والسأم الذى اتسم به نظام سيطرت عليه البورجوازية بعد الحرب ، فان الصراع كان يمثل شيئا قاسيا وضارا ولكنه يتسم أيضا بالايجابية : ففيه القيم العسكرية ، وصداقة المحاربين ، واثارة العنف والعمل . وبالنسبة لتلك الجماعات ، خصوصا فى الدولتين المنهزمتين ، ألمانيا والمجر ، والدولة المنتصرة التى سيطرت عليها مرارة عدم الرضا ، وهى ايطاليا ، وكذلك بين اليمين الفرنسى ، فان أفكار الحركات الفاشية الجديدة ـ النظام ، والانضباط ، والعزة الوطنية ، وسحق اليهود والبلاشفة والمفكرين المنحرفين والطبقات الوسطى الليبرالية التى تسيطر عليها مشاعر الرضا الذاتى ـ كانت لها جاذبية كبيرة . وفى نظرهم (وفى نظر أقرانهم فى اليابان) ، كان النضال والقوة والبطولة هى السمات الدائمة للحياة ، وكانت سياسة التعاون بين الدول على اساس مبادىء ويلسون سياسة زائفة قد عفا عليها الزمن .

ومعنى ذلك ان العلاقات الدولية خلال العشرينيات والثلاثينيات استمرت فى التعقد بتأثير الأيديولوجية وبتقسيم المجتمع العالمى بشكل مطرد إلى كتل سياسية تداخلت بصفة جزئية فقط مع التقسيمات الفرعية الاقتصادية المذكورة من قبل . فمن ناحية ، كانت هناك الديمقراطيات الغربية ، خصوصا فى دول العالم التى تتحدث الانجليزية والتى تراجعت عن فظائع الحرب العالمية الأولى وركزت على الشئون الداخلية (خصوصا الاقتصادية والاجتماعية) وخفضت إلى حد كبير من مؤسساتها الدفاعية . وفى حين احتفظت القيادة الفرنسية بجيش وسلاح طيران كبيرين خشية ان تستعيد ألمانيا قوتها ، كان واضحا ان نسبة كبيرة من مواطنيها لديهم مشاعر كراهية مشتركة للحرب ويرغبون فى اعادة بناء المجتمع . ومن ناحية أخرى ، كان هناك الاتحاد السوفييتى ، المعزول من جوانب عديدة عن النظام السياسى والاقتصادى العالمى ، الا انه كان يجذب اليه معجبين فى الغرب لأنه يعرض ، ظاهريا ، « حضارة جديدة » تشكل ضمن أشياء أخرى مخرجا من الكساد الكبير ، على الرغم من ان الاتحاد السوفييتى كان أيضا مكروها على نطاق واسع . وأخيرا ، كانت هناك ، على الأقل بحلول الثلاثينيات ، الدول « التحريفية » الفاشستية : ألمانيا واليابان وايطاليا ، التى لم تكن مناهضة للبلاشفة فحسب ، بل كانت ترفض أيضا الأمر الواقع الرأسمالى الحر الذى قام من جديد فى عام ١٩١٩ . وقد جعل كل ذلك ممارسة السياسة الخارجية أمرا صعبا بالنسبة للمسئولين الديموقراطيين الذين لم يكن لديهم المام كاف بالعقلية الفاشية أو العقلية البلشفية ، وكانوا يتوقون

إلى مجرد العودة إلى الاسلوب السياسى الذى كان متبعاً فى عصر الملك إدوارد وهو العصر الذى دمرته الحرب تدميراً شديداً .

وبالمقارنة بتلك المشاكل ، فإن تحديات ما بعد عام ١٩١٩ للعالم المتمركز حول أوروبا والتي بدأت تظهر فى المناطق الاستوائية كانت أقل تهديداً ــ إلا أنها كانت لا تزال مهمة . وهنا ، أيضاً ، يستطيع المرء أن يكتشف سوابق قبل عام ١٩١٤ ، مثل ثورة عرابى باشا فى مصر ، وتمرد الشباب الأتراك بعد عام ١٩٠٨ ، ومحاولات تيلاك لصبغ حركة حزب المؤتمر الهندى بالصبغة الراديكالية ، وحملة صن ياتسن من ضد السيطرة الغربية فى الصين . وبنفس الشكل ، يذكر المؤرخون كيف أن أحداثاً مثل هزيمة اليابانيين لروسيا فى عام ١٩٠٥ والثورة الروسية الفاشلة فى نفس العام جذبت وشحنت القوى الوطنية الرئيسية فى مناطق أخرى فى آسيا والشرق الأوسط . ومن دواعى السخرية ، على الرغم من توقع حدوث ذلك ، أنه كلما توغل الاستعمار فى المجتمعات المتخلفة وجذب هذه المجتمعات الى نظام المال والتجارة العالمى ، وحقق لها الاتصال بالأفكار الغربية ، كلما أدى ذلك الى رد فعل محلى ، سواء جاء فى صورة تمرد قبلى على القيود المفروضة على أنماط حياتها وتجارتها التقليدية . أو فى صورة سعى المحامين والمثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الغرب الى اقامة أحزاب جماهيرية والدعوة الى حق تقرير المصير الوطنى ، وكانت نتيجة ذلك وجود تحد متزايد لقيود الاستعمار الأوروبى .

وقد عجلت الحرب العالمية الأولى بهذه الاتجاهات بكافة أنواع السبل . ففى المقام الأول ، آثار الاستغلال الاقتصادى المكثف للمواد الخام فى المناطق الاستوائية ومحاولات جعل المستعمرات تشارك ــ بالقوى البشرية وبالضرائب ــ فى الجهد الحربى للقوى العالمية ، اثار بصورة حتمية تساؤلات حول « التعويض » مثلما كان يحدث بين الطبقات العاملة فى أوروبا . وزيادة على ذلك ، اثارت الحملات التى جرت فى غرب وجنوب غرب وشرق افريقيا وفى المحيط الهادى تساؤلات حول امكانية بقاء واستمرار الامبراطوريات الاستعمارية بوجه عام ــ وهو اتجاه تدعم من خلال أساليب الدعاية للحلفاء حول « تقرير المصير الوطنى » و « الديموقراطية » ، وأنشطة الدعاية الألمانية المضادة تجاه المغرب ، وايرلندا ، ومصر والهند .

وبحلول عام ١٩١٩ ، فى الوقت الذى كانت فيه القوى الأوروبية تقوم بتشكيل حكومات انتداب تابعة لها بتفويض من عصبة الأمم ــ متسترة على مصالحها الاستعمارية وراء أوراق التين الكثيفة ، حسب وصف أ . ج . ب . تيلور ــ فإن مؤتمر عموم افريقيا كان مجتمعاً فى باريس ليعرض وجهة نظره ، وكان يجرى تأسيس حزب الوفد فى مصر ، كما أن حركة الرابع من مايو كانت نشطة فى الصين ، وظهر أيضاً كمال أتاتورك كمؤسس لتركيا الحديثة ، وكان حزب الدستور يعيد صياغة أساليبه فى تونس ، وبلغ عدد أعضاء حزب سارهارت اسلام فى اندونيسيا ٢ر٥ مليون عضو ، وكان غاندى يوحد الاتجاهات المختلفة العديدة للمعارضة فى مواجهة الحكم البريطانى فى الهند .

والأهم من ذلك أن هذه « الثورة ضد الغرب » ، لم تعد تجد القوى الكبرى متحدة ، على افتراض أنه مهما كانت خلافاتها ، فإن ثمة فجوة عميقة تقوم بينها وبين الشعوب الأقل تقدماً فى

العالم ، وكان ذلك أيضاً اختلافاً كبيراً آخر منذ وقت انعقاد مؤتمر غرب افريقيا فى برلين . وقد باتت مثل هذه الوحدة شيئاً لا لزوم له بعد أن دخل اليابانيون نادى القوى الكبرى ، وبدأ بعض مفكريهم يتحدثون عن أفكار خاصة بقيام « منطقة رخاء مشترك » فى شرق آسيا فى وقت مبكر من عام ١٩١٩ . وقد لحق ذلك ، الاعلان عن صيغتين « للدبلوماسية الجديدة » اقترحهما لينين وويلسون ــ إذ انه مهما كانت الاختلافات السياسية بين هذين الزعيمين اللذين كان يتمتع كل منهما بشخصية جذابة ، فقد كانت تجمعهما كراهية للنظام الاستعمارى الأوروبى القديم ورغبة فى تحويله الى شىء آخر . ولم يستطع أى منهما لأسباب مختلفة ، أن يحول دون توسع هذا النظام عن طريق حكومات الانتداب الخاضعة لعصبة الأمم ، غير أن بلاغتهما وتأثيرهما تسربا عبر مناطق التخطيط الاستعمارى وتفاعلا مع تعبئة الوطنيين المحليين . وكان ذلك واضحاً فى الصين فى أواخر العشرينيات ، حيث بدأ النظام الأوروبى القديم القائم على الامتيازات والتغلغل التجارى والأعمال الحربية بين الحين والآخر يتهاوى لتقوم أنظمة منافسة بديلة تطرحها روسيا ، والولايات المتحدة واليابان ، ويذوى فى مواجهة انبعاث القومية الصينية .

لم يكن ذلك يعنى أن الاستعمار الغربى كان على وشك الانهيار . فرد الفعل البريطانى العنيف فى أمرتيسار فى عام ١٩١٩ ، وسجن الهولنديون لسوكارنو وغيره من الزعماء الوطنيين الاندونيسيين وحل نقابات العمال فى أواخر العشرينيات ، ورد الفعل الفرنسى العنيف على الاضطرابات التى قام بها أهالى تونكين فى مزارع الأرز والمطاط الكثيفة ، كل هذه الأحداث كانت شاهداً على القوة المتبقية للجيوش والأسلحة الأوروبية ، ويمكن أن يقال نفس الشىء بطبيعة الحال عن الاجتياح الاستعمارى المتأخر من جانب ايطاليا للحبشة فى منتصف الثلاثينيات . وقد كانت الصدمات الأكبر حجماً وحدها والتى أحدثتها الحرب العالمية الثانية هى التى خففت بالفعل من تلك القيود الاستعمارية . وبالرغم من ذلك ، فإن حالة القلق والاضطراب التى تعرضت لها المستعمرات كان لها بعض الأهمية بالنسبة للعلاقات الدولية فى العشرينيات وخصوصاً فى الثلاثينيات . إذ انها ، بادىء ذى بدء ، صرفت انتباه (وموارد) بعض القوى الكبرى عن الاهتمام بتوازن القوى الأوروبى . وكان ذلك هو الوضع بشكل مميز بالنسبة لبريطانيا التى كان زعماؤها يستبد بهم القلق على فلسطين والهند وسنغافورة على نحو يفوق قلقهم على اقليم السوديت أو دانزج ــ وقد انعكست تلك الأولويات فى سياستهم الدفاعية « الامبريالية » بعد عام ١٩١٩ . غير أن التدخل فى افريقيا أثر أيضاً على فرنسا بنفس الدرجة ، كما شتت بطبيعة الحال انتباه العسكرية الايطالية . وفضلاً عن ذلك ، كان لتجدد اثارة قضايا أوروبية وأخرى خاصة بالمستعمرات فى بعض الحالات تأثير على كيان التحالف السابق خلال الفترة من ١٩١٤ الى ١٩١٨ . ولم تكن قضية الاستعمار وحدها هى السبب فى أن يكون الأمريكيون أكثر فقداناً للثقة فى السياسات الانجليزية والفرنسية ، بل ان أحداثاً مثل الغزو الايطالى للحبشة والعدوان اليابانى على الصين أدت الى فصل روما وطوكيو عن لندن وباريس بحلول الثلاثينيات ــ وأتاحت الفرصة لاحتمال انضمام شركاء للتحريفيين الألمان . وأضحى من الصعب هنا مرة أخرى ، ادارة الشئون الدولية طبقاً لقواعد « الدبلوماسية القديمة » .

وكان السبب الرئيسى الأخير لحالة عدم الاستقرار التى سادت بعد الحرب ، يتمثل فى حقيقة خطيرة ، هى أن القضية الألمانية لم يتم تسويتها ، بل زادت تعقيداً وتوتراً . فقد كان الانهيار السريع لألمانيا فى اكتوبر عام ١٩١٨ عندما كانت جيوشها لا تزال تسيطر على أوروبا من بلجيكا الى أوكرانيا بمثابة صدمة كبرى للقوى الوطنية اليمينية التى كانت تميل الى توجيه اللوم « للخونة فى الداخل » لاستسلامهم المهين . وفى حين أدت شروط التسوية التى تم التوصل اليه ى باريس الى مزيد من الذل والهوان ، فإن أعداداً كبيرة من الألمان كانوا ينددون « باتفاقية الاستعباد » وبساسة فايمر الديموقراطيين الذين قبلوا مثل تلك الشروط . وقد أدت قضية التعويضات والتضخم الشديد المتعلق بها عام ١٩٢٣ الى زيادة مشاعر السخط والاستياء لدى الألمان ، وكانت هناك قلة ضئيلة للغاية متطرفة مثل الاشتراكيين الوطنيين الذين كانوا يمثلون حركة غوغائية متطرفة على امتداد الجزء الأكبر من العشرينيات ، إلا أن قلة ضئيلة من الألمان لم يكونوا تحريفيين بشكل أو بآخر . ولم تكن قضايا التعويضات ، والممر البولندى ، والقيود على القوات المسلحة وفصل المناطق التى تتحدث اللغة الألمانية عن أرض الآباء ستحتمل الى الأبد . وكانت التساؤلات الوحيدة تدور حول أقرب وقت ممكن لالغاء تلك القيود والى أى حد يتعين معه تفضيل الدبلوماسية على القوة لتغيير الأمر الواقع . وفى هذا الصدد ، أدى تولى هتلر السلطة فى عام ١٩٣٣ الى مجرد تصعيد الاندفاع الألمانى نحو التحريفية .

وقد تفاقمت مشكلة حسم الوضع « الصحيح » لألمانيا فى أوروبا ، من جراء التوزيع الغريب وغير المتوازن للقوة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى . فبالرغم من خسائر ألمانيا الاقليمية والقيود العسكرية التى فرضت عليها وعدم الاستقرار الاقتصادى ، فقد كانت بعد عام ١٩١٩ لا تزال دولة كبرى قوية . الى حد كبير . وسوف نعرض فيما بعد تحليلاً أكثر تفصيلاً لعناصر قوتها وضعفها ، غير أنه تجدر الاشارة هنا الى أن تعداد سكان ألمانيا كان لا يزال يفوق تعداد سكان فرنسا كما كانت لديها طاقة انتاجية من الحديد والصلب تفوق حجم ما كان لدى فرنسا بما يربو على ثلاث مرات . وكانت شبكة اتصالاتها الداخلية سليمة ونفس الشىء بالنسبة لمصانعها الكيماوية ومحطاتها الكهربائية وجامعاتها ومعاهدها الفنية . « وفى ذلك الوقت من عام ١٩١٩ ، كانت ألمانيا فى حالة يأس . وكانت المشكلة المباشرة تتمثل فى ضعفها ، غير أنه بعد سنوات قليلة من الحياة العادية ، أصبحت المشكلة مرة أخرى تكمن فى قوة ألمانيا » . وزيادة على ذلك ، كما يوضح تيلور ، « فإن توازن القوى القديم فى القارة الأوروبية الذى ساعد على كبح جماح السياسة التوسعية لألمانيا لم يعد له وجود » . فقد انسحبت روسيا ، واختفت المجر ــ النمسا ولم تبق سوى فرنسا وايطاليا ، ومستوى كليهما فى الأيدى العاملة كان أقل وكذلك مواردهما الاقتصادية بعد أن انهكتهما الحرب . ومع مرور الوقت ، أبدت الولايات المتحدة أولاً ثم بريطانيا عدم رغبة متزايدة للتدخل فى أوروبا ورفض متزايد للجهود الفرنسية لمنع ألمانيا من أن تقف على قدميها . غير أن هذا الشعور بالخوف على وجه التحديد لدى فرنسا من أنها ليست فى مأمن هو الذى حدا بباريس لأن تسعى الى الحيلولة دون عودة القوة الألمانية بكل السبل الممكنة : بالاصرار على دفع كل التعويضات والاحتفاظ بقواتها المسلحة الضخمة باهظة التكاليف ، ومحاولة تحويل عصبة الأمم الى منظمة لتكريس الأمر الواقع ، ومقاومة كافة المقترحات بأن يسمح لألمانيا بأن تتسلح على نفس مستوى فرنسا ، مما غذى ، بصورة متوقعة ، مشاعر السخط والاستياء لدى الألمان وساعد على اثارة المتطرفين اليمينيين .

وكانت الوسيلة الاخرى فى مجموعة الاسلحة الدبلوماسية والسياسية الفرنسية هى ارتباطها « بالدول الوريثة » الاوروبية الشرقية وكان التأييد لبولندا وتشيكوسلوفاكيا والدول الاخرى المستفيدة من تسويات ١٩١٩ ــ ١٩٢١ فى تلك المنطقة ، استراتيجية منطقية وواعدة ، وبموجبها كان يمكن وقف السياسة التوسعية لألمانيا من كل جانب . وفى الواقع ، كان هذا المخطط محفوفا بالصعاب . فنظراً للتناثر الجغرافى للمجموعات السكانية المختلفة فى الامبراطوريات السابقة المتعددة الجنسيات ، فقد كان من غير الممكن فى عام ١٩١٩ التوصل الى تسوية إقليمية تستند الى التجانس العرقى ، ومن ثم كانت هناك أقليات كبيرة تعيش على الجانب غير المناسب لحدود كل دولة ، مما كان يشكل مصدرا ليس فقط للضعف الداخلى ولكن ايضا لإثارة مشاعر الاستياء والسخط الاجنبى . وبعبارة اخرى فإن المانيا لم تكن وحدها هى التى ترغب فى اعادة النظر فى اتفاقيات باريس ، وحتى اذا كانت فرنسا تسعى باصرار الى عدم إجراء أية تغييرات فى الوضع القائم ، فإنها كانت تدرك انه لا بريطانيا ولا الولايات المتحدة تشعر بأى التزام كبير تجاه الحدود التى جرى ترتيبها بسرعة وبصورة غير منظمة فى تلك المنطقة . وكما اوضحت لندن فى عام ١٩٢٥ ، فإنه لن تكون هناك ضمانات فى اوروبا الشرقية على نمط اتفاقية لوكارنو .

وقد ادى الوضع الاقتصادى فى اوروبا الشرقية ووسط اوروبا الى ان تزداد الامور سوءا ، حيث ان إقامة الجمارك والحواجز الجمركية حول تلك الدول حديثة النشأة ، قد زاد من المنافسات الاقليمية ، واعاق تطورها بشكل عام ، فقد اصبحت هناك وقتئذ سبع وعشرون عملة منفصلة فى اوروبا بدلا من اربع عشرة قبل الحرب ، وحدود إضافية طولها ١٢٫٥٠٠ ميل وكثير من تلك الحدود تفصل بعض المصانع عن موادها الخام ، ومصانع الحديد عن مناجم الفحم ، والمزارع عن اسواقها والاكثر من ذلك انه بالرغم من ان بعض رجال المال والمشروعات الفرنسية والبريطانية قد انتقلت الى تلك الدول الوريثة بعد عام ١٩١٩ ، فقد كانت المانيا شريكا تجاريا طبيعيابصورة اكبر لتلك الدول ، بعد استعادة استقرارها الاقتصادى فى الثلاثينيات . ذلك انها لم تكن فقط اكثر قربا وافضل ارتباطا بالطرق البرية والسكك الحديدية مع السوق الاوروبية الشرقية ، ولكن كان باستطاعتها استيعاب الفائض الزراعى للمنطقة على نحو يفوق قدرة كل من فرنسا ذات الفائض الزراعى وبريطانيا ذات الافضليات الامبريالية فى هذا المجال ، وتقديم الآلآت التى كانت الحاجة اليها شديدة و (بعد ذلك) الاسلحة مقابل ما تقدمه لها المجر من قمح وما تقدمه لها رومانيا من بترول . وزيادة على ذلك ، فإن تلك الدول ، مثل المانيا نفسها ، كانت لديها مشاكلها النقدية ، وكانت تجد انه من الايسر لها ان تتاجر على اساس المقايضة ومن ثم اصبحت وسط اوروبا مرة اخرى منطقة تسيطر عليها المانيا اقتصاديا بشكل مطرد .

وكان الكثيرون من المشاركين فى مفاوضات باريس عام ١٩١٩على علم ببعض (وليس بكل) المشاكل التى ذكرت سابقا . وعلى اية حال ، فقد كانوا يشعرون بان باستطاعتهم ، مثل لويد جورج ، أن يلجأوا الى عصبة الامم المتحدة التى تم انشاؤها مؤخرا للعلاج والاصلاح والتصحيح . . . فهى ستكون بذلك اشبه بمحكمة استئناف لمعالجة التصرفات الفجة والاوضاع الشاذة والمظالم واصبح من المؤكد ان اى نزاع سياسى او اقتصادى بارز بين الدول يمكن عندئذ حله بواسطة أشخاص يحكمون العقل ويجتمعون حول المائدة فى جنيف . وكان ذلك يبدو مرة اخرى

افتراضا منطقيا فى عام ١٩١٩ إلا انه انهار على صخرة واقع صعب . فقد رفضت الولايات المتحدة الانضمام الى عصبة الامم وعومل الاتحاد السوفيتى كدولة منبوذة لم يسمح لها بالانضمام الى العصبة وطبق نفس الشيء ايضا ، على الدول المنهزمة على الاقل فى السنوات القليلة الاولى لقيام عصبة الامم . وعندما بدأت الدول التحريفية عدوانها فى الثلاثينيات ، سرعان ما انسحبت بعد ذلك من العصبة .

وفضلا عن ذلك ، فإنه نظرا للاختلافات السابقة بين المفهوم الفرنسى والمفهوم البريطانى لما ينبغى ان تكون عليه العصبة رجل شرطة او وسيط ــ فإن الجهاز كان يفتقر الى السلطات التنفيذية ، و لم تكن لديه الاداة الحقيقية للامن الجماعى ، ومن ثم فإنه مما يثير السخرية ان المساهمة الفعلية للعصبة اصبحت فى نهاية الامر ليس ردع المعتدين وإنما إحداث البلبلة لدى الانظمة الديمقراطية . وقد حققت العصبة شعبية ضخمة لدى الرأى العام الغربى الذى انهكته الحرب غير ان انشاؤها فى حد ذاته قد روج للعديد من الاقاويل بانه لا داعى لوجود قوات دفاع وطنية حيث ان العصبة سوف تحول بطريقة ما دون نشوب حروب فى المستقبل . ونتيجة لذلك ، فإن وجود العصبة ادى الى تردد الحكومات ووزراء الخارجية بين الدبلوماسية القديمة والدبلوماسية الجديدة دون تحقيق أية فائدة من أى منهما كما ثبت الى حد كبير من قضيتى منشوريا والحبشة .

وعلى ضوء كافة الصعوبات السابقة ، والحقيقة الثابتة بأن اوروبا انغمست فى حرب كبرى اخرى بعد عشرين عاما فقط من توقيع معاهدة فرساى ، فإنه مما لا يثير الدهشة ان المؤرخين اعتبروا تلك الفترة بمثابة « هدنة السنوات العشرين » وتحدثوا عنها باعتبارها فترة اتسمت بالكآبة والتمزق ــ حافلة بالازمات والخداع والعنف والعار . غير انه بصدور كتب مثل عالم محطم والسلام المفقود وأزمة السنوات العشرين التى تضمنت وصفا لكلا العقدين بأكملهما فإن ثمة خطرا من احتمال تجاهل الاختلافات الكبيرة بين العشرينيات والثلاثينيات . وتكرارا لملاحظة سبق ذكرها ، فإنه مع اواخر العشرينيات كانت اتفاقيتا لوكارنو وكيلوج ــ بريان (معاهدة باريس) وتسوية الكثير من الخلافات بين فرنسا والمانيا ، واجتماعات عصبة الامم وعودة الرخاء العام ، تشير فيما يبدو الى ان الحرب العالمية الاولى قد انتهت اخيرا فيما يتعلق بالعلاقات الدولية . غير انه فى غضون عام او عامين هز الانهيار المالى والصناعى المدمر هذا التناسق والانسجام وبدأ يتفاعل مع التحديات التى شكلها الوطنيون اليابانيون والألمان (والايطاليون فى وقت لاحق) للنظام القائم . وفى فترة زمنية قصيرة بشكل ملحوظ ، عادت سحب الحرب تخيم من جديد . واصبح النظام معرضا للتهديد ، بصورة جوهرية فى وقت لم تكن فيه الانظمة الديمقراطية مستعدة تماما من الناحيتين النفسية والعسكرية لمواجهته ، وفى وقت كان فيه التنسيق بينهما اقل مستوى من أى وقت مضى منذ التسوية التى تم التوصل اليها عام ١٩١٩ . ومهما كانت النقائص والحماقات التى اتسمت بها أية تهدئة معينة فى سنوات الثلاثينيات التعيسة فإنه ينبغى أيضا ان نأخذ فى الاعتبار التعقيدات التى لم يسبق لها مثيل والتى كان على المسئولين فى ذلك العقد التصدى لها .

وقبل ان نرى كيف ان الازمات الدولية فى تلك الفترة قد تمخضت عن الحرب ، فإنه من المهم مرة أخرى أن نتفحص أسباب القوة وأسباب الضعف لدى القوى الكبرى ، كل على حدة ، والتى تأثرت جميعا ليس فقط بالصراع خلال الفترة الممتدة من ١٩١٤ الى ١٩١٨ بل أيضا بالتطورات الاقتصادية والعسكرية خلال سنوات ما بين الحربين . وفى هذا الصدد ، فإن الجداول

١٢ ـ ١٨ التى تبين التغييرات التى طرأت فى موازين الانتاج بين الدول الكبرى سوف يتم الرجوع اليها عدة مرات . وثمة ملاحظتان مبدئيتان أخريان حول اقتصاديات اعادة التسلح ينبغى إبداؤهما عند هذا الحد . وتتعلق الملاحظة الأولى بمعدلات النمو المتباينة ، التى كانت ملحوظة بدرجة اكبر خلال الثلاثينيات عما كانت عليه مثلا فى السنوات العشر قبل عام ١٩١٤ ذلك ان تحول الاقتصاد العالمى الى كتل متباينة ، والسبل المختلفة بشكل ملحوظ والتى كانت السياسة الاقتصادية الوطنية تنتهجها (من خطط السنوات الأربع والصفقات الجديدة الى انكماش الميزانيات بشكل تقليدى) كانت تعنى ان معدلات الانتاج والثروة يمكن ان ترتفع فى احدى الدول وان تهبط على نحو مفاجىء ومثير فى دولة اخرى والملاحظة الثانية تتمثل فى ان التطورات التى حدثت فى فترة ما بين الحربين فى مجال التكنولوجيا العسكرية ، جعلت القوات المسلحة اكثر اعتمادا من أى وقت مضى على القوى الانتاجية لدولها . فبدون ازدهار القاعدة الصناعية ، والأهم من ذلك انه بدون مجتمع علمى متقدم كبير يمكن للدولة تعبئته حتى يساير التطورات الجديدة فى السلاح ، ويصبح من غير الممكن تصور إحراز نصر فى حرب كبيرة اخرى ، واذا وضع المستقبل فى ايدى الكتائب الضخمة (وهى عبارة استخدمها ستالين) فانها تعتمد بدورها وبشكل متزايد على التكنولوجيا الحديثة والانتاج على نطاق واسع

المتحــــدون

The Challengers

إن الضعف الاقتصادى لدولة كبرى ، مهما بلغ نشاط وطموح قيادتها الوطنية ، لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً مما نراه فى حالة ايطاليا ابان الثلاثينيات . فقد دفع نظام موسولينى الفاشستى البلاد من المراكز الخلفية الى مقدمة العالم الدبلوماسى . وكانت ايطاليا ـ مع بريطانيا ـ احدى الضامنين الخارجيين لاتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ ، كما أنها شاركت بريطانيا وفرنسا والمانيا فى التوقيع على التسوية التى تم التوصل اليها فى ميونيخ عام ١٩٣٨ . وقد تأكد حق ايطاليا فى المطالبة بالسيادة فى البحر الأبيض المتوسط بهجومها على كورفو (عام ١٩٢٣) ، وبتكثيفها لعمليات « تهدئة » الوضع فى ليبيا ، وبتدخلها على نطاق واسع للغاية (٥٠ر٠٠٠ جندى ايطالى) فى الحرب الأهلية الأسبانية . وفى خلال الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٧ انتقم موسولينى لهزيمته فى أدوا بغزوه الوحشى للحبشة ، متحدياً بجرأة عقوبات عصبة الأمم والرأى العام المعادى . وفى مرات أخرى دعم الأمر الواقع ، بتحريك قواته الى برنير فى عام ١٩٣٤ لمنع هتلر من الاستيلاء على النمسا ، وبقبول التوقيع على اتفاقية مناهضة الألمان فى ستريسا عام ١٩٣٥ . كما أن حملاته على البلشفية أكسبته اعجاب العديد من الأجانب (ومن بينهم تشرشل) فى العشرينيات ، وتوددت اليه كافة الأطراف ابان العقد التالى ـ بقيام تشمبرلين بزيارة لروما فى وقت متأخر وهو يناير عام ١٩٣٩ فى محاولة لمنع ايطاليا من التحول تماما إلى المعسكر الألمانى .

غير أن التألق الدبلوماسى لم يكن المقياس الوحيد للعظمة الجديدة لايطاليا . ويبدو أن تلك الدولة الفاشستية بالغائها للسياسات الحزبية المثيرة للانقسامات ، وتخطيطها المشترك للاقتصاد محل النزاعات بين رأس المال والعمال ، والتزامها بالعمل الحكومى ، كانت تقدم نموذجاً جديداً لمجتمع أوروبى بعد الحرب زال عنه الوهم ـ وهو نموذج جذاب لأولئك الذين يخشون النموذج البديل الذى يقدمه البلاشفة . ونظراً لاستثمارات الحلفاء ، كانت ايطاليا قد بدأت خلال الفترة من

عام ١٩١٥ الى عام ١٩١٨ حملة واسعة فى مجال التصنيع على الأقل فى تلك الصناعات الثقيلة المتعلقة بانتاج السلاح . وقد ألزمت الدولة نفسها ، فى ظل حكم موسوليني ، ببرنامج تحديث طموح تراوح ما بين تجفيف مياه مستنقعات بونتين الى التطوير الفعال للكهرباء الهيدروليكية ، الى تحسين شبكة السكك الحديدية . وتم تدعيم صناعة الكيمياء الكهربائية وتطوير الخيوط الصناعية وغيرها من الألياف الصناعية الأخرى . وزاد انتاج السيارات ، وبدت صناعة الملاحة الجوية الايطالية من بين أكثر الصناعات ابداعاً وابتكاراً فى العالم ، وسجلت طائراتها سلسلة كاملة من الأرقام القياسية فى السرعة والارتفاع .

كما أعطت القوة العسكرية الايطالية مؤشرات طيبة على ارتفاع مكانتها بصورة متزايدة . وبالرغم من أن موسوليني لم ينفق الكثير على الخدمات العسكرية فى العشرينيات ، فإن ايمانه بالقوة والغزو ورغبته المتزايدة فى توسيع رقعة الأقاليم التابعة لايطاليا ، أدى الى زيادات كبيرة فى نفقات الدفاع خلال الثلاثينيات . وفى الواقع ، تم تخصيص أكثر من ١٠ فى المائة من الدخل القومي وثلث دخل الحكومة للقوات المسلحة اعتباراً من منتصف الثلاثينيات ، والذى كان بلغة الأرقام أكثر مما كانت تنفقه بريطانيا أو فرنسا وأكثر من اجمالى الانفاق الأمريكي . وكان يتم التخطيط لبناء سفن حربية جديدة لمنافسة الاسطول الفرنسى والاسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط ولتدعيم ادعاء موسولينى بأن البحر الأبيض المتوسط هو « بحرنا » فى حقيقة الأمر . وعندما دخلت ايطاليا الحرب ، كانت تمتلك ١١٣ غواصة – وهى « أكبر قوة غواصات فى العالم ربما باستثناء ما كان يملكه الاتحاد السوفيتى » كما خصصت مبالغ أضخم لسلاح الجو ، « الريجيا آيرونوتيكا » ، خلال السنوات الممتدة حتى عام ١٩٤٠ ، ربما تمشياً مع التأكيد الـ.كر للفاشية على الحداثة (المعاصرة) والعلم ، والسرعة والابهار . وفى كل من الحبشة ، وأكثر من ذلك فى أسبانيا ، أظهر الايطاليون قوتهم الجوية وأقنعوا – العديد من المراقبين الأجانب بأنهم يملكون أكثر أسلحة الجو فى العالم تقدماً . ولم يترك هذا الحشد للقوات البحرية والقوة الجوية الايطالية سوى القليل من الأموال لتغطية نفقات الجيش الايطالى ، غير أن فرقة الثلاثين كان يعاد تشكيلها على نطاق واسع فى أواخر الثلاثينيات ، وكان التخطيط يجرى لتزويدها بدبابات ومدفعية جديدة . وبالاضافة الى ذلك ، رأى موسولينى أن هناك جماهير كتائب الفاشية والجماعات المدربة بحيث أن الدولة يمكن أن يكون لديها ، فى حالة خوض حرب شاملة أخرى ، ثمانية ملايين جندى . وكان كل ذلك يبشر بقيام امبراطورية رومانية ثانية .

وياللحسرة على مثل تلك الأحلام ، فقد كانت ايطاليا الفاشية ، بمفهوم القوة السياسية ، ضعيفة للغاية . وكانت المشكلة الرئيسية تكمن فى أن ايطاليا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت ، من الناحية الاقتصادية دولة شبه متقدمة . فدخل الفرد فيها فى عام ١٩٢٠ ، ربما كان يتساوى مع دخل الفرد فى بريطانيا والولايات المتحدة فى مطلع القرن التاسع عشر ، ومع دخل الفرد فى فرنسا بعد ذلك ببضع عشرات من السنين . وقد أخفت بيانات الدخل القومى حقيقة أن دخل الفرد فى الشمال كان يزيد بنسبة ٢٠ فى المائة وفى الجنوب يقل بنسبة ٣٠ فى المائة عن المتوسط ، وكانت الفجوة ، ان وجدت ، آخذة فى الاتساع . وبفضل استمرار تدفق المهاجرين ، كان تعداد السكان فى ايطاليا ابان سنوات ما بين الحربين يزيد بنسبة واحد فى المائة فقط تقريباً فى العام ،

وحيث أن مجمل الانتاج القومى كان يزيد بنسبة اثنين فى المائة سنوياً ، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد بنسبة واحد فى المائة فقط ، وهو ما لم يكن يشكل تأثيراً مدمراً ولكنه كان يشكل بالكاد معجزة اقتصادية . وقد كان السبب الرئيسى فى ضعف ايطاليا ، استمرار اعتمادها على الزراعة على نطاق محدود ، والتى كانت فى عام ١٩٢٠ تمثل أربعين فى المائة من مجمل الانتاج القومى وتستوعب خمسين فى المائة من مجمل العمالة الايطالية . وكان ذلك دلالة أخرى على هذا التخلف الاقتصادى الى حد أنه فى عام ١٩٣٨ كان أكثر من نصف انفاق الأسرة يذهب على الطعام . وبعيداً عن خفض تلك المعدلات ، حاولت الفاشية ، بتأكيدها الشديد على فضائل الحياة الريفية ، دعم الزراعة من خلال مجموعة من الاجراءات ، من بينها فرض رسوم جمركية وقائية ، واستصلاح الأراضى القابلة للزراعة فى نطاق واسع ، وأخيراً السيطرة الكاملة على سوق القمح . وكانت النقطة الهامة فى تقديرات النظام متمثلة فى الرغبة فى تقليل الاعتماد على منتجى المواد الغذائية الأجانب والرغبة القوية فى الحيلولة دون المزيد من نزوح المزارعين الى المدن مما يؤدى الى زيادة معدلات البطالة كما يزيد من تفاقم المشكلة الاجتماعية . وكانت النتيجة نقص شديد للغاية فى العمالة فى المناطق الريفية مع كل ما يصاحبه من مظاهر مثل انخفاض معدلات الانتاج ، والأمية ، والتفاوت الاقليمى الضخم .

ونظراً للطبيعة المتخلفة نسبياً للاقتصاد الايطالى ورغبة الدولة فى انفاق الأموال على التسليح والمحافظة على الزراعة ، فإن انخفاض المدخرات اللازمة للاستثمار فى مجال المشروعات لم يكن أمراً يثير الدهشة . وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد خفضت بالفعل من رصيد رأس المال المحلى ، فإن الكساد الاقتصادى والتحول الى نظام الحماية الجمركية كانا يمثلان ضربتين أخريين . وقد استطاعت بالتأكيد الشركات التى كانت تتلقى الدعم من الحكومة لصناعة الطائرات أو السيارات أن تحقق أرباحاً طيبة ، غير أنه من غير المرجح أن يكون التطور الصناعى الايطالى قد استفاد (فى مجمله) من محاولات تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى ، فقد وفرت الرسوم الجمركية الحماية فقط للمنتجين غير الاكفاء ، فى حين أن الروح التجارية العامة الجديدة للعصر قللت من تدفق الاستثمارات الأجنبية التى فعلت الكثير لتنشيط الاتجاه نحو التصنيع فى ايطاليا فى وقت سابق . وبحلول عام ١٩٣٨ ، كانت ايطاليا لا تزال تملك ٢٫٨ فى المائة فقط من الانتاج الصناعى العالمى ، و ٢٫١ فى المائة من انتاجه من الصلب و ٠٫١ فى المائة من الحديد المصبوب و ٠٫٧ فى المائة من الحديد الخام ، ٠٫١ فى المائة من انتاج الفحم ، وتستهلك من الطاقة من المصادر الحديثة بمعدل أقل كثيراً من معدل استهلاك أية دولة من الدول الكبرى . وأخيراً ، فإنه فى ضوء لهفة موسولينى الواضحة لدخول الحرب ضد فرنسا ، وفى بعض الأحيان ضد فرنسا وبريطانيا مجتمعتين ، فإنه تجدر الاشارة الى أن ايطاليا ظلت معتمدة على نحو يتسم بالخطورة على الأسمدة ، والفحم ، والزيوت ، والحديد الخردة ، والمطاط ، والنحاس والمواد الخام الحيوية الأخرى المستوردة ــ ٨٠ فى المائة منها كان يصل عن طريق جبل طارق أو السويس ، وكثير منها كان يتم نقله بواسطة سفن بريطانية . ومن الأمور التى اتسم بها النظام أنه لم يقم باعداد خطة طارئة فى حالة توقف تلك الواردات ، وكان اتباع سياسة تخزين مثل تلك المواد الاستراتيجية أمراً غير وارد ، حيث أنه بنهاية الثلاثينيات لم يكن لدى ايطاليا النقد الأجنبى اللازم حتى لتغطية احتياجاتها

الجارية . وهذا النقص المزمن فى النقد الأجنبى يساعد أيضاً على تفسير سبب عدم استطاعة الايطاليين دفع ثمن المعدات الألمانية اللازمة للغاية لصنع الطائرات والدبابات والمدافع والسفن الأكثر حداثة والتى كان يتم تطويرها على مدى سنوات ما بعد عام ١٩٣٥ ، أو ما قارب ذلك .

كما يفسر التخلف الاقتصادى سبب ضعف أداء القوات المسلحة الايطالية وأحوالها الحقيقية وزيادتها سوءاً على الرغم من كل الاهتمام والامكانات التى وفرها لها نظام موسولينى . وربما كانت البحرية الايطالية أفضل فروع الجيش الثلاثة تجهيزاً ، إلا أنها ربما كانت من الضعف بحيث لم تكن تستطيع اخراج البحرية الملكية من البحر الأبيض المتوسط . فلم تكن تملك حاملات طائرات ـ بعد منع موسولينى بناءها ـ واضطرت بدلاً من ذلك للاعتماد على « الريجيا آيرونوتيكا » ، وهو اجراء غير جيد بالنظر الى الافتقار الى التعاون بين فروع القوات المسلحة . وكانت طراداتها عبارة عن زوارق لا تعمل إلا فى ظروف جوية معتدلة كما أن أعدادها الكبيرة من الغواصات ثبت أنها استثمار باهظ التكاليف فى شىء عتيق لم يعد يصلح للاستعمال : « فهى لم تكن مزودة بأجهزة الكومبيوتر التى تستخدم أثناء الهجوم ، كما أن أجهزة التكييف بها كانت تتسرب منها غازات سامة عندما تتصدع شبكة الأنابيب أثناء العمليات الهجومية فى الأعماق ، وكانت عمليات الغوص تتم ببطء نسبى مما يشكل وضعاً خطيراً مع اقتراب طائرات العدو . وثمة دلالات مماثلة لعدم الصلاحية للاستعمال أمكن ملاحظتها فى سلاح الجو الايطالى ، الذى أثبت قدرته على قصف (وان لم يكن دائماً ضرب) رجال القبائل ، وحاز على اعجاب العديد من المراقبين بأدائه فى الحرب الأهلية الأسبانية . إلا أنه مع أواخر الثلاثينيات ، تفوقت الطائرات البريطانية والألمانية الجديدة ذات السطح الواحد على الطائرة سى آر ٤٢ ذات السطحين التى كانت تنتجها شركة فيات ، كما تأثر سلاح القاذفات لعدم امتلاكه سوى قاذفات خفيفة ومتوسطة ذات محركات ضعيفة وقنابل عديمة الفاعلية بشكل مذهل . غير أن كلا الفرعين المذكورين كانت لهما أنصبة متزايدة من ميزانية الدفاع . وقد شهد الجيش ، على النقيض من ذلك ، انخفاضاً فى نصيبه من ٥٨٫٢ فى المائة فى ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ الى ٤٤٫٥ فى المائة فى ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ، وكان ذلك فى وقت كان فيه الجيش فى حاجة ماسة الى دبابات ، ومدفعية ثقيلة ، وعربات وأجهزة اتصالات حديثة . وكانت « دبابة المعارك الرئيسية » فى الجيش الايطالى عندما دخل الحرب العالمية الثانية هى الدبابة فيات إل ٣٠ التى تبلغ وزنها ثلاثة أطنان ونصف الطن ، وهى غير مزودة بجهاز لاسلكى ، ومدى الرؤية بها محدود ، ومزودة بمدفعين آليين فقط ـ فى الوقت الذى كانت فيه أحدث تصميمات الدبابات الألمانية والفرنسية يقترب وزنها من العشرين طنا ، وكانت مزودة بأسلحة أكثر ثقلاً .

ونظراً لأوجه الضعف التى تعذر تقريبا ايجاد حلول لها والتى أصابت الاقتصاد الايطالى فى ظل الفاشية ، فإنه من قبيل المجازفة القول بأنه كان باستطاعة ايطاليا ان تكسب حربا ضد دولة كبرى أخرى ، ذلك ان احتمالاتها كانت أضعف نظرا لان قواتها المسلحة كانت ضحية عملية اعادة تسليح مبكرة ـ وتدهور سريع نجم عن عدم مواكبتها للعصر . وحيث ان تلك كانت مشكلة عامة فى الثلاثينيات ، شملت فرنسا وروسيا بنفس الدرجة تقريبا ، فإنه من الأهمية التطرق اليها بمزيد من التفصيل قبل ان نعود الى تحليلنا لأوجه ضعف ايطاليا .

لقد كان العامل الرئيسى وراء هذا الضعف هو التطبيق المكثف للعلم والتكنولوجيا فى تطوير القوات المسلحة فى تلك الفترة ، والذى كان يتجه الى تحويل أنظمة التسلح فى كافة الفروع .

فالطائرات المقاتلة ، على سبيل المثال ، كان يجرى ادخال تعديل سريع عليها لتحويلها من طائرات ثنائية السطح قادرة على المناورة (الا انها مسلحة تسليحا خفيفا ومغطاة بالقماش) وتستطيع ان تقطع حوالى ٢٠٠ ميل فى الساعة الى « طائرات أحادية السطح مصنوعة من الدوراليومين (مزيج من الالمونيوم والنحاس والمنجنيز) ومزودة بالعديد من الرشاشات والمدافع الثقيلة والدروع الخاصة بمقصورة القيادة ومستودعات الوقود ذاتية الاغلاق « وتطير بسرعة تصل الى ٤٠٠ ميل فى الساعة وتتطلب محركات بالغة القوة . » كما كان يجرى فى تلك الدول التى تستطيع القيام بهذه الخطوة ، تحويل تلك الطائرات من قاذفات ذات محركين ، قصيرة ومتوسطة المدى الى قاذفات ذات أربعة محركات ، باهظة التكاليف تستطيع نقل حمولة كبيرة من القنابل ، ويبلغ مداها أكثر من ألفى ميل .

وكانت السفن الحربية بعد معاهدة واشنطن (مثل سفن الملك چورج الخامس وبسمارك وكارولينا الشمالية) أكثر سرعة وأفضل تسليحا ومزودة بدفاعات مضادة للطائرات أثقل من سابقاتها . وكانت حاملات الطائرات الجديدة كبيرة الحجم وذات تصميم جيد وتتميز بقوة هجومية أكبر كثيرا من حاملات الطائرات المطورة والطرادات المقاتلة المعدلة فى العشرينيات . وكان الاتجاه فى تطوير الدبابات يميل نحو صنع طراز أكبر وزنا وأفضل تسليحا ، وتتطلب محركات أكثر قوة من تلك التى تحرك الطرز الخفيفة التى كانت مستخدمة فى أعوام ما قبل ١٩٣٥م . وزيادة على ذلك ، فإن كافة أنظمة التسلح تلك كانت قد بدأت تتأثر بالتغييرات التى حدثت فى مجال الاتصالات الكهربائية ، وبالتحسينات التى أدخلت على الاجهزة الملاحية ومعدات كشف الغواصات ، بواسطة أجهزة الرادار وأجهزة اللاسلكى المحسنة ـ التى لم تجعل الأسلحة الجديدة باهظة الثمن بدرجة أكبر فحسب ، ولكنها عقدت أيضا عملية الشراء . فهل كانت هناك كميات كافية من المعدات وأجهزة القياس والأدوات الميكانيكية الجديدة حتى يتم التحول الى استخدام تلك النماذج المحسنة ؟ وهل كان باستطاعة مصانع السلاح وموردى الأجهزة الكهربائية تلبية الطلب المتزايد ؟ وهل كانت لديهم مصانع كافية لقطع الغيار ومهندسون مدربون ؟ وهل كان أحد يجرؤ على وقف انتاج النماذج المجربة والتى ربما كانت قديمة وغير صالحة للاستعمال وانتظار تجربة نماذج أكثر حداثة تم تصنيعها ؟ وأخيرا ـ وعلى نحو يتسم بالخطورة ـ كيف كانت ترتبط تلك الجهود اليائسة لاعادة التسليح بالحالة الاقتصادية للدولة ، وحصولها على الموارد الخارجية وكذلك الداخلية وقدرتها على تجنب الديون ؟

إن تلك لم تكن بطبيعة الحال معضلات جديدة ولكنها كانت تضغط على صانعى القرار فى الثلاثينيات بشكل أكثر الحاحا من أى وقت مضى . انه فى هذا الإطار التكنولوجى ـ الاقتصادى (وكذلك فى الاطار الدبلوماسى) يمكن أن نفهم على نحو أفضل الانماط المختلفة لتسليح القوى الكبرى فى الثلاثينيات . وثمة أوجه تفاوت عديدة فى حصر الإجمالى السنوى الفعلى لنفقات الدفاع لكل دولة على حدة على مدى تلك السنوات العشر ، إلا أن الجدول رقم ٢٧ يمكن ان يكون بمثابة دليل معقول لماكان يحدث .

جدول رقم (٢٧)
النفقات الدفاعية للقوى الكبرى
١٩٣٠م – ١٩٣٨م

	اليابان	إيطاليا	ألمانيا	الاتحاد السوفيتى	المملكة المتحدة	فرنسا	الولايات المتحدة
١٩٣٠م	٢١٨	٢٦٦	١٦٢	٧٢٢	٥١٢	٤٩٨	٦٩٩
١٩٣٣م	١٨٣	٣٥١	٤٥٢	٧٠٧	٣٣٣	٥٢٤	٥٧٠
	٣٥٦	٣٦١	٦٢٠	٣٠٣	٥٠٠	٨٠٥	٧٩٢
	٣٨٧						
١٩٣٤م	٢٩٢	٤٥٥	٧٠٩	٣٤٧٩	٥٤٠	٧٠٧	٨٠٣
	٣٨٤	٤٢٧	٩١٤	٩٨٠	٥٥٨	٧٣١	٧٠٨
	٤٢٧						
١٩٣٥م	٣٠٠	٩٦٦	١ر٦٠٧	٥ر٥١٧	٦٤٦	٨٦٧	٨٠٦
	٩٠٠	٩٦٦	٢ر٠٢٥	١ر٦٠٧	٦٧١	٨٤٩	٩٣٣
	٤٦٣						
١٩٣٦م	٣١٣	١ر١٤٩	٢ر٣٣٢	٢ر٩٣٣	٨٩٢	٩٩٥	٩٣٢
	٤٤٠	١ر٢٥٢	٣ر٢٦٦	٢ر٩٠٣	٩١١	٩٨٠	١ر١١٩
	٤٨٨						
١٩٣٧م	٩٤٠	١ر٢٣٥	٣ر٢٩٨	٣ر٤٤٦	١ر٢٤٥	٨٩٠	١ر٠٣٢
	١ر٦٢١	١ر٠١٥	٤ر٧٦٩	٣ر٤٣٠	١ر٢٨٣	٨٦٢	١ر٠٧٩
	١ر٠٦٤						
١٩٣٨م	١ر٧٤٠	٧٤٦	٧ر٤١٥	٥ر٤٢٩	١ر٨٦٣	٩١٩	١ر١٣١
	٢ر٤٨٩	٨١٨	٥ر٨٠٧	٤ر٥٢٧	١ر٩١٥	١ر٠١٤	١ر١٣١
	١ر٧٠٦						

وعلى ضوء هذا الجدول المقارن تصبح المشكلة الايطالية أكثر وضوحا . فلم تكن ايطاليا بالدولة التى انفقت مبالغ كبيرة على التسليح بصفة عامة خلال النصف الأول من الثلاثينيات ، بالرغم من انها كانت فى ذلك الوقت فى حاجة الى تخصيص نسبة أعلى من دخلها القومى لقواتها

المسلحة ربما تفوق كافة الدول الأخرى فيما عدا الاتحاد السوفيتى ، غير ان الحملة الايطالية على الحبشة التى تزامنت مع التدخل فى أسبانيا ، أدت الى زيادة كبيرة فى النفقات خلال سنوات ما بين ١٩٣٥م و١٩٣٧م . وهكذا فإن جانبا من النفقات الدفاعية الإيطالية فى تلك السنوات قد خصص للعمليات الجارية وليس لتعزيز فروع القوات المسلحة أو لصناعة السلاح بل على العكس ، فإن المغامرتين الايطاليتين فى الحبشة وأسبانيا أضعفتا إيطاليا بشكل جسيم ، ليس بسبب الخسائر التى تكبدتها فى ميدان القتال ولكن أيضا لانه كلما طال أمد الحرب معها ، كلما احتاجت الى الاستيراد ــ ودفع ثمن المواد الخام الاستراتيجية الحيوية مما أدى الى انكماش احتياطى مصرف ايطاليا الى الصفر عام ١٩٣٩م . ونظرا لعجز ايطاليا عن توفير المعدات والأجهزة الأخرى اللازمة لتحديث سلاح الجو والجيش ، فقد بدأت الدولة تزداد ضعفا خلال السنتين أو السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٤٠م . ولم يفد الجيش من إعادة تنظيمه ، حيث أن أسلوب تشكيل فرق جديدة عن طريق مجرد خفض عدد أفواج كل فرقة من ثلاثة أفواج إلى فوجين فقط أدى إلى ترقية عدد كبير من الضباط دون أن يؤدى ذلك إلى حدوث زيادة حقيقية فى مستوى الكفاءة .

وقد كان يزعم سلاح الجو ، المدعوم (اذا صحت هذه الكلمة) بصناعة مستوى انتاجها كان اقل من مستوى الانتاج خلال سنوات ما بين ١٩١٥ ـ ١٩١٨ ، انه يملك أكثر من ٨٫٥٠٠ طائرة ، وباجراء مزيد من الاستقصاءات انخفض هذا الرقم إلى ٤٥٤ قاذفة و ١٢٩ مقاتلة ، قليل منها يعتبر من الدرجة الأولى لدى قوات جوية أخرى . وبدون دبابات أو مدافع مناسبة مضادة للطائرات أو مقاتلات سريعة أو قنابل ذات مفعول قوى أو حاملات للطائرات أو أجهزة رادار أو نقد أجنبى أو وسائل كافية للامداد والتموين ، ألقى موسولينى ببلاده فى عام ١٩٤٠ فى اتون حرب أخرى بين القوى الكبرى ، على افتراض انه كسبها بالفعل . وفى الحقيقة ، لم يكن من الممكن الا بمعجزة أو بواسطة الألمان تجنب وقوع كارثة ذات أبعاد ملحمية .

ويتجاهل كل هذا التأكيد على السلاح والاعداد ، بطبيعة الحال ، عناصر القيادة ، ونوعية الأفراد ، والدافع الوطنى للقتال ؛ غير ان الحقيقة المحزنة تمثلت فى انه بعيداً عن تعويض النقص الذى كانت تعانى منه ايطاليا فى الاجهزة والمعدات العسكرية ، فان تلك العناصر زادت إلى ضعف ايطاليا النسبى . فبرغم التلقين الفكرى الفاشستى الزائف ، فان شيئا لم يتغير فى المجتمع الايطالى وفى ثقافته السياسية خلال السنوات ما بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ حتى يجعل الخدمة فى الجيش عملا أكثر جاذبية للموهوبين والطموحين من الرجال ، بل على العكس من ذلك ، فان عدم كفاءته الجماعية وافتقاره لروح المبادرة ، والاهتمام باحتمالات المستقبل الشخصى ، كان يتعرض للتسفيه ـ مما اثار دهشة الملحقين الألمان والمراقبين العسكريين الآخرين . ولم يكن الجيش أداة طيعة فى يد موسولينى ؛ فقد كان باستطاعته ، وقد فعل ذلك فى أحيان كثيرة ، ان يقف أمام رغباته ، مقدما العديد من الاسباب التى تبرر عدم امكانية تنفيذها وكان مصيره ، بلدون مشاورات سابقة فى كثير من الأحيان ، ان يلقى به فى صراعات كان يتعين تنفيذ شىء ما فيها وحيث ان الجيش كان يسيطر عليه كبار ضباطه الحذرين وغير المدربين بدرجة كافية ، كما كان يفتقر للعمود الفقرى للجيش المتمثل فى صف الضباط المتمرسين ، فان كارثة الجيش فى حالة دخول حرب على مستوى القوى الكبرى كان ميئوسا منها ، وكانت البحرية (باستثناء الغواصات صغيرة الحجم)

احسن حالا إلى حد ما . واذا كان الضباط وصف الضباط وأفراد أطقم « الريجيا أيرونوتيكا » أفضل تعليما وتدريبا ، فان ذلك لم يكن ليفيدهم كثيرا بقيادتهم لطائرات عفا عليها الزمن ، واتلفت رمال الصحراء محركاتها ، وأصبحت قنابلها غير مؤثرة ، وكانت قوة نيرانها تثير الشفقة . . ولعله لا داعى للقول بانه لم تكن هناك لجنة لرؤساء الأركان لتنسيق الخطط بين فروع القوات المسلحة ، أو لمناقشة (ناهيك عن الاتفاق على) أولويات الدفاع .

وأخيرا ، كان هناك موسولينى نفسه الذى كان يتحمل المسئولية الاستراتيجية بالدرجة الأولى . وقد قيل انه لم يكن بالزعيم القوى مثل هتلر كما حاول ان يصور نفسه ـ وقد جاهد الملك فيكتور عمانويل الثالث للاحتفاظ بحقوقه التى يتمتع بها ونجح فى الاحتفاظ بولاء جانب كبير من الاداريين وهيئة الضباط . كما كانت البابوية مركز سلطة مستقل ومنافس بالنسبة للكثيرين من الايطاليين . ولم يكن كبار الصناعيين والفلاحين المتمردين متحمسين للنظام ابان الثلاثينيات ، وبدا الحزب الوطنى الفاشستى نفسه ، أو رؤساؤه الاقليميون على الأقل ، أكثر اهتماما بتوزيع المناصب من السعى من أجل مجد الوطن . غير انه حتى وان كان حكم موسولينى حكما مطلقا ، فان الوضع فى ايطاليا لم يكن ليصبح أفضل ، نظرا لما كان يتصف به الدوتشى من نزعة إلى خداع النفس واللجوء إلى الغطرسة والتبجح والكذب المتأصل وعدم القدرة على التصرف أو التفكير بشكل فعال وعدم الكفاءة فى الحكم .

وفى عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ بحث الحلفاء الغربيون مرارا ايجابيات وسلبيات اشتراك ايطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا بدلا من التزامها بالحياد . وقد فضل رؤساء الأركان البريطانيون بوجه عام ان تبقى ايطاليا بعيدا عن الحرب ، حتى يتسنى المحافظة على السلام فى البحر الابيض المتوسط والشرق الاقصى ، غير انه كانت هناك دعاوى مضادة قوية يبدو عند استعادة الاحداث انها كانت صحيحة . ونادرا ما حدث فى تاريخ الصراع الانسانى ان قيل ان اشتراك عدو آخر فى الحرب من شأنه الا يلحق الضرر بعدو المرء على نحو يفوق ما يلحق بالمرء نفسه ، الا ان ايطاليا بزعامة موسولينى كانت ، بهذه الطريقة على الأقل ، شيئا فريدا .

وكان تحدى الأمر الواقع الذى فرضته اليابان ذا طابع فردى للغاية ، الا انه كان يتعين اخذه بشكل أكثر جدية من قبل القوى الراسخة . ففى عالم العشرينيات والثلاثينيات الذى اتسم بقدر كبير من العنصرية والتحامل الثقافى ، كان يميل الكثيرون فى الغرب إلى رفض اليابانيين باعتبارهم جنسا أصفر صغيرا ، وقد اثبت اليابانيون فقط من خلال الهجمات المدمرة على بيرل هاربور ، والملايو والفلبين زيف ذلك النمط الفج الذى كان يصورهم بانهم شعب قصير النظر ، قصير القامة ، يفتقر إلى الحيوية . فقد تدربت البحرية اليابانية تدريبا قاسيا من أجل القتال نهارا وليلا ، وتعلمت تعليما جيدا . واستمر ملحقوها فى نقل المعلومات السرية للمخططين ومصممى السفن فى طوكيو . وكان الجيش والقوات الجوية والبحرية كذلك على درجة جيدة من التدريب مع وجود عدد كبير من الطيارين الأكفاء وأطقم البحارة الذين يتميزون بالتفانى والاخلاص . فبالنسبة للجيش ، كانت هيئة الضباط التى تميز أفرادها بالتصميم والوطنية العالية على رأس قوة تسيطر عليها روح الاستماتة من أجل الامبراطور ، وكانت قوات مرعبة أثناء العمليات الحربية الهجومية والدفاعية . وقد أمكن بسهولة تحويل الحماس المتعصب الذى أدى إلى اغتيال بعض الوزراء بدعوى انهم ضعفاء إلى

عمليات فعالة فى ميدان القتال . وفى حين كانت الجيوش الأخرى تكتفى بالحديث عن القتال حتى آخر رجل ، كان اليابانيون يأخذون هذا القول بشكل حرفى ، ويفعلون ذلك .

غير ان الشىء الذى كان يميز المحاربين اليابانيين عن محاربى الزولو ، مثلا ، انه فى تلك الفترة كان اليابانيون يمتلكون التفوق العسكرى التقنى وكذلك الشجاعة المطلقة . فقد دعمت الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير عملية التصنيع قبل عام ١٩١٤ ، نظرا لعقود الحلفاء التى أبرموها من أجل الحصول على الذخيرة والاقبال الشديد على الملاحة اليابانية من ناحية ، ونظرا لان مصدريها استطاعوا دخول الأسواق الآسيوية التى لم يعد يستطيع الغرب امدادها بصادراته من ناحية أخرى . وقد تضاعفت الواردات والصادرات ثلاث مرات ابان الحرب ، وزاد انتاج الصلب والأسمنت أكثر من الضعف ، وطرأ تقدم كبير فى الصناعات الكيميائية والكهربائية . وكما حدث فى الولايات المتحدة ، فقد تمت تصفية الديون الخارجية لليابان أثناء الحرب ، وأصبحت دولة دائنة . كما اصبحت دولة كبيرة فى مجال بناء السفن حيث دشنت ٦٥٠٫٠٠٠ طن عام ١٩١٩ بالمقارنة بـ ٨٥٫٠٠٠ طن فقط فى عام ١٩١٤ . وكما أوضحت مجلة « ورلد ايكونوميك سرفاى » التى كانت تصدرها عصبة الأمم ، رفعت الحرب من معدل انتاج اليابان الصناعى بدرجة تفوق ما حدث فى الولايات المتحدة . وكان استمرار هذا النمو خلال السنوات ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٣٨ ، يعنى ان اليابان كانت تأتى فى المرتبة الثانية فقط بعد الاتحاد السوفييتى فى معدلها الاجمالى للتوسع (أنظر الجدول رقم ٢٨) .

وبحلول عام ١٩٣٨ ، لم تصبح اليابان فى واقع الأمر أكثر قوة اقتصادياً من ايطاليا فحسب ، بل لحقت أيضاً بفرنسا فى كافة مؤشرات الانتاج الصناعى (أنظر الجداول ١٤ ــ ١٨ السابقة) . ولو أن قادتها العسكريين لم يذهبوا للحرب فى الصين فى عام ١٩٣٧ ، وبشكل أكثر تدميراً فى المحيط الهادى فى عام ١٩٤١ ، لكان بالامكان استنتاج امكانية لحاقها أيضاً بالانتاج البريطانى قبل أن يتحقق لها ذلك بالفعل فى منتصف الستينيات .

وليس معنى ذلك القول بأن اليابان قد تغلبت على كافة مشاكلها الاقتصادية بدون مجهود ، بل انها بدأت فقط تزداد قوة بشكل ملحوظ . ونظراً للنظام المصرفى البدائى لليابان ، فان الأمر لم يكن سهلاً بالنسبة لها أن تكيف أوضاعها لتصبح دولة دائنة خلال الحرب العالمية الأولى ، كما ان طريقتها فى التعامل فى المسائل المالية أدت إلى حدوث تضخم كبير ــ ناهيك عن ــ « اضطرابات الأرز » عام ١٩١٩ . وعندما استأنفت أوروبا إنتاج المنسوجات ، والسفن التجارية والسلع الأخرى فى وقت السلم ، شعرت اليابان بضغط تجدد المنافسة ، فقد كانت تكلفة صناعتها ، فى هذه المرحلة ، لا تزال عالية بصفة عامة عن التكلفة فى الغرب . وزيادة على ذلك ، فإن نسبة كبيرة من الشعب اليابانى ظلت تحتفظ بمساحات صغيرة من الأرض الزراعية ، وقد كانت هذه المجموعات تعانى ليس فقط من ارتفاع واردات الأرز من تايوان وكوريا ، ولكن أيضاً من انهيار تجارة تصدير الحرير الهامة عندما انخفض الطلب الأمريكى عليه بعد عام ١٩٣٠ . وقد كان سعى الساسة اليابانيين الطموحين الذين كان يستبد بهم القلق للحد من هذا البؤس عن طريق التوسع الاستعمارى يمثل اغراءً دائماً بالنسبة لهم ــ فقد كان غزو منشوريا ، على سبيل المثال ، يعنى فوائد اقتصادية

الجدول رقم ٢٨ : المؤشرات السنوية للانتاج الصناعى ، ١٩١٣ ـ ١٩٣٨ (١٩١٣ = ١٠٠)

	العالم	الولايات المتحدة	ألمانيا	المملكة المتحدة	فرنسا	الاتحاد السوفييتى	إيطاليا	اليابان
١٩١٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
١٩٢٠	٩٣ر٢	١٢٢ر٢	٥٩ر٠	٩٢ر٦	٧٠ر٤	١٢ر٨	٩٥ر٢	١٧٦ر٠
١٩٢١	٨١ر١	٩٨ر٠	٧٤ر٧	٥٥ر١	٦١ر٤	٢٣ر٣	٩٨ر٤	١٦٧ر١
١٩٢٢	٩٩ر٥	١٢٥ر٨	٨١ر٨	٧٣ر٥	٨٧ر٨	٢٨ر٩	١٠٨ر١	١٩٧ر٩
١٩٢٣	١٠٤ر٥	١٤١ر٤	٥٥ر٤	٧٩ر١	٩٥ر٢	٣٥ر٤	١١٩ر٣	١٠٦ر٤
١٩٢٤	١١١ر٠	١٣٣ر٢	٨١ر٨	٨٧ر٨	١١٧ر٩	٤٧ر٥	١٤٠ر٧	٢٢٣ر٣
١٩٢٥	١٢٠ر٧	١٤٨ر٠	٩٤ر٩	٨٦ر٣	١١٤ر٣	٧٠ر٢	١٥٦ر٨	٢٢١ر٨
١٩٢٦	١٢٦ر٥	١٥٦ر١	٩٠ر٩	٧٨ر٨	١٢٩ر٨	١٠٠ر٣	١٦٢ر٨	٢٦٤ر٩
١٩٢٧	١٣٤ر٥	١٥٤ر٥	١٢٢ر١	٩٦ر٠	١١٥ر٦	١١٤ر٥	١٦١ر٢	٢٧٠ر٠
١٩٢٨	١٤١ر٨	١٦٢ر٨	١١٨ر٣	٩٥ر١	١٣٤ر٤	١٤٣ر٥	١٧٥ر٢	٣٠٠ر٢
١٩٣٠	١٥٣ر٣	١٨٠ر٨	١١٧ر٣	١٠٠ر٣	١٤٢ر٧	١٨١ر٤	١٨١ر٠	٣٢٤ر٠
١٩٣١	١٣٧ر٥	١٤٨ر٠	١٠١ر٦	٩١ر٣	١٣٩ر٩	٢٣٥ر٥	١٦٤ر٠	٢٩٤ر٩
١٩٣٢	١٢٢ر٥	١٢١ر٦	٨٥ر١	٨٢ر٤	١٢٢ر٦	٢٩٣ر٩	١٤٥ر١	٢٨٨ر١
١٩٣٣	١٠٨ر٤	٩٣ر٧	٧٠ر٢	٨٢ر٥	١٠٥ر٤	٣٢٦ر١	١٢٣ر٣	٣٠٩ر١
١٩٣٤	١٢١ر٧	١١١ر٨	٧٩ر٤	٨٣ر٣	١١٩ر٨	٣٦٣ر٢	١٣٣ر٢	٣٦٠ر٧
١٩٣٥	١٣٦ر٤	١٢١ر٦	١٠١ر٨	١٠٠ر٢	١١١ر٤	٤٣٧ر٠	١٣٤ر٧	٤١٣ر٥
١٩٣٦	١٥٤ر٥	١٤٠ر٣	١١٦ر٧	١٠٧ر٩	١٠٩ر١	٥٣٣ر٧	١٦٢ر٢	٤٥٧ر٨
١٩٣٧	١٧٨ر١	١٧١ر٠	١٢٧ر٥	١١٩ر١	١١٦ر٣	٦٩٣ر٣	١٦٩ر٢	٤٨٣ر٩
١٩٣٨	١٩٥ر٨	١٨٥ر٨	١٣٨ر١	١٢٧ر٨	١٢٣ر٨	٧٧٢ر٢	١٩٤ر٥	٥٥١ر٠
	١٨٢ر٧	١٤٣ر٠	١٤٩ر٣	١١٧ر٦	١١٤ر٦	٨٥٧ر٣	١٩٥ر٢	٥٥٢ر٠

وكذلك مكاسب عسكرية . ومن ناحية أخرى فانه عندما استعادت الصناعة والتجارة اليابانية نشاطهما خلال الثلاثينيات ، عن طريق اعادة التسليح من ناحية وعن طريق استغلال الأسواق المحتلة فى شرق آسيا من ناحية أخرى ، زاد اعتمادها على المواد الخام المستوردة (وفى هذا الصدد ، على الأقل ، كانت مثل ايطاليا) . ومع اتساع نطاق صناعة الصلب اليابانية ، فانها كانت تحتاج إلى كميات أكبر من الحديد المصبوب وخام الحديد من الصين والملايو . كما كانت الامدادات المحلية من الفحم والنحاس غير كافية لمتطلبات الصناعة ، غير أنه حتى ذلك كان أقل خطورة بالنسبة لليابان من اعتمادها شبه الكامل على وقود البترول بكل أنواعه . وقد أدى سعى اليابان لتحقيقه « الأمن الاقتصادى » ـ وهو هدف وضعه الوطنيون المتحمسون والحكام العسكريون لليابان نصب أعينهم ـ إلى أن تتقدم اليابان دائماً إلى الأمام ، ولكن ترتبت عليه عدة نتائج متباينة .

وبالرغم من ــ وبطبيعة الحال ، بسبب ــ تلك الصعوبات الاقتصادية ، كانت وزارة المالية برئاسة تاكاهاش على استعداد للاقتراض بشكل متهور فى مطلع الثلاثينيات حتى يتسنى لها توفير مبالغ أكبر لفروع القوات المسلحة التى ارتفع نصيبها من الانفاق الحكومى من ٣١ فى المائة فى ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ إلى ٤٧ فى المائة فى ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ . وعندما تنبه تاكاهاش فى نهاية الأمر إلى العواقب الاقتصادية ، وحاول منع أية زيادات أخرى ، تم اغتياله فى الحال على أيدى العسكريين وارتفعت نفقات التسليح . وفى العام التالى ، كان نصيب فروع القوات المسلحة اليابانى ٧٠ فى المائة من الانفاق الحكومى وأصبحت اليابان بذلك تنفق أكثر من أى دولة من الدول الديموقراطية الأكثر ثراء بالمعنى المطلق . وبالتالى كانت فروع القوات المسلحة اليابانية فى وضع أفضل كثيراً من وضع فروع القوات المسلحة الايطالية فى أواخر الثلاثينيات وربما أيضاً فروع القوات المسلحة الفرنسية والبريطانية . وكان الأسطول اليابانى الامبراطورى ، الذى تحدد قانوناً بموجب معاهدة واشنطون بأن يزيد قليلاً عن نصف حجم الأسطول البريطانى أو الاسطول الأمريكى ، فى واقع الأمر أكثر من ذلك قوة . ففى حين اتجهت الدولتان البحريتان الرئيسيتان إلى الاقتصاد فى هذا المجال ابان العشرينيات وفى مطلع الثلاثينيات ، فان اليابان اتجهت إلى البناء فى حدود ما نصت عليه المعاهدة ــ وفى واقع الأمر تخطت سراً هذه الحدود بدرجة كبيرة . فطراداتها الثقيلة على سبيل المثال بلغت حمولتها ما يقرب من ١٤٫٠٠٠ طن وليس ٨٫٠٠٠ طن حسبما نصت عليه المعاهدة . وقد تميزت جميع السفن الحربية اليابانية بالسرعة والتسليح الثقيل للغاية ، وجرى تحديث سفنها الحربية القديمة . وفى أواخر الثلاثينيات . كانت تصنع التصميمات لبناء سفن ياماتو العملاقة التى فاقت فى الحجم أية سفن أخرى فى العالم . وكان أهم العناصر ، بالرغم من أن أميرالات البحرية لم يدركوا ذلك بشكل سليم ، يتمثل فى سلاح الجو البحرى اليابانى القوى والكفء الذى كان يملك ٣٫٠٠٠ طائرة و٣٫٥٠٠ طيار والذى كان يتمركز على عشر حاملات طائرات من قطع الأسطول ، كما كان يضم بعض القاذفات ذات الكفاءة العالية والاسراب الحاملة للطوربيدات فى قواعد أرضية . وقد تميزت الطوربيدات اليابانية بأنها كانت ذات قوة ونوعية لا نظير لها . وأخيراً ، كانت اليابان تمتلك أسطولاً تجارياً يعتبر الثالث فى العالم من حيث الحجم ، على الرغم (وهو أمر غريب) من أن الاسطول نفسه لم يكن يهتم حقيقة بالحرب المضادة للغواصات .

وعن طريق التجنيد الاجبارى ، استطاع الجيش اليابانى الحصول على القوى البشرية المتوفرة ، وان يزرع فى نفوس المجندين تقاليده القائمة على الطاعة الكاملة وبذل أقصى الجهد . وفى حين التزمت اليابان بالمحافظة على حجم جيشها فى السنوات الأولى ، فان برنامجها التوسعى شاهد الـ٢٤ فرقة و٥٤ سربا جويا عام ١٩٣٧ تزيد إلى ٥١ فرقة عاملة و١٣٣ سربا جويا بحلول عام ١٩٤١ . وبالاضافة إلى ذلك ، كانت هناك عشرة مراكز لتدريب الجنود وعدد كبير من قوات الألوية والحاميات المستقلة ربما تصل إلى ٣٠ فرقة أخرى . ومن ثم ، كان لدى اليابان عشية الحرب أكثر من مليون جندى يساندهم ما يقرب من ٢ مليون من الاحتياط المدربين . ولم تكن اليابان قوية فى مجال الدبابات التى لم تكن تناسب طبيعة الأرض أو الجسور الخشبية المنتشرة فى العديد من المناطق فى شرقى آسيا وانما كانت لديها مدفعية متحركة جيدة ، وكانت مدربة تدريباً جيداً على العمل فى الأدغال وعبور الأنهار وعمليات الانزال البرمائى . وكان الشق الأول من طائرات الجيش

المكون من ٢٫٠٠٠ طائرة (مثل الأسطول) يضم المقاتلة « زيرو » المرعبة التى كانت تماثل فى سرعتها وقدرتها على المناورة أية مقاتلة تم صنعها فى أوروبا فى ذلك الوقت .

ومن ثم ، كانت الفعالية العسكرية لليابان عالية للغاية ، إلا أنها لم تكن خالية من أوجه الضعف ، فقد صار صنع القرار الحكومى فى الثلاثينيات يجانبه الصواب ، وكان متنافراً فى بعض الأحيان نتيجة للمصادمات بين الفصائل المختلفة ، والخلافات بين المدنيين والعسكريين ، والاغتيالات . وبالاضافة إلى ذلك ، كان هناك نقص فى التنسيق السليم بين الجيش والبحرية . وهو وضع لم يكن فريداً بأية حال ، ولكنه كان أكثر خطورة بالنسبة لليابان نظراً لأن كل فرع من فروع القوات المسلحة اليابانية كان فى ذهنه عدو ومجال عمليات مختلفة تماماً . ففى حين كانت البحرية اليابانية تتوقع حرباً فى المستقبل إما مع بريطانيا أو الولايات المتحدة ، فان القوات البرية كانت تركز نظرها بصفة خاصة على القارة الآسيوية والتهديد الذى تتعرض له المصالح اليابانية فيها من جانب الاتحاد السوفييتى . ولما كان الجيش اليابانى يتمتع بتأثير أكبر فى الحياة السياسية فى اليابان كما كان يسيطر على مقر القيادة العامة الامبراطورية ، فإن آراء قادته كانت لها الغلبة بوجه عام . ولم تكن هناك معارضة فعالة سواء من جانب البحرية أو وزارة الخارجية ، بالرغم من أن كلتيهما كانتا تعارضان إصرار الجيش فى عام ١٩٣٧ على اتخاذ اجراء آخر ضد الصين فى أعقاب حادث جسر ماركو بولو المفتعل . وبالرغم من غزو اليابان على نطاق واسع لشمال الصين من أراضى منشوريا وانزال قواتها على الساحل الصينى ، فان الجيش اليابانى وجد من المستحيل عليه احراز نصر حاسم . ففى الوقت الذى خسر فيه اليابانيون عدداً كبيراً من أفراد قواتهم ، فإن شيانج كان شيك استمر فى الكفاح وتقهقر داخل البلاد تتبعه طوابير القوات والطائرات اليابانية المهاجمة .

ولم تكن المشكلة بالنسبة للقيادة العامة للجيش الامبراطورى اليابانى تتمثل فى الخسائر التى تمخضت عن تلك الحملة ـ حيث بلغت خسائر الجيش ربما . . . ر٧٠ شخص بين قتيل وجريح ـ بل كانت تتمثل فى التكاليف الباهظة لتلك الحرب غير الحاسمة والطويلة . وبنهاية عام ، ١٩٣٧ ، كان يوجد فى أراضى الصين أكثر من ٧٠٠٫٠٠٠ جندى يابانى ، وهو عدد كان يتزايد بشكل مطرد (بالرغم من أن الرقم الذى حدده ويلموت وهو ١٫٥ مليون بحلول عام ١٩٣٨ يبدو أنه كان مبالغا فيه) الا أنهم لم يستطيعوا إرغام الصينيين علي الاستسلام. وكان « حادث الصين » ، كما كانت تشير اليه طوكيو يكلف ٥ ملايين دولار فى اليوم الواحد ، ويسبب ارتفاعا متزايداًفى نفقات الدفاع وبدأ تطبيق نظام توزيع المواد الغذائية بالبطاقات فى عام ١٩٣٨ ، كما صدرت سلسلة كاملة من القوانين وضعت اليابان فى حقيقة الأمر فى حالة تعبئة « لحرب شاملة ».وتصاعد الدين الوطنى بمعدل أثار القلق إثر قيام الحكومة بالاقتراض أكثر فأكثر لتغطية النفقات الدفاعية الضخمة .

ومما جعل هذه الاستراتيجية من الصعب كثيراً تحملها أن أرصدة اليابان من النقد الأجنبى والمواد الخام كانت آخذة فى الانكماش الى جانب اعتمادها المتزايد على الاستيراد من الامريكيين والبريطانيين والهولنديين الذين كانوا يستهجنون ما يحدث . وبعد ان استهلكت قواتها الجوية كميات ضخمة من الوقود فى حملتها على الصين ، صدرت الأوامر الى المَصَانع بأن تخفض كميات الوقود التى تستهلكها بنسبة ٣٧ فى المائة ، والسفن بنسبة ١٥ فى المائة والسيارات بنسبة ٦٥ فى المائة وكان هذا الوضع غير محتمل بدرجة كبيرة بالنسبة لليابانيين لأنهم كانوا يعتقدون ان قوات شيانج كاى

شيك باستطاعتها الاستمرار فى المقاومة نظرا لتدفق الامدادات الغربية عليها عن طريق بورما ، والهند الصينية أو طرق أخرى وزاد الاقتناع بصورة منطقية وعنيدة بأنه يتعين على اليابان أن تهاجم جنوبا ، لعزل الصين ولاحكام قبضتها علي البترول والمواد الخام الأخرى فى جنوب شرقى آسيا ، وجزر الهند الشرقية الهولندية وبورنيو . وكان ذلك بطبيعة الحال ، هو الاتجاه الذى كان الأسطول اليابانى يفضله دائما ، الا أنه حتى الجيش ، بالرغم من قلقه السابق من الاتحاد السوفيتى وعملياته الواسعة فى الصين ، اضطر الى أن يعترف بالتدريج بأن ذلك الاجراء كان ضروريا لضمان أمن اليابان الاقتصادى .

وقد أدى ذلك إلى أخطر المشاكل كلها فبالنظر إلى القوة المسلحة التى قام اليابانيون ببنائها فى اواخر الثلاثينيات فقد كان باستطاعتهم ان يطردوا بسهولة الفرنسيين من الهند الصينية والهولنديين من جزر الهندالشرقية وحتى الامبراطورية البريطانية كانت تجد انه من الصعب عليها الاحتفاظ بتماسكها أمام اليابان ، وهو ما كان يعترف به سرا المخططون الاستراتيجيون فى الهوايتهول خلال الثلاثينيات ، وباندلاع الحرب فى أوروبا كان من المستحيل على بريطانيا أن تلتزم التزاما كاملا تجاه الشرق الاقصى . غير ان دخول اليابانيين الحرب ضد روسيا أو الولايات المتحدة كان شيئا آخر تماما . ففى الاشتباكات الطويلة والدموية على الحدود مع الجيش الأحمر حول نومونها من خلال الفترة من مايو إلى أغسطس ١٩٣٩م ، على سبيل المثال انزعجت القيادة العامة لقوات الجيش الامبراطورى اليابانى للتفوق الواضح للمدفعية والطائرات السوفيتية ولقوة نيران الدبابات الروسية الأكبر حجما . وبامتلاك جيش توانتونج (منشوريا) لنصف عدد الفرق فقط التى حشدها الروس فى منغوليا وسيبريا بالاضافة الى القوات الضخمة التى كانت عاجزة على نحو متزايد عن التقدم فى الصين ، فانه حتى ضباط الجيش الأكثر تطرفا أدركوا ان الحرب ضد الاتحاد السوفيتى يتعين تجنبها ــ على الأقل حتى تصبح الظروف الدولية مناسبة بشكل أكبر .

ولكن اذا كانت حرب فى الشمال من شأنها ان تكشف عجز اليابان ، أفلا تفعل حرب فى الجنوب أيضا نفس الشىء ، اذا ما كان هناك خطر اشراك الولايات المتحدة فيها ؟ وهل ستقف حكومة روزفلت ، التى كانت تستهجن بشدة العمليات اليابانية فى الصين ، مكتوفة الأيدى فى الوقت الذى تشق فيه طوكيو طريقها فى جزر الهند الشرقية الهولندية والملايو ، وبذلك تتجنب الضغط الاقتصادى الأمريكى ؟ وقد أوضح « الخطر الأخلاقى » لتصدير المعدات الخاصة بالملاحة الجوية فى يونيو عام ١٩٣٨م والغاء الاتفاقية التجارية الأمريكية ــ اليابانية فى العام التالى ، وقبل كل شىء الحظر البريطانى والهولندى والأمريكى لصادرات البترول وخام الحديد فى أعقاب استيلاء اليابان على الهند الصينية فى يوليو ١٩٤١م ، أوضح أن الأمن الاقتصادى يمكن ان يتحقق فقط على حساب الحرب مع الولايات المتحدة . غير ان تعداد سكان الولايات المتحدة كان ضعف تعداد سكان اليابان تقريبا ، وكان معدل الدخل القومى للولايات المتحدة يزيد على مثيله فى اليابان سبع عشر مرة ، كما ان انتاج الولايات المتحدة من الصلب كان يزيد عن مثيله فى اليابان خمس مرات ، وبالنسبة للفحم سبع مرات ، والسيارات ثمانين مرة كل عام . وكانت امكاناتها الصناعية ، حتى فى عام كانت فيه البلاد تعانى من كساد اقتصادى مثل عام ١٩٣٨م ، أكبر سبع مرات من مثيلتها فى اليابان وفى سنوات أخرى ربما كانت أكبر تسع او عشر مرات . وحتى اذا سلمنا بالمستوى العالى

للحماس الوطنى اليابانى وذكرى النجاحات المذهلة التى حققها اليابانيون ضد خصوم أكبر حجما مثل الصين فى عام ١٨٩٥م وروسيا فى عام ١٩٠٥م ، فإن ما كانت تخطط له اليابان وقتئذ انما كان امرا لا يصدق ـ وينافى العقل . ففى رأى خبراء الاستراتيجية الذين يتصفون بالحكمة مثل الاميرال ياماتو كان الهجوم على دولة قوية مثل الولايات المتحدة بمثابة حماقة ، خصوصا عندما بات واضحا ان معظم قوات الجيش اليابانى سوف تبقى فى الصين ، ومع ذلك فإن عدم قبول تحدى الولايات المتحدة بعد يوليو ١٩٤١م كان من شأنه ان يترك اليابان معرضة للابتزاز الاقتصادى الغربى ، وهى فكرة لم تكن مقبولة أيضا . ولما كان القادة العسكريون اليابانيون عاجزين عن التراجع ، فقد أعدوا أنفسهم للمضى قدما .

وفى العشرينيات ، كانت تبدو المانيا اكثر ضعفا ومعاناة بين تلك الدول الكبرى التى كان يغلب عليها الشعور بعدم الرضا للتدابير الاقليمية والاقتصادية التى اتخذت بعد الحرب . فقد وجدت المانيا نفسها مكبلة بشروط عسكرية نصت عليها معاهدة فرساى ، ومحملة بعبء الحاجة الى دفع تعويضات ، ومقيدة استراتيجيا بضم مناطق حدودية كانت تابعة لها الى فرنسا وبولندا ، ومضطربة داخليا بسبب التضخم والتوتر الطبقى وما صاحب ذلك من تقلب واضطراب جمهور الناخبين والأحزاب ، ولم تكن المانيا تملك شيئا من حرية العمل فى الشئون الخارجية كالتى كانت تتمتع بها كل من ايطاليا واليابان . وفى حين تحسنت الأمور الى حد كبير فى أواخر العشرينيات نتيجة للرخاء العام ونجاح ستريسمان فى دعم مركز المانيا من خلال الدبلوماسية ، فإن المانيا ظلت دولة كبرى « نصف حرة » ومضطربة سياسيا عندما عصفت الأزمات المالية والتجارية خلال الأعوام من ١٩٢٩م الى ١٩٣٣م بكل من اقتصادها المزعزع وديموقراطية فايمر التى كانت مكروهة الى حد كبير .

واذا كان ظهور هتلر على مسرح الأحداث قد أدى الى تحول وضع المانيا داخل أوروبا خلال بضع سنوات ، فإنه من الأهمية بمكان تذكر النقاط التى طرحت من قبل وهى : ان كل المانى كان فى الحقيقة « تحريفيا » بدرجة أكبر أو أقل وان جانبا كبيرا من برنامج السياسة الخارجية للنازية فى وقت مبكر كان استمرارا لطموحات الوطنيين الألمان السابقين وكذا القوات المسلحة المغلوب على أمرها ، وان تسويات الحدود خلال السنوات من ١٩١٩م إلى ١٩٢٢م فى وسط وشرق أوروبا كانت غير مرضية بالنسبة لكثير من الدول والجماعات العرقية الأخرى ، التى كانت تضغط من اجل احداث تغييرات قبل ان يستولى النازيون على السلطة بمدة طويلة ، وكانت على استعداد للانضمام الى برلين لتعديل تلك التسويات ، وان المانيا ، بالرغم من خسائرها فى الاراضى والسكان والمواد الخام ، احتفظت بإمكاناتها الصناعية التى تمكنها من ان تكون أعظم الدول الأوروبية ، وان التوازنات الدولية التى كانت هناك حاجة اليها لاحتواء تجدد النزعة الالمانية للتوسع كانت وقتئذ متباينة الى حد كبير ، وأقل تنسيقا عما كانت عليه قبل عام ١٩١٤م . ومما لاشك فيه أن هتلر سرعان ما حقق نجاحات مذهلة فى مخططه لتحسين الوضع الدبلوماسى والعسكرى لألمانيا . ولكن من الواضح أيضا ان ظروفا عديدة قائمة ساعدت على استغلاله للفرص بلا هوادة .

وتكمن « خصوصية » هتلر ، فيما يتعلق بالموضوعات التى يحاول هذا الكتاب القاء الضوء عليها ، فى أمرين ، أولهما الطبيعية الحادة الجنونية الفريدة لألمانيا الاشتراكية الوطنية التى أراد هتلر

خلقها : مجتمع يتسم « بالنقاء » العنصرى عن طريق التخلص من اليهود والغجر وأية عناصر أخرى غير المانية ، وشعب يسلم أفراده عقولهم وأرواحهم لتأييد النظام تأييدا خالصا لا شك فيه ، بحيث يحل بذلك محل الولاءات القديمة للطبقة والكنيسة والاقليم والاسرة ، واقتصاد معبأ ومسيطر عليه لفرض توسع النزعة الالمانية متى وحيثما يقرر الزعيم ضرورة ذلك وضد أى عدد من الدول الكبرى ، وأيديولوچية للقوة والصراع والكراهية تجد متعتها فى تحطيم الأعداء وتزدرى فكرة الحل الوسط ذاتها . وبالنظر الى حجم المجتمع الالمانى وتعقيداته فى القرن العشرين ، فإنه قد لايحتاج الأمر الى التنويه بأن تلك الرؤية لم تكن تستند الى الواقع ، فقد كانت هناك « حدود لقوة هتلر » عبر البلاد ، وكان هناك أفراد وجماعات لها مصالحها ساعدته فى عامى ١٩٣٢م ـ ١٩٣٣م وحتى عامى ١٩٣٨م ـ ١٩٣٩م ولكن بحماس متضائل ، ولم يكن ثمة شك فى أنه الى جانب كل هؤلاء الذين كانوا يعارضون النظام علنا ، كان هناك كثيرون آخرون يميلون فى قرارة أنفسهم الى المقاومة . غير انه بالرغم من مثل تلك الاستثناءات ، فإنه ما من شك ايضا فى ان النظام الاشتراكى الوطنى كان يحظى بشعبية ضخمة ـ والأهم من ذلك انه لم يكن يواجه أى تحد فيما يتعلق بالتصرف فى الموارد الوطنية . وبثقافة سياسية تميل نحو الحرب والغزو وباقتصاد سياسى مشوه الى حد انه فى عام ١٩٣٨م تم انفاق ٥٢٪ من المصروفات الحكومية و١٧٪ من مجمل الانتاج القومى على التسليح ، انتقلت المانيا الى فئة مختلفة عن أية دولة من دول أوروبا الغربية . وفى عام ميونيخ ، فى واقع الأمر ، كانت المانيا تنفق على الأسلحة مبالغ أكبر مما كانت تنفقه بريطانيا ، وفرنسا والولايات المتحدة مجتمعة . وجرى تعبئة كافة الطاقات الوطنية الالمانية على قدر استطاعة جهاز الدولة لبدء مرحلة من الصراع المتجدد .

وقد تمثل الملمح الهام الثانى لإعادة تسليح المانيا فى الاقتصاد الوطنى المزعزع على نحو آثار الخوف عندما تزايد أثناء هذا التوسع . كما ذكرنا سابقا ، فإن الاقتصاد الايطالى والاقتصاد اليابانى كانا يعانيان من مشاكل مماثلة فى أواخر الثلاثينيات ، وحدث نفس الشىء لفرنسا وبريطانيا عندما حاولتا الاستجابة للزيادات الخيالية التى طرأت على سباق التسلح . ولكن لم يحدث فى أى من تلك الدول أن جاءت عملية بناء القوات المسلحة بهذا الشكل المفاجىء كما حدث فى المانيا . ففى يناير ١٩٣٣م كان من المفترض ، قانوناً ، ألا يزيد تعداد الجيش الالمانى عن ١٠٠ر٠٠٠ جندى ، على الرغم من انه قبل تولى هتلر السلطة كان لدى العسكريين الالمان خططا سرية لزيادة عدد القوات من سبع فرق الى احدى وعشرين فرقة مثلما سبق الاعداد بصفة خاصة لاعادة انشاء قوة جوية ، وتشكيلات للدبابات وعناصر أخرى محظورة بموجب معاهدة ڤرساى . وقد أصدر هتلر توجيهه العام فى فبراير ١٩٣٣م الى ڤون فريتش « لتجهيز جيش لديه أعظم قوة ممكنة » ، وفسر المخططون هذا التوجيه بأنه بمثابة الإيذان بوضع المخطط السابق موضع التنفيذ ، مجردا أخيرا من القيود المالية وقيود القوى البشرية . وعلى أية حال ، فقد أعلن فى عام ١٩٣٥م عن بدء التجنيد الالزامى وارتفع الحد الأقصى لفرق الجيش الى ست وثلاثين فرقة ـ كما ارتفع هذا الرقم أكثر بضم الوحدات النمساوية فى عام ١٩٣٨م ، واضطلاع الشرطة العسكرية لإقليم الراين بمهامها وتشكيل فرقة مدرعة ، واعادة تنظيم القوات البرية . وقد بلغ تعداد الجيش الالمانى خلال فترة الأزمة فى أواخر عام ١٩٣٨م اثنتين وأربعين فرقة عاملة ، وثمانى فرق احتياط وواحد وعشرين فرقة من القوات

البرية . وبحلول صيف العام التالى ، عندما بدأت الحرب ، كان مسجلا فى أمر المعركة للجيش الميدانى الالمانى ١٠٣ فرق - بزيادة اثنتين وثلاثين فرقة من خلال سنة واحدة . وكانت عملية التوسع فى السلاح الجوى الألمانى تجرى على نطاق أكبر وأسرع . إذ ارتفع إنتاج ألمانيا من الطائرات الحربية من مجرد ست وثلاثين طائرة فى عام ١٩٣٢م الى ١٩٣٨ر١ فى عام ١٩٣٤م ، ثم الى ١١٢ر٥ فى عام ١٩٣٦م ، كما ارتفع عدد الأسراب الجوية من ستة وعشرين سرباً (فى التوجيه الصادر فى يوليو ١٩٣٣) إلى ٣٠٢ سربا تضم أكثر من ٠٠٠ر٤ طائرة حربية على خط الجبهة عند بدء الحرب . واذا كانت البحرية الالمانية أقل تأثيرا من حيث الحجم ، فإن ذلك كان مرده الى حد كبير (كما اكتشف تيربتز فى وقت سابق) ان إنشاء أسطول حربى قوى يتطلب ما بين عشرة الى عشرين عاما على الأقل . وبالرغم من ذلك ، فإنه فى عام ١٩٣٩م كان الأميرال رايدر يقود عدداً من السفن الحربية السريعة والحديثة ، وكان عدد أفراد القوات البحرية يزيد خمس مرات عما كان لدى ألمانيا عام ١٩٣٢م ، وكان ما تنفقه يزيد إثنتى عشرة مرة عما كانت تنفقه قبل تولى هتلر السلطة . وكان برنامج إعادة التسليح البحرى والبرى والجوى يرمى إلى تغيير ميزان القوة بأسرع وقت ممكن .

وفى الوقت الذى كان يبدو فيه كل ذلك مثيراً من الخارج ، فانه كان بالتأكيد مهزوزا من الداخل . فقد كانت الضربات التى تلقاها الاقتصاد الالمانى نتيجة للترتيبات الاقليمية التى نصت عليها معاهدة فرساى ، الى جانب التضخم الكبير الذى حدث عام ١٩٢٣م ودفع التعويضات وصعوبة دخول أسواق ما قبل عام ١٩١٤م الأجنبية من جديد ، تعنى أنه فى ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ فقط تساوى إنتاج المانيا مع ما تحقق قبل الحرب العالمية الأولى . غير ان هذا التحسن سرعان ما تم القضاء عليه إثر الأزمة الاقتصادية الكبرى خلال السنوات القليلة التالية ، التى ضربت المانيا بدرجة تفوق فى شدتها معظم الدول الأخرى . ففى عام ١٩٣٢م بلغت نسبة الانتاج الصناعى ٥٨٪ فقط من انتاج عام ١٩٢٨م ، كما انخفضت الصادرات والواردات بأكثر من النصف ، وهبط مجمل الإنتاج القومى من ٨٩ بليون الى ٥٧ بليون مارك المانى ، وزاد حجم البطالة من ٤ر١ الى ٦ر٥ مليون عاطل . وكانت معظم شعبية هتلر فى البداية تنبع من حقيقة أن برامجه الواسعة لبناء الطرق ومد شبكات الكهرباء والاستثمار الصناعى أدت الى خفض كبير فى معدلات البطالة حتى قبل ان يفعل التجنيد الالزامى بقية ذلك . غير انه بحلول عام ١٩٣٦م ، تأثر التحسن الاقتصادى بشكل متزايد بمعدلات الانفاق الخيالية على التسليح . وكان هذا الانفاق ، على المدى القصير ، بمثابة دعم شبه « كينزى » آخر من جانب الحكومة لتشجيع استثمار رأس المال والنمو الصناعى . أما على المدى المتوسط ، ناهيك عن المدى الطويل ، فإن النتائج الاقتصادية كانت تبعث على الخوف وربما استطاع الاقتصاد الأمريكى وحده ، أن يتحمل دون صعوبة كبيرة الضغط الذى فرض عليه من جراء هذا المستوى من الانفاق على التسليح ، غير ان الاقتصاد الالمانى لم يكن يستطع يقينا تحمل ذلك .

وكانت المشكلة الخطيرة الأولى ، التى لم يتنبه لها كثيرا المراقبون الأجانب وقتئذ ، تكمن فى الاسلوب المضطرب تماما لعملية صنع القرار لدى الاشتراكيين الوطنيين ، وهو أمر يبدو ان هتلر كان يشجعه حتى يحتفظ بالسلطة الكاملة . وبالرغم من البيانات التى صدرت عن خطة السنوات الأربع ، الا انه لم يكن هناك برنامج وطنى متجانس يربط عملية البناء العسكرى بالقدرة الاقتصادية

لألمانيا ويحدد الأولويات بين فروع الجيش المختلفة ، وكان جورنج ، المسئول عن الخطة مديرا يائسا . وبدلا من ذلك ، كان ينتهج كل فرع من فروع الجيش أسلوبه الخاص به فى التوسع ، محددا أهدافا جديدة (مستحيلة فى الغالب) ثم منافسا للحصول على المخصصات الضرورية لاستثمار رأس المال ، وخصوصا المواد الخام . وبالتأكيد ، كان من الممكن ان يكون الوضع أكثر اضطرابا لو لم تفرض الحكومة قيودا مشددة على العمل ، وتجبر القطاع الخاص الصناعى على اعادة استثمار أرباحه فى مشروعات صناعية توافق عليها الدولة ، ولو لم تعرض الحكومة ، من خلال فرض الضرائب العالية وخفض الاقتراض والحد من الأجور ومن استهلاك الفرد ، زيادة حجم الانتاج القومى فى استثمار رأس المال فى صناعة السلاح . غير انه حتى عندما ارتفع الانفاق الحكومى بنسبة ٣٣٪ من مجمل الانتاج القومى فى عام ١٩٣٨م (وكان كثير من الاستثمار الخاص « يتم فى الحقيقة بناء على طلب الدولة) لم تكن هناك موارد كافية لمواجهة المطالب المتداخلة والمتسمة فى بعض الأحيان بجنون العظمة للقوات المسلحة . فقد كانت « الخطة زد » للأسطول الذى كان يجرى بناؤه للبحرية الالمانية تتطلب ٦ ملايين طن من وقود البترول (يساوى الاستهلاك الكامل لألمانيا فى عام ١٩٣٨م) ، كما ان خطة السلاح الجوى لتوفير ١٩ر٠٠٠ طائرة حربية لخط المواجهة والاحتياط بحلول عام ١٩٤٢م كانت تتطلب توفير ٨٥٪ من انتاج العالم من البترول . وفى الوقت نفسه ، كان كل فرع من فروع القوات المسلحة يسعى جاهدا للحصول على نصيب أكبر من القوى البشرية الماهرة ، والصلب ومحامل الكريات ، والبترول والمواد الاستراتيجية الحيوية الأخرى .

وأخيراً ، فإن هذا الحشد المحموم للأسلحة كان يصطدم مع اعتماد المانيا الشديد على المواد الخام المستوردة . فقد كان الرايخ الغنى فقط بالفحم ، يحتاج الى كميات ضخمة من خام الحديد والنحاس والبوكسايت والنيكل والبترول والمطاط وغيرها من المواد الأخرى العديدة التى تقوم عليها الصناعة الحديثة ــ وأنظمة الأسلحة الحديثة .

وعلى النقيض من ذلك ، كانت الولايات المتحدة والامبراطورية البريطانية والاتحاد السوفيتى لديها فائض كبير من هذه الخامات . وقبل عام ١٩١٤ ، كانت تدفع ألمانيا ثمن مثل تلك الواردات عن طريق صادراتها المزدهرة من المصنوعات ، أما فى الثلاثينيات ، فإن ذلك لم يعد ممكناً ، حيث أن الصناعة الألمانية كان يجرى وقتئذ اعادة توجيهها الى انتاج الدبابات والمدافع والطائرات لاستهلاك « القوات المسلحة » وزيادة على ذلك ، فإن تكاليف الحرب العالمية الأولى والتعويضات التى أعقبت ذلك الى جانب انهيار تجارة التصدير التقليدية ، أدى الى نضوب كل ما كان لدى ألمانيا تقريباً من نقد أجنبى . ففى عام ١٩٣٨ ، كانت ألمانيا تملك واحداً فى المائة فقط من احتياطى الذهب والمال فى العالم ، بالمقارنة مع الولايات المتحدة التى كانت تملك ٥٤ فى المائة وفرنسا وبريطانيا ١١ فى المائة كل على حدة . ومن ثم كان النظام المتشدد للقيود على النقد وتدابير المقايضة والمعاملات الخاصة الأخرى التى وضعتها وكالات الرايخ كى تدفع ثمن الواردات الحيوية دون تحويل ذهب أو عملة . ومن ثم أيضاً ، كانت الجهود التى أعلن عنها كثيراً لتجنب مثل هذا الاعتماد عن طريق انتاج بدائل صناعية (البترول ، الأسمدة الخ) بموجب خطة السنوات الأربع . وقد ساعدت كل وسيلة من تلك الوسائل ، ولكن لم تستطع أى منها أو حتى كلها معاً تحقيق التوازن

مع متطلبات التسليح . وهذا يفسر الأزمات المتكررة لصناعة السلاح الألمانية ، حيث أن المخزون القومى من المواد الخام قد استهلك كما نفدت الأرصدة اللازمة لتغطية نفقات الامدادات الجديدة . وفى عام ١٩٣٧ ، حذر « رايدر » من أن عملية بناء البحرية الألمانية سوف يتعين ايقافها ما لم يتم توفير مزيد من المواد . وفى يناير عام ١٩٣٩ ، أصدر هتلر نفسه أمره باجراء تخفيضات على نطاق واسع فى حصص القوات المسلحة من الصلب والنحاس والمطاط ومواد أخرى فى حين خاض الاقتصاد الألمانى « معركة تصدير » لزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى .

وقد كانت هناك ثلاث نتائج مترابطة لما سبق بالنسبة لقوة ألمانيا وسياساتها . النتيجة الأولى كانت تتمثل فى أن ألمانيا لم تكن قوية ، عسكرياً ، فى ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ، بالشكل الذى كان يحلو لهتلر أن يتباهى به ويثير خوف الديموقراطيات الغربية . فالجيش الميدانى ، الذى كان تعداده فى بداية الحرب ٢٫٧٥ مليون جندى ، كان يضم عدداً صغيراً من الفرق المتحركة والمسلحة تسليحاً جيداً وطابوراً طويلاً للغاية من فرق الاحتياط الأقل تسليحاً ، كما أن الضباط المتمرسين وضباط الصف كانت تسيطر عليهم تقريباً الحاجة الى تدريب هذا العدد الكبير من الجنود عديمى الخبرة . وكان المخزون من الذخيرة قليلاً ، وحتى وحدات المدرعات الألمانية (البانزر) الشهيرة كان عدد ما لديها من دبابات أقل مما كان لدى انجلترا وفرنسا عند بدء العمليات الحربية . وكانت البحرية الألمانية التى كانت تخطط للحرب فى منتصف الأربعينيات ، تصف نفسها بأنها « غير مسلحة تسليحاً كافياً تماماً لخوض الصراع الكبير مع بريطانيا » ـ وهو تلخيص صحيح فيما يتعلق بالسفن الحربية ، حتى وان كانت الغواصات الألمانية ستساعد على تعديل الميزان .

وبالنسبة للسلاح الجوى ، فقد كان قوياً بصفة رئيسية نظراً لأن أعداءه كانوا ضعفاء بشكل مزمن ـ إلا أنه كان يعانى دائماً من نقص فى الاحتياط والخدمات والمساندة . وفى ظل الأزمات الدولية التى كانت قائمة فى أواخر الثلاثينيات ، فإنه لم يكن قوياً أبداً على النحو الذى تصوره خصومه ـ فقد وجدت صناعة الطائرات وأطقمها الجوية أنه من الصعب للغاية التكيف مع « الجيل الثانى » من الطائرات . فمثلاً ، كان عدد أطقم الطائرات « العامل بالكامل » أقل بكثير من تلك التى خصصت « لخط الجبهة » أثناء أزمة ميونخ ـ وكانت مجرد فكرة قصف لندن حتى تتحول الى رماد فكرة منافية للعقل .

غير أنه قد يكون من غير الحكمة التسليم بكل ما تردده الكتابات « التحريفية » الحديثة حول عدم استعداد ألمانيا للحرب فى عام ١٩٣٩ . ذلك أن الفعالية العسكرية فى نهاية الأمر مسألة نسبية . وقليل من فروع القوات المسلحة ، ان كان هناك أى منها ، يزعم أنه قد تم تلبية كافة احتياجاته ، كما أن أوجه الضعف الألمانية يتعين قياسها بالمقارنة بأوجه ضعف أعدائها . وعندما يتم ذلك ، تبدو الصورة فى صالح برلين بدرجة كبيرة ، خصوصاً بالنظر لكفاءة قواتها المسلحة فى مجال مبادىء العمليات الحربية . فقد كان الجيش الألمانى مستعداً لتركيز قواته المدرعة ثم السماح لتلك القوات بأن تأخذ زمام المبادرة فى ميدان القتال ، والابقاء على الاتصال بها عن طريق اللاسلكى ، كما أن قواته الجوية ، بالرغم من ميلها للقيام بالمهام « الاستراتيجية » ، كانت مدربة على تقديم المساندة فى هجمات الجيش ، وكان سلاح الغواصات الألمانى ، بالرغم من صغره ، يتسم

بالمرونة فيما يتعلق بالتكتيكات العسكرية . وكان كل ذلك تعويضاً مهماً عن قلة المخزون من المطاط ، على سبيل المثال .

وينقلنا ذلك الى النتيجة الثانية . فبالنظر الى أن القوات المسلحة الألمانية قد أعادت تسليح نفسها بدرجة من السرعة أدت الى حدوث توتر شديد للاقتصاد ، فقد كان هناك اغراء على نطاق واسع لدى هتلر للجوء الى الحرب حتى يتسنى له تفادى مثل هذه الصعوبات الاقتصادية . وكما كان معروفاً له جيداً ، فإن الاستيلاء على النمسا لم يجلب معه فقط خمس فرق عسكرية أخرى ، وبعض حقول خام الحديد والبترول وصناعة تعدين ضخمة ، بل جلب معه أيضاً ٢٠٠ مليون دولار هى قيمة الذهب واحتياطى النقد الأجنبى ، وكان اقليم السوديت أقل فائدة من الناحية الاقتصادية (على الرغم من أنه كان غنياً بالفحم) ، ومع مطلع عام ١٩٣٩ ، كان مركز الرايخ من النقد الأجنبى حرجاً . ومن ثم ، لم يكن أمراً يبعث على الدهشة أن يتطلع هتلر بعين الطمع الى بقية تشيكوسلوفاكيا وأن يندفع صوب براغ فى شهر مارس من عام ١٩٣٩ ليستولى على الغنيمة حال وقوع الاحتلال . وفضلاً عن أرصدة الذهب والعملة التى كانت لدى البنك الوطنى التشيكى ، فقد استولى الألمان أيضاً على مخزون ضخم من الخامات والمعادن استخدموها على وجه السرعة لمساعدة صناعتهم ، بينما أمكن استغلال صناعة الأسلحة التشيكية الضخمة والمربحة للحصول على النقد الأجنبى لألمانيا من خلال بيع منتجاتها (أو مقايضتها) للعملاء فى البلقان . كما تم الاستيلاء على الطائرات والدبابات وأسلحة الجيش التشيكى الكبير لتجهيز فرق المانية جديدة من ناحية ، ولبيعها بالنقد الأجنبى من ناحية أخرى وكان كل ذلك ، مع الانتاج الصناعى لتشيكوسلوفاكيا ، بمثابة دعم كبير للقوة الألمانية فى أوروبا ، كما سمح لبرنامج اعادة التسليح المحموم والسريع الذى بدأه هتلر أن يستمر ــ حتى نشوب الأزمة التالية . وكما أوضح تيم ماسون كان « الحل الوحيد المتاح أمام هذا النظام للتوترات والأزمات الناجمة عن الدكتاتورية واعادة التسليح ، هو المزيد من الدكتاتورية واعادة التسليح . . . وكانت الحرب من أجل سلب القوى البشرية والامكانات المادية تمثل جوهر المنطق المخيف للتنمية الاقتصادية الألمانية فى ظل الاشتراكية الوطنية » .

أما النتيجة ــ والمشكلة ــ الثالثة ، فكانت هى : الى أى حد تستطيع المانيا الاستمرار فى سياسة الغزو والنهب دون المبالغة فى توسعها فبمجرد بدء عملية اعادة تسليح القوات الألمانية وتجهيز تلك القوات بالأسلحة الحديثة ، بدا ان اسلوب فرض السيطرة على الدول المجاورة الضعيفة وكسب أراض جديدة ومواد خام ونقد أجنبى قد تحقق ، ولكن بحلول شهرى ابريل ومايو ١٩٣٩ ، كان واضحاً أن بولندا هى المرحلة التالية . غير أنه حتى وان كان بالامكان غزو تلك الدولة على وجه السرعة ، فهل كان بمقدور ألمانيا أن تواجه فرنسا وبريطانيا ــ أى الاشتراك فى حرب تنطوى على تحد أكبر لاقتصاد ألمانيا الأعظم والذى كان لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الخام المستوردة ؟ وتشير الأدلة الى أنه فى حين كان هتلر على استعداد للمخاطرة بمحاربة الديموقراطيات الغربية فى عام ١٩٣٩ ، إلا أنه كان يأمل أن تتراجع مرة أخرى وتسمح له بشن حرب نهب محدودة أخرى ضد بولندا وحدها ، الأمر الذى كان سيساعد الاقتصاد الألمانى على الاعداد لأول حرب يخوضها مع الدول الكبرى ، فى مكان ما فى منتصف الاربعينيات . وبالنظر الى القوة

الاقتصادية والاستراتيجية المنهكة لفرنسا وبريطانيا ، وتردد القيادة السياسية لدى كل منهما فى عام ١٩٣٩ ، فإن الدخول فى صراع ، حتى وان كان سابقاً لأوانه ، مع تلك الدول ربما كان يبدو أنه يستحق المخاطرة ـ على الرغم من أنه إذا كانت العمليات العسكرية ستقف عند خطوط الحرب خلال السنوات من ١٩١٤ الى ١٩١٨ ، فإن مركز الصدارة المبدئى لألمانيا فى مجال التسليح الحديث كان يمكن أن يتدهور بصورة تدريجية . غير أن انتصار الفوهرر ونظامه ، كان يمكن أن يسبب اشكالات كثيرة لو أن الولايات المتحدة قد مدت يد المساعدة الى الحلفاء ، أو أن العمليات امتدت داخل روسيا حيث يعنى مجرد حجم البلاد استمرار القتال مدة طويلة مما يساعد على قدرة الاحتمال الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كان النظام النازى يعيش على الغزو ، وكان هتلر ينطلق من عملية استيلاء الى عملية أخرى ، فكيف وأين كان يمكن ايقاف ذلك ؟ ان النطق الكامل لجنون العظمة لديه كان يعنى أن أية دولة أخرى ينبغى عليها ألا تتحدى ألمانيا فى أوروبا وربما فى العالم . وبهذه الطريقة وحدها يمكن سحق أعدائه ، وحل « المشكلة اليهودية » وقيام الرايخ لمدة ألف عام على أساس قوى . وبالرغم من كل خطوط الاستمرارية ، فإن الفوهرر الألمانى كان مختلفاً تماماً عن سلفيه فردريك وبسمارك فى مخططاته الخيالية لتحقيق قوة عالمية وتجاهله المطلق لكافة العقبات التى كانت تحول دون تحقيق هذا الهدف . وكان هتلر حريصاً ، بدافع من طموحاته الجنونية على المدى الطويل وحاجته الى الهروب من الأزمات على المدى القصير ، شأنه شأن اليابانيين ، على تغيير النظام الدولى بأسرع وقت ممكن .

فرنسا وبريطانيا :

كان وضع كل من فرنسا وبريطانيا فى مواجهة هذه العاصفة المحتشدة وضعاً حرجاً ، يتسم بصعوبة متزايدة . وعلى الرغم من أنه كانت هناك اختلافات هامة عديدة بينهما ، إلا أنهما كانتا من بين الديموقراطيات الرأسمالية الحرة التى أضيرت بشدة من جراء الحرب ، كما أنهما لم تتمكنا (برغم بذل أقصى جهودهما) من أن تستعيدا بأى شكل دائم ذكرياتهما الوردية للاقتصاد السياسى فى عهد الملك ادوارد ، وكانتا تتعرضان لضغط كبير ومتزايد من جانب الحركة العمالية فى الداخل ، وكان لديهما رأى عام يتطلع الى تجنب نشوب صراع آخر ويركز كل اهتمامه فى المسائل « الاجتماعية » الداخلية وليس فى الشئون الخارجية . وليس معنى ذلك أن دبلوماسية كل من باريس ولندن كانت متماثلة ، فنظراً لموقع كل منهما الاستراتيجى ـ الجغرافى المختلف تماماً وكذلك نظراً للضغوط المختلفة التى كانت تواجه حكومة كل منهما ، فقد كانت الدولتان تختلفان كثيراً حول اسلوب معالجة « المشكلة الألمانية » . غير أنه فى الوقت الذى كانتا تختلفان فيه حول الوسائل ، فانهما كانتا متفقتين على الغاية ، ففى سنوات ما بعد عام ١٩٢٩ المضطربة ، كانت فرنسا وبريطانيا تمثلان بلا جدال قوتين بحكم الأمر الواقع .

ومع مطلع الثلاثينيات ، كانت فرنسا هى التى تبدو الأقوى والأكثر نفوذاً على المسرح الأوروبى الهام تماماً على الأقل . ففى خلال تلك السنوات كان لديها ثانى أكبر جيش بين الدول

الكبرى (بعد الاتحاد السوفيتى) وثانى أكبر سلاح جوى (فقد كان سلاح الجو الروسى أكبر عدداً) . ومن الناحية الدبلوماسية ، كان تأثيرها ضخماً ، خصوصاً فى جنيف وأوروبا الشرقية . وقد كانت تعانى من متاعب اقتصادية حادة خلال السنوات التى أعقبت عام ١٩١٩ مباشرة ، عندما تعين تعديل سعر الفرنك للتكيف مع الحقائق الخطيرة المتمثلة فى أنه لم يعد فى استطاعته الاعتماد على الدعم الانجليزى ــ الأمريكى ، كما أن التعويضات الألمانية كانت أقل كثيراً مما هو متوقع . غير أن سياسة بواكاريه لتثبيت أسعار النقد عام ١٩٢٦ وضعت الصناعة الفرنسية وسط ازدهار ملحوظ ، فقد ارتفع انتاج الحديد المصبوب من ٣ر٤ مليون طن عام ١٩٢٠ الى ٣ر١٠ مليون طن عام ١٩٢٩ ، وانتاج الصلب من ٣ الى ٧ر٩ مليون ، والسيارات من ٠٠٠ر٤٠ الى ٠٠٠ر٢٥٤ ، فى حين تخلصت المواد الكيماوية ومواد الطلاء والمنتجات الكهربائية من السيطرة الألمانية قبل الحرب . وقد ساعد تثبيت سعر الفرنك ، بصورة مواتية ، التجارة الفرنسية ، كما أن رصيد بنك فرنسا الضخم من الذهب جعل لها نفوذاً فى جميع أنحاء وسط وشرق أوروبا . وحتى عندما حدث الانهيار الاقتصادى الكبير ، فإن فرنسا لم تتأثر كثيراً ــ على ما يبدو ــ بسبب رصيدها من الذهب وعملتها المميزة من ناحية ، ولأن الاقتصاد الفرنسى كان أقل اعتماداً على السوق الدولية من بريطانيا ، مثلاً ، من ناحية أخرى .

غير أنه بعد عام ١٩٣٣ ، بدأ الاقتصاد الفرنسى فى الانهيار بشكل منتظم ومطرد ، يبعث على الخوف . فقد كانت المحاولات الفاشلة لتجنب خفض قيمة الفرنك بعد أن تخلت كل الدول التجارية الكبيرة الأخرى عن الذهب تعنى أن الصادرات الفرنسية أصبحت أقل قدرة على المنافسة ، وبذلك انهارت تجارتها الخارجية : حيث « انخفضت وارداتها بنسبة ٦٠ فى المائة وصادراتها بنسبة ٧٠ فى المائة » . وبعد عدة سنوات من الشلل كان القرار الذى اتخذ عام ١٩٣٥ بتخفيض الأسعار بدرجة كبيرة يمثل ضربة موجهة الى القطاع الصناعى الفرنسى الآخذ فى الضعف والذى تلقى ضربة أخرى عندما أصدرت حكومة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ أوامرها بأن تكون ساعات العمل الاسبوعية أربعين ساعة بالاضافة الى زيادة الأجور . وقد أدى هذا الاجراء الى جانب الانخفاض الكبير فى قيمة الفرنك فى اكتوبر عام ١٩٣٦ الى زيادة التدفق الهائل بالفعل للذهب خارج فرنسا ، مما ألحق ضرراً بالغاً بائتماناتها الدولية . وفى قطاع الزراعة الذى كان لا يزال يستخدم نصف عدد المواطنين الفرنسيين والذى كان انتاجه أقل كفاءة على مستوى غرب أوروبا ، فإن فائض الانتاج أدى الى استمرار انخفاض الأسعار وسوء دخل الفرد المنخفض بالفعل ، وهو اتجاه عجلت به العودة الى القرى من جانب هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم فى قطاع الصناعة . وكانت الفائدة الوحيدة (والمشكوك فيها كثيراً) لتلك العودة الى القرى أنها ، كما حدث فى ايطاليا ، قد أخفت المستوى الحقيقى للبطالة . وقد انخفض بشدة العمل فى بناء المنازل . كما أن صناعات جديدة ، مثل صناعة السيارات ، أصيبت بالركود فى فرنسا فى الوقت الذى أخذت فيه فى الازدهار فى جهات أخرى . وفى عام ١٩٣٨ ، كانت قيمة الفرنك تساوى ٣٦ فى المائة فقط من قيمته عام ١٩٢٨ ، كما أن معدل الانتاج الصناعى الفرنسى كان ٨٣ فى المائة فقط من معدله منذ عشر سنوات سابقة ، وكان انتاج الصلب ٦٤ فى المائة فقط والبناء ٦١ فى المائة . ولعل الرقم المخيف بدرجة كبيرة ــ لما ينطوى عليه من دلالات بالنسبة للقوة الفرنسية ــ هو أن دخلها القوى فى عام ميونخ كان يقل ١٨

فى المائة عنه فى عام ١٩٢٩ ، وذلك فى مواجهة المانيا التى كانت أكثر خطراً ، وفى وقت كان فيه اعادة التسليح على نطاق واسع أمراً حيوياً .

ومن ثم ، فانه من السهل تفسير انهيار الفعالية العسكرية الفرنسية فى الثلاثينيات باللغة الاقتصادية وحدها . فبسبب العون المتمثل فى الازدهار النسبى فى اواخر العشرينيات ، والقلق الناجم عن اعادة تسليح المانيا سرا ، زادت فرنسا نفقاتها الدفاعية زيادة كبيرة (خاصة ما ينفق على الجيش) فى ميزانيتي عامى ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و ١٩٣٠ - ١٩٣١ . ولسوء الحظ ، فان الآمال الكاذبة التى كانت معقودة على محادثات جنيف لنزع السلاح ، وما أعقبتها من تأثيرات حالة الكساد كان لها ثمنها . ففى عام ١٩٣٤ كانت النفقات الدفاعية لا تزال تمثل ٤ر٣ فى المائة من الدخل القومى ، وهو نفس المعدل فى السنة المالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، الا ان المبلغ الاجمالى كان أقل بما يزيد على ٤ مليون فرنك ، حيث ان الاقتصاد كان يمر بحالة من التدهور السريع . وبالرغم من ان حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم سعت إلى عكس هذا التدهور فى مجال النفقات العسكرية ، فانه لم يحدث حتى عام ١٩٣٧ ان زادت التقديرات الدفاعية عن عام ١٩٣٠ - وقد ذهبت معظم هذه الزيادات فى اصلاح العيوب الأكثر وضوحا فى الجيش الميدانى وفى التحصينات الأخرى . وفى تلك السنوات الحرجة ، قفزت المانيا إلى الأمام اقتصاديا وعسكريا . « تراجعت فرنسا وراء بريطانيا والمانيا فى انتاج السيارات واحتلت المركز الرابع فى صناعة الطائرات بعد ان كانت تحتل المركز الأول فى اقل من عشر سنوات . وقد زاد انتاجها من الصلب بنسبة ضئيلة تقدر بـ ٣٠ فى المائة خلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٧ بالمقارنة مع الزيادة التى حققتها الصناعة الالمانية وكانت ٣٠٠ فى المائة . كما أشارت تقديرات انتاج الفحم الفرنسى إلى انخفاض كبير على مدى نفس فترة السنوات الخمس ، وهو تطور يفسر إلى حد كبير بعودة حقول فحم اقليم السار فى مطلع عام ١٩٣٥ وما ترتب على ذلك من زيادة فى الانتاج الألمانى » .

وكان مستحيلا على فرنسا ، فى ظل هذا الاقتصاد الذى يسير بسرعة نحو الضعف إلى جانب أعباء الديون والمصروفات الخاصة بمعاشات حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ التى كانت تشكل نصف مجمل المصروفات العامة ، ان تعيد تجهيز الفروع الثلاثة لقواتها المسلحة بشكل مرض حتى عندما قامت فى عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ بانفاق أكثر من ٣٠ فى المائة من ميزانيتها على الدفاع . ومما يدعو إلى السخرية ، ان البحرية الفرنسية الجاحدة ربما حظيت بأكثر مما حظى به الفرعان الآخران ، وكان لديها أسطول حديث ومتوازن إلى حد كبير عام ١٩٣٩ - والذى كانت مساعدته ضئيلة فى منع القوات الألمانية من توجيه ضربة برية . وقد كان سلاح الجو الفرنسى اكثر الأسلحة التى اضيرت ضررا بالغا من بين كافة فروع القوات المسلحة . فقد كان يعانى بصفة مستمرة من نقص التمويل ، ولم يكن يستطيع من خلال صناعة الطائرات ذات النطاق المحدود والمبعثر ان ينتج سوى خمسين أو سبعين طائرة كل شهر ما بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٧ ، وهو حوالى عشر اجمالى الانتاج الألمانى . ففى عام ١٩٣٧ على سبيل المثال ، قام الألمان بصنع ٦٠٦ر٥ طائرة فى حين كان انتاج فرنسا مجرد ٣٧٠ طائرة (أو ٧٤٣ طائرة ، اعتمادا على المصدر المستخدم) . وفى عام ١٩٣٨ فقط بدأت الحكومة الفرنسية فى انفاق مبالغ كبيرة فى صناعة الطائرات ، مما أدى بالتالى إلى ظهور اختناقات حتمية من جراء التوسع المفاجىء ، ناهيك عن مصاعب التصميم والتحليق الناجمة عن

الانتقال إلى استخدام طائرات أحدث ، عالية الأداء . وقد تسلم سلاح الجو الفرنسى الدفعة الأولى المكونة من ثمانين طائرة من بين ٥٢٠ طائرة مقاتلة من طراز ديوتين خلال الفترة من يناير إلى ابريل عام ١٩٤٠ فقط ، وكان طيارو تلك الطائرات قد بدأوا لتوهم التدريب عليها عندما وقع الهجوم الألمانى المفاجىء .

ويقر العديد من المؤرخين انه خلف تلك الصعوبات الاقتصادية والانتاجية ، كانت تكمن مشاكل اجتماعية وسياسية اكثر عمقا . فقد شهد المجتمع الفرنسى الذى صدم من جراء الخسائر الناجمة عن الحرب الكبرى ، والذى كان يشعر بالاحباط نتيجة للضربات الاقتصادية والفشل المتكرر ، والذى قسمته المصالح الطبقية والايديولوجية التى تزايدت بفشل السياسيين فى محاولتهم ايجاد حلول لمشاكل انخفاض قيمة العملة والتضخم ومشكلة العمل لمدة أربعين ساعة فى الاسبوع ، وارتفاع الضرائب واعادة التسليح . ولذلك شهد المجتمع الفرنسى انهيارا حادا فى الروح المعنوية لافراد الشعب وترابطهم مع اقتراب حقبة الثلاثينيات . وبعيدا عن اقامة « اتحاد مقدس » ، فان ظهور الفاشية فى أوروبا ، أدى ـ على الأقل خلال فترة الحرب الأهلية الأسبانية ـ إلى حدوث مزيد من الانقسامات فى الرأى العام الفرنسى ، مع تفضيل اليمين المتطرف (حسبما كانت الهتافات تردد فى الشوارع) لهتلر على بلوم ، وعدم موافقة الكثير من بين اليسار على ارتفاع الانفاق على السلاح وعلى الالغاء المقترح لمبدأ العمل أربعين ساعة فى الاسبوع . وقد تفاعلت تلك الصدامات الايديولوجية مع تقلبات الأحزاب والعجز الدائم للحكومات الفرنسية فى فترة مابين الحربين (أربعة وعشرين تغييرا خلال الفترة مابين ١٩٣٠ و ١٩٤٠) مما كان يعطى انطباعا بان المجتمع كان فى بعض الاحيان على شفا حرب أهلية . وعلى أقل تقدير ، لم يكن المجتمع الفرنسى لديه القدرة الكافية للتصدى لخطوات هتلر الجريئة ولمتاهات موسولينى .

وكما كان يحدث كثيرا فى السياسة الفرنسية ، فقد اثر كل ذلك على العلاقات المدنية والعسكرية وعلى وضع الجيش فى المجتمع . ولكن بصرف النظر عن جو الشك والكآبة العام الذى كان يتعين على زعماء فرنسا العمل فيه ، كانت هناك مجموعة كاملة من أوجه الضعف المحدودة . فلم يكن هناك جهاز فعال ، مثل لجنة الدفاع عن المستعمرات أو اللجنة الفرعية لهيئة الأركان فى بريطانيا العظمى ، للجمع بين الفروع العسكرية وغير العسكرية التابعة للحكومة للتخطيط الاستراتيجى بطريقة منظمة ، أو حتى تنسيق وجهات نظر الفروع المتنافسة . وكان كبار قادة الجيش وهم « جاملان » ، « وجورج » ، « وفيجاند » و (فى الظل) « بيتان » فى الستين وفى السبعين من اعمارهم ، ويتسمون بعقلية دفاعية وبالحذر وعدم الاهتمام بالابتكارات التكتيكية . وفى حين كان هؤلاء القادة يتخذون موقف الرفض الصريح لمقترحات ديجول بانشاء جيش أصغر حجما واكثر حداثة ويعتمد على الدبابات ، فانهم لم يحاولوا أنفسهم الاخذ باساليب بديلة تعتمد على الأسلحة الحربية الحديثة . ولم تستخدم سياسة الأسلحة المشتركة . وتم تجاهل المشاكل الخاصة بالسيطرة على سير المعارك والاتصالات (بواسطة اللاسلكى) كما تم التقليل من شأن دور الطائرات . وبالرغم من ان المخابرات الفرنسية قدمت قدرا كبيرا من المعلومات حول ما كان يفكر فيه الألمان ، فقد تم تجاهلها جميعا . وكان هناك شك واضح فى كفاءة استخدام التشكيلات المدرعة على نطاق واسع ، مثلما كان يفعل الألمان فى مناوراتهم . وظلت كافة النسخ المترجمة من كتاب جودريان

« انتبهوا ! الدبابات ! » ، والتى تم ارسالها إلى كل مكتبة من مكتبات الجيش فى فرنسا ، دون قراءة . ومعنى ذلك انه عندما اتجهت الصناعة الفرنسية إلى انتاج اعداد كبيرة من الدبابات ـ وكثير منها ذات نوعية جيدة مثل الدبابة سوموا ـ ٣٥ ـ لم تكن هناك مبادىء صحيحة لاستخدامها . ونظرا لمثل هذه الاخفاقات فى القيادة والتدريب ، فانه أصبح من الصعب على الجيش الفرنسى ان يعوض المتاعب السياسية والاجتماعية والتدهور الاقتصادى للبلاد اذا ما واجهت حربا كبرى أخرى .

ولم يكن بالامكان التغلب على أوجه الضعف تلك مثلما كان الحال قبل عام ١٩١٤ ، عن طريق تحقيق نجاحات فى الدبلوماسية الفرنسية أو من خلال استراتيجية تحالف مواتية . بل على العكس من ذلك ، أصبحت التناقضات فى السياسة الخارجية الفرنسية أكثر وضوحا مع دخول عقد الثلاثينيات . وقد تمثل أول تلك التناقضات بطبيعة الحال ، فى تضارب موقف الدفاع الاستراتيجى حلف خط ماجينو والذى اتخذ بعد اتفاقيات لوكارنو ، والرغبة فى وقف التوسع الألمانى فى أوروبا الشرقية ، عن طريق التقدم اذا لزم الأمر نحو مساعدة حلفاء فرنسا الأوروبيين حسبما تنص الاتفاقيات . وقد أدت استعادة الألمان لاقليم السار فى عام ١٩٣٥ واحتلال هتلر من جديد لاقليم الراين المنزوع السلاح إلى التقليل من احتمال التقدم الفرنسى حتى وان كان قادة فرنسا العسكريون يرغبون فى القيام بعمليات هجومية . نجد ان ذلك لم يكن يمثل شيئا بالنسبة للضربات التى انهالت على الوضع الدبلوماسى والاستراتيجى لفرنسا فى عام ١٩٣٦ : مثل النزاع مع ايطاليا حول أزمة الحبشة الذى جعل ايطاليا تتحول من حليف محتمل ضد ألمانيا إلى عدو محتمل لها ، وبداية الحرب الأهلية الأسبانية التى اثارت احتمال قيام دولة فاشية أخرى فى مؤخرة فرنسا ، واتجاه بلجيكا إلى اتخاذ موقف الحياد بما ينطوى عليه من دلالات استراتيجية . وبنهاية تلك السنة المأساوية ، لم تعد فرنسا تستطيع التركيز على حدودها الشمالية الشرقية فقط ، وأصبحت فكرة اندفاعها جنوب اقليم الراين كى تساعد حليفا شرقيا فكرة بعيدة . ومن ثم ، فانه ابان أزمة ميونخ ، كان الخوف يسيطر على العديد من الشخصيات الفرنسية الرئيسية لاحتمال ان تضطر إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا . وفى نهاية الأمر ، فانه فور التوقيع على اتفاقية ميونخ ، فان باريس وجدت الاتحاد السوفييتى أكثر رفضا للتعاون مع الغرب ، وغير مستعد لأخذ المعاهدة الفرنسية ـ الروسية عام ١٩٣٥ مأخذ الجد .

وفى ظل تلك الظروف الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الكئيبة ، لم يكن يبعث على الدهشة كثيرا ان اتجهت الاستراتيجية الفرنسية اساسا لكسب التأييد البريطانى على نطاق واسع فى أية حرب مع ألمانيا فى المستقبل . وكانت هناك اسباب اقتصادية واضحة لذلك . فقد كانت فرنسا تعتمد اعتمادا كبيرا على الفحم المستورد (٣٠ فى المائة) والنحاس (١٠٠ فى المائة) والبترول (٩٩ فى المائة) والمطاط (١٠٠ فى المائة) ومواد خام حيوية أخرى ، كثير منها كان يأتى من الامبراطورية البريطانية وكان ينقله الأسطول التجارى البريطانى . وفى حالة نشوب « حرب شاملة » ، فان الفرنك المتدهور قد يحتاج مرة أخرى إلى مساعدة بنك انجلترا حتى يمكنه ان يشق طريقه فى جميع أنحاء العالم ، وفى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ شعرت فرنسا بالفعل انها تعتمد اعتمادا شديدا على العون المالى الانجليزى الأمريكى . وبالمقابل ، فانه بمعاونة البحرية الملكية فقط يمكن عزل ألمانيا عن وارداتها فيما وراء البحار . وبنهاية الثلاثينيات ، كانت معاونة سلاح الجو الملكى مطلوبة

أيضا ـ وكذلك الالتزام باشتراك قوات بريطانية جديدة فى المهمات السريعة . وقد تردد فى هذا الصدد انه كان هناك منطق على المدى الطويل فى السياسة الفرنسية الخاصة بالسلبية الاستراتيجية ، فبافتراض ان أى هجوم المانى على الغرب يمكن وقفه كما حدث عام ١٩١٤ ، فان الموارد المتفوقة للامبراطوريتين الانجليزية والفرنسية سوف تسود فى نهاية الأمر ـ كما ستفرض بدون شك استعادة الأراضى التشيكية والبولندية التى فقدت بصفة مؤقتة فى الشرق .

غير انه يصعب القول بأن الاستراتيجية الفرنسية الخاصة « بإنتظار بريطانيا » كانت نعمة تامة . فمن الواضح انها سلمت زمام البادرة الى هتلر الذى اظهر مرارا بعد عام ١٩٣٤ انه يعرف كيف يستفيد منها . وبالاضافة الى ذلك فإنها قيدت ايدى فرنسا (بالرغم من وجود ادلة كثيرة على ان اشخاصا مثل بونيه وجاملان كانوا يفضلون البقاء مقيدين) ومنذ عام ١٩١٩ ، ظل البريطانيون يحثون الفرنسيين على انتهاج سياسة اكثر لينا واكثر مهادنة تجاه المانيا ، ويعربون عن استيائهم الشديد لما يتصورونه من عناد فرنسى ، كما ظلت كل من حكومة بريطانيا وشعبها لسنوات بعد تولى هتلر للسلطة يبدون اهتماما ضئيلا بالمأزق الامنى الذى تواجهه فرنسا . كذلك كان البريطانيون يعترضون بشدة بصفة خاصة على التعهدات العسكرية الفرنسية للدول الوريثة فى اوروبا الشرقية ، وعندما بات التعاون البريطانى ــ الفرنسى أمرا لا مفر منه ، مارسوا الضغط على باريس كى تلغى التزاماتها . وحتى قبل الازمة التشيكية ، كانت بريطانيا قد زعزعت وقوضت السياسة الفرنسية القديمة المتشددة تجاه برلين ــ دون ان تقدم ، على اية حال اى شىء جوهرى بدلا منها ، وفى ربيع عام ١٩٣٩ فقط ، التقت الدولتان معاً فى حقيقة الامر مع تحالف عسكرى مناسب ، وحتى حينذاك فإن الشكوك السياسية المتبادلة بينهما لم تختف تماما . وكما سنرى فيما بعد ، يبدو من المناسب القول ان انجلترا لم تكن غادرة بقدر ما كانت قصيرة النظر وتنزع نحو التمنى وتسيطر عليها عشرات من المشاكل الداخلية ومشاكل المستعمرات التابعة لها ، الا ان ذلك يؤكد فقط حقيقة انها كانت سندا ضعيفا ومشكوكا فيه لا تستطيع السياسة الفرنسية الاعتماد عليه اذا ما تقرر احتواء النزعة التوسعية الالمانية .

ولعل اكبر سوء تقدير من جانب فرنسا هو اعتقادها بأن بريطانيا فى اواخر الثلاثينات كانت قادرة على المساعدة فى كبح جماح التحدى الالمانى كما حدث فى عام ١٩١٤ . لقد كانت بريطانيا لا تزال دولة كبيرة بطبيعة الحال ، تتمتع بالعديد من المزايا الاستراتيجية ولديها إنتاج صناعى وإمكانات صناعية ضعف ما لدى فرنسا ، الا ان وضعها كان اقل قوة ورسوخا مما كان عليه منذ عشرين عاما سابقة . فمن الناحية النفسية ، لحق بالامة البريطانية ضرر بالغ من جراء الحرب العالمية الاولى وخاب املها لعدم جدوى السلام القرطاجنى الذى اعقبها وقد تزامن هذا التحول العام عن النزعة العسكرية والارتباطات القارية وعن اى اهتمام بتوازن القوى مع مقدم الديمقراطية البرلمانية الكاملة (من خلال منح حق الانتخاب عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٨) وقيام حزب العمل . وكانت السياسات الوطنية فى تلك العقود تدور على ما يبدو ، على نحو يفوق فرنسا حول المسألة الاجتماعية ــ وهى حقيقة انعكست فى صغر حجم الانفاق العام (١٠ر٥ فى المائة) المخصص للقوات المسلحة عام ١٩٣٣ بالمقارنة بالمبالغ المخصصة للخدمات الاجتماعية (٤٦ر٦ فى المائة) ولم يكن هذا المناخ ، الذى كان بالدوين وتشامبرلين يذكران زملاءهما به فى مجلس

الوزراء مرارا ، هو الذى يمكن فيه كسب الاصوات عن طريق التدخل فى مشاكل شرق ووسط اوروبا التى يصعب حلها والتى كانت حدودها (من وجهة نظر الهوايتهول) غير مقدسة .

وحتى بالنسبة لتلك الجماعات السياسية والمخططين الاستراتيجيين الذين كانوا يبدون اهتماما اكبر بالشئون الدولية من المسائل الاجتماعية او المناورات الانتخابية ، فإن المسرح الدولى بعد عام ١٩١٩ كان يوحى بالتزام الحذر وعدم التعهد بأى شىء اذ انه فور انتهاء الحرب ، كانت دول الكومنولث التى كانت تتمتع بالحكم الذاتى تمارس ضغوطها لإعادة تحديد وضعها . وعندما تحقق ذلك ، من خلال إعلان وعد بلفور عام ١٩٢٦ وقانون ويستمنستر عام ١٩٣١ ، تحولت فى الحقيقة الى دول مستقلة ذات سياسات خارجية منفصلة (بناء على رغبتها) ولم تكن اى منها على استعداد للحرب من اجل القضايا الاوروبية ، بل لم تكن بعضها ، مثل ايرلندا وجنوب افريقيا وحتى كندا ، ترغب فى ان تحارب من اجل اى شىء . فإذا كانت بريطانيا ترغب فى الاحتفاظ بصورة الوحدة الامبراطورية ، فقد كان ذلك يستتبع امكانية ان تذهب الى الحرب فقط حول قضية تحظى بتأييد دول الكومنولث ، وحتى عندما جرى تعديل مثل هذه الانفصالية مع زيادة التهديد من جانب المانيا ، وايطاليا واليابان ظلت بريطانيا مدركة لأهمية البعد الذى يتخطى حدود اوروبا بالنسبة لكافة قراراتها الخاصة بالسياسة الخارجية . غير ان الاهم من كل ذلك ، من الناحية العسكرية البحتة ، كانت انشطة المحافظة على الامن فى المستعمرات والتى كان يقوم بها الجيش البريطانى وكذلك سلاح الجو الملكى فى كل من الهند والعراق ومصر وفلسطين ومناطق اخرى . وقد وجد الجيش البريطانى نفسه فى كثير من سنوات الحرب ، فى الحقيقة يتحول الى القيام بدور كان يقوم به فى العصر الفيكتورى : فقد كان التهديد الروسى للهند يعتبر اعظم خطر استراتيجى (حتى وان كان بشكل مجرد الى حد ما) وكان الاحتفاظ بهدوء المواطنين بمثابة المهمة العملية التى تتم يوما بيوم . وفى نهاية الامر ، فإن هذا الجنوح الامبريالى للاستراتيجية البريطانية الكبرى قد تدعم بدرجة كبيرة من خلال حرص البحرية الملكية على ارسال اسطول رئيسى الى سنغافورة واهتمام الهوايتهول المبرر بالدفاع عن الممتلكات البريطانية البعيدة والمعرضة للخطر من قبل اليابانيين .

صحيح ان هذا التكافؤ الاستراتيجى بين الضدين للإله يانوس* البريطانى كان يمتد لقرون ، غير ان ما كان يثير الخوف بدرجة اكبر انه كان يتعين تنفيذه بقاعدة صناعة اكثر ضعفا . فقد كان الانتاج الصناعى البريطانى فى العشرينيات يعانى من الركود من ناحية بسبب عودة الجنيه الاسترلينى الى مقياس الذهب بمستوى عال للغاية . وبالرغم من الاقتصاد البريطانى المريض لم يعان بشكل عنيف مثلما عانى الاقتصاد الامريكى والاقتصاد الالمانى ، الا انه اهتز من اساسه نتيجة لهبوط الاسعار على مستوى العالم بعد عام ١٩٢٩ . فقد انخفض إنتاج المنسوجات ، الذى كان يشكل ٤٠ فى المائة من الصادرات البريطانية ، بمعدل الثلثين كما انتاج الفحم الذى كان يشكل نسبة ١٠ فى المائة من الصادرات انخفض بنسبة الخمس ، وتضررت صناعة بناء السفن بشدة بحيث انخفض الانتاج عام ١٩٣٣ بنسبة ٤٥ فى المائة على امتداد السنوات الثلاث ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ ، كما انخفض انتاج الحديد المصبوب بنسبة ٥٣ فى المائة . ومع تدهور التجارة الدولية واحلال كتل النقد

---

* اله الأبواب والبوابات عند الرومان .

محلها ، استمرت مشاركة بريطانيا فى التجارة العالمية فى الاتجاه نحو الهبوط من ١٥ر١٤ فى المائة (١٩١٣) الى ٧٥ر١٠ فى المائة (١٩٢٩) الى ٨ر٩ فى المائة (١٩٣٧) وزيادة على ذلك ، فإن المكاسب غير المنظورة من الملاحة والتأمين والاستثمارات الخارجية ، التى ظلت على مدى قرن تغطى بشكل جيد الفجوة التجارية المنظورة ، لم يعرف مقدورها القيام بذلك ، ومع مطلع الثلاثينيات كانت بريطانيا لا تزال تعيش على رأسمالها . وقد جعل جرح أزمة عام ١٩٣١ الذى جمع بين انهيار حكومة العمال واتخاذ قرار عدم التعامل فى الذهب السياسيين يدركون تماما مدى الضعف الاقتصادى الذى تتعرض له دولتهم .

وربما كانت مخاوف بعض هؤلاء الزعماء مبالغا فيها الى حد ما فى واقع الامر . ففى عام ١٩٣٤ ، بدأ الاقتصاد البريطانى تدريجيا يعود الى حالته الطبيعية . ففى حين كانت الصناعات الاقدم فى الشمال تعانى من الضعف ، فإن الصناعات الجديدة مثل الطائرات والسيارات والبتروكيماويات والسلع الكهربائية ـ كانت تنمو بالتدريج . كما ان التجارة داخل كتلة الاسترلينى كانت سندا للمصدرين البريطانيين . وساعد انخفاض اسعار المواد الغذائية والمواد الخام المستهلك البريطانى ، الا ان مثل تلك المسكنات لم تكن كافية بالنسبة لوزارة الخزانة التى كان يسيطر عليها الشعور بالقلق بسبب وضع بريطانيا الحرج فيما يتعلق بائتماناتها الخارجية وبسبب اجراء مزيد من التخفيضات لقيمة الجنيه الاسترلينى . وكانت الاولوية القصوى فى رأيها ، هى ان تشق الدولة طريقها فى انحاء العالم ، مما يفى موازنة دفاتر الحكومة وخفض الضرائب الى الحد الادنى والتحكم فى اتفاق الدولة وحتى عندما دفعت الازمة المنشورية الحكومة عام ١٩٣٢ للتخلى عن خطة السنوات العشر الشهيرة* ، اسرعت وزارة الخزانة الى تأكيد ان ذلك يجب الا يؤخذ كتبرير للتوسع فى الانفاق من قبل أجهزة الدفاع دون النظر الى الموقف المالى والاقتصادى الخطير للغاية الذى لا تزال تواجهه .

وقد اكد هذا المزيج من الضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية قيام بريطانيا ، شأنها شأن فرنسا ، بخفض نفقاتها الدفاعية خلال مطلع الثلاثينيات فى الوقت الذى بدأت فيه الانظمة الدكتاتورية تزيد من نفقاتها الدفاعية . ولم يحدث الا عام ١٩٣٦ فى اعقاب دراسة استمرت عدة سنوات لأوجه النقص الدفاعية لبريطانيا والصدمة المزدوجة المتمثلة فى إعادة تسليح هتلر لقواته بشكل علنى والذى اعقبته أزمة الحبشة ، ان اخذ الانفاق البريطانى على القوات المسلحة اولى خطوات ارتفاعه بشكل كبير . غير ان المبالغ التى خصصت فى ذلك العام كانت اقل مما خصصته ايطاليا وتعادل ثلث او ربع ما خصصته المانيا لقواتها . وحتى فى تلك المرحلة ، فإن القيود التى فرضتها وزارة الخزانة ومشاعر القلق التى سيطرت على السياسيين فيما يتعلق بالرأى العام الداخلى حالت دون إعادة التسليح على نطاق اوسع والذى بدأ فى حقيقة الامر فى سنة الازمة ، ١٩٣٨ وعلى أية حال ، فانه قبل هذا التاريخ بوقت طويل كانت القوات المسلحة تحذر من استحالة ضمان سلامة تجارتنا وارضنا ومصالحنا الحيوية فى مواجهة المانيا ، وايطاليا واليابان فى نفس الوقت كما كانت

---

* اى ان التوجيه الصادر بعد عام ١٩١٩ كان يقضى بأن تضع فروع القوات المسلحة تقديراتها على افتراض انها لن تشترك فى حرب كبرى خلال السنوات العشر القادمة .

تحث الحكومة على تخفيض عدد اعدائنا المحتملين وكسب تأييد الحلفاء المحتملين وبعبارة اخرى فإن الدبلوماسية ــ دبلوماسية التهدئة كانت مطلوبة للدفاع عن تلك الامبراطورية الضعيفة اقتصاديا والممتدة استراتيجيا ضد التهديدات التى تتعرض لها فى الشرق الاقصى والبحر الابيض المتوسط واوروبا نفسها . ولم يكن رؤساء الاركان يشعرون فى اى مسرح خارجى للحرب بأن بريطانيا قوية بالدرجة الكافية ، وكان صعود نجم سلاح الطيران اللالمانى الذى يدعو للقلق ، يلقى بظلاله على تلك الحقيقة الكئيبة مما جعل المواطنين فى تلك الدولة الجديدة معرضين بشكل مباشر ولأول مرة للعمليات العسكرية من جانب العدو .

وثمة دلائل اخرى على ان رؤساء الاركان البريطانيين كان يسيطر عليهم شعور بالكآبة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بمستقبل دولتهم ، شأنهم فى ذلك شأن العسكريين المحترفين فى كل دولة اخرى ، فقد جعلتهم الحرب العالمية الاولى حذرين ومتشائمين . غير انه مما لا شك فيه ان المانيا قد لحقت ببريطانيا فى المجال الجوى بحلول ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ الى حد ان جيش بريطانيا صغير الحجم ذا الخدمة الطويلة لم يكن ليستطيع ان يفعل الكثير فى قارة اوروبا وان بحريتها ستجد من المستحيل عليها ان تسيطر على المياه الاوروبية وان ترسل اسطولا رئيسيا الى سنغافورة . وربما كان من دواعى البلبلة بدرجة كبيرة لصانعى القرار البريطانيين انه بات من الصعب للغاية العثور على هؤلاء الحلفاء المحتملين الذين كان يطالب بهم رؤساء الاركان فلم يعد بالامكان العثور على التحالفات التى اقامتها بريطانيا لمواجهة نابليون وكذلك الوفاق والتقارب الناجح الذى تحقق فى السنوات التى تلت سنة ١٩٠٠ . فقد تحولت اليابان من حليف الى عدو ، وحدث نفس الشيء بالنسبة لإيطاليا . اما روسيا وهى الجناح الأخر للقوة الاوروبية (حسب الاصطلاح الذى استخدمه ديهيو) والتى كانت تنضم الى بريطانيا بصورة تقليدية فى معارضة السيطرة القارية ، فقد اصبحت آنذاك فى عزلة دبلوماسية وشك بالغ فى الديمقراطيات الغربية . وكانت سياسة الولايات المتحدة منذ مطلع الثلاثينيات حتى منتصفها لا يمكن التكهن بها على الاقل بالنسبة لاصحاب العقول المحبطة فى الهوايتهول ، فقد تجنبت كافة الالتزامات الدبلوماسية والعسكرية ، كما ظلت غير راغبة فى الانضمام الى عصبة الامم ، وكانت تعارض بشدة الجهود البريطانية المختلفة للتخلص من الانظمة التحريفية (مثلا عن طريق الاعتراف بمكانة اليابان الخاصة فى شرق آسيا او عرض مبالغ خاصة وترتيبات متبادلة على المانيا) وجعلت من المستحيل ــ عن طريق قانون الحياد الصادر عام ١٩٣٧ ــ الاستدانة من الاسواق الامريكية مثلما فعلت بريطانيا للمحافظة على مجهودها الحربى خلال الفترة مابين ١٩١٤ و ١٩١٧ وبهذه الطريقة دأبت الولايات المتحدة على زعزعة الاستراتيجية الكبرى البريطانية بنفس الطريقة ، ربما غير المتعمدة والتى كانت بريطانيا تزعزع بها الاستراتيجية الفرنسية فى شرقى اوروبا وقد ادى ذلك الى ان تبقى فرنسا وبقية الامبراطورية البريطانية الحلفاء المحتملين الوحيدين . غير ان احتياجات فرنسا الدبلوماسية ادت الى ارتباط بريطانيا بالتزامات فى وسط اوروبا ، وهو ما عارضته بشدة دول الكومنولث ، وكان نظام الدفاع الامبريالى كله غير قادر على الدفاع عنها . ومن ناحية اخرى ، فإن مصالح الامبراطورية خارج نطاق اوروبا استأثرت بالاهتمام وبالموارد اللازمة لإحتواء التهديد الالمانى ونتيجة لذلك ، وجد البريطانيون انفسهم خلال الثلاثينيات فى مأزق دبلوماسى واستراتيجى عالمى لم يكن هناك حل مرضى له .

وليس معنى ذلك انكار ان بالدوين وتشمبرلين وزملاؤهما كان باستطاعتهم ان يفعلوا اكثر من ذلك او دعاء ان العناصر المحددة لسياسة التهدئة البريطانية كانت بالصورة التى جعلت كافة السياسات البديلة التى اقترحها تشرشل ونقاد آخرون غير عملية فقد كانت هناك رغبة ملحة من جانب الحكومة البريطانية ، بالرغم من كافة الادلة المضادة للثقة فى العروض المعقولة المطروحة على النظام النازى . وكانت الكراهية العاطفية للشيوعية من الحدة بحيث ان امكانية وجود روسيا كعضو فى الائتلاف المضاد للفاشية كان دائما ما يتم تجاهلها او التقليل من شأنها . وكانت دول شرق اوروبا المعرضة للخطر ، مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا . تعتبر جميعا وفى احيان كثيرة مصدر إزعاج . كما ان الافتقار الى التعاطف مع مشاكل فرنسا كشف عن روح انانية قاتلة . وكانت قوة المانيا وايطاليا يبالغ فيها بصفة مستمرة على اساس شواهد واهية ، فى حين كانت اوجه الضعف فى مجال الدفاع لدى بريطانيا تعتبر سببا للسلبية . وكانت وجهات نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بتوازن القوى فى اوروبا ذاتية وقصيرة الامد . وكان منتقدو سياسة التهدئة مثل تشرشل يتعرضون للرقابة الصحفية والتحييد بشكل منتظم ، حتى فى الوقت الذى كانت تعلن فيه الحكومة انها لا يمكنها ان تتبع سوى الرأى العام (وليس تولى قيادته) وبالرغم من كافة الاسباب المنطقية والصحيحة موضوعيا وراء رغبة الحكومة البريطانية فى تجنب الوقوف فى وجه الدول الدكتاتورية فإن هناك الكثير مما يمكن ان يقال حول موقفها غير الكريم وافقها الضيق الذى يبدو مثيرا للشك مع هذا البعد الزمنى .

ومن ناحية اخرى ، فإن اى بحث فى الواقع الاقتصادى والاستراتيجى يجب ان يعترف بانه فى اواخر الثلاثينيات لم يكن بالامكان حل المشاكل الاساسية التى كانت تؤثر فى الاستراتيجية الكبرى البريطانية بمجرد تغيير الموقف او حتى رؤساء الوزراء . ففى الحقيقة ، انه كلما كان يضطر تشامبرلين ـ نتيجة المزيد من الاعمال العدوانية التى كان يقوم بها هتلر ، وسخط الرأى العام ـ للتخلى عن سياسة التهدئة ، كلما اصبحت التناقضات الاساسية واضحة وبالرغم من اصرار رؤساء الاركان على اجراء زيادات كبيرة فى الانفاق على الدفاع ، فقد افادت وزارة الخزانة ان مثل هذا الانفاق سوف يكون مدمرا من الناحية الاقتصادية وبالفعل ، كانت بريطانيا فى عام ١٩٣٧ ، شأنها شأن فرنسا ، تنفق من مجمل انتاجها القومى على الدفاع أكثر مما كانت تنفقه أى من هاتين الدولتين فى سنوات الأزمة قبل عام ١٩١٤ ، دون أى تحسن كبير فى مجال الأمن ـ نظراً للارتفاع الكبير فى معدل الانفاق على الأسلحة فى الدولة الألمانية التى كان يدفعها الهوس والانفعال الزائد . ولكن مع ارتفاع نفقات الدفاع البريطانية بدرجة أكبر ـ تقريباً ، من ٥ر٥ فى المائة من اجمالى الانتاج القومى فى عام ١٩٣٧ الى ٥ر٨ فى المائة فى عام ١٩٣٨ الى ٥ر١٢ فى المائة فى عام ١٩٣٩ ـ بدأ اقتصادها الضعيف يعانى كثيراً . وحتى عندما تم تدبير المبالغ اللازمة لتغطية نفقات الزيادة فى التسليح ، فإن عدم كفاية المصانع البريطانية والنقص الشديد فى المهندسين المهرة أدى الى بطء الانتاج المأمول فيه من الطائرات والدبابات والسفن ، ولكن ذلك بدوره أضطر فروع القوات المسلحة الى التقدم بطلبيات أكبر حجماً من الأسلحة وألواح الصلب ومحامل الكريات ولوازم أخرى الى الدول المحايدة مثل السويد والولايات المتحدة ، مما زاد من استنزاف احتياطى النقد الأجنبى ومن تهديد ميزان المدفوعات . ومع تقلص أرصدة الدولة من الذهب والدولارات باتت ائتماناتها

الدولية مزعزعة على نحو أكبر من أى وقت مضى . وقد أوضحت وزارة الخزانة ، رداً على الاجراءات الجديدة باعادة التسليح فى ابريل ١٩٣٩ أنه « إذا ما أصبح لدينا انطباع بأننا قادرون على خوض حرب طويلة مثلما حدث عام ١٩١٤ ، فإننا ندفن رؤوسنا فى الرمال » . ولم تكن نبوءة سارة بالنسبة لدولة يفترض فيها المخططون الاستراتيجيون أنه ليست لديهم فرصة لكسب حرب قصيرة ولكنهم يأملون بطريقة ما أن تتحقق لهم السيادة فى صراع طويل الأمد .

كذلك ظهرت على السطح فى المجال العسكرى عشية الحرب تناقضات خطيرة بنفس القدر . ففى الوقت الذى تمت فيه تسوية بعض القضايا الاستراتيجية طويل الأمد من خلال القرار الذى اتخذته بريطانيا عام ١٩٣٩ بقبولها مرة أخرى « التزاماً قارياً » رسمياً تجاه فرنسا ، وقرارها الموازى تقريباً باعطاء الأولوية للبحر الأبيض المتوسط على سنغافورة فيما يتعلق بنشر قواتها البحرية ، فقد ترك ذلك المصالح البريطانية فى الشرق الأقصى مكشوفة تماماً أمام العمل التالى من أعمال العدوان اليابانى . وبطريقة مناقضة مماثلة ، كانت الضمانات السريعة التى قدمتها بريطانيا لبولندا فى ربيع عام ١٩٣٩ والتى أعقبتها ضمانات أخرى لليونان ورومانيا وتركيا شواهد على اعادة اكتشاف الحكومة البريطانية لأهمية أوروبا الشرقية والبلقان داخل نطاق توازن القوى القارى . غير أن الحقيقة كانت تكمن فى أن القوات المسلحة البريطانية لم تكن تتوقع كثيراً الدفاع عن تلك الأراضى فى مواجهة هجوم ألمانى مؤكد .

وباختصار ، فإنه لا سياسات تشامبرلين المتشددة تجاه ألمانيا بعد مارس ١٩٣٩ ، ولا حتى احلاله بتشرشل فى مايو ١٩٤٠ قد « حل » المأزق الاستراتيجى والاقتصادى لبريطانيا ، وكل ما تم هو اعادة تحديد المشاكل . فبالنسبة لامبراطورية عالمية واسعة النطاق فى تلك المرحلة المتأخرة فى تاريخها ــ حيث كانت لا تزال تسيطر على ربع مساحة العالم ولكن بنسبة ٩ الى ١٠ فى المائة فقط من قوته الصناعية وامكاناته الحربية ــ فإن كلا من سياسة التهدئة وسياسة معارضة التهدئة كانت لها مساوئها ، ولم يكن هناك سوى اختيار المكاره . ولا شك أن الاختيار الصحيح قد تم عام ١٩٣٩ ، وهو الوقوف فى وجه المزيد من الأعمال العدوانية من جانب هتلر . إلا أنه فى تلك المرحلة كان ميزان القوى يميل ضد المصالح البريطانية فى أوروبا ، وأصبح غير موات بدرجة أكبر من الشرق الأقصى على نحو بات من الصعب معه رؤية كيف يمكن لانتصار حاسم ضد الفاشية أن يتحقق بدون تدخل الدول الكبرى المحايدة وكان ذلك أيضاً له مشاكله .

القوى العظمى البعيدة عن
مسرح الأحداث

كما ذكرنا من قبل ، فإن احدى الصعوبات البالغة التى واجهت صانعى القرار البريطانيين والفرنسيين فى تعاملهم مع التحديات الدبلوماسية والاستراتيجية خلال الثلاثينيات ، تمثل فى الشك الذى أحاط بموقف العملاقين المتباعدين الى حد ما وهما روسيا والولايات المتحدة . فهل كان الأمر يستحق بذل مزيد من الجهود لاقناعهما بالاشتراك فى تحالف ضد الدول الفاشية حتى ولو انطوى ذلك على تنازلات جوهرية لمتطلبات موسكو وواشنطون وأدى الى اثارة موجة من النقد فى الداخل ؟ وأى منهما يجب اقناعه بصورة أكثر حماساً ومن أية جوانب ؟ وهل التقدم بخطوة واضحة تجاه روسيا ، مثلاً ، يؤدى الى اثارة رد فعل ألمانى أو يابانى وليس ردعه ؟ فمن وجهة نظر برلين وطوكيو (وبدرجة أقل روما) كان موقف روسيا والولايات المتحدة على درجة متساوية من الأهمية . فهل تظل هاتان الدولتان تتخذان موقف العزلة فى الوقت الذى يقوم فيه هتلر باعادة تنظيم حدود وسط أوروبا ؟ وكيف يتصرفان تجاه توسع يابانى آخر داخل الصين أو تجاه عمليات ضد الامبراطوريات الأوروبية القديمة فى جنوب شرق آسيا ؟ وهل تقدم الولايات المتحدة معونة اقتصادية على الأقل الى الديموقراطيات الغربية كما حدث خلال الفترة ما بين ١٩١٤ و١٩١٧ ؟ وهل يمكن شراء الاتحاد السوفيتى عن طريق اتمام صفقات اقتصادية واقليمية معه ؟ وأخيراً ، هل هذان النظامان اللذان يتصفان بالغموض والتقوقع لهما أهمية حقيقية ؟ وما مدى قوتهما فى الحقيقة ؟ وما مدى أهميتهما فى النظام الدولى المتغير ؟

ان محاولة الاجابة على تلك الأسئلة كانت أكثر صعوبة فى حالة مجتمع « مغلق » مثل الاتحاد السوفيتى . وبالرغم من ذلك ، فإن الخطوط العريضة للنمو الاقتصادى والقوة العسكرية السوفيتية فى تلك الفترة تبدو الآن واضحة فالنقطة الأولى الأكثر وضوحاً تتمثل فى أن قوة روسيا كانت قد انخفضت بشكل كبير ، بدرجة تفوق انخفاض قوة أية دولة كبرى أخرى من جراء الصراع الذى حدث خلال السنوات الممتدة من عام ١٩١٤ الى عام ١٩١٨ ثم من جراء الثورة الروسية والحرب الأهلية . فقد انخفض تعداد سكانها من ١٧١ مليون نسمة فى عام ١٩١٤ الى ١٣٢ مليون نسمة فى عام ١٩٢١ . وأدى فقدان بولندا ، وفنلندا ودول البلطيق الى ضياع العديد من المصانع والسكك الحديدية والمزارع ، ودمر القتال الممتد الكثير مما تبقى . وقد أفضى الانهيار المذهل فى الصناعة ــ الذى هبط فى عام ١٩٢٠ الى ١٣ فى المائة عن انتاج عام ١٩١٣ ــ الانهيار الأكبر فى سلع رئيسية معينة : « وبالتالى ، فإن ٦ر١ فى المائة فقط من انتاج خام الحديد قبل الحرب كان يجرى انتاجه الى جانب ٤ر٢ فى المائة من الحديد المصبوب و ٤ فى المائة من الصلب و ٥ فى

المائة من القطن » . واختفت التجارة الخارجية تماماً ، وكان اجمالى انتاج المحاصيل أقل من نصف معدل الانتاج قبل الحرب ، وانخفض الدخل القومى للفرد الواحد بنسبة تزيد على ٦٠ فى المائة الى مستوى مخيف . وعلى أية حال ، فإنه لما كان السبب الرئيسى لتلك الانهيارات البالغة الشدة يتمثل فى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التى حدثت فى سنوات ما بين ١٩١٧ و ١٩٢١ ، فإن معنى ذلك أن قيام الحكم السوفيتى (أو فى الواقع أى حكم) كان لابد وأن يؤدى الى عودة الأمور الى نصابها . فالتطور الذى حدث قبل وابان الحرب للصناعة الروسية أورث البلاشفة مجموعة من المصانع وورش السكك الحديدية ومصانع الصلب . وكانت هناك بنية أساسية من السكك الحديدية والطرق وخطوط البرق . وكان هناك أيضاً عمال صناعة يمكن أن يعودوا الى المصانع متى انتهت الحرب الأهلية . كما كان هناك نمط راسخ للانتاج الزراعى وبيع المواد الغذائية للمدن الصغيرة والكبيرة يمكن أن يعود فور أن يقرر لينين (طبقاً للسياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١) التخلى عن المحاولات العقيمة لتحويل الزراعة الى نظام الملكية الجماعية وأن يسمح بدلاً من ذلك بالملكية الفردية . ومن ثم ، فإنه بحلول عام ١٩٢٦ ، عاد الانتاج الزراعى الى مستواه قبل الحرب ، وحدث نفس الشىء بعد عامين بالنسبة للانتاج الصناعى . وقد كلفت الحرب والثورة روسيا ثلاثين عاماً من النمو الاقتصادى ، إلا أنها باتت مستعدة آنذاك لاستئناف انطلاقتها الى الأمام .

غير أن تلك « الانطلاقة » لم يكن من المرجح أن تكون سريعة بدرجة كافية ــ بالتأكيد ليس فى ظل نظام ستالين الاستبدادى بشكل متزايد ــ فى الوقت الذى كانت فيه روسيا تعانى من أوجه ضعفها الاقتصادى التقليدى . وقد كان يتعين ، فى ظل عدم وجود استثمار أجنبى ، أن يتم تجميع رأس المال بطريقة ما من مصادر محلية لتمويل التنمية الصناعية على نطاق واسع وتشكيل قوات مسلحة ضخمة فى عالم يتصف بالعداء . وبالنظر الى القضاء على الطبقة المتوسطة التى كان يمكن تشجيعها على تكوين رأس المال أو نهب ثروتها المتاحة ، وبالنظر أيضاً الى حقيقة أن ٧٨ فى المائة من السكان الروس (١٩٢٦) كانوا لا يزالون يعيشون فى قاع القطاع الزراعى الذى كان لا يزال غالبيته فى أيدى الأفراد ، فقد رأى ستالين أن الطريق الوحيد كى تجمع الدولة الأموال ، وفى نفس الوقت تزيد من سرعة التحول من الزراعة الى الصناعة ، يتمثل فى نظام الزراعة الجماعية من خلال ارغام الفلاحين على قبول نظام الملكية الجماعية ، والقضاء على القولاق* ، والتحكم فى الانتاج من منبعه ، وتحديد كل من الأجور التى تدفع لعمال الزراعة والأسعار (الأعلى كثيراً) للمواد الغذائية لاعادة بيعها . وبطريقة شديدة القسوة بشكل رهيب ، تدخلت الدولة بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين فى المدن ، وحصلت على الأموال من كل جانب بدرجة لم يكن النظام القيصرى يجرؤ أبداً على القيام بها . وقد تم تأكيد ذلك من خلال التضخم المتعمد للأسعار ومجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم ، والضغوط لاظهار ولاء الفرد عن طريق شراء سندات الحكومة . وكانت النتيجة الاجمالية ، المتمثلة فى الاحصائيات الاقتصادية العينية المجردة ، ان

---

* المزارعون الأغنياء فى روسيا (المترجم) .

حصة اجمالى الانتاج القومى الروسى المخصصة للاستهلاك الفردى ، والتى انخفضت فى دول أخرى فى مرحلة التصنيع لتصل الى حوالى ٨٠ فى المائة ، قد انخفضت الى مستوى مفزع قدر بـ ٥١ أو ٥٢ فى المائة .

وثمة نتيجتان اقتصاديتان متناقضتان ، إلا أنه أمكن التكهن بهما ، لتلك المحاولة غير العادية لاقامة اقتصاد موجه اشتراكى وكانت النتيجة الأولى هى التدهور الرهيب فى الانتاج الزراعى السوفيتى ، حيث كان القولاق (وغيرهم) يقاومون نظام المزارع الجماعية الاجبارى ، ثم جرى بعد ذلك تصفيتهم . وقد أدى ذبح حيوانات المزارع بشكل مروع بعد مصادرتها ــ « وانخفاض عدد الخيول من ٣٣٫٥ مليون فى عام ١٩٢٨ الى ١٦٫٦ مليون فى عام ١٩٣٥ وعدد الماشية من ٧٠٫٥ مليون الى ٣٨٫٤ مليون » ــ الى انخفاض مذهل فى انتاج اللحوم والحبوب ، والى مستوى معيشة بائس بالفعل ، لم يعد الى حالته الطبيعية إلا بعد تولى خروشوف مقاليد السلطة . وقد أعدت احصائيات محدودة حول نسبة الدخل القومى ، الذى أعيد فى وقت لاحق الى الزراعة ، على شكل جرارات أو استخدام للكهرباء ــ بالمقارنة بالمعدل الذى تم تحقيقه من خلال نظام الملكية الجماعية وتحديد الأسعار ــ غير أن ذلك يعد أحد الأساليب المبهمة لخدمة أهدافنا ، حيث أن مصانع الجرارات ، على سبيل المثال ، قد صممت وقت انشائها بحيث يمكن تحويلها لانتاج الدبابات الخفيفة ، إذ لم يكن بالامكان بطبيعة الحال الاستفادة من الفلاحين فى كبح جماح القوات المسلحة الألمانية غير أن الشىء الذى لم يكن بالامكان انكاره هو أن الانتاج الزراعى السوفيتى كان قد انهار فى ذلك الوقت . وأمكن تقدير الخسائر ، خصوصاً خلال مجاعة عام ١٩٣٣ ، بملايين الأرواح . وعندما بدأ الانتاج يتحسن فى أواخر الثلاثينيات ، تم تنشيطه بمئات الآلاف من الجرارات ومجموعات كبيرة من علماء الزراعة والعديد من الجمعيات التى تخضع للرقابة المشددة . إلا أن تكلفة ذلك ، من الناحية الانسانية كانت لا حد لها .

أما النتيجة الثانية فقد كانت فى مجملها أكثر اشراقاً ، على الأقل بالنسبة لأهداف القوة الاقتصادية ــ العسكرية السوفيتية . فبعد أن خفض الاتحاد السوفيتى نصيب استهلاك الفرد فى مجمل الدخل القومى الى مستوى ربما لا نظير له فى التاريخ الحديث ــ وأقل كثيراً بالتأكيد مما كان يمكن للنازيين مثلاً أن يتصوروه فى ألمانيا ــ استطاع أن يستغل النسبة الخيالية التى تقدر بحوالى ٢٥ فى المائة من مجمل الدخل القومى فى الاستثمار الصناعى وأن تظل لديه مبالغ كبيرة للانفاق على التعليم والأبحاث العلمية وأسلحة القوات المسلحة . وفى الوقت الذى كان يتم فيه تغيير مكان العمل بالنسبة لكثيرين من أفراد الشعب الروسى بمعدل مذهل ، حيث انخفض عدد المستخدمين فى قطاع الزراعة من ٧١ فى المائة الى ٥١ فى المائة على مدى السنوات الاثنتى عشرة من عام ١٩٢٨ حتى عام ١٩٤٠ فإن هؤلاء الأفراد كان يجرى أيضاً تعليمهم بسرعة يسبق لها مثيل . وكان ذلك أمرا حيويا على مستويين ، حيث أن روسيا كانت دائماً تعانى ــ بالمقارنة مع ألمانيا أو الولايات المتحدة على سبيل المثال ــ من الأيدى العاملة الصناعية التى لم يحسن تدريبها والتى كانت تتصف بالأمية ، الى جانب قلة عدد المهندسين والعلماء والمديرين اللازمين للمناصب الأعلى وللتنمية المستمرة فى قطاع الصناعة . ومع تدريب ملايين العمال سواء فى المدارس الصناعية أو المعاهد الفنية ، ثم التوسع الكبير (فى وقت لاحق) فى اعداد الجامعات ، أصبحت لدى الدولة أخيراً

الكوادر المدربة اللازمة للنمو المستمر ، فارتفع مثلاً عدد المهندسين المتخرجين فى مجال « الاقتصاد القومى » من ٤٧٫٠٠٠ فى عام ١٩٢٨ الى ٢٨٩٫٩٠٠ فى عام ١٩٤١ . ومما لا شك فيه أن كثيراً من الأرقام التى كانت ترددها أبواق الدعاية السوفيتية فى تلك الفترة كان مبالغاً فيها ، كما كانت تخفى نقاط الضعف المتعددة . غير أنه ما من شك فى أن موارد البلاد كانت مكرسة بشكل مكثف للتنمية . وتم نفس الشىء أيضاً بالنسبة لانشاء محطات ضخمة جديدة للطاقة ومصانع للصلب ومصانع أخرى فيما وراء جبال الأورال ، تتمتع بالحماية على نحو يستحيل معه مهاجمتها سواء من جانب الغرب أو اليابان .

وكانت الزيادة المترتبة على ذلك فى الانتاج الصناعى والدخل القومى ــ حتى لو أخذنا بالتقديرات الأكثر حذراً ــ شيئاً لم يسبق له مثيل فى تاريخ التصنيع . فنظراً لأن حجم وقيمة الانتاج الفعلى فى السنوات السابقة (مثل عام ١٩١٣ ، ناهيك عن عام ١٩٢٠) كان منخفضاً ، فإن التغييرات فى النسب تعتبر عديمة المعنى تقريباً ــ حتى ولو كان الجدول ٢٨ السابق يخدم النقطة المفيدة المتمثلة فى ايضاح كيف أن الانتاج الصناعى للاتحاد السوفيتى كان آخذاً فى الزيادة ابان فترة الركود الكبير . وعلى أية حال ، فإنه إذا قام المرء بدراسة فترة الخطتين الخمسيتين وحدهما فقط (من عام ١٩٢٨ الى عام ١٩٣٧) ، فسيجد أن الدخل القومى الروسى ارتفع من ٢٤٫٤ الى ٩٦٫٣ بليون روبل ، كما زاد انتاج الفحم من ٣٥٫٤ الى ١٢٨ مليون طن ، وانتاج الصلب من ٤ الى ١٧٫٧ مليون طن ، وزاد انتاج الكهرباء سبعة أضعاف ، والأرقام الخاصة بالآلات والمعدات أكثر من عشرين ضعفاً ، والجرارات ما يقرب من أربعين ضعفاً . ومع أواخر الثلاثينيات ، فى الواقع ، لم يرتفع الانتاج الصناعى فى روسيا ليتجاوز انتاج فرنسا ، واليابان وايطاليا فحسب ، بل ربما لحق بانتاج بريطانيا أيضاً .

غير أنه وراء هذا البناء القومى ، كان لا يزال هناك العديد من أوجه النقص . فبالرغم من ارتفاع انتاج المزارع تدريجياً فى منتصف الثلاثينيات ، فإن الزراعة الروسية كانت أكثر قدرة من ذى قبل على اطعام الشعب ، ناهيك عن انتاج فائض للتصدير ، حيث كانت انتاجية الفدان الواحد لا تزال منخفضة على نحو يثير الفزع . وبالرغم من وجود استثمارات جديدة فى السكك الحديدية ، فإن نظام المواصلات ظل بدائيا وغير كاف لمواجهة الاحتياجات المتنامية للدولة . وفى صناعات عديدة ، كان هناك اعتماد كبير على الشركات الأجنبية والخبراء الأجانب خصوصاً من الولايات المتحدة . كما أن ضخامة المصانع وعمليات التصنيع بأكملها جعلت من الصعب اجراء أية تعديلات سريعة على الانتاج أو تقديم خطط جديدة . كذلك كانت هناك صعوبات حتمية ، أيضاً ، لأن التوسع المخطط لبعض الصناعات لم يكن يتناسب مع المخزون المتوفر من المواد الخام أو الأيدى العاملة الماهرة . وبعد عام ١٩٣٧ ، كان لابد أن تؤدى اعادة توجيه الاقتصاد السوفيتى نحو تنفيذ برنامج للتسلح الشامل الى التأثير على استمرار التقدم الصناعى وتشويه التخطيط السابق . وفوق كل ذلك ، كانت هناك حملات التطهير الكبرى . ومهما كانت أسباب تعدى ستالين على العديد من أفراد شعبه على نحو اتسم بالهوس وجنون العظمة ، فإن النتائج الاقتصادية كانت خطيرة : فقد تم الزج بموظفين ومدربين وفنيين وأخصائيين وحتى بملاحظى العمال فى المعسكرات، « مما جعل النقص فى الأيدى العاملة المدربة فى روسيا يزداد حدة عن أى وقت

مضي . وفى حين أدى الرعب بدون شك الى أن يظهر الكثيرون ولاءهم التام للنظام ، فقد أدى أيضاً ويشكل كبير الى توقف الابداع وروح التجريب والنقاش الصريح والنقد البناء : « وكان أبسط ما يتم عمله هو تجنب المسئولية ، والحصول على موافقة الرئيس على أى عمل ، وطاعة أى أمر تلقيه بصورة آلية ، بصرف النظر عن الظروف إلمحلية » . وقد كان فى ذلك انقاذ للمرء ، إلا أنه لم يكن يساعد على تحقيق النمو ــ لاقتصاد ــ يتسم بالتعقيد .

وقد خصص الاتحاد السوفيتى ، الذى كان وليد الحرب ويشعر بالتهديد الخطير الذى يتعرض له من قبل أعداء محتملين ــ بولندا ، واليابان وبريطانيا ــ قسطاً كبيراً من ميزانية الدولة (١٢ ــ ١٦ فى المائة) لنفقات الدفاع على مدى جزء كبير من العشرينيات . وقد انخفض هذا القسط خلال السنوات الأولى للخطة الخمسية الأولى ، وهو الوقت الذى استقر فيه تعداد القوات المسلحة السوفيتية النظامية عند حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ جندى تساندهم ميليشيات كبيرة ، ولكن لا تتسم بالكفاءة ، تقدر بضعف حجم القوات المسلحة . وأدت أزمة منشوريا وتولى هتلر مقاليد السلطة الى زيادات سريعة فى حجم الجيش ، فبلغ ٩٤٠ر٠٠٠ جندى فى عام ١٩٣٤ و١ر٣ مليون فى عام ١٩٣٥ . ومع الزيادة فى الانتاج الصناعى والدخل القومى الناتج عن الخطط الخمسية ، تم انتاج أعداد كبيرة من الدبابات والطائرات . وكان هناك ضباط مبدعون حول توخاشفسكى مستعدون لدراسة (ان لم يكن القبول التام) لأفكار دوهيت وفولر وليدل هارت وجورديان وغيرهم من مفكرى الحرب الغربيين . ومع مطلع الثلاثينيات كان لدى الاتحاد السوفيتى ليس فقط جيشاً من الدبابات بل أيضاً قوة مظليين كبيرة . وفى حين ظلت البحرية السوفيتية محدودة وغير فعالة ، فقد انشئت صناعة كبيرة للطائرات فى أواخر العشرينيات كانت تنتج لبعض الوقت عدداً من الطائرات كل عام يفوق ما كانت تنتجه الدول الأخرى مجتمعة . (أنظر الجدول رقم ٢٩) .

الجدول رقم ٢٩ انتاج الدول الكبرى من الطائرات ١٩٣٢ ــ ١٩٣٩

	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
فرنسا	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	٧٨٥	٨٩٠	٧٤٣	١ر٣٨٢	٣ر١٦٣
المانيا	٣٦	٣٦٨	١ر٩٦٨	٣ر١٨٣	٥ر١١٢	٥ر٦٠٦	٥ر٢٣٥	٨ر٢٩٥
ايطاليا	(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٧٥٠)	(١ر٠٠٠)	(١ر٠٠٠)	(١ر٥٠٠)	١ر٨٥٠	(٢ر٠٠٠)
اليابان	٦٩١	٧٦٦	٦٨٨	٩٥٢	١ر١٨١	١ر٥١١	٣ر٢٠١	٤ر٤٦٧
المملكة المتحدة	٤٤٥	٦٣٣	٧٤٠	١ر١٤٠	١ر٨٧٧	٢ر١٥٣	٢ر٨٢٧	٧ر٩٤٠
الولايات المتحدة	٥٩٣	٤٦٦	٤٣٧	٤٥٩	١ر١٤١	٩٤٩	١ر٨٠٠	٢ر١٩٥
الاتحاد السوفيتى	٢ر٥٩٥	٢ر٥٩٥	٢ر٥٩٥	٣ر٥٧٨	٣ر٥٧٨	٣ر٥٧٨	٧ر٥٠٠	١٠ر٣٨٢

غير أن تلك الأرقام كانت تخفى أيضاً جوانب ضعف تبعث على الانزعاج . فقد كانت النتيجة الطبيعية التى أمكن التكهن بها « للعملقة » الروسية هى التأكيد المفرط على الكم . وبالنظر الى أن الاقتصاد الروسى كان يتسم بخصائص الاقتصاد الموجه ، فقد نجم عن ذلك انتاج أعداد هائلة من الطائرات والدبابات مع مطلع الثلاثينيات ، وبحلول عام ١٩٣٢ ، كان الاتحاد السوفيتى ينتج فى الواقع أكثر من ٣٫٠٠٠ دبابة وأكثر من ٢٫٥٠٠ طائرة ــ وهو معدل يفوق بصورة خيالية ما كانت تنتجه أية دولة أخرى فى العالم . وبالنظر الى النمو الهائل للجيش النظامى بعد عام ١٩٣٤ ، فقد كان لابد أن يجد من الصعب توفير عدد كاف من الضباط وضباط الصف المدربين تدريباً عالياً للاشراف على كتائب الدبابات والاسراب الجوية . كما كان من الصعب بدرجة أكبر ، فى دولة ذات فائض من الفلاحين وتفتقر بشدة الى العمال المهرة اعداد جيش وسلاح جو حديثين . وبالرغم من البرنامج التعليمى الشامل ، فإن نقاط الضعف الرئيسية للدولة فى الثلاثينيات ربما كانت لا تزال تتمثل فى سوء تدريب العديد من العمال والجنود . وزيادة على ذلك ، فإن روسيا ، شأنها شأن فرنسا ، كانت ضحية لاستثمار مكثف فى أنواع الطائرات والدبابات التى كانت موجودة فى مطلع الثلاثينيات . وعندما أظهرت الحرب الأهلية الأسبانية حدود السرعة والقدرة على المناورة ومدى وصلابة الجيل الأول من تلك الأسلحة ، ازداد السباق نحو انتاج طائرات أسرع ودبابات أكثر قوة . إلا أن صناعة الأسلحة السوفيتية ، مثل البوارج الضخمة فى البحر ، لم يكن من الممكن تغيير مسارها على وجه السرعة . وبدا من الغباء وقف انتاج الأنواع القائمة فى الوقت الذى كان يجرى فيه بناء وتجربة طرز أحدث (وفى هذا الصدد ، من المهم أن نذكر أنه « من بين ٢٤٫٠٠٠ دبابة روسية عاملة فى يونيو ١٩٤١ كانت ٩٦٧ دبابة فقط ذات تصميم جديد يعادل ان لم يكن يتفوق على الدبابات الألمانية فى ذلك الوقت » . وفوق ذلك ، جاءت حملات التطهير ، ولم يكن لحملات التطهير التى تعرض لها الجيش الأحمر ــ حيث تعرض ٩٠ فى المائة من جميع الضباط برتبة چنرال و ٨٠ فى المائة من جميع الضباط برتبة كولونيل لحملة ستالين المسعورة ــ تأثير كلى تمثل فى القضاء على العديد من الضباط المدربين فحسب ، بل كانت لها نتائج محددة أضرت ضرراً بالغاً بالقوات المسلحة . وباقصاء توخا شفسكى والمتحمسين « للحرب الحديثة » ، وبالتخلص من أولئك الذين درسوا الأساليب الألمانية والنظريات البريطانية ، فقد تركت حملات التطهير الجيش فى أيدى أشخاص موثوق بهم سياسياً ولكنهم متخلفون ثقافياً مثل فورو شيلوف وكولك . وكانت احدى النتائج المبكرة ، حل سبعة فيالق ميكانيكية ، وهو قرار تأثر بدعوى أن الحرب الأهلية الأسبانية أثبتت أن تشكيلات الدبابات لا يمكنها أن تؤدى دوراً هجومياً مستقلاً فى ميدان القتال وأنه ينبغى توزيع المركبات على الكتائب المسلحة بالبنادق حتى تساند المشاة . وبنفس الطريقة الى حد كبير تقرر أن القاذفات الاستراتيجية من طراز ت ــ ب ــ ٣ ليست ذات فائدة كبيرة للاتحاد السوفيتى .

وبسلاحها الجوى الذى عفا الزمن على معظمه ، وبوحداتها المدرعة التى جرى حلها ، وبركون القوات المسلحة الى الطاعة العمياء نتيجة لحملات التطهير ، فإن روسيا باتت أكثر ضعفاً بنهاية الثلاثينيات مما كانت عليه منذ خمس أو عشر سنوات سابقة ــ فى الوقت الذى زادت فيه كل من ألمانيا واليابان الى حد كبير من انتاجهما من الأسلحة ، وأصبحتا أكثر عدوانية . ومن الواضح أن الخطة الخمسية التى بدأت بعد عام ١٩٣٧ تضمنت حشداً ضخماً للأسلحة يساوى ، وفى مجالات

عديدة ــ مثل انتاج الطائرات ــ يفوق ما لدى ألمانيا . ولكن الى أن تمت ترجمة هذا الاستثمار الى قوات مسلحة أكبر عدداً وأفضل عدة ، كان ستالين يشعر بأن روسيا تمر « بمرحلة خطر » تنطوى على تهديد مماثل لما حدث فى سنوات ما بين ١٩١٩ و ١٩٢٢ . وتساعد هذه الظروف الخارجية على تفسير التغييرات المختلفة التى طرأت على الدبلوماسية السوفيتية خلال الثلاثينيات . فقد واجه ستالين ، الذى كان يشعر بالقلق من عدوان اليابان على منشوريا وربما زاد قلقه تجاه ألمانيا الهتلرية ، احتمال شن حرب على جبهتين فى ميادين قتال تفصلهما آلاف الأميال (وهو بالضبط المأزق الاستراتيجى الذى أصاب صانعى القرار البريطانيين بالشلل) . ومع ذلك ، فإن تغييره لدبلوماسيته نحو الغرب ، والذى تضمن انضمام روسيا عام ١٩٣٤ الى عصبة الأمم وابرامه فى عام ١٩٣٥ اتفاقيات مع فرنسا وتشيكوسلوفاكيا ، لم يحقق الزيادة المنشودة فى الأمن الجماعى . ذلك أنه بدون موافقة بولندا ، لم يكن هناك فى الحقيقة شىء كثير يمكن لروسيا أن تفعله لمساعدة فرنسا أو تشيكوسلوفاكيا ــ والعكس صحيح أيضاً . وكان البريطانيون يشعرون بالاستياء تجاه تلك الجهود الرامية لاقامة « جبهة شعبية » دبلوماسية ضد ألمانيا ، الأمر الذى يفسر من ناحية التزام ستالين الحذر خلال الحرب الأهلية الأسبانية . وكانت موسكو تخشى من احتمال أن يدفع انتصار الجمهورية الاشتراكية فى أسبانيا بريطانيا وفرنسا للاتجاه الى اليمين ، وأن يقحم روسيا فى صراع علنى مع مؤيدى فرانكو ، ايطاليا وألمانيا .

وبحلول عامى ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ ، فإن الموقف الخارجى لابد أنه كان يبدو أكثر تهديداً من ذى قبل من وجهة نظر ستالين (الأمر الذى يجعل حملاته التطهيرية أكثر غباء وغير قابلة للتفسير) . فاتفاق ميونخ لم يؤكد فقط على ما يبدو طموحات هتلر فى شرق ووسط أوروبا ، بل كشف ، بما يدعو لمزيد من القلق ، عن أن الغرب لم يكن مستعداً لمعارضتها وربما كان يفضل فى الواقع تحويل الطاقات الألمانية بعيداً ناحية الشرق ، وحيث أن هذين العامين شهدا أيضاً اشتباكات حدودية ضخمة بين الجيشين السوفيتى واليابانى فى الشرق الأقصى (مما استلزم تعزيزاً كبيراً للفرقة الروسية فى سيبريا) ، فإنه لم يكن مستغرباً أن يقرر ستالين أيضاً انتهاج سياسة « تهدئة » تجاه برلين حتى وان كان ذلك يعنى الجلوس مع عدوه الأيديولوجى . وبالنظر الى الطموحات السياسية للاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية ، فإن موسكو كانت لها تحفظات قليلة للغاية حول رسم حدود الدول المستقلة فى تلك المنطقة ، شريطة أن يكون نصيبها كبيراً . وقد اتيحت لروسيا ، بموجب الاتفاق النازى ــ السوفيتى المفاجىء فى أغسطس عام ١٩٣٩ ، منطقة عازلة على حدودها الغربية ومزيد من الوقت لاعادة التسلح فى حين تصدى الغرب لألمانيا نتيجة للهجوم الذى شنه هتلر على بولندا ، وبدا أن إطعام التمساح بقطع صغيرة من اللحم (حسب تعبير تشرشل) أفضل كثيراً من أن نلتهم بواسطته .

ويجعل كل ذلك من الصعوبة بمكان تقدير القوة السوفيتية مع نهاية الثلاثينيات خاصة وأن الاحصائيات المتاحة عن « الامكانات النسبية للحرب » لا تعكس الروح المعنوية الداخلية أو نوعية القوات المسلحة أو الوضع الجغرافى . ومن الواضح أن الجيش الأحمر لم يعد يشبه تلك « القوة الحديثة الهائلة ذات الثقل الكبير والتى تتميز بمعدات متقدمة وجنود على درجة كبيرة من الشدة » (باستثناء العنصر الأخير) التى وصف بها ماكينتوش جيش عام ١٩٣٦ . غير أنه لم يكن واضحاً

مدى صحة هذا الوصف . ويبدا أن « حرب الشتاء » ضد فنلندا عامى ١٩٣٩ ــ ١٩٤٠ تؤكد تدهوره السريع ــ إلا أن الاشتباكات التى وقعت مع اليابان فى نومونهان عام ١٩٣٩ والتى لم يعرف عنها الكثير كشفت عن وجود قوة حديثة ذات قيادة ماهرة . ويبدو واضحاً أيضاً أن ستالين كان مشدوهاً للانتصارات المدمرة التى تستخدم اسلوب الحرب الخاطفة للجيش الألمانى عام ١٩٤٠ ، وكان حريصاً أكثر من أى وقت مضى على عدم استفزاز هتلر والدخول معه فى حرب . وكان قلقه الشديد والواضح من جانب آخر يتمثل فى : أين ستقرر طوكيو توجيه ضربتها فى الشرق ــ ليس لكون اليابان عدواً رهيباً ، بل لأن الدفاع عن سيبيريا يعد أمراً مضنياً للغاية فيما يتعلق بالإمد والتموين ولأنه يزيد من ضعف قدرة روسيا على مواجهة التهديد الألمانى . وكان الاستدعاء السريع لمدرعات زوكوف للانضمام الى غزو بولندا الشرقية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، بمجرد التوصل الى هدنة حدودية فى الشرق مع اليابان ، دليلاً على هذا السلوك الذى يتسم بالخداع الاستراتيجى المحفوف بالمخاطر . ومن ناحية أخرى ، فإن الضرر الذى لحق بالجيش الأحمر كان يتم اصلاحه على وجه السرعة فى ذلك الوقت ، وزيادة عدد أفراده الى (٤٫٣٢٠٫٠٠٠ جندى بحلول عام ١٩٤١) ، كما كان يجرى اعداد الاقتصاد السوفيتى كله بحيث يسخر للانتاج الحربى ، وبناء مصانع جديدة ضخمة فى وسط روسيا ، واختبار الطائرات والدبابات المعدلة (بما فى ذلك الدبابة الرهيبة ت ٣٤) . وقفزت النسبة المئوية للميزانية المخصصة لنفقات الدفاع فى عام ١٩٣٧ من ١٦٫٥ الى ٣٢٫٦ فى المائة فى عام ١٩٤٠ . ومن ثم ، فإنه مثل معظم الدول الكبرى الأخرى فى تلك الفترة ، كان الاتحاد السوفيتى فى سباق مع الزمن . وكان ستالين فى حاجة أكثر مما كان فى عام ١٩٣١ الى حث مواطنيه على سد الفجوة الانتاجية مع الغرب . ذلك خفض السرعة انما يعنى التخلف ، وجزاء من يتخلفون هو الضرب . . . . » وقد عانت ر[illegible] القيصرية من « ضربات مستمرة » لإنها تخلفت فى الانتاج الصناعى والقوة العسكرية . وقد صمم النظام السوفيتى تحت حكم زعيمه الأكثر استبداداً وقسوة أن يلحق بالركب على وجه السرعة . وكان من المستحيل القول بما إذا كان هتلر سوف يسمح له بأن يفعل ذلك .

ومما يثير الدهشة أن القوة النسبية للولايات المتحدة فى الشئون الدولية خلال سنوات ما بين الحربين كانت تمثل الوضع العكسى بالنسبة للاتحاد السوفيتى وألمانيا . بمعنى ، أنها كانت قوية بشكل غير عادى فى العشرينيات ثم تدهورت أكثر من أية دولة أخرى من الدول الكبرى خلال فترة الركود فى الثلاثينيات ، ثم عادت الى حالتها الطبيعية فقط (بصورة جزئية) فى نهاية تلك الفترة . وقد تم من قبل ايضاح سبب تفوقها فى مطلع تلك العقود . وكانت الولايات المتحدة هى الدولة الكبرى الوحيدة ، باستثناء اليابان ، التى أفادت من الحرب العظمى . وأصبحت أكبر دولة دائنة مالياً ، بالاضافة الى كونها بالفعل أكبر منتج للمواد الصناعية والمواد الغذائية . فقد كان لديها أكبر مخزون من الذهب . كما كان لديها سوق محلى بلغ من الاتساع حداً أمكنها من القيام بأنشطة اقتصادية على نطاق واسع بواسطة شركات عملاقة وموزعين على مستوى عال خصوصاً فى مجال صناعة السيارات المزدهرة . فارتفاع مستوى المعيشة فيها وكذلك توفر رأس المال اللازم للاستثمار تفاعلا بطريقة مفيدة لتشجيع مزيد من الاستثمارات الضخمة فى مجال الصناعة ، حيث كان الطلب على الاستهلاك يمكن أن يستوعب حقيقة كل السلع التى توفرها زيادة الانتاجية . ففى عام ١٩٢٩ ،

على سبيل المثال ، أنتجت الولايات المتحدة أكثر من ٤ر٥ مليون سيارة بالمقارنة بـ ٢١١ر٠٠٠ سيارة أنتجتها فرنسا و ١٨٢ر٠٠٠ سيارة أنتجتها بريطانيا و ١١٧ر٠٠٠ سيارة أنتجتها ألمانيا . ولم يكن هناك ما يدعو الى الدهشة لحدوث قفزات خيالية فى مجال استيراد المطاط والقصدير والبترول وغيرها من المواد الخام لدعم هذا الازدهار الصناعى . غير أن الصادرات ، خصوصاً السيارات والآلات الزراعية والمعدات المكتبية وغيرها من الأدوات المماثلة زادت أيضاً خلال العشرينيات . وكان لنمو الاستثمارات الأمريكية الخارجية الفضل فى مساعدة العملية بأكملها . غير أنه حتى وان كان ذلك معروفاً جيداً ، فإنه يظل من المدهش ملاحظة أن انتاج الولايات المتحدة فى تلك الأيام كان يفوق انتاج الدول الكبرى الست الأخرى مجتمعة وأن « طاقتها الانتاجية الكاسحة قد تأكدت على أساس أن القيمة الاجمالية للصناعات المسجة للفرد الواحد فى الولايات المتحدة كانت أعلى مرتين تقريباً من مثيلتها فى بريطانيا العظمى أو ألمانيا وأكثر من عشرة الى احدى عشرة مرة منها فى الاتحاد السوفيتى أو ايطاليا » .

وفى الوقت الذى يصح فيه أيضا القول ، حسبما يشير صاحب السطور المذكورة آنفا ، بان « النفوذ السياسى للولايات المتحدة فى العالم لم يكن متناسبا مع قوتها الصناعية غير العادية بأى حال » ، فان ذلك ربما لم يكن بنفس الدرجة من الأهمية فى العشرينيات ، ذلك ان الشعب الأمريكى قرر فى المقام الأول رفض القيام بدور ريادى فى السياسات العالمية ، وبكل أعمال التدخل الدبلوماسى والعسكرى التى يتمخض عنها حتما مثل هذا الموقف ، وبشرط عدم تأثر المصالح التجارية الأمريكية بشكل ضار بتصرفات الدول الأخرى ، فانه لم يكن ثمة سبب قوى يدعو إلى الاشتراك فى احداث خارجية ، لا سيما تلك التى كانت تجرى فى أوروبا الشرقية أو القرن الافريقى . ثانيا ، انه بالنسبة لكفاة الزيادات المطلقة فى الصادرات والواردات الأمريكية ، فان مكانها فى الاقتصاد القومى لم يكن كبيرا نظرا لأن الدولة كانت مكتفة ذاتيا إلى حد كبير . وفى الحقيقة ، « انخفضت نسبة السلع المصنعة المصدرة بالمقارنة باجمالى انتاجها من أقل قليلا من ١٠ فى المائة فى عام ١٩١٤ إلى أقل قليلا من ٨ فى المائة فى عام ١٩٢٩ » ، وظلت القيمة الدفترية للاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من اجمالى الناتج القومى دون تغيير ـ الأمر الذى يساعد على تفسير السبب ، بالرغم من القبول الواسع لأفكار السوق العالمى من حيث المبدأ ، فى ان السياسة الاقتصادية الأمريكية كانت أكثر استجابة للاحتياجات المحلية . وباستثناء بعض المواد الخام ، فان العالم الخارجى لم يكن ذا أهمية للرخاء الأمريكى . وأخيرا ، فان الشئون الدولية فى السنوات العشر التى تلت عام ١٩١٩ لم تكن تشير إلى وجود تهديد كبير للمصالح الأمريكية : فالأوروبيون كانوا لايزالون يتشاجرون ولكن على مستوى أقل مما حدث بينهم فى مطلع العشرينيات ، وكانت روسيا معزولة واليابان ساكنة . وتم احتواء المنافسة البحرية من خلال اتفاقيات واشنطون . وفى مثل تلك الظروف ، استطاعت الولايات المتحدة ان تخفض جيشها إلى حجم صغير للغاية (حوالى ١٤٠ر٠٠٠ جندى نظامى) على الرغم من انها سمحت بانشاء سلاح جوى حديث وكبير بدرجة معقولة ، كما سمحت للبحرية بتطوير برامجها الخاصة بحاملات الطائرات والطرادات الثقيلة . وفى الوقت الذى كان يشكو فيه الجنرالات والادميرالات من عدم كفاية الموارد التى يحصلون عليها من الكونجرس ، إلى جانب أضرار معينة الحقت بالأمن القومى (مثل قرار

ستيمسون عام ١٩٢٩ بوقف العمل بنظام حل الشفرة على اساس ان « المهذبين لا يقرأون بريد غيرهم ») ، فان ذلك العقد فى الواقع كان يمكن ان تظل فيه الولايات المتحدة عملاقا اقتصاديا ولكن ذات وزن متوسط عسكريا . وربما كان من ملامح تلك الفترة الهادئة ان الولايات المتحدة لم يكن لديها جهاز مدنى وعسكرى متفوق لبحث المسائل الاستراتيجية مثل لجنة الدفاع الامبريالى فى بريطانيا أو مجلس الأمن القومى الذى أنشأته الولايات المتحدة فى وقت لاحق . فما الحاجة إلى مثل هذا الجهاز بعد ان رفض الشعب الأمريكى بشكل حاسم أفكار الحرب ؟

وقد ذكرنا آنفا الدور الرئيسى للولايات المتحدة فى حدوث الانهيار المالى عام ١٩٢٩ . والأهم ، فيما يتعلق بقياس القوة الوطنية النسبية ، ان حالة الركود والصراعات اللاحقة حول الرسوم الجمركية ، قد أضرت بالولايات المتحدة على نحو يفوق ما يلحق بأى اقتصاد متقدم آخر . واذا كان ذلك مرجعه بصورة جزئية إلى الطبيعة المتقلبة والتى لا يمكن السيطرة عليها نسبيا للرأسمالية الأمريكية ، فانها قد تأثرت أيضا بالقرار المصيرى باختيار سياسة الحماية عن طريق فرض رسوم سموت ـ هولى الجمركية عام ١٩٣٠ . وبالرغم من شكاوى المزارعين الأمريكيين وبعض مجموعات الضغط الصناعية بشأن التنافس الأجنبى غير العادل ، فان الانتاجية الصناعية والزراعية فى الولايات المتحدة كانت فى وضع ـ كما أشار بوضوح فائض الصادرات على الواردات ـ يمكن ان يؤدى فيه انهيار نظام التجارة العالمية المفتوح إلى الحاق الضرر بمصدريها أكثر من أى طرف آخر . وقد انخفض اجمالى الانتاج القومى للولايات المتحدة من ٩٨ر٤ بليون دولار فى عام ١٩٢٩ إلى نصف هذا الرقم بالكاد على مدى الثلاث سنوات اللاحقة . وكانت قيمة السلع المصنعة فى عام ١٩٣٣ أقل من ربع ما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ . وقد فقد ما يقرب من خمسة عشر مليون عامل وظائفهم ولم يعد لديهم مورد للرزق . . . وخلال نفس الفترة انخفضت قيمة الصادرات الأمريكية من ٥٢ر٢٤ بليون دولار إلى ٦١ر١ بليون دولار ، وهو انخفاض يمثل نسبة ٦٩ فى المائة . ومع تحول دول أخرى بسرعة إلى تطبيق نظام الحماية الجمركية ، تعرضت الصناعات الأمريكية ، التى كانت تعتمد كثيرا على الصادرات ، للتدمير . فقد انخفضت قيمة صادرات القمح ، التى كانت تبلغ ٢٠٠ مليون دولار منذ عشر سنوات سابقة إلى ٥ ملايين دولار فى عام ١٩٣٢ . كما انخفضت قيمة صادرات السيارات من ٥٤١ مليون دولار فى عام ١٩٢٩ إلى ٧٦ مليون دولار فى عام ١٩٣٢ . وقد انهارت التجارة العالمية بوجه عام ، الا ان نصيب الولايات المتحدة من التجارة الخارجية انكمش بدرجة أسرع ، من ٨ر١٣ فى المائة فى عام ١٩٢٩ إلى اقل من ١٠ فى المائة فى عام ١٩٣٢ . والأكثر من ذلك ، انه فى حين ان دولا كبرى أخرى معينة استطاعت ان تعيد انتاجها إلى حالته الطبيعية بشكل مطرد فى وسط وأواخر الثلاثينيات ، فان الولايات المتحدة تعرضت لهزة اقتصادية شديدة أخرى فى عام ١٩٣٧ أدت إلى فقدها لكثير مما كسبته على مدى السنوات الخمس السابقة . ولكن نظرا لما أطلق عليه اسم « الاقتصاد العالمى المفكك » ـ أى الاتجاه نحو التكتلات التجارية التى كانت أكثر تمتعا بالاكتفاء الذاتى مما كانت عليه فى العشرينيات ـ فان هذا الانكماش الأمريكى الثانى لم يلحق الضرر بالدول الاخرى بمثل هذه الشدة . وكانت النتيجة الاجمالية انه فى خلال السنة التى حدثت فيها أزمة ميونخ ، كان نصيب الولايات المتحدة من الانتاج الصناعى العالمى أقل من أى وقت مضى منذ حوالى عام ١٩١٠ (أنظر الجدول ٣٠) .

جدول رقم ٣٠ حصص الانتاج الصناعى العالمى
١٩٢٩ - ١٩٣٨ (نسبة مئوية)

	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٣٨
الولايات المتحدة	٤٣٫٣	٣١٫٨	٣٥٫١	٢٨٫٧
الاتحاد السوفيتى	٥٫٠	١١٫٥	١٤٫١	١٧٫٦
المانيا	١١٫١	١٠٫٦	١١٫٤	١٣٫٢
المملكة المتحدة	٩٫٤	١٠٫٩	٩٫٤	٩٫٢
فرنسا	٦٫٦	٦٫٩	٤٫٥	٤٫٥
اليابان	٢٫٥	٣٫٥	٣٫٥	٣٫٨
ايطاليا	٣٫٣	٣٫١	٢٫٧	٢٫٩

وبسبب شدة هذا الانكماش ، وكذلك بسبب انخفاض نصيب التجارة الخارجية فى اجمالى الانتاج القومى ، أضحت السياسة الأمريكية فى ظل حكم هوفر ، وعلى وجه الخصوص فى ظل حكم روزفلت أكثر ميلا إلى التدقيق . فبالنظر إلى قوة الرأى الانعزالى ومجموعة المشاكل الملحة التى كان يواجهها روزفلت فى الداخل ، فانه كان من الصعب توقع ان يولى اهتماما مركزا بالشئون الدولية ، وهو ما كان يريده كل من كورديل هويل ووزارة الخارجية منه . وبالرغم من ذلك ، فانه بسبب الوضع الحاسم الذى ظلت الولايات المتحدة تحتله فى الاقتصاد العالمى ، فانه يظل هناك بعض ما يبرر النقد الموجه « للانشغال بتحسين الأوضاع الداخلية » ، « الرغبة فى سرعة اتخاذ الاجراءات وظهور نتائجها وتأكيد عادة التخطيط السياسى على المستوى القومى دون اعطاء أهمية كبيرة لما قد تتركه البرامج الأمريكية من تأثير على الدول الأخرى » . وقد أدى الحظر الذى فرض عام ١٩٣٤ على منح القروض لاية حكومة أجنبية تقاعست عن سداد ديونها الحربية ، وكذلك الحظر على الأسلحة عام ١٩٣٥ فى حالة الحرب وما حدث بعد ذلك من حجب القروض عن أية دول متحاربة ، إلى ان يلتزم البريطانيون والفرنسيون بالمزيد من الحذر عن ذى قبل فيما يتعلق بالتصدى للدول الفاشية . واقترنت التشديدات التى صدرت ضد ايطاليا عام ١٩٣٥ ، بزيادات ضخمة فى امدادات البترول الأمريكية لنظام موسولينى ، الأمر الذى اثار فزع قيادة القوات البحرية البريطانية . كما ساعدت القيود التجارية المختلفة التى فرضت على المانيا واليابان ، كرد فعل جزئى لعدوانهما ، على « استعداء كلتا الدولتين دون تقديم مساعدة ذات شأن لخصوم هاتين الدولتين . وخلقت الدبلوماسية الاقتصادية لألمانيا الاتحادية أعداء لها دون ان تكسب أصدقاء أو تؤيد حلفاء منتظرين » . ولعل أخطر نتيجة - بالرغم من الحاجة إلى المشاركة فى المسئولية - تمثلت فى الشكوك المتبادلة التى أثيرت بين الحكومتين البريطانية والأمريكية فى وقت كانت فيه الدول الدكتاتورية تتخذ موقف التحدى .

وعلى اية حال ، فانه بحلول عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ ، ويبدو ان روزفلت نفسه بات اكثر قلقا نتيجة للتهديدات الفاشية ، حتى وان كان الرأى العام الأمريكى والصعوبات الاقتصادية قد حالا دون احتلاله لمركز الصدارة . فرسائله لبرلين وطوكيو أضحت أكثر تشددا ، وتشجيعه لبريطانيا وفرنسا صار أكثر مرارة إلى حد ما (حتى وان لم يساعد ذلك كثيرا هاتين الدولتين الديمقراطتين على المدى القصير) . وفى عام ١٩٣٨ ، كانت تجرى محادثات بحرية سرية بين انجلترا والولايات المتحدة حول كيفية التعامل مع الدولتين المتحدتين ، اليابان والمانيا . وكان خطاب الرئيس الأمريكى عن « الحماية الجمركية » دلالة مبكرة على انه سوف يقدم على تطبيق نظام التفرقة الاقتصادية ضد الدول الدكتاتورية . وفوق كل ذلك ، اتجه روزفلت إلى ممارسة الضغط من أجل تحقيق زيادات على نطاق واسع فى نفقات الدفاع . وكما تبين أرقام الجدول ٢٦ السابق ، فان الولايات المتحدة كانت تنفق فى عام ١٩٣٨ مبالغ على التسليح أقل مما كانت تنفقه بريطانيا أو اليابان ، وجزءا صغيرا فقط من المبالغ التى كانت تنفقها المانيا والاتحاد السوفيتى . وبالرغم من ذلك ، فان انتاج الطائرات تضاعف فى الواقع ما بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ ، وفى السنة الأخيرة ، أصدر الكونجرس قانون « الاسطول الأول » الذى يسمح باجراء توسعات كبيرة فى الأسطول . وفى ذلك الوقت ، أيضا ، كانت تجرى اختبارات على القاذفة ب - ١٧ ، وكان سلاح مشاة الأسطول يطور مبادئه الخاصة بالحرب البرمائية . كما كان الجيش (فى الوقت الذى كان لا يمتلك فيه دبابة على مستوى جيد) يتصدى لمشاكل حرب المدرعات ويخطط لتعبئة قوة ضخمة . وعندما نشبت الحرب فى أوروبا ، لم يكن أى فرع من فروع الجيش مستعدا لها على الاطلاق ، ولكنها كانت فى وضع أفضل بالنسبة لمتطلبات الحرب الحديثة ، عما كانت عليه فى عام ١٩١٤ .

وحتى تلك الاجراءات الخاصة باعادة التسليح فنادرا ما أحدثت بلبلة فى اقتصاد بحجم الاقتصاد الأمريكى . وكانت الحقيقة الرئيسية بشأن الاقتصاد الأمريكى فى أواخر الثلاثينيات تتمثل فى انه كان اقتصادا لم يحسن استغلاله إلى حد كبير . فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالى عشرة ملايين شخص فى عام ١٩٣٩ ، وبالرغم من ذلك فان الانتاجية الصناعية للفرد فى الساعة تحسنت إلى حد كبير عن طريق الاستثمارات فى مجالات سيور النقل ، والمولدات الكهربائية (بدلا من الآلات البخارية) ، والاساليب الادارية الأفضل ، على الرغم من عدم وضوح ذلك كثيرا فى أرقام الانتاج المطلقة نظرا للانخفاض الكبير فى ساعات العمل من قبل القوى العاملة . وبالنظر إلى انخفاض الطلب الذى لم تساعده حالة الركود خلال عامى ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، فان مشروعات « الانفاق الجديد » المختلفة لم تكن كافية لتنشيط الاقتصاد والافادة من تلك الطاقة الانتاجية التى لم يحسن استغلالها . ففى عام ١٩٣٨ ، على سبيل المثال ، أنتجت الولايات المتحدة ٢٦٫٤ مليون طن من الصلب ، بزيادة عن انتاج المانيا الذى بلغ ٢٠٫٧ مليون طن والاتحاد السوفيتى ١٦٫٥ مليون والىابان ٦٫٠ مليون طن . وبالرغم من ذلك ، فان صناعات الصلب فى الدول الثلاث الأخيرة كانت تعمل بكامل طاقتها ، فى حين كان ثلثا مصانع الصلب الأمريكية معطلا . وكما حدث بالفعل ، فان عدم الاستغلال الجيد للامكانات الاقتصادية كان بسبيله إلى التغيير السريع من خلال برامج اعادة التسليح الضخمة . فقد كان للتصديق عام ١٩٤٠ على برنامج مضاعفة الأسطول الحربى للبحرية ، وخطة السلاح الجوى التابع للجيش بتشكيل أربعة وثمانين مجموعة

تضم ٧٫٨٠٠ طائرة مقاتلة ، وانشاء (من خلال قانون الخدمة العسكرية الالزامية والتدريب) جيش يبلغ قوامه نحو مليون جندى ـ كل ذلك كان له تأثير على اقتصاد لم يكن ، مثل اقتصاد ايطاليا وفرنسا وبريطانيا ، يعانى من مشاكل هيكلية حادة ، وانما كان لا يحسن استخدام امكاناته بسبب حالة الركود . ونظرا لان الولايات المتحدة كانت لديها طاقة اضافية ضخمة ، فى الوقت الذى كانت فيه اقتصاديات دول أخرى تمر بظروف عصيبة ، فربما كانت الاحصاءات الأكثر أهمية لفهم نتيجة الصراع المستقبلى ليست أرقام عام ١٩٣٨ للانتاج الفعلى من الصلب أو الانتاج الصناعى ، ولكن تلك الأرقام التى تحاول قياس الدخل القومى (الجدول رقم ٣١) والقدرة الحربية النسبية مهما كانت غير دقيقة . اذ انها تذكرنا فى كل حالة بانه اذا كانت الولايات المتحدة قد عانت بدرجات متفاوتة ابان فترة الركود الكبير ، فقد ظلت بالرغم من ذلك (كما قال الاميرال ياماموتو) عملاقا نائما .

الجدول رقم ٣١

الدخل القومى للدول الكبرى فى
عام ١٩٣٧م والنسبة المئوية للمصروفات الدفاعية

	الدخل القومى (بلايين الدولارات)	النسبة المئوية للمصروفات الدفاعية
الولايات المتحدة	٦٨	١٫٥
الامبراطورية البريطانية	٢٢	٥٫٧
فرنسا	١٠	٩٫١
المانيا	١٧	٢٣٫٥
ايطاليا	٦	١٤٫٥
الاتحاد السوفييتى	١٩	٢٦٫٤
اليابان	٤	٢٨٫٢

الجدول رقم ٣٢

القدرة الحربية النسبية للدول الكبرى
فى عام ١٩٣٧م

الولايات المتحدة	٤١ر٧ ٪
ألمانيـــا	١٤ر٤ ٪
الاتحاد السوفييتى	١٤ر٠ ٪
المملكة المتحدة	١٠ر٢ ٪
فرنســـا	٤ر٢ ٪
اليابان	٣ر٥ ٪
ايطاليا	٢ر٥ ٪
الدول السبع	٩٠ر٥ ٪

ان يقظة هذا العملاق بعد عام ١٩٣٨م ، ولاسيما بعد عام ١٩٤٠م ، تقدم تأكيدا نهائيا لقضية « التوقيت » الحاسمة فى سباق التسلح والحسابات الاستراتيجية لهذا العصر . فقد كانت الولايات المتحدة ، شأنها شأن بريطانيا والاتحاد السوفييتى قبل ذلك بفترة قصيرة ، تحاول سد الفجوة الخاصة باعادة التسليح التى نشأت من جراء انفاق الدول الفاشية السابق والمرتفع فى مجال الدفاع . وكان واضحا من الاحصائيات انها تستطيع ان تفوق أية دولة أخرى فى مجال الانفاق اذا ما توفرت الارادة السياسية فى الداخل : ففى وقت متأخر عام ١٩٣٩م ، كانت المصروفات الدفاعية للولايات المتحدة تشكل ١١ر٧ فى المائة فقط من جملة المصروفات و١ر٦ فى المائة فقط من مجمل الانتاج القومى ــ وهى نسب مئوية تقل كثيرا عن نسبة ما كانت تنفقه أية دولة من الدول الكبرى الأخرى . وكانت زيادة حصة الانفاق الدفاعى فى مجمل الانتاج القومى الامريكى بحيث تقترب من المعدلات المخصصة لإعادة التسليح من جانب الدول الفاشية من شأنها ان تجعل الولايات المتحدة بطريقة آلية أقوى دولة عسكرية فى العالم . وهناك ، زيادة على ذلك ، شواهد عديدة على ان برلين وطوكيو كانتا تدركان كيف ان مثل هذا التطور من شأنه ان يحد من فرص كل منهما للتوسع فى المستقبل . فبالنسبة لهتلر ، كانت القضية معقدة ، نظرا لاحتقاره للولايات المتحدة واعتبارها دولة منحلة ، مختلطة الأجناس ، الا انه كان يشعر ايضا انه لايستطيع الانتظار حتى منتصف الأربعينيات كى يستأنف غزواته ، حيث ان التوازن العسكرى سوف يتحول حينئذ بطريقة حاسمة لصالح المعسكر الانجليزى ــ الفرنسى الأمريكى . وعلى الجانب اليابانى ، فانه نظرا لأخذ الولايات المتحدة بصورة أكثر جدية ، فقد كانت التقديرات أكثر دقة : ولذلك فقد قدرت البحرية اليابانية انه فى حين أن قوتها من السفن الحربية ستكون نسبتها ٧٠٪ من القوة البحرية الأمريكية فى أواخر عام ١٩٤١م ، فإن تلك النسبة سوف تهبط الى ٦٥٪ فى عام ١٩٤٢م ، والى ٥٠٪ فى عام ١٩٤٣م ، والى نسبة ٣٠٪ التى تمثل كارثة فى عام ١٩٤٤م . وكان لدى اليابان

أيضا ، شأنها شأن المانيا ، حافز استراتيجى قوى للتحرك على وجه السرعة اذا كان لها ان تهرب من مصيرها كدولة ذات وزن متوسط فى عالم تلقى الدول الكبرى بظلالها عليه بشكل متزايد .

تكشف الأزمة ١٩٣١م ـ ١٩٤٢م

عند النظر الى نقاط القوة ونقاط الضعف النسبية لكل دولة من الدول الكبرى فى مجملها ، وكذلك عند دمجها داخل الآليات الاقتصادية والتكنولوجية ـ العسكرية للعصر ، فإن مسار الدبلوماسية الدولية خلال الثلاثينيات يصبح مفهوما بدرجة أكبر . وهذا لا يعنى أن الجذور المحلية للأزمات المختلفة ـ سواء فى موكدين★ أو أثيوبيا أو إقليم السوديت ـ لم تكن ذات أهمية تماما ، أو أنه كان يمكن ألا تكون هناك مشاكل دولية لو ان الدول الكبرى كانت متآلفة . غير انه من الواضح انه عندما كانت تثور أزمة اقليمية ، فإن المسئولين فى كل عاصمة من العواصم الرئيسية كانوا يضطرون للنظر الى تلك الاحداث على ضوء المسرح الدبلوماسى الأكبر وربما بصفة خاصة على ضوء مشاكلهم الداخلية الملحة . وقد أوضح رئيس الوزراء البريطانى ماكدونالد هذا الأمر بطريقة لبقة لزميله بالدوين بعد تفاعل المسألة المنشورية عام ١٩٣١م مع أزمة الجنيه الاسترلينى وانهيار حكومة العمال الثانية بقوله : « لقد انصرف اهتمامنا جميعا الى المتاعب اليومية الى الحد الذى لم يتح لنا مطلقا فرصة تقييم الوضع برمته ووضع سياسة خاصة به ، بل كان علينا ان نجتاز حالة من الشعور بالقلق لنقع فى حالة أخرى » .

وتلك تذكرة جيدة بأن مشاعر القلق لدى السياسيين كانت فى كثير من الأحيان فورية وعملية ، وليست طويلة الأمد واستراتيجية . ولكن حتى بعد ان استعادت الحكومة البريطانية أنفاسها ، فإنه ليس هناك ما يدل على انها كانت تفكر فى تغيير سياستها الحذرة تجاه غزو اليابان لمنشوريا . وبغض النظر تماما عن الحاجة المستمرة لمواجهة المشاكل الاقتصادية ، وكراهية عامة الشعب الشديدة للتورط فى الشرق الأقصى ، فإن الزعماء البريطانيين كانوا على علم أيضا بضغوط دول الكومنولث من اجل السلام ووضع الدفاعات الامبريالية الهزيلة فى منطقة تتمتع فيها اليابان بميزة استراتيجية . وعلى أية حال ، فقد كان هناك العديد من البريطانيين الذين كانوا يوافقون على قرار طوكيو بالتعامل مع الوطنيين الصينيين المثيرين للقلاقل ، وكثيرون آخرون ممن كانوا يريدون الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع اليابان . وحتى عندما ضعفت تلك المشاعر ، بعد وقوع مزيد من الأعمال العدوانية اليابانية ، كان السبيل الوحيد الذى يمكن ان تتحرك من خلاله الحكومة البريطانية لاتخاذ إجراء أقوى ، يتمثل فى التعاون مع عصبة الأمم أو الدول الكبرى .

غير ان عصبة الأمم ذاتها ، مهما كانت مبادئها تحظى بالاعجاب ، لم تكن لديها الوسائل الفعالة لمنع وقوع العدوان اليابانى فى منشوريا سوى القوات المسلحة للدول الرئيسية الأعضاء فيها . وبالتالى فإن لجوءها الى لجنة تحقيق (لجنة ليتون) أعطى الدول الكبرى مجرد ذريعة لتأخير اتخاذ اجراء فى الوقت الذى استمرت فيه اليابان فى غزوها . ولم تكن ايطاليا ، من بين الدول

★ الاسم السابق لمدينة شنيانج الصينية ، وقد وقع بها حادث انفجار علم ١٩٣١م واتخذه اليابانيون ذريعة لاحتلال منشوريا (المترجم) .

الكبرى ، لديها مصالح حقيقية فى الشرق الأقصى . اما المانيا ، بالرغم من انها كانت تتمتع بروابط تجارية وعسكرية مع الصين ، فقد فضلت ان تقف موقف المتفرج ، ومراقبة ما اذا كانت « تحريفية » اليابان يمكن ان تشكل سابقة مفيدة فى أوروبا . وكان الاتحاد السوفييتى ينظر بعين القلق للعدوان اليابانى ، الا انه لم يكن من المرجح ان توجه اليه الدعوة للتعاون مع الدول الأخرى ، ولم تكن لديه النية للاندفاع وحده نحو ذلك . وكانت التكهنات تشير الى ان الفرنسيين قد وقعوا فى ورطة : اذ لم يكونوا يريدون رؤية سوابق لتغيير الحدود الاقليمية القائمة والاستهانة بقرارات عصبة الأمم . ومن ناحية اخرى ، فإنه نظرا للقلق المتزايد من اعادة تسليح المانيا بصورة سرية ، والحاجة الى الاحتفاظ بالأمر الواقع فى أوروبا ، فقد استبد الفزع بالفرنسيين من جراء فكرة ظهور تعقيدات فى الشرق الاقصى من شأنها ان توجه الاهتمام ، وربما الموارد العسكرية ، بعيدا عن المشكلة الالمانية . . وفى الوقت الذى التزمت فيه باريس بشدة وبصورة علنية بمبادىء عصبة الأمم ، فإنها أحاطت طوكيو علما بصفة سرية بأنها تتفهم مشاكل اليابان فى الصين . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الحكومة الامريكية ممثلة فى وزير الخارجية سيتمسون على الأقل ـ لم تتغاض بأى شكل من الأشكال عن التصرفات اليابانية واعتبرتها بحق تشكل تهديدا لسياسة الانفتاح على العالم التى يعتمد عليها ، من الناحية النظرية ، أسلوب الحياة الامريكية . الا ان ادانات سيتمسون القائمة على مبادىء سامية لم تجذب اليها هوفر ، الذى كان يخشى عواقب التورط ، ولا الحكومة البريطانية التى كانت تفضل الهزيمة على المشاركة فى الحرب . وكانت النتيجة تضارب فى أقوال سيتمسون وهوفر فى مذكرات كل منهما و (الأهم من ذلك) تركة من عدم الثقة بين واشنطون ولندن . وقد أعطى كل ذلك مثالا محزنا ومقنعا لما أسماه أحد الدارسين بـ « حدود السياسة الخارجية » .

وسواء كان التحرك العسكرى اليابانى الى داخل منشوريا فى عام ١٩٣١م قد حدث بعلم أو بدون علم الحكومة المحلية ، فإن الأهم كان حقيقة نجاح هذا العمل واتساع نطاقه دون ان يستطيع الغرب ان يفعل أى شىء جوهرى ازاءه . وتمثلت النتائج الأكبر لهذا العمل فى اثبات عدم فعالية عصبة الأمم كأداة لمنع العدوان ، وان الديموقراطيات الغربية الثلاث كانت عاجزة عن اتخاذ اجراء موحد . وقد اتضح ذلك أيضا فى المناقشة التى جرت وقتذاك فى جنيف حول نزع السلاح البرى والجوى . ولم تشارك الولايات المتحدة فى ذلك بطبيعة الحال ، ولكن الخلافات بين بريطانيا وفرنسا حول كيفية الرد على مطالبة الألمان « بالمساواة » واستمرار التهرب البريطانى من تقديم ضمانات لتهدئة مخاوف فرنسا ، كانت تعنى انه باستطاعة نظام هتلر الجديد ان ينسحب من المحادثات وان يتنكر للاتفاقيات القائمة دون ان يخشى أية عقوبة .

وقد أدت عودة التهديد الالمانى عام ١٩٣٣م ، الى وضع مزيد من الضغوط على التعاون الدبلوماسى بين انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فى وقت انهار فيه المؤتمر الاقتصادى الدولى وبدأت الديموقراطيات الثلاث فى وضع أنظمتها النقدية وتكوين تكتلاتها الاقتصادية الخاصة بها . وبالرغم من ان فرنسا كانت أكثر الدول عرضة للتهديد من جانب المانيا ، فإن بريطانيا كانت تشعر بان حريتها فى المناورة قد اعتدى عليها الى حد كبير . وقد سلم كل من مجلس الوزراء ولجنة المتطلبات الدفاعية التابعة له فى عام ١٩٣٤م بأنه فى الوقت الذى تشكل فيه اليابان الخطر المباشر بدرجة كبيرة ، فان المانيا تشكل التهديد الأكبر على المدى الطويل . ولكن طالما انه لم يكن فى الامكان التصدى لكلتا الدولتين ، فإنه كان من الاهمية تحقيق مصالحة فى احدى تلك المناطق .

وفى حين كانت بعض الدوائر تحبذ تحسين العلاقات مع اليابان حتى يتسنى لها بشكل أفضل التصدى لألمانيا ، فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية ترى ان قيام تفاهم انجليزى ـ يابانى فى الشرق الاقصى من شأنه ان يدمر العلاقات الدقيقة بين لندن والولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى ، فانه كان يمكن الايضاح لتلك الدوائر الامبريالية والبحرية التى كانت ترغب فى اعطاء الأولوية لدعم الدفاعات البريطانية فى الشرق ، بأنه من المستحيل التغاضى عن القلق الفرنسى ازاء التحريفية الالمانية ، ومن المميت (بعد عام ١٩٣٥م) تجاهل التهديد المتنامى من قبل سلاح الجو الألمانى . وقد سعى صانعو القرار فى الحكومة البريطانية على مدى ما تبقى من السنوات العشر للهروب من ذلك المأزق الاستراتيجى المتمثل فى مواجهة الاعداء المحتملين على الاطراف المتقابلة للكرة الأرضية .

وعلى أية حال ، فإنه فى عام ١٩٣٤م وعام ١٩٣٥م بدا مثل هذا المأزق يثير القلق ولكن ليس بشكل حاد . فإذا كان من الواضح ان نظام هتلر كان نظاما بغيضا ، فإنه كان يظهر نفسه على نحو يثير الدهشة بأنه مستعد للتفاوض من اجل التوصل الى تسوية مع بولندا ، فقد كانت المانيا على أية حال ، لاتزال أضعف عسكريا الى حد كبير من فرنسا أو روسيا . وزيادة على ذلك ، فإن محاولة المانيا اقتحام النمسا بعد اغتيال (ولفوس) فى عام ١٩٣٤م دفعت موسولينى الى نشر قواته على ممر « برينر » على سبيل التحذير . وكان احتمال انضمام ايطاليا الى الدول الكبرى على أساس الأمر الواقع أمرا يبعث على الارتياح بصفة خاصة بالنسبة لفرنسا ، التى حاولت تشكيل تحالف مضاد لالمانيا فى « جبهة ستريسا » فى ابريل عام ١٩٣٥م . وأوضح ستالين فى نفس الوقت تقريبا انه يرغب فى الانضمام للدول المحبة للسلام . وبحلول عام ١٩٣٥م لم يكن الاتحاد السوفييتى قد انضم الى عصبة الأمم فحسب ، بل أرسى كذلك اتفاقياته الأمنية مع باريس وبراغ . وبالرغم من ان هتلر أوضح معارضته لـ « لوكارنو شرقية » فقد بدا كما لو ان المانيا قد تم احتواؤها بإحكام من جميع الجوانب . وفى الشرق الأقصى كانت اليابان هادئة .

غير انه بحلول النصف الثانى من عام ١٩٣٥م كان هذا المشهد المشجع ينهار بسرعة دون ان يرفع هتلر اصبعا واحدا . فقد ظهرت التصورات الفرنسية والانجليزية المختلفة « لمشكلة الأمن » بالفعل فى عدم ارتياح بريطانيا لعلاقات فرنسا المتجددة مع روسيا من ناحية ، وحالة الفزع التى سيطرت على فرنسا ازاء الاتفاق البحرى بين بريطانيا والمانيا فى يونيو عام ١٩٣٥م من ناحية اخرى . وقد تم اتخاذ الاجراءين بشكل منفرد لتحقيق المزيد من الأمن ، فقد كانت فرنسا ترغب فى ادخال الاتحاد السوفييتى فى التوازن الأوروبى ، فى حين كانت تتطلع بريطانيا الى تلبية احتياجاتها البحرية فى المياه الاوروبية والشرق الاقصى . غير ان كل خطوة من الخطوتين كانت على ما يبدو تمثل من وجهة نظر الجار الآخر اشارة خاطئة لبرلين . وبالرغم من ذلك ، فان مثل تلك التناقضات كانت ضارة ولكنها لم تكن مدمرة ، وهو ما لايمكن ان يقال بالنسبة لقرار موسولينى بغزو الحبشة فى أعقاب سلسلة من الاشتباكات المحلية وسعيه دون جدوى لتحقيق طموحه بإنشاء امبراطورية رومانية جديدة . وقد كان ذلك أيضا مثالا جيدا على نزاع اقليمى ذى عواقب أوسع بصورة غير عادية . فبالنسبة للفرنسيين الذين تملكهم الخوف من فكرة تحول حليف محتمل جديد ضد المانيا الى عدو للدود ، فإن المسألة الحبشية بأكملها كانت كارثة بكل المقاييس : فالسماح بانتهاك صارخ لمبادىء عصبة الأمم كان أمرا يدعو الى القلق ، ونفس الشىء بالنسبة لاستعراض موسولينى لعضلاته (إذ أين

سيوجه ضربته التالية ؟) . ومن ناحية أخرى ، فإن دفع ايطاليا الى المعسكر الالمانى كان عملا مريعا يتسم بالحماقة بمفهوم السياسة الواقعية ــ ولكن الاعتبار الآخر كان من غير المحتمل ان يزعزع البريطانيين المثاليين . غير ان المأزق الذى كانت تواجهه الحكومة البريطانية كان على الاقل كبيرا بنفس القدر ، اذ انه لم يكن يتعين عليها فقط ان تواجه حالة من عدم الارتياح العام على نطاق أوسع بسبب التعدى الصارخ من جانب ايطاليا على مبادىء عصبة الأمم ، بل كانت كذلك تشعر بالقلق ما قد تفعله اليابان فى الشرق الأقصى اذا ما شارك الغرب فى الوضع المعقد فى البحر الأبيض المتوسط . وفى حين كانت فرنسا تخشى ان يؤدى الخلاف مع ايطاليا الى دفع هتلر لاقتحام اقليم الراين ، فإن بريطانيا كانت تشك فى ان ذلك سيشجع اليابان على التوسع لمسافات أبعد داخل آسيا .

وقد زاد هذا الاحتمال فى ذلك الوقت حيث كانت طوكيو على وشك رفض الاتفاقيات البحرية والمضى قدماً نحو بناء أسطول بدون حدود . وبمعنى أكبر ، فان كلا الدولتين كانتا محقتين ، وكانت الصعوبة ، كالعادة ، تتمثل فى التوفيق بين المشكلة العاجلة واحتمالاتها على المدى الطويل .

وقد ثبتت صحة المخاوف الفرنسية أولا . وادى العرض الانجليزى ـ الفرنسى عام ١٩٣٥ باجراء تعديلات اقليمية فى شمال شرق افريقيا لصالح ايطاليا (اتفاق هورى ـ لاڤال) إلى غضب شديد لدى الرأى العام البريطانى . وبالرغم من ذلك ، فانه فى حين كانت الحكومتان الفرنسية والبريطانية مختلفتين فيما يتعلق بموقف كل منهما تجاه هذه المسألة بينما تواجهان سراً اسباباً استراتيجية واقتصادية منطقية بدرجة كبيرة حول دواعى عدم اشتراكهما فى الحرب مع ايطاليا ، فان هتلر اختار ان يصدر أوامره باعادة احتلال اقليم الراين المنزوع السلاح (فى مارس ١٩٣٦) ، وبالمعنى العسكرى الدقيق ، لم تكن تلك بالضربة القوية ، ولم يكن من المرجح إلى حد كبير وقتئذ ان تقوم فرنسا بشن هجوم ضد ألمانيا ، وكان من المستحيل تماما ان يفعل البريطانيون نفس الشىء . الا ان هذا الاضعاف المتزايد لتسوية ڤرساى ـ والتخلى الكامل عن اتفاقية لوكارنو ـ اثار التساؤل العام حول ما كان ، او ما لم يكن ، يعد اسلوبا مقبولا دوليا لتغيير الأمر الواقع ، ونظرا لفشل الأعضاء الاساسيين لعصبة الأمم فى وقف عدوان موسولينى فى عامى ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ، فقد اهتزت كثيرا الثقة فى العصبة . فهى لم تلعب دورا كبيرا ، ان لم يكن أى دور على الاطلاق ، فى الحرب الأهلية الأسبانية أو فى هجوم اليابان العلنى على الصين فى عام ١٩٣٧ . على سبيل المثال . واذا كان هناك اتجاه إلى وقف المزيد من التغييرات فى النظام الاقليمى القائم أو السيطرة عليه على الأقل ، فان ذلك يمكن تنفيذه فقط من خلال خطوات محددة من قبل دول « الأمر الواقع » الكبرى ضد الدول « التحريفية » . .

غير ان التهديد باللجوء إلى القوة لم يكن يبدو احتمالا عمليا بالنسبة لأى من تلك الدول الكبرى . فالواقع انه فى الوقت الذى كانت فيه الدول الفاشية تقترب كل منهما من الأخرى (ففى نوفمبر ١٩٣٧ وقعت ألمانيا واليابان اتفاقيتهما المناهضة للكومنتيرن ، بعد فترة قصيرة من اعلان موسولينى عن قيام محور روما ـ برلين) كان خصومهما المحتملون اكثر ميلا للعزلة والانقسام .

وبالرغم من مشاعر الاستياء الامريكية للغزو اليابانى للصين وقصف السفينة الأمريكية باناى ، فان عام ١٩٣٧ لم يكن عاما طيبا لروزفلت كى يتخذ خطوات حاسمة فى الشئون الخارجية حتى ولو كان يرغب فى ذلك ، فقد أصيب الاقتصاد بحالة ركود جديدة ، كما ان الكونجرس كان يصدر تشريعات حيادية اكثر تشددا . وحيث ان كل ما كان يستطيع روزفلت ان يقدمه مجرد كلمات الادانة دون أى وعد باتخاذ أى اجراء ، فان سياساته « كانت تستهدف تقوية الشكوك الانجليزية والفرنسية فى امكانية الاعتماد على الأمريكيين » . وبطريقة مختلفة كثيرا ، كان ستالين يركز على الشئون الداخلية حيث ان حملاته التطهيرية ومحاكماته كانت فى ذروتها . وبالرغم من انه قدم بحذر يد العون إلى الجمهورية الاسبانية اثناء الحرب الأهلية ، فانه على علم بان الكثيرين فى الغرب كانوا يكرهون « القمصان الحمراء » أكثر من كرههم « للقمصان السوداء » ، وانه سيكون من الخطر البالغ ان يزج به فى صراع علنى مع المحور . فالأعمال اليابانية فى الشرق الأقصى وتوقيع اتفاقية مناهضة للكومنتيرن جعلته اكثر حذرا .

غير ان اكثر الدول التى اضيرت خلال العامين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ كانت بلا شك فرنسا . فلم يكن اقتصادها آخذا فى الانهيار فحسب ، ولم يكن المسرح السياسى فيها يعانى من الانقسامات إلى الحد الذى ظن معه بعض المراقبين ان حربا أهلية على وشك الاندلاع فقط ، بل ان نظامها الأمنى المعقد فى أوروبا كان قد دمر تدميرا يكاد يكون [illegible] لا فى سلسلة من الضربات القاصمة . وقد قضى اعادة احتلال ألمانيا لاقليم الراين على اية امكانية متبقية لقيام الجيش الفرنسى بشن هجمات بقصد ممارسة الضغط على برلين . وباتت الدولة على ما يبدو مكشوفة بشكل خطير امام سلاح الجو الألمانى ، مثلما أصبح سلاح الجو الفرنسى عتيقا على نحو لم يعد يساير العصر . وقد حولت المسألة الحبشية ومحور روما ـ برلين ايطاليا من حليف محتمل إلى عدو خطر لا يمكن التكهن بما سيفعله . وادى اتجاه بلجيكا إلى العزلة إلى تغيير الخطط القائمة للدفاع عن الحدود الشمالية لفرنسا ، ولم يكن هناك من سبيل (بسبب التكاليف) سوى سد تلك الفجوة عن طريق مد خط ماجينو . وقد اثارت الحرب الأهلية الاسبانية احتمالا مخيفا لقيام دولة فاشية موالية للمحور فى مؤخرة فرنسا . وفى شرقى أوروبا ، كانت يوغوسلافيا تتجه إلى الاقتراب من ايطاليا ، وبدا الوفاق المصغر فى طريقه إلى الزوال .

وفى تلك الظروف الكئيبة التى تقترب من حالة الشلل ، أضحى دور بريطانيا العظمى ذا أهمية قصوى بعد ان حل نيفيل تشمبرلين (فى مايو ١٩٣٧) محل بالدوين كرئيس للوزراء . وقد كان تشمبرلين ، الذى كان يساوره القلق بسبب الضعف الاقتصادى والاستراتيجى لبلاده ويستبد به الذعر بسبب احتمال نشوب الحرب ، مصمما على تجنب أية أزمة تنشب فى المستقبل فى أوروبا وذلك عن طريق طرح عروض « ايجابية » من شأنها انهاء شكاوى الدكتاتور . وقد شرع رئيس الوزراء فى تنفيذ استراتيجية من أجل التوصل إلى سلام دائم عن طريق التهدئة على الرغم من شكه فى الاتحاد السوفييتى ، وازدرائه لاسلوب الحشو فى الكلام الذى كان يتبعه روزفلت ، ونفاذ صبره من دبلوماسية العناد والسلبية المربكة التى كان يشعر ان فرنسا تتبعها ، واعتباره عصبة الأمم جهازا غير ذى فاعلية على الاطلاق . وحتى قبل ذلك ، كانت لندن تثير ضجة لدى برلين حول الامتيازات التجارية ، وتلك الخاصة بالمستعمرات ، وكانت مساهمة تشمبرلين تتمثل فى زيادة الخطى عن

طريق الاستعداد لبحث التغييرات الاقليمية فى أوروبا ذاتها . وفى نفس الوقت ، ونظرا لانه كان يرى فى ألمانيا الخطر الأكبر ، فقد كان رئيس الوزراء البريطانى يتوق إلى تحسين علاقات بلاده مع ايطاليا على أمل ابعاد تلك الدولة عن المحور . وكان ذلك كله مثيرا للجدل - فقد أدى ، ضمن أشياء أخرى ، إلى استقالة وزير خارجية تشمبرلين (ايدن) فى مطلع عام ١٩٣٨ ، وإلى اثارة النقد من جانب عدد قليل ولكنه متزايد من المعادين لسياسة الترضية فى الداخل ، كما زاد من الشك فى كل من واشنطون وموسكو - ولكن من ناحية أخرى يمكن القول بان العديد من الخطوات الجريئة فى تاريخ الدبلوماسية فى السابق كانت ايضا مثار جدل . وكان الخطأ الحقيقى فى استراتيجية تشمبرلين ، والتى فهمها البعض فى أوروبا وليس الاغلبية ، ان هتلر لم يكن قابلا للترضية اساسا ، وكان مصمما على قيام نظام اقليمى فى المستقبل لا يمكن ابدا ان ترضيه فيه مجرد تعديلات على نطاق محدود .

واذا كانت تلك النتيجة قد أصبحت واضحة بحلول عام ١٩٣٩ وأكثر وضوحا بحلول عامى ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، الا انها لم تكن واضحة للحكومة البريطانية ولا حتى للحكومة الفرنسية فى عام الأزمة ، ١٩٣٨ . وقد كان استيلاء هتلر على النمسا فى ربيع ذلك العام مثالا بغيضا على ولع هتلر بالاجراءات غير المعلنة ، ولكن هل يمكن ان يعترض احد على مبدأ لم شمل الشعب الألمانى ؟ واذا كان هذا الاجراء قد فعل شيئا ، فانه زاد من قناعة تشمبرلين بان قضية الاقلية التى تتحدث اللغة الألمانية فى تشيكوسلوفاكيا ينبغى تسويتها قبل ان تدفع تلك الأزمة بالدول الكبرى إلى حافة الحرب . ومن المعترف به ان قضية اقليم السوديت كانت مثار جدل كبير - وكان لتشيكوسلوفاكيا أيضا الحق فى السيادة التى كانت مضمونة دوليا ، وبدا ان رغبة الدول الغربية فى ارضاء هتلر متأثرة إلى حد كبير بمخاوف سلبية تتسم بالانانية وليس بالمثل الايجابية - ولكن الحقيقة كانت تكمن فى ان الفوهرر كان هو الزعيم الوحيد فى ذلك الوقت المستعد للقتال ، وكان بالفعل يسيطر عليه شعور بالقلق لزوال احتمال سحق التشيك اثر التنازلات التى حصل عليها فى مؤتمر ميونخ . وكما هو الحال دائما ، فانه لكى تنشب حرب كبرى ، فانها لابد ان تقوم بين دولتين ، وفى عام ١٩٣٨ لم يكن هناك أحد يريد التصدى لهتلر .

ونظرا لان ارادة الحرب لم تكن موجودة على المستويين السياسى والعام فى الغرب ، فانه من غير المنطقى الدخول فى مناقشة طويلة حول ما كان يمكن ان يحدث لو ان بريطانيا وفرنسا قد حاربتا بالنيابة عن تشيكوسلوفاكيا ، على الرغم من انه من الملاحظ ان التوازن العسكرى لم يكن فى صالح ألمانيا كما اشار إلى ذلك مختلف دعاة التهدئة . غير انه من الواضح ان الميزان كان يميل بصورة اكبر لصالح هتلر فى أعقاب اتفاق ميونخ . وقد ادى القضاء على تشيكوسلوفاكيا كقوة أوروبية كبيرة ذات وزن متوسط فى مارس ١٩٣٩ ، واستيلاء الألمان على الأسلحة والمصانع والمواد الخام التشيكية وتزايد الشك لدى ستالين تجاه الغرب ، إلى ترجيح العوامل التى تعمل فى صالح لندن وباريس مثل الزيادات الكبيرة فى انتاج الأسلحة البريطانية ، والتعاون العسكرى الأوثق بين بريطانيا وفرنسا ، واتجاه الرأى العام فى بريطانيا ودول الكومنولث ، لتأييد التصدى لهتلر . وفى نفس الوقت ، فشل تشمبرلين (يناير ١٩٣٩) فى ان يعزل ايطاليا عن المحور ، وفى ان يمنعها من القيام

بأعمالها العدوانية فى البلقان ـ حتى وان لم يقاتل موسولينى ، لاسباب ملحة خاصة به ، على الفور إلى جانب زميله الديكتاتور فى حرب عظمى ضد الدول الغربية .

وعندما بدأ هتلر يمارس الضغط على بولندا فى أواخر ربيع ١٩٣٩ ، كانت امكانيات تجنب نشوب صراع أقل منها فى العام السابق . وكانت فرص تحقيق نصر انجليزى ـ فرنسى فى حالة نشوب الحرب أقل كثيرا . وكان ضم ألمانيا لدولة تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩ ، وغزو ايطاليا لألبانيا بعد ذلك بشهر واحد أدى إلى تقدم الأنظمة الديمقراطية ، فى ظل ضغط عام متزايد « لوقف هتلر » ، ضمانات لبولندا ، واليونان ، ورومانيا وتركيا ، وبذلك تم ربط مصير أوروبا الغربية بمصير أوروبا الشرقية بدرجة لم يكن يتصورها البريطانيون على الأقل من قبل . غير انه لم يكن بالامكان مساعدة بولندا بصورة مباشرة بواسطة الدول الغربية ، كما ان أية مساعدة غير مباشرة كانت ستكون ضئيلة فى وقت كان يتخذ فيه الجيش الفرنسى أسلوب الدفاع الاستراتيجى ، وكان البريطانيون يركزون جانبا كبيرا من مواردهم على تحسين الدفاعات الجوية داخل البلاد . وكان لابد ان تأتى المساعدة المباشرة الوحيدة التى يمكن ان تقدم لبولندا من الشرق ، واذا كانت حكومة تشمبرلين غير متحمسة لعقد اتفاقيات مع موسكو ، فان البولنديين من جانبهم كانوا يعارضون بشدة وجود الجيش الأحمر على أراضيهم . وحيث ان اهتمام ستالين الغالب كان مركزا على كسب الوقت وتجنب الحرب ، وكان هدف هتلر زيادة الضغط على الدول الغربية كى تتخلى عن بولندا ، فان كلا الديكتاتوريين كانت لديهما مصلحة فى عقد « صفقة » على حساب وارسو مهما كانت خلافاتهما الأيديولوجية . ولم يؤد اعلان اتفاق مولوتوف ـ ريبنتروب المفاجىء (٢٣ أغسطس ١٩٣٩) فقط إلى تدعيم الوضع الاستراتيجى لألمانيا ، بل جعل أيضا الحرب بسبب بولندا أمرا حتميا تماما . وفى هذه المرة ، لم تكن سياسة التهدئة اختيارا متاحا للندن وباريس حتى وان كانت الظروف الاقتصادية والعسكرية تشير (ربما أكثر من السنوات السابقة) إلى تجنب نشوب صراع بين الدول الكبرى .

ومن ثم ، فان اندلاع الحرب العالمية الثانية جعل بريطانيا وفرنسا تواجهان ألمانيا مرة أخرى ، وكما حدث فى عام ١٩١٤ ، تم ارسال قوة استكشافية بريطانية عبر القنال الانجليزى فى حين فرضت البحريتان الانجليزية والفرنسية حصارهما البحرى . غير انه من نواح عديدة كانت الخطوط الاستراتيجية لتلك الحرب مختلفة تماما عن الحرب السابقة ، ولم تكن فى صالح الحلفاء . فلم تكن هناك جبهة شرقية قط ، بل ان الاتفاق السياسى بين برلين وموسكو لتقسيم بولندا ، أدى إلى قيام ترتيبات تجارية جعلت التدفق المتزايد للمواد الخام المرسلة من روسيا بشكل منتظم يبطل مفعول أية تأثيرات ربما أحدثها الحصار المفروض على الاقتصاد الألمانى . صحيح انه فى العام الأول للحرب ، كان المخزون من البترول والمواد الخام الأخرى لا يزال منخفضا فى ألمانيا بدرجة تبعث على اليأس . ولكن الانتاج البديل وخام الحديد السويدى والامدادات المتزايدة من روسيا ساعدت على سد الفجوة . وبالاضافة إلى ذلك ، فان عجز الحلفاء على الجبهة الغربية كان معناه انه لم يكن هناك ضغط كبير على الموارد الالمانية من البترول والذخيرة . وفى نهاية الأمر ، لم يكن هناك حلفاء معوقون لألمانيا لمساندتهم مثل النمسا ـ المجر فى الحرب التى دارت خلال الفترة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ . ولو ان ايطاليا قد انضمت أيضا إلى الصراع فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ،

لكان من المحتمل ان يشكل العجز الاقتصادى لديها ضغطا كبيرا على المخزون الضعيف للرايخ ، وان يضر بغرض قيام المانيا بشن هجومها غربا فى عام ١٩٤٠ . لقد كان اشتراك ايطاليا بالتأكيد سيعقد الوضع البريطانى ـ الفرنسى فى البحر الأبيض المتوسط ، ولكن ربما ليس بدرجة كبيرة ، كما ان حياد روما جعلها بمثابة قناة مفيدة للتجارة الألمانية ـ وهو السبب الذى جعل العديد من المخططين فى برلين يأملون فى ان يظل موسولينى بعيدا عن الاشتراك فى الحرب .

وفى حين ان « الحرب الزائفة » لم تضع ضعف الاقتصاد الألمانى موضع الاختبار ، الا انها سمحت لألمانيا بان تستكمل عناصر الاستراتيجية الوطنية التى كانت القوات المسلحة متفوقة فيها ـ أى المبادىء العملية والأسلحة المشتركة ، والقوة الجوية التكتيكية ، والحرب الهجومية اللامركزية . وقد أكدت الحملة البولندية بصفة خاصة فعالية الحرب الخاطفة ، وكشفت عن عدة جوانب ضعف (أمكن حينئذ تصحيحها) ، ودعمت ثقة الألمان فى قدرتهم على اجتياح أعدائهم من خلال هجمات سريعة ومفاجئة ، والتركيز المناسب للقوة الجوية والمدرعة . وقد اتضح ذلك بسهولة من خلال الاجتياح السريع للدنمارك وهولندا ، على الرغم من ان الجغرافيا جعلت النرويج بعيدة عن متناول فرق المدرعات الألمانية ، وخاضعة لسيطرة القوات البحرية البريطانية ، وهو السبب الذى جعل تلك الحملة حرب كروفر لفترة من الوقت إلى ان تأكدت سيطرة سلاح الجو الألمانى . غير ان أفضل مثال على تفوق العقيدة العسكرية الألمانية والقدرة التكتيكية العملية ظهر فى الحملة الفرنسية خلال شهرى مايو ـ يونيو ١٩٤٠ ، عندما أمكن تشتيت قوات المشاة والقوات المدرعة للحلفاء التى كانت أكبر عددا ولكنها أقل تنظيما امام طوابير الدبابات وقوات المشاة الميكانيكية بقيادة جورديان . وفى كل تلك المواجهات ، كان المهاجم يتمتع بتفوق جوى كبير . وهكذا ، فانه على خلاف معارك ١٩١٤ ـ ١٩١٦ التى لم يبد فيها أى جانب مهارة كبيرة فى التكيف مع الظروف الجديدة للحرب ، كشفت تلك الحملات عام ١٩٤٠ عن المزايا الألمانية التى يبدو انها تغلبت على ضعف الاقتصاد الألمانى الذى دام فترة طويلة .

والأكثر من ذلك ، انه باحراز نصر حاسم فى عامى ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ ، وسعت آلة الحرب الألمانية بدرجة كبيرة مواردها المتاحة من البترول والمواد الخام . اذ لم تستطع فقط (وقد فعلت) نهب الكثير من أعدائها المهزومين ، بل ان القضاء على فرنسا وعجز بريطانيا الواضح عن شن هجوم عسكرى كبير كان يعنى أيضا انه لن يكون هناك استنزاف خطير لمخزون القوات المسلحة الألمانية من خلال الحملات الموسعة . فقد تم اقامة خط برى للمواد الخام الأسبانية ، وكانت الخامات السويدية فى مأمن من حملات الحلفاء ، كما ان روسيا ، التى افزعتها سرا النجاحات السريعة التى حققها هتلر ، كانت تزيد من امداداتها . وفى ظل تلك الظروف ، فان دخول ايطاليا الحرب فى الوقت الذى كانت تنهار فيه فرنسا لم يكن يمثل ذلك الارباك الاقتصادى الذى كان يمكن ان يشكله ـ وانما شتت الموارد البريطانية فى واقع الأمر بعيدا عن أوروبا إلى الشرق الأقصى ، حتى وان كانت الحملات الفاشلة ـ إلى حد كبير ـ التى قامت بها ايطاليا قد كشفت عن مدى المبالغة فى تقدير قوتها خلال الثلاثينيات .

ولو ان الحرب قد استمرت بين تلك الدول المتحاربة الثلاث فقط ، لكان من الصعب تحديد المدة التى يمكن ان تستغرقها . فقد كانت الامبراطورية البريطانية تحت قيادة تشرشل مصممة على مواصلة القتال ، وكانت تعبىء أعدادا كبيرة من الرجال ، ومخزونا من الذخيرة يفوق انتاج ألمانيا من الطائرات والدبابات عام ١٩٤٠ ، على سبيل المثال . وفى حين كان رصيد بريطانيا من الذهب والدولارات فى ذلك الوقت غير كاف لسداد ثمن الامدادات الأمريكية ، فان روزفلت كان يحاول تغيير قانون الحياد الضار واقناع الكونجرس بان من مصلحة البلاد الأمنية الوقوف إلى جانب بريطانيا ـ من خلال قانون « الاعارة والتأجير » ، واتفاق « قواعد المدمرات » ، وحماية القوافل ، وما إلى ذلك . وكانت النتيجة الكلية هى ترك هاتين الدولتين الكبيرتين المتحاربتين فى وضع يجعلهما عاجزتين عن تدمير اى منهما للأخرى بصورة حاسمة . واذا كانت معركة بريطانيا قد جعلت من المستحيل قيام ألمانيا بعملية غزو عبر القنال الانجليزى ، فان عدم التوازن فى القوات البرية جعل دخول بريطانيا العسكرى فى أوروبا غير وارد تماما . فقد كانت غارات قيادة القاذفات على ألمانيا أمرا مفيدا للروح المعنوية البريطانية ، غير انها لم تلحق ضررا كبيرا فى تلك المرحلة . وبالرغم من الغارات التى كانت تقع بين الحين والآخر داخل شمال الاطلنطى ، فان الأسطول الألمانى لم يكن فى وضع يسمح له بتحدى البحرية الملكية البريطانية . ومن ناحية أخرى كانت عمليات الغواصات الألمانية تشكل كالعادة تهديدا خطيرا بفضل أساليب دوينتز الأحدث ، إلى جانب تهديد الزوارق الحربية الأخرى . وفى شمال افريقيا والصومال والحبشة ، وجدت قوات الامبراطورية البريطانية انه من السهل عليها الاستيلاء على المواقع التى تسيطر عليها ايطاليا ، وانه من الصعوبة بمكان مسايرة الاسلوب السريع للحرب الذى يتبعه فيلق افريقيا بقيادة روميل أو القوات الألمانية الغازية فى اليونان . ومن ثم فان العام التالى للحرب التى أطلق عليها اسم « آخر الحروب الأوروبية » اتسم بانتصارات دفاعية ومكاسب على نطاق محدود ، وليس بمواجهات وغزوات ملحمية .

ومن ثم ، فقد قرار هتلر المصيرى بغزو روسيا فى يونيو عام ١٩٤١ ، بصورة حتمية ، الأبعاد الكاملة للصراع . فقد كان ذلك يعنى من الناحية الاستراتيجية ان ألمانيا كان عليها وقتئذ ان تحارب على عدة جبهات وان تعود بالتالى إلى محنتها فى أعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٧ وكان ذلك يسبب توترا شديدا بصفة خاصة لسلاح الجو الالمانى ، الذى كانت اسرابه منتشرة على نحو متباعد بين الغرب والشرق والبحر الابيض المتوسط . كما ضمن ذلك ان يبقى وضع الامبراطورية البريطانية فى الشرق الاوسط ـ التى كان بالامكان اجتياحها لو ان هتلر دفع إلى هناك بربع عدد القوات والطائرات التى استخدمها فى عملية بارباروسا ـ كالجزر البريطانية بمثابة قاعدة انطلاق لشن هجوم مضاد للعدو فى المستقبل . غير ان الأهم من كل شىء هو ان مجرد المدى الجغرافى ومتطلبات النقل والتموين اللازمة لحملة عسكرية تقطع مئات الأميال داخل الأراضى الروسية قد قوضت أكبر ميزة للقوات المسلحة الألمانية : وهى القدرة على شن هجمات مفاجئة داخل نطاقات محدودة ، حتى يتسنى لها السيطرة على العدو قبل أن تبدأ امداداتها الخاصة فى النفاد ، وتبدأ آلتها الحربية فى التراخى . وعلى النقيض من القوة الهائلة التى حشدتها ألمانيا وحلفاؤها على خط الجبهة فى يونيو عام ١٩٤١ ، كانت موارد المساندة والمتابعة محدودة خصوصاً على ضوء سوء شبكة الطرق ، وانه لم

يول خاصة ان هتلر أى اهتمام لحرب الشتاء ، حيث أنه كان مفترضاً أن الصراع سوف ينتهى خلال ثلاثة أشهر ، وكان انتاج ألمانيا من الطائرات فى عام ١٩٤١ أقل كثيراً من انتاج بريطانيا أو روسيا ، ناهيك عن الولايات المتحدة ، وكانت القوات المسلحة الألمانية تمتلك عدداً أقل كثيراً مما لدى روسيا من الدبابات ، وان امداداتها من البترول والذخيرة كانت تتناقص بسرعة فى الحملات العسكرية واسعة النطاق وحتى عندما أحرزت القوات المسلحة الألمانية نجاحاً كبيراً فى ميدان القتال ــ وأتاحت أوامر الانتشار غير المناسبة التى أصدرها ستالين فى مواجهة الهجوم الوشيك الفرصة للألمان لقتل أو أسر ثلاثة ملايين روسى فى الشهور الأربعة الأولى للقتال ــ فإن ذلك فى حد ذاته لم يحل المشكلة . فقد كان يمكن أن تتكبد روسيا خسائر فادحة فى الجنود والعتاد ، وأن تتخلى عن مليون ميل مربع من الأراضى دون ان تهزم . كما أن الاستيلاء على موسكو أو حتى أسر ستالين نفسه ربما لم يكن ليؤدى إلى الاستسلام بالنظر إلى الاحتياطى الضخم غير العادى للدولة . وباختصار ، كانت تلك حرباً لا حدود لها ، ولم يكن الرايخ الثالث بكل ما حققه من نجاحات وتفوق عملى مجهزاً بعتاد مناسب لخوضها .

ان مسألة ما اذا كان بمقدور روسيا ان تنجو من الجيش الألمانى على أبواب موسكو ومن هجوم عنيف لقوات اليابانيين على سيبيريا فى ديسمبر ١٩٤١ ، تعد مسألة أخرى تغرى بالتفكير فيها ويستحيل الاجابة عليها . وكانت اليابان تأمل بتوقيعها على المعاهدة الثلاثية مع ألمانيا وايطاليا (فى سبتمبر ١٩٤٠) ثم اتفاقية الحياد بعد ذلك مع الاتحاد السوفييتى أن تردع الاتحاد السوفييتى فى الوقت الذى تركز فيه على التوسع جنوباً ، غير أن الكثيرين فى طوكيو كانوا يميلون مرة أخرى إلى الدخول فى حرب ضد روسيا عندما بلغتهم أنباء تقدم الألمان نحو موسكو . ولو أن الجيش اليابانى قد قام بالفعل بالهجوم على عدوه التقليدى فى آسيا بدلاً من قبوله القيام بعمليات فى الجنوب ، لكان الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لروزفلت لاقناع الشعب الأمريكى بالاشتراك الكامل فى مثل تلك الحرب ، ولكانت المساعدة التى يمكن ان يقدمها البريطانيون لروسيا فى الشرق الأقصى (لو أن تشرشل وحده اشترك فى الصراع) محدودة . غير أنه بدلاً من مواجهة هذا المخطط الرهيب على جبهتين ، استطاع ستالين أن ينقل قواته المدربة تدريباً جيداً والمتمرسة على طقس الشتاء ، من سيبريا فى أواخر عام ١٩٤١ كى تساعد فى احباط الهجوم الألمانى ثم طرده من البلاد . وعلى أية حال ، فإنه من وجهة نظر طوكيو كان قرار التوسع تجاه الجنوب منطقياً تماماً . فالحظر الذى فرضه الغرب على التجارة مع اليابان وتجميد ارصدتها فى يوليو ١٩٤١ (فى أعقاب استيلاء طوكيو على الهند الصينية الفرنسية) جعل كلاً من الجيش والبحرية يدركان تماماً أنه اذا لم يرضخا لمطالب السياسة الأمريكية أو يحاولا الاستيلاء على إمدادات جنوب شرق آسيا من البترول والمواد الخام ، فانه سيلحق بهما الدمار الاقتصادى فى غضون بضعة أشهر . ومن ثم ، فانه اعتباراً من يوليو ١٩٤١ ، غدت الحرب فى الشمال ضد روسيا أمراً مستحيلاً تماماً والعمليات فى الجنوب حتمية بالفعل ــ ولكن لما كان الرأى يتجه إلى عدم احتمال أن يقف الأمريكيون موقف المتفرج بينما تقوم اليابان باحتلال بورينو ، والملايو وجزر الهند الشرقية الهولندية ، فقد كان الأمر يستلزم القضاء على منشآتهم العسكرية غربى المحيط الهادى وقاعدتهم البحرية فى بيرل هاربور . ولمواصلة قوة الدفع « لعملية الصين » ، فقد وجد الجنرالات اليابانيون أنه من الضرورى القيام بعمليات واسعة النطاق على بعد آلاف الأميال من الأراضى اليابانية ضد أهداف قلما سمعوا عنها .

وقد كان شهر ديسمبر من عام ١٩٤١ ، نقطة تحول كبيرة ثانية فى حرب غدت حينئذ حربا عالمية . وأكدت الهجمات المضادة الروسية حول موسكو فى نفس الشهر فشل الهجوم الألمانى المفاجىء فى تلك المنطقة على الأقل . واذا كانت النجاحات اليابانية المذهلة فى الشهور الستة الأولى لحرب الباسفيكى قد سددت ضربات شديدة للحلفاء ، فان أيا من المناطق التى فقدت (حتى سنغافورة أو الفلبين) لم تكن حيوية فى الواقع من الناحية الاستراتيجية الأوسع . وكان الأمر الأكثر أهمية ، هو ان الاجراءات اليابانية واعلان هتلر الحرب بلا مبرر على الولايات المتحدة قد أديا إلى دخول أقوى دولة فى العالم حلبة الصراع فى نهاية الأمر . ويقينا ، فان القدرة الانتاجية الصناعية وحدها لم تستطع تحقيق الفعالية العسكرية ـ كما ان المهارات العملية الألمانية بصفة خاصة كانت تعنى انه من الحماقة مقارنة رجل برجل ودولار بدولار ـ ولكن التحالف الكبير ، كما كان يحلو لتشرشل ان يصفه ، كان متفوقا فى مجال الأجهزة والمعدات العسكرية على دول المحور ، كما ان قواعده الانتاجية كانت بعيدة إلى حد كبير عن متناول القوات المسلحة الألمانية واليابانية لدرجة أتاحت له الفرصة والموارد لبناء قوة عسكرية ساحقة لم يكن أى من المناهضين السابقين للعدوان الفاشى يأمل فى امتلاكها . وفى غضون عام آخر ، فى الحقيقة ، كانت نبوءة دى توكيفيل عام ١٨٣٥ بشأن بزوغ عالم ثنائى القطب على وشك ان تتحقق فى نهاية الأمر .

نبـذة عن المؤلف

البروفيسور بول كيندى درس فى جامعة نيوكاسل التاريخ والسياسة ثم حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة أكسفورد عام ١٩٦٩ . بعد هذا أصبح مدرسا ثم أستاذا للتاريخ فى جامعة ايست انجليا بانجلترا بين عامى ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ ، وكذا حصل على منحة أستاذ زائر بجامعة أكسفورد مؤسسة الكسندر فونهومبولد فى بون ، وكان أستاذا زائرا بمعهد الدراسات المتقدمة فى بريشتون (الولايات المتحدة) . وعلى أثر هذه المرحلة الأولى من النشاط الجامعى المتميز ، أصبح بول كيندى أستاذا للتاريخ فى جامعة ييل منذ عام ١٩٨٣ وهو المنصب الذى يحتله حتى الآن .

وخلال مرحلة التدريس ، عكف بول كيندى على وضع سلسلة من البحوث التاريخية والسياسية : « صعود وانحدار السيطرة البحرية البريطانية (١٩٧٦) صعود التناقض البريطانى ـ الالمانى بين ١٨٦٠ ـ ١٩١٤ (١٩٨٠) » ، الواقع وراء الدبلوماسية : المؤثرات القاعدية على سياسة بريطانيا الخارجية ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ (١٩٨١) ثم « الاستراتيجية والدبلوماسية بين ١٨٧٠ و ١٩٤٥ ، (١٩٨٣) » .

ثم جاء عمله الكبير ، الذى نقدمه للقارىء اليوم عام ١٩٨٨ وانتشر على ساحة واسعة بمختلف اللغات العالمية فأصبح عملا مؤثرا فى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية فى مرحلة تغيير العالم .

مطابع الهيئة العامة للاستعلامات